مصر ومرسي

وثورة 30 يونيو!

محمد مرسي رئيساً

من يونيو 2012

وعزله في يوليو 2013

إعداد

دكتور علي السلمي

2021

أنا إيه إللي
خلاني أقولهم
١٠٠ يوم بس..
عامًا
من الفساد

جماهير 3 يوليو 2013 مطالبة برحيل محمد مرسي

صورة من اعتصام رابعة

اتحدوا
تحت رايه مصر
الحق بلدك
ارفع علم مصر فقط
اتحل 30
يونيو

٣٠ ٦
كارت
احمر

مصريات
MASREAT.COM
تمرد
30

إهداء إلى

الشعب المصري الذي اكتشف خداع

"جماعة محمد مرسي" ونجح في عزله!

كما قالها الشعب لمبارك قالها أيضاً لمرسي!

قائمة المحتويات

الفصل	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	8
الأول	علامات انتهاء ثورة 25 يناير 2011 !	12
الثاني	محمد مرسي مرشح الإخوان للرئاسة	42
الثالث	الانتخابات الرئاسية 2012	60
الرابع	بعض أحداث الانتخابات الرئاسية 2012	126
الخامس	مرسي رئيساً مصر وعام من الإخفاق . . . . والأزمات !	196
السادس	عزل مرسي وتعيين عدلي منصور رئيساً مؤقتاً	478
السابع	مصر بعد الثورتين	621
	خاتمة (مصر وجماعة الإخوان)	693

شمس مصر الثائرة تشرق من جديد

مقدمة

منذ تخلي الرئيس [مبارك] عن منصبه وكلف "المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد"، بدأت فترة انتقالية استمرت من 11 فبراير 2011 إلى أن بلغت نهايتها في 30 يونيو 2012 بتسليم السلطة إلى رئيس الجمهورية المنتخب.

وخلال تلك الفترة وقعت أحداث وتصاعدت مشكلات كان لها آثارها على مسيرة ثورة 25 يناير، كما تمت انتخابات لمجلسي الشعب والشورى ثم انتخاب رئيس الجمهورية.

وكان الأمل في أن تحقق ثورة 25 يناير أهدافها وتستقر أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المضي قدماً نحو مستقبل ينعم فيه المصريون بنتائج التنمية المستدامة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.

ولكن سرعان ما تطورت الأمور بعد سيطرة جماعة الإخوان وحلفاؤها من الجماعات السلفية على مجلسي الشعب والشورى في انتخابات 2011/2012، ثم انتخاب محمد مرسي ـ ممثل الجماعة في الانتخابات الرئاسية ـ رئيساً للجمهورية بعد أن فاز في جولة الإعادة على منافسه الفريق أحمد شفيق، وهي النتيجة التي طعن عليها الفريق شفيق والتي أكدتها اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية رغم طعن الفريق شفيق.

وكان "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" قد تحمل أعباء إدارة شئون البلاد وتولى السلطات التشريعية والتنفيذية وسلطات رئيس الجمهورية بمقتضى الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011، كما تشكلت أربع حكومات تولت أعباء السلطة التنفيذية بمساندة وإشراف المجلس، وذلك إلى أن قام الرئيس الأسبق محمد مرسي بإحالة المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونائبه الفريق سامي عنان رئيس الأركان إلى التقاعد يوم 12 أغسطس 2013.

وقد حفلت فترة رئاسة د. محمد مرسي بالكثير من الأخطاء والإخفاقات[1]، مما أثار غضب الجماهير المصرية، ونشأت حركة "تمرد" للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ثم تطورت إلى ثورة الشعب في 30 يونيو 2013 والتي انحازت إليها القوات المسلحة، وتم عزل د مرسي في إطارها. وقد تم القبض على د. مرسي يوم 22 يوليو 2014 وأحيل للمحاكمة وتوفى في قاعة المحكمة يوم 17 يونيو 2019، وجرى دفنه فجر الثلاثاء 18 يونيو 2019.

https://youtu.be/jM8dQHpAgT8

وكان قد أذيع البيان التالي "عشيّة السابع عشر من يونيو 2019؛ أعلنَ التلفزيون المصري الرسمي في نبأ عاجل أن الرئيس الأسبق محمد مرسي قد تُوفيّ خلال جلسة محاكمته في قضية "التخابر" وقالَ التلفزيون إن مرسي طلب الكلمة خلال جلسة محاكمته وتحدث وعقبَ رفع الجلسة أُصيب بنوبة إغماء تُوفي على إثرها.[6] أضافَ التلفزيون الرسمي في وقتٍ لاحقٍ أنّه تم نقل جثمان مرسي إلى المستشفى من أجلِ "اتخاذ الإجراءات اللازمة".

[1] علي السلمي، أسامه هيكل، لطفي مصطفي. محمد مرسي عام من الإخفاق، يونيو 2013، دار سما للنشر والتوزيع.

وبانتهاء فترة رئاسة د. محمد مرسي تم الاتفاق على أن يحل رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور كرئيس مؤقت للجمهورية وفق خارطة المستقبل التي أعلنها وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي في الثالث من يوليو 2013، وتم إعداد دستور جديد للبلاد وافق المصريون عليه في استفتاء عام في يناير 2014، أُجريت بعده الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها المشير السيسي برئاسة الجمهورية.

ويعتبر استرجاع حال مصر المحروسة في عصر رئاسة حسني مبارك وما تلاه من أحداث ثورة 25 يناير 2011 ثم ثورة 30 يونيو 2013 وتحليل فعالياتها مطلباً وطنياً لتسجيل أحداث تلك المرحلة المهمة في تاريخ مصر المعاصر، بقدر ما تسمح به إمكانيات الحصول على المعلومات والوثائق المؤيدة لتلك الأحداث، وذلك بهدف إتاحة تلك المعلومات والوثائق للشعب، مشفوعة بتحليل موضوعي يؤرخ للوقائع والأحداث ويقدم أسباب ومبررات وتداعيات القرارات والمواقف التي تمت خلال تلك المرحلة التاريخية.

وفي إطار تلك المراجعة المهمة، فقد بدأت إصدار سلسلة كتب إليكترونية بعنوان "مص و . . . . . " تم منها كتابين يمكن قراءتهما وتحميلهما بالضغط على الرابط أسفل صورة الكتاب:

1. مص ومبـــــــــــارك

مص ومبارك – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

2. مصر وثورة 25 يناير 2011

مصر وثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/wmGslSM66zw

Jul 8, 2014

https://youtu.be/6lEYq9KWKBU

1/9/2012

الفصل الأول

علامات انتهاء ثورة 25 يناير 2011 !

[توضيح]

بعض القراءات والفيديوهات الواردة في هذا الكتاب تنطلق من مصادر إخوانية أو متعاطفة معهم، ولكن أمانـــة التوثيق والإعداد ، تحتم عرض مختلف الآراء بغض النظر عن أراء ومعتقدات من يتولى عملية التوثيق والإعداد]

على سبيل المثال

مقطع فيديو خطير للإعلامي الإخواني معتز مطر وهو يشيد بدور الرئيس عبد الفتاح السيسي في إنقاذ مصر ويهاجم الرئيس المعزول محمد مرسي . وأكد "مطر : "أنه كان قد اجتمع مع المعزول محمد مرسي وأخبره بأنه يجب أن يزور " الكاتدرائية " فرد عليه أحد كوادر الإخوان بأن الرئيس الأسبق حسني مبارك لم يفعلها قائلًا : " ده حتى الرئيس مبارك ما راحش . " وقال " مطر " : " مرسي شريك رئيسي في كل ما يحدث في البلاد ، إن لم يكن الشريك الأكبر ويتحمل وزر كل شيء ، لأنه كان أكتر شخص كان عنده فرصة تاريخية أنه يعمل حاجه ومعملهاش . " وأضاف "مطر" أن الفريق عبد الفتاح السيسي كان قد نصح مرسي أكثر من مرة، ولكنه لم يستجب.

https://youtu.be/aJP8f74Hm20

تم بث هذا الفيديو منذ 3 سنوات

ثم يعود معتز مطر ليهاجم الرئيس السيسي ويدافع عن محمد مرسي

https://youtu.be/S4GFUsmJGKs

تم بث هذا الفيديو ليلة وفاة محمد مرسي في 17 يونيو 2019

https://youtu.be/ngD2GLANJGO

1. الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير[2]

عرض/ أحمد محمود

ملاحظة مهمة هذ الكتاب يعبر عن توجهات جماعة الإخوان المسلمين

في مقدمة كتاب "الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير" الذي جاء في ستة فصول رئيسية، يشرح مؤلفه الكاتب الإسلامي المصري عامر شماخ غرضه الرئيسي من وراء تأليفه له، فيقول "لقد وضعنا هذا الكتاب كي لا تضيع الحقائق، إذ كثرة الأحداث يُنسي بعضها بعضًا، وقد يأتي يوم -بل لقد أتى- فنسمع من ينكر دور الإخوان البتة في الثورة، وأنهم خرجوا مع الخارجين، حتى إذا نجحت الثورة ركبوها وسرقوها واختطفوها.. فهذا الكتاب بيان للناس، وتوضيح وتوثيق، ما أنجزنا فيه إلا للواقع."

لقراءة الكتاب وتحميله ينم الضغط على الرابط التالي

الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير – عامر شماخ – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

لماذا قامت الثورة؟

يأتي الفصل الأول بعنوان "لماذا قامت الثورة؟"، وركز فيه على مجموعة العوامل التي دفعت الشعب المصري إلى الثورة على نظام الرئيس المخلوع[3] حسني

---

[2] http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2013/3/15/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-25-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1

[3] درج الكُتاب على إطلاق التسمية الخاطئة "المخلوع" على الرئيس مبارك وصحة الصفة أنه "المتنحي".

مبارك، فيشير في البداية إلى أن طبيعة النظام السابق كانت تحمل في طياتها بذور فنائه، مع أنه كان نظاماً رافضاً لفكرة الإصلاح.

وترتب على ذلك أمران:

الأول خنق النظام السابق لمختلف منافذ التعبير عن الرأي، وصم أذنيه عن دعوات الإصلاح التي كانت تنطلق من مختلف القوى الوطنية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون.

الثاني ممارسة النظام الحاكم مختلف ألوان الفساد والاستبداد، ومن بينها قمع المعارضة والزج بها في السجون، وممارسة شتى ألوان التعذيب والاضطهاد في حق أعضائها.

أيضا يذكر المؤلف من بين أهم مظاهر فساد النظام السابق، تمكينه لرجال الأعمال الفاسدين من أركان الدولة، وتوجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لخدمة مصالحهم، وسط غياب كامل لقواعد الحكم الرشيد، وخصوصًا المساءلة والشفافية.

ولقد قادت ممارسات النظام المخلوع هذه إلى العديد من النتائج من بينها:

- زيادة الفقر في المجتمع المصري إلى مستويات غير مسبوقة،
- تردي الواقع الخدمي وغياب دور الدولة،
- تفجر سلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية التي قادها الإخوان المسلمون وقوى وطنية أخرى.
- ظهور قوى شبابية جديدة على خطى الاحتجاجات السياسية في مصر، ومن بينها حركة شباب 6 أبريل،
- وجود اتجاه عام بين الشباب المصري للانخراط في الفعل الاحتجاجي، سواء بشكل غير منظم أو من خلال أطر تنظيمية قائمة فعلا.

مبارك والإخوان وعقود من الاضطهاد

الفصل الثاني من الكتاب جاء بعنوان "مبارك والإخوان.. ثلاثون عامًا من الملاحقة والاضطهاد"، وفيه يتناول المؤلف مظاهر ما وقع على جماعة الإخوان المسلمين من أوجه الظلم والاستبداد من جانب النظام السابق طيلة العقود الثلاثة التي حكم فيها مبارك. ويتتبع المؤلف في هذا الإطار العلاقة القائمة بين جماعة الإخوان والنظام السابق وسياسات الأخير في حق الجماعة منذ عقد ثمانينيات القرن الماضي، وخصوصاً في نهايته عندما بدأ النظام السابق في التصعيد ضد الإخوان ضمن الحرب التي شنها على تيارات الإسلام السياسي، ويرصد نقطة البدء في هذا وهي قضية "سلسبيل."

ومن بين أبرز النقاط الزمنية التي ركز عليها المؤلف:

الفترة التي تلت بدء الاحتجاجات الشعبية في مصر ضد النظام المخلوع في الفترة منذ العام 2005، وكيف بدأ النظام السابق في الترويج من خلال الإعلام الفاسد - الحكومي والخاص- للعديد من الأباطيل ضد الإخوان، حتى لا يكون لهم تأثير لدى الرأي العام.

ويأخذ على ذلك نموذجاً بقضية "الاستعراض العسكري" أو "مليشيات الأزهر"، التي تم فيها تحويل العشرات من قيادات الإخوان -وعلى رأسهم المهندس خيرت الشاطر والمهندس حسن مالك- إلى المحاكمة العسكرية.

"جماعة الإخوان المسلمين كانت طليعة الشعب خلال أيام الثورة، ووجودها في أوساط الثوار كان عامل طمأنة للشعب المصري بأكمله"

الإخوان عصب الثورة المصرية

الفصل الثالث جاء بعنوان "الإخوان عصب الثورة"، وتناول فيه الدور الوطني للجماعة وأبنائها خلال أيام الثورة الـ 18 المعروفة "بأيام الميدان". ويذكر المؤلف في هذا الإطار العديد من المعلومات التي تؤكد أن الإخوان المسلمين كانوا طليعة الشعب المصري خلال الثورة، وأن وجودهم في أوساط الثوار كان عامل طمأنة للشعب المصري بأكمله. وفي هذا الإطار، يقدم هذا الفصل مجموعة من الشهادات

التي أكدت دور الإخوان في الثورة، ومن بينها شهادة للسياسي والناشط المعروف الدكتور محمد أبو الغار، وأستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة الدكتورة نادية مصطفى، والدكتور محمد سليم العوا، والشاعر عبد الرحمن يوسف[4] وغيرهم.

ولقد اختار المؤلف بعض المواقف والنقاط الزمنية التي كانت فاصلة في نجاح تجربة الثورة في مصر، ومن بينها يومان فاصلان في تاريخها، وهما يوم "جمعة الغضب" 28 يناير 2011، ويوم "موقعة الجمل" أو الأربعاء الأسود يوم 2 فبراير 2011.

ما بعد الثورة ودور الإخوان

الفصل الرابع الذي حمل عنوان "وقائع ما بعد الثورة ودور الجماعة فيها"، هو أكبر فصول الكتاب وأكثرها احتواءً لمعلومات حول الثورة المصرية والتطورات التي جرت بعدها، ويمتد من لحظة تنحي مبارك يوم 11 فبراير 2011 وحتى إجراء الانتخابات البرلمانية نهاية العام نفسه وبداية العام التالي.

يقول المؤلف في هذا الفصل "إن الإخوان المسلمين ركزوا في مطالبهم بعد تنحي مبارك على عدد من الأمور رأوا فيها مصلحة وطنية صميمة، أولها تطهير البلاد من الفساد، وتحييد قيادات النظام السابق عن سدة الحكم والمسؤولية في مصر، فتم حل الحزب الوطني السابق، وكذلك جهاز مباحث أمن الدولة السابق، والذي تم إعادة تشكيله بناء على معايير جديدة تحت مسمى جهاز الأمن الوطني."

ومرت مصر والإخوان المسلمون في تلك المرحلة بعدد من التطورات، فعلى الصعيد الوطني العام كان التطور الأبرز هو إجراء الاستفتاء على الإعلان الدستوري الجديد يوم 19 مارس 2011، وخطوة حبس مبارك ونجلَيْه، وبدء محاكمتهم ورموز النظام البائد بتهم قتل المتظاهرين والفساد، وحل المجالس المحلية.

على مستوى الإخوان المسلمين، كانت فكرة التأسيس لحزب جديد -هو حزب الحرية والعدالة- من وجهة نظر الكثير من المراقبين، التطور الأهم في مسيرتهم السياسية خلال العقود الأخيرة.

---

3 شهادات محمد سليم العوا وعبد الرحمن يوسف مجروحة ولا يعتد بها لإنهما من العناصر الإخوانية.

من الميدان إلى البرلمان

بهذا العنوان جاء الفصل الخامس ليرصد النشاط السياسي لجماعة الإخوان بعد الثورة، بدءاً بتدشين حزب الحرية والعدالة، وصولاً إلى الحصول على نسبة كبيرة من مقاعد مجلسَيْ الشعب والشورى، وكيف تم حل مجلس الشعب السابق بسبب حصول التيار الإسلامي على الأغلبية فيه.

كما يتناول هذا الفصل بعضاً من الأحداث الجسام العامة التي شهدتها مصر في هذه المرحلة، مثل أحداث "محمد محمود" و"ماسبيرو"، و"وثيقة السلمي" التي وضعها القيادي السابق في الحزب الوطني المنحل الدكتور علي السلمي لتقييد الدستور الجديد للبلاد.

[ملاحظة مهمة]

مؤلف الكتاب يردد الأكاذيب التي كان قادة الجماعة يروجونها

ومنها أنني كنت "قيادياً في الحزب الوطني" وهذا غير صحيح بالمرة]

وتميزت تلك الفترة كما يقول المؤلف بأن "دوائر السياسة والإعلام في مصر شنت حرباً على الإخوان المسلمين، مستغلين فكرة تراجعهم عن تعهد سابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية ثم عدلوهم عنه".

مرسي في الاتحادية

الفصل السادس حمل عنوان "مرسي رئيساً"، ويتناول الوقائع التي أحاطت بموقف جماعة الإخوان من موضوع الترشح لانتخابات الرئاسة التي جرت في صيف العام 2012 وفاز بها الدكتور محمد مرسي، فيشرح موقف الجماعة الأول الذي رأى عدم التقدم بمرشح رئاسي، ثم قرار التقدُّم بمرشح وكان في البداية المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان، ثم الدكتور محمد مرسي في النهاية. ويستمر المؤلف في رصد الحرب التي شنتها دوائر السياسة والإعلام في مصر ضد الإخوان، ومحاولتها التأثير على شعبية الجماعة لدى الرأي العام.

2. عندما يصبح النصر خياراً: جماعة الإخوان المسلمين في مصر تُواجه النجاح[5]

ناثان براون

10 يناير 2012

ملخص:

[تقف جماعة الإخوان المسلمين على عتبة انتصار انتخابي لافت، إلا أنه من غير الواضح إلى أي مدى سيؤثر كلٌ من قراراتها السابقة وسلوكها السابق على خطواتها المستقبلية].

توشك جماعة الإخوان المسلمين في مصر على تحقيق نصر انتخابي مُبين. فبعد أشهر عدة من الإيحاء بأنهم سيضبطون طموحاتهم الانتخابية، أنغمس الإخوان في العمل السياسي بحماسة منقطعة النظير، وصبّوا كل طاقاتهم وثقلهم التنظيمي المؤثر على العملية الانتخابية البرلمانية. والآن، وبعد أن بات من المرجح أن تحصد اللوائح الانتخابية لذراعها السياسي، حزب الحرية والعدالة، ما يقرب (وربما أكثر) من نصف المقاعد وربما حقائب وزارية أيضاً، فإن الحركة تدخل أرضاً مجهولة.

لطالما طرح قادة الإخوان تعبير "المشاركة لا المغالبة". وهذا الشعار القديم قد يصمد لفترة أخرى من الزمن، لأن القواعد الضبابية وغير المستقرة التي لاتزال تحكم بلداً يمر في مرحلة انتقالية، يجعل من الصعب على أي قوة سياسية أن تسيطر. ومع

[5] http://carnegie-mec.org/2012/01/10/ar-pub-46436

مواصلة الجيش ممارسة سياسة القبضة الحازمة، سيكون للجماعة صوت قوي لكنه لن يكون مهيمناً. ومع ذلك، من الواضح أن طموحات الإخوان شهدت صعوداً واضحاً.

والآن، تعتبر جماعة الإخوان، (التي تثق بأنها منغرسة في بيئتها الخاصة وتطرح ما تسميه بديلاً مستقيماً عن النظام الفاسد الذي حكم المصريين ردحاً طويلاً من الزمن، ما سمح بوضع السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في خدمة المصالح الخاصة)، أنها مدعُّوة من قبل الأمة للقيام بواجباتها نحوها.

جماعة الإخوان، التي تُدرك أن قوتها الانتخابية قد تشعل ضدها ردود فعل مضادة من جانب قوى سياسية أخرى، تدعو الآن ليس إلى نظام برلماني، بل إلى نظام مختلط أو شبه رئاسي. وعلى رغم أنها تسعى حالياً إلى تجنُّب الإمساك بالسلطة التامة، إلا أنها ليست في الواقع في مزاج خجول.

إنها تركز على الهدف الأبعد: توكيد المطالبة القوية المبررة بدور قيادي في وضع الدستور الجديد.

ويبدو أن قادة الحركة يريدون دستوراً ديمقراطياً فوق أي شيء آخر.

والحال أنه ليس من الواضح بعد إلى أي مدى ستستمر سلوكيات وقرارات الماضي في توجيه الخطوات المستقبلية للجماعة. ففي غضون السنوات القليلة الماضية، أطلقت الحركة وابلاً غزيراً من الاقتراحات المفصَّلة والبرامج. لكن، إذا ما كانت تريد النجاح في الحكومة، فيتعيّن عليها أن تبدأ بوضع أولوياتها الاقتصادية والثقافية وفي السياسة الخارجية.

وفي حين أن جاذبية الحركة كانت قوية دوماً على الصعد الثقافية والأخلاقية والدينية، إلا أن ثمة مناطق قليلة قد تثير فيها المخاوف بشكل أسرع. ونتيجة لذلك، فهي وضعت جدول أعمالها الثقافي جانباً. لكن، ومع دخول السلفيين العرين السياسي للمرة الأولى، قد يجد حزب الحرية والعدالة نفسه مُجبراً على الاختيار بين التنافس مع هؤلاء على القاعدة الإسلامية وبين طمأنة القوى السياسية غير الإسلامية في الداخل والخارج.

3. عملية الانتقال في مصر: العثور على مخرج من الحلقة المفرغة[6]

ماريتا أوتاوي

06 فبراير 2012

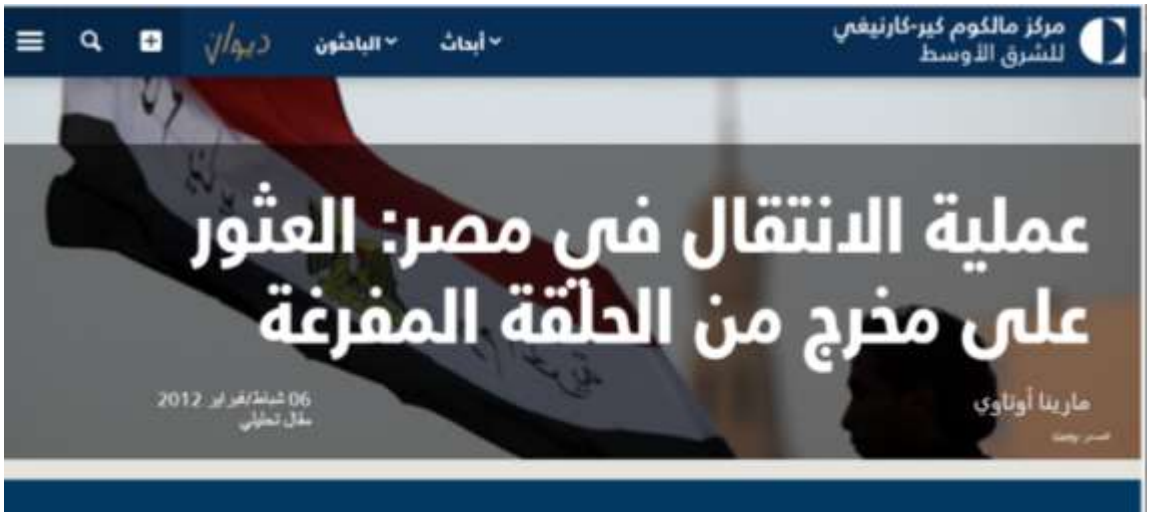

[يتميز هذا المقال بدرجة واضحة من الفهم للشأن المصري

والموضوعية في تناول مواقف اللاعبين الأساسين في المشهد المصري في 2012

وهما "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" وجماعة الإخوان المسلمين"] .

ملخص:

بعد مرور عام على إخراج الجيش المصري الرئيس مبارك من السلطة، تبدو مصر عالقةً في حلقة مفرغة قد تؤدّي إلى انحراف مسارها نحو الديمقراطية، ما سيزيد الوضع غموضاً ويتسبّب بمزيد من العنف.

بعد سنة من رضوخ الجيش المصري لمطالب جماهير ميدان التحرير وإجباره الرئيس حسني مبارك على التنحّي، لاتزال مصر تناضل لإتمام المرحلة الأولى من عملية الانتقال. فالبلاد لاتزال عالقة في دائرة مفرغة تهدد بحرف مسارها نحو الديمقراطية وتقود إلى المزيد من العنف واللايقين. والحال أن الافتقاد الحاد إلى اتفاق على الخطوات المناسبة الخاصة بعملية الانتقال، والتغيرات المتواصلة

[6] http://carnegie-mec.org/2012/02/06/ar-pub-47092

التي أدخلها الجيش أو التي طالب بها المحتجون والأحزاب السياسية، تبرز الآن بكونها عقبات كأداء أمام تشكيل حكومة جديدة ومؤسسات شرعية.

وفيما يهدد الكونغرس الأميركي بحجب المساعدات عن الجيش المصري بسبب الطريقة التي يعامل بها المنظمات غير الحكومية الأميركية والعاملين فيها، من الهام التذكُّر أن التقدم الذي ترغب به الولايات المتحدة في مصر لا يعتمد على المساعدات الخارجية، بل على الاتفاق بين المصريين حول الخطوات التالية.

إن المصريين متفقون على الحاجة إلى تحقيق ثلاث مهام في المدى القصير:

- إتمام الانتخابات البرلمانية؛ انتخاب رئيس؛
- نقل السلطة التنفيذية من العسكر إلى حكم مدني مجدداً؛ على افتراض أن "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" سيعاود دوره الأصلي كهيئة تناقش القضايا العسكرية تحت قيادة الرئيس،
- وأنه سيتم وضع دستور جديد.

لكن ما يختلفون بشدة حوله هو التسلسل الزمني لهذه المهام الثلاث.

أما بالنسبة إلى الانتخابات البرلمانية فهي نصف منجزة: فالغرفة الدنيا للبرلمان، وهي مجلس الشعب، تم انتخابها، وهي انتخبت بدورها المسؤولين البرلمانيين ورؤساء اللجان. ويستعد المجلس الآن لمناقشة القوانين الجديدة وهو يعارض بشدة ميول "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" لمواصلة إصدار المراسيم. بالطبع، ليس الكل سعيداً حيال اختيار المسؤولين ورؤساء اللجان، حيث قاطعت الأحزاب العلمانية الصغيرة جلسة نيابية بعد أن خرجت خالية الوفاض من أي منصب. كما أن الجيش ليس سعيداً لأن البرلمان بدأ يحاول بالفعل عرض عضلاته، من خلال تحدي شرعية قانون الانتخابات الرئاسية الذي أصدره "المجلس الأعلى" بمرسوم في أواسط يناير، كما بدأ يناقش توقيت الانتخابات الرئاسية.

الغريب هنا أنه فيما مجلس الشعب مستعد للعمل وهو يعطي كل المؤشرات على أنه يريد أن يكون مؤسسة قوية ومناضلة لا مجرد هيئة تبصم بدون نقاش

كما كانت البرلمانات المصرية السابقة، إلا أن عملية الانتقال تبدو منحبسة إلى حد كبير، فيما تجري انتخابات الغرفة العليا (مجلس الشورى).

لقد كان مجلس الشورى دوماً مؤسسة لاحول لها ولا قوة- شرعياً كأمر واقع- وتبعاً لذلك قلة من المصريين تجشمت عناء التصويت. وبغض النظر عن الانتخابات، ستكون الغرفة العليا منظمة مبتورة طيلة المستقبل القريب: إذ أن ثلثي أعضائها فقط يتم انتخابهم فيما الآخرون يعيّنهم الرئيس. لكن المحاكم قررت أن "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" لا يستطيع القيام بهذه التعيينات. وفي هذه الأثناء، كان يتم تأجيل وضع الدستور إلى ما بعد إجراء الانتخابات.

إن عَبَثْ انتخابات مجلس الشورى- وهو مؤسسة يعتقد الكثيرون أنها يجب أن تُلغى، وهي على أي حال لن تكون قادرة على العمل قبل أن يعيِّن الرئيس أعضاءها الباقين- تُلقي الأضواء على صعوبات الوضع الراهن. فالخطوات الانتقالية ليست مُصممة بشكل جيد، وتسلسلها الزمني مشوب بالعيوب. ثم أن البرلمان الجديد سيُنتخب لمدة خمس سنوات، لكن سيعاد النظر بالدستور قريباً، وربما في غضون أسابيع وفقاً إلى بعض الاقتراحات.

وهكذا، وبدلاً من مواجهة مشكلة من له الأسبقية البيضة أم الدجاجة التي عاينتها كل مراحل الانتقال (أي أنه ليس في الوسع انتخاب مؤسسات جديدة إلى أن يكون هناك دستور، ولكن ليس في الإمكان وضع دستور من دون انتخاب هيئة لمناقشة هذا الدستور والمصادقة عليه) بدلاً من ذلك قررت مصر تجاهل هذا التحدي، فانتخبت مؤسسات ذات مدى طويل فيما يحتمل أن تتغير الصلاحيات في المدى القصير. وبالمقارنة، واجهت تونس المشكلة نفسها بالطريقة التي أثبتت نجاعتها وهي انتخاب جمعية تأسيسية لها صلاحيات لمدة عام واحد، على أن يحل مكانها في نهاية هذه الفترة برلمان منتخب في ظل دستور جديد.

إن مشكلة انتخاب مسؤولين لفترة طويلة حين تكون القواعد على وشك التغيُّر، حادة على وجه الخصوص فيما يتعلق بالرئاسة. فالدستور الجديد قد يجري بعض

التغييرات في صلاحيات البرلمان، لكن سيكون هناك دوماً برلمان يسن القوانين. وسيكون هناك دوماً رئيس، لكن صلاحياته قد تتغيَّر بشكل دراماتيكي.

لقد تمّ اقتراح احتمالات ثلاثة بالنسبة إلى الرئاسة:

أولاً، المحافظة على نظام رئاسي حيث الرئيس يتمتّع بصلاحيات تنفيذية قوية؛

ثانياً، الانتقال إلى نظام برلماني، حيث يكون الرئيس صورياً ورئيس الوزراء قوياً يختاره البرلمان ويكون مسؤولاً أمامه؛

ثالثاً، اعتماد نظام مختلط شبيه بالنظام الفرنسي، حيث يتشاطر السلطة التنفيذية رئيسٌ ينتخبه الشعب ورئيسُ وزراء يختاره البرلمان.

وكان حزب الحرية والعدالة، الذي يسيطر على 43 بالمئة من المقاعد في مجلس الشعب الجديد، قد دعا إلى اعتماد هذا النوع من الأنظمة المختلطة على المدى القصير، على أن يتمّ الانتقال إلى نظام برلماني على المدى البعيد.

وانطلاقاً من ذلك، من غير المستبعد أن يتغيّر دور الرئيس بشكل جذري في ظلّ دستور جديد، وأن يشهد الرئيس المُنتَخَب حديثاً تقييداً لسلطاته بعد أشهر قليلة فقط.

أما الحلّ الذي اقترحه البعض، بأن يُسمَح للرئيس المُنتَخَب الآن بتولّي ما تبقّى من فترة ولايته في ظلّ الدستور القديم، فمن شأنه أن يسفر عن وضع مزعزع أكثر، خصوصاً أن دستور العام 1971 أُبطِل. ومصر تُحكَم حالياً بموجب "إعلان دستوري" صاغه "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" من مقاطع من الدستور القديم، وهو عبارة عن تعديلات تمّت الموافقة عليها في استفتاء أُجري في مارس 2011، وعن تغييرات إضافية أدخلها "المجلس" في بلاغات لاحقة. إلا أن مصر لا يمكن أن تنتظر طويلاً قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، نظراً إلى الاضطرابات التي تشهدها البلاد في ظلّ الحكم العسكري. في نوفمبر، استجاب "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" للضغط الشعبي فأعلن أن الانتخابات الرئاسية ستُجرى في يونيو، معيداً بذلك النظر في جدوله الزمني

المتمهّل الذي كان أعلنه سابقاً، والذي نصّ على سنّ دستور جديد أولاً ثم إجراء انتخابات رئاسية في بداية العام 2013. لكن المحتجّين وعدداً من الطامحين إلى الرئاسة دعوا إلى عقد الانتخابات في موعد أبكر. ووفقاً لمشروع قرار تمّت مناقشته في مجلس الشعب، حُدِّد موعد الانتخابات الرئاسية في 15 أبريل، على أن يبدأ تسجيل المرشّحين في الأول من مارس .

ثمة ما يبرّر رغبة الكثير من المصريين في أن يُسلِّم "المجلس الأعلى" السلطة بأسرع وقت ممكن. فالجيش لم يُنجِز إلا القليل، بعد مرور عام على تولّيه السلطة، وقد عجز عن إدارة عملية انتقال سريعة وقابل للاستمرار أو عن معالجة قضايا السياسة الأبرز. بيد أن السبيل الحالي نحو انتخابات رئاسية سريعة يبدو كارثياً، ولا يتيح الوقت اللازم لاعتماد دستور جديد، فكيف بالأحرى دستور تمّت مناقشته كما يجب وحظي بإجماع واسع. هذا ولن تُعقَد الجلسة الأولى لمجلسَي الشعب والشورى قبل منتصف مارس. وحتى لو افترضنا أن البرلمان سيوافق سريعاً على تشكيلة اللجنة الدستورية التي يجب أن ينشئها والمؤلّفة من 100 عضو، وهو افتراض بعيد كل البعد عن الواقع، فلن يبقى من الوقت إلا فترةً قصيرةً جداً لصياغة دستور وعرضه على الاستفتاء العام قبل إجراء الانتخابات الرئاسية.

يزعم بعض المصريين أن البلاد تملك دساتير جيدة يمكن نفض الغبار عنها بسرعة، إلا أن أياً من هذه الوثائق السابقة لا يدعو إلى اعتماد النظامين البرلماني والمختلط اللذين يفضّلهما حزب الحرية والعدالة. وحتى المصريين الذين ينادون بالعودة إلى الدساتير السابقة يقرّون بأن أفضل دساتير مصر ظلّت حبراً على ورق، وفي ذلك تذكير بأن صياغة دستور ناجح ليست مجرّد عملية تقنية، بل هي عملية تقوم على حصد الإجماع .

تلك هي الحلقة المفرغة التي لابد أن يخرج منها المصريون بسرعة إذا ما كانوا يريدون إنقاذ العملية الانتقالية التي تشوبها عيوب كبيرة. الحلّ على الورق سهل جداً: على مصر أن تستكمل العملية الانتخابية البرلمانية لأن القطار سبق وانطلق. فمن المستحيل الآن تقصير ولاية البرلمان المُنتَخَب أو إبطالها، ولا بد من انتخاب

رئيس في أسرع وقت ممكن لولاية مدّتها عام واحد، والانكباب فوراً على صياغة دستور جديد.

وما إن يُقَرّ الدستور حتى تُجرى انتخابات رئاسية جديدة. طبعاً، ما يسهل على الورق لا يسهل على أرض الواقع في الحياة السياسية، غير أنه لا خيار أمام مصر إلا القبول بضرورة انتخاب رئيس مؤقّت. وإذا كان ثمة ما تستطيع الولايات المتحدة فعله بغية مساعدة مصر في هذه المرحلة الصعبة، فهو عدم المساواة بين التقدّم نحو الديمقراطية وبين القبول بوجود منظمات أميركية غير حكومية. على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، عوضاً عن ذلك، أن يحثّا الأطراف السياسية كافة على حلّ المعضلة التي أغرق كلٌّ من "المجلس الأعلى" والأحزاب الساعية وراء مصالحها البلادَ فيها. صحيحٌ أن تدابير مصر تجاه المنظمات الأميركية غير الحكومية مثيرة للجدل، إلا أن التهديدات التي تترصّد العملية الانتقالية المصرية أخطر بكثير، وهذه هي المشكلة التي يجب معالجتها.

https://youtu.be/HTSIArwL59s

https://youtu.be/Fgw_zfLLvh8

Feb 10, 2011

4. معتصمو التحرير يجددون مطالب "القصاص وتسليم السلطة.. ويدعون لإلغاء "الشورى" [7]

الخميس 26-01-2012

سادت حالة من الهدوء النسبي ميدان التحرير ، مع استمرار تزايد أعداد خيام المعتصمين بالميدان، الذين وصل عددهم إلى حوالي 3 آلاف معتصم، وتعطلت حركة المرور بشكل جزئي بسبب الازدحام من جانب المعتصمين. فيما عادت الحلقات النقاشية من جديد بين المعتصمين، واستمرت مطالباتهم بـ "القصاص لقتلة الثوار، وتسليم السلطة لمجلس الشعب لحين عمل دستور جديد وبعده انتخابات رئاسية". كما طالب بعض المعتصمين بإلغاء مجلس الشورى، نظراً "لعدم أهميته" في تلك المرحلة الانتقالية، والإسراع بعمل دستور جديد والانتخابات الرئاسية. واستمرت 3 منصات بالميدان، الأولى تابعة للإخوان، والثانية مرفوع عليها لافتة "كاذبون"، والأخيرة تابعة لمعتصمين ليس لهم أي اتجاه سياسي، كان يتحدث من خلالها بعض المعتصمين الذين يطالبون بعدم ترك الميدان حتى تسليم السلطة للحكم المدني ومحاكمة قتلة الثوار. وردد المعتصمون هتافات "يسقط يسقط حكم العسكر.. القصاص القصاص.. الشعب يريد إسقاط المشير". وقال والد أحد شهداء جمعة الغضب "دماء أولادنا لن يعوضها مال، وسنستمر حتى يتم القصاص من قتلة أبنائنا".

[7] http://www.almasryalyoum.com/news/details/147121

5. التحرير: كِش "مشير"[8]

الأربعاء 25-01-2012

تسيد الثوار، الأربعاء، المشهد كاملاً في الذكرى الأولى لثورة 25 يناير ، وخرج الملايين في مختلف ميادين مصر، للمطالبة باستكمال الثورة ورحيل العسكر عن الحكم، والقصاص لأرواح الشهداء.

واستدعى ميدان التحرير ذكريات جمعة الغضب يوم 28 يناير 2011، واستقبل عشرات المسيرات من مختلف أحياء القاهرة والجيزة، ومنها مسيرات من أمام مسجد الاستقامة بالجيزة والسيدة زينب ومسجد مصطفى محمود بالمهندسين، وغيرها من المناطق، وتوافد عليه الآلاف القادمون من بعض المحافظات وهم يهتفون "عدت سنة ومفيش جديد.. يلّا نجيب حق الشهيد" و"المرة دى مش هتفوت حتى لو كلنا هنموت" و"جوه كنيسة وجوه الأزهر.. يسقط يسقط حكم العسكر".. و"حياة دمك يا شهيد ثورة تانية من جديد".

وانتشرت اللافتات داخل الميدان التى تطالب بالقصاص، منها لافتة تحمل 3 صور للرئيس السابق حسنى مبارك ووزير داخليته المسجون حبيب العادلي والمشير محمد حسين طنطاوي، رئيس "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" وبجوارهم "حبل

[8] http://www.almasryalyoum.com/news/details/147013

مشنقة"، وتحتهم عبارة "حكم الشعب" في الإشارة إلى أن الشعب يريد الإعدام لقتلة الثوار.[9]

وقرر اتحاد شباب الثورة الذي يضم ممثلين لـ 8 أحزاب و9 حركات سياسية وقوى أخرى الاعتصام في الميدان، ووزعوا بياناً أكدوا فيه أن الثورة مستمرة ولن تنتهي إلا بتحقيق الحرية والتغيير والعدالة الاجتماعية، والتي لم يتحقق منها شيء. وقال البيان إن محاكمة المدنيين عسكرياً لاتزال مستمرة، وقانون الطوارئ لم ينته، وهناك كبت للحريات، والأوضاع تسير من سيئ إلى أسوأ، ما يعنى أنه بعد مرور عام على الثورة سقط "مبارك" لكن نظامه لم يسقط.

وشهدت الميادين الكبرى في محافظات القليوبية وبورسعيد وبنى سويف والمنوفية والمنيا والأقصر والبحر الأحمر والوادي الجديد والإسماعيلية وشمال وجنوب سيناء والشرقية وأسيوط وكفر الشيخ وأسوان والبحيرة ودمياط، مظاهرات حاشدة للمطالبة باستكمال الثورة والقصاص للشهداء وصرف التعويضات لأسرهم وللمصابين.

وفى السويس، احتشد الآلاف في ميدان الأربعين، مؤكدين رفضهم نغمة الاحتفال بالثورة لأنها لم تنته بعد، وأكدوا أنهم جاءوا للميدان للمطالبة برحيل العسكر والقصاص للشهداء، ورددوا هتافات "اصحي يا مصر إوعي تنامي.. لسه فيكي كام حرامي" و"اكتب على حائط الزنزانة.. حكم العسكر عار وخيانة" و "يا شهيد

[9] اهم الاخبار والمتابعات لأحداث يوم 25-1-2012 وما يتعلق به من احداث ومستجدات (ahlamontada.com)

نام وارتاح واحنا نكمل الكفاح"، وقاد الشيخ حافظ سلامة مسيرة عقب صلاة العصر واتجهت للميدان للمطالبة بالقصاص للشهداء.

واجتاحت شوارع الإسكندرية مسيرات حاشدة في ميدان القائد إبراهيم وحديقة الخالدين وكنيسة القديسين وميدان فيكتوريا ومحكمة الحقانية وجامعة الإسكندرية، مرددة هتافات " زي ما هيه زي ما هيه تمثيلية تمثيلية"، ووجه عدد من أسر الشهداء هتافات ضد الإخوان، فيما نظمت القوات المسلحة احتفالات بعروض البوارج البحرية والموسيقى العسكرية.

من جانبه، وزع الجيش بياناً على المواطنين في بعض المناطق لتحذيرهم من محاولات بعض القوى التشكيك في دور القوات المسلحة وجدية التزامها بالجدول الزمني لتسليم السلطة.

https://youtu.be/NLSZPxaXo3s

Jan 25, 2012

المظاهرون في ميدان التحرير احتفالاً بالعيد الأول لثورة 25 يناير 2011

ميدان التحرير في الذكرى الاولى لثورة 25 يناير

6. قوى سياسية وحزبية تدعو لـ"جمعة غضب ثانية" لتسليم السلطة للمدنيين[10]

الخميس 26-01-2012

أعلنت أكثر من 50 قوى سياسية وحزباً عن مشاركتها في مظاهرات "جمعة الغضب الثانية" بهدف التأكيد على استمرار الثورة حتى تسليم "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" إدارة وحكم البلاد إلى سلطة مدنية منتخبة، وأورد بيان وقعت عليه القوى السياسية أنه من المقرر أن يتخلل "جمعة الغضب الثانية"، مسيرات تطالب بالقصاص وتسليم السلطة ومحاسبة [المجلس العسكري]، "المجلس الأعلى للقوات المسلحة"، تنطلق من المساجد الكبرى عقب صلاة الجمعة مباشرة لتتوجه إلى ميدان التحرير، حيث ستنطلق المسيرات من مسجد مصطفي محمود بالمهندسين، مسجد الاستقامة بميدان الجيزة، مسجد خاتم المرسلين بالعمرانية، مسجد السلام بالهرم، مسجد عمرو بن العاص بمصر القديمة، مسجد الخازندار بشبرا، مسجد الفتح برمسيس والجامع الأزهر.

[10] http://www.almasryalyoum.com/news/details/147111

كما دعا البيان إلى مسيرة من التحرير إلى ماسبيرو لرفض انحياز أجهزة الإعلام الرسمي إلى المجلس العسكري وتحولها إلى أبواق للثورة المضادة في مواجهة الثوار، فيما دعا ألتراس ميادين التحرير إلى مظاهرة أمام وزارة الدفاع عقب صلاة الجمعة وارتداء "تي شيرتات" سوداء حداداً على شهداء الثورة، على أن تُصلى صلاة الغائب على أرواحهم.

ومن بين القوى الداعية إلى "جمعة الغضب الثانية" ائتلاف شباب الثورة، اتحاد شباب الثورة، حركة شباب من أجل العدالة والحرية، شباب 6 أبريل ، حركة ثورة الغضب الثانية، اتحاد شباب ماسبيرو، حملة كاذبون، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، أحزاب التحالف الشعبي الاشتراكي، مصر الحرية، التحالف المصري، المساواة والتنمية، التيار المصري، المصري الديمقراطي الاجتماعي، والعمال والفلاحين، والحياة، والوعي، والعدل، والكرامة. فيما دعا اتحاد شباب الثورة، جميع نواب مجلس الشعب إلى قياده المسيرات التي ستخرج من مساجد القاهرة وميادينها الكبرى إلى ميدان التحرير، الجمعة، فيما أطلق عليه "جمعة الغضب" للمطالبة بتسليم السلطة إلى رئيس مؤقت توافقي في أسرع وقت، وأكد الاتحاد في بيان له، الخميس، على الاعتصام بالميدان حتى إسقاط الحكم العسكري. وطالب الاتحاد بتسليم السلطة إلى رئيس مدني مؤقت يتم التوافق عليه من القوى الثورية، وأن يدير مجلس الشعب المرحلة المقبلة بشكل سليم حتى يتسنى الوقت لاختيار الجمعية التأسيسية من البرلمان، وعمل الدستور والاستفتاء عليه بطريقة صحيحة، وفتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية، وإعطاء وقت للمرشحين لجمع التوقيعات اللازمة للترشح ومزيد من الوقت لحملاتهم الانتخابية.

وقررت حركة شباب 6 أبريل "الجبهة الديمقراطية" في بيان لها، عدم الاعتصام بميدان التحرير والتفرغ للعودة مرة أخرى للحشد والمشاركة في دعوة للتظاهر، الجمعة، للمطالبة بالتعجيل بإجراء الانتخابات الرئاسية وعدم وضع الدستور في وجود المجلس العسكري في الحكم.

https://youtu.be/P9zYJ14E_Gw

May 27, 2011

https://youtu.be/ZZEaM3OEVw8

https://youtu.be/0f00WrVLHjk

7. مسيرة وحدة وطنية من التحرير إلى "ماسبيرو" . . ودروع بشرية لمنع الاحتكاك بالأمن [11]

الأربعاء 25-01-2012

نظم المئات من شباب الثورة مسيرة من ميدان التحرير إلى مبنى ماسبيرو ، رافعين علم مصر بطول 20 مترا، مرددين هتافات "سلمية.. سلمية" و"أيوه بنهتف ضد العسكر.. يسقط يسقط حكم العسكر". وقال أحد الشباب المشاركين بالمسيرة ممن لا ينتمون لتيارات سياسية، إن سبب المسيرة لماسبيرو "رفض أكاذيب الإعلام الرسمي والتأكيد على الوحدة الوطنية".

وقد تزايدت الأعداد المشاركة في المسيرة، حيث انضمت حركة "كلنا مينا دانيال"، مرددة هتافات "والله زمان وبعودة.. ليلة المجلس ليلة سودة" و"ثورتنا ثورة شباب.. مش ثورة مكتب إرشاد".

يذكر أن مبنى التليفزيون خلا تماماً من قوات الجيش، فيما وُجد "من أفراد الشرطة وبعض قوات الأمن المركزي، الذين احتموا خلف الأسلاك الشائكة، ولم تشهد المسيرة احتكاكات بين الطرفين.

وقد انضمت مسيرة أخرى إلى مسيرة ماسبيرو، حاملة نعشاً مكتوبا عليه: "يسقط حكم العسكر"، فيما شكل المتظاهرون دروعاً بشرية حول مبنى التليفزيون لحمايته ومنع أي احتكاك محتمل بين الأمن والمتظاهرين".

https://youtu.be/DFnpNf_pfG8

[11] http://www.almasryalyoum.com/news/details/147035

8. ترحيب بوثيقة الأزهر.. و"شباب ماسبيرو": كان يجب أن تصدرها الدولة[12]

الخميس 12-01-2012

رحبت الكنائس المصرية الثلاث بوثيقة الأزهر، للحريات العامة، فيما رفض اتحاد شباب ماسبيرو أن تخرج الوثيقة من الأزهر، على الرغم من تأكيده مضمون الوثيقة الذي أكد مطالب الاتحاد.

وأكد الدكتور أندريا زكي، نائب رئيس الطائفة الإنجيلية ، مدير الهيئة القبطية الإنجيلية، أن الوثيقة التي أصدرها الأزهر حول الحريات "وثيقة تاريخية"، وتأتي في لحظة تاريخية، وبها طمأنة للداخل والخارج، وأشار إلى توقيعه ممثلاً للطائفة الإنجيلية على الوثيقة، مطالباً الأزهر والقوى السياسية بتفعيل الوثيقة التي وصفها بأنها "مفتاح الدولة الحديثة ونقطة الأمل في المستقبل وهدية الأزهر للثورة المصرية في عيد ميلادها الأول".

وأكد "زكي"، أن الكنيسة الإنجيلية ستسعى لتفعيل الوثيقة بالتعاون مع الكنائس الأخرى، وأشار إلى أن الوثيقة تقوم على ثلاثة محاور أساسية وهي:

1. حرية العقيـــــــــــــدة،
2. وحرية التعبيـــــــــــــر،
3. والبحث العلمي والإبداع،

وأن العديد من القوى السياسية حضرت ووقعت عليها. وأشار إلى تعهد المشاركين في مؤتمر الأزهر، باستكمال أهداف ثورة 25 يناير، والتوافق الوطني على رعاية كل مكونات هذا الوطن دون هيمنة أو إقصاء وإتمام تسليم السلطة للمدنيين في الموعد المحدد دون إبطاء، مع التشديد على "ضرورة الالتزام بما أسفرت عنه الانتخابات الحرة النزيهة، من نتائج والتعاون بين شباب الثورة جميعاً وممثلي الشعب المنتخبين في بناء مصر المستقبل، تحت مظلة الديمقراطية، وعلى أساس من الشرعية البرلمانية، والتوافق الوطني والقضاء على آثار

[12] http://www.almasryalyoum.com/news/details/143486

السياسات القمعية والفساد الشامل مع العمل الجاد على بناء اقتصاد مصري قوي".

وأشار مصدر بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، إلى أن مشاركة البابا في المؤتمر والتوقيع على وثيقة الحريات، جاء لما للوثيقة "من أثر بالغ على مستقبل البلاد والتوحد من أجل مصر واستكمال مبادئ الثورة المصرية"، وأضاف المصدر أن البابا "حرص على المشاركة بنفسه تلبية لدعوة شيخ الأزهر الشريف وإيمانه بوسطية واعتدال الأزهر"، وهو ما اتفق عليه الأنبا مرقس، أسقف شبرا وتوابعها، وأكد أن الكنيسة الأرثوذكسية "تثق في الأزهر الشريف ووسطيته وتعتبره المرجع الأساسي للإسلام في العالم كله". من جانبه، أكد الأب رفيق جريش، المتحدث الرسمي للكنيسة الكاثوليكية، أن توقيت توقيع الوثيقة "مناسب جداً، خاصة في ظل ظهور أفكار غريبة عن المجتمع المصري مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، مشيداً بتأكيد الوثيقة على حرية الفن والتعبير والعقيدة، وحول عدم مشاركة الكنيسة الكاثوليكية في التوقيع على الوثيقة، أكد أنه "ربما لخطأ ما لم يحضر ممثل للكنيسة الكاثوليكية، ولكننا نتفق عليها وعلى محتواها". ورفض هاني رمسيس، عضو اتحاد شباب ماسبيرو، أن تخرج وثيقة للحريات من الأزهر، الذي أكد تقدير واحترام الاتحاد لمؤسسة الأزهر، لكنه أضاف أن "الحريات يجب أن تخرج من الدولة وليس من جهة دينية".

https://youtu.be/1xLajp6x6KE

وثيقة الأزهر

فيما يلي نص الوثيقة

أولا:

دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. وتحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها علي قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب، بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح حيث لم يعرف الإسلام لا في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التي تسلطت علي الناس، وعانت منها البشرية في بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلي شرائعهم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية.

ثانيا:

اعتماد النظام الديمقراطي، القائم على الانتخاب الحر المباشر، الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من تعددية ومن تداول سلمي للسلطة، وتحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء ومحاسبة للمسئولين أمام ممثلي الشعب، وتوخي مصالح الناس العامة ومنافعهم المرسلة في جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شئون الدولة بالقانون والقانون وحده وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافية التامة وحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

ثالثا:

الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، واعتبار المواطنة وعدم التمييز على أساس من الدين، أو النوع، أو الجنس، أو غير ذلك، مناط التكليف والمسئولية وتأكيد مبدأ التعددية واحترام جميع العقائد الدينية السماوية الثلاث.

رابعا:

الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، بحيث يتم اجتناب التكفير والتخوين، وتأثيم استغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتنابذ والعداء بين المواطنين، واعتبار الحث على التمييز الديني والنزعات الطائفية والعنصرية جريمة في حق الوطن، واعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشعب المختلفة، دون أي تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

خامسا:

تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربية، والمنسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة، وما قدمه من نماذج فائقة في التعايش السلمي ونشدان الخير للإنسانية كلها.

سادسا:

الحرص التام على صيانة كرامة الأمة المصرية والحفاظ على عزتها الوطنية وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية دون أي معوقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها، دون تسفيه لثقافة الشعب أو تشويه لتقاليده الأصيلة، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة.

سابعا:

اعتبار التعليم والبحث العلمي مسئولية الدولة ودخول مصر عصر المعرفة وقاطرة التقدم الحضاري، وتكريس كل الجهود لتدارك ما فاتنا في هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كله لمحو الأمية واستثمار الثروة البشرية وتحقيق المشروعات المستقبلية الكبرى.

ثامنا:

إعمال فقه الأولويات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة ونهضة المجتمع في الجوانب الاقتصادية والبرامج الاجتماعية والثقافية والإعلامية بحيث تكون على رأس الأولويات التي يتبناها شعبنا في نهضته الراهنة مع اعتبار الرعاية الصحية واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعا.

تاسعا:

بناء علاقات مصر بأشقائها العرب ومحيطها الإسلامي ودائرتها الأفريقية خصوصا دول حوض نهر النيل وبقية دول العالم على أساس التعاون على الخير المشترك وابتغاء مصلحة الشعوب في إطار من الندية والاستقلال التام، ومتابعة المشاركة في الجهد الإنساني النبيل لتقدم البشرية والحفاظ على البيئة وتحقيق السلام العادل بين الأمم والتوفيق بين مصالحها المختلفة، مع مناصرة الحق الفلسطيني والحفاظ على استقلال الإرادة المصرية واستعادة دورها القيادي التاريخي.

عاشرا:

تأييد مشروع استقلال مؤسسة الأزهر، وقيام هيئة كبار العلماء باختيار الإمام الأكبر، والعمل على تطوير مناهج التعليم الأزهري ليسترد دوره الفكري الأصيل، وتأكيد الدور العالمي للأزهر الشريف في مختلف الأنحاء، والاعتداد بجهوده الرشيدة في التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة.

حادي عشر:

اعتبار الأزهر الشريف الجهة المختصة التي يرجع إليها في شئون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهادات الفكر الإسلامي، مع عدم مصادرة حق الجميع في إبداء الرأي متى توافرت له الشروط العلمية اللازمة، وبشرط الالتزام بآداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمة.

الفصل الثاني

محمد مرسي مرشح الإخوان للرئاسة!

1. التعريف بمحمد مرسي[13]

خامس رئيس لجمهورية مصر العربية	
30يونيو 2012 -3يوليو2013	
رئيس حزب الحرية والعدالة	
30أبريل 2011 – 24 يونيو 2012	
نائب بمجلس الشعب المصري	
1ديسمبر 2000 – 12 ديسمبر 2005	
الأمين العام لحركة عدم الانحياز السابع والعشرون	
30يونيو 30 - 2012 أغسطس2012	
معلومات شخصية	
الاسم عند الولادة	محمد محمد مرسي عيسى العياط
الميلاد	8أغسطس) 1951 العمر 65 سنة العدوة، هميا، مديرية الشرقية، المملكة المصرية
مواطنة	مصر
الديانة	الإسلام
الحزب	حزب الحرية والعدالة
المدرسة الأم	جامعة القاهرة
	جامعة جنوب كاليفورنيا
شهادة جامعية	دكتوراه
المهنة	سياسي، ومهندس، وأستاذ جامعي
التوقيع	

[13] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A

لقائه جون كيري وزير الخارجية الأمريكي 3 مارس 20133

محمد محمد مرسي عيسى العياط وشهرته محمد مرسي هو الرئيس الخامس لجمهورية مصر العربية[2] والأول بعد ثورة 25 يناير ويعتبر أول رئيس مدني منتخب للبلاد.

تم إعلان فوزه في 24 يونيو 2012 بنسبة 51.73 % من أصوات الناخبين المشاركين[3] وتولى منصب رئيس الجمهورية رسمياً في 30 يونيو 2012 بعد أداء اليمين الجمهوري.[4][5][6] حتى تم عزله في بعد مظاهرات 30 يونيو.[7][8][9]

تولى رئاسة حزب الحرية والعدالة بعد تأسيسه بعد أن كان عضواً في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين.[10] ونائب سابق بمجلس الشعب المصري دورة 2000 - 2005.

حياته وأسرته

- ولد محمد مرسي في 8 أغسطس 1951 في قرية العدوة، مركز ههيا بمحافظة الشرقية. ونشأ في قريته لأب فلاح وأم ربة منزل وهو الابن الأكبر لهما وهما متوفيان الآن وله من الأشقاء أختان وثلاثة من الإخوة، تعلم في مدارس محافظة الشرقية، ثم انتقل للقاهرة للدراسة الجامعية وعمل معيداً ثم خدم بالجيش المصري (1975 - 1976) مجنداً بسلاح الحرب الكيماوية بالفرقة الثانية مشاة. تزوج مرسي من السيدة نجلاء محمود في 30 نوفمبر 1978 ورزق منها بخمسة من الأولاد هم: أحمد وشيماء وأسامة وعمر وعبد الله. وله ثلاثة أحفاد من نجلته شيماء.
- أكبر أولاده هو الدكتور أحمد مرسي، يعمل طبيباً في السعودية منذ عامين بقسم المسالك البولية والجراحة العامة في مستشفي المانع الأهلي في

الأحساء. وشيماء هي البنت الوحيدة للدكتور مرسي حاصلة على بكالوريوس العلوم من جامعة الزقازيق، ومتزوجة بالدكتور عبد الرحمن فهمي، الأستاذ بكلية الطب جامعة الزقازيق، ولديها 3 من الأولاد، هم: على وعائشة ومحمود.

- أما أسامة، النجل الثالث للرئيس مرسي، فهو يحمل ليسانس حقوق، ويزاول مهنة المحاماة عبر مكتبه.
- ونجله الرابع هو عمر، الطالب بالسنة الأخيرة في كلية التجارة.
- أما عبد الله، نجله الخامس والأخير، فهو طالب في الثانوية العامة.

وقد نأت أسرته بنفسها عن العمل السياسي، حتى أن زوجته رفضت أن تُلقَّب بـ "سيدة مصر الأولى" وشددت على أنه لا يوجد شيء يُسمَّى "سيدة مصر" بل يوجد خادمة مصر الأولى.[11][12]

الدراسة والوظائف

- حصل على بكالوريوس الهندسة جامعة القاهرة 1975 بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، وبعدها ماجستير في هندسة الفلزات جامعة القاهرة 1978[13] كما حصل على منحة دراسية من بروفيسور كروجر من جامعة جنوب كاليفورنيا لتفوقه الدراسي، وعلى دكتوراه في الهندسة من جامعة جنوب كاليفورنيا 1982.[13]
- عمل معيدًا ومدرساً مساعداً بكلية الهندسة جامعة القاهرة، ومدرس مساعد بجامعة جنوب كاليفورنيا وأستاذ مساعد في جامعة كاليفورنيا، نورث ردج في الولايات المتحدة بين عامي1982 -1985[13] وأستاذ ورئيس قسم هندسة المواد بكلية الهندسة - جامعة الزقازيق من العام 1985 وحتى العام 2010.[13]
- كما قام بالتدريس في جامعة جنوب كاليفورنيا وجامعة كاليفورنيا، نورث ردج وجامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس وجامعة القاهرة وجامعة

الزقازيق وجامعة الفاتح في طرابلس في ليبيا، له عشرات الأبحاث في "معالجة أسطح المعادن"، وانتخب عضواً بنادي هيئة التدريس بجامعة الزقازيق.

- أيضا عمل مع الحكومة الأمريكية وشركة ناسا للفضاء الخارجي وذلك لخبرته في التعدين والفلزات وقام بعمل تجارب واختراعات لنوع من المعادن يتحمل السخونة الشديدة الناتجة عن السرعة العالية للصواريخ العابرة للفضاء الكوني.[14][15]

العمل السياسي

انتمى للإخوان المسلمين فكراً عام 1977 وتنظيمياً أواخر عام 1979 وعمل عضواً بالقسم السياسي بالجماعة منذ نشأته عام 1992. ترشح لانتخابات مجلس الشعب 1995، وانتخابات 2000 ونجح فيها وانتخب عضواً بمجلس الشعب المصري عن جماعة الإخوان وشغل موقع المتحدث الرسمي باسم الكتلة البرلمانية للإخوان.

وفي انتخابات مجلس الشعب 2005 حصل على أعلى الأصوات وبفارق كبير عن أقرب منافسيه[16] ولكن تم إجراء جولة إعادة أعلن بعدها فوز منافسه. كان من أنشط أعضاء مجلس الشعب وصاحب أشهر استجواب في مجلس الشعب عن حادثة قطار الصعيد، وأدان الحكومة وخرجت الصحف الحكومية في اليوم التالي تشيد باستجوابه.[17]

وقد اختير د. مرسي عضواً بلجنة مقاومة الصهيونية بمحافظة الشرقية، كما اختير عضواً بالمؤتمر الدولي للأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية، وهو عضو مؤسس باللجنة المصرية لمقاومة المشروع الصهيوني.[15]

شارك في تأسيس الجبهة الوطنية للتغيير مع د. عزيز صدقي عام 2004؛ كما شارك في تأسيس التحالف الديمقراطي من أجل مصر والذي ضم 400 حزباً وتياراً سياسياً 2011، انتخبه مجلس شورى الإخوان في 30 أبريل 2011 رئيساً لحزب الحرية والعدالة الذي أنشأته الجماعة بجانب انتخاب عصام العريان نائباً له ومحمد سعد الكتاتني أميناً عاماً للحزب.[18][19]

تعرضه للتضييق

تعرض للاعتقال عدة مرات، فقد قضى سبعة أشهر في السجن بعد أن اعتقل صباح يوم 18 مايو 2006 من أمام محكمة شمال القاهرة ومجمع محاكم الجلاء بوسط القاهرة، أثناء مشاركته في مظاهرات شعبية تندِّد بتحويل اثنين من القضاة إلى لجنة الصلاحية وهما المستشاران محمود مكي وهشام البسطويسى بسبب موقفهما من تزوير انتخابات مجلس الشعب 2005[20] واعتقل معه 500 من الإخوان المسلمين[21] وقد أفرج عنه يوم 10 ديسمبر 2006،[22] كما اعتقل في سجن وادي النطرون صباح يوم جمعة الغضب 28 يناير 2011أثناء ثورة 25 يناير مع 34 من قيادات الإخوان على مستوى المحافظات لمنعهم من المشاركة في جمعة الغضب وقامت الأهالي بتحريرهم يوم 30 يناير بعد ترك الأمن للسجون خلال الثورة، لكن رفض مرسي ترك زنزانته واتصل بعدة وسائل إعلام يطالب الجهات القضائية بالانتقال لمقرِّ السجن والتحقق من موقفهم القانوني وأسباب اعتقالهم، قبل أن يغادر السجن؛ لعدم وصول أي جهة قضائية إليهم.[23]

ترشحه للرئاسة

بعد أن دفع حزب الحرية والعدالة بالاتفاق مع جماعة الإخوان المسلمون بخيرت الشاطر مرشحاً لانتخابات الرئاسة المصرية 2012، قرر الحزب في 7 إبريل 2012 الدفع بمرسي مرشحاً احتياطياً للشاطر كإجراء احترازي خوفاً من احتمالية وجود معوقات قانونية تمنع ترشح الشاطر.[25]

وقررت لجنة الانتخابات الرئاسية بالفعل استبعاد الشاطر وتسعة مرشحين آخرين في 17 أبريل. ومن ثم قررت جماعة الإخوان المسلمين وجناحها السياسي المتمثل في حزب الحرية والعدالة، الدفع بمحمد مرسي، الذي قبلت اللجنة أوراقه، مرشحاً للجماعة [26].

قال الحزب والجماعة في بيان مشترك لهما : [27] "إنه إدراكاً من جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الحرية والعدالة، بخطورة المرحلة وأهميتها، فإن الجماعة والحزب يعلنان أنهما ماضيان في المنافسة على منصب رئاسة الجمهورية، من

خلال مرشحهما الدكتور محمد مرسي، بنفس المنهج والبرنامج، بما يحقق المصالح العليا للوطن ورعاية حقوق الشعب"، تصدر كل من محمد مرسي وأحمد شفيق الجولة الأولى لكن دون حصول أي منهما على أكثر من خمسين في المئة المطلوبة ما اقتضى إجراء جولة ثانية.

بعد أكثر من تأجيل لإعلان نتيجة الجولة الثانية، رافقتها بعض الشائعات، قامت حملة المرشح محمد مرسي بإعلان فوزه استناداً على محاضر لجان الانتخابات حسب قولها، وقامت بنشر صورة من تلك المحاضر على الإنترنت، وقام المرشح أحمد شفيق بالرد على ذلك بعقد مؤتمر صحافي معلنا فيه نجاحه أيضا ما خلق ارتباكا في عموم مصر.

في يوم الأحد 24 يونيو 2012 أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية محمد مرسي فائزاً في الجولة الثانية من الانتخابات بنسبة 51,7% بينما حصل أحمد شفيق على نسبة 48,3%.[28][29]

بعد ساعات من فوزه أُعلن عن استقالة مرسي من رئاسة حزب الحرية والعدالة ومن عضوية مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين.[30]

توليه منصب رئيس الجمهورية

في 30 يونيو 2012 تولى محمد مرسي منصب رئيس جمهورية مصر العربية بصفة رسمية، حين قام بأداء اليمين الجمهوري أمام المحكمة الدستورية العليا بالقاهرة في حضور الرؤساء والقضاة. ثم توجه إلى جامعة القاهرة في موكب رئاسة الجمهورية ليلتقي بقيادات الدولة والشخصيات العامة وسفراء الدول وغيرهم في مراسم رسمية، وإلقاء خطابه احتفالاً بهذه المناسبة. ثم توجه إلى منطقة الهايكستيب، لحضور حفل القوات المسلحة، بحضور المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ذلك الوقت، والفريق سامي عنان وعدد من قيادات الجيش ورجال الدولة.

مرسي مع رئيسة البرازيل ديلما روسيف في برازيليا بتاريخ مايو 2013

المؤتمرات الدولية

القمة الإسلامية الثانية عشر 2013

في 6 فبراير 2013 عقدت القمة الإسلامية الثانية عشر بالقاهرة بحضور قادة ورؤساء الدول الإسلامية، وألقى الرئيس محمد مرسي خطاب الترحيب، وترأس الجلسة الأولى في أعمال اليوم الثاني من القمة. كان من أبرز الحضور في القمة، الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي قام بزيارة لمصر تعد الأولى لرئيس إيراني منذ انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1979.[31][32]

قمة عدم الانحياز 2012

في 30 أغسطس 2012 حضر الرئيس مرسي قمة عدم الانحياز في إيران.[33] وكانت زيارة الرئيس مرسي لإيران لحضور فعاليات القمة الأولى لرئيس مصري منذ الثورة الإسلامية عام 1979.[34]

علاقته مع غزة وحماس

كانت العلاقات بين الإخوان المسلمين وحركة حماس وثيقة لفترة طويلة. وخلال محادثات مع قادة حماس في القاهرة بعد أسابيع فقط من أدائه اليمين الدستورية وعد مرسي بـ "اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تخفف من العبء على حياة الفلسطينيين في قطاع غزة".

وكانت حماس قد أقامت احتفالات غير مسبوقة في قطاع غزة الذي تسيطر عليه فور الإعلان عن فوز مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية. وسمح هذا الفوز للحركة

بتعزيز علاقتها مع جماعة الإخوان، وعقدت عدة لقاءات بين مرسي ورئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل ورئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية، وحصل تعاون رسمي على المستوى الاقتصادي والأمني.

وقال مرسي حين وقع العدوان الإسرائيلي على غزة (2012) في كلمة له: "لن نترك غزة وحدها، إن مصر اليوم مختلفة تماماً عن مصر الأمس، ونقول للمعتدي إن هذه الدماء ستكون لعنة عليكم وستكون محركاً لكل شعوب المنطقة ضدكم، أوقفوا هذه المهزلة فوراً وإلا فغضبتنا لن تستطيعوا أبداً أن تقفوا أمامها، غضبة شعب وقيادة".

واتخذ موقفاً عملياً لإظهار التضامن المصري مع الفلسطينيين في قطاع غزة حينما أرسل رئيس الوزراء السابق هشام قنديل على رأس وفد مصري رسمي وشعبي لتقديم كل العون الممكن لأهالي القطاع، وهو الموقف الذي حفز دولاً كثيرة، عربية وإسلامية، على أن تحذو حذو مصر، فتواصل وصول الوفود الرسمية والشعبية إلى غزة لإظهار الدعم والتأييد.

وأمر الرئيس مرسي بفتح المعابر بين مصر وغزة بشكل دائم لاستقبال المصابين الفلسطينيين لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية ومعاملتهم كالمصريين.

ولم تكتف مصر بذلك، بل قادت حراكاً دبلوماسياً وسياسياً نجح في النهاية في وقف العدوان على غزة بعد أيام من اندلاعه وفق معاهدة للهدنة برعاية مصرية، وهو ما أكد استعادة مصر لدورها المحوري في المنطقة.

وكانت الحكومة المصرية قد تغاضت عن الكثير من الأنفاق التي ينقل عبرها الغذاء والدواء والسلاح أيضاً وفتحت المعابر مع غزة في بعض الأوقات.[35]

وحتى بعد عزله واعتقاله، هتف من خلف قضبان قفص المحكمة "لبيك يا غزة.. لبيك يا غزة"، وذلك خلال العدوان الإسرائيلي على غزة قبل بدء جلسة محاكمته وعدد من عناصر الإخوان في قضية اقتحام السجون والهروب من سجن وادى النطرون.[36]

حركة تمرد

في نهاية أبريل 2013 انطلقت حركة تمرد وهي حركة تدعو إلي سحب الثقة من مرسي، وكانت نطالبه بانتخابات رئاسية مبكرة وقد قامت الحركة بالدعوة إلى مظاهرات 30 يونيو 2013 مستندة إلى توقيعات تقول أنها جمعتها من (22) مليون مصري.[37]

مهلة القوات المسلحة

حددت القوات المسلحة في 1 يوليو 2013، في بيان لها، مهلة (48) ساعة لتلبية مطالب الشعب في مظاهرات 30 يونيو ، وإلا ستتدخل وتعلن عن "خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها".

وذكر البيان الذي أذيع في التليفزيون الرسمي أن الساحة المصرية شهدت، أمس مظاهرات، وخروجاً لشعب مصر العظيم ليعبر عن رأيه وإرادته بشكل سلمي وحضاري غير مسبوق، و"رأى الجميع حركة الشعب المصري وسمعوا صوته بأقصى درجات الاحترام والاهتمام"، مشدداً على أنه "من المحتم أن يتلقى الشعب رداً على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدراً من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن".

وقالت القوات المسلحة في بيانها إنها "لن تكون طرفاً في دائرة السياسة أو الحكم، ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب"، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن "الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد، وهو يلقى علينا بمسؤوليات كل حسب موقعه، للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر".

وأضافت "استشعرت القوات المسلحة مبكراً خطورة الظرف الراهن، وما تحمله طياته من مطالب للشعب المصري العظيم، ولذلك فقد سبق أن حددت مهلة أسبوعاً لكل القوى السياسية بالبلاد للتوافق والخروج من الأزمة إلا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو فعل، وهو ما أدى إلى خروج الشعب

بتصميم وإصرار، وبكامل حريته على هذا النحو الباهر، الذي أثار الإعجاب والتقدير والاهتمام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي".

وأكدت القيادة العامة في القوات المسلحة أن "ضياع مزيد من الوقت لن يحقق إلا مزيداً من الانقسام والتصارع، الذي حذرنا وما زلنا نحذر منه"، معتبرة أن الشعب "عانى ولم يجد من يرفق به أو يحنو عليه، وهو ما يلقي بعبء أخلاقي ونفسي على القوات المسلحة، التي تجد لزاماً أن يتوقف الجميع عن أي شيء بخلاف احتضان هذا الشعب الأبي، الذي برهن على استعداده لتحقيق المستحيل إذا شعر بالإخلاص والتفاني من أجله".

وقالت القوات المسلحة إنها "تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشعب، وتمهل الجميع 48 ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، الذي يمر به الوطن، والذي لن يتسامح أو يغفر لأي قوى تقصر في تحمل مسؤولياتها".

وأعلن البيان أنه "إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة سوف يكون لزاماً على القوات المسلحة استناداً لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية، واحتراماً لمطالب شعب مصر العظيم أن تعلن عن خارطة مستقبل، وإجراءات تشرف على تنفيذها بمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب، الذي كان ولا يزال مفجراً لثورته المجيدة، ودون إقصاء أو استبعاد لأحد". ووجه البيان "تحية تقدير وإعزاز إلى رجال القوات المسلحة المخلصين الأوفياء، الذين كانوا ولا يزالون متحملين مسؤوليتهم الوطنية تجاه شعب مصر العظيم بكل عزيمة وإصرار وفخر واعتزاز".[38]

من موقع إخواني (+20) اجمل صور للرئيس د/مرسى Facebook |

/https://fb.watch/5Lj8_7jZPs

الانقلاب عليه[14] انقلاب 2013 في مصر

اندلعت مظاهرات حاشدة مطالبة برحيله، وفي اليوم التالي أصدرت قيادات القوات المسلحة بيانًا اعتبرته قوى المعارضة بأنه إنذاراً لمرسي بالتنحي وهو مخالفاً لتدخل العسكر في السياسة. وأصدرت الرئاسة بياناً في الساعات الأولى من 22 يوليو قالت فيه أنها ترى أن بعض العبارات في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب".[39]

استمرت فترة رئاسته حتى عزلته القوات المسلحة في 3 يوليو 2013، واتخذت عدة إجراءات أخرى عُرفت بخارطة الطريق، وذلك بعد مظاهرات 30 يونيو.

[14] اعتادت الدول والمواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي على استخدام كلمة "الانقلاب" للتعبير عن الثورة على محمد مرسي وعزله يوم 3 يوليو 2013، ولكن بعد فترة عادت تلك المواقع والدول المؤيدة أو المتعاطفة مع مرسي للتعبير الصحيح وهو ثورة الشعب عليه في 30 يونيو التي انحازت لها القوات المسلحة المصرية.

ردود الفعل بعد عزله

الأمم المتحدة: أصدر مارتن نيسركي المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بياناً أوضح فيه أن بان كي مون يتابع "عن كثب وبقلق" التطورات السريعة في مصر ، وأكد أنه يقف مع تطلعات الشعب المصري.

الاتحاد الأوروبي: أعربت المفوضة العليا للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاترين آشتون عن أملها بأن تكون الإدارة الجديدة في مصر شاملة بشكل كامل، وأكدت على أهمية ضمان الاحترام الكامل للحقوق الأساسية والحريات وسيادة القانون. وعبرت آشتون في بيان لها عن إدانتها الشديدة لكل أعمال العنف، وقدمت التعازي لعائلات الضحايا، وحثت قوات الأمن على بذل كل ما في وسعها لحماية أرواح وسلامة المواطنين المصريين. ودعت آشتون كل الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي يبقى ملتزماً بشكل قاطع بدعم الشعب المصري في تطلعاته إلى الديمقراطية ونظام الحكم الشامل للجميع.

الولايات المتحدة: دعا الرئيس الأميركي باراك أوباما "الحكم العسكري المصري إلى إعادة جميع السلطات سريعاً وبشكل مسؤول إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا من خلال عملية مفتوحة وشفافة". وطلب أوباما في بيان بعد اجتماع مع مستشاريه في الأمن القومي بالبيت الأبيض التأكد من أن الحماية مؤمنة لجميع المصريين والمصريات، خصوصاً حق التجمع سلمياً وحق المحاكمات العادلة والمستقلة أمام المحاكم المدنية، ودعا جميع الأطراف إلى تحاشي العنف والالتفاف من أجل عودة دائمة إلى الديمقراطية في مصر. وأعلن الرئيس الأميركي أنه سيطلب من الوكالات والوزارات المعنية درس "التداعيات" الشرعية للوضع الجديد بالنسبة للمساعدة الأميركية التي تدفع سنوياً لمصر والتي بموجب القانون الأميركي لا يمكن أن تدفع لبلد جرى فيه انقلاب عسكري.

فرنسا: قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إن بلاده تأمل بأن يتم الإعداد للانتخابات في ظل احترام السلم الأهلي والتعددية والحريات الفردية والمكتسبات في العملية الانتقالية كي يتمكن الشعب المصري من اختيار قادته ومستقبله.

السعودية قالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إن الملك عبد الله بن عبد العزيز أرسل رسالة تهنئة إلى المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر الذي عُين رئيساً مؤقتاً للدولة. وأشاد الملك في رسالته بقيادة القوات المسلحة المصرية "لإخراجها مصر من نفق الله يعلم أبعاده وتداعياته".

الإمارات العربية المتحدة: نقلت وكالة أنباء الإمارات (وام) عن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان قوله إن الإمارات على ثقة تامة بأن شعب مصر قادر على تجاوز اللحظات الصعبة الحالية التي تمر بها مصر. واعتبر الوزير أن الجيش المصري "أثبت من جديد أنه بالفعل سياج مصر وحاميها ودرعها القوي الذي يضمن لها أن تظل دولة المؤسسات والقانون التي تحتضن كل مكونات الشعب المصري".

الأردن: قال وزير الخارجية الأردني ناصر جودة إن بلاده تحترم إرادة الشعب المصري وتكن احتراما عميقاً للقوات المسلحة المصرية. ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن جوده قوله إن موقف الأردن يقوم دوماً على احترام إرادة الشعب المصري وعلى محبته الصادقة. وعبر جودة عن احترام الأردن للقوات المسلحة المصرية ودورها الوطني والمشرف والمحوري الجامع في مصر، وأكد دعم بلاده الكامل والثابت لمصر وشعبها وقيادتها وهي تتولى زمام المسؤولية بشجاعة في هذا الظرف المفصلية.

سوريا: اعتبر الرئيس السوري بشار الأسد أن الاضطرابات التي تشهدها مصر هزيمة "للإسلام السياسي"، وقال في مقابلة مع صحيفة الثورة إن "من يأتي بالدين

ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم".

السودان: قالت وزارة الخارجية السودانية إن ما تم في مصر شأن داخلي يخص شعبها ومؤسساته القومية وقياداته السياسية، وأوضحت أن السودان ظل يتابع باهتمام تطورات الأوضاع السياسية في مصر "انطلاقا من خصوصية العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين ومن باب الحرص على السلم والاستقرار في مصر الذي هو من أمن واستقرار السودان وكل المنطقة العربية والأفريقية".

فلسطين: قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن بلاده لا تتدخل فيما يجري في مصر، وأوضح في مؤتمر صحفي مشترك عقده أمس الأربعاء مع نظيره اللبناني العماد ميشيل سليمان، في بيروت أن بلاده ليست فريقاً في أي نزاع يقع هنا أو هناك. وأشار إلى أن "الأوضاع في مصر صعبة ومعقدة"، وأعرب عن أمله بتحقق السلامة والأمن والاستقرار في مصر.[40]

2. المطالبة بعودة مرسي وفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة

مظاهرات رابعة

في يوم 28 يونيو 2013 خرج مئات الآلاف من مؤيدي مرسي في ميدان رابعة العدوية مطالبين بعودته رئيساً للبلاد، واصفين ما قام به الجيش انقلاباً عسكرياً واستمرت المظاهرات لمدة (48) يوماً، تعددت فيها أشكال المطالبة بعودة مرسي ، ولكن المظاهرات اتسمت بالسلمية وصرح مرشد الإخوان المسلمين محمد بديع بعبارة:(سلميتنا أقوى من الرصاص)، وهذا ما أيدته وسائل الإعلام الأجنبية، ونفته وسائل الإعلام المحلية واصفة المتظاهرين بأنهم مسلحون. وفي يوم 14 أغسطس من العام نفسه تم فض الاعتصام بالقوة من قبل قوات الأمن المصري، مخلفا حسب المصادر المحلية (628) شهيداً، ولكن الرقم تجاوز حسب المصادر الأجنبية حاجز الخمسة آلاف.[41]

اعتقاله

الرئيس الأسبق مرسي خلف القضبان

في مطلع سبتمبر 2013 أحالت النيابة العامة محمد مرسي لمحكمة الجنايات ووجهت له اتهامات بالتحريض على القتل وأعمال العنف خلال المظاهرات التي جرت أمام قصر الاتحادية الرئاسي نهاية عام 2012، وشهدت أعمال عنف بين أنصار محمد مرسي ومعارضيه أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص على الأقل.

وحسب تقارير إعلامية فقد رفض مرسي الرد على أسئلة المحققين، متمسكاً بكونه الرئيس الشرعي المنتخب للبلاد، وإنه لا يمكن محاكمته إلا بمقتضى أحكام الدستور.[42] وفي يوم الثلاثاء 17 فبراير 2015 أحالت النيابة العامة الدكتور محمد مرسي إلى محكمة عسكرية لأول مره منذ بدء محاكمته في 4 نوفمبر 2013 وبعد ساعات قليلة من الإعلان عن إحالة محمد مرسي إلى القضاء العسكري، تم الإعلان عن استبعاده من المحاكمة أمام القضاء العسكري.

يوم الثلاثاء 21 أبريل 2015 أصدرت المحكمة حكما بالسجن لمدة 20 سنة [43]. يوم السبت 18 يونيو 2016 أصدرت المحكمة حكما بالسجن لمدة 15 سنة في قضية تهمة التخابر مع قطر إلى جانب السجن المؤبد.[44]

رسائله للشعب من وراء القضبان

وجه الرئيس السابق مرسي عدة رسائل للشعب المصري من معتقله، وكأنه لايزال على كرسي الحكم، وكانت آخر رسالة نشرت على صفحته الرسمية في فيسبوك في 25 أكتوبر 2014 وكان نصها:

شعب مصر العظيم

أهنئكم بالعام الهجري الجديد والوطن في ذروة ثورته، وشبابه في أوج عزمهم ونفاذ كلمتهم، أهنئكم وقد أثلج صدري استمرار ثورتكم ضد هذا الانقلاب الكسيح وقياداته الذين يريدون إخضاع الوطن وهيهات لهم ذلك، خائفين من مصير أسود عقابا لهم على ما اقترفته أيديهم من جرائم في حق هذا الشعب العظيم.

ولا يفوتني أن أعلن بكل وضوح أنني قد رفضت ولا زلت أرفض كل محاولات التفاوض على ثوابت الثورة ودماء الشهداء، تلك المحاولات الهادفة إلى أن يستمر المجرمون وينعموا باستعباد شعب لم يستحقوا يوماً الانتماء له، وإنني كذلك

أشدد تعليماتي لكل الثوار الفاعلين على الأرض بقياداتهم ومجالسهم وتحالفاتهم ورموزهم ومفكريهم وطلابهم أنه "لا اعتراف بالانقلاب، لا تراجع عن الثورة، ولا تفاوض على دماء الشهداء".

كل عام وأنتم ثوار وأنتم أحرار، أما أنا فإن يقيني بفضل الله لا يتزعزع في نصر الله لثورتنا وثقتي لا تهتز في عزائمكم المتوقدة وبأسكم الشديد.

وإن شاء الله لن أغادر سجني قبل أبنائي المعتقلين ولن أدخل داري قبل بناتي الطاهرات المعتقلات وليست حياتي عندي أغلى من شهداء الثورة الأبرار وقد استقت عزمي من عزم الشباب المبدع في كل ميادين الثورة وجامعاتها، ولم ولا ولن أنسى أبنائي من المجندين الشهداء الذين يطالهم غدر الغادرين بعد أن أحال الانقلاب الوطن إلى بحور جراح أعلم أن الثورة طبيبها، وأن القصاص منتهاها ... فاستبشروا خيراً واستكملوا ثورتكم والله ناصر الحق ولن يتركم أعمالكم.

وإن شاء الله نلتقي قريبا والثورة قد تمت كلمتها وعلت إرادتها.

وتفاوت ردود المتابعين على الرسالة، حيث جلبت سخرية المعارضين له واستدرت عطف المؤيدين.[45]

https://youtu.be/oaChVDtS4NO

https://youtu.be/IWMEXbeYdRU

الفصل الثالث

الانتخابات الرئاسية 2102

1. انتخابات الرئاسة المصرية 2012[15]

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

انتخابات الرئاسة المصرية	
لسنة 2012	
البلد	مصر
التاريخ	2012
2005	2014
عدد الناخبين	أكثر من 50 مليون[1]
عدد الأصوات المرفوضة	406,720
عدد الأصوات المقبولة	23,265,516
عدد المترشحين	13
منصب	رأس الدولة
نتيجة الدور الأول	• محمد مرسي(24.78%) • أحمد شفيق(23.66%) • حمدين صباحي(20.72%)
الدور الثاني	
 محمد مرسي	 أحمد شفيق
حزب الحرية والعدالة	مترشح مستقل
13,230,131صوت 51.73 %	12,347,380صوت 48.27 %
الرئيس الخارج [[المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة مؤقتة]]	الرئيس المنتخب محمد مرسي

انتخابات الرئاسة المصرية للعام 2012 هي ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير. أقيمت الجولة الأولى من الانتخابات يومي 23 و24 مايو من عام 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو. وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقاً لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛

[15] https://ar.wikipedia.org/wiki/ انتخابات الرئاسة المصرية 2012

بعد استجابة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لطلب تسريع نقل السلطة جراء المظاهرات بشارع محمد محمود في نوفمبر من عام 2011.[2]

أسفرت جولة الإعادة في الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بنسبة 51.73% على منافسه السياسي المستقل أحمد شفيق الحاصل على نسبة 48.27%.

قبل اندلاع ثورة 25 يناير 2011، انتقد سياسيون وحقوقيون بشدة المواد 76 و77 و88 من الدستور المصري وطالبوا بتعديلها.[3] فاعتبرت القوى السياسية أن المادة 76 تضع قيوداً يستحيل تنفيذها للترشح لرئاسة الجمهورية، وطالبت بتعديل المادة 77 التي تتيح لرئيس الجمهورية بالترشح لمدد أخرى، وكذلك طالبت بتعديل المادة 88 لتوفير إشراف قضائي كامل على الانتخابات.[4] للتغلب على هذه الشروط التي اعتبرها السياسيون تعجيزية، قدم الكاتب محمد حسنين هيكل في 28 أكتوبر 2009 اقتراحاً بإنشاء مجلس من الخبراء - مثل عمرو موسي ومحمد البرادعي والعالم أحمد زويل وجراح القلب الشهير مجدي يعقوب وحازم الببلاوي ومنصور حسن ومدير المخابرات العامة عمر سليمان - تكون مهمته صياغة دستور جديد والترتيب لانتقال السلطة علي أن يشرف الرئيس مبارك بنفسه علي هذه المرحلة الانتقالية.[5]

بعد نجاح ثورة 25 يناير 2011 وتخلي الرئيس حسني مبارك عن منصبه، وتكليفه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، قام المجلس بطرح تعديلات دستورية صاغتها لجنة مختصة برئاسة طارق البشري للاستفتاء العام في يوم 19 مارس 2011. وكانت نتيجة الاستفتاء موافقة 77.2 %بالمائة من أكثر من 18.5 مليون ناخب شاركوا في هذا الاستفتاء.[6] وهدفت تعديلات الدستور إلى فتح الطريق لانتخابات تشريعية تليها انتخابات رئاسية بما يسمح للجيش بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة تقوم بصياغة دستور جديد للبلاد.[7]

اهتمت هذه التعديلات بمواد الدستور التي كانت محل رفض من قبل السياسيين بالإضافة لمواد أخرى. فتم تعديل ثماني مواد (المواد 75 و76 و77 و88 و93 و139 و148 و189) وإلغاء مادة واحدة (المادة 179).[8]

ومن بين التعديلات الدستورية أن تكون مدة الرئاسة أربع سنوات لا تتكرر إلا مرة واحدة.[6] كما خففت التعديلات من الشروط الواجب توافرها للترشح لمنصب الرئاسة، فبات من السهل أيضاً على المرشحين المستقلين والأحزاب الصغيرة التقدم لانتخابات الرئاسة. وكانت الشروط السابقة تجعل من شبه المستحيل على من لا ينتمي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الترشح.[9] كما تضع التعديلات العملية الانتخابية تحت إشراف قضائي كامل، مستبعدة بذلك وزارة الداخلية التي كثيراً ما اشتكت المعارضة من تجييشها لصالح الحزب الوطني.[9]

ونصت التعديلات على أن يكون المرشح مصرياً من أبوين مصريين وألا يقل عمره عن أربعين عاماً، ولكنها منعت من يملك جنسية أخرى هو أو أحد والديه أو متزوج من أجنبية حق الترشح للمنصب.[10]

الجدول الزمني للانتخابات

أعلن المستشار فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة الجدول الزمني الذي وضعته اللجنة لإجراء العملية الانتخابية، وكان على النحو التالي:[11]

- يوم 8 مارس: الإعلان عن فتح باب الترشيح وتسليم نماذج الترشح من مقر اللجنة الجديد بمصر الجديدة
- من 10 مارس وحتى 8 أبريل: تلقي طلبات الترشيح اعتباراً من التاسعة صباحاً وحتى الثامنة مساءً، عدا اليوم الأخير يكون تلقي الطلبات حتى الثانية ظهراً.
- يوم 9 أبريل: إعلان اللجنة قائمة مقدمي طلبات الترشيح والمؤيدين من أعضاء مجلسي الشعب والشورى.
- يومي 10 و11 أبريل: لتلقي الاعتراضات من المرشحين على بعضهم من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساء.
- يومي 14 و15 أبريل: لتلقي التظلمات على قرارات الاستبعاد من الترشيح.

- يوم 16 أبريل: البت في التظلمات المقدمة.
- يوم 26 أبريل: إعلان القائمة النهائية للمرشحين وتحديد موعد بدء الحملة الانتخابية.
- يوم 30 أبريل: بدأ الحملات الانتخابية للمرشحين المقبولين، على أن تنتهي في 20 مايو أي مدة الحملات 21 يوماً.
- من 11 حتى 17 مايو: إجراء انتخابات المصريين بالخارج في 7 أيام.
- يومي 23 و24 مايو: الانتخابات في داخل مصر.
- يوم 26 مايو: انتهاء عمليات فرز الصناديق بالداخل وإرسال المحاضر من اللجان العامة إلى لجنة الانتخابات الرئاسية.
- حتى يوم 27 مايو: تقدم الطعون على قرارات اللجان العامة في اليوم التالي للقرار المطعون فيه.
- يوم 29 مايو: إعلان النتيجة النهائية للانتخابات وإخطار الفائز بالرئاسة، حيث حددت اللجنة أن يتم البت فيما يرد من طعون بشأن أعمال اللجان العامة وقراراتها خلال ثلاثة أيام.
- يوم 30 مايو: في حالة وجود إعادة بانتخابات الرئاسة حددت اللجنة يوم 30 مايو لبدء الحملة الانتخابية لمن يخوضون الإعادة، وتنتهي الحملة الانتخابية في الثانية عشرة ظهر يوم 15 يونيو.
- من 3 حتى 9 يونيو: انتخابات المصريين بالخارج في الإعادة لمدة 7 أيام.
- يومي 16 و17 يونيو: انتخابات الإعادة في داخل مصر.
- يوم 18 يونيو: انتهاء الفرز لانتخابات الإعادة.
- يوم 19 يونيو: تلقي الطعون.
- يوم 21 يونيو: البت في الطعون وإعلان النتيجة النهائية وإخطار الفائز بالرئاسة.

المرشحون [مرشحون رسميًا]

أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية قائمة المتقدمين بطلبات الترشح لرئاسة جمهورية مصر العربية لعام 2012، وهم بحسب الترتيب الأبجدي:[12]

المرشحون				
الاسم	حزبي / مستقل	تاريخ الترشح	طريقة الترشح	الرمز الانتخابي
أبو العز الحريري[13]	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي [14]	13مارس 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	الهرم
أحمد شفيق[15]	مستقل، آخر رئيس وزراء لمصر في عهد حسني مبارك.[14]	5أبريل 2012	مؤيدًا من 62,192 ناخبًا	السلم
حسام خير الله[16]	حزب السلام الديمقراطي [14]	22مارس 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	السيارة
حمدين صباحي[17]	مستقل، مؤسس حزب الكرامة	6أبريل 2012	مؤيدًا من 42,525 ناخبًا.[14]	النسر
خالد علي[18]	مستقل، [14] ناشط عُمالي	8أبريل 2012	مؤيدًا من 32 نائبًا منتخبًا بالبرلمان	الشجرة
عبد الله الأشعل[19]	حزب الأصالة	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان [14]	البلطة
عبد المنعم أبو الفتوح[20]	مستقل، الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب	29مارس 2012	مؤيدًا من 43,066 ناخبًا.[14]	الحصان
عمرو موسى[21]	مستقل، أمين عام جامعة الدول العربية السابق	23مارس 2012	مؤيدًا من 43,906 ناخبًا.[14]	الشمس
محمد سليم العوا[22]	مستقل، الأمين العام السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين	4أبريل 2012	مؤيدًا من 30 نائبًا منتخبًا بالبرلمان	المظلة
محمد فوزي عيسى [23]	حزب الجيل الديمقراطي	16مارس 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	كاميرا فيديو

محمد مرسي[24]	حزب الحرية والعدالة	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	الميزان
محمود حسام [25]	مستقل، رئيس حزب البداية	2أبريل 2012	مؤيدًا من 37,250 ناخبًا	النجمة
هشام البسطويسي[26]	حزب التجمع	1أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	ساعة اليد

مرشحون مستبعدون

استبعدت لجنة الانتخابات عشرة مرشحين استبعاداً نهائياً لأسباب مختلفة.[27]

المستبعدون				
الاسم	حزبي / مستقل	تاريخ الترشح	طريقة الترشح	سبب الاستبعاد
إبراهيم الغريب[22]	مستقل	4أبريل 2012	مؤيدًا من 32,162 ناخبًا	رصيده لا يبلغ النصاب القانوني، وحصوله على الجنسية الأمريكية.
أحمد عوض الصعيدي [28]	حزب مصر القومي	13مارس 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب
أشرف بارومة[29]	حزب مصر الكنانة	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	تهرب من أداء الخدمة العسكرية
أيمن نور[30]	حزب غد الثورة	6أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	لم يحصل على حكم من محكمة الجنايات برد الاعتبار في قضية تزوير توكيلات حزب الغد
حازم صلاح أبو إسماعيل[31]	مستقل، داعية إسلامي ومحامي	30مارس 2012	مؤيدًا من 152,835 ناخبًا و47 نائبًا منتخبًا بالبرلمان	حصول والدته على الجنسية الأمريكية
حسام خيرت [32]	حزب مصر العربي الاشتراكي	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب

خيرت الشاطر[15]	مستقل، نائب مرشد الإخوان المسلمون السابق	5أبريل 2012	مؤيدًا من 277 نائبًا منتخبًا بالبرلمان	صدور العفو عقوباته التكميلية لا يكفي ليمارس حق الترشح والانتخاب
عمر سليمان [33]	مستقل، نائب الرئيس السابق	8أبريل 2012	مؤيدًا من 49,389 ناخبًا	توكيلات محافظة أقل من المطلوب
ممدوح قطب [34]	حزب الحضارة	7أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	انسحاب أعضاء البرلمان كلهم عن الحزب
مرتضى منصور[33]	حزب مصر القومي	8أبريل 2012	مرشح حزب ممثل في البرلمان	وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب

ا. أحمد شفيق[16]

تقدم أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد محمد حسني مبارك، للانتخابات مستقلاً مؤيداً من 62,192 مواطنًا.[43] ولكن لجنة الانتخابات استبعدته بموجب قانون العزل السياسي الذي صدّق عليه المجلس العسكري يوم 24 أبريل 2012،[44] ثم أعادته بعد يومين بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون مستنداً إلى أن القانون الجديد غير دستوري.[45] وبعد عودته، وجهت له عدة اتهامات بالفساد وإهدار المال العام من بينها اتهام عصام سلطان النائب بمجلس الشعب.[46][47] ونفي شفيق هذه الاتهامات.[48]

16 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82

ركز شفيق في دعايته على قدرته على إعادة الأمن للشارع سريعاً، واستطاع أن يجذب أنظار الناخبين من خلال إعلاناته المشوقة مثل لافتات الطرق التي حملت كلمة "الرئيس" فقط لمدة طويلة وجاءت بعدها صور شفيق وشعاره ورقمه الانتخابي.[49] عارض عدد من التيارات السياسية - منها التيار الإسلامي - ترشح شفيق، ووصفته هذه التيارات بأنه من فلول النظام السابق.[50] ومن جانبه تبادل شفيق الاتهامات مع الإسلاميين ووصف مسئول حملته السباق الانتخابي بأنه منافسة ضد "الرايات السوداء" قاصداً التيار الإسلامي.[51]

التعريف بالفريق أحمد شفيق

الفريق أحمد محمد شفيق زكي وشهرته أحمد شفيق (25 نوفمبر من عام 1941 [3]) هو رئيس وزراء مصر من 29 يناير 2011[3] إلى 3 مارس 2011 [4][5]، وقبل رئاسة مجلس الوزراء كان وزيراً للطيران المدني وذلك منذ عام 2002.[3] ترشح كمستقل لانتخابات الرئاسة المصرية 2012،[6] ولكن لجنة الانتخابات استبعدته بموجب قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف باسم قانون العزل السياسي الذي صدّق عليه المجلس العسكري يوم 24 أبريل 2012،[7] ثم أعادته بعد يومين بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون مستنداً إلى أن القانون الجديد غير دستوري.[8] ولكنه خسر الانتخابات بعد خوض جولة الإعادة أمام محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي للإخوان المسلمين، ثم اتجه بعدها مباشرة إلى الإمارات ليشغل منصب المستشار السياسي لرئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.[1] وهو حالياً مطلوب للعدالة بتهم متعلقة بالفساد المالي والإداري.[9][10][11][12]

حياته

عام 1961 تخرج من الكلية الجوية،[3] عمل بعدها كطيار في القوات الجوية المصرية[3]. وشارك في حربي الاستنزاف أكتوبر. وحصل على زمالة كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية العليا وزمالة كلية الحرب العليا للأسلحة المشتركة بباريس ودكتوراه الفلسفة في الاستراتيجية القومية للفضاء الخارجي.[3]

وبالفترة من عام 1984إلى عام 1986 عمل في سفارة مصر بإيطاليا كملحق عسكري[3].

في عام 1991 عين رئيساً لأركان القوات الجوية المصرية[3]، وفي أبريل من عام 1996 عين قائداً للقوات الجوية،[3] واستمر في هذا المنصب مدة 6 سنوات[13]، وهي تعتبر أطول فترة لقائد القوات الجوية في مصر،[13] وبعد تركه لمنصبه في عام 2002 عين وزيراً للطيران المدني.[13][3]

وقد برز اسمه من بين الأسماء المرشحة لخلافة محمد حسني مبارك برئاسة مصر، وظهر ذلك بصحيفة وال ستريت جورنال في تقرير لها تحت عنوان "منافس جديد يبرز في مصر" نشرته في ديسمبر من عام 2010 [13].

والده هو المهندس محمد شفيق وكيل وزارة الري المصرية. وزوجته عزة ابنة توفيق عبد الفتاح الوزير الأسبق للشؤون الاجتماعية والعمل.[14] وله ثلاث بنات: شيرين ومي وأميرة.

وطوال هذه الفترة حصل الفريق أحمد شفيق على:

- درجة الماجستير في العلوم العسكرية وزمالة كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية العليا
- زمالة الأسلحة المشتركة من كلية الحرب العليـــــــا بباريس
- زمالة كلية الدفاع القومي من أكاديمية ناصر العسكرية العليا
- دورة كبار القادة من أكاديمية ناصر العسكرية العليـــــــــا
- درجة الدكتوراه في الاستراتيجية القومية للفضاء الخارجـــــي
- العديد من الدورات والتدريبات الأكاديمية والمتخصصة على المستوي الوطني والعالمي

رئاسة الحكومة

في يوم 29 يناير 2011 كلفه الرئيس محمد حسني مبارك بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة أحمد نظيف كمحاولة لتخفيف حركة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية الواسعة.[3]

وبعد تنحي الرئيس مبارك عن الحكم وتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة للسلطة في 11 فبراير سقطت حكومته[15]، قرر المجلس الأعلى استمرار عمل حكومته لتسيير الأعمال وذلك حتى يتم تشكيل حكومة جديدة[16].

وفي يوم 3 مارس 2011 تقدم الفريق شفيق باستقالته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم[4] وكان ذلك قبل يوم واحد من مظاهرات مليونيه دعت لها عدة حركات شبابية علي رأسها الإخوان المسلمين في مصر حركة شباب 6 أبريل وائتلاف شباب الثورة من أجل الإطاحة بحكومته والتي اعتبروها من بقايا نظام مبارك.[4][17]

ترشحه في انتخابات الرئاسة 2012

بوسترات دعائية لحملة شفيق في الزمالك، أبريل 2012

أعلن أحمد شفيق في نوفمبر 2011 ترشحه للانتخابات الرئاسية المصرية. وفي 24 أبريل 2012 قررت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية استبعاده من قائمة المرشحين تطبيقاً لقانون العزل السياسي الذي أقره المجلس العسكري في وقت سابق من نفس اليوم.[7] ثم أعادته بعد يومين بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون مستنداً إلى أن القانون الجديد غير دستوري.[8]

وجهت له اتهامات بالفساد بعد إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية. فقد تقدم عدد من العاملين بوزارة الطيران المدني وشركة مصر للطيران في 12 مايو 2012 بأربع وعشرون بلاغاً إلى النائب العام يتهمونه بإهدار المال العام في مشروع تجديد مطار

القاهرة الذي بلغت تكلفته 3,3 مليار جنيه بقروض من البنك الدولي، ومحاباة علاء وجمال مبارك الشريكان في شركة موفنبيك.[18]

كما اتهمه عصام سلطان النائب بمجلس الشعب المصري ببيع 40 ألف فدان و38 متر تقع على البحيرات المرة لنجلي الرئيس آنذاك، محمد حسني مبارك، بسعر أقل من سعرها الحقيقي.[19] نفي شفيق اتهام سلطان ووصفه أنه "يحمل مغالطات وغشاً وتدليساً"، كما هاجم شفيق سلطان واتهمه بأنه كان مندوباً لجهاز أمن الدولة لنقل معلومات عن الحركات الاحتجاجية المعارضة للنظام.[20]

نجح شفيق في حصد نحو 24% من أصوات الناخبين ليخوض جولة إعادة مع مرشح حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي الذي حاز بدوره على 25% من الأصوات. وفي 24 يونيو، أعلن المستشار فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة فوز منافسه مرسي برئاسة الجمهورية بعد حصوله على 13 مليون و230 ألف 131 صوت (أي ما يعادل 51.73% من إجمالي الأصوات) فيما حصل شفيق على 12 مليون و347 ألف و380 صوت (أي ما يعادل 48.277%).

https://youtu.be/KPWqKMas_E4

May 1, 2012

2. حمدين صباحي[17]

مع أن حمدين صباحي هو مؤسس حزب الكرامة الناصري ولكنه ترشح مستقلاً ومؤيداً من 42,525 مواطن.[52] رفعت حملته الانتخابية شعار «صباحي... واحد مننا»، كما أنه كان دائم التذكير أنه ينتمي إلى أسرة من الفلاحين للتدليل على قربه من المواطن البسيط.[53] ولذلك ركز برنامجه الانتخابي على محاربة الفقر ودعم أبناء الطبقة المتوسطة والفلاحيين.[54]

تصاعدت شعبيته بسرعة كبيرة خلال الأسبوعين الأخيرين قبل بداية التصويت.[53] فحاز على تأييد العديد من رموز التيار الناصري ومن بينهم عبد العظيم المغربي،[55] بالإضافة إلى عبد الحكيم عبد الناصر أصغر أبناء الزعيم جمال عبد الناصر.[56] كما أيده العديد من الشخصيات العامة، فكان الأكثر شعبية بين الفنانين بحسب جريدة الوفد والذي كان من ضمنهم صلاح السعدني وخالد الصاوي وفردوس عبد الحميد ونبيل الحلفاوي وخالد صالح وخالد النبوي والمخرج خالد يوسف الذي رافقه يوم الإدلاء بصوته.[57] وأيدته كذلك والدة خالد سعيد والأدباء بهاء طاهر وعلاء الأسواني ويوسف القعيد وشاعر العامية عبد الرحمن الأبنودي والناشط السياسي أحمد حرارة.[56][58]

ولمزيد من التعريف بحمدين عبد العاطي عبد المقصود صباحي وشهرته حمدين صباحي هو سياسي وبرلماني مصري. رئيس سابق لحزب الكرامة ويعمل كرئيس تحرير جريدة الكرامة وعضو برلمان سابق ومرشح لرئاسة الجمهورية في انتخابات 2012 وانتخابات الرئاسة المصرية 2014 .له تاريخ في الدفاع عن حقوق المصريين والعدالة الاجتماعية ومناصرة القضايا الوطنية، ناصري الميول[1].

المولد والنشأة

ولد حمدين عبد العاطي صباحي بمدينة بلطيم محافظة كفر الشيخ بمصر في 5 يوليو عام 1954، لأب وأم ينتميان للأغلبية من المصريين البسطاء، فقد كان والده

17 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D9%8A

الحاج عبد العاطي صباحي فلاحاً. عاصر حمدين الأحلام الكبرى للمرحلة الناصرية، إلى أن تلقى مع الشعب المصري والعربي صدمة وفاة جمال عبد الناصر عام 1970، فقرر أن يخلد ذكراه ويحافظ على إنجازاته ويواصل مشروعه فقام بتأسيس رابطة الطلاب الناصريين في مدرسة الشهيد جلال الدين الدسوقي. وقد انتخب رئيساً لاتحاد طلاب مدرسة بلطيم الثانوية .التحق بكلية الإعلام جامعة القاهرة في أعقاب حصوله على شهادة الثانوية وتخرج فيها سنة 1976.[2][3]

بداية مسيرته السياسة

مع التحاقه بكلية الإعلام جامعة القاهرة ازداد وعي حمدين صباحي السياسي والوطني وشارك في المظاهرات الطلابية المطالبة ببدء الحرب ضد الاحتلال الصهيوني لسيناء .وفي أعقاب نصر حرب أكتوبر 73 تأكد لدى حمدين ورفاقه في الجامعة أن الرئيس محمد أنور السادات بدأ يتجاهل مكتسبات ثورة 23 يوليو التي جناها الشعب المصري، فبدأوا في تأسيس نادي الفكر الناصري في جامعة القاهرة والذي انتشر في جامعات مصر، وصولا لتأسيس اتحاد أندية الفكر الناصري المعارض للسادات وسياساته.

برز اسم حمدين صباحي كطالب وطني، وبدا ذلك واضحاً عند انتخابه رئيساً لاتحاد طلاب كلية الإعلام (1975 - 1976)وكان زياد عوده نائباً له وتصعيده نائباً لرئيس الاتحاد العام لطلاب مصر .(1975 - 19777) كان حريصاً على أن تكون جريدة "الطلاب" التي كان يرأس تحريرها صوتاً معبراً عن الحركة الطلابية الوطنية، كما ساهم في حشد جهود الحركة الطلابية للضغط من أجل إصدار لائحة طلابية ديمقراطية، وهو ما نجحوا فيه بإصدار قرار جمهوري يرضخ لإرادة الطلاب بإعمال لائحة 19766 الطلابية.

مناظرته الشهيرة مع السادات

وفي عام 1977عقب الانتفاضة الشعبية ضد غلاء الأسعار وإلغاء الدعم، حاول الرئيس محمد أنور السادات امتصاص غضب الشعب بعقد مجموعة من اللقاءات مع فئات مختلفة من المجتمع، ومن هنا جاء لقائه الشهير مع اتحاد

طلاب مصر، والذي تواجد فيه حمدين صباحي لمواجهة مع محمد أنور السادات.
في مناظرته مع محمد أنور السادات، انتقد حمدين صباحي سياسات الرئيس محمد أنور السادات الاقتصادية والفساد الحكومي بالإضافة إلى موقف السادات من قضية العلاقات مع العدو الصهيوني في أعقاب حرب أكتوبر.
ازدادت شعبية حمدين صباحي واحترامه في أعقاب ذلك اللقاء الذي دفع ثمنه لاحقا.[4]

https://youtu.be/ErzwmU6k8T8

اضطهاد حمدين واعتقاله

بعد تخرُج حمدين صباحي من كلية الإعلام جامعة القاهرة، واجه صعوبات في العثور على فرصة للعمل في الصحافة أو التليفزيون أو الجامعة، فقد كانت هناك تعليمات واضحة بتضييق الحصار عليه ومنعه من العمل بالمصالح الحكومية ردا على مواجهته للسادات.

في تلك الفترة رفض حمدين صباحي السفر للعمل بالخارج، والتحق بجريدتي "صوت العرب" و"الموقف العربي" مع الأستاذ عبد العظيم مناف، وكانت تلك الصحف صوت التيار الناصري في مصر في ذلك الوقت. كما استمر تواصل حمدين صباحي مع طلاب اتحاد أندية الفكر الناصري، حيث صاغوا عام 19799 أحد أهم

الوثائق الناصرية، وهي "وثيقة الزقازيق" التي بلورت رؤية جيل الشباب الناصري وموقفهم من سياسات السادات.

في أحداث 17 و18 يناير 1977، والتي عُرفت بانتفاضة الشعب المصري ضد حكم السادات، كان حمدين أصغر مُعتقل سياسي في تلك الآونة.

وفي عام 1981 جاءت موجة اعتقالات سبتمبر ضد قيادات ورموز الحركة الوطنية المعارضة للسادات، وكان حمدين صباحي بين قائمة المعتقلين، حيث كان حمدين أيضاً أصغر المعتقلين سنا بين مجموعة من الرموز الوطنية المشرفة، وكان بصحبته في الزنزانة الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل.

كما تعرض حمدين في عهد محمد حسني مبارك لسلسلة من الاعتقالات منها عند قيامه بقيادة مظاهرة سنة 1997 مع فلاحي مصر، الذين أضيروا من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وهو القانون الذي شرد ملايين الفلاحين الفقراء من أرضهم، في عودة صريحة لنظام الإقطاع من جديد.

تكرر اعتقاله وهو نائب في مجلس الشعب، وبدون رفع حصانته سنة 2003، في انتفاضة الشعب المصري ضد نظام الرئيس محمد حسني مبارك المؤيد لغزو العراق، وقد قاد حمدين تلك المظاهرات في ميدان التحرير.

في الانتخابات البرلمانية عام 2005 التي خاضها في إطار القائمة الوطنية لمرشحي التغيير، ضرب فيها أهالي دائرته نموذجاً للمقاومة المدنية السلمية ضد ممارسات النظام القمعية لإسقاط صباحي، فابتكروا أساليب بسيطة لتجاوز حصار الشرطة للجان الانتخاب، وسهروا على حراسة صناديق الانتخابات.

كانت مأساة تلك الانتخابات سقوط الشهيد جمعة الزفتاوي برصاص الشرطة المصرية بالإضافة إلى الجرحى الذين أصيبوا دفاعا عن حقهم في الحفاظ على مقعد برلماني ينحاز لمصالحهم ويعبر عنهم. وبفضل الشهيد جمعة الزفتاوي واستبسال أهالي بلطيم والبرلس والحامول انتصر حمدين صباحي في تلك المعركة، وفرض الأهالي إرادتهم للمرة الثانية فكان نائبهم في مجلس الشعب المصري 20055 هو حمدين صباحي.

شارك رِفاقه في نِضال قانوني طويل من أجل تأسيس جريدة الكرامة، التي صدرت في نهايات عام 2005، وتولى صباحي موقع رئيس تحريرها.

حمدين صباحي في سطور

- معارضة أنور السادات عام 1977في عدة أمور خاصة سعيه لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وكانت نتيجة ذلك هو حرمان حمدين من التعيين في الجامعة أو وسائل الإعلام الحكومية بقرار من أنور السادات، ورفض حمدين صباحي تقديم التماس على هذا القرار.
- مساهمته في وضع اللائحة الطلابية التي تمنح حصانة للطلاب داخل الحرم الجامعي وتتيح لهم حرية الفكر والرأي والتعبير وممارسة الأنشطة السياسية، وقد ألغيت هذه اللائحة فيما بعد.
- المشاركة في تأسيس نادي الفكر الناصري بجامعة القاهرة والذي تطور بجامعات مصر وصولا لتأسيس اتحاد أندية الفكر الناصري.
- تأسيس مركز إعلام الوطن العربي (صاعد) والذي كان بمثابة مركزاً لتجمع الشباب والطلاب الناصريين، بالإضافة لدوره في تدريب أعداد كبيرة من شباب الصحفيين ممن صاروا الآن نجوماً لامعة في عالم الصحافة.
- تأسيس الحزب الاشتراكي العربي الذي كان تحقيقاً لحلم الناصريين بكيان تنظيمي يجمعهم وينظم جهودهم، وذلك برفقة المناضل فريد عبد الكريم.
- المشاركة في تنظيم ثورة مصر بقيادة المناضل محمود نور الدين الذي قام مع مجموعة من رفاقه بعمليات اغتيال لعناصر صهيونية، وجرى اعتقال حمدين صباحي على إثرها واتهامه بأنه أحد قيادات الجناح السياسي لتنظيم ثورة مصر المسلح.
- في عام 1990ومع بدء الحرب على العراق بمشاركة قوات مصرية وعربية على خلفية غزو الكويت، اندلعت انتفاضة الشارع المصري وفي القلب منه الحركة الطلابية وعلى رأسها اتحاد أندية الفكر الناصري، وكان حمدين من قادة تلك المظاهرات الغاضبة وجرى اعتقاله على أثرها.

- في عام 1992أحد مؤسسي الحزب العربي الديمقراطي الناصري مع الأستاذ ضياء الدين داود، حيث حصل على حكم قضائي بتأسيسه.
- في عام 1993وعقب إلقائه خطبة سياسية داخل جامعة القاهرة انطلقت مظاهرات طلابية حاشدة فجرى تدبير محاولة أمنية غادرة لاغتيال حمدين في مطاردة بالسيارات لكنه نجا، فلفقت له السلطة تهمة مقاومة السلطات والشروع في قتل ضابط وهي التهمة التي برأه منها القضاء المصري.
- في عام 1997جاء قانون العلاقة بين المالك والمستأجر بأوائل الموجات الجماهيرية التي اندفعت إلى ميدان التحرير في انتفاضة شعبية ضد غزو هذا وامتدت إلى جميع محافظات وجامعات مصر. ومع تصاعد رد الفعل الشعبي الغاضب وضد موقف النظام المصري المتخاذل، جرت موجة اعتقالات للنشطاء ووصل الأمر للاعتداء على حمدين صباحي واعتقاله رغم تمتعه بالحصانة البرلمانية.
- تأسيس عدد من اللجان الجبهية والشعبية لدعم المقاومة ومناهضة التطبيع.
- تنظيم قوافل الدعم للشعب العراقي المحاصر والشعب الفلسطيني المحتل.
- وكيل مؤسسي حزب "الكرامة"، والذي تم رفضه مراراً وتكراراً من قبل النظام السابق، وهو ما اضطر حمدين للتنازل عن منصبه.
- أواخر عام 2004 تأسست حركة كفاية وكان حمدين صباحي أحد مؤسسيها. لعبت "حركة كفاية" دوراً هاماً ومحورياً في كسر حاجز الخوف وتجاوز الخطوط الحمراء في الكثير من قضايا الوطن، وجاء ذلك متسقاً تماماً مع أفكار حمدين صباحي ورفاقه وطموحاتهم.
- عام 2005شارك في مسيرة نضال قانوني طويلة من أجل تأسيس جريدة "الكرامة"، التي صدرت في نهايات عام 2005، وتولى صباحي منصب رئيس تحريرها.
- عضو سابق في مجلس نقابة الصحفيين المصريين.

- عضو مجلس الشعب من 2000 حتى 2010 عن أهالي البرلس والحامول، ولم يتوان خلال هذه الفترة عن أداء واجبه رافضاً لسياسيات النظام وحكومته الفاشلة.
- من الداعيين لمقاومة شعبية ضد أمريكا في حالة عدوانها على العراق ومحاصرة السفارة الأمريكية في القاهرة، في حالة عدم فتح باب التطوع للانضمام للمقاومة الشعبية في العراق.
- أحد مؤسسي الحملة الدولية لمناهضة العولمة والهيمنة الأمريكية والاحتلال الصهيوني.
- المشاركة في انتفاضة شعبية ضد غزو العراق امتدت إلى جميع محافظات وجامعات مصر، وتعرض حينها للاعتداء والاعتقال رغم تمتعه بالحصانة البرلمانية.
- عام 2008كان أول نائب برلماني ينجح في إثارة قضية تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني داخل البرلمان
- أيضا في عام 2008كان أول نائب برلماني مصري يكسِر الحصار الذي تفرِضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على غزة، ودخل والتقى بعض قيادات حماس وأبلغهم دعم الشعب المصري له.
- من قادة المعارضة الوطنية والشعبية ضد بناء جدار عازل على حدود مصر مع فلسطين.
- أول نائب برلماني وسياسي مصري يدخل غزة في أعقاب كسر الحصار وفتح الحدود، حيث استقل سيارته مع صحبة من رجال العمل الوطني في الثالثة فجراً، والتقى بقيادات المقاومة الفلسطينية الباسلة ليقدم لهم الدعم المعنوي والتأييد الشعبي المصري.
- 2010 تم إسقاط حمدين صباحي بالتزوير في انتخابات مجلس الشعب وانسحب حمدين صباحي من الانتخابات احتجاجاً على التزوير.

حمدين صباحي في ثورة 25 يناير

قاد مظاهرة في بلطيم يوم 25يناير[5] ثم قرر العودة إلى القاهرة فوراً مع تصاعد الأحداث يومي 26 و27، ومظاهرات الغضب في يوم 28 انطلاقا من مسجد مصطفي محمود بالمهندسين، ومع بدء الاعتصام في ميدان التحرير والذي استمر لمدة 188 يوم، لم يرغب في الظهور السياسي والإعلامي واكتفي بتبني أهداف الثورة كاملة في كل تصريحاته واجتماعاته وجلساته، ورفض التورط في حوارات ما قبل تنحي مبارك ملتزماً برأي الجماهير الثائرة..

الترشح للرئاسة

- أعلن حمدين صباحي في أكتوبر 2009 عقب المؤتمر العام لحزب الكرامة ترشحه شعبياً لرئاسة الجمهورية بجمع توكيلات من الشعب المصري بالموافقة على ترشحه محاولة منه لتغيير نص المادة 76 التي قام النظام بتعديلها بما يتعارض مع ترشيح المصريين لانتخابات الرئاسة إلا من تتوفر فيه شروطها المجحفة.
- ثم عاد ليعلن ترشحه مجدداً لانتخابات رئاسة جمهورية مصر العربية عام 2012.[6]
- وفي 6إبريل2012 ، تقدم حمدين صباحي رسمياً لانتخابات الرئاسة، حيث قام بتقديم عدد من التوكيلات للجنة الانتخابات الرئاسة يتراوح عددها بين 40 و 45 ألف(42,525) [7] توكيل من المواطنين.[8]وقرر خوض الانتخابات الرئاسية في فبراير 2014 [9].

https://youtu.be/AElMhfs8A7M

3. عبد المنعم أبو الفتوح[18]

شعار دعم حملة عبد المنعم أبو الفتوح الانتخابية

عبد المنعم أبو الفتوح هو عضو سابق بمكتب إرشاد الإخوان المسلمين تم فصله من الجماعة وذلك لإعلانه الترشح لرئاسة الجمهورية بالمخالفة لقرار مجلس الشورى الجماعة الرافض لخوض الانتخابات.[59] ولكن تراجع الإخوان عن قرار عدم خوض الانتخابات لاحقاً وقدموا محمد مرسي للترشح.

نجح أبو الفتوح، الناقد العلني لسياسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة والنظام السابق، في تشكيل ائتلاف متنوع التوجهات لدعمه. فدعمه مجموعة من الشخصيات الشبابية الثورية مثل وائل غنيم[60] وبلال فضل.[61] كما حاز أيضاً على تأييد العناصر الأكثر محافظة مثل حزب النور والدعوة السلفية.[62] وانضم كذلك حزب الوسط[63] وحزب البناء والتنمية الذراع السياسي لجماعة الإسلامية لمجموعة مؤيديه.

معلومات شخصية	
الاسم عند الولادة	عبد المنعم أبو الفتوح عبد الهادي
الميلاد	15 أكتوبر 1951 العمر 65 سنة القاهرة، مصر
الجنسية	مصر

18 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%85_%D8%A3%D8%A8%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD

الحزب	حزب مصر القوية
أبناء	د. يسرا د. علا
الحياة العملية	
تعليم	بكالوريوس طب جامعة القاهرة ليسانس حقوق جامعة القاهرة
المدرسة الأم	جامعة القاهرة
المهنة	طبيب أطفال وأمين عام اتحاد الأطباء العرب
الموقع	abolfotoh.net

عبد المنعم أبو الفتوح عبد الهادي وشهرته عبد المنعم أبو الفتوح المرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية 2012، والأمين العام لاتحاد الأطباء العرب[1] ومدير عام المستشفيات بالجمعية الطبية الإسلامية وكان أحد القيادات الطلابية في السبعينات وعضواً سابقاً بمكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين في مصر حتي شهر مارس 2011 . اشتهر وسط القوى السياسية الأخرى ووسط العديد من أفراد الإخوان المسلمين بأنه من أكثر الإخوان المنفتحين والأكثر جرأة وشراسة في معارضة الحكومة، وهو رائد جيل التجديد داخل الجماعة، وهو الآن وكيل مؤسسي ورئيس حزب مصر القوية.

النشأة

ولد في حي الملك الصالح بمصر القديمة في 15 أكتوبر 1951 لأسرة جاءت إلى القاهرة من قرية قصر بغداد بكفر الزيات بمحافظة الغربية ولكن أصولها تنتمى إلى محافظة المنوفية، وكان ترتيبه الثالث بين ستة إخوة كلهم ذكور.

لم يؤثر انشغاله بالعمل العام على دراسته فظل محافظا تفوقه في جميع سنوات الدراسة وحصل على بكالوريوس طب القصر العيني بتقدير جيد جداً، لكنه حرم من التعيين بسبب نشاطه السياسي واعتقل لعدة أشهر ضمن اعتقالات سبتمبر

1981 الشهيرة. إلا أنه واصل تفوقه الدراسي وحصل على ماجيستر إدارة المستشفيات كلية التجارة جامعة حلوان.

دوره سياسي مبكر - الانضمام للإخوان المسلمين

تميز أبو الفتوح في الجامعة بنشاطه واهتمامه بشئون زملائه فشغل منصب رئيس اتحاد كلية طب القصر العيني التي كانت في ذلك الوقت رائدة في العمل الإسلامي، ثم أصبح بعد ذلك رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة. فانضم لجماعة الإخوان المسلمين وشغل منصب عضو مكتب الإرشاد بها منذ عام 1987 حتى 2009.

مناظرته للسادات

تناقش مع السادات مره حين شغل منصب رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة، واتهم السادات بأن من يعمل حوله هو مجموعة من المنافقين، متعللاً بمنع الشيخ محمد الغزالي من الخطابة، واعتقال طلاب تظاهروا في الحرم الجامعي.

https://youtu.be/ZNcmcawDUYI

اعتقاله

اعتقل في عام 1981 في عهد السادات بسبب موقفه من معاهدة كامب ديفيد، ضمن اعتقالات سبتمبر الشهيرة، ثم حوكم في أحد قضايا المحاكم العسكرية لجماعة الإخوان المسلمين، حيث سجن عام 1991 لمدة 5 سنوات. وقد كان يشغل منصب الأمين العام المساعد لاتحاد الأطباء العرب قبل سجنه، وعقب خروجه وفي الانتخابات ما قبل الأخيرة لاتحاد الأطباء العرب. حصل على أصوات الأطباء لمنصب الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب. كما اعتقل لعدة أشهر عام 2009 بسبب انتمائه لجماعة الإخوان ومعارضته لنظام مبارك.

أعتقل في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك لمدة خمس سنوات لنشاطه السياسي، حصل خلالها على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة.

العمل الإنساني

عقب تخرجه شغل العديد من المناصب السياسية والنقابية مثل منصبه السابق كأمين عام نقابة أطباء مصر ومنصبه الحالي كأمين عام اتحاد الأطباء العرب، كما امتد عمله العام للعمل الإغاثي والإنساني من خلال رئاسته للجنة الإغاثة والطوارئ باتحاد الأطباء العرب، التي أرسلت مساعدات طبية وإنسانية إلي ضحايا حادثة سيول أسوان وسيناء وكارثة الدويقة، كما قامت بتجهيز المستشفيات الميدانية بميدان التحرير خلال الثورة المصرية، وتقديم المعونات لضحايا الثورة الليبية ومجاعات الصومال، وتوفير المساعدات للبنان وقطاع غزة.

ترشحه في انتخابات الرئاسة 2012

عقب ثورة يناير أعلن الدكتور أبو الفتوح ترشحه لانتخابات الرئاسة المصرية 2012[2][3] وذلك في يوم 10 مايو 2011. وقوبل القرار بالترحيب من بعض القوي السياسية[4][5] إلا أنه لاقى اعتراضاً من قبل مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين لإعلانهم مسبقاً عدم تقديم أي مرشح لانتخابات الرئاسة القادمة[6]. وفي يوم 29 مارس 2012. قدم عبد المنعم أبو الفتوح أوراق ترشحه رسمياً إلى اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية [7]. وأعلن المستشار حاتم بجاتو، الأمين العام

للجنة أن أبو الفتوح تخطى عدد التوكيلات المستوفاة للشروط وهي 30 ألف توكيل.[8]

نجح أبو الفتوح في تشكيل ائتلاف متنوع التوجهات لدعمه. فدعمه مجموعة من الشخصيات الشبابية الثورية مثل وائل غنيم[9] وبلال فضل.[10] كما حاز أيضاً على تأييد العناصر الأكثر محافظة مثل حزب النور والدعوة السلفية.[11] وانضم كذلك حزب الوسط[12] وحزب البناء والتنمية الذراع السياسي لجماعة الإسلامية لمجموعة مؤيديه. وأيده كذلك عدد من الفنانين مثل آثار الحكيم وحمزة نمرة وحنان ترك ومحمد صبحي.[13]

اصابته في هجوم مسلح

أصيب عبد المنعم أبو الفتوح في هجوم من قبل ثلاثة من المسلحين يوم الخميس 23 فبراير 2012، أثناء عودته من مؤتمر جماهيري عقده في محافظة المنوفية. حدث له ارتجاج في المخ، ولكنه تعافي منها سريعا. وتم إلقاء القبض على بعض المتورطين وادعوا إنهم لم يعلموا أنه عبد المنعم أبو الفتوح وأن كل الذي كانوا يقصدوه هو سرقة السيارة ولا تزال القضية مستمرة

تأسيس حزب مصر القوية

يوم 12 نوفمبر 2012 وافقت شؤون الأحزاب على طلب أبو الفتوح بتأسيس حزب مصر القوية وهو حزب من أحزاب يسار الوسط[14]

الحياة الأسرية

يعيش حاليا في القاهرة مع زوجته التي تعمل كطبيبة نساء وتوليد.

الفكر

يرفض أبو الفتوح أن يحسب على تيار "الإسلام السياسي"؛ حيث إنه يدعو إلى فصل العمل الدعوي عن العمل الحزبي والمنافسة على السلطة.[15]

مقالات وكتب

للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح كتابات عدة في الشئون الدعوية[16]، وسياسية[17]، وتربوية[18] وفكرية[19].

كذلك للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح كتابين.

- كتاب (مجددون لا مبددون)[20] وقد نشر الكتاب عام 2009 وجاء هذا الكتاب نتيجة للصدام الفكري بين القطبيين وأبو الفتوح، وقد تصاعد الخلاف فيما بينهم بعد مطالبة أبو الفتوح الإخوان بمراجعة أفكار سيد قطب نفسها ونتج عن ذلك إقصائه من الجماعة ذاتها.

أرسل أبو الفتوح خلال هذا الكتاب أكثر من رسالة للعالم الإسلامي، والكتاب يحمل في طياته العديد من المعاني السامية التي جاءت تحملها الشريعة الإسلامية؛ مؤصلاً بذلك لمعاني الربانية والحرية، محاولاً أن يخلص تلك المعاني من المزايدات والانتقاصات، وفي ذات الوقت محارباً للسلبية والتخاذل ومحاولة التملص من الأخطاء وإسقاطها على الغير، فاتحاً صفحة جديدة في الحوار مع الآخر مهما كان هذا الآخر، يعتمد في ذلك على الانفتاح والتعقل والبصيرة. ولأهمية ما يحويه هذا الكتاب لم يجد أبو الفتوح بداً من أن يعيد توزيع كتابه مرة أخرى على نفقته الخاصة.[21]

لقراءة هذا الكتاب اضغط الرابط التالي:

عبد المنعم أبو الفتوح – مجددون لا مبددون – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

- كتاب (عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر 1970-1984)، وعن الكتاب يقول دكتور عبد المنعم أبو الفتوح "تم نشر شهادتي عن تاريخ الحركة الإسلامية المصرية خلال حقبة السبعينيات، والتي شهدت تأسيس الجماعات الإسلامية في الجامعات، وكانت بمثابة التأسيس الثاني للحركة الإسلامية في مصر، وهى الشهادة التي قدم لها المستشار طارق البشري المؤرخ والمفكر الإسلامي، وحررها حسام تمام الباحث في شئون

الحركات الإسلامية، تتناول حياة أبو الفتوح ونشأته الدينية والفكرية والسياسية، بدءاً من ارتباطه بثورة يوليو 1952 وقائدها جمال عبد الناصر مروراً بمشاركته في مظاهرات خطاب التنحي الشهير عقب نكسة 1967 حيث طالبت المتظاهرين ببقاء ناصر، وصولاً إلى حالة الانكسار التي أصيب بها معظم شباب جيله بعد النكسة. وحملت المذكرات عنوان عبد المنعم أبو الفتوح شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر: من الجماعة الإسلامية إلى الإخوان المسلمين».

- ويصف المستشار البشري المذكرات التي حررها الباحث حسام تمام، بأنها مزج بين أحداث التاريخ الموضوعية وبين السيرة الذاتية للشاهد، مؤكداً أن صاحبها على قدر كبير من إنكار الذات، وقال يضع نفسه ونشاطه وأحزانه الذاتية في سياق حركة التاريخ العام ويضع نفسه جزء منها وعنصراً فيها. وترجع أهمية هذه الشهادة، والحديث ما زال للبشري، في أنها تضع أيدينا على الحركة الإسلامية الحالية ورافدها الفكرية والعناصر الحركية التي شكلتها. وقال في مقدمته أيضاً: إن الشهادة كشفت عن نماذج اللقاء التاريخي، بين حركة شباب إسلامي تلقائية وبين كوادر تنظيم قديم مخضرم، بين جيل ثابت لا يزال يتفتح وجيل أدرك عهدين وخاض تجربتين.[22]

مناصب

- أمين عام نقابة أطباء مصر من عام 1988 إلى عام 1992.
- أمين عام اتحاد المنظمات الطبية الإسلامية منذ تأسيسه حتى الآن.
- الأمين العام المساعد وأمين صندوق اتحاد الأطباء منذ عام 1992 حتى عام 2004.
- عضو بالهيئة العليا للمجلس العربي للاختصاصات الطبية.
- عضو مراقب بمجلس وزراء الصحة العرب.
- عضو المؤتمر القومي العربي.
- عضو المؤتمر القومي الإسلامي.
- عضو مجلس الامناء بمؤسسة القدس الدولية

- رئيس لجنة الإغاثة الطوارئ منذ إنشائها

حتى الآن.

https://youtu.be/qnKtGB9agsA

Sep 9, 2014

4. عمرو موسى[19]

كشف عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية في 27 نوفمبر 2011 عن نيته خوض الانتخابات الرئاسية.[64] وقرر حزب الوفد دعمه بعد انسحاب منصور حسن من السباق الانتخابي.[65]

[للأمانة والتاريخ سبق لحزب الوفد الإعلان عن دعمه للسيد/ عمرو موسى ولم يسحب هذا الدعم إلا بعد اتصال من الفريق سامي عنان راجياً دعم الوفد للسيد/ منصور حسن، ولما أعلن انسحابه من السباق الانتخابي، عاد الوفد للإعلان عن دعم السيد/ عمر موسى!!!]

وقد دعا موسى لاعتماد النظام رئاسي بالرغم من مطالبة باقي المرشحين بالنظام نصف رئاسي، فيما تدعو جماعة الإخوان المسلمين إلى اعتماد النظام البرلماني لاحقاً بعد المرور بفترة انتقالية من النظام النصف رئاسي.[66] وأعلن موسى عن برنامجه الانتخابي يوم 18 أبريل 2012 من عزبة الهجانة بالقاهرة، أحد أكثر المناطق العشوائية فقراً وتهميشاً. ويركز البرنامج على تنفيذ ثلاثة مشروعات اقتصادية عملاقة لخلق خريطة اقتصادية جديدة لمصر من خلال تحويل الممر الملاحي لقناة السويس إلى مركز عالمي للتجارة والصناعة والخدمات اللوجستية للسفن، وتنمية سيناء تنمية شاملة، وتنمية الساحل الشمالي الغربي وإنشاء تجمعات عمرانية جديدة فيه.[67][68]

19 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%88_%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%89

قدم موسى نفسه بأنه "رجل دولة"، معتمداً على خبرته الطويلة في العمل السياسي.[69] كما أبرز مكانته الدبلوماسية الدولية مصرحاً أنه يستطيع انتشال مصر من أزمتها الاقتصادية عن طريق اتصالاته الهاتفية مع زعماء ورؤساء دول العالم.[70] وتعهد بعدم الترشح لدورة رئاسية ثانية إن فاز بالانتخابات.[71] فيما يصفه معارضوه بأنه من ضمن فلول نظام مبارك وذلك لكونه وزيراً للخارجية منذ 1991 وحتى 2001.[72] من جانبه يرفض موسى ذلك تماماً ويفتخر بالسنوات العشر التي قضاها في الخارجية ويصفها بالمليئة بالإنجازات لخدمة مصالح مصر.[73]

أمين عام جامعة الدول العربية السادس من 2001 . 2011	
وزير الخارجية المصري من 20 مايو 1991 . مايو 2001	
معلومات شخصية	
الميلاد	3أكتوبر 1936 العمر 80 سنة ، القاهرة، مصر
الديانة	الإسلام
الحزب	حزب المؤتمر المصري
الحياة العملية	
المدرسة الأم	جامعة القاهرة
المهنة	سياسي، ودبلوماسي، ومحامي

عمرو محمود أبو زيد موسى من مواليد 3 أكتوبر 1936 بالقاهرة، لعائلة سياسية تنتمي إلى محافظتي القليوبية والغربية، كان والده محمود أبو زيد موسى نائباً في مجلس الأمة عن حزب الوفد ولذا فقد سلك عمرو موسى السياسة وأصر على الالتحاق بكلية الحقوق منذ صغره، وبالفعل التحق بها وحصل على إجازة في الحقوق من جامعة القاهرة 1957 والتحق بالعمل بالسلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية المصرية عام 1958.

عمل مديراً لإدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية عام 1977 ومندوباً دائماً لمصر لدى الأمم المتحدة عام 1990 ووزيراً للخارجية عام 1991 وأميناً عاماً للجامعة العربية عام 2001.

ترشح في انتخابات الرئاسة المصرية في عام 2012، لكنه خسر وجاء في الترتيب الخامس بحصوله على حوالي 10% من الأصوات الصحيحة.
في سبتمبر 2013 ، تم تعيينه عضواً بلجنة الخمسين التي تم تعيينها لتعديل الدستور المصري، وانتخبه أعضاء اللجنة رئيساً لها، بعد فوزه على منافسه سامح عاشور [1].

طفولته

ولد السيد عمرو موسى بالقاهرة وعاش بها لمدة سنتين، ولكنه انتقل إلى الريف بالغربية نظراً لظروف والده الصحية، حيث التحق بالمدرسة الإلزامية هناك وتربى في القرية المصرية حيث تعلم فيها اللغة العربية وقراءة القرآن وعرف الكثير من القيم والعادات والتقاليد الريفية وفي هذا الصدد يقول عمرو موسى : "هناك بدأتُ مع مجموعة من أولاد البلد في الغربية وهذا ما وطد رابطتي بالريف وبالأرض المصرية والشعب المصري، ولا أنسى هذه الفترة أبداً لأنها الفترة التأسيسية في شخصية الإنسان، لقد كانت فترة مؤسسة لا زلت أستند إليها في أفكاري ومعتقداتي وتصرفي ".

المناصب التي تقلدها

- 1958: ملحق بوزارة الخارجية المصرية.
- 1958 . 1972: عمل بالعديد من الإدارات والبعثات المصرية ومنها البعثة المصرية لدى الأمم المتحدة.
- 1974 . 1977: مستشار لدى وزير الخارجية المصري.
- 1977-1981 :1986-1990: مدير إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية.
- 1981-1983: مندوب مناوب لمصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك.
- 1983-1986: سفير مصر في الهند.
- 1990-1991: مندوباً دائماً لمصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك.
- 1991-2001: وزيرا للخارجية المصرية.
- 2001-2011: أميناً عاماً لجامعة الدول العربية.

- 2003: عضو في اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتهديدات والتحديات والتغيير المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.
- 2013: رئيس لجنة الخمسين لتعديل الدستور المصري.

أمانة الجامعة العربية

لقد طور عمرو موسى أداء الجامعة العربية منذ أن تولى قيادتها عام 2001 وحتى عام 2011، حيث أصبحت الجامعة العربية لها دور إقليمي هام في المنطقة العربية وتعاملت مع العديد من القضايا العربية كان أولها للكويت حيث قاد عمرو موسى عدد من المبادرات لإقامة السلام والصلح بين البلدين، ومن أمثلة الأمور التي أضافها السيد عمرو موسى للجامعة العربية : البرلمان العربي، صندوق دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، السلطة التي أعطيت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ،وغيرها من الأمور، إلا أن السيد عمرو موسى دائماً ما يُهاجم من قبل معارضيه بأنه لم يكن على المستوى المطلوب في الجامعة العربية ولم يكن للجامعة دور ملحوظ بل أن المنطقة العربية شهدت أحداثاً جساماً في فترة ولايته أشهرها: الغزو الأمريكي للعراق وحصار غزة، إلا أن السيد عمرو موسى يرد دوماً على هذا الهجوم بأنه لم يتخاذل ولم يقف صامتاً إزاء هذه التطورات وندد كثيراً بالغزو الأمريكي للعراق وطالب بفك حصار غزة بل أنه قام بزيارة لقطاع غزة كانت الأولى عربياً للتفاوض مع حركتي فتح وحماس وللمطالبة بكسر هذا الحصار.

الأوسمة والجوائز

- حاصل على وشاح النيل من جمهورية مصر العربية في مايو 2001.
- حاصل على وشاح النيلين من جمهورية السودان في يونيو 2001.
- حصل على عدة أوسمة رفيعة المستوى من الإكوادور، البرازيل ،الأرجنتين، ألمانيا.

الانتخابات الرئاسية لعام 2012

طُرح اسمه للترشح لمنصب رئيس مصر، لكنه لم ينف نيته الترشح لمنصب الرئاسة ولم يستبعده أيضاً، وترك المجال مفتوحاً أمام التوقعات، وقال إن من

حق كل مواطن لديه القدرة والكفاءة أن يطمح لمنصب يحقق له الإسهام في خدمة الوطن"[2]. وصرح كذلك لإحدى الصحف أن الصفات الواجب توافرها في رئيس الجمهورية تنطبق أيضاً على جمال مبارك نجل الرئيس حسني مبارك، وإن صفة المواطنة وحقوقها والتزاماتها تنطبق عليّ كما يمكن أن تنطبق عليك كما يمكن أن تنطبق على جمال مبارك[3]. كما أعرب عن تقديره "للثقة التي يعرب عنها العديد من المواطنين عندما يتحدثون عن ترشحه للرئاسة، واعتبرها ثقة محل اعتزاز لديه، وأعتبر أن بها رسالة وصلت إليه."[4]. وقال في مقابلة نشرت في صحيفة "المصري اليوم" اليومية، الأربعاء 23-12-2009، رداً على سؤال حول اعتزامه الترشح للانتخابات "السؤال هو: هل هذا ممكن؟ والإجابة هي أن الطريق مغلق". وأضاف رداً على سؤال عما إذا كان مستعداً للترشح إذا أجري تعديل دستوري ملائم قبل الانتخابات "سوف يكون لكل حادث حديث، ولكني أقول لك إن الكثيرين جاهزون لخدمة مصر كمواطنين مصريين في ذلك المنصب أو غيره".

وأثناء ثورة 25 يناير قام عمرو موسى بزيارة لميدان التحرير حيث يعتصم شباب الثورة، وصرح بأنه يفكر بالترشح للرئاسة المصرية في الانتخابات القادمة، وقد اتخذ السيد عمرو موسى قراره النهائي بالترشح لرئاسة الجمهورية ووعد بطرح برنامجه الرئاسي فور فتح باب الترشح لانتخابات الرئاسة، وقد طالب موسى كثيراً بضرورة إنهاء الفترة الانتقالية _ فترة حكم المجلس العسكري للبلاد _ في أسرع وقت ؛إذ أن استمرار هذه الفترة الانتقالية فيه ضرر كبير على استقرار مصر وضرر على أوضاعها الاقتصادية.

وقد أجريت الانتخابات الرئاسية بالفعل في يومي 23-24 من شهر مايو عام 2012، إلا أن السيد عمرو موسى قد خسر في الانتخابات إذ لم يحصل سوى على 2392197 صوت، بنسبة 10.93% من إجمالي عدد الأصوات، مما يضعه في المركز الخامس بعد د. محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمون في المركز الأول والفريق أحمد شفيق في المركز الثاني وحمدين صباحي في المركز الثالث، بينما حل رابعاً د. عبد المنعم أبو الفتوح. وبعد خسارة الانتخابات لم يعتزل السيد عمرو موسى

الحياة السياسية، بل صرح بكل وضوح بقبوله لنتائج الانتخابات وتقبله للهزيمة وعزمه على المضي قدماً في سبيل نهضة ورفعة البلاد ووضعها على الطريق السليم، وقد بدأ أولى الخطوات بالفعل بوضعه وثيقة سميت بوثيقة العهد وقام بعدة مشاورات مع عدد من الساسة المصريين والكتاب ورجال الدولة أمثال: د. يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء الأسبق، المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان الأسبق.. وغيرهما.

جبهة الإنقاذ الوطني

قام عمرو موسى مع مجموعة من ممثلي أحزاب (منها الدستور، مصر القوية، التيار الشعبي، المصري الديمقراطي الاجتماعي، التحالف الشعبي الاشتراكي)وأفراد :(عمرو حمزاوي ووحيد عبد المجيد وعبد الجليل مصطفي وسامح عاشور وسكينة فؤاد وسمير مرقش، نبيل زكي ومنير فخري عبد النور، وفؤاد بدراوي وعبد الغفار شكر وجورج اسحاق وكريمة الحفناوي وشادي الغزالي حرب ومحمد سامي وحسين عبد الغني وأحمد البرعي ومحمد أبو الغار وأحمد سعيد) تشكيل جبهة الإنقاذ 24-11-2012التي أعلنت رفضها الحوار مع رئيس الجمهورية قبل إسقاط الإعلان الدستوري ودعم الحشد الثوري في ميادين مصر ودعم الاعتصام السلمي [5]

تحالف الأمة المصرية[20]

قام عمرو موسى بإطلاق مبادرة لتشكيل تحالف الأمة المصرية، وهو تحالف يجمع عدداً من الأحزاب السياسية والحركات الوطنية والثورية، بالإضافة لعدد من الشخصيات العامة الوطنية والشخصيات السياسية المعروفة في مصر.

ويهدف هذا التحالف بشكل رئيسي إلى:

- الحفاظ على مدنية الدولة المصرية وذلك عن طريق منع سيطرة فصيل سياسي واحد على أجهزة الدولة.
- وضع تصورات فيما يخص كتابة الدستور المصري.

[20] https://ar.wikipedia.org/wiki/تحالف_الأمة_المصرية

- الوصول لتحالفات انتخابية لخوض الانتخابات البرلمانية.
- خلق مشاركة مجتمعية لمتابعة تطورات الأوضاع السياسية المصرية.

https://youtu.be/EWI7XYLHJ3o

Sep 3, 2012

اختياره رئيساً للجنة الخمسين لتعديل الدستور

انتخب أعضاء لجنة الخمسين التي تم تعيينها لتعديل الدستور عمرو موسي رئيساً للجنة، وقد أدلى 48 عضوا باللجنة بأصواتهم وحصل موسى على 30 صوتا مقابل 16 صوتا لمنافسه سامح عاشور.[6]

https://youtu.be/lsg0pc3DrZ0

Dec 17, 2012

لقراءة كتاب "كنايه" اضغط الرابط التالي:

عمرو موسى – كنايه – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

5. محمد سليم العوا[21]

أعلن محمد سليم العوا المفكر الإسلامي في 18 يونيو 2011 نيته للترشح للانتخابات بعد مطالبات عدة من قبل مؤيديه ومحبيه.[74] قرر العوا إطلاق برنامجه الانتخابي من قلعة صلاح الدين بالقاهرة لتعكس بعبقها التاريخي إحدى أولويات برنامجه في استعادة مكانة مصر التاريخية الرائدة إسلامياً وأفريقياً وعربياً [75] استعرض العوا في هذا المؤتمر أهم محاور برنامجه السياسي الذي اتخذ له شعار "بالعدل. تحيا مصر"، واصفاً العدل بالعمود الفقري لبرنامجه.[76] ويهدف العوا لتنفيذ المشروع الذي مكث على بلورته لسنوات والذي سماه "المشروع الإسلامي الحضاري الوسطي". وهو مشروع يهتم بالإنسان كمقوِم أساسي لا تقوم نهضة حضارية بدونه.[77]

كما تبني العوا فكرة الاعتماد على محورين أساسيين في سياسية مصر الخارجية. المحور الأول هو محور اقتصادي وتكنولوجي قائم بين القاهرة - أنقرة - طهران، والمحور الثاني هو محور ثقافي وتاريخي بين القاهرة - دمشق - الرياض يربط مصر بالعالمين العربي والإسلامي.[78]

محمد سليم العوا	
معلومات شخصية	
الميلاد	22ديسمبر1942 العمر 74 سنة الإسكندرية، مصر
الجنسية	مصري
الديانة	مسلم سني
الزوجة	أماني حسن العشماوي
الحياة العملية	
تعليم	دكتوراه الفلسفة في القانون المقارن ،جامعة لندن
المهنة	مفكر إسلامي، كاتب، محامي

21 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7

محمد سليم العوَّا (22 ديسمبر 1942 بالإسكندرية) مفكر إسلامي وكاتب ومحامي متخصص في القانون التجاري، ومستشار قانوني عمل لدى العديد من الحكومات في بلدان عربية شتى، والأمين العام السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ورئيس جمعية مصر للثقافة والحوار. أحد أبرز رواد الحوار الوطني المصري، وعضو مؤسس بالفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي يتميز فكره بالاعتدال والتركيز على الحوار وليس الصدام بين العالم الإسلامي والغرب. كما أنّه من دعاة الحوار والمقاربة بين أهل السنة والشيعة. ترافع عن عدة أعضاء من الإخوان المسلمين سُجنوا في عهد حسني مبارك. وكان ممن يعارضون بشدة مشروع توريث الحكم لجمال مبارك.[1] ترشح كمستقل لانتخابات الرئاسة المصرية 2012"مؤيداً من 30 نائباً منتخباً بمجلسي الشعب والشورى ".[2]

الأسرة والنشأة

ينحدر محمد سليم من أسرة العوا الشامية التي لا يزال العدد الأكبر من أبنائها يعيش في دمشق. اختار جده عبد الله سليم العوا الانتقال والإقامة في الإسكندرية بمصر منذ حوالي عام 1880 / 1881 وتزوج من سيدة يعود أصلها لمدينة سوهاج بصعيد مصر. شمل جد ووالد العوا أول قانون يصدر للجنسية في مصر الذي اعتبر كل مقيم على أرضها منذ يوم 1 يناير 1914 مصري الجنسية. وبذلك لم يحمل كل من جد ووالد محمد سليم العوا سوى الجنسية المصرية وذلك كون الجد رعية عثمانية شأنه شأن سائر المشمولين بحكم الدولة العثمانية التي لم تكن فيها جنسيات على أساس بلد الميلاد أو الإقامة.[3]

العمل القانوني

شغل منصب وكيل النائب العام المصري وعيّن محامياً بهيئة قضايا الدولة بمصر وعمل أستاذاً للقانون والفقه الإسلامي في عدد من الجامعات العربية، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومجمع الفقه الإسلامي الدولي بمنظمة المؤتمر الإسلامي، نال عدة جوائز علمية ودعوية وخيرية.

عمل مستشاراً قانونياً لدى حزب الوسط الذي أسسه منشقون عن الإخوان المسلمين في التسعينيات، وحاول الحصول على ترخيص للحزب فوجوه طلبه بالرفض أربع مرات، ولم ينال الحزب الاعتراف الرسميّ حتّى خلع مبارك، فنال الاعتراف الرسمي بعد ثورة 25 يناير.

كان عضواً باللجنة الدولية لإعادة النظر في قوانين السودان الإسلامية 1986–1987

العمل السياسي

قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر باعتقال محمد سليم العوا عام 1965 في سياق حملة اعتقالات لتصفية صفوف الإخوان، وحُكم عليه بالانتماء لجماعة محظورة، وعندها سافر إلى لندن لينال الدكتوراه.

عندما اشتد الاقتتال الداخلي بين الجماعة الإسلامية والدولة المصرية في بداية تسعينات القرن العشرين، كان للعوا دور بارز في وقف العنف. عن هذا الدور كتب عصمت الصاوي، أحد قيادات الجماعة بالمنوفية، "دشن [العوا] مشروعا للحوار كأسلوب بديل للتخاطب بدلاً من الرصاص والقنابل.. وضمنه خطوات إجرائية لإنهاء القتال ووقف العنف وحقن الدماء"، مستشهداً بالخطاب الذي أرسله العوا للرئيس المصري محمد حسني مبارك عام 1993.[4] استطاع العوا على مدار الأعوام التالية أن ينجح في فرض مشروعه بمساعدة قيادات الجماعة الإسلامية التي أعلنت مبادرة وقف العنف التي أيدها.[5][6] ولعب العوا دورًا كذلك في الإفراج عن متعلقيهم بالتعاون مع السلطات المصرية.[7]

كان العوا ممن يعارضون بشدة مشروع توريث الحكم لجمال مبارك.[1]

اختير ضمن أعضاء المجلس الاستشاري المصري الذي أنشأه رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي في 8 ديسمبر 2011 [8].

وعن دور المجلس الاستشاري أوضح العوا أنه جسر يصل بين الشعب والمجلس الأعلى للقوات المسلحة.[9] ثم قال في مارس 2012 أن دور المجلس الاستشاري قد انتهى بعد انتخاب مجلسي الشعب والشورى.[10]

ترشحه في انتخابات الرئاسة المصرية 2012

الحملة الانتخابية

أعلن العوا في 18 يونيو 2011 ترشحه للانتخابات المصرية لمنصب رئيس الجمهورية 2012 في مؤتمر صحفي بعد مطالبات عدة من قبل مؤيديه ومحبيه.[11] وقدم أوراق ترشحه يوم 4 أبريل 2012 مؤيداً من 30 نائباً منتخباً بالبرلمان ما بين نواب مستقلين ونواب من حزب النور السلفي وحزب الوسط وحزب البناء والتنمية.[12] أشاد عدد من الساسة والمفكرين المصريين بترشحه لمنصب الرئاسة من بينهم المستشار محمود الخضيري، أحد زعماء حركة استقلال القضاء ونائب بمجلس الشعب. فصرح الخضيري قائلا "العوا هو الرئيس الذي إذا نجح في الانتخابات الرئاسية القادمة ستكتمل فرحتنا لأننا بحاجة إلى رئيس يتقي الله في شعب مصر".[13]

حاز العوا على المركز السادس من بين 13 مرشح بعد أن حصل على 235 ألفا و374 صوتا أي ما يساوي 1% من إجمالي الأصوات الصحيحة.[16]

بعد الانتخابات

انتخب مجلسا الشعب والشورى في يونيو 2012 العوا ضمن 100 شخصية ليشكلوا الجمعية التأسيسية المنوطة بكتابة دستور جديد للبلاد. ولكن تغيب العوا عن حضور جلسات الجمعية بسبب مرض ابنته إلى أن حضر للمرة الأولى في جلسة 29 أغسطس 2012.[17]

عضوية منظمات محلية ودولية

كان العوا الأمين العام المؤسس للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الذي دعا إلى إنشائه الداعية يوسف القرضاوي سنة 2004. كما شارك العوا في إنشاء المعهد العالمي للبنوك والاقتصاد الإسلامي في قبرص التركية سنة 1976، وهو كذلك عضو مؤسس في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. كما اختير في مجلس أمناء جامعة الخليج العربي، باعتباره واحداً من ثلاث

شخصيات ذات الوزن الدولي في مجال التعليم.[18]

https://youtu.be/VQG8tFcnCqk

May 16, 2012

حياته الخاصة

لدى محمد سليم العوا ثلاثة بنات وولدين، أكبرهم فاطمة دكتورة بالقانون وتعمل في منظمة الصحة العالمية، وتليها سلوى دكتورة باللغة العربية وتدرس بجامعة عين شمس وجامعة برمنجهام البريطانية، ثم أحمد وهو صيدلي حصل على الدكتوراه بجامعة أنديانا الأمريكية، ثم مريم مهندسة معمارية، وأصغرهم عبد الرحمن دكتور أسنان.[18] توفيت أم أولاده الخمسة عام 1994.[18] ثم تزوج زوجته الحالية، أماني العشماوي، والتي كان لديها ثلاثة أولاد من زيجة سابقة.[23]أماني العشماوي هي كريمة حسن العشماوي أحد قيادات الإخوان المسلمين البارزين والذي كان ممن هاجروا مصر عندما شنّ عبد الناصر حملته على الإسلاميين في أواسط الخمسينيات من القرن العشرين.[1]

الخبرات العملية

- مدير مكتب محاماة واستشارات قانونية.
- الأمين العام السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.
- رئيس جمعية مصر للثقافة والحوار.
- عضو الفريق العربي للحوار الإسلامي-المسيحي.

- عضو مجل
- أستاذ غير متفرغ بكلية حقوق جامعة الزقازيق 1985-1994.
- مستشار مكتب التربية العربي لدول الخليج-الرياض-المملكة العربية السعودية 1979-1985.
- أستاذ مشارك، ثم أستاذ الفقه الإسلامي والقانون المقارن بقسم الدراسات الإسلامية-جامعة الرياض (الملك سعود حاليا) -الرياض-المملكة العربية السعودية 1974-1979.
- أستاذ مساعد للقانون المقارن - كلية عبد الله بايرو - جامعة أحمد وبللو كانو - نيجيريا 1972.
- طالب بحث بقسم الدكتوراه بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية - جامعة لندن 1969-1972.
- محام بإدارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء الكويتي في إعارة من هيئة قضايا الدولة المصرية 1967-1969.
- محام في هيئة قضايا الدولة بمصر 1966-1971.
- وكيل النائب العام المصري 1963-1966.
- عضو من الخارج في مجلس كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

6. محمد مرسي

تراجعت جماعة الإخوان المسلمون عن قرارها السابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن المرشد العام للجماعة، محمد بديع، في 31 مارس 2012 ترشيح نائبه خيرت الشاطر بالاتفاق مع الجناح السياسي للجماعة، حزب الحرية والعدالة.[79] وقررت الجماعة كذلك الدفع بمحمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، مرشحاً احتياطياً تحسباً لاحتمالية وجود معوقات قانونية تمنع ترشح الشاطر.[80] وبعد أن استبعدت لجنة الانتخابات الرئاسية الشاطر بالفعل، أصبح محمد مرسي المرشح الرئيسي للجماعة.[81]

حمل مرسي لواء "مشروع النهضة" كبرنامج انتخابي، وهو المشروع الذي أعده عدد من كوادر جماعة الإخوان المسلمين تحت إشراف خيرت الشاطر نائب المرشد العام للجماعة.[82] كما قدم مرسي نفسه كمرشح محافظ يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية.[83]

https://youtu.be/w_PuHvNK-sg

Apr 28, 2012

https://youtu.be/GvnlKPj2MT4

25/6/2012

7. خالد علي[22]

معلومات شخصية	
الاسم عند الولادة	خالد علي عمر[1]
الميلاد	(العمر 44 سنة) 1972 فبراير 26 مصر محافظة الدقهلية، ميت غمر،

22 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF_%D8%B9%D9%84%D9%8A

الجنسية	مصري
الحزب	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي[2]
الزوجة	نجلاء هاشم
الحياة العملية	
المدرسة الأم	جامعة الزقازيق
المهنة	محام - سياسي
سبب الشهرة	ناشط عمالي

خالد علي (26 فبراير 1972) هو محام وسياسي مصري وعضو في الجبهة الاشتراكية، ومدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شارك في تأسيس مركز هشام مبارك للقانون وعمل مديراً تنفيذياً به.[3] ترشح في انتخابات الرئاسة المصرية 2012 التي أقيمت في يونيو وحل فيها سابعاً بعد الحصول على نحو 0.5% من الأصوات. انضم لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي في نوفمبر 2012.[2]

نشأته

ولد خالد علي عمر في قرية ميت يعيش، التابعة لمركز ميت غمر بالدقهلية، في 26 فبراير 1972. وكان والده يعمل في خفر السواحل، خالد هو ثاني الأبناء بين خمس بنات وثلاث أولاد الأخ الأكبر اسمه محمد علي عمر المحلاوي يعمل مدير فني كرة طائرة بالإمارات ويأتي خالد بعده ثم يأتي أخوه الأصغر أيمن عمر المحلاوي مدرب كرة قدم بنادي وادي دجلة، حصل ستة منهم على مؤهلات عالية -حصل خالد على الشهادتين الابتدائية والإعدادية من مدارس قريته، وحصل على الشهادة الثانوية من مدرسة جصفا وميت أبو خالد ,ثم التحق بكلية حقوق الزقازيق عام 1990 وتخرج منها عام 1994، وكان يعمل دائما في الإجازات مساعدة لأهله حتى قبل أن يلتحق بالجامعة.، فعمل في أعمال مختلفة: عمل حمالاً للأرز في مضرب أرز، ثم في مصنع للبسكويت، وطوال فترة الدراسة الجامعية ولمدة عام بعد تخرجه

عمل في مقهى بمنطقة سفنكس، ثم عمل لفترة قصيرة في أحد مكاتب المحاماة في ميت غمر متدرب بدون أجر.

حياته الشخصية

خالد علي متزوج من السيدة/ نجلاء هاشم منذ سنة 2002 وعنده ولد وبنت، عمر (8 سنوات) وأمينة (5 سنوات)

مسيرته

شهد عام 1996 بداية مشوار خالد علي كمحامي مدافع عن حقوق الإنسان، وبالذات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ ضمه المحامي أحمد سيف الإسلام عبد الفتاح إلى فريق العمل على ملف القضايا العمالية بمركز المساعدة القانونية – الذي أسسه المرحوم هشام مبارك عام 1995 ليقدم العون القانوني مجانا لمن يحتاجه في قضايا حقوق الإنسان.

وقد كون أحمد سيف الإسلام فريقاً للعمل على ملف النقابات العمالية، حيث جرت عام 1996 انتخابات النقابات العمالية، وقد عرف المئات من العمال، الذين كان الاتحاد العام والأمن يعرقل ترشحهم، طريقهم إلى المركز الذي تبنى قضاياهم.

في عام1999 شارك خالد علي في تأسيس مركز هشام مبارك للقانون وقد شغل منصب المدير التنفيذي للمركز في الفترة من 2007 إلى 2009 شارك خالد علي في تأسيس اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية (2001) التي ضمت قيادات عمالية من مواقع مختلفة وشاركت في مواجهة انتهاكات انتخابات النقابات العمالية عام 2001 وعام 2006، وكانت الأحكام القضائية التي حصل عليها خالد علي بالتعاون مع اللجنة التنسيقية ومركز هشام مبارك ببطلان انتخابات الاتحاد العام للعمال 2006 من الأسس التي استند إليها قرار حل الاتحاد العام للعمال بعد الثورة.

خالد علي عضو مؤسس في جبهة الدفاع عن متظاهري مصر، التي شُكلت عام 2008 استعداداً لدعم انتفاضة المحلة وإضراب 6 أبريل، وصارت منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، من أهم أدوات الدفاع عن حق التظاهر في مواجهة تعسف السلطة

وعنفها. وقد حكى أحمد سيف أن أول من فكر في تأسيس الجبهة كان خالد علي الذي شارك في حملة "معا من أجل إطلاق الحريات النقابية" لوضع مشروع قانون ديمقراطي للنقابات العمالية، والمشروع عُرض على مجلس الشعب بعد تجاهله من قبل البرلمانات السابقة على الثورة والمجلس العسكري.

الدفاع عن المتظاهرين

له دور رائد في الدفاع عن العمال والفلاحين والفقراء في القرى والنجوع والعشوائيات، ومن المدافعين عن المتظاهرين الذين قبض عليهم بسبب دعمهم للانتفاضة الفلسطينية الثانية، وأحد أبرز المدافعين عن المتظاهرين الذين قبض عليهم بسبب احتجاجهم علي غزو العراق عام 2003.[4]

ولم ينضم خالد علي لأي حزب في مسار تاريخه وإن كان له ميول يسارية إلا أنه يؤيد المزج بين القطاع العام والقطاع الخاص تحت راية وطن واحد [5] ومؤسس جبهة الدفاع عن متظاهري مصر التي ما زالت تقدم الدعم القانوني للمحتجين السلميين منذ أبريل 2008. منحته حركة مصريين ضد الفساد جائزة المحارب المصري أواخر 2011.

الترشح للرئاسة

- أعلن خالد علي عن ترشحه للرئاسة في انتخابات الرئاسة المصرية 2012 يوم 27 من فبراير بعد يوم مولده الأربعين بيوم واحد والذي أكمل حينئذ عامه الأربعين وأصبح له حق الترشح لرئاسة الجمهورية ويعد أصغر المرشحين سناً لرئاسة الجمهورية [6][7]
- وفي يوم الأحد 8 إبريل، تقدم خالد رسمياً بأوراق ترشحه لرئاسة الجمهورية، مستقلا، وذلك في ختام فترة الترشح للرئاسة [8]، حيث حضر بصحبة أنصاره إلى مقر اللجنة العليا للانتخابات، لتقديم أوراقه ونماذج التأييد الشعبي والنيابي التي حصل عليها. حيث استطاع تجمع 30 تأييداً نيابياً من أبرز نواب مجلسي الشعب والشورى.[9]

https://youtu.be/zCM_dWHmPUA

Apr 8, 2012

https://youtu.be/63ax9o6eJXE

Mar 13, 2012

8. أبو العز الحريري[23]

معلومات شخصية
الاسم عند الولادة أبو العز حسن علي الحريري

23 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%A8%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8A

الميلاد	2يونيو 1946 المحلة الكبرى
الوفاة	3 سبتمبر 2014 سن 68 القاهرة مستشفيي القوات المسلحة
الإقامة	مصر الإسكندرية
الجنسية	مصري
الديانة	مسلم
الحزب	من مؤسسي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي
الحياة العملية	
تعليم	دبلوم صنائع قسم ميكانيكا وكلية حقوق تعليم مفتوح
المهنة	نائب بمجلس الشعب المصري ومحامي

أبو العز حسن علي الحريري أبو العز الحريري، من مواليد 2 يونيو 1946 نائب بمجلس الشعب المصري عن دائرة غرب الإسكندرية عن تحالف الثورة مستمرة [1] رشحه حزب التحالف الشعبي الاشتراكي لانتخابات الرئاسة المصرية 2012.[2]

السيرة الذاتية

فيما يلي أهم ما جاء في سيرة النائب "أبو العز الحريري"، خلال مشواره السياسي[3]

- دخل مجلس الشعب شاباً وكان من أصغر الأعضاء في برلمان 1976 "هو من مواليد 1946" ممثلاً لدائرة كرموز بالإسكندرية.
- اعتقله السادات في 5 سبتمبر عام 1981 مع 1531 من الشخصيات الوطنية من جميع القوي السياسية.

- عاد إلي البرلمان مرة أخرى عام 2000 مع الإشراف القضائي على الانتخابات كممثل لدائرة كرموز.
- مارس جميع حقوقه الدستورية.. في انتقاد السلطة التنفيذية، وتسلح بحقه في استخدام الأدوات البرلمانية من أسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات كاشفاً فساد النظام والحزب الوطني.
- دخل العديد من المعارك مع كبار الشخصيات والمسئولين سواء في الحكومة أو الحزب الوطني.
- اشتبك مع أحمد عز في بداية صعوده وسيطرته علي الحزب الوطني من خلال صداقته لمبارك الابن وتشكيل لجنة سياسات جمال مبارك، فقدم العديد من الاستجوابات ضد أحمد عز كاشفاً وفاضحاً استيلاءه علي شركة حديد الدخيلة بالتواطؤ مع الحكومة ليصبح المحتكر الأول للحديد، ويتحكم في أسعار الحديد.. وكل السلع المتعلقة به.
- لم يكتف بنقده الحزب الوطني ورجاله المحتكرين وإنما انتقد سياسات حزب التجمع الذي ينتمي إليه، رافضاً أي تنازل عن سياسة الحزب الداعية إلى التغيير، وانتقد صفقات الحزب مع الحزب الوطني والحكومة.. وشراء الدماغ من التزوير الذي تمارسه السلطة مقابل تعيين هنا أو هناك. [4][5]
- ساهم بعد الثورة في تأسيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي. [6]
- أتهم المجلس العسكري بانه يدير الثورة المضادة. [7]

توفي مساء الأربعاء الموافق الثالث من سبتمبر عام 2014 بعد صراع مع المرض.

انتخابات رئيس الجمهورية 2012

تقدم حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بطرح أبو العز الحريري مرشحاً لانتخابات الرئاسة 2012، معلنا عن استعداده لمناقشة أي مقترحات أخرى في هذا الصدد [8].

وأكد الحزب ضرورة إدارة مناقشات بين قوى الثورة بشأن التوافق حول اختيار مرشح للرئاسة مع التزام الحزب بالمرشح الذي تتوافق حوله هذه القوى.

جاء ذلك خلال مناقشة الأمانة العامة لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي في اجتماعها، حيث رأت ضرورة خوض معركة الانتخابات بمرشح تتوافق حوله كل قوى الثورة، ويتبنى برنامج ومواقف سياسية واضحة من أجل استكمال مطالب الثورة.

دوره في برلمان 2012-2017

- هاجم المجلس العسكري بقوة في بداية جلسات البرلمان وقال إن مكان المشير طنطاوي هو السجن بجوار مبارك .[9]
- هاجم المصرف العربي الدولي وقال إنه استخدم طوال السنوات الماضية لغسل عشرات المليارات من الأموال القذرة ويجب أن يخضع للرقابة [10].
- تقدم برغبة إلى رئيس مجلس الشعب بإنشاء ممر ملاحي بين طابا والعريش بطول 231 كيلو مترا وبأبعاد عملاقة غير مسبوقة "250 قدما غاطسا و500 إلى 1000 متر عرض "وميناءين عملاقين عند المدخل والمخرج للقناة وكل ميناء يحتوى على محطة تداول حاويات كبرى، ومناطق تخزين للسلع الترانزيت ومجموعة من الأحواض ذات الغاطس الكبير لاستقبال السفن العملاقة للإصلاح والصيانة، كما تضمن المشروع إنشاء عدد من المدن الجديدة وإدخال تقنية التحلية للمياه لإعادة استخدامها في الزراعة والشرب.[11]

https://youtu.be/dQGtuTslAZo

May 6, 2012

https://youtu.be/FqroLpekTnU

May 18, 2012

https://youtu.be/nq1ak2pHwo4

7 سبتمبر 2014

9. هشام البسطويسي[24]

الاسم عند الولادة	هشام محمد عثمان البسطويسي
الميلاد	(العمر 65 سنة) 23مايو 1951 ، القاهرة
الجنسية	مصري

24 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B3%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B3%D9%8A

الحزب	حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
أبناء	محمد، أحمد، مصطفي

تخرج من جامعة القاهرة وشغل منصب نائب رئيس محكمة النقض سابقا وانتخب عضواً ب international commission of jurists تقديراً لدوره في الدفاع عن استقلال القضاء.

حصل على ليسانس الحقوق عام 1976 من جامعة القاهرة متزوج من السيدة ألفت صلاح السهلي وله ثلاثة أبناء المهندس محمد، والحقوقيان أحمد ومصطفي ترشح لانتخابات الرئاسة المصرية 2012.

حياته العملية

في 23 مايو عام 1951 ولد هشام محمد عثمان البسطويسي، كان يحلم بأن يعمل بالقانون مثل أبيه المحامي، وهو ما تحقق عام 1976 بتخرجه من كلية الحقوق جامعة القاهرة.

أثناء تدربه بمكتب أستاذه المحامي صلاح السهلي تعرف على رفيقة دربه ألفت صلاح السهلي، فتزوجها وسافرا إلى الإسكندرية حيث بدأ حياته العملية كوكيل نيابة بالجمرك.

ثمان سنوات قضياها تنقل فيها من نيابة الجمرك لنيابة الأحداث ثم قاضي بالمحكمة الجزئية، وخلالها رزقا بثلاثة أبناء محمد، وأحمد، ومصطفي، في عام 1988 رجعت الأسرة إلى القاهرة ليعمل البسطويسي في نيابة النقض ويقضي بها عشرة سنوات حتى عام 1998 عندما اختارته الجمعية العمومية لمحكمة النقض – عدا واحد – مستشاراً لمحكمة النقض، وفي عام 2000 تم ترقيته بفضل تقاريره القضائية الممتازة إلى نائب رئيس محكمة النقض .
ثلاثون عاماً من العمل القضائي لم يوجه فيها إلى البسطويسي أي إنذار أو لفت نظر حتى تم إحالته للتحقيق الجنائي بقرار من وزير العدل مطعون عليه، وإجراءات

قانونية انتهت بتوجيه اللوم إليه في 188 مايو الماضي، في الوقت الذي تشهد فيه تقاريره القضائية فضلاً عن شهادات زملائه ورؤسائه بانضباطه في العمل وانحيازه الدائم لكلمة الحق.

في عام 1992 أعير البسطويسي للعمل في الإمارات، وهناك قاد أول إضراب للقضاة المصريين احتجاجاً على وقف قاضيين مصريين عن العمل، وشاركه في الإضراب الذي استمر 25 يوماً صديق عمره المستشار محمود مكي، والمستشارين ناجي درباله، وسيد عمر، وأحمد سليمان، وكانوا وقتها وكلاء نيابة خضر العود، لكنهم رغم كل الضغوط رفضوا فض الإضراب إلا بعد إعادة القاضيين المصريين إلى العمل، والالتزام بكل شروط القضاة المصريين، وبعد أشهر قلائل من الأزمة يحقق وكيل النيابة هشام البسطويسي في واقعة سكر بين في الطريق العام " وعندما يتدخل الأمير للعفو عن المتهم يرفض البسطويسي ويكتب على أمر العفو العالي كلمة الحق (لا شفاعة في حد) ويحول المتهم إلى المحكمة، لم يثنيه عن قراره الخوف من السلطان أو الرغبة في المال والجاه، فكلمة الحق أحق بأن تتبع.

ومضت سنوات الإعارة الأربع ليعود بعدها إلى القاهرة دون التجديد لعامين كما هو معمول به في الوسط القضائي، والطريف أنه البسطويسي لم يعر بعدها لأي مكان أخر في الوقت الذي يعار فيه أصحاب الحظوة مرتين وثلاثة. يعمل حاليا في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالكويت.

قاضي المنصة

ثلاثون عاماً من العمل القضائي لم يشرف فيها البسطويسي على انتخاباتهم "النزيهة قدر الإمكان" كما يقولون، المزورة كما نحن متأكدون إلا مرة واحدة في الثمانينات، في دائرة مينا البصل، كان وكيلاً للنيابة وقتها، مشرفاً في اللجنة العامة بصحبة القاضي محمد بيومي درويش، وإزاء التدخلات الأمنية والتلاعب في الصناديق قرر القاضيان – البسطويسي ودرويش – إلغاء الانتخابات في الدائرة، ورغم كل الضغوط التي مارسها وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى وتلويحهم لهما بالتفتيش القضائي إلا أنهما لم يرضخا للضغوط ولجئا إلى نادي

القضاة بالإسكندرية، ومن يومها لم يتم انتداب المستشار هشام البسطويسي للإشراف على أي انتخابات.

كما لم ينتدب لوزارة أو شركة لأداء عمل غير قضائي، وحتى عندما جاء دوره للانتداب لمحكمة القيم؛ اعتذر عنه رافضاً بذلك زيادة في المرتب الشهري قدرها 1200 جنيه، لكن القاضي الحر أقر في اعتذاره المكتوب أنه "لا يشرفني العمل في محكمة استثنائية طالب القضاة مراراً بإلغائها"

في عام 2003 تقضي محكمة النقض برئاسة المستشار حسام الغرياني وعضوية المستشار هشام البسطويسي ببطلان نتائج انتخابات دائرة الزيتون – دائرة د. زكريا – بموجب الطعنين 959، 949 لسنة 2000، ويؤشر المستشار فتحي رئيس النقض على النسخة الأصلية للقرار بتعييب إجراءات التحقيق والقرار الصادر فيهما طالباً إعادة عرض الطعنين، فترد المحكمة بذات التشكيل في فبراير 2004 تعقيب رئيس محكمة النقض على الحكم في الطعن الانتخابي لأنه لا صفة له فيما يطلبه، " فلا صفة لرئيس المحكمة في التعقيب عليها أو إملاء طريق معين للتحقيق، أو توجيه الدائرة أو أحد أعضائها في شأنها".

خلافه مع النظام

أدرك النظام المخلوع أن المستشار البسطويسي ليس من النوعية التي يستطيع شرائها بالمال أو بالامتيازات الأخرى، فقرر اللجوء إلي وسائل قذرة في محاولة للضغط عليه وإثنائه عن طريقه الصحيح، ففي أحد المرات حاول خطفه عن طريق إحدى السيدات التي أدعت أنها في حاجة شديدة لمساعدته وترغب في لقائه وعن تلك الواقعة يقول المستشار البسطويسي: "أثناء اعتصام القضاة الشهير بالنادي تضامنا مع إحالتي والمستشار محمود مكي للمحاكمة بسبب فضحنا التزوير والتلاعب في نتيجة الانتخابات البرلمانية، حاولوا تلفيق قضية دعارة لي من أجل تصويري وتهديدي بالفضيحة، وبدأت القصة باتصال هاتفي من سيدة معروفة حاليا، وكنت موجوداً مع زملائنا في نادي القضاة، وطلبت مقابلتي لأمر مهم، فرفضت تماماً مقابلتها في أي مكان بخلاف صالون النادي أو بمنزلي أمام زوجتي

وأولادي، لكنها فضلت مقابلتي في النادي، وبالفعل قابلتها، وعندما دخلت للنادي، ورأت بعينيها الاعتصام والجو داخل النادي بكل ما فيه من زخم وحياة وإصرار وقوة، أجهشت بالبكاء، وعندما اندهشت أفضت لي بأنها مكلفة باستدراجي إلى خارج أبواب وأسوار النادي، على أن يقوم بعض الأشخاص العاملين بجهات أمنية، بخطفي عن طريق تخديري بحسب ما قالت لي السيدة، وعندما سألتها عما سيحدث بعد ذلك، قالت إنهم كانوا سيصورونني عاريا في أوضاع مخلة معها دون أن تظهر هي في الصور أو الفيديو على ما أذكر لأني سألتها هل قبلت أن تفضح نفسها في الصور، وعندما سألتها لماذا صارحتني بهذا المخطط، قالت إنها لا تعرف السبب وراء ذلك، لكن ما رأته في النادي أثر فيها، واتفقت معها على أن أخرج معها إلى السلالم الخارجية للنادي، ثم أفتعل معها مشاجرة حتى لا تتهم بأنها فشلت في مهمتها أو يشكوا فيها"

لم يسلم المستشار البسطويسي من الإيذاء، فقد كان مراقبا طوال الوقت حتى في بيته، فقد اكتشف جهاز تنصت متناهي الصغر داخل صالون منزله، في المكان الذي يلتقي فيه بأصدقائه وضيوفه من القضاة، أو الصحفيين، أو أقاربه، أو كاميرات التليفزيونات المحلية والعالمية، وقد اكتشف ذلك بعدما قام أحد الأشخاص بنقل تفاصيل مكالمة له مع أحد أصدقائه من الدبلوماسيين وبتفتيش المكان عثر على الجهاز وتخلص منه. ووصلت الممارسات والمضايقات إلى حد أنهم كانوا يتصلون بهم على تليفون المنزل من أرقام غريبة ومن المحافظات، وكانوا يسبونهم بأفظع الشتائم، كما كانوا يتسلمون رسائل تحوي ألفاظا وعبارات قذرة.

كانت آخر تلك المحاولات إجبار وزير العدل الأسبق المستشار محمود أبو الليل كما أعترف هو في حوار صحفي على توقيع قرار إحالة البسطويسي ومكي للمحاكمة في 2006م وهي القضية التي حصل فيها البسطويسي على عقوبة اللوم.

ترشحه للرئاسة

رشحه حزب التجمع لانتخابات الرئاسة المصرية 2012 .[1]

https://youtu.be/fU2joM9sg7w

Mar 4, 2012

https://youtu.be/p2QV-xscxqo

May 17, 2012

مرشحون تراجعوا عن الترشح

محمد البرادعي منصور حسن

اختار عدد من السياسيين، من بينهم محمد البرادعي ومنصور حسن وباسم خفاجي، التراجع عن خوض غمار الانتخابات لأسباب مختلفة. كما قرر عبد الله الأشعل الانسحاب من السباق الانتخابي يوم 12 مايو 2012 ودعم محمد مرسي، كما انسحب محمد فوزي عيسى بعده بأربع أيام وأيد عمرو موسى..[89]

كان يُفترض على نطاق واسع أن يخوض محمد البرادعي، المدير السابق لوكالة الطاقة الذرية، غمار الانتخابات الرئاسية بعد نجاح ثورة 25 يناير. وقد أعلن بالفعل في يوم 9 مارس 2011 عن نيته التقدم بأوراق ترشحه بمجرد فتح باب الترشح.[35]، إلا أنه أعلن في 14 يناير 2012 عن انسحابه من الترشح، وذلك لما وصفه بالتخبط في الفترة الانتقالية وغياب أجواء الديمقراطية في مصر تحت قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.[36]

عاد منصور حسن للظهور بقوة على الساحة السياسية المصرية بعد أن انُتخب رئيسًا للمجلس الاستشاري الذي أنشأه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 8 ديسمبر 2011.[37] ثم أعلن منصور في 7 مارس 2012 عن نيته خوض غمار الانتخابات الرئاسية.[38] رحب حزب الوفد بترشحه وأعلن دعمه له.[39] إلا أن منصور أعلن عن تراجعه عن الترشح للانتخابات في 25 مارس.[40] وعن عن أسباب انسحابه، قال أن جماعة الإخوان المسلمون تراجعت عن تأييده بالرغم من تأكيدات سابقة بدعمه.[41] وكان المفكر الإسلامي باسم خفاجي قد أعلن في 8 أبريل 2012 تراجعه كذلك عن الترشح للانتخابات، داعياً "المرشحين الإسلاميين إلى التوحد خلف مرشح واحد منهم بعد ظهور أسماء من النظام السابق رفضتهم الثورة".[42]

❖ أسباب استبعاد المرشحين العشرة من سباق الرئاسة[25]

بعد ساعات من قرار اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية استبعاد 10 أسماء من قائمة المرشحين لرئاسة الجمهورية، لتتقلص قائمة المرشحين إلى 13 اسماً فقط، أوضحت اللجنة الاسباب الكاملة لاستبعادهم. وقالت بوابة الشروق التي نشرت الأسباب الكاملة وراء الاستبعاد وقالت إن الأمانة العامة برئاسة المستشار حاتم بجاتو أبلغت المرشحين العشرة بقرار استبعادهم ليتمكنوا من التظلم خلال 48 ساعة من موعد الإخطار.

والاسم الأول على قائمة المستبعدين هو ....

1. حازم أبو إسماعيل

الذي ثبت للجنة من المستندات المرسلة لها من الخارجية الأمريكية حصول والدته نوال نور على الجنسية الأمريكية منذ 25 أكتوبر 2006 وحتى وفاتها في 15 يناير 2010، مما ينتفي معه شرط أصيل من الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية بنص المادة 26 من الإعلان الدستوري.

2. عمر سليمان

نائب رئيس الجمهورية ورئيس جهاز المخابرات العامة سابقاً، والذي قررت اللجنة استبعاده بعدما استبعدت أكثر من 3 آلاف من نماذج التأييد التي قدمها، ليصبح عددها الإجمالي 46 ألفاً، وهو رقم أكبر من النصاب الرقمي المطلوب المحدد 30 ألفاً، لكن تبين للجنة أنه جمع هذه النماذج من 14 محافظة فقط، والمطلوب ألف تأييد على الأقل من 15 محافظة.

3. خيرت الشاطر

مرشح الإخوان المسلمين، الذي تبينت اللجنة أن صدور العفو من المجلس العسكري عن عقوباته التكميلية المتمثلة في حرمانه من مباشرة حقوقه

[25] http://gn4me.com/gn4me/details.jsp?artId=4103127

السياسية، لا يكفي ليمارس حق الترشح والانتخاب، بموجب قانون العقوبات، وتأكدت من عدم صدور حكم برد اعتباره من القضاء العسكري في القضية المعروفة إعلامياً بـ "ميليشيات الأزهر".

4. أيمن نور

مرشح حزب غد الثورة، الذي تبينت اللجنة أنه حصل على عفو شامل من المجلس العسكري عن عقوباته التكميلية المتمثلة في حرمانه من مباشرة حقوقه السياسية، لكنه لم يحصل على حكم من محكمة الجنايات برد الاعتبار في قضية تزوير توكيلات حزب الغد، لعدم انقضاء 6 سنوات بعد صدور الحكم عليه.

5. مرتضى منصور

6. أحمد الصعيدي

وتم استبعادهما سوياً لترشحهما عن حزب واحد هو حزب مصر القومي، الذي أكدت لجنة الأحزاب السياسية أنه بدون ممثل قانوني لوجود نزاع على رئاسة الحزب بين عفت السادات وروفائيل بولس وآخرين، مما يفقد الحزب فرصة تزكية مرشح للرئاسة.

7. إبراهيم الغريب

النائب المستقل السابق بمجلس الشعب، الذي تم استبعاد أكثر من ألفي نموذج تأييد من إجمالي 32 ألف تأييد قدمها للجنة، فأصبح رصيده لا يبلغ النصاب القانوني، كما تبينت اللجنة العليا من المستندات أنه سبق له الحصول على الجنسية الأمريكية.

8. ممدوح قطب

المدير السابق بالمخابرات العامة، والمرشح عن حزب الحضارة، وقررت اللجنة استبعاده بعدما تبينت من مجلسي الشعب والشورى استقالة جميع أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب من الحزب، احتجاجاً على ترشيحه.

9. أشرف زكي بارومه

رئيس حزب مصر الكنانة، الذي تبينت اللجنة أنه تهرب من أداء الخدمة العسكرية.

10. حسام خيرت

مرشح حزب مصر العربي الاشتراكي، الذي أكدت لجنة الأحزاب السياسية أنه بدون ممثل قانوني وهناك نزاعاً على رئاسته بين وحيد فخري الأقصري وعادل القلا.

صدرت قرارات الاستبعاد بعد اجتماع استمر لأكثر من 5 ساعات جمع هيئة اللجنة بالكامل بعضوية المستشارين ماهر البحيري، النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا، وعبد المعز إبراهيم، رئيس محكمة استئناف القاهرة، ومحمد ممتاز متولي، النائب الأول لرئيس محكمة النقض، وأحمد شمس الدين خفاجي، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع.

☒ "العليا للرئاسة": مرسى ترشح رسميا للانتخابات[26]

الأحد، 08 أبريل 2012

قال فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة، إن الدكتور محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة، تقدم اليوم رسميا بأوراق ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية عن حزب الحرية والعدالة.

وكان مرسى حضر إلى مقر اللجنة العليا، وقام بالدخول من الباب الخلفي للجنة، بعد أن حضر عدد من محاميه واستعلموا عن كيفية الترشح وأمام الأمانة العامة

[26] مواقع إخبارية

للجنة تقدم مرسى بأوراق ترشيحه. يأتي ذلك في إطار ترشيحه احتياطياً خوفاً من استبعاد خيرت الشاطر مرشح جماعة الإخوان المسلمين الذي سبق وأن تقدم بأوراق ترشحه رسميا بتوكيلات من أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

المناظرة بين د. عبد المنعم أبو الفتوح وعمرو موسى

https://youtu.be/14y8F15K4EI

15 مايو 2012

التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية

https://youtu.be/8y-Qg3uq24o

التقى المرشحان عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح بصفتهما أبرز المرشحين في أول مناظرة تلفزيونية بين مرشحين للرئاسة في تاريخ مصر يوم 10 مايو 2012.[90]

عُرضت المناظرة، التي تمت بالتعاون مع جريدتي الشروق والمصري اليوم، على شاشتي قناة أون تي في وقناة دريم 2 وأدارها المذيعان يسري فودة ومنى الشاذلي. تبادل المرشحان عرض رؤيتهما حول نظام الحكم والملفات الحيوية كما تبادلا الاتهامات حول تاريخهما السياسي.

أبرزت الصحف العالمية الحدث مثل جريدة نيو يورك تايمز الأمريكية وصحيفتي لوفيجارو ولوموند الفرنسيتين وآخرين.[91] ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالمناظرة وقالت المتحدثة باسم وزارة خارجيتها "أن هذه المناظرة أمر صحي وإيجابي".[92] وبينما أشاد الباحث السياسي عمار علي حسن بقيمة المناظرة التاريخية، إلا أنه رأى أن كلا المرشحان كان يستهدف فضح مواقف أو كشف نقاط ضعف الآخر وهو ما جعله يتوقع احتمال أن يصب ذلك لصالح منافسيهما.[93] فيما انتقد مأمون فندي، مدير برنامج الشرق الأوسط بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية البريطاني، المناظرة بشدة لاقتصارها على مرشحين اثنين فقط، وهو ما اعتبره محاولة من القنوات الخاصة على حصر المنافسة الرئاسية بين موسى وأبو الفتوح فقط دون باقي المرشحين.[94]

وكان المرشح محمد سليم العوا قد دعا مرشحي التيار الإسلامي لعقد مناظرة معه لتوضيح الفارق بين مرشحي التيار الواحد.[95] فيما رفض محمد مرسي المشاركة في أي من المناظرات الرئاسية لما اعتبره أنها ترتكز على تجريح المرشحين وليس النقاش الموضوعي حول برامجهم الانتخابية.[96]

استطلاعات الرأي

أجرى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ثمانية استطلاعات للرأي بمعدل واحد أسبوعياً بدءاً من 25 مارس 2012 وحتى تاريخ التصويت.[97] اعتمد المركز على أسلوب المقابلة الشخصية علي عينة قوامها 1200 ناخب ممثلة لكل محافظات الجمهورية باستثناء المحافظات الحدودية (شمال سيناء وجنوب سيناء ومرسي مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر).[98] فيما نشرت جريدة المصري اليوم ستة استطلاعات للرأي أجرتها المؤسسة المصرية لبحوث الرأي

العام "بصيرة"، والتي اعتمد فيها المركز على عينة قوامها نحو 2000 ناخب تحقق توزيعاً جغرافياً متوازناً استطلع رأيها عبر الهاتف الأرضي والهاتف المحمول خلال يوم واحد فقط لكل استطلاع رأي في محاول لعزل حالة "السيولة السياسية" في المجتمع.[99] كما قامت مراكز أخرى بعدد من الاستطلاعات كذلك مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الحكومي. وضعت معظم الاستطلاعات عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح في صدارة المرشحين[100]، إلا أنها ذكرت تقدم متسارع في شعبية آخرين مثل محمد مرسي وأحمد شفيق بمرور الوقت. ولكن لم تثبت الاستطلاعات دقة عالية. فحاز موسى على نسبة قليلة من أصوات الناخبين وضعته في المركز الخامس، بينما حاز مرسي على أعلى نسبة تصويت ليخوض مع شفيق جولة الإعادة.

ومن ثم انتقد عدد من المتابعين مراكز استطلاع الرأي واتهموها بعدم الموضوعية، من بينهم القيادي اليساري عبد الغفار شكر الذي رأي أنها تجاهلت شرائح من المجتمع المصري مثل ربات البيوت والأميين وسكان العشوائيات.[101]

أقام المرشحون الخاسرون أبو العز الحريري وحمدين صباحي وهشام البسطويسي دعوى قضائية ضد رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة ورئيس مجلس إدارة الأهرام ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية والمصري اليوم، متهمين فيها مراكز استطلاع الرأي بتوجيه الناخبين نحو انتخاب مرشح معين.[102] وشككوا في مصداقية بعض هذه الاستطلاعات واتهموها بمحاولة التأثير على اتجاهات التصويت.[103][104] ولكن رأى الإعلامي، جهاد الخازن، أن التخبط يدل علي عدم خبرة لا سوء نية.[105]

النتائج – الإجمالي

المرشح	الحزب	الجولة الأولى		جولة الإعادة	
		الأصوات	%	الأصوات	%
محمد مرسي	حزب الحرية والعدالة	5,764,952	24.78	13,230,131	51.73

أحمد شفيق	مستقل	5,505,327	23.66	12,347,380	48.27
حمدين صباحي	مستقل	4,820,273	20.72		
عبد المنعم أبو الفتوح	مستقل	4,065,239	17.47		
عمرو موسى	مستقل	2,588,850	11.13		
محمد سليم العوا	مستقل	235,374	1.01		
خالد علي	مستقل	134,056	0.58		
أبو العز الحريري	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي	40,090	0.17		
هشام البسطويسي	حزب التجمع	29,189	0.13		
محمود حسام	مستقل	23,992	0.10		
محمد فوزي عيسى	حزب الجيل الديمقراطي	23,889	0.10		
حسام خير الله	حزب السلام الديمقراطي	22,036	0.09		
عبد الله الأشعل	حزب الأصالة	12,249	0.05		
إجمالي الأصوات الصحيحة		23,265,516	100%		100%
أصوات باطلة		406,720	1.72		
نسبة الحضور		23,672,236	46.42		
متغيبون		27,324,510	53.58		
عدد الناخبين المسجلين		50,996,746			

النتائج التفصيلية

محافظات فاز بها محمد مرسي

محافظات فاز بها أحمد شفيق

محافظات فاز بها حمدين صباحي

محافظات فاز بها عبد المنعم أبو الفتوح

محافظات فاز بها عمرو موسى

المحافظة	أصوات مرسي	%	أصوات شفيق	%	أصوات صباحي	%	أصوات أبو الفتوح	%	أصوات موسى	%	أصوات آخرون	%	الإجمالي
أسوان	60,495	23.13	45,824	17.52	41,686	15.94	44,801	17.13	59,790	22.86	8,927	3.41	261,523
أسيوط	194,803	32.62	163,546	27.39	52,563	8.80	117,546	19.69	51,460	8.62	17,215	2.88	597,133
الأقصر	44,731	21.86	47,432	23.18	32,771	16.01	38,627	18.88	34,843	17.03	6,229	3.04	204,633
الإسكندرية	299,455	16.55	212,257	11.73	571,772	31.61	388,051	21.45	292,648	16.18	44,913	2.48	1,809,096
الإسماعيلية	92,633	26.44	52,377	14.95	71,679	20.46	59,697	17.04	65,988	18.84	7,959	2.27	350,332
البحر الأحمر	14,660	16.07	17,970	19.70	22,313	24.47	16,070	17.62	18,191	19.95	1,997	2.19	91,201
البحيرة	392,588	28.75	171,515	12.56	196,380	14.38	334,293	24.48	243,292	17.82	27,436	2.01	1,365,504
بني سويف	260,303	41.76	119,768	19.22	48,493	7.78	122,016	19.58	57,661	9.25	15,035	2.41	623,276
بورسعيد	35,087	15.46	35,485	15.63	91,747	40.41	28,544	12.57	32,155	14.16	4,007	1.77	227,025
الجيزة	599,858	27.85	372,795	17.31	474,011	22.00	423,127	19.64	236,132	10.96	48,199	2.24	2,154,122
جنوب سيناء	4,895	19.89	4,067	16.53	3,648	14.83	4,300	17.47	6,907	28.07	790	3.21	24,607
الدقهلية	389,451	23.07	420,008	24.88	393,972	23.34	247,916	14.49	199,640	11.83	37,090	2.20	1,688,077
دمياط	106,422	23.64	54,937	12.20	106,905	23.75	107,816	23.95	66,396	14.57	7,715	1.71	450,192
السويس	49,724	23.94	21,817	10.50	45,534	21.92	41,794	20.12	43,471	20.93	5,399	2.60	207,739
سوهاج	202,554	29.74	177,418	26.05	47,363	6.95	136,174	19.99	100,035	14.69	17,555	2.58	681,099
الشرقية	524,474	32.18	605,533	37.16	194,569	11.94	210,988	12.95	65,701	4.03	28,296	1.74	1,629,561
شمال سيناء	32,431	37.06	8,470	9.68	7,616	8.70	15,830	18.09	20,937	23.93	2,221	2.54	87,505
الغربية	220,059	17.14	398,238	31.03	293,220	22.84	198,108	15.43	143,108	11.15	30,850	2.40	1,283,583
الفيوم	289,485	47.02	75,084	12.19	37,882	6.15	168,601	27.38	32,558	5.29	12,100	1.97	615,710
القاهرة	604,372	16.96	933,995	26.21	988,795	27.75	561,147	15.75	387,162	10.87	87,827	2.46	3,563,298
القليوبية	299,556	22.80	393,555	29.95	270,156	20.56	168,442	12.82	154,703	11.77	27,713	2.11	1,314,125

المحافظة	أصوات مرسي	%	أصوات شفيق	%	أصوات صباحي	%	أصوات أبو الفتوح	%	أصوات موسى	%	أصوات آخرون	%	الإجمالي
قنا	97,268	25.09	83,858	21.63	42,277	10.91	78,779	20.32	75,929	19.59	9,514	2.45	387,625
كفر الشيخ	133,932	17.10	63,395	8.09	486,662	62.13	67,164	8.57	22,906	2.92	9,257	1.18	783,316
المنوفية	203,501	18.54	586,345	53.42	105,727	9.63	143,238	13.05	35,180	3.21	23,656	2.16	1,097,647
المنيا	407,955	42.23	265,779	27.51	64,437	6.67	150,509	15.58	56,573	5.86	20,873	2.16	966,126
مطروح	7,565	32.01	566	2.39	287	1.21	13,665	57.81	1,283	5.43	270	1.14	23,636
الوادي الجديد	14,454	28.22	6,252	12.21	7,158	13.97	12,704	24.80	8,897	17.37	1,759	3.43	51,224
مصريو الخارج	107,924	30.92	24,542	7.03	47,687	13.66	83,436	23.91	41,545	11.90	43,872	12.57	349,006
الإجمالي	5,690,635	24.86	5,362,828	23.43	4,747,310	20.74	3,983,383	17.40	255,092	11.16	548,673	2.40	22,887,921

المصدر :قضاة من أجل مصر، هناك فرق يقدر بنحو ثلث مليون صوت بين الإحصاء الإجمالي لهيئة قضاة من أجل مصر والأرقام الرسمية للجنة العليا للانتخابات.

نتائج الجولة الثانية

https://youtu.be/Ttx5NTpRzPk

Jun 24, 2012

بعد خطاب طويل، وسرد لأعمال اللجنة العليا في نظر الطعون. أعلن المستشار فاروق سلطان المرشح محمد مرسي رئيسًا لمصر.[106]

صورة من صنع حملة محمد مرسي الانتخابية

المرشح	الحزب	جولة الإعادة	
		الأصوات	%
محمد مرسي	حزب الحرية والعدالة	13,230,131	51.73
أحمد شفيق	مستقل	12,347,380	48.27
أصوات صحيحة		25,577,511	96.8

الأصوات	الأصوات	النسبة %
إجمالي الأصوات الصحيحة	25,577,511	96.8
أصوات باطلة	843,252	3.2
نسبة الحضور	26,420,763	51.85
متغيبون	24,538,031	48.15
عدد الناخبين المسجلين	50,958,794	100

الفصل الرابع

بعض أحداث

الانتخابات الرئاسية 2012

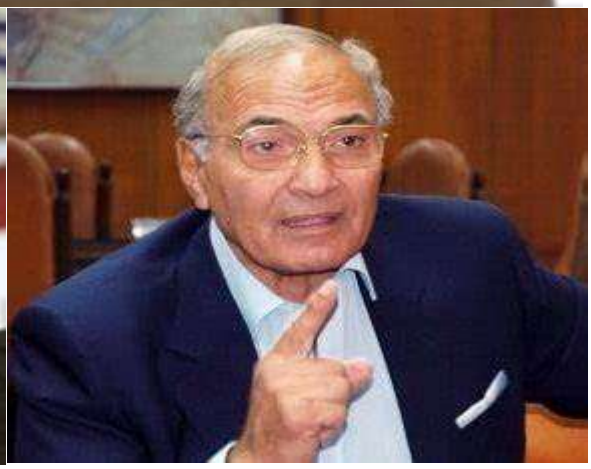

1. رئيس لجنة بالبدرشين يكشف تسويد 100 بطاقة لصالح "مرسي"[27]

2012-06-16

المستشار فخري الدرجلي، رئيس لجنة مدرسة سقارة الابتدائية التابعة لدائرة

[27] http://www.almasryalyoum.com/news/details/186592

قسم شرطة البدرشين، 100 بطاقة من الصناديق بعد اكتشافه وجود بطاقات مسودة لصالح المرشح محمد مرسي .

وحرر "فخري" محضراً أثبت فيه أنه أثناء غلق اللجنة فوجئ ببطاقات انتخابية مسودة لصالح "مرسي" من بين الدفاتر التى تسلمها من اللجنة العليا للانتخابات، وأنه قرر استبعاد 100 صوت.

يشار إلى أن المستشار فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة، قد أعلن اكتشاف بطاقات مسودة لصالح مرشح معين قائلاً في مؤتمر صحفي عقده مساء السبت: "تم اكتشاف بطاقات اقتراع معلم عليها بعلامة تصويت لأحد المرشحين، وعددها لم يصل إلى 1000 ورقة وتم تحرير محضر بذلك ولم تدخل ضمن أوراق التصويت".

2. استمرار اعتصام المئات في "التحرير" قبل ساعات من إعلان نتيجة "الرئاسة"[28]

الأحد 24-06-2012

شهد ميدان التحرير ، الأحد، استمرار اعتصام المئات من المتظاهرين، احتجاجًا على الإعلان الدستوري المكمل ، الصادر من المجلس العسكري ، ولرفضهم حل مجلس الشعب ، وللتنديد بمنح الضبطية القضائية للعسكريين، وسط حالة ترقب لاسم الفائز بمنصب رئيس الجمهورية.

وردد المتواجدون في "التحرير" هتافات منددة بإدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية، كما طافوا في مسيرات تضم العشرات حول "الكعكة الحجرية" المتواجدة في وسط الميدان، حاملين أعلام مصر.

---

[28] http://www.almasryalyoum.com/news/details/188229

من ناحية أخرى، يشهد مجمع التحرير استمرار العمل به، حيث يؤدي الموظفون أعمالهم، فيما يتوافد المواطنون بشكل طبيعي لأداء مصالحهم، بينما تنعدم حركة مرور السيارات والحافلات داخل الميدان. وتشهد مداخل ومخارج الميدان، وجود لجان شعبية من المتظاهرين، لتأمينه وتفتيش الداخلين إليه.

يأتي ذلك قبيل ساعات من انتظار المصريين لمعرفة اسم أول رئيس لهم، عقب ثورة 25 يناير، حيث يعقد المستشار فاروق سلطان ، رئيس اللجنة القضائية العليا لانتخابات الرئاسة، مؤتمراً صحفياً عالمياً، بمقر الهيئة العامة للاستعلامات، في تمام الساعة الثالثة من عصر الأحد، للكشف عن هوية الفائز بمنصب رئيس الجمهورية، وسط حالات من تأكيدات من الدكتور محمد مرسي ، بفوزه في الانتخابات الرئاسية، وحالة ثقة عبر عنها الفريق أحمد شفيق ، باعتلائه لسدة الحكم.

3. إبريل تدعو لوقفة أمام "العليا للانتخابات" مساء الخميس لعزل "شفيق"[29]

دعت حركة شباب 6 إبريل "الجبهة الديمقراطية"لوقفة احتجاجية أمام اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة ، في السادسة مساء الخميس، للمطالبة بتطبيق قانون العزل السياسي على الفريق أحمد شفيق المرشح الرئاسي، الذي يخوض جولة الإعادة مع الدكتور محمد مرسي ، مرشح جماعة الإخوان المسلمين في 16 و17 يونيو المقبل. وذكر بيان صادر عن الحركة، صباح الخميس، أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي حتى يرجع "أحمد شفيق" مرة أخرى للحكم، مؤكدًا أنهم لن يصمتوا على محاولات إعادة النظام القديم واستعادة قواه.

[29] http://www.almasryalyoum.com/news/details/182764

وطالبت الحركة في بيانها بضرورة تطبيق قانون العزل السياسي على الفريق أحمد شفيق واستبعاده من سباق الانتخابات الرئاسية، مشددة على ضرورة تقديمه للمحاكمة.

☒ مسيرة لـ "6 أبريل" ومؤيدي "صباحي وأبو الفتوح" بأسيوط للمطالبة بتطبيق قانون العزل

الأربعاء 30-05-2012

نظم عدد من النشطاء السياسيين وأعضاء بحركة شباب "6 أبريل" ومؤيدو حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح، المرشحين السابقين لانتخابات الرئاسة، وشباب الألتراس، وقفة احتجاجية بميدان الشهيد أحمد جلال بأسيوط، للمطالبة بتطبيق قانون العزل السياسي، والنظر في الطعون المرشحين الرئاسيين مجدداً.

وجابت المسيرة شوارع وميادين مدينة أسيوط الرئيسية، وردد المتظاهرون هتافات: "قامت ثورة ولسه يا سادة.. التزوير شغال بزيادة"، "يا حمدين قول لفتوح.. الميدان لسه مفتوح"، "الشعب يريد إسقاط النظام" و"مصر بتصرخ مصر في أزمة.. جابوا رئيس مضروب بالجزمة".

ورفع المتظاهرون لافتات للتنديد بوصول "شفيق" للإعادة، وأخرى تطالب بتطبيق قانون العزل السياسي على بقايا النظام الوطني المنحل.

☒ شيخ سعودي: أيها المصريون "اقطعوا طريق شفيق للرئاسة" لأن انتخابه "حرام"[30]

الخميس 31-05-2012

قال الشيخ السعودي عبد الرحمن بن ناصر البرّاك، الخميس، إن التصويت للمرشح أحمد شفيق في انتخابات الرئاسة "حرام". جاء ذلك في تصريحات نقلتها عن الشيخ

[30] http://www.almasryalyoum.com/news/details/182850

صحيفة "القدس العربي"، وحذر فيها المصريين من انتخاب شفيق الذي قال عنه إنه "مَن يُساوي بين القرآن والإنجيل".

وأضافت الصحيفة أن الشيخ السعودي قال، في بيان له على موقعه الإلكتروني: "يا أهل مصر اقطعوا الطريق على أحمد شفيق، للوصول إلى سدة الرئاسة في مصر في الانتخابات التي ستُجرى منتصف الشهر المقبل".

وأضاف الشيخ في بيانه: "احذروا أن تخطف من أيديكم الثورة، وأن يقطف الثمرة غيركم فيضيع الجهد والجهاد الطويل، فيخطفها مَن يعود بكم إلى عهد مبارك، الذي أبليتم بلاءً عظيماً للتخلص منه".

كان شفيق قال في أحد البرامج، إنه سوف يضيف بعض السطور من الإنجيل أو التاريخ القبطي مثله مثل الآيات القرآنية في المناهج الدراسية المصرية، حتى يكون الطالب على دراية بالدين الإسلامي والمسيحي، أو يحذف كليهما من المناهج.

☒ فتاوى تؤازر "مرسي": انتخابه "تمكين لدين الله" . . واختيار شفيق "حرام شرعاً"[31]

الخميس 31-05-2012

انطلقت فتاوى دينية لمؤازرة مرشح جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسي ضد الفريق أحمد شفيق، في الجولة الثانية والحاسمة من انتخابات الرئاسة، المقرر إجراؤها منتصف يونيو المقبل. وأعلن دعاة في الإسكندرية، الأربعاء، أن دعم مرشح "الإخوان" "تمكين لدين الله، وأن التصويت لشفيق حرام شرعاً"، بحسب صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، الصادرة، صباح الخميس.

ورفضت "حملة شفيق " التعليق على الفتاوى، قائلة: "لن نجرح في أحد ونحترم الجميع، وردنا العملي سيكون في صناديق الاقتراع".

[31] http://www.almasryalyoum.com/news/details/182768

وقال الشيخ ياسر البرهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية، إن "دعم مرسي يعد تمكيناً لدين الله"، وأعلن البرهامي، الأربعاء، في مؤتمر جماهيري بمسجد "التقوى" ببرج العرب أن "الدعوة السلفية تقف بكامل قوتها وتضع كل إمكانياتها لخدمة مرسي".

وتابع: "الدعوة السلفية أيدت عبد المنعم أبو الفتوح (وهو مرشح إسلامي، وحاصل على المركز الرابع في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة)، إلا أنها الآن لا تجد خياراً بديلاً عن ترشيح مرسي، وأن دعمه يعد دعماً للمشروع الإسلامي والتمكين لدين الله في الأرض".

كما أفتى الشيخ شريف المصري، عضو رابطة علماء ودعاة الإسكندرية، بأن التصويت لصالح شفيق في جولة الإعادة "حرام شرعاً"، مدللاً على ذلك بأن شفيق كان رئيساً للوزراء في مصر وشهد عهده قتلاً للمصريين في "موقعة الجمل"، كما أن شفيق "كان على علم بتهريب أموال الفاسدين من رموز النظام السابق خارج مصر"، بحسب قوله.

في السياق ذاته، أعلن محمد حامد، القيادي بحملة أبو الفتوح، دعم أعضاء الحملة بالإسكندرية لمرسي في جولة الإعادة، مبرراً ذلك بأن "الخلاف مع مرسي سياسي، بينما الخلاف مع شفيق خلاف دم وقتل وتعذيب"، على حد قوله.

في المقابل، رفضت مروة الخطيب، المنسق الإعلامي لحملة الفريق شفيق بالإسكندرية، التعليق على فتاوى المشايخ، قائلة إن "أعضاء الحملة لن يردوا على فتاوى مشايخ (الإخوان) ضد شفيق، وإن الرد الوحيد العملي سيكون على أرض الواقع وداخل صناديق الاقتراع".

وشددت مروة على أن "مصر دولة مدنية وستظل كذلك"، وأن الحملة انتهجت نهج عدم الإساءة لأحد من المرشحين، مشيرة إلى أنها وجميع أعضاء الحملة يحترمون المنافس الآخر وحملته ولا يقللون من شأن أحد.

يذكر أن حملة الفريق شفيق أغلقت بعض مقارها في الإسكندرية خلال اليومين الماضيين بعد تعرض مقرها الرئيسي في القاهرة للحرق على يد محتجين غاضبين

عقب دخول شفيق جولة الإعادة. وقال مصدر بحملة الفريق شفيق إن "العمل عاد الأربعاء من جديد لمقاره بالإسكندرية".

☒ قيادي إخواني: انتخاب موسى وشفيق "غير جائز شرعاً وتعاون على الإثم والعدوان"[32]

الجمعة 11-05-2012

قال الدكتور منير جمعة، القيادي بجماعة الإخوان المسلمين، وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، إن التصويت لصالح عمرو موسى وأحمد شفيق، في انتخابات رئاسة الجمهورية، "لا يجوز شرعا"، و"التعاون معهما على الإثم والعدوان، وركون للظالمين، وخذلان للصادقين، وتضييع للأمانة، وخداع في الشهادة، وكتمان للحق، وإظهار للباطل، وذلك هو الفساد في الأرض الذي نهيب بكل مصري شريف ألا يقع فيه".

وقال القيادي الإخواني، في فتوى نشرها موقع "إخوان أون لاين"، صباح الجمعة، إنه "لاقتراب موعد الانتخابات الرئاسية وجب على كل مسلم أن يبين ويوضح أهمية تلك الانتخابات، بعدما ترشح اثنان من أركان النظام السابق بجرأة عجيبة، وكأنهما من المصلحين".

وأكد عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أن التصويت لصالح رموز النظام السابق "لا يجوز شرعًا، فلا يجوز أن نهدر دماء الشهداء والجرحى، وأن نتنكر لآلام اليتامى والثكالى بإعادة الوجوه التي قامت الثورة للتخلص من أمثالها، وإعادة الحالة البائسة التي قامت الثورة للتخلص منها، الحق أبلج، والباطل لجلج، ومن لا ينصر الحق اليوم فقد نصر الباطل".

ووصف القيادي الإخواني، موسى وشفيق قائلا: "تاريخهما البائس معروف لكل ذي عينين، فلم يعرف لهما حرص على الحريات العامة أو إنكار للمظالم الشائعة أو مطالبة بحقوق الشعب الضائعة، أو عمل على نصرة الإسلام والمسلمين، بل كانوا على خلاف ذلك تمامًا سندًا للمفسدين وعضدًا للمجرمين".

[32] http://www.almasryalyoum.com/news/details/178008

https://youtu.be/BhVNcSJhy9E

20/5/2012

https://youtu.be/U1B3UglmfMk

نموذج لحقة دم المصريين!

4. بالفيديو . . "سلطان": سأقدم للقاضي خلال أيام مستندات وأقوالاً جديدة تدين "شفيق" [33]

الثلاثاء 29-05-2012

قال النائب عصام سلطان ، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوسط، الإثنين، إنه سيقدم أقوالاً وأوراقاً جديدة، حول قضية الفريق أحمد شفيق ، المرشح لانتخابات الرئاسة، والمتهم فيها ببيع قطعة من الأرض لنجلي الرئيس السابق، علاء وجمال، بأقل من سعرها الحقيقي، وهو ما يعد إهدارًا للمال العام، حسب القضية. وأضاف "سلطان"، في اتصال هاتفي لبرنامج "آخر كلام"، على قناة "ON TV"، أن البلاغ الذي قدمته، ذهبتُ إلى نيابة الأموال العامة، وأدليتُ بأقوالي فيه، وفوجئتُ بأن النائب

[33] http://www.almasryalyoum.com/news/details/182265

العام صدّر القضية لوزير العدل، وأنا لم أطلب ذلك منه، وبدوره أحاله لرئيس محكمة استئناف لندب قاضٍ للتحقيق في الوقائع.

وتابع قائلاً: "كنت أتوقع أن يذهب إلى القاضي هشام رؤوف، الذي يتولى جميع القضايا المقدمة ضد شفيق"، ثم نُزعت القضية ووكل بها المستشار أسامة الصعيدي، وقلت له عندي المزيد من المستندات والأقوال، وسآتي لأدلي بها أمامكم، خلال الأيام القبلة.

https://youtu.be/i0cMynMS_wg

May 13, 2012

https://youtu.be/8dk6n31QAUA

May 14, 2012

☒ عصام سلطان يتهم "شفيق" بإهدار المال العام لحساب علاء وجمال[34]

الأحد 13-05-2012

قدم النائب عصام سلطان الأحد بلاغاً للنائب العام يتهم فيه الفريق أحمد شفيق ، المرشح لرئاسة الجمهورية، بإهدار المال العام لحساب علاء وجمال مبارك. استعرض النائب في جلسة مجلس الشعب الاحد وقائع البلاغ الذي تضمن قيام "شفيق" ببيع قطعة أرض مساحتها 40 ألف متر بمنطقة "البحيرات المرة" لـ "علاء وجمال مبارك" نجلى الرئيس السابق منذ عام 1993، بسعر 75 قرشاً للمتر رغم تحديد سعره قبل أربع سنوات من واقعة البيع بـ 8 جنيهات للمتر.

قال "سلطان" في البلاغ إنه توصل إلى مستندات أرفقها بالبلاغ تؤكد أن علاء وجمال استوليا على قطعة أرض مساحتها أربعون ألف متر و238 متراً تقع في أجمل بقعة في مصر، حيث تطل على البحيرات المُرَّة بالإسماعيلية، اشتراها بسعر

[34] http://www.almasryalyoum.com/news/details/178584

المتر 75 قرشاً في عام 1993 من الجمعية التعاونية لبناء المساكن، التى سبق أن اشترت ذات المساحة ضمن مساحة أكبر من إدارة أملاك الدولة بسعر المتر 8 جنيهات، وقت أن كان الفريق أحمد شفيق رئيسا لها - حسبما جاء في البلاغ.

وأضاف البلاغ أنه في 1982 تأسست الجمعية التعاونية لبناء المساكن للضباط الطيارين بالقوات الجوية تحت رقم 241 "جمعية النسور فيما بعد" وذلك بغرض توفير المساكن للشباب الضباط ومساعدتهم على أعباء الحياة. وفي 1989 تقدمت الجمعية بطلب شراء مساحة شاسعة من الأفدنة بمنطقة فايد بمحافظة الإسماعيلية، فقامت اللجنة العليا لتسعير أراضي الدولة بتقدير ثمنها بسعر المتر 8 جنيهات في المساحة المتميزة منها، وبالفعل تم عقد البيع بين الجمعية المشترية التى كان يمثلها آنذاك اللواء أ. ح نبيل فريد شكري بصفته رئيس مجلس الإدارة وبين إدارة أملاك الدولة كبائعة، وأُشهر العقد برقم 783 بتاريخ 1992/8/23.

وتضمن البلاغ أنه عقب ذلك مباشرةً تم الدفع باللواء أحمد شفيق لرئاسة مجلس إدارة الجمعية في ظروفٍ غامضة، فكان أول قرار اتخذه هو بيع مساحة "أربعين ألف متر و238 متراً مربعاً" للشقيقين علاء وجمال مبارك بمبلغ ثلاثين ألف جنيه، أي بواقع سعر المتر أقل من 75 قرشاً، وبفارق يقل عن أصل سعرها المقدر قبل أربع سنوات بمبلغ 7 جنيه وربع، وتم إشهار العقد تحت رقم 1367 لسنة 1993 شهر عقاري الإسماعيلية.

وتساءل "سلطان" في مجلس الشعب عما وصفه بتعمد جميع سلطات الدولة حجب اسم الفريق أحمد شفيق عن أي تحقيقات تتم مع رموز النظام السابق، رغم التحقيق مع زكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية، بتهمة شرائه قطعة أرض مجاورة بمساحة لا تتجاوز ألفي متر بسعر 4 جنيهات للمتر الواحد.

وطالب "سلطان" بإعادة الأرض للدولة مرة أخرى، وقال موجهاً كلماته للدكتور عمر سالم، وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى، في أول ظهور له في البرلمان هذه هي أول هدية أقدمها للوزير، ورد الوزير بإرسال قبلة في الهواء لـ "سلطان."

وعلق الدكتور سعد الكتاتني، رئيس مجلس الشعب: هذا أحسن استقبال للوزير الجديد، وبعدها قرر إحالة الواقعة للنائب العام، كما سمح لـ "سلطان" بمغادرة الجلسة لتقديم البلاغ. ولفت النائب سيد جادالله إلى صدور مرسوم بقانون من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإحالة مثل تلك الجرائم للنيابة العسكرية.

وقال وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى: لا يوجد ما يمنع تقديم البلاغ للنائب العام، وعلق "الكتاتني": سننتظر رأى النيابة العامة في الموضوع.

☒ "شفيق": هيكل وحجازي وأحمد منصور سبب إقالتي من رئاسة الوزراء [35]

السبت 12-05-2012

اتهم الفريق أحمد شفيق ، المرشح لانتخابات الرئاسة، الداعية الإسلامي، صفوت حجازي ، والإعلامي، أحمد منصور ، المذيع بقناة الجزيرة بما وصفه بـ "إدارة خطة متكاملة لتعبئة المتظاهرين في ميدان التحرير أثناء ثورة 25 يناير ضده"، وذلك باستغلالهم مجموعة من المتظاهرين في تعليق لافتات تدعو لإسقاط حكومته وإطلاق الهتافات وطبع المنشورات ضده.

وأضاف "شفيق" في برنامج "ناس بوك" على قناة "روتانا مصرية"، "بعد أن قدمت استقالتي من رئاسة الوزراء، جاءني عدد كبير من الأشخاص الذين شاركوا في الأيام الأولى للثورة، وأكد لي عدد منهم أنهم كانوا يحضرون التلقين في فيلا بالتجمع الخامس بجوار منزلي، وأن أحمد منصور كان يقول لهم إن "شفيق" هو أخطر من بهذه المرحلة في الوقت الحالي، والإطاحة بي من رئاسة الحكومة كان من خلال خطة متكاملة أدارها كل من صفوت حجازي وأحمد منصور". وهاجم "شفيق" الداعية صفوت حجازي قائلاً: "سألت الإخوان عن صفوت حجازي هذا فتنكروا منه، وسألت السلفيين عنه فتنكروا أيضاً منه".

وتابع "شفيق" عرفت من شباب الثورة أنه طُلب من الكاتب الصحفي، محمد حسنين هيكل ، أن يتدخل ببعض التصريحات ضد الفريق شفيق، وهو ما حدث

[35] http://www.almasryalyoum.com/news/details/178391

وقتها من خلال تصريح هيكل الذي قال فيه: "رئيس الوزراء رجل ذو هامة، ولكن يبدو أن علاقته الخاصة بحسني مبارك تجعله يركب طيارته الخاصة إلى شرم الشيخ، ويتواصل مع مبارك ويتشاور في أمور الدولة، بما يدل على أن الدولة ما زالت تدار من شرم الشيخ". واعتبر"شفيق" أن من يهاجمه "أقزام" قائلاً: "لو أن من يقاتلني ناس ذوي أحجام كبيرة سأكون سعيداً، بس لو بحارب أقزاماً يبقى لازم أضعهم في حجمهم الطبيعي الذي يستحقونه، وللأسف الظروف أعطت لهم الفرص والميكرفونات لكي يتكلموا فيها بس (الأوكازيون) ده مش هيطول كتير".

☒ "الدستورية" تخطر "شفيق" و"العليا للرئاسة" لتقديم مذكراتهم حول "العزل السياسي"[36]

الجمعة 11-05-2012

أكدت مصادر قضائية مطلعة بالمحكمة الدستورية أن المحكمة أخطرت الفريق أحمد شفيق المرشح لانتخابات الرئاسة، وهيئة قضايا الدولة، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، واللجنة العليا لانتخابات الرئاسة، لإعداد مذكرات بآرائهم ودفوعهم القانونية حول مدى دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية، فيما قال مصدر قضائي رفيع المستوى داخل اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة إن اللجنة ستلتزم بتنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا، الذى سيصدر السبت، فيما يتعلق بوقف قرار دعوة الناخبين، حتى لو حكم بوقف الانتخابات.

وعلمت "المصري اليوم" أن المحكمة أخطرت أطراف النزاع في الدعوى، في 2 مايو الماضي، وهم الفريق "شفيق" الذى تقدم بطعن على التعديلات التى أجريت على القانون، والتي تقضى بحرمان رموز النظام السابق من ممارسة حقوقهم السياسية لمدة 10 سنوات، أمام اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة التى أحالتها بدورها إلى المحكمة الدستورية العليا لتحديد مدى دستورية التعديلات من عدمها، وأن هيئة قضايا الدولة تم إخطارها باعتبارها ممثل الحكومة واللجنة العليا للانتخابات، وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تم إخطاره باعتباره هو الذى صدق على التعديلات ووافق عليها.

[36] http://www.almasryalyoum.com/news/details/178157

وقال مصدر قضائي إن الدعوى بمجرد وصولها إلى المحكمة، قُيدت بجداولها، وقام قلم الكتاب بإعلان ذوي الشأن عن طريق قلم المحضرين، والذين حدد لهم 45 يوما لكتابة المذكرات والدفوع القانونية، والرد على بعضهم البعض، مشيرا إلى أنه لكل من تلقى الإخطار أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال 15 يوما من تاريخ إعلانه مذكرة بملاحظاته مشفوعة بالمستندات، ولخصمه الرد على ذلك بمذكرة ومستندات خلال الـ 15 يوما التالية لانتهاء الميعاد، فإذا استعمل الخصم حقه في الرد كان للأول التعقيب بمذكرة خلال الـ 15 يومًا التالية.

وأضاف المصدر أنه لا يجوز لقلم الكتاب أن يقبل بعد انقضاء هذه المواعيد أوراقاً من الخصوم، وعليه أن يحرر محضراً يثبت فيه تاريخ تقديم هذه الأوراق واسم مقدمها وصفته، ثم يعرض بعده ملف الدعوى على هيئة المفوضين في اليوم التالي لانقضاء تلك المواعيد، وتتولى الهيئة تحضير الموضوع، ولها في سبيل ذلك الاتصال بالجهات ذات الشأن للحصول على ما يلزم من بيانات أو أوراق، كما أن لها دعوة أطراف النزاع لاستيضاح ما ترى من وقائع وتكليفهم بتقديم مستندات ومذكرات تكميلية وغير ذلك من إجراءات التحقيق في الأجل الذى تحدده، على أن تودع هيئة المفوضين بعد تحضير الموضوع تقريراً تحدد فيه رأيها القانوني والدستوري، ويتم تسليمه للمحكمة، ليحدد رئيس المحكمة خلال أسبوع من إيداع التقرير تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى أو الطلب.

من جهته قال الدكتور شوقي السيد الفقيه القانون، عضو دفاع الفريق أحمد شفيق، إنه علم عندما قام بالاستعلام عن الدعوى من المحكمة الدستورية العليا، أن المحكمة أخطرت "شفيق"، والخصوم الآخرين في الدعوى في 2 مايو الماضي، إلا أن الإخطار لم يصله حتى الآن، وأنه جاهز بمذكرة دفاعه، التى تتفق مع ما رأته لجنة انتخابات الرئاسة في أسباب قرارها بإحالته إلى المحكمة، ومنها أن عقوبة الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية بدون تحقيق وبغير حكم، وأن معيار الحرمان تحكمي وغير موضوعي، وأن المقصود منه التشفي والانتقام، وذلك

انحراف في استعمال السلطة التشريعية، لافتاً إلى أنه سيلتزم بالمواعيد المقررة قانونا لتسليم المذكرات والدفوع والرد على الخصوم.

وأضاف أن المحكمة الدستورية العليا استمرت في إجراءات نظر قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف بـ "قانون العزل السياسي"، رغم حكم القضاء الإداري الذي صدر بوقف تنفيذ قرار اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة بإحالة القانون إلى المحكمة. وذلك لأنها صاحبة الاختصاص في تحديد مدى قانونية الآلية التى أحيل بها القانون إليها ومدى اتفاقها مع الدستور، وما إذا كانت مختصة أم لا بإحالته، ولا يملك أحد أن يغتصب حق المحكمة ويتدخل في اختصاصاتها، لأن هذا أمر غير جائز.

كانت المستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة، قد أكدت لـ "المصري اليوم" أن المحكمة تنظر ما لديها من قضايا سواء محالة إليها من هيئات قضائية أو غيرها، ولديها جميع الصلاحيات، وهي صاحبة الاختصاص الحصري في الرقابة الدستورية على القوانين، ولا يؤثر في اختصاصها أي حكم قضائي، لأنها صاحبة الاختصاص الأصيل في تحديد مدى قانونية الاحالة لها، فهي تنظر في الشكل قبل أن تنظر في موضوع الدعاوى المطروحة أمامها، وهي الوحيدة المنوط بها الرقابة الدستورية على القوانين، وتقرير مدى دستوريتها من عدمها.

من جهة ثانية أكد المستشار ماهر البحيري عضو اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، في تصريحات خاصة لـ "المصري اليوم" أن انتخابات المصريين في الخارج مرت بسلام في اليوم الأول، وأشار إلى أن اللجنة لم تشترط صورة بطاقة الرقم القومي لتصويت المصريين في الخارج، لأن الرقم القومي موجود في جوازات السفر الجديدة المُميكنة. ولفت إلى أنه سيتم إعلان نتيجة تصويت المصريين في الخارج والداخل معا، ولفت إلى أن اللجنة مازالت تعمل على توزيع الناخبين على اللجان الفرعية وتحديد عددها والمقار العامة .

وأكد أن اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة لم تتجاهل تنفيذ حكم القضاء الإداري بوقف إحالة قانون العزل إلى المحكمة الدستورية العليا، وقال إن هذا الحكم

مستحيل تنفيذه لأن الإحالة تمت بالفعل، وأكد أن إلغاء قرار عودة الفريق أحمد شفيق إلى السباق الرئاسي ليس ضمن عبارة (ما يترتب عليه من آثار) الواردة في حكم القضاء الإداري.

وشدّد أن قرار اللجنة بعودة الفريق أحمد شفيق إلى السباق الرئاسي محصن ضد الطعن عليه بموجب المادة 28 من الإعلان الدستوري.

? شفيق يواصل تقدمه على مرسي في استطلاع "المصري اليوم" على "فيس بوك"[37]

الخميس 31-05-2012

واصل الفريق أحمد شفيق ، المرشح لرئاسة الجمهورية، تقدمه في الاستطلاع الذي طرحته صفحة "المصري اليوم" على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، لليوم الخامس على التوالي.

وشارك قراء "المصري اليوم" في الاستطلاع الذي تم طرحه الإثنين الماضي، بالتصويت لاختيار شفيق، أو مرسي، أو اختيار مقاطعة الانتخابات ،أو اختيار إبطال صوتهم.

وشارك في الاستطلاع حتى الآن أكثر من 43 ألف مستخدم، وتقدم شفيق بنسبة 42.5% بعدد أصوات 18366 صوتاً، وجاء مرسي الاختيار الثاني بنسبة 36.8% بعدد أصوات 15914 صوتاً. بينما جاء اختيار مقاطعة الانتخابات بنسبة 12% بعدد أصوات 5229، وجاء اختيار إبطال الصوت الانتخابي بنسبة 8.5% بعدد أصوات 3680 صوتاً.

☒ توافد أعداد كبيرة من مؤيدي "شفيق" على مقر حملته بالدقي وسط تواجد أمني مكثف[38]

الثلاثاء 29-05-2012

توافد عدد كبير من مؤيدي الفريق أحمد شفيق ، بالقاهرة والمحافظات، على مقر حملته بمنطقة الدقي للاطمئنان على أعضاء

[37] http://www.almasryalyoum.com/news/details/182763
[38] http://www.almasryalyoum.com/news/details/182393

الحملة، وكيفية سير العمل، بعض تعرض المقر، الإثنين، للحرق إثر هجوم من متظاهرين عليه، وسط تواجد أمني مكثف.

وتواجد حول المقر 3 سيارات أمن مركزي، ومصفحة، وعدد كبير من قيادات وزارة الداخلية ومديرية أمن الجيزة، كما تواجد في الصباح الباكر، بالمقر عدد من أفراد الحملة، وبدت عليهم مظاهر الحزن الشديد.

وقال محمد الأباصيري، أحد مسؤولي حملة "شفيق"، إنه فور وقوع الحادث تلقينا اتصالاً هاتفيًّا من "شفيق" طالبنا فيه بإخلاء المقر منعًا لحدوث اشتباكات بين أعضاء الحملة والمتظاهرين، مما يهدد بخسائر بشرية لكلا الطرفين.

وأكد "الأباصيري" أن الأحداث تستهدف إرهاب المواطنين وتوجيههم لعدم انتخاب "شفيق" بدعوى أن نجاحه سيحرق مصر ويزيد من أعمال الفوضى والتخريب والانفلات الأمني.

وتابع: "نزداد إصراراً على مواصلة نشاط الحملة، والأحداث جاءت بنتائج إيجابية عكس ما يستهدفه المخربون".

وقالت نهلة السيد، أحد أعضاء الحملة، إن الحملة ستعقد اجتماعاً لبحث إيجاد مقر بديل لمزاولة النشاط الانتخابي لها خلال الأيام المقبلة في جولة الإعادة.

☒ نظر طعن "لجنة الرئاسة" على بطلان إحالة "العزل" لـ"الدستورية" السبت[39]

الخميس 10-05-2012

حددت الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا، برئاسة المستشار مجدي العجاتي، جلسة السبت المقبل 12 مايو، لنظر الطعن المقدم من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية على حكم بطلان إحالة قانون العزل السياسي للمحكمة الدستورية العليا.

كانت مصادر قضائية بالمحكمة الدستورية العليا قد أكدت استمرار المحكمة في إجراءات نظر قانون مباشرة الحقوق السياسية، المعروف بـ "قانون العزل

[39] http://www.almasryalyoum.com/news/details/177803

السياسي"، رغم حكم القضاء الإدارى الذي صدر بوقف تنفيذ قرار اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة بإحالة القانون إلى المحكمة.

كانت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة قد أودعت حيثيات حكمها بوقف تنفيذ قرار لجنة الانتخابات الرئاسية بإحالة التعديلات القانونية التي أدخلت على قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية "الخاصة بالعزل السياسي" إلى المحكمة الدستورية العليا، وقالت محكمة القضاء الإداري: "إن لجنة الانتخابات الرئاسية قد تجاوزت صلاحياتها كلجنة إدارية بحتة، بإحالتها القانون إلى المحكمة الدستورية".

وذكرت المحكمة أن المبادئ الدستورية المستقرة، سواء في الإعلان الدستوري أو دستور عام 1971، جرمت تحصين أي قرارات إدارية ومحاولة جعلها بمنأى عن رقابة قاضي المشروعية "قضاء مجلس الدولة"، مشيرة إلى أن تحصين قرار لجنة الانتخابات الرئاسية جاء في حدود عملها وفي نطاق ضيق لا يجوز التوسع فيه.

☒ "العليا للرئاسة": الانتخابات في موعدها.. وندرس قرار إحالة قانون العزل ل "الدستورية"[40]

الأربعاء 09-05-2012

بعد ساعات من إصدار محكمة القضاء الإداري ببنها، الأربعاء، قرارًا بوقف الانتخابات الرئاسية، لبطلان دعوة الناخبين لها، أكدت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة، استمرارها في أداء دورها الوطني، "وصولاً إلى استكمال الانتخابات حتى تمامها في موعدها المقرر".

وقالت اللجنة، في بيان لها مساء الأربعاء، إن اللجنة الانتخابية "تعي دورها الوطني، لا يمكنها أن تسلب اختصاصاتها، ولا أن تتنصل من النهوض بواجباتها"، مؤكدة أنها تدرس الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري، بإحالة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية إلى المحكمة الدستورية العليا.

---

[40] http://www.almasryalyoum.com/news/details/177763

وأضافت: إن اللجنة " تعاود التأكيد على عزمها على أن تستمر في أداء مهمتها، وصولاً إلى استكمال الانتخابات حتى تمامها في موعدها المقرر"، آملة في أن يتاح لها الاستمرار في عملها في هدوء واستقرار، بعيدًا عن أي ضغوط قد تؤدى إلى تعذر الاستمرار في العمل".

وأضافت أنها " تتدارس الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري، بتاريخ الثامن من مايو سنة 2012 بشأن قرارها بإحالة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية إلى المحكمة الدستورية العليا"، مؤكدة أنها تعاود التأكيد على "استمرار سير العملية الانتخابية، التى ستبدأ بالنسبة للمصريين المقيمين خارج البلاد، اعتباراً من يوم الحادي عشر من مايو سنة 2012، وفقًا لقرارها الصادر بدعوة الناخبين في التاسع من مارس سنة 2012".

في سياق آخر، أعربت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة عن تقديرها للبيان الصادر، الأربعاء، من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قد أصدر بياناً، الأربعاء، أكد فيه تقديره وثقته الكاملة في قضاء مصر الشامخ، وفي اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وأعضائها، مشدداً على ضرورة التزام جميع السلطات بأحكام الدستور والقانون، ومراعاة عدم تدخل سلطة في أعمال سلطة أخرى.

وقضت محكمة القضاء الإداري ببنها، مساء الأربعاء، بوقف تنفيذ القرار رقم 5 لسنة 2012 الصادر في 7 مارس الماضي من رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية، فيما تضمنه في مادته الأولي من دعوة الناخبين للانتخاب المقيدة أسماؤهم في قاعدة بيانات الناخبين للاجتماع بمقار لجان الانتخابات الفرعية المختصة، وذلك لانتخاب رئيس الجمهورية وما يترتب على ذلك من آثار، وتنفيذ الحكم بمسودته.

☒ العليا للانتخابات: أحمد شفيق مستمر في سباق الرئاسة رغم حكم "القضاء الإداري" [41]

الأربعاء 09-05-2012

قال المستشار أحمد شمس الدين خفاجي، عضو اللجنة العليا للانتخابات ، إن اجتماع اللجنة مساء الأربعاء انتهى إلى استمرار الفريق أحمد شفيق في سباق الرئاسة.

وبرر "خفاجي" القرار بأن حكم محكمة القضاء الإداري يقضي بوقف إحالة قانون العزل السياسي إلى المحكمة الدستورية العليا، وتابع " لكن القانون تمت إحالته بالفعل وتم تقييده بجداول المحكمة"، مشيراً إلى أن القرار الآن في يد المحكمة الدستورية، التي ستحسم المسألة في نهاية الأمر.

كانت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة قد سمحت ببقاء الفريق أحمد شفيق في السباق الرئاسي، بناء على إحالتها لقانون العزل السياسي إلى المحكمة الدستورية العليا، وعندما قضت محكمة القضاء الإداري بوقف إحالة قانون العزل السياسي إلى المحكمة الدستورية وما ترتب عليه من آثار من بينها بقاء أحمد شفيق كمرشح للرئاسة، اجتمعت اللجنة واتخذت قرارها السابق.

☒ خلاف قانوني حول موقف "شفيق" بعد بطلان إحالة قانون العزل لـ "الدستورية" [42]

الأربعاء 09-05-2012

اختلف قانونيون حول التفسير القانوني لحكم محكمة القضاء الإداري الصادر، الثلاثاء، والقاضي ببطلان ووقف تنفيذ قرار اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة بإحالة قانون "العزل السياسي" للمحكمة الدستورية العليا، وما سيترتب على ذلك الحكم من تغير في الموقف القانوني للفريق أحمد شفيق، المرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية.

وقال الدكتور شوقي السيد، محامي "شفيق":"إن ما صدر من حكم، وما يترتب عليه، لا يتصل بالمركز القانوني لشفيق من بعيد أو قريب".

---

[41] http://www.almasryalyoum.com/news/details/177747

[42] http://www.almasryalyoum.com/news/details/177612

وأضاف أنه "لا تغير في مركز المرشحين، خاصة أن العليا للرئاسة أعلنت كشوفها النهائية، وأن مراكز المرشحين استقرت، والأمر مطروح على الإرادة الشعبية، وهناك مراكز قانونية استقرت، وهناك حقوق اكتسبت، وإرادة شعبية ستختار".
وكشف "السيد" ل "المصري اليوم" أن "العليا للرئاسية ستطعن على الحكم أمام الإدارية العليا للمطالبة بإلغائه"، حسب قوله.
وأوضح أن القانون أحيل بالفعل لـ "الدستورية"، وحصل على رقم 57 لسنة 34 رقابة دستورية، وأصبح الطعن برمته في ولاية "الدستورية" وحدها.
وأشار إلى أن "حكم القضاء الإداري أكد أن قرارات اللجنة الرئاسية محصنة"، ولا تنظر فيها أو تطعن عليها إلا "العليا للرئاسة"، على حد قوله.
وتابع: "الإعلان الدستوري وقانون انتخابات الرئاسية أعطيا اللجنة صفة قضائية، فتم وصف العليا للرئاسة باللجنة القضائية"، أي " أنها تفصل في التظلمات بقرارات نهائية، ولها حق الفصل في التنازع والاختصاص".
أما المحامي عصام سلطان، عضو مجلس الشعب، فقال لـ "المصري اليوم" إنه، بموجب الحكم، "يجب على العليا للرئاسة استبعاد شفيق من قائمة المرشحين".
وأوضح "سلطان" أن "عدم قيام اللجنة بذلك يعرض أعضاءها للحبس 3 سنوات بمقتضى نص المادة 123 عقوبات"، التي نصت على "عقوبة الحبس 3 سنوات لمن يمتنع عن تنفيذ أحكام القضاء".
وأشار إلى أن الحكم أكد أن المحاكم فقط، أو اللجان الإدارية ذات الطبيعة القضائية، من حقهم فقط تحويل القانونين لـ "الدستورية" إذا رأت أن أي قانون غير دستوري.
وأكد "سلطان" أنه في حالة استبعاد "شفيق" من الانتخابات، وتم الحكم بعد فترة بعدم دستورية "العزل" فإنه "لن يؤثر على موقف رئيس الجمهورية المنتخب".
وتابع: "الحكم بعدم دستورية القانون في لحظة ما لا يكون له أي أثر رجعي، وتظل المراكز القانونية السابقة المتكونة من قرارات وقوانين صحيحة".

واختلف محمد الدماطي، وكيل نقابة المحامين، مع "سلطان" قائلا إنه لو استبعد "شفيق"وبعد فترة زمنية صدر حكم بعدم دستورية "العزل" "تبطل الانتخابات، وتعاد مرة أخرى، لكن ما يصدره الرئيس من قرارات لا تكون باطلة"، داعيًا إلى ضرورة احترام القانون واستبعاد "شفيق".

فيما طالب نجاد البرعي، المحامي والناشط الحقوقي، "العسكري" بـ "إصدار قرار بتأجيل الانتخابات لحين الفصل في مدى دستورية القانون وموقف شفيق القانوني"، مؤكداً أنه "وفقا للقانون لا يجوز ترشيحه"، وهناك قائمة نهائية صدرت، و"العليا للرئاسة" قراراتها نافذة، والأمر مرتبك للغاية.

وقال "البرعى": "إن هناك تخوفًا من أن يكون منصب الرئيس غير شرعي، كما هو الحال في مجلس الشعب المطعون على شرعيته".

وقال الدكتور جابر نصار، أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة: "إن الحكم لم يتعرض لمسألة ترشح شفيق من عدمه، وقرار اللجنة محصن بقرار العليا للرئاسة".

وأكد "نصار" أنه وفقا للمادة 28 من الإعلان الدستوري، فإن قرار "العليا للرئاسة" لا رد لها، وهي التي دفعت بـ "شفيق" للسباق دون منطق، مطالباً بإجراء الانتخابات، أياً كان العوار الذي فيها.

☒ "سلطان": حكم القضاء الإداري يُلزم "العليا للرئاسة" باستبعاد أحمد شفيق[43]

الأربعاء 09-05-2012

أكد النائب عصام سلطان ، عضو مجلس الشعب، أن الحكم الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري مساء الثلاثاء، بوقف تنفيذ قرار لجنة الانتخابات الرئاسية بإحالة قانون العزل للمحكمة الدستورية العليا، "يستلزم أن تصدر لجنة الانتخابات الرئاسية قرارا فوريا باستبعاد الفريق أحمد شفيق من سباق الرئاسة تطبيقاً لقانون عزل الفلول والتزاماً بأحكامه".

[43] http://www.almasryalyoum.com/news/details/177529

وأوضح سلطان على صفحته الشخصية بموقع "تويتر" أن المحكمة "أمرت بتنفيذ الحكم بمسودته وبغير إعلان".

وأضاف النائب الذي قدّم مشروع قانون العزل السياسي لمسؤولي النظام السابق أمام مجلس الشعب: "سوف نواصل مسيرتنا في تطهير البلاد من رموز الفساد، وسوف تنجح ثورتنا وسوف تتحقق كل أهدافها ويتم الله نوره ولو كره الفاسدون".

كانت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة برئاسة المستشار عبد السلام النجار، نائب رئيس مجلس الدولة، قد قضت مساء الثلاثاء ببطلان ووقف تنفيذ قرار اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بإحالة قانون العزل السياسي للمحكمة الدستورية العليا، مع ما يترتب على ذلك من آثار.

❖ فيلم وثائقي لـ"شفيق" يستعين بإعلاميين وأهالي شهداء الثورة. [44]

الجمعة 11-05-2012

استعانت الحملة الانتخابية للفريق أحمد شفيق ، المرشح لانتخابات الرئاسة، بمجموعة من المخرجين المتخصصين في إنتاج الأفلام الوثائقية القصيرة، لإنتاج فيلم وثائقي بلغ مدته 14 دقيقة، ويستعرض تاريخ " شفيق" العسكري في القوات المسلحة، وفي وزارة الطيران، وحتى تكليفه بتشكيل الحكومة في 29 يناير 2011.

وقال الدكتور عبد العزيز حجازي، رئيس الوزراء الأسبق، "إننا نحتاج رئيساً ذا خبرة"، بينما أكدت الدكتورة لميس جابر، أن "شفيق" مؤدب جداً، في حين أن الإعلامي مفيد فوزي أوضح أن "شفيق" هو الحل في هذا الزمن المرتبك، أما فريدة الشوباشي، فأكدت أن "شفيق" "جندي حقيقي، والدليل أنه قَبِلَ المسؤولية في ظرف دقيق". كما استعان الفيلم بالدكتور أشرف زكي، نقيب الممثلين السابق، واللواء طيار كمال المنصوري، ومكرم محمد أحمد، نقيب الصحفيين السابق، الذي شدد على أن "شفيق" "رجل يحترم الإنسان".

[44] http://www.almasryalyoum.com/news/details/178075

https://youtu.be/2XK5wxRIJp4

11 مايو 2012

ونقلت الدقائق الأخيرة شهادات مجموعة من مصابي الحرب وأسر شهداء ثورة 25 يناير الذين زاروه في منزله منذ أسبوعين وتعهد في لقائهم بالقصاص لمن تورط في قتل أبنائهم. وقالت والدة الشهيد صلاح فتحي عبد القادر، إنه "قريب من الناس"، بينما أكدت والدة الشهيد إبراهيم سليمان أحمد، أن "شفيق" "يستاهل الرئاسة". كما حمل الفيلم خطاباً كتبه "شفيق" بنفسه ووجهه إلى الأمة، قائلا: "يسعدني أن أتقدم الصف في هذه اللحظة التاريخية مؤمناً بالقدرة على اجتياز الأزمة بأصواتكم ودعمكم". وأقسم "شفيق" بأن "تكون قيادته رشيدة؛ تجمع ولا تفرق، تبني ولا تهدم، تتعاون وتطبق القانون، وأولهم الرئيس، مؤكداً أنه لم يكن منضماً لحزب أو جماعة، ولكنه منضم لحزب الأسرة المصرية"، بحسب الخطاب.

❌حملة شفيق تعلن أن استبعاده إشاعة غير صحيحة[45]

اتهمت حملة الفريق أحمد شفيق، المرشح الرئاسي، ما وصفتها بـ«حملات مضادة» لعدد من المرشحين المنافسين فى الانتخابات الرئاسية، بأنها وراء ترديد شائعات عن استبعاد «شفيق» من قائمة المرشحين.

وقالت الحملة، فى بيان أصدرته الأربعاء ، إن ترديد هذه الشائعات من باب تصفية حسابات سياسية، وذكرت الحملة أن«هؤلاء المتحالفين» متضررون تماماً من

[45] حملة «شفيق»: استبعاد مرشحنا شائعة وتصفية حسابات | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

المواقف الواضحة التى يتبناها «شفيق» ضد خطاب التطرف وحالة التردي التى نعيشها خلال الأشهر الأخيرة فى مصر.

ونفت الحملة استبعاد «شفيق» من الانتخابات، وقالت إنه مستمر حتى النهاية، ولم يطرأ أي تعديل على موقفه القانوني، وإن الجهة الوحيدة المعنية باستبعاد المرشحين هي اللجنة العليا للانتخابات التى أغلقت باب الانسحابات وأعلنت الكشف النهائي للمرشحين.

وحذرت الحملة من توريط القضاء فى صراعات السياسة، واستصدار الأحكام بغير الأسانيد، وإيهام الرأي العام بتفسيرات لا محل لها قانوناً فى أي حكم، واعتبرتها «تصفية حسابات وحروباً» غير مبررة من خصوم فى الانتخابات يخشون مواجهة حقائق اتجاهات الشارع المصرى التى ترفض التطرف، وفقدت الأمل فى الجماعات الدينية التى قالت إنها سوف تقوم بالإصلاح ثم تبين أنها تفتقد الخبرة والقدرة. وأكدت الحملة أن «شفيق» سيواصل لقاءاته السياسية والإعلامية المختلفة، إلى جانب جولات انتخابية متعددة سيزور فيها عدداً من المحافظات.

☒ "شفيق" يطلق برنامجه الانتخابي ويعد بـ"تحقيق أهداف الثورة"

الخميس 10-05-2012

أصدر الدكتور أحمد شفيق ، المرشح لرئاسة الجمهورية، برنامجه الانتخابي بعنوان "عصر جديد.. وطن أفضل.. لأمة عظيمة"[46]، واصفاً إياه بأنه عقد مع الشعب

46 http://www.almasryalyoum.com/news/details/177804

المصري"، ومؤكداً "السعي لتحقيق أهداف ثورة 25 يناير المجيدة وهي العيش والحرية والعدالة والكرامة".

وأوضح "شفيق" في بيان صحفي له، الخميس، أنه يوجه برنامجه إلى الأسرة المصرية، متعهداً بأن "تعود نتائج تنفيذ البرنامج على أربعة أجيال من الجد إلى الحفيد، إذ إن البرنامج يقوم على ثلاثة مفاهيم، هي العدالة الشاملة والأمن الدائم والتنمية المتوازنة والمستدامة".

وعن حل مشكلة البطالة وعلاج آثارها طرح شفيق مجموعة من الخطوات الإجرائية والاقتصادية، منها تأسيس الهيئة الوطنية للتشغيل، والهيئة الوطنية للمشروعات الصغيرة، والهيئة الوطنية للتدريب، مع التعهد بصرف إعانة بطالة ووضع نظام للتأمين ضد البطالة، وخفض الضرائب على المشروعات الصغيرة.

كما اهتم البرنامج بجيل الشباب، وركز "على أهمية منح الأجيال الجديدة ما تحتاجه من فرص سياسية واجتماعية واقتصادية، باعتبار الشباب عماد نهضة مصر، وأحد الأجيال الأربعة التي يستهدفها البرنامج، وقد تضمن البرنامج في هذا السياق البرنامج القومي لتيسير الزواج والقضاء على العنوسة".

ويشمل "برنامج الغد" الذي يستهدف تدريب ألف مدير وقيادي سنويا، وزيادة أعداد البعثات الخارجية، ورعاية ألف اختراع مصري كل عام، وتطوير أنظمة الحكم المحلي والمجالس الشعبية، بما يؤدي إلى استيعاب طاقة الشباب السياسية وقدرتهم على العمل العام والقيادي والمساهمة في نهوض مصر وتقنين روابط المشجعين ورعايتها باعتبارها أحد أبرز الكيانات الحديثة للتعبير عن شباب مصر.

وتعهد الفريق أحمد شفيق بمجموعة من الخطوات التي تؤدي إلى تحقيق تنمية شاملة تستفيد من عوائدها كل فئات الشعب المصري، في مختلف المحافظات، إذ طرح مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة في محيط قناة السويس والمحافظات الخمس بما ينقلها من مرحلة كونها شريانا للنقل إلى مشروع مصري عالمي للنقل وتجارة الترانزيت والتسهيلات البحرية والصناعات المتعددة.

يضاف إلى ذلك مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة ببحيرة ناصر وحول السد العالي، بما يجذب من استثمارات في مجال الزراعة والثروة السمكية والسياحة، وكذلك مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة في محيط الطريق الجديد الواصل بين البحر الأحمر وسوهاج، بما يوفر من فرص التنمية في الصعيد.

كما تشمل مشروعات التنمية الاقتصادية إطلاق مشروعات لتحلية مياه البحر على الساحلين الشرقي في البحر الأحمر والشمالي في البحر المتوسط بما يحقق موارد جديدة للمياه وفرصا للعمل، ومدنا سكنية في الظهير الصحراوي للساحل الشمالي.

كما تعهد "شفيق" من خلال برنامجه الانتخابي بحسم الجدل العلمي حول مشروع "ممر التنمية" مؤكدا أهمية البدء في إنشاء هذا الطريق الممتد من الإسكندرية إلى أسوان في المنطقة المقترحة للمشروع، بما يخدم 15 محافظة وإضافة رابط جديد بين شمال وجنوب البلاد.

أما نهر النيل، فخصص له شفيق وظيفة جديدة أطلق عليها "المفوض الرئاسي لشؤون نهر النيل"، يكون مكلفا من الرئيس بالتنسيق بين الجهات المختلفة من أجل تنمية نهر النيل وحماية مياهه والحفاظ على بيئته وتعميق العلاقات مع دول الحوض، وزيادة فرص الاستثمار بالاستفادة من مسطح النهر.

كما طرح خطة لتطوير مؤسسة الرئاسة بما يرسخ العمل بروح الفريق، ويقضي على الفردية في هذه المؤسسة، تتضمن تعيين أربعة نواب للرئيس في صدارتهم النائب الأول الذي توكل إليه صلاحيات الرئيس في حالة حدوث أي طارئ.

وتبنى شفيق مشروع قانون لإنشاء مجلس الأمن القومي إعمالاً لنص الإعلان الدستوري، وتعيين ستة مفوضين رئاسيين لكل منهم مهمة محددة لشؤون النيل، ولتنمية الصعيد ولتطوير العشوائيات وللمنطقة الخاصة في قناة السويس ولمكافحة الفساد وللتطوير الديموقراطي ومنع التمييز، وأعطى المرشح الرئاسي أولوية لاستعادة الأمن وبلوغ الاستقرار، عن طريق استعادة هيبة الدولة بتنفيذ القانون على الجميع بلا استثناء، وفرض الانضباط على الشارع أمنياً وإدارياً في

مختلف المحافظات، وإعادة الثقة لجهاز الشرطة وإعادة تنظيمه، وتطبيق العدالة في مرتبات مختلف العاملين بالداخلية، وتوفير مستويات تدريب الشرطة بمختلف أفرعها، وضمان حياد الشرطة والتزامها بمعايير الاحتراف وعدم الانغماس في العملية السياسية، بالإضافة إلى إلزام الشرطة بتطبيق معايير حقوق الإنسان.

وعن مواجهة مشكلة العشوائيات يعنى برنامج "شفيق" بالعمل على تطويرها، واتخاذ ما يلزم من خطوات تشريعية وتنفيذية في هذا الاتجاه، ومنها مراجعة قانون التخطيط العمراني بما في ذلك مساحات البناء بكرد ونات القرى والارتفاعات في المدن، وتوجيه جانب من حصيلة الضرائب إلى عمليات التطوير وتعديل أوضاع المقيمين في المناطق العشوائية، وتوصيل المرافق المختلفة لجميع مناطق العشوائيات.

وفي ملف التعليم يتعهد البرنامج برفع أجور المعلمين في المدارس والجامعات إلى ما يناهز أعلى المرتبات في الدولة، وربط تخطيط وعمل الهيئة الوطنية للتشغيل مع احتياجات التعليم لضمان ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، والارتقاء بمستوى منتج التعليم في مختلف المراحل، والتركيز على الارتقاء بمستوى العملية التعليمية، واستقدام الخبرات الأجنبية، خصوصا من دول آسيا المتقدمة للمساعدة في عملية التطوير.

وفي ملف الصحة، يتعهد المرشح بخطوات مختلفة منها إقرار نظام للتأمين الصحي يشمل جميع المصريين مهما بلغت التكلفة، وإعادة النظر في أجور العاملين في القطاع الصحي، وفي صدارتهم الأطباء والتمريض، وزيادة ميزانية الصحة إلى ما يقترب من المعدلات العالمية، ورفع مستوى الخدمات الصحية على الطرق المختلفة وتوفير خدمات الإسعاف، وتعميم قواعد الانضباط والجودة في مختلف المستشفيات العامة والخاصة.

https://youtu.be/chBfqNqfvIk

https://youtu.be/KPWqKMas_E4

May 21, 2012

https://youtu.be/TSKniRnu5m0

5. استطلاع "معلومات مجلس الوزراء": "أبو الفتوح" في المقدمة.. و"موسى" يتبع "شفيق" بفارق بسيط

الأربعاء 09-05-2012

احتفظ الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح بالمركز الأول في استطلاع الرأي الذى أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، حيث حصل على ما نسبته 9% من إجمالي الأصوات التى شاركت في استطلاع الرأي، فيما حصل الفريق أحمد شفيق على المركز الثاني بنسبة 8% من إجمالي أصوات العينة، ثم عمرو موسى بنسبة 7% في المركز الثالث، فمحمد مرسى بنسبة 4%، وحمدين صباحى بنسبة 2%.

وأظهر الاستطلاع الذي تم تنفيذه في الخامس من مايو الجاري أن ما نسبته 75% من عينة الاستطلاع أكدوا مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية، فيما رفض ما نسبته 8% المشاركة في الانتخابات، والـ 17% المتبقية من العينة لم تحدد موقفها بعد.

وعلى مستوى محافظات الجمهورية، جاء عبد المنعم أبو الفتوح المرشح المفضل لأهالي القاهرة وأسيوط والبحيرة، فيما جاء عمرو موسى مرشحاً مفضلاً لأهالي الإسكندرية والجيزة وسوهاج، ومحمد مرسى للدقهلية، وحمدين صباحي للقليوبية وكفر الشيخ، وأحمد شفيق في المنوفية والغربية والشرقية.

وأيدت جماعة الإخوان المسلمين التى شاركت في الاستطلاع محمد مرسى، فيما أيدت الجماعات السلفية وشباب الثورة عبد المنعم أبو الفتوح. وأيد ما نسبته

60% من عينة الاستطلاع إجراء الانتخابات في موعدها، فيما استبعد ما نسبته 10% أن تتم الانتخابات في الموعد المحدد لها، والـ 30% المتبقية لم تحدد موقفها. كما أكد 62% ثقتهم في نزاهة الانتخابات، فيما أكد 20% ثقتهم النسبية في الانتخابات، و3% غير واثقين في نتائج الانتخابات ونزاهتها.

☒ أحدث استطلاعات الرأي: "الطيب" و"«الدبلوماسي" مؤهلان لانتخابات الإعادة في الرئاسة[47]

الإثنين 23-04-2012

زاد خروج المرشحين العشرة المستبعدين من الانتخابات الرئاسية من حيرة المصريين في اختيار رئيسهم المقبل، فبعد أن أظهر استطلاع الرأي الذي نشرته "المصري اليوم" قبل أسبوعين أن 38% من المصريين لم يحسموا رأيهم بعد فيما يتعلق باختيارهم للرئيس، عمل خروج المرشحين العشرة على ارتفاع هذه النسبة لتصل إلى 54% في أحدث استطلاع جديد للرأي أجراه المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة"، وتنفرد "المصري اليوم" بنشره.

وأعاد الاستطلاع، الذى ضم أكثر من 2100 فرد من فئات المجتمع المختلفة، ترتيب المرشحين ليقفز عبدالمنعم أبو الفتوح إلى المرتبة الأولى بنسبة 15.5% من إجمالي الفئات التى شاركت في استطلاع الرأي، بعد أن كان يحتل المرتبة الثانية في الاستطلاع السابق تالياً لـ"عمر سليمان"،الذى تم استبعاده من السباق الرئاسي، كما قفز عمرو موسى إلى المرتبة الثانية متخلياً عن المرتبة الرابعة التى كان قد حصل عليها في الاستطلاع السابق وبنسبة 12.5% من إجمالي الأصوات، وتعد هذه النسبة مؤشراً واضحاً على احتمال إجراء انتخابات إعادة بين "أبو الفتوح" و"موسى"، نظراً لتقارب نسب التصويت بينهما في الاستطلاع حتى الآن، والمفارقة في هذا الاستطلاع هي دخول أحمد شفيق إلى المرتبة الثالثة، حيث كان بعيداً كل البعد عن الخمسة الأوائل في الاستطلاع السابق، ليحتل بذلك المرتبة التى كان يقف عندها حازم صلاح أبو إسماعيل.تلا ذلك حمدين صباحى بنسبة 5%،ثم محمد مرسى بنسبة 1.5%.

[47] http://www.almasryalyoum.com/news/details/174161

الأصوات التى خسرت مرشحها نتيجة الاستبعاد في الاستطلاع السابق، والبالغة نسبتها 35% من إجمالي أصوات الاستطلاع السابق، لم تذهب جميعها إلى من تبقى من أسماء في السباق الرئاسي، بل إن 15% من هذه الأصوات فضلت الانتظار ولم تحدد بعد مرشحها الجديد، فيما توزعت نسبة الـ 20% المتبقية على عدد محدود من المرشحين الحاليين، حيث اكتسب عمرو موسى 6.1% من هذه الأصوات، وأحمد شفيق 3.8% وعبد المنعم أبو الفتوح 3.1% وحمدين صباحي 2.3%.

وأظهر استطلاع الرأي تزايد شعبية عبد المنعم أبو الفتوح بين فئة الجامعيين، إذ حصل على ما نسبته 26% من إجمالي من شملهم الاستطلاع لفئة الحاصلين على مؤهل جامعي، فيما ارتفعت شعبية عمرو موسى بين فئة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط، حيث حصل على ما نسبته 12% من إجمالي من شملهم الاستطلاع لهذه الفئة من عينة الاستطلاع، أما الناخبون الحاصلون على مؤهل متوسط فقد انقسموا بالتساوي بين عبد المنعم أبو الفتوح وعمرو موسى.

54% من المصريين لم يحسموا قرارهم لاختيار الرئيس بعد خروج "سليمان"و"الشاطر" و"أبو إسماعيل".

ارتفاع شعبية "أبو الفتوح" بين الجامعيين.. و"موسى" المفضل بين الأوساط الشعبية.. و"مرسى" خارج المنافسة.

من هو الرئيس القادم؟!

في أول استطلاع للرأي العام حول الرئيس القادم بعد استبعاد 10 من المرشحين للرئاسة يقدم المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" أحدث اتجاهات المصريين حول اختياراتهم للرئيس المنتظر.

وقد حرص المركز على الوفاء بوعده باختصار زمن جمع البيانات لتتم كل المقابلات الهاتفية يوم الخميس 19 أبريل، بعد أن تم البت في الطعون التى قدمها المرشحون العشرة.

أظهرت النتائج، التى تم نشرها في الأسبوع الماضي، أن 38% من الناخبين المصريين لم يحسموا رأيهم في المرشح، الذي سيصوتون له. وجاءت الاختيارات الخمسة الأولى على الترتيب لعمر سليمان ثم عبد المنعم أبو الفتوح، ثم حازم أبو إسماعيل، ثم عمرو موسى، ثم خيرت الشاطر.

وبطبيعة الحال فإن استبعاد عشرة مرشحين من سباق الرئاسة يؤدى حتماً إلى إعادة رسم خريطة السباق لاسيما أن قائمة المستبعدين تضم الأول والثالث والخامس من ترشيحات الأسبوع الماضي.

وتشير نتائج الأسبوع الحالي إلى زيادة في نسبة الناخبين، الذين لم يحسموا أمرهم لتصل إلى 54% وجاءت الاختيارات لتضع عبد المنعم أبو الفتوح في المقدمة بنسبة 15.5%، يليه عمرو موسى بنسبة 12.5%. وجاء في المرتبة الثالثة أحمد شفيق بنسبة 6% وفي المرتبة الرابعة حمدين صباحي بنسبة 5% ثم محمد مرسى بنسبة 1.5%.

وعلى الأرجح فإن أصوات المستبعدين التى بلغت 35% من نتائج استطلاع الأسبوع الماضي انقسمت إلى قسمين: القسم الأول من أصوات المستبعدين ومقداره 15% مازال حائراً، ولم يتخذ قراراً حول الرئيس القادم. والقسم الثاني ومقداره 20% تحول إلى مرشحين آخرين، حيث استفاد عمرو موسى بـ 6.1% وأحمد شفيق بـ 3.8% وعبد المنعم أبو الفتوح بـ 3.1% وحمدين صباحي بـ 2.3% وباقي التفضيلات استفاد منها مرشحون آخرون.

ومع التسليم بأن ارتفاع نسبة الذين لم يحسموا أمرهم يجعل المقارنات بين الشرائح الاجتماعية أكثر صعوبة إلا أن التفاوت في اتجاهات التصويت يشير إلى تفاوت ملحوظ، لاسيما بين المستويات التعليمية المختلفة حيث بلغت نسبة من لم يقرروا مرشحهم 75% بين الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط، مقابل 43٪ بين الجامعيين. كما أن المرشح المفضل للجامعيين كان عبد المنعم أبو الفتوح «26%» مقابل 10% لعمرو موسى. وفي المقابل كان عمرو موسى المرشح المفضل للحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط 12% مقابل 5% لعبد

المنعم أبو الفتوح، أما الناخبون الحاصلون على مؤهل متوسط فقد انقسموا بالتساوي بين عبد المنعم أبو الفتوح وعمرو موسى.

أما بالنسبة للفئات العمرية المختلفة فتزداد مساندة عبد المنعم أبو الفتوح بين الشباب حيث وصلت إلى 21% مقابل 11% لعمرو موسى، وفي الجانب الآخر كان الناخبون الذين تجاوزوا الخمسين سنة أكثر ميلاً لعمرو موسى 13.3% مقابل 11.7% لعبد المنعم أبو الفتوح. وحظي عمرو موسى بتأييد الناخبين الأقل دخلاً 13% مقابل 8% لعبد المنعم أبو الفتوح وقد حصل الأخير على 29% من أصوات الشريحة الأعلى دخلاً مقابل 13% لعمرو موسى. ونلفت نظر القارئ إلى أن هذه النسب لا تحسم السباق الرئاسي بالضرورة في ظل نسبة كبيرة من الأصوات الحائرة.

تضمنت استمارة الاستطلاع سؤالاً عن المشاركة في انتخابات مجلس الشعب وعن القائمة الحزبية التى تم اختيارها، وقد أوضح تحليل العلاقة بين القائمة الحزبية المختارة في انتخابات مجلس الشعب والمرشح الرئاسي المفضل ما يلي:

1. بالنسبة للذين اختاروا حزب الحرية والعدالة، 54% لم يحسموا أمرهم و17% ينوون اختيار عبد المنعم أبو الفتوح، و10% ينوون اختيار عمرو موسى و6% ينوون اختيار أحمد شفيق.
2. بالنسبة للذين اختاروا حزب النور، 60% لم يحسموا أمرهم و17% ينوون اختيار عبد المنعم أبو الفتوح و8% ينوون اختيار عمرو موسى و8% ينوون اختيار أحمد شفيق.
3. بالنسبة للذين اختاروا حزب الوفد 30 % لم يحسموا أمرهم و29% ينوون اختيار عمرو موسى و14% ينوون اختيار عبد المنعم أبو الفتوح و14% ينوون اختيار حمدين صباحي.
4. بالنسبة للذين اختاروا الكتلة المصرية، 28% لم يحسموا أمرهم و34% ينوون اختيار عمرو موسى و17% ينوون اختيار عبد المنعم أبو الفتوح و6% ينوون اختيار أحمد شفيق.

ولعل من المفيد الإشارة إلى عدد الأصوات التى نالتها الأحزاب المذكورة في انتخابات مجلس الشعب، فقد ذهب نحو 10 ملايين صوت لحزب الحرية والعدالة و7.5 مليون صوت لحزب النور و2.5 مليون صوت للوفد و2.4 مليون صوت للكتلة المصرية، وتشكل مجتمعة 82% من الأصوات الصحيحة في انتخابات مجلس الشعب. ويبقى السؤال حول مدى التشابه بين السلوك التصويتي في انتخابات مجلس الشعب وفي انتخابات الرئاسة دون إجابة مؤكدة.

ويتضح من تحليل السلوك الانتخابي المتوقع بعض الخلاصات التى يمكن أن تفيد في إعادة تشكيل التحالفات في الأسابيع المقبلة، حيث تشير نتائج السؤال حول المرشح البديل إلى ما يلي:

1. استمرار ما رصدناه في الأسبوع الماضي من التوأمة بين عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي، حيث يأتي حمدين صباحي البديل الأول لأبو الفتوح، ويأتي عبد المنعم أبو الفتوح البديل الأول لحمدين صباحي.
2. ظهرت هذه العلاقة التبادلية في هذا الأسبوع فيما بين عمرو موسى وأحمد شفيق، حيث جاء كل منهما بديلاً للآخر.

واستمراراً لرصد درجة التوافق على المرشح الرئاسي داخل الأسرة الواحدة تكرر النمط الذي عرضناه في الأسبوع الماضي، الذي يظهر أن حوالي نصف الأسر المصرية يوجد توافق بين أفرادها على المرشح الرئاسي، وأن حوالى20% ذكروا أن باقي أفراد أسرتهم يخالفونهم الرأي و20% ذكروا أن باقي أفراد الأسرة بعضهم يتفق معه في الرأي والبعض يختلف معه في الرأي حول الرئيس القادم.

وفي النهاية يمكن القول بأن القراءة المتأنية لهذا الاستطلاع تحمل بين طياتها معلومات تفيد المرشحين في إعادة تخطيط حملاتهم الانتخابية، وفي إعادة تحديد أولوياتهم، التى يجب أن يكون على رأسها الفوز بأكبر نسبة من الأصوات التى مازالت حائرة، والتي ازداد عددها بعد استبعاد عدد من المرشحين من سباق الرئاسة.

6. الجماعة الإسلامية: ننجه لدعم "أبو الفتوح" واستطلاعات الرأي في صالحه[48]

علمت "المصري اليوم" من مصادر مطلعة أن الجماعة الإسلامية وحزبها السياسي "البناء والتنمية"، في طريقهما لدعم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، المرشح لرئاسة الجمهورية، أو ترك حرية الاختيار للأعضاء للتصويت لأحد المرشحين الإسلاميين، في حال عدم التوافق على واحد منهم. ومعروف أنه إضافة لـ "أبو الفتوح" هناك مرشحان إسلاميان آخران هما محمد مرسى عن الإخوان وسليم العوا.

وقال علاء أبو النصر، أمين عام حزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية: "إن الحزب والجماعة يبذلان مجهوداً كبيراً من أجل التوافق على مرشح إسلامي واحد وإن بدا ذلك صعباً، مشيراً إلى أن "الإخوان" قد يؤيدون عبد المنعم أبو الفتوح، في حال كان الخطر كبيراً وهناك احتمالات لنجاح الفلول، خاصة أن شعبية "أبو الفتوح" تزداد بين قطاعات عريضة من الشعب المصري.

وأضاف، في تصريحات لـ "المصري اليوم" "أن الجماعة والحزب اجتمعا لدراسة كل المقترحات التى من شأنها دعم مرشح من عدمه للرئاسة بناء على العديد من استطلاعات الرأي التى رصدناها من قبل أعضاء وقيادات الحزب أو من قبل الشارع المصري. وذكر أن أغلب استطلاعات الرأي السابقة كانت تذهب لتأييد حازم صلاح أبو إسماعيل أو خيرت الشاطر، وكلاهما أصبح خارج السباق الرئاسي، وبعض المؤشرات تؤكد تأييد نسبة غير قليلة من أعضاء الجماعة والحزب للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح".

---

[48] http://www.almasryalyoum.com/news/details/173026

وأكد حرص الحزب والجماعة على وحدة الصف من خلال محاولة إقناع المرشحين الإسلاميين بالتوافق على مرشح واحد حتى تكون فرص نجاحه كبيرة ويستطيع منافسة مرشحي "الفلول" على المقعد الأهم في مصر. وطالب أنصار المرشحين المستبعدين من السباق الرئاسي بفض اعتصامهم والالتزام بالشرعية، خاصة أننا ندرك تماماً أن قرار استبعادهم كان سياسياً بالدرجة الأولى وأن الهدف منه ليس المرشحين وإنما المنهج الذين يحملونه للأمة، ولكننا في ذات الوقت ملتزمون بالقانون ونريد تفويت الفرصة على أي تيار يعمل في الخفاء لإشاعة الفوضى

☒استطلاع رأي: 45.4% من الشباب يفضلون رئيس مدني و29% يفضلون "العسكري"[49]

أكد الدكتور أمين لطفي، رئس جامعة بني سويف ، أنه تم إجراء استطلاع للرأي على شباب الجامعة، ليؤكد أن القوة والحسم والإلمام بالجوانب القانونية والتوازن في الآراء والهدوء هي أهم الصفات الواجب توافرها في رئيس مصر القادم, وأن هناك مجموعة من القضايا ذات الأولويات المهمة ينبغي على رئيس مصر القادم وضعها في أجندة أولوياته فور تقلده المنصب الرئاسي وهي، الأمن والبطالة والصحة والاقتصاد ورغيف العيش، وأظهر الاستطلاع أن شباب الجامعة يفضلون الرئيس المدني أكثر من العسكري.

وأكد الاستطلاع أن أبرز المرشحين على منصب الرئيس والذين سوف يختارهم شباب الجامعة، هم على حسب الترتيب حازم صلاح أبو إسماعيل، وعبد المنعم أبو الفتوح، وعمرو موسى، وسليم العوا، وأحمد شفيق.

وقال الدكتور لطفي، إن الاستطلاع يستهدف الفئة الطلابية باعتبارهم يمثلون قاعدة عريضة في التصويت الانتخابي، وقبل قرار اللجنة العليا للانتخابات باستبعاد حازم أبو إسماعيل، وقام بالاستطلاع طلاب الفرقة الثالثة في إطار مقرر قياسات الرأي العام وتحت إشراف الدكتور عيسى عبد الباقي استاذ الصحافة والرأي العام بالكلية، وشمل الاستطلاع عينة عشوائية مكونة من 500 فرد من طلاب جامعة

[49] http://www.almasryalyoum.com/news/details/172988

بني سويف بكليات الآداب والحقوق والتجارة والطب البيطري والطب البشري، والصيدلة، والعلوم، والتربية.

واستهدف الاستطلاع التعرف على رؤية شباب الجامعة في اختيار مرشحهم لرئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية، والصفات التي ينبغي توافرها في رئيس مصر القادم، وأجندة الأولويات ذات الأهمية القصوى لديه فور تقلده المنصب الرئاسي.

كما أظهر الاستطلاع أن أهم الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها رئيس الجمهورية هي، الإلمام بالقانون بعدد 125صوتاً ونسبة 22%، والقوة والحسم بعدد 115صوتاً ونسبة 20%، والتوازن في الأداء بعدد 98 صوتاً ونسبة 17.2%، والهدوء بعدد 67 صوتاً ونسبة 11.7%، مقابل 55 صوتاَ بنسبة 9.7% لكل من احترم الدستور والقانون، والعدل، والقوة، واللين.

وحول هوية رئيس الجمهورية مدني أم عسكري، أجاب بنعم مدني 227 صوتاً بنسبة 45,4 %، ونعم عسكري 146 صوتاً بنسبة 29%، مقابل 128 صوتاً بنسبة 25,7% لا يفرق معهم كون الرئيس مدنياً أم عسكرياً، وجاءت أهم القضايا التي تمثل أجندة اهتمامات للرئيس القادم هي، الأمن 115صوتاً بنسبة 23%، الاقتصاد 62 صوتاً بنسبة 12,4%، الصحة 60 صوتاً بنسبة 12%، والبطالة 63 صوتاً بنسبة 12.6%، ورغيف العيش 61 صوتاً بنسبة 2.12%، وأزمة البنزين 61 بنسبة 2.12%، والمعاشات 78 صوتاً بنسبة 6.15%.

وحول المرشح المفضل لشباب الجامعة، جاء حازم أبو إسماعيل في الترتيب الأول بعدد 85 صوتاً ونسبة 17%، وعبد المنعم أبو الفتوح في الترتيب الثاني بعدد 75 صوتاً وبنسبة 15%، وعمرو موسى الثالث بعدد 62 صوتاً ونسبة 12. 4%، وسليم العوا في الترتيب الرابع بعدد 57 صوتاً ونسبة 11. 4%، وجاء في الترتيب الخامس أحمد شفيق بعدد 54 صوتاً ونسبة 10,8%، بينما جاء حمدين صباحي، والمستشار هشام البسطويسى في المركزين السادس والسابع بعدد أصوات 50, 49 ونسبة

مئوية 10%، 9.8% بالإضافة أن هناك نسبة ليست قليلة من أفراد العينة لم تختار مرشحها بعد، وبلغ عددها 68 صوتاً بنسبة 13.6%.

وحول عما إذا كانت انتماءات المرشح واتجاهاته قد تؤثر على اختيار الرئيس أكثر من برنامجه الانتخابي، أجاب بنعم 249 من أفراد العينة بنسبة 49.8%، ولا 251 بنسبة 2.50%.

☒ "ستراتفور": "موسى"، دخل "اللعبة" متأخراً.. ويواجه معارضة "العسكري" و "الإخوان"[50]

بدأ خبراء مركز "ستراتفور" للاستخبارات والتحليلات الاستراتيجية في الحديث عن احتمال ترشح عمرو موسى للرئاسة في 31 يناير 2011، عندما تساءل الباحث يريفان سعيد عن سبب صمت موسى عما يحدث من مظاهرات واحتجاجات يناير حين كان يشغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية في رسالة إلكترونية بعنوان "لماذا يتجاهل عمرو موسى ما يحدث في مصر؟".

ولكن الباحث كمران بوخاري، رئيس قسم شؤون الشرق الأوسط في المركز، أجابه بأنه أصدر بياناً يدعو إلى إجراء إصلاحات، واعتبر بوخاري أن موسى كان يلعب دوراً ما لكي يكون خلفا لمبارك، مضيفاً أن موسى لديه سجل طويل في العمل لدى النظام السابق، ولكنه يحاول أن ينأى بنفسه عن ذلك.

ورأى بوخاري أن الجيش ينظر إلى موسى كشخص "موثوق فيه"، ولكن السؤال الآن هو كيف تنظر إليه المعارضة، موضحاً أن البعض يراه ك "أداة من المفيد استغلالها"، والبعض الآخر ينظر إليه باعتباره "غير مقبول".

وفي 4 فبراير 2011، اهتم خبراء المركز بخبر انضمام موسى إلى المظاهرات المناهضة للنظام وقتها.

وتدخل الباحث ارمي دوجرو وقتها وقال إن عمرو موسى طالما كان مرشحاً لرئاسة مصر، وأضاف أن ذلك هو ما دفع مبارك إلى دعم ترشيحه في منصب

[50] http://www.almasryalyoum.com/news/details/166074

الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد أن كان وزيراً للخارجية، وقال: "أعتقد أن الشعب المصري يدرك طموحات موسى عن الرئاسة ولماذا قرر العودة إلى مصر".

ورأى الباحث بيليس بريسلى أن موسى أكد عدم ترشحه لفترة أخرى كأمين عام للجامعة العربية لأنه أدرك جيداً أن الوقت أصبح متأخراً في اللعبة السياسية إذا أراد أن يكون زعيماً للمعارضة، في نفس الوقت الذي كان فيه الدكتور محمد البرادعي، المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يظهر بأنه الرجل الذي يسعى إلى قيادة تحالف المعارضة في المفاوضات بعد تنحى مبارك.

ولكنه كرر ما ذكره زملاؤه بأن أعضاء جامعة الدول العربية لن يكونوا سعداء بانضمامه إلى المظاهرات الاحتجاجية واتخاذ موقف سياسي ضد حكومته.

وتابع: "وجهة نظري أن موسى ربما يكون على استعداد لفقدان دوره في جامعة الدول العربية من أجل وضع نفسه في مقدمة زمام المبادرة الخاصة بمفاوضات المعارضة مع مسؤولي الجيش والحزب الوطني".

وفي 18 إبريل 2011، أرسل الباحث بينجامين بريزلر، المحلل الاستراتيجي بمركز "ستراتفور" بريداً إلكترونياً، ينقل فيه تصريحات دبلوماسي مصري عن مرشحي الرئاسة في مصر.

وقال المصدر "إن فرص ترشح عمرو موسى أصبحت (ضئيلة)"، مشيراً إلى أن كلاً من المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة وإسرائيل لا يريدونه رئيساً جديداً لمصر.

وأضاف المصدر أن المجلس العسكري لا يحبذ "موسى"، رئيساً لأنه لا يمتلك خلفية عسكرية، خاصة إذا كان متردداً في قبول الحكم الذاتي للمؤسسة العسكرية، بما يتعارض مع رغبة المجلس العسكري، حسب المصدر.

وبالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل، أوضح المصدر أن الدولتين لديهما مخاوف من ميوله إلى إقامة تيار قومي عربي قوى، مضيفاً أنهم يشكون أنه يريد قيادة العرب وإدخال مصر بشكل أكبر في الشؤون العربية. وأكد أن جماعة الإخوان

المسلمين لا يرغبون فيه لأنه "ذو توجه علماني قوى"، فضلاً عن كراهيته لهم، على حد قوله.

☒ "سترا تفور": استطلاع "العسكري" عن "مرشحي الرئاسة" لمعرفة توجهات الناخبين[51]

في 21 يوليو 2011، ركز باحثو المركز على استطلاع الرأي الذى نشرته الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة على الموقع الاجتماعي "فيس بوك"، عن المرشحين المحتملين لانتخابات الرئاسة، ووصفوا الاستطلاع بأنه "محاولة من العسكري لمعرفة ما يفكر فيه أعضاء الحركات السياسية في هوية مرشح الرئاسة الجديد"، وكان ذلك في سلسلة رسائل إلكترونية تحت عنوان "هل هي عودة عمر سليمان من جديد؟"، في إشارة إلى أنها المرة الأولى التى يتم فيها ذكر اسم نائب الرئيس السابق، فيما يتعلق بانتخابات الرئاسة.

وانتقدت الباحثة ريفا بهالات، الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط، ذكر اسم سليمان في الاستطلاع دون تصريح سابق منه بأنه يعتزم الترشح للرئاسة وقتها في 2011، وقالت: "ما هي الثورة التى تجلب سليمان على مضمار سباق الرئاسة؟"

وسعى عدد من خبراء المركز إلى الاشتراك في تجربة الاستطلاع لرؤية خطواته ومعرفة نتائجه النهائية، ولكنهم لم يذكروا هوية الشخص الذي اختاروه.

وقال الباحث بيليس بريسلى إن أعضاء موقع "فيس بوك" لا يمثلون القطاع العريض من المشهد السياسي في مصر، مشيراً إلى أنها المرة الثانية التى يلجأ فيها المجلس العسكري إلى استطلاعات الرأي، وكانت المرة الأولى عن إمكانية فرض حظر التجول في شوارع القاهرة، وهو ما لم يجتذب الكثيرين.

وأوضح بريسلى أن أعضاء "فيس بوك" اعتبروا أن اتخاذ رأيهم في فرض "حظر التجول" من عدمه يعتبر "سؤالاً متخلفاً"، لأن حظر التجول كان من الساعة الثانية بعد منتصف الليل إلى الخامسة فجراً، فضلاً عن أن الجيش أعلن رفعه بالفعل.

وأشار إلى أن أغلبية المشتركين في الاستطلاع صوتوا لصالح الدكتور محمد البرادعي في المركز الأول، وكان الثاني الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وهو ما

[51] http://www.almasryalyoum.com/news/details/166079

اعتبره بريسلى أمراً غريباً أن يترشح أحد من جماعة الإخوان المسلمين بعد إعلانها عدم نيتها ترشح أحد من الجماعة للانتخابات الرئاسية. وختم بالقول إن هدف الاستطلاع هو معرفة ما يفكر فيه أعضاء حركة 6 أبريل، رغم أن أعضاء الحركة يرتدون لاصقات على سواعدهم تشير إلى من يريدونه رئيساً، على حد قوله، في إشارة إلى الدكتور البرادعي الذي كان يؤيده أغلب أعضاء 6 أبريل.

☒ الجنزوري يتفقد لجان مصر الجديدة.. ويدعو المواطنين للمشاركة في اختيار رئيسهم[52]

تفقد الدكتور كمال الجنزوري ، رئيس الوزراء، بعض اللجان الانتخابية بمنطقة مصر الجديدة، ظهر الأحد، في اليوم الثاني لجولة الإعادة في انتخابات رئاسة الجمهورية.

وطالب رئيس الوزراء، خلال تفقده لجان ليسيه الحرية بمصر الجديدة، المواطنين بالمشاركة في "الانتخابات الأهم في تاريخ مصر"»، والتوجه إلى صناديق الاقتراع لاختيار مرشحهم بحرية.

واطمأن الجنزوري على سير العملية الانتخابية، مشيرًا إلى أن "الحكومة قدمت كل التيسيرات لدفع المواطنين إلى المشاركة في هذا العرس الديمقراطي".

❖ "الاستشاري" يجدد طلبه بإعلان دستوري يحدد معايير تشكيل "التأسيسية"[53]

2012-04-18

جدد المجلس الاستشاري مطالبته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، للمرة الثانية، الأربعاء، بإصدار إعلان دستوري مكمّل، يضع المعايير والضوابط للجمعية التأسيسية لوضع الدستور، بشكل يضمن تمثيل كل أطياف المجتمع.

[52] http://www.almasryalyoum.com/news/details/186701
[53] http://www.almasryalyoum.com/news/details/172897

وأوضح سامح عاشور ، رئيس المجلس الاستشاري، في مؤتمر صحفي أعقب اجتماع المجلس مساء الثلاثاء، أن "المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو المنوط به إصدار هذا الإعلان المكمل والمكون من مادة واحدة فقط خاصة بتشكيل الجمعية التأسيسية ، بصفته المشرّع الدستوري الذي أصدر المادة 60 من الإعلان الدستوري، وباعتباره السلطة الفعلية لإصدار النصوص الدستورية، لتوليه إدارة شؤون البلاد حتى انتخاب رئيس جديد".

واستعرض المجلس في اجتماعه الذي حضره اللواء ممدوح شاهين، ممثل الشؤون القانونية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والمستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والتي حضرت بناء على دعوة أعضاء المجلس الاستشاري، جميع المقترحات التي وردت بشأن معايير وإجراءات انتخاب التأسيسية للدستور، بعد الاطلاع على حكم القضاء الإداري في 10 أبريل بوقف تنفيذ تشكيلها، ومنها اقتراحات عبد الله المغازي والدكتور شريف زهران والتي سبق لهما التقدم بها لمجلس الشعب.

وأشار "عاشور" إلى أن جميع المقترحات تتعلق بالاختيار من كل هيئة من الهيئات والنقابات المهنية، وترك أمر الانتخاب طبقًا للمادة 60 لأعضاء مجلسي الشعب والشورى.

كما أكد أن توصية الاستشاري جاءت بعد الاطلاع على المادة 60 من الإعلان الدستوري والتي توجب انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، وأمام تخوف المجلس وكل فصائل الأمة من غلبة النزعة الحزبية والانتماء السياسي على عملية الاختيار، حتى لو جرى الانتخاب من خارج أعضاء البرلمان.

وشدد عاشور على أن الأزمة التي ألمَّت بمصر نتيجة التشكيل السابق للجمعية التأسيسية تقتضي أن يتصدى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بدوره لفض الخلاف، مشيرًا إلى أن حكم القضاء الإداري ببطلان اختيار الجمعية التأسيسية للدستور كشف عن عوار حقيقي في معايير الاختيار، مشددًا على ضرورة وضع معايير لاختيار أعضاء الجمعية من خارج البرلمان.

7. "عاشور" يرأس اجتماع "الاستشاري" و«حسن» يتقدم باستقالته الجلسة المقبلة[54]

2012-03-08

اتفق أعضاء المجلس الاستشاري على أن يتولى سامح عاشور ، نقيب المحامين، نائب رئيس المجلس، إدارة الاجتماع المقبل في حالة غياب منصور حسن ، الرئيس السابق للمجلس، بعد إعلان الأخير قراره الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

وقال أسامة برهان، الأمين العام للمجلس: "اتفق معظم أعضاء المجلس على تولي عاشور رئاسة المجلس حال استقالة حسن، وقد يستمر عاشور في هذا المنصب حتى نهاية مدة انعقاد المجلس، لأنها مدة قصيرة لا تتجاوز 3 أشهر".

وأضاف: "أما في حالة اتفاق الأعضاء على تولي رئيس جديد، فسيكون بالانتخاب كما حدث مع حسن نفسه".

وأضح أنه من المقرر حضور "حسن" الاجتماع المقبل، للتقدم رسميًا باستقالته وتوديع الأعضاء.

وأشار إلى أن أعضاء المجلس "متطوعون وليسوا معينين"، وذلك لأداء مهمة وطنية، ولا يوجد بينهم أي تنافس على منصب في المجلس.

من جانبه، قال عبد الله المغازي، عضو المجلس: "بالرغم من أن حسن لم يتقدم باستقالته رسميًا من المجلس حتى الآن، فإنه من المتوقع أن يتقدم بها لأعضاء للمجلس في جلسته المقبلة، حسب المبدأ، الذي أرساه بنفسه، وفي حالة خلو المنصب سيتم انتخاب رئيس جديد لتولي رئاسة المجلس، والتي لا تتجاوز عدة أشهر حتى نهاية الفترة الانتقالية وانتخاب رئيس جديد للبلاد".

ومن المرجح أن يطلب الأعضاء في اجتماعهم المقبل من المجلس العسكري تحديد موعد الاجتماع الشهري بهم، لبحث عدة قضايا على رأسها استمرار المجلس أو حله، خاصة بعد تقليل المهام المسندة إليه بعد استكمال انتخاب المؤسسات التشريعية الكبرى للدولة، مجلسي الشعب والشورى، واستقالة عدد

[54] http://www.almasryalyoum.com/news/details/165406

كبير من الأعضاء وصل إلى 15 عضواً، منهم عمرو موسى ومحمد سليم العوا، المتنافسان على منصب رئيس الجمهورية.

في سياق آخر، وقع كل من شريف زهران وعبد الله المغازي، عضوا مجلس الشعب، على توكيلات ترشيح منصور حسن للرئاسة لاحتياج الأخير لتوقيع 30 عضوًا من أعضاء مجلس الشعب، لأنه مرشح مستقل ولا ينتمي لأي حزب.

☒ "الاستشاري" يعلن بقائه حتى نهاية يونيو . . وأعضائه: دورنا يتعلق بمساعدة "العسكري" [55]

2012-03-07

أعلن المجلس الاستشاري موافقة أغلبية أعضائه على استمرار عمله حتى انتهاء المرحلة الانتقالية وتسليم السلطة لرئيس منتخب في نهاية شهر يونيو المقبل، فيما تم تكليف الدكتور عبد العزيز حجازي، رئيس وزراء مصر الأسبق، عضو المجلس، بإعداد مشروع قانون الجمعيات الأهلية الجديد.

وفي مؤتمر صحفي عقده أعضاء المجلس، بعد اجتماعهم الأسبوعي مساء الثلاثاء، قال أسامة برهان، الأمين العام للمجلس، إن "أغلب الأعضاء رفضوا فكرة حل المجلس الاستشاري التي اقترحها سامح عاشور، نائب رئيس المجلس، الذي انسحب في بداية الاجتماع لانتهاء مهامه بعد تشكيل مجلسي الشعب والشورى".

وأكد "برهان" أن دور المجلس يتعلق بـ "مساعدة المجلس العسكري " على إدارة شؤون المرحلة الانتقالية، أما مجلسا الشعب والشورى فلهما مهمة أخرى تتعلق بالتشريعات والرقابة.

---

[55] http://www.almasryalyoum.com/news/details/165304

وأضاف "برهان" أن الاجتماع تضمن مناقشات حول أزمة رفع حظر السفر بشكل مفاجئ عن الأجانب المتهمين في قضية التمويل الأجنبي غير المشروع، مؤكدا رفض المجلس أي تدخل أجنبي في شؤون البلاد أو المساس باستقلالية القضاء.
وأوضح أن الحديث عن حل المجلس غير مناسب، خصوصاً في هذا التوقيت الذي تجرى فيه استعدادات تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع دستور مصر المقبل، مشددا على أن المجلس تم تشكيله بمرسوم من المجلس العسكري ولا يمكن حله بناء على رغبة عضو أو عضوين فقط في المجلس، كما طالب برهان بضرورة مساواة المصريين بالأجانب أمام المحاكم في قضايا التمويل الخارجي غير المشروع، واستقلال القضاء استقلالاً تاماً.
وصرح برهان لـ "المصري اليوم" بأنه تم إسناد إعداد مشروع قانون الجمعيات الأهلية الجديد إلى الدكتور عبد العزيز حجازي، عضو المجلس، رغم غياب الأخير عن الاجتماع بسبب تواجده خارج البلاد، وأكد على إصدار قانون ينظم الجمعيات الأهلية بحيث يضمن القانون الجديد سيادة الدولة والعمل طبقًا للمعايير الدولية.

☒ جلسة عاجلة لـ"الاستشاري" لبحث قضية "التمويل"[56]

2012-03-04

كشف سامح عاشور ، نقيب المحامين، نائب رئيس المجلس الاستشاري ، عن موافقة منصور حسن، رئيس المجلس، على عقد جلسة خاصة وعاجلة للمجلس خلال أيام، لبحث تنحى المستشار محمود شكري، قاضي التحقيق في قضية التمويل الأجنبي ، والسماح بسفر الأجانب المتهمين في القضية وبينهم أمريكيون.
وأكد عاشور أن المجلس العسكري عليه أن يدرك حجم الخطأ وثمنه في تلك القضية، واصفا السماح بسفر الأجانب المتهمين في القضية بأنه "موقعة جمل جديدة وفضيحة سياسية".

[56] http://www.almasryalyoum.com/news/details/164730

وأضاف: "هذه كارثة سياسية تتعلق بالسيادة، والكارثة الأخرى أن يستخدم رجال السياسة القضاء في تمرير الصفقات، وهذا الاستخدام نقطة الضعف الحقيقية لدى القضاء المصري".

وأوضح عاشور أن الحديث عن استقلال القضاء أصبح إنشائيا، حيث توجد نخبة من القضاة المستقلين لكن القضاء غير مستقل.

وأبدى نقيب المحامين دهشته من تنحي القاضي الذي ينظر القضية، بعد الضغط عليه، قائلا: "لا يملك أي مسؤول في مصر أن ينقل أصغر قاض من مكان لآخر، وأتعجب من أن يقبل القاضي التملية والإملاء بهذه الطريقة السطحية".

وحول ما تردد عن عمل نجل المستشار محمود شكري في مكتب محاماة أمريكي، قال عاشور: "هذا عذر أقبح من ذنب، إذا كان المستشار عبد المعز إبراهيم، رئيس محكمة الاستئناف، يعلم بذلك فلماذا أحال القضية لتلك الدائرة، إلا إذا كانت لدى عبد المعز رغبة في إنهاء القضية".

وأضاف أن القضية ليست تابعة لحي عين شمس لكي تدخل في اختصاص الدائرة الثامنة، وبالتالي هي أضيفت للدائرة لهدف لدى رئيس الاستئناف، وهذا مبرر "سخيف"، والمبرر "الأسخف" أنها جنحة فلماذا يحيلها إلى محكمة الجنايات، وإذا كانت أحيلت بالخطأ فمن المسؤول عن هذا الخطأ الجسيم.

وشدد "عاشور" على حتمية استقالة المستشار عبد المعز إبراهيم، وتنحيه عن موقعه في لجنة انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة، وطالب المجلس الأعلى للقضاء بسرعة فتح تحقيق في الملف.

ووجه نقيب المحامين رسالة إلى المجلس العسكري والحكومة، قائلاً: "لقد أخطأتم وعليكم إغلاق الملف وبلاش تعملوا علينا وطنيين".

وأكد "عاشور" أن كل دعاوى مصر بتسليم الهاربين لدى الدول الأوروبية ستسقط، وأن حسين سالم، رجل الأعمال الهارب، سيثير ذلك في طعنه أمام المحاكم الأوروبية.

وقال نقيب المحامين إنه في ظل القانون الحالي لا يجوز حبس المستشار عبد المعز إبراهيم، إلا إذا أسفر التحقيق معه عن إدانته، مضيفا: "إن الريبة والشك أصبحا يدوران حول كل الأحكام التي أحالها وحكم بها عبد المعز، والنزاهة لا تتجزأ، وما حدث سيفتح أبواب جهنم على مصر".

☒ "الاستشاري" يطالب بـ"الدستور أولاً".. ويدعو لتعديل الإعلان الدستوري[57]

2012-02-15

دعا المجلس الاستشاري ، اللجنة العليا المشرفة على انتخابات الرئاسة ، لسرعة تحديد مواعيد الجدول الزمني لإجراء الانتخابات الرئاسية، التي تقرر فتح باب الترشح لها في 10 مارس المقبل.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي مساء الثلاثاء، عقب الاجتماع الأسبوعي للمجلس، بمركز إعداد القادة بحضور أغلب الأعضاء وغياب رئيس المجلس منصور حسن، فيما ترأس الاجتماع سامح عاشور، نائب رئيس المجلس.

وقال محمد الخولي، المتحدث الإعلامي باسم المجلس، إن أغلب الأعضاء أجمعوا على ضرورة وضع دستور جديد للبلاد قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، داعين المجلس العسكري إلى تبني مبادرة حوار بين النقابات العمالية والمهنية والأحزاب ومختلف الكيانات الشرعية في مصر حول ضوابط اختيار الجمعية التأسيسية التي ستكلف بوضع الدستور الجديد.

وأضاف أن الاجتماع تضمن أيضاً مناقشة أحداث الفتنة الطائفية بالعامرية، مطالباً المجلس العسكري بتفعيل دور اللجنة الوطنية للعدل والمساواة التي أنشأها رئيس الوزراء السابق الدكتور عصام شرف، وذلك للحفاظ على هيبة الدولة وعدم التفريق بين أبناء الوطن الواحد.

وأوضح "الخولي" أن الاجتماع تضمن إصدار توصية للمجلس العسكري باتخاذ إجراءات صارمة لاستعادة الأمن وإعادة الانضباط للشارع المصري بعد أحداث بورسعيد وسيناء وقنا.

---

[57] http://www.almasryalyoum.com/news/details/151785

وأكد أن المجلس عبر عن رفضه لأي تمويل أجنبي غير مشروع لمنظمات تعمل داخل مصر، لأن ذلك يمس الأمن القومي للبلاد، مؤكدًا احترام المجلس الكامل للقضاء الذي ينظر هذه القضية، رافضًا أي تدخل أجنبي للتأثير على سير القضية مشيرًا إلى أن المجلس الاستشاري عبر عن تأييده للدعوات الرافضة للمعونة الأمريكية، داعيًا للاعتماد على النفس لتحقيق النمو والتقدم.

من جانبه قال سامح عاشور، نائب رئيس المجلس، إن هناك توقعات بأن يتم التبكير بموعد تسليم السلطة لرئيس شرعي منتخب، مشيرًا إلى أن المجلس العسكري أبدى التزامه بفتح باب الترشح للرئاسة، مشدداً على ضرورة أن يكون وضع الدستور قبل تسليم السلطة ليعرف الرئيس الجديد صلاحياته.

وشدد على أن الدستور لن يكتفي بوضعه تيار واحد في البرلمان، داعيًا المجلس العسكري لإصدار تعديل على المادة 60 في الإعلان الدستوري ، بحيث لا يجوز أن ينفرد تيار أو حزب بوضع الدستور.

https://youtu.be/uSnDHGvo5uA

11/12/2011

8. اجتماعات سرية بين "العسكري" و"الإخوان" لحسم "الرئاسة" و"الوزارات السيادية"[58]

24-06-2012

حرب التصريحات المشتعلة بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والإسلاميين، ربما تنتهي عن طريق نقاشات تجرى من وراء الكواليس بين الجانبين.

فقد قال مسؤولون كبار من الجانبين لوكالة "رويترز" إنهم عقدوا عدداً من الاجتماعات خلال الأسبوع الماضي، بعد اشتعال المظاهرات احتجاجا على خطوات اتخذها المجلس قبل وبعد الانتخابات الرئاسية.

وقال خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة "الإخوان المسلمين" "اجتمعنا معهم لبحث كيفية الخروج من هذه الأزمة بعد أن تم حل البرلمان". فيما أكد اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حدوث هذه الاجتماعات في الآونة الأخيرة، وكرر التزام المجلس بعملية التحول الديمقراطي.

لكن "شاهين" قرر ما ورد في بيان المجلس شديد اللهجة الصادر، الجمعة، الرافض لمطالب المتظاهرين بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، قائلاً: "الإعلان الدستوري المكمل هو سلطة مطلقة للمجلس العسكري". واعترفت مصادر مسؤولة داخل حزب "الحرية والعدالة" بأن اجتماعا عقد، الجمعة، بين أعضاء من المجلس العسكري وجماعة "الإخوان"، حضره المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد، ومحمد سعد الكتاتني، رئيس مجلس الشعب المنحل، موضحة أن الطرفين توصلا في نهاية الاجتماع الذي استغرق 3 ساعات إلى حسم إعلان نجاح الدكتور محمد مرسى، مرشح الجماعة، مقابل حق المجلس العسكري في الاحتفاظ بنصيبه من الحكومة المقبلة، متمثلاً في الوزارات السيادية.

[58] http://www.almasryalyoum.com/news/details/188181

من جانبه، قال مسؤول كبير مطلع على العملية الانتخابية: "يمكن أن تأتى جماعة الإخوان المسلمين بمئات الآلاف من المؤيدين إلى الشارع، ولكن الجيش لديه تفويض لضمان النظام".

وقال المسؤول: إن "القوات المسلحة ستكون في ورطة إذا تركت الفرصة لكتلة إسلامية تكسب أرضية في البلد.. أي كتلة سياسية ستشكل تهديداً لوضع القوات المسلحة بالدولة". وأضاف: "هناك دور محدد لجماعة الإخوان المسلمين يجب ألا تتعداه في الفترة المقبلة".

وبينما ذكرت قناة الجزيرة أنه من المقرر أن يلتقي د. محمد البرادعي جهات سيادية لمناقشة توليه رئاسة حكومة ائتلافية، ذكرت مصادر في حزب الحرية والعدالة أن «البرادعي» مرشح لتولى رئاسة الحكومة الائتلافية. وأضافت أنه تمت مناقشة عدد من الأسماء للانضمام للحكومة مثل عبد الجليل مصطفي وحسن نافعة.

☒ "الجنزوري" تجتمع سراً بأعضاء بـ"التأسيسية" و"الاستشاري" تمهيداً للإعلان الدستوري[59]

الأحد 17-06-2012

عقد الدكتور كمال الجنزوري ، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً سرياً، ظهر الأحد، مع بعض أعضاء اللجنة التأسيسية للدستور، التي تم انتخابها مؤخراً قبل قرار حل مجلس الشعب، حضره سامح عاشور، رئيس المجلس الاستشاري .

وقال مصدر مسؤول بمجلس الوزراء، إن الاجتماع حضره بالإضافة إلى "عاشور"، الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس مجلس الوزراء السابق، ومنير فخري عبد النور، وزير السياحة، والمستشار عادل عبد الحميد، وزير العدل، وعدد من خبراء القانون والشخصيات العامة.

وأضاف المصدر في تصريحات خاصة لـ "المصري اليوم" الاجتماع جاء بغرض التشاور بين الحكومة، والمجلس الاستشاري، والشخصيات العامة، وبعض

[59] http://www.almasryalyoum.com/news/details/186797

أعضاء اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، من أجل تحديد ملامح المرحلة المقبلة، ورفع توصيات إلى المجلس العسكري .

وأكد المصدر أنه سيتم التوصل إلى عدد من التوصيات الخاصة بصلاحيات الرئيس القادم، واختصاصاته، وكيفية الفصل بين سلطات المجلس العسكري، وسلطات رئيس الجمهورية.

وكشف المصدر عن أن اجتماعًا سيعقد بين الدكتور كمال الجنزوري، والفريق سامي عنان، نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأعضاء المجلس خلال ساعات من أجل مناقشة نتائج الاجتماع، والأخذ بهذه التوصيات قبل إصدار الإعلان الدستوري المكمل من المجلس العسكري، الذي سيحدد صلاحيات رئيس الجمهورية، والجهة التي سيحلف أمامها اليمين الدستورية، عقب قرار المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية انتخابات مجلس الشعب، وما ترتب عليها من بطلان تشكيل المجلس.

وفرض مجلس الوزراء جواً من السرية على الاجتماع الذي استمر حتى وقت متأخر من عصر الأحد، وطلب من جميع الصحفيين المعنيين بتغطية مجلس الوزراء مغادرة المجلس قبل ساعة من بدء الاجتماع.

☒ "الاستشاري" يعلن انتهاء دوره كمساعد لـ"العسكري" لانتهاء المرحلة الانتقالية[60]

2012/6/23

أعلن المجلس الاستشاري ، مساء السبت، أن اجتماعه هو الأخير له، لانتهاء دوره المساعد، للمجلس العسكري، خلال المرحلة الانتقالية ، التي تنتهي السبت المقبل الموافق 30 من يونيو، وهو الموعد المحدد لتسليم السلطة، وذلك وفقاً للمرسوم الذي أصدره المجلس العسكري ، في الثامن من ديسمبر الماضي.

[60] http://www.almasryalyoum.com/news/details/188172

☒ "الاستشاري" يدعو لاجتماع طارئ السبت ويُجهز "كشف حساب" لـ"العسكري"[61]

2012-6-20

دعا أسامة برهان ، أمين عام المجلس الاستشاري ، إلى اجتماع طارئ لأعضاء المجلس، السبت المقبل، لـ "مناقشة المستجدات على الساحة السياسية".

وقال "برهان" في تصريحات خاصة لـ "المصري اليوم" الأربعاء، إن "هذا الاجتماع قد يكون الأخير للمجلس، بعد تصريحات اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس العسكري ، بانتهاء عمل الاستشاري في 30 يونيو".

أضاف "برهان": "تنص المادة الأولى من قرار إنشاء المجلس الاستشاري على أن يعاون المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال إدارته شؤون البلاد في المدة الباقية من المرحلة الانتقالية حتى إتمام انتخاب رئيس الجمهورية، وهو ما حدث مؤخرا، وبالتالي انتهى السبب الرئيسي الذي تشكل الاستشاري من أجله". وأشار إلى أن "المجلس الاستشاري قرر تقديم كشف حساب موثق عن عمله في الفترة الماضية، قبل نهاية المدة الممنوحة له بوقت كاف للمجلس العسكري"، مؤكداً أن "العسكري كان مستمعاً جيداً لاقتراحات المجلس الاستشاري والتزم بتنفيذ بعضها، ومنها إصدار الإعلان الدستوري المكمل".

وأصدر المجلس تقريراً ختامياً في أعقاب اجتماع سريع لأعضاء المجلس، برئاسة سامح عاشور، نقيب المحامين بمركز إعداد القادة، وحضره عدد من الشخصيات العامة والرموز الوطنية، عن أعماله ودوره منذ إنشائه وحتى اليوم، عرض فيه ما أصدره من توصيات وآراء ومطالب ودراسات، كان آخرها "اقتراح تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور من رؤساء الأحزاب الرسمية في مصر، ورؤساء النقابات المهنية، والعمالية، والفلاحين، ورؤساء أقسام القانون الدستوري بكليات الحقوق، والأزهر، والكنائس، وعدد من الشخصيات بما يضمن تمثيلاً عادلاً لجميع فئات المجتمع".

---

[61] http://www.almasryalyoum.com/news/details/187466

ودعا المجلس إلى "تسليم السلطة في موعد أقصاه 30 يونيو الجاري، وأن يتم تشكيل الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور وفقًا لمقترحاته وتوصياته، داعيًا جميع القوى السياسية والوطنية لإعلاء روح التوافق والتصالح، لإتمام عملية التحول الديمقراطي بشكل آمن وسليم".

وقال عبد الله المغازي، الأمين العام المساعد للمجلس، إن "الأعضاء ناقشوا على مدار شهور مضت أهم القضايا والأزمات التي تعرضت لها مصر وقدموا حلولاً، والمجلس يدعو جميع المصريين إلى احترام أحكام القضاء وقبول قرارات اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة"»، منددا بـ "مسارعة المرشحين بإعلان الفوز قبل انتهاء عمليات الفرز، والتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي".

ومن جانبه، قال المهندس نجيب ساويرس ، رجل الأعمال وعضو المجلس، إن "المصريين لن يقبلوا بتحول مصر إلى دولة دينية"، محذراً من "الانقسام الواضح بين القوى السياسية الليبرالية". واستنكر "ساويرس" ما تردد من أنباء عن "مغادرة عدد من رجال الأعمال لمصر في حال فوز الدكتور محمد مرسي بالرئاسة"، مشدداً على أن "تلك الشائعات لا أساس لها".

وأضاف قائلا: "سأهنئ الدكتور مرسي في حال إعلان فوزه بالانتخابات، مشدداً على ضرورة احترام أحكام القضاء وقبول نتيجة اختيارات المصريين".

https://youtu.be/biFDG8rRY_Y

2011/12/10

9. "شفيق": نجحنا في تجنب الصراع المسلح.. والتعامل مع المعارضة "مش كِيميا"[62]

2012-05-09

قال الفريق أحمد شفيق ، المرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية، إن المرحلة الحالية نجحت في تجنب الصراعات المسلحة بين القوى السياسية، ولم تنجح بسبب بعض الأخطاء التي شهدتها مثل إجراء الانتخابات البرلمانية أولا. بحسب قوله.

وأضاف في لقاء مع برنامج "الطريق إلى قصر الرئاسة"، مساء الأربعاء، على قناة "الجزيرة مباشر مصر" أن المؤسسة العسكرية أعلنت أكثر من مرة عدم وجود مرشح لها في انتخابات الرئاسة، مؤكداً أنه يتمنى أن يكون الرئيس القادم لمصر من المؤسسة العسكرية.

وحول اتهام البعض للأشخاص العسكريين بأنهم مصابون بـ "العصبية"، قال "شفيق" إن الوصف غير سليم، وإن العصبية تتعلق بالطبيعة الشخصية، مؤكداً أنه يتقبل النقد بسهولة.

وأكد المرشح الرئاسي أنه عمل مع الأنظمة الثلاثة السابقة، وتولى أعقد المناصب منذ صغره، ولم يكن مستبعداً إطلاقاً، مؤكداً أنه أثناء توليه الوزارة في عهد الرئيس السابق حسني مبارك ، كان معارضاً لنحو 70 % من مواقف النظام.

وأوضح "شفيق" أنه كان سبباً في الرجوع عن الكثير من القرارات، واصفاً "التوريث" بأنه كان "كارثة كبيرة على مصر وهو الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه".

وأشار إلى أنه لو فاز بمنصب الرئاسة سيتصدى لأي مظاهرة تخرج عن إطارها السلمي، أما المعارضون له، فقال: "سأتعامل معهم بشكل عادي، ما فيهاش كيميا".

---

[62] http://www.almasryalyoum.com/news/details/177765

ورأى"شفيق" أن الشعب المصري مسالم، ومن السهل أن يكون منضبطاً، مؤكداً أن سيسعى إلى تنظيم الحركة المرورية في أول 24 ساعة من الحكم لو فاز في الانتخابات، وبعدها سيلتفت إلى الأمن والقضاء على الانفلات.

وحول ما إذا كان قد يوقع على قرار عفو عن الرئيس السابق حسني مبارك، قال شفيق: "لا أعتقد أني سأفعل ذلك، لأنني لو وقعت قرار عفو عن "مبارك" يجب أن أوقعه لأشخاص آخرين"، مضيفًا أن "مبارك" كان مثله الأعلى من حيث قدرته على التفرقة بين العمل والمصالح الشخصية، ولكن ربما قد يكون تغير في الفترة الأخيرة بسبب السن.

☒ "أبو إسماعيل": إذا فاز "شفيق" بالرئاسة سيكون الاستقرار هو "الضحية"[63]

2012-05-31

تساءل حازم صلاح أبو إسماعيل ، المرشح المستبعد من انتخابات رئاسة الجمهورية، مساء الأربعاء، عن مصلحة تصويت المسيحيين لصالح الفريق أحمد شفيق ، في الانتخابات الرئاسية .

وقال أبو إسماعيل، خلال لقائه التليفزيوني على قناة "المحور"، في برنامج "90 دقيقة"، مع الإعلامي عمرو الليثي، "حتى لو تخوفوا من المرشحين الإسلاميين، فهناك مرشحين آخرين غير شفيق، وما يبقاش تصويتهم لصالح مبارك، ولو شفيق بقي رئيس يبقى قطعا الرئيس القادم هو جمال مبارك ".

وتابع: "أنا حزين من تصويتهم لشفيق، وأنا لا أريد العودة للنظام السابق، وهو دخل نفسه في مرحلة زمنية ليست مرحلته، وإذا فاز شفيق لن يحدث الاستقرار، وسيكون الاستقرار هو الضحية الأولى".

وعن المخاوف من اتجاه التصويت في الانتخابات إلى "تصويت طائفي"، أوضح أبو إسماعيل أنه ينبغي الحديث عن "تصويت سياسي"، والقرار يكمن في منتهى

---

[63] http://www.almasryalyoum.com/news/details/182743

البساطة، أن يتم استبعاد الأشد فتكا والأخطر على البلاد، وأشكل حراسة شعبية على المرشح الآخر، لأنني لا تعجبني سياسته.

واعتبر أبو إسماعيل، أنه إذا تولى شفيق الحكم، فتماسك الدولة سيكون غير موجود، وحتى لو تخلص من المظاهرات بالقتل، فسندخل في مجازر وستستمر المليونيات.

وبسؤاله عن نزوله لميدان التحرير، حال فوز شفيق بالرئاسة، فقال ابو إسماعيل: "أنا بالنسبة لي قضية فرعية، والأمر يتعلق بالشعب المصري واختياراته".

وأكد أبو إسماعيل، أن استبعاد شفيق الآن بالقانون لن يتم بحسب اعتقاده، مشيرا إلى أن من يريد التصويت له في الإعادة بحجة الاستقرار، سيعيد "استقرار مبارك".

وعن الوضع الحالي لجولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، قال أبو إسماعيل: "أقابل الشهداء وأقول لهم إيه؟".

وبسؤاله مرة أخرى عن المرشح الذي سيدعمه في جولة الإعادة، أجاب أبو إسماعيل بسؤاله: "هل تعتقد أن صوتي سيكون للفريق أحمد شفيق، لا أشك أنني اختلفت ولازالت مع الممارسة السياسية لحزب الحرية والعدالة ولكن فيه فرق كبير بين أنني اتكلم عن جرائم واتكلم عن مخالفات"، ثم كرر الإعلامي عمرو الليثي سؤاله، فرد أبو إسماعيل ضاحكا: "عبد المنعم أبو الفتوح"، ثم تابع بقوله: "والله انتخب الدكتور محمد مرسي ، ولو شفيق مسك الحكم، يبقى مفيش انتخابات نزيهة مرة أخرى، لأنه سيكون معه أمن الدولة والحزب الوطني، والجيش، لكن إذا فاز مرسي لن يحدث ذلك بعد 4 سنوات".

وعن انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين ، قال أبو إسماعيل: "أنا حاليا لا أشعر باتفاق مع أسلوب الإدارة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، ولن نسمح بترك الحبل على الغارب لهم، وذلك بالرقابة الشعبية، وخايف عليهم أن تمارس عليهم ضغوط من فصيل الفريق شفيق".

واستطرد قائلا: "لو دخلت الانتخابات كنت سأكتسح النتيجة، وبالنسبة لجولة الإعادة سنصبح أضحوكة الأمم في التاريخ بعد سنة ونصف من الثورة"، معلقا بذلك على دخول الفريق شفيق لجولة الإعادة.

وحمل أبو إسماعيل، نواب مجلس الشعب عدم قيامهم بسرعة إصدار قانون العزل السياسي، ليتم منع شفيق من دخول الانتخابات الرئاسية.

وتطرق أبو إسماعيل إلى الحديث عن اللجنة التأسيسية للدستور، قائلا: "إذا تمت الدعوة لتشكيلها، فأنا على استعداد لتقديم قائمة بـ 100 شخص، الذين سيشاركون في صياغة الدستور المقبل".

وعن علاقته بالقيادات السلفية، أكد أبو إسماعيل أنه لم يحدث أي خلاف معهم، لكن هناك اختلافات سياسية بينهم.

وبتقييمه للفصائل السياسية ودورها على الساحة المصرية، استنكر أبو إسماعيل قيام حزب الوفد بتأييد عمرو موسى، في الانتخابات الرئاسية، فضلا عن ترشيح "فلول" على قوائمه في الانتخابات البرلمانية، حزب التجمع الفصيل الحالي منه كان مؤيدا لمبارك ويؤيد شفيق.

وحول أحداث العباسية التي وقعت بالقرب من محيط وزارة الدفاع، قال أبو إسماعيل: "الأحداث يتحملها المشير طنطاوي، والفريق سامي عنان، وأيام بتوع أسفين يا ريس كانوا في العباسية، هل هي مكانتش مكان خطير، وكنت ومازالت معارضا لتواجد المتظاهرين في ميدان العباسية".

أبو إسماعيل تحدث أيضا إلى متابعة الإعلام الإسرائيلي للانتخابات الرئاسية المصري، مشيراً إلى أن "الإذاعات والقنوات الإسرائيلية ترى أن نجاح شفيق يسدل الستار على ثورة الربيع العربي، والمخابرات الإسرائيلية متواجدة بقوة في مصر الآن، بحسب المنشور في الوسائل الإعلامية، بينما وسائلنا الإعلامية لا تنشر ذلك".

☒ "أبو إسماعيل": سلطات "العسكري" في الإعلان الدستوري المرتقب "بلطجة وعربدة"[64]

2012-05-24

اعتبر حازم صلاح أبو إسماعيل المرشح السلفي المستبعد من انتخابات رئاسة الجمهورية، صباح الخميس، أن ما ينشر عن إعلان دستوري مرتقب، "جريمة نكراء لا تحتمل"، مؤكدًا أن ما ينشر عن تفاصيل سيتضمنها هذا الإعلان، خاصة ما يتعلق بسلطات للمجلس العسكري "بلطجة وعربدة للحيلولة دون سلطة الشعب، خاصة ما نشرته الصحف الحكومية على لسان المجلس الاستشاري خاصة".

وقال أبو إسماعيل، عبر صفحته على موقع "فيس بوك": إن "أي فصيل سياسي مهما كان شأنه لا يستنكر هذا الاحتمال فورًا، ويتعهد تعهدًا قاطعًا بمقاومته، وعدم السماح به سيكون شريكًا مع المجلس العسكري في الإقدام على هذه الجريمة".

وتابع: "التمهيد لها إعلاميًا على هذا النحو، بمن فيهم شباب الثورة وائتلافاتهم والأحزاب وغيرهم من الذين يدعون الأمانة على حقوق الناس ودماء الشهداء".

وأشار أبو إسماعيل، إلى أن نفس الكلام ينطبق على تراخي إنهاء احتجاز معتصمي العباسية، التي لا يمكن أن تترك حتى تسترخي، بل ورهينة القضاء العسكري الذي هو فيها الخصم والحكم، مضيفًا بقوله: "وكم قاسى من مرارته من قاسى، ومع ذلك نطبق الصمت على استمرارهم".

وتوقع أبو إسماعيل، أن تكون الساعات القادمة "منذرة بأسوأ التواطؤ وأسوأ نذر الخطر، لولا قدر أن انتخابات الرئاسة تدفع إلى الاضطرار إلى التروي غدا وبعد غد حتى لا نفسدها".

---

[64] http://www.almasryalyoum.com/news/details/181036

وأوضح بقوله: "لن تنسى سياط التاريخ ظهور الذين يضربون الدفوف ويدقون الطبول، تزيينًا وتمهيداً للجريمة المرتقبة، التي لا يصح أن ندخر في مقاومتها نفوسنا ولا ما دونها".

واختتم أبو إسماعيل، رسالته قائلا: "الصحف الحكومية اليوم وغدا، تدأب على نشر تصريحات المجلس الاستشاري، وتفاصيل فاجعة واضح أنها تمهد الرأي العام شيئا فشيئا لتفاصيل الإعلان الدستوري ، انتهازًا لانشغال الناس بانتخابات الرئاسة، وكأنها تريد أن تجعل هذا الموضوع كأنه أمر مستقر وواقع".

https://youtu.be/M_aMnJ085Z8

2/12/2011

https://youtu.be/QC8rzleVvKQ

10. مطالب بإقالة وزير الطيران لسماحه بدخول طائرة "التمويل الأجنبي" الأمريكية دون تصريح[65]

2012-03-03

كشفت مصادر مطلعة بمطار القاهرة، عن أن هناك مطالب بإقالة كل من وزير الطيران المهندس حسين مسعود والطيار علاء عاشور، رئيس سلطة الطيران المدني، بعد تورطهما في أزمة قضية "التمويل الأجنبي"والمساعدة على سفر المتهمين الأمريكان إلى بلادهم، إضافة إلى السماح بهبوط الطائرة الأمريكية بمطار القاهرة، دون الحصول على تصريح مسبق من السلطات المصرية وبقاء الطائرة على الممر لأكثر من 36 ساعة .

في سياق متصل، كشفت مصادر ملاحية بالمطار عن أن الطائرة وهي من طراز DC3 وحروفها «N707BA»لم تدخل دون تصريح للمجال الجوي المصري، بل دخلت دون تصريح نقل جوى، وتم تفتيشها وفقا لقانون الطيران المدني المصري وتغريمها 50 ألف جنيه، وأنه قد وردت بها إشارة من مركز المراقبة الجوية بـ "نيقوسيا"بقبرص قبل إقلاع الطائرة من القاعدة المتمركزة بها بساعة ونصف الساعة، وأنه تم إبلاغ هذه الإشارة كالمعتاد في الأحوال العادية للدفاع الجوي، ولم يبلغ الدفاع الجوي اعتراضه على دخول الطائرة.

وقالت المصادر نفسها إن عدم قيام الدفاع الجوي بإصدار تعليماته للمراقبة الجوية المصرية بضرورة أن تهبط الطائرة في قاعدة شرق، على اعتبار أنها طائرة ركاب تابعة لقوات عسكرية أجنبية، هدفه إلقاء الكرة في ملعب الطيران المدني وأن يربأ بنفسه من القيل والقال، بعدم حماية سيادة مصر على أجوائها، مشيرا إلى أن الطائرة كانت تحت سيطرة المراقبة الجوية المصرية منذ دخولها المجال

[65] http://www.almasryalyoum.com/news/details/164634

الجوي المصري وحتى وصولها لأرض المطار، موضحا أن وزير الطيران طلب تقريراً مفصلا عن هذه الرحلة. وأكد أن التصاريح والتصديقات ليست مهمة الطيران المدني ولا المراقبة الجوية، بل هي حق أصيل لسلطة الطيران والجهات العسكرية. وفي السياق ذاته قدم النائب محمد حنفي أبو العينين، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد، استجواباً عاجلاً بطرح الثقة أمام مجلس الشورى ضد كل من المهندس حسين مسعود، وزير الطيران المدني، والطيار علاء عاشور، رئيس سلطة الطيران المدني، لسماحهما بانتهاك سيادة مصر ومجالها الجوي بمطار القاهرة والسماح لطائرة تابعة للقوات الأمريكية بالهبوط دون إذن مسبق.

https://youtu.be/kqZrRS1LAK4

Dec 20, 2018

https://youtu.be/oKZTOLOTv8Q

Mar 6, 2012

https://youtu.be/-adBuSTJJh0

Aug 27, 2015

11. "الجمعيات الأهلية" تطالب بضم "الإخوان" إلى قضية التمويل الأجنبي[66]

2012-02-19

طالب المشاركون في مؤتمر "نحو فهم أفضل لمشروع قانون الجمعيات الأهلية"ب "محاكمة" جماعة "الإخوان المسلمين" في قضية التمويل على غرار المحاكمات التي يخضع لها عدد من منظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية العاملة في مصر.

وقال محمد سعيد الشاذلي، رئيس الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية بالغربية، إن جماعة الإخوان "تعمل دون ترخيص من الحكومة، مثلها في ذلك مثل كل الجهات والمنظمات الخاضعة للمحاكمة في قضية التمويل الأجنبي، لذا لابد من المساواة بين الجميع أمام القانون".

وأشار إلى أنه تم رفع دعوى قضائية لضم جماعة "الإخوان" إلى قضية التمويل الأجنبي، مؤكدا أنه "لا يجب أن تكون الحكومة خصما وحكما في الوقت ذاته، كما لا يجب أن يترك الحبل على الغارب للجهة الإدارية للتحكم في عمل الجمعيات سواء بحل مجالس إدارتها والتدخل في نشاطها".

وسأل الشاذلي، من على منصة المؤتمر، جميع المشاركين على مدى موافقتهم على ضم الإخوان لقضية المنظمات، فتوافقوا مع رأيه.

فيما قال نجاد البرعي، رئيس المجموعة المتحدة للمحاماة والاستشارات القانونية، إن "الجمعيات الأهلية خرجت من القمقم ومنظمات المجتمع المدني ليست معارضة سياسية ولا يجب أن تكون كذلك فهي شريك للحكومة والقطاع الخاص في التنمية، وهو الأمر الذي لن يتحقق دون أن تحصل الجمعيات الأهلية على حريتها بشكل كامل كما هو متاح للقطاع الخاص".

---

[66] http://www.almasryalyoum.com/news/details/152828

وشدد على "ضرورة أن يكون هناك رقابة لاحقة على الجمعيات، دون أي قيود مسبقة على الجمعيات كما يحدث الآن من ضرورة الحصول على إذن مسبق للحصول على تمويل من الداخل أو الخارج".

وقال إن الحكومة في عهد الدكتور الجنزوري غيرت بنود قانون 84 لسنة 2002 والتي تقدمت به الدكتورة ميرفت التلاوي، وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية السابقة، والذي كان هناك اتفاق بين الجمعيات والحكومة عليه، وذلك بهدف فرض سيطرتها على الجمعيات الأهلية.

فيما كشف تقرير عُرض خلال فعاليات المؤتمر أن الخارجية المصرية "هي التي تسببت في تعطيل قيد المعهد الجمهوري، وفتح مقر له في مصر وفق قانون الجمعيات الأهلية منذ عام 2006 وحتى الآن".

وأشار إلى أن هناك 57% من الجمعيات الأهلية تم رفض إشهارها نظرا لاعتراض الجهات الأمنية، ومنها على سبيل المثال "جمعية طلاب الطب المصريين»، كما اشترط محافظ جنوب سيناء «عدم إشهار أي جمعية أهلية بالمخالفة للقانون إلا إذا كان عدد أعضائها 100 عضو، نصفهم على الأقل من البدو".

كما أعلن المشاركون في فعاليات المؤتمر رفضهم لمشروع قانون الجمعيات المقدم من الحكومة لكونه "يعطي وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة مطلقة في إدارة الجمعيات وتحديد سياستها والرقابة عليها ورفع عدد الأعضاء المؤسسين إلى 20 عضوا ورفع المبلغ الذي يتم إيداعه لإنشاء الجمعية لـ 100 ألف جنيه بعد أن كان غير محدد ويتراوح في العمل بين 5 و10 آلاف جنيه، وحجرا على حق تكوين الاتحادات النوعية، كما أن المشروع لم يتضمن أسباب رفض التمويل الأجنبي من الخارج".

12. نواب الكونجرس يطالبون بإجراءات عقابية ضد مصر بسبب قضية "المنظمات"[67]

2012-02-17

صعدت الولايات المتحدة هجومها ضد مصر بسبب قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، التى ينظرها القضاء حالياً، وشهدت جلسة استماع بالكونجرس، عقدت الخميس تحت عنوان "مصر في مفترق طرق"، مطالبة النواب باتخاذ إجراءات عقابية ضدها، ووقف المعونة العسكرية ، في حين أكدت الخارجية الأمريكية أن ما سمته ادعاءات "أبو النجا"، في إشارة إلى الدكتورة فايزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي، بشأن المنظمات - غير صحيح .

وطالبت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس إليانا روس لينين، باتخاذ خطوات عقابية ضد مسؤولين مصريين بسبب ما سمته "حملتهم ضد المنظمات الحقوقية"، وعلى رأسهم فايزة أبو النجا.

ودعت "روس" إلى إعادة النظر في المساعدات الأمريكية للقاهرة، وقالت: إن تصرفات الحكومة المصرية لا يمكن التعامل معها باستخفاف، وحملت المجلس العسكري المسؤولية عن التوتر في العلاقات بين البلدين. وأضافت: لن نقف مكتوفي الأيدي أمام الحكومات التى تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة، وترتكب . مع ذلك . مخالفات صارخة لقيمها ومعاييرها الديمقراطية. لكن رئيس الأركان الأمريكي، الجنرال مارتن ديمبسى، عارض الدعوات المطالبة بقطع المعونة، مؤكداً وجود طرق أخرى للتصرف، خاصة في وجود شراكة قوية بين المؤسستين العسكريتين في البلدين على مدى 30 عاماً.

وفي سياق الهجوم، قالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند، إن اتهامات فايزة أبو النجا لمنظمات المجتمع المدني ادعاءات غير صحيحة، استخدمها البعض في مصر لخدمة مصالحهم الخاصة.

---

[67] http://www.almasryalyoum.com/news/details/152378

13. مصر: "العسكري" يدعو إلى اجتماع عاجل لتحديد صلاحيات الرئيس[68]

2012-6- 5

وجه المجلس العسكري الحاكم في مصر دعوة لعقد اجتماع مع القوى السياسية المختلفة اليوم الثلاثاء لبحث عدد من الملفات العالقة أبرزها الإعلان الدستوري الذي سيحدد صلاحيات رئيس الجمهورية القادم، بجانب طرح إمكانية الاستعانة بدستور عام 1971 لتحديد صلاحيات الرئيس حتى إعداد دستور جديد للبلاد. وسيتم أيضا بحث انتخابات جولة الإعادة للرئاسة، التي تجري في 16 و17 يونيو الجاري وقبول النتيجة أيا كان الفائز من مرشحي الرئاسة الدكتور محمد مرسي أو الفريق أحمد شفيق.

وعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعًا أمس مع أعضاء المجلس الاستشاري المعاون له في الحكم تناول الأوضاع الراهنة واحتدام الموقف في ميدان التحرير وميادين مصر على خلفية الحكم على الرئيس السابق حسني مبارك وأعوانه، وما نتج على إثره من مطالب ثورية تتعلق بمجلس رئاسي ووقف الانتخابات الرئاسية .

وناقش الاجتماع العقبات التي قابلت اللجنة التأسيسية للدستور والتي عطلت

خروجها إلى النور رغم اتفاق القوى السياسية من قبل على معايير تشكيلها. وتناول اللقاء موضوع الإعلان الدستوري المكمل، الذي يحدد صلاحيات الرئيس المنتخب حال اكتمال انتخابات الرئاسة.

إلى ذلك، طالبت 12 حركةً سياسيةً ائتلافا ثوريا في بيان مشترك مجلس الشعب بإصدار تشريع لمحاكمات ثورية لمبارك ونجليه ورجال نظامه المفرج عنهم، ومن

---

[68] http://www.alriyadh.com/741675

بقي في السجن ومن لا يزال خارج قبضة العدالة الثورية ومن ضمنهم المرشح الرئاسي أحمد شفيق مشددين على سرعة التحرك من قبل أعضاء مجلس الشعب والأحزاب الممثلة في البرلمان ذات الأكثرية النيابية وغيرها، والاستجابة والتفاعل مع القوى الثورية.

وأكدت حركة الاشتراكيين الثوريين عبر موقعها الرسمي استمرارها في التظاهر والاعتصام المفتوح في ميدان التحرير وميادين المحافظات المصرية المختلفة، واستمرار الحشد لحين الاستجابة لمطالب القوى الثورية ومن ضمنها، سرعة تطبيق قانون العزل السياسي على شفيق الذي وصفته بأنه مرشح نظام مبارك.

إلى ذلك أعلن حزب الدستور أن الدكتور محمد البرادعي وكيل مؤسسي الحزب أبدى موافقته على انضمامه لتشكيل مجلس رئاسي يتولى حكم البلاد مشترطا توافق كافة القوى الوطنية.

وكان متظاهرون في ميدان التحرير وزعوا منشورا بعنوان "الثورة تأمر بمجلس رئاسي مدني" طالبوا فيه بتشكل مجلس رئاسي يضم كلا من حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد مرسي وخالد على "مرشحي الرئاسة" والدكتور محمد البرادعي رئيس حزب الدستور.

من جانبه قال المستشار حاتم بجاتو الأمين العام للجنة العليا لانتخابات الرئاسة إن طرح فكرة المجلس الرئاسي يعد تدخلا في عمل القضاء، مشددا على أنه يجب احترام القضاء، وإن اختلفت الأحكام عما يريده الشعب المصري، موضحا أن مطالب ميدان التحرير من محاكم ثورية أو مجلس رئاسي لابد أن يوجه إلى البرلمان لإصدار تشريعات.

في السياق نفسه عقد المرشحان السابقان للرئاسة صباحي وأبو الفتوح اجتماعا الليلة قبل الماضية بحضور أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط، تدارسوا فيه الموقف وما يجري في ميدان التحرير وكل الميادين والرغبة العارمة في استكمال الثورة وتحقيق أهدافها، وما نتج منذ صدور الحكم على مبارك ورموز نظامه، واتساقا مع ما سبق فيها من أحداث صدمت الرأي العام. وبحث الاجتماع كيفية

الإسراع في تحقيق مطالب جماهير الثورة في ميدان التحرير وميادين مصر الأخرى، والتي تتلخص في تطبيق قانون العزل وما يترتب عليه من آثار والثأر لدماء الشهداء والمصابين وضرورة إجراء محاكمات عادلة وعاجلة لمبارك ورموز نظامه واحترام ما صدر عن ميادين مصر من آراء وأفكار منها إمكانية تشكيل مجلس رئاسي مدني. كما عقد اجتماع ثلاثي آخر أمس بمشاركة كل من صباحي وأبو الفتوح ومرسي في جولة الإعادة لمناقشة هذه الأفكار وغيرها، وتفعيل ما يتم الاتفاق عليه.

من ناحيته اتهم الدكتور مراد محمد علي المستشار الإعلامي لحملة الدكتور محمد مرسي المرشح الثاني في جولة الإعادة الفريق أحمد شفيق باستخدام لغة حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي في توجيه الاتهامات للإخوان وهي اللغة التي كانوا يستخدمونها طيلة ال 30 عاما الماضية. وقال علي في تعقيب على تصريحات لشفيق إنهم يفضلون عدم التعليق على المؤتمر الصحافي الذي عقده شفيق وهاجم فيه الإخوان بشكل عام والدكتور محمد مرسي بشكل خاص. وأضاف أن حملة مرسى لا تسمح بمحاولة أي شخص لاستدراجهم لأي معارك لأنهم منشغلون بتوحيد صفوف المصريين لمنع إنتاج النظام السابق مرة أخرى .

من جهتها أعلنت الدكتورة هدى جمال عبد الناصر ابنة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر تأييدها للفريق أحمد شفيق، قائلة إنني أمام اختيار مرشح مدني ومرشح ديني، فمن أجل الوحدة الوطنية ومن أجل الحفاظ على الدولة المدنية سأختار الفريق أحمد شفيق، وأنا لا أعرفه من قبل، ويجب أن نختار الشرفاء من النظام السابق. وبررت عبد الناصر موقفها بأنه يجب أن تستعيد مصر وضعها دوليا وإفريقيا، وإنه من غير المعقول أن يضيع وقت أو طاقة جديدان في انتظار إعادة محاكمة مبارك ونظامه.

هدى عبد الناص

https://youtu.be/pZvIGMBbTwY

May 30, 2012

https://youtu.be/vXngr-RhAAU

May 13, 2012

https://youtu.be/uksQCIBBYws

https://youtu.be/tF5dbrPhbX0

2/3/2021

https://youtu.be/hadY03yudUw

6/3/2021

https://youtu.be/evus59fWJZ8

الفصل الخامس

مرسي رئيساً مصر

وعام من الإخفاق . . . . والأزمات!

المبحث الأول

الابتهاج الإخواني بفوز مرسي

https://youtu.be/U9icOJsisXY

https://youtu.be/5P99d1zFERI

1. مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي اول رئيس لمصر بعد مبارك[69]

القاهرة (ا ف ب) - أعلن رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في اول انتخابات رئاسية مصرية بعد اطاحة حسني مبارك في 11 فبراير 2011.

وقال فاروق سلطان ان مرسي فاز بنسبة 51,73% على منافسه اخر رئيس وزراء لمبارك أحمد شفيق. واكد سلطان في مؤتمر صحفي ان نسبة المشاركة بلغت 51,8% موضحا ان 26 مليونا 420 ألف و763 ناخبا شاركوا في الانتخابات من اجمالي عدد الناخبين المقيدين البالغ 50 مليونا و958 الفا و794 ناخبا.

وفور إعلان فوز مرسي انفجرت الفرحة في ميدان التحرير حيث يتجمع الالاف من أنصار محمد مرسي منذ عدة ايام بانتظار اعلان النتيجة رسميا واخذوا يرقصون في حلقات ويهتفون احتفالا بالفوز.

وقال رئيس لجنة الانتخابات ان مرسي حصل على 13 مليونا و230 الفا 131 صوت بينما حصل شفيق على 12 مليونا و347 الفا و380 صوتا.

وأجريت أول انتخابات رئاسية منذ قيام ثورة 25 يناير 2011 على جولتين في 23 و24 مايو الماضي وفي 16 و17 يونيو الجاري.

وقال التلفزيون الرسمي المصري أن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يتولى السلطة في البلاد منذ إطاحة حسني مبارك في 11 فبراير 2011، هنأ مرشح جماعة الإخوان المسلمين بفوزه برئاسة الجمهورية، وأوضح أن رئيس الوزراء كمال الجنزوري هنأه كذلك بالفوز بالرئاسة.

وكانت جماعة الإخوان المسلمين أعلنت بعد ساعات من انتهاء الجولة الثانية للانتخابات فوز مرشحها إلا أن حملة شفيق شككت في النتائج.

---

69 http://web.archive.org/web/20120627090609/http:/www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5hcaoxxsaWchmy5h1hM-2lW5Ti4tw?docId=CNG.d5fb1a0d998bd400326ce03309e1b890.781

ويعتصم الآلاف من أنصار جماعة الإخوان المسلمين في ميدان التحرير في القاهرة منذ الثلاثاء الماضي للمطالبة بإعلان فوز مرسي رسميا وللاحتجاج على حل مجلس الشعب الذي كان الإسلاميون يهيمنون عليه وعلى إصدار المجلس العسكري إعلانا دستوريا مكملا استعاد بموجبه سلطة التشريع كما منح لنفسه صلاحيات واسعة ما يحد من سلطات رئيس الجمهورية. إلا أن الرئيس المنتخب يملك رغم ذلك، وفقا للإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، سلطة تعيين رئيس الوزراء والوزراء.

ويأتي إعلان فوز مرسي بعد عدة أيام من التوتر في مصر خشية وقوع مصادمات في البلاد في حالة عدم إعلان فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين بالرئاسة.

وأكد رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية أن اللجنة "اهتمت" بشكل خاص بالشكاوى من منع ناخبين مسيحيين من الإدلاء بأصواتهم في صعيد مصر لما لهذه الطعون إذا صحت من "تأثير على العملية الانتخابية برمتها" غير أنه لم يثبت لديها صحة هذه الطعون.

وكان المجلس العسكري الذي تولى السلطة في مصر فور اسقاط مبارك أعلن انه سيتم تنظيم احتفالية في 30 يونيو الجاري لتسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب..

https://youtu.be/vsA3d7HcOaE

18/6/2012

2. مرسي يؤدي "اليمين" في "التحرير" قبل "الدستورية" ويؤكد: لن أتهاون في صلاحياتي[70]

أكد أنه لا سلطة فوق سلطة الشعب.. وتعهد بدولة مدنية وبالعمل على إطلاق عمر عبد الرحمن

أدى الرئيس المصري المنتخب الدكتور محمد مرسي اليمين الدستورية أمام مئات الآلاف من المصريين المحتشدين في ميدان التحرير بقلب العاصمة المصرية القاهرة أمس، قائلا للمصريين جميعا: "إنكم مصدر السلطة ولا تعلو عليكم أي مؤسسة"، مضيفا مخاطبا الحشود التي تابعته في الميدان وفي عموم مصر أنه إذا غاب الفرع (في إشارة إلى البرلمان المنحل) أعود إلى الأصل (في إشارة إلى الشعب المصري)، مؤديا اليمين الدستورية أمامهم.

وحاول مرسي بهذه الخطوة الرمزية تجاوز أزمة أداء اليمين الدستورية، في أول اختبار له، حيث أظهر الرئيس المنتخب مرونة لم ترض بعض حلفائه من القوى الثورية، عقب موافقته على أداء اليمين الدستورية رسميا أمام المحكمة الدستورية العليا اليوم (السبت)، وهو الأمر الذي يرفضه حلفاء مرسي باعتباره اعترافا منه بالإعلان الدستوري المكمل الذي صدر قبل عشرة أيام، ويعتبره حلفاء مرسي انتقاصا من سلطات أول رئيس مدني في تاريخ البلاد.

وتقضي التقاليد الدستورية في مصر بأن يؤدي الرئيس اليمين الدستورية اللازمة لتولي مهام منصبه رسميا أمام البرلمان، لكن المحكمة الدستورية أصدرت قبل أيام حكمها بحله بسبب بطلان القانون التي جرت الانتخابات البرلمانية على أساسه.

وقال مرسي في كلمته في ميدان التحرير أمس: "لا سلطة فوق سلطة الشعب.. أنتم أصحاب السلطة.. أنتم أصحاب الإرادة.. أنتم مصدر هذه السلطة"، مضيفا: "أنا صاحب القرار بإرادتكم"، في إشارة إلى إصراره على انتزاع السلطة من المجلس العسكري الحاكم في البلاد. وأضاف مرسي الذي حرص على أن يغادر المنصة الرسمية للرئاسة والاقتراب من الحشود التي انتظرته منذ صباح أمس في الميدان،

---

70 http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12268&article=684186#.WHer7Bt97IU

أنه سيعمل على بناء "دولة مدنية دستورية حديثة". وأكد مرسي رفضه "لانتزاع سلطة الشعب ونوابه" مؤكدا أنه لن يتهاون في صلاحياته الرئاسية على خلفية جدل بين الإخوان المسلمين والجيش بعد حل مجلس الشعب.

https://youtu.be/ETL78zHrdpA

وقال مرسي في خطابه عشية تسلمه رسميا السلطة من المجلس العسكري الحاكم "لا مجال لانتزاع سلطة الشعب أو نوابه.. لن أتهاون في أي صلاحية من صلاحيات رئيس الجمهورية" التي ينتقص منها الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري قبل يومين من إعلان فوز مرشح جماعة الإخوان في الانتخابات الرئاسية.

وتابع مرسي الذي حرص على الاقتراب من الجماهير في الميدان قائلا: "أنا لا أخاف إلا الله وأعمل من أجلكم"، وأشاح بأطراف بدلته مؤكدا أنه لم يرتد قميصا واقيا للرصاص، مكررا عبارته أكثر من مرة.

وبعث مرسي برسائل تطمين عدة أمس، كان أولها إلى "العالم الحر" حيث قال إنه مع السلام حريص عليه، محذرا من أي اعتداء على السيادة المصرية من "أي كائن كان"، وكانت رسالته الثانية للمسيحيين المصريين حيث أكد مرسى أنهم سيحظون بحقوقهم كاملة غير منقوصة مثلهم مثل المصريين المسلمين، وأنه سيحافظ على النسيج الوطني متماسكا وقويا.

وكانت رسالته الثالثة لمن "رفضه ولا يزال"، في إشارة لمن لم يصوتوا لصالحه في الانتخابات التي أعلنت نتائجها قبل نحو أسبوع، قائلا إنه يقف على مسافة واحدة من الجميع.

وأكد مرسي الذي لاحظ لافتات في الميدان لأسرة الشيخ عمر عبد الرحمن الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في الولايات المتحدة الأميركية أنه سيعمل على إطلاق سراح الشيخ، كما سيعمل على إطلاق المحكومين الذين أدينوا أمام محاكم عسكرية خلال العام ونصف العام المنقضين.

واستقبل الميدان أداء مرسي اليمين الدستورية بفرحة عارمة، وهو ما أعاد إلى أذهانهم رفض الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء السابق لأداء اليمين في الميدان الذي اختاره لرئاسة الحكومة.

وأصدر المجلس العسكري الذي يتولى شؤون إدارة البلاد، إعلانا دستوريا مكملا لتفادي الفراغ الدستوري لأزمة حلف اليمين، لكن هذا الإعلان تضمن مواد أخرى اعتبرتها جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها مرسي وعدد من القوى الثورية بمثابة "عدوان على صلاحيات الرئيس المنتخب".

وقال بيان صدر عن مؤسسة الرئاسة مساء أول من أمس إن مرسي سيؤدي اليمين الدستورية أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا بمقر المحكمة اليوم (السبت).

ودأبت قيادات في جماعة الإخوان المسلمين على إعلان رغبتها في أن يؤدي الرئيس الجديد اليمين أمام البرلمان. ولا تزال قيادات الجماعة التي هيمنت على البرلمان ترفض حكم المحكمة الدستورية الذي قضى ببطلان أول مجلس تشريعي منتخب بعد ثورة 25 يناير. وحملت المنصة التي تحدث عبرها مرسي لمئات الآلاف من أنصاره المحتشدين في ميدان التحرير لافتة تقول:

"لا لحل البرلمان"، و "لا للإعلان الدستوري المكمل".

وقال قيادي بارز في جماعة الإخوان المسلمين أمس إن أداء الرئيس لليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا لا يعني اعترافا منه بالإعلان الدستوري

المكمل، لكن هذا التبرير لم يقنع حركات ثورية أبرزها حركة شباب 6 أبريل الجبهة الديمقراطية.

وأعلنت حركة شباب 6 أبريل في بيان لها أمس انسحابها من المشاركة في جمعة تسليم السلطة، اعتراضا على إعلان مرسي حلف اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا، لافتين إلى أن ذلك يعد اعترافا ضمنيا بالإعلان الدستوري المكمل.

وقال طارق الخولي القيادي في الحركة والذي شارك في تحالف دشنه مرسي مع قوى ثورية، إن الحركة كانت تنوي المشاركة لكن الآن وقد حسم الرئيس المنتخب أمره وقرر حلف اليمين أمام الدستورية لم نعد نرى أي داع للبقاء في الميدان لرفض الإعلان الدستوري المكمل ما دام اعترف به الرئيس.

ودخلت قيادات شابة شاركت في بناء جبهة لدعم مرسي أمس في اجتماعات مغلقة لبحث الرد على الخطوة التي اعتبروها تراجعا من الرئيس المنتخب عن وعود قطعها لهم أهمها عدم الاعتراف بالإعلان الدستوري المكمل.

وأعرب مراقبون عن اعتقادهم في أن الخيارات المطروحة على مرسي محدودة للغاية وأنه مرغم على عدم الصدام بالمجلس العسكري من اللحظة الأولى.

وتداولت مواقع إخبارية محلية أمس أنباء عن لقاء جمع مرسي بعدد من فقهاء القانون والدستور، على رأسهم المستشار حسام الغرياني رئيس مجلس القضاء الأعلى، والمستشار طارق البشري، وقالت التقارير الإعلامية إنهم أقنعوا مرسي بتفادي الصدام، وحلف اليمين أمام الدستورية. وفي تعليقه على صحة هذه التقارير قال المستشار طارق البشري إن اللقاء تم بالفعل لكن ليس صحيحا أننا أقنعنا الرئيس بشيء.

وقال بيان صادر من رئاسة الجمهورية في وقت متأخر من مساء أول من أمس إن مرسي سيتوجه بعد أداء اليمين إلى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ليلتقي مع القيادات الشعبية والتنفيذية والنقابية والحزبية للاحتفال بتنصيب أول رئيس مصري منتخب بعد الثورة، مضيفا أن مرسي سيلقي كلمة إلى الأمة

يتطرق خلالها لأبعاد المشهد السياسي الراهن والقضايا المهمة والملحة في المرحلة المقبلة.

وقال الدكتور محمد البلتاجي القيادي البارز بجماعة الإخوان المسلمين إن الدكتور مرسي سيحلف اليمين الدستورية اليوم بجامعة القاهرة أمام نواب البرلمان عقب أدائها أمام المحكمة الدستورية وذلك لعدم تعطيل تسليم السلطة، وإنه بدءا من اليوم ستنتقل السلطة إلى الرئيس المدني المنتخب من قبل الشعب وإنه سيحظى بكل الصلاحيات.

من جانبه أعلن الدكتور حسام كامل، رئيس جامعة القاهرة أنه أجرى أمس لقاءات بقيادات الجامعة من أجل التنسيق والوقوف على الاستعدادات الخاصة بزيارة الرئيس المنتخب إلى الجامعة اليوم عقب أداء اليمين الدستورية، ليلتقي مع القيادات الشعبية والتنفيذية والنقابية والحزبية، للاحتفال بتنصيبه كأول رئيس منتخب بعد ثورة 25 يناير.

واعتبر كامل أن اختيار الرئيس المنتخب إلقاء كلمة من جامعة القاهرة إلى الأمة، يوضح فيها أبعاد المشهد السياسي الراهن والقضايا المهمة والملحة في المرحلة المقبلة، يعد تأكيدا لدور الجامعة في مسار التاريخ المصري وحمل مشعل التنوير والمعرفة على مدار السنين، مشيرا إلى تقدير عدد من الرؤساء والزعماء لدور الجامعة والتواصل معها بصفة مستمرة.

وتوافد مئات آلاف المصريين إلى ميدان التحرير أمس للمشاركة في مليونيه تسليم السلطة، ونصب المتظاهرون منصة ضخمة بثت الأغاني الوطنية، وطافت مسيرات أرجاء ميدان التحرير وسط هتافات مناوئة للمجلس العسكري حيث ردد المتظاهرون «عسكر يحكم مدني ليه»، وعلقت لافتات في الميدان كتب عليها "لن نرحل إلا برئيس له صلاحيات كاملة".

☒ مرسي يؤدي اليمين الدستورية بجامعة القاهرة[71]

مرسى يرد على تحية الحضور قبيل إلقائه خطابه فى قاعة المؤتمرات الكبرى بجامعة القاهرة

21 طلقة كانت فى استقبال الدكتور محمد مرسى، رئيس الجمهورية، فى جامعة القاهرة، التى درس بها وعمل بها معيداً ومدرساً مساعداً ليدخلها بعد سنوات رئيساً للجمهورية، ويلقى أول خطاب رسمي للأمة - عقب أدائه اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا - فى قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة، التى شهدت قبل 3 سنوات خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى العالم الإسلامي.

ووسط حضور تجاوز 3 آلاف من المفكرين والمثقفين والبرلمانيين ورجال الصحافة والإعلام ورجال الدين الإسلامي والمسيحي، وعدد من رموز منظمات المجتمع المدني، وقيادات قبائل مطروح وسيناء، وعدد من شباب الثورة، والبعثات الدبلوماسية وغيرهم، قدم «مرسى» الكثير من التعهدات للشعب المصري بالعمل على نهضة مصر.

وقال المتحدث باسم حملة الدكتور «مرسى» أحمد عبد العاطي إن المشير محمد حسين طنطاوي أمر بضرب 21 طلقة مدفعية احتفالاً بتولي الرئيس الجديد،

---

71 "مرسى» يؤدى اليمين الدستورية للمرة الثالثة فى جامعة القاهرة" (almasryalyoum.com)

وإن الحاضرين سمعوا أصوات الطلقات وهى تدوى بشدة، وبدأوا فى عدها جماعياً بصوت واحد.

وفور دخول المشير محمد حسين طنطاوي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، ونائبه الفريق سامى عنان، رئيس الأركان، ورئيس الحكومة الدكتور كمال الجنزوري، إلى القاعة هتف عدد من شباب الثورة وأسر الشهداء «يسقط يسقط حكم العسكر»، ليرد عليهم «عبد العاطي» من على المنصة والغالبية من الحضور بهتاف «الجيش والشعب إيد واحدة»، ليستمر تبادل الهتافات لفترة قبل أن يسكتها بعض الحضور بهتاف «تحيا مصر».

ومع دخول الرئيس محمد مرسى إلى القاعة ارتفعت الهتافات «الله أكبر»، وقام الأخير بتحية المحتشدين فى القاعة ملوحاً بيديه، ليهتف شباب الثورة وأهالي الشهداء بالهتاف الأول للثورة المصرية «عيش، حرية، عدالة اجتماعية».

واستهل «مرسى» خطابه بكلمة: «الله أكبر فوق الجميع»، وقدم اعتذاراً لطلبة جامعة القاهرة الذين تم تأجيل امتحاناتهم لإلقاء الخطاب، مشيراً إلى أن جامعة القاهرة شهدت أولى خطواته فى التعليم العالي، وكان بها طالباً ومعيداً ومدرساً مساعداً، مؤكداً أهمية العلم والبحث العلمي فى النهوض بمستقبل مصر.

وقال «مرسى»: إن مصر لن تعود أبداً إلى الوراء، وإن التضحيات التى بذلت لوصول مصر إلى الديمقراطية تضمنت مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين، مشيراً إلى أن مصر الآن على أعتاب مرحلة جديدة طوت بها صفحة بغيضة، وتستفتح بها صفحة مضيئة، متعهداً بالعمل على ألا تعانى مصر من لحظات انكسار.

وتعهد «مرسى» بالحفاظ على أمن مصر القومي وحمايته بالتعاون مع القوات المسلحة درع الوطن وسيفه - على حد قوله. وقال: «أعاهد الله بالحفاظ على المؤسسة العسكرية وأبنائها، جنداً وقيادة، وأن أعلى من شأنها لتكون أقوى مما كانت عليه».

وأضاف الرئيس أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أوفى بعهده بألا يكون بديلاً عن الإرادة الشعبية، وستعود المؤسسات المنتخبة لأداء دورها، ويعود الجيش ليتفرغ لمهمته فى حماية أمن وحدود مصر، متعهداً بالعمل على «الحفاظ على قواتنا المسلحة قوية وعزيزة متماسكة».

وتعهد «مرسى» بالحفاظ على أمن واستقرار البلاد بالتعاون مع قوات الشرطة، وفتح الآفاق فى الفترة المقبلة لتمكين المجتمع بكل فئاته، وبالعمل على تشجيع الاستثمار وإعادة السياحة إلى طبيعتها للنهوض بالاقتصاد، ودعم وحدة أطياف المجتمع المختلفة وإزالة آثار الفوضى وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار والأمن، واستكمال استقلال القضاء.

وقال: إن الشعب أنجز إنجازات عظيمة وانتخب مجلسي الشعب والشورى فى انتخابات حرة ونزيهة، واختار البرلمان الجمعية التأسيسية للدستور، التى ستستعين بالجميع لتضع دستوراً يتفق عليه الجميع، مؤكداً أن الدستور سيطلق حرية التعبير والفكر والإبداع، ويحقق العدل الاجتماعي وينقل مصر إلى مصاف الدول الحديثة، حيث يكون الحاكم فى مصر الجديدة أجيراً عند الأمة وخادماً لشعبه.

وجدد «مرسى» أداء اليمين الدستورية، للمرة الثالثة، أمام الحضور ووجه رسالة تطمين جاء فيها: «أقول لمن تنتابهم هواجس بتغير مسيرة الدولة المصرية إلى مسيرة أخرى: إن الشعب المصري خرج من أجل مسيرة الدولة المصرية العظيمة، ولن يقبل - ولا أريده - أن يخرج عن هذه المسيرة، وأتعهد بالعمل على الحفاظ على أجهزة الدولة فى الداخل والخارج.

وقال «مرسى» إن النظام السابق فرط فى أمن مصر القومي، متعهداً بالحفاظ على مصر القوية، والحفاظ على ثقل مصر القومي العربي والأفريقي والدولي، مشيراً إلى أنه يحمل رسالة سلام للعالم، وملتزم بجميع التزامات الدولة المصرية، وأن رئاسة ودولة وشعب مصر تقف مع الشعب الفلسطيني حتى يحصل على جميع حقوقه المشروعة، وسيعمل على تحقيق المصالحة الفلسطينية.

وأضاف: «نحن لا نصدر الثورة، ولا نتدخل فى شؤون الدول، ولا نسمح فى الوقت نفسه لأحد بالتدخل فى شؤوننا، ولن نتخلى أبداً عن هويتنا العربية والإسلامية، ونحن نؤيد حق الشعوب فى الحصول على حريتها وأن تحكم نفسها بنفسها»، مشدداً على دعم مصر للشعب الفلسطيني وأيضاً الشعب السوري.

وتابع: يجب أن يتوقف نزيف الدم فى سوريا، سنبذل كل جهد من أجل ذلك فى المستقبل القريب، متعهداً بالعمل على تفعيل منظومة العمل العربي المشترك، وقال: «مصر هي الرائدة، وإذا نهضت ينهض العرب جميعاً إن شاء الله».

وأشار إلى أن مصر فى عهدها الجديد لن تسمح بتهديد الأمن القومي العربي وستكون فى صف السلام، ولن تلجأ للعدوان، وستقف فى وجه كل التحديات التى تهدد الأمة العربية. واختتم «مرسى» خطابه بالتأكيد على أنه لن يخون الوطن ولن يخون أهله أبداً. وكما بدأ الخطاب بآية من القرآن الكريم اختتم «مرسى» الخطاب بآية أخرى وهى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

https://youtu.be/KU3LuEXOjzs

https://youtu.be/PTCTOX-g1Xs

25/6/2012

3. مرسي يؤدي اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية[72]

أدى الرئيس المنتخب محمد مرسي اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا. وخلال المراسم التي تأخرت نحو ساعة عن الموعد المقرر لأسباب غير معروفة، حيا الجمعية العمومية للمحكمة.

https://youtu.be/GrObOzFwLG4

Jul 5, 2012

وقال إن "الشعب والسلطة يحرصان على أن تبقى المحكمة الدستورية قوية ومستقلة وفاعلة".

ووصف الرئيس الجديد قضاة المحكمة بأنهم مخلصون ووطنيون.

وكانت المحكمة قد تعرضت لانتقادات حادة في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير بدعوى ارتباط بعض أعضائها بالنظام السابق.

وقال مرسي "احترم وأقدر السلطة القضائية والسلطة التشريعية وأقوم بدوري لضمان استقلال هذه السلطات واحترم المحكمة الدستورية وأحكامها".

وأكد التزامه "باحترام السلطة القضائية والتشريعية وضمان استقلالهما عن بعضهما وعن السلطة التنفيذية".

[72] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120630_mursi_oath.shtml#blq-content

https://youtu.be/5ln7NK307Ug

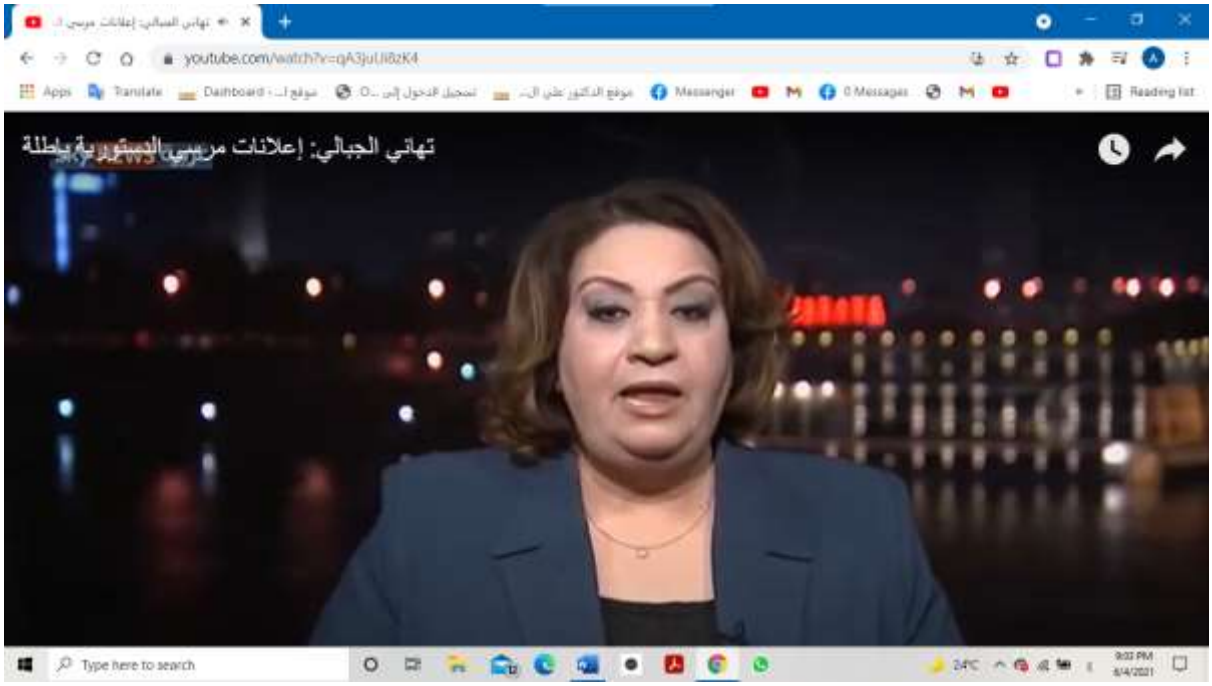

https://youtu.be/qA3juUi8zK4

المبحث الثاني

تداعيات فوز مرسي

ا. تداعيات فوز مرسي برئاسة مص !

https://youtu.be/gE2C_I1sjjA

24/6/2012

https://youtu.be/1nvmf9jZgic

https://youtu.be/Lf8Q_t-fzDU

15/5/2012

https://youtu.be/96-IcQvp-04

https://youtu.be/0SYPZ-R6t4M

https://youtu.be/D07VmE-aWEo

10/5/2012

2. فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر: التداعيات المبكرة لأمريكا والشرق الأوسط الأوسع[73]

روبرت ساتلوف

25 يونيو 2012

"رغم أن صلاحيات الرئيس الجديد لمصر ربما تكون مقيدة، إلا أنه من الخطأ التقليل من شأن قدرته في التأثير على التغيير السياسي في الداخل والخارج. وقبل أن تحتضن إدارة أوباما زعيم جماعة «الإخوان المسلمين» عليها أولاً أن تقف بوضوح على الطريقة التي من المرجح أن تؤثر بها سياسات مرسي على مصالح الولايات المتحدة الجوهرية."

يُعد فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر لحظة فاصلة بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط والأمريكيين على حد سواء. فبعد أربعة وثمانين عاماً من قيام مُعلم مدرسي مغمور بتأسيس جماعة "الإخوان"، وبعد مرور ما يقرب من ستين عاماً على إطاحة الجيش المصري بالملك وتأسيس الجمهورية، يثير نجاح مرسي احتمالات تولي الإسلاميين للحكم في الدولة العربية الأقوى والأكبر من حيث عدد السكان. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن انتخاب مرسي إلى جانب مقتل أسامة بن لادن منذ عام مضى يؤكدان التحول من تهديد التطرف الإسلامي

[73] http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/morsis-victory-in-egypt-early-implications-for-america-and-the-broader-midd

القائم على العنف إلى تحدٍ جديد أكثر تعقيداً يمثله تمكين شكل حالي من التطرف الإسلامي غير قائم على العنف لكنه ليس أقل طموحاً.

والغريب أن "الحكمة التقليدية" لا ترى فوز مرسي من هذا المنظور. فقد وصفت صحيفة "نيويورك تايمز" انتخابه بأنه ليس سوى "انتصار رمزي"، وذلك لأن العسكريين الذين يتشبثون بالسلطة في مصر - والمتمثلين في "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" - نزعوا قدراً كبيراً من صلاحيات الرئيس بإصدارهم "الإعلان الدستوري [المكمل]" في الأسبوع الماضي، وترتيبهم لحل البرلمان - الذي يسيطر عليه الإسلاميون - من قبل السلطات القضائية قبلها ببضعة أيام، وخلق وضع يحتفظون فيه بالسيطرة على كل من عملية صياغة الدستور الجديد وتوقيت وقواعد الانتخابات البرلمانية الجديدة.

ولكن سيكون خطأً فادحاً أن نركز على العقبات التي وضعها الجيش في طريق الإسلاميين بدون إبداء الإعجاب بالقدرة الملحوظة للطرف الأخير على ملء أي فراغ سياسي يُسمح لهم بملئه - أولاً، بنزولهم إلى "ميدان التحرير" لوراثة ثورة أطلق شرارتها العلمانيون، وثانياً بالتغلب على كافة المنافسين بفوزهم بثلثي مقاعد الانتخابات البرلمانية، وثالثاً بفوزهم بمنصب الرئيس. وخلال كافة المراحل في السبعة عشر شهراً الماضية، انتصر الإسلاميون عندما واجهوا تحدياً سياسياً. إن المراهنة ضدهم الآن - لمجرد أن "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" قد نفّذ بإحكام عملية ارتداد للاحتفاظ بالسلطة - يرجح أن يكون أمراً يفتقر إلى الحكمة. واعتماداً على الطريقة التي يلعب بها "المجلس" ما تبقى له من أوراق، فإن العقبات التي وضعها في طريق احتكار الإسلاميين للسلطة ربما لا تكون أدوات لإفساد طموحات «الإخوان المسلمين» وإخراجها عن مسارها، لكنها أساليب مناورة للتفاوض على أفضل اتفاق ممكن والاحتفاظ بامتيازات الجيش في دولة خاضعة لحكم الإسلاميين.

على الساحة الإقليمية

من الصعب المغالاة بشأن التداعيات الإقليمية لفوز مرسي. ولا يكمن العامل الرئيسي في أن مصر ستبدأ باستعراض عضلاتها في سياسات الشرق الأوسط - وإنما على العكس. فمن المؤكد أن تظل السياسات الداخلية مصدر إزعاج وقلق لما تبقى من عام 2012 على الأقل، وسيستمر غياب القاهرة عن لعب أي دور في محيط الدول العربية والأفريقية وبلدان البحر المتوسط وعملية صنع السلام مثلما كان عليه الوضع لبعض الوقت. لكن يرجح أن الصورة القوية لفوز جماعة «الإخوان» سوف تتجاوز تلك الحقيقة الواضحة. فحتى مع تقليص صلاحيات مرسي بموجب أمر عسكري، وحتى مع تراجع حدة المسرحية التي صاحبت الانتظار الذي استمر ما يقرب من أسبوع لتأكيد فوزه، فإن نموذج النجاح السياسي لـ «الإخوان» سيكون مُسكِراً قوياً للبعض وسُمَّاً لآخرين.

ورغم أن تأكيد فوز مرسي ربما ينقذ مصر من مواجهة عنيفة محتملة بين الإسلاميين والجيش، إلا أن التبعات ستكون واضحة عبر أنحاء الشرق الأوسط. ويتراوح ذلك من غياب القانون والنظام في سيناء، حيث إن الإسلاميين الأكثر عنفاً سيدفعون زعيم جماعة "الإخوان" إلى مواجهات مع إسرائيل؛ إلى ضواحي حلب ودمشق حيث سيكون نموذج مرسي محفزاً للإسلاميين الذين يقاتلون ضد حكم العلويين؛ إلى عواصم العديد من البلدان العربية، ولا سيما الدول الملكية حيث سيسعى القادة - الذين يبغون الحفاظ على أوضاعهم والمجروحي المشاعر من احتمال تفوق الثورات الإسلامية على ادعاءاتهم بالشرعية الدينية - إلى مضاعفة استراتيجيات القفاز المخملي/القبضة الحديدية لمنع انتشار عدوى التغيير.

وسوف تتباين ردود الفعل بحسب كل دولة. فدول الخليج الثرية، التي تخشى من رسالة "الإخوان" الشعبوية أكثر من ترحيبها بمحتواها الإسلامي، سوف توفر المعونات إلى مصر، لكن بما يكفي فقط لسد رمق الشعب المصري ومنع الموت جوعاً. أما الأردن الواقعة بين مطرقة الإسلاميين المصريين وسندان الجهاديين السوريين فسوف تقترب أكثر من واشنطن وإسرائيل. ومن جانبها، سوف

تتمسك إسرائيل بـ "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" حيث تربطها به اتصالات أكثر حميمية وعلاقات هي اليوم أفضل مما كانت عليه في أي وقت خلال السنوات الماضية. وبمعنى آخر، سوف يحاول كل طرف كسب المزيد من الوقت.

التداعيات على واشنطن

من الواضح أن فكرة فوز مرسي بالرئاسة لا تُذهل إدارة أوباما. ولا شك أن البيت الأبيض قد تنفس الصعداء بإعلان الفائز في الانتخابات الرئاسية ذلك أنه كان يخشى من اندلاع عنف جماهيري في حالة الإعلان عن فوز أحمد شفيق. وحتى عندما أُتيحت لها الفرصة - قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية - للإعراب عن قلقها من أن فوز مرسي قد يؤثر سلباً على مصالح الولايات المتحدة من حيث الأمن الإقليمي أو الحريات المدنية، اختارت الإدارة الأمريكية ألا تفعل ذلك. وبدلاً من هذا اكتفت الإدارة ببيانات مسكنة بشأن "بناء ديمقراطية تعكس القيم والتقاليد [المصرية]" - بغض النظر عما يعنيه ذلك، نظراً إلى تاريخ البلاد الذي يعود إلى 5000 عام تحت الحكم الفرعوني والحكم الاستبدادي.

وفي الواقع أن البيت الأبيض لم يُصدر بياناً - إلا بعد الإعلان عن فوز مرسي - عندما لم يعد الأمر يمثل أهمية، أكد فيه على أهمية "احترام حقوق جميع المواطنين المصريين - بما في ذلك المرأة والأقليات الدينية مثل المسيحيين الأقباط"، ومنوهاً إلى أنه من "الضروري" لمصر أن تحافظ على دورها كـ "ركيزة للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي". وتلك كلمات قوية ربما كان لها أثر كبير لدى دوائر رئيسية لو أنها صدرت في وقت مبكر. وعلى افتراض أن الانتخابات كانت نزيهة إلى حد معقول، فإن الرسالة ذاتها - لو ألقاها علناً وشخصياً نائب الرئيس الأمريكي أو وزيرة الخارجية قبل الانتخابات - كان من الممكن أن تؤثر على النتيجة.

إن فوز مرسي ربما حال دون وقوع أزمة مصرية داخلية في المستقبل القريب، حيث خفف العبء عن الإدارة الأمريكية التي تواجه بالفعل ما لا يقل عن أزمتين أخيرتين ملحتين في الشرق الأوسط (وهما المفاوضات النووية التي انهارت مع إيران وتزايد الاحتقان بين سوريا وتركيا مما قد يجر واشنطن إلى حرب ضد الأسد

تحاول تجنبها بكافة التكاليف)، لكن تداعياتها على المدى الأبعد ربما تكون وخيمة. وحتى في ظل تقييد صلاحيات مرسي، إلا أنه سيحظى بتأثير كبير على

ثلاث قرارات وطنية رئيسية:

أولاً، تقرير ما إذا كانت الحكومة المصرية الجديدة ستواجه مشاكلها الاقتصادية الملحة عن طريق النزول على المطالب الشعبية بتحقيق "العدالة الاجتماعية" أو اتباع المطالبات الدولية وتلك المتعلقة بالأعمال التجارية لتدشين إصلاحات سوقية تركز على الاستثمار؛

ثانياً، تقرير ما إذا كانت الحكومة ستعطي الأولوية لإضفاء الطابع الإسلامي على الحياة العامة كطريقة لمكافأة الأنصار ومواجهة التقشف الاقتصادي المرير؛

ثالثاً، تقرير ما إذا كانت جماعة "الإخوان المسلمين" التي أصبحت أكثر جرأة سوف تصدّر نجاحها السياسي إلى الضفة الغربية، أو الأردن، أو سوريا، أو أماكن أخرى كجزء من جهودها الرامية لإنعاش الدور الإقليمي الخامل لمصر. ومن الصعب تصور أن مصر تحت قيادة مرسي سوف تتبنى سياسات تنسجم مع المصالح الأمريكية حول هذه الجوانب الثلاثة جميعاً؛ والواقع أنه قد ينتهج سياسات إشكالية حول كل واحدة من هذه المسائل.

إن تحديد توجه مرسي حول هذه القضايا - وقياس رد فعله على التكاليف التي ينبغي على واشنطن أن تدرس فرضها في حالة اختياره لمنهج قائم على التصادم - يمثل أولوية قصوى للولايات المتحدة. وعلى الرغم من تصريحات مرسي الأولية الباعثة على التهدئة، إلا أنه ينبغي على الرئيس أوباما أن يحجم عن إبداء مزيد من التأييد حتى يوضح الزعيم القادم والحكومة التي سيترأسها منهجهم حول هذه القضايا الأساسية. ومن الناحية السياسية وحدها، ليس هناك معنى لاحتضان مرسي قبل ذلك، ناهيك عن السلبيات السياسية لتحديد موعد زيارة مبكرة إلى واشنطن لزعيم عقائدي يمجّد "«حماس" ويعِد بـ "اعادة النظر" بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وأسّس "اللجنة الشعبية لمكافحة المشروع الصهيوني" في

الشرقية وصاغ برنامج "الجماعة" الانتخابي المناهض للمرأة والأقباط قبل خمس سنوات فقط.

إن مثل هذا الوضوح سيوفر أيضاً إجابة لسؤال أكثر جوهرية. فمنذ عقد مضى، عرض بن لادن نموذجاً لحكم إسلامي - متقشف ومانوي ومتعطش للدماء - رفضته جموع المسلمين ليس لهدفه الأيديولوجي الرامي إلى إنشاء دولة إسلامية، وإنما لأساليبه السادية وغير الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بالمسلمين الأبرياء الذين كانوا إما أهدافاً أو ضحايا عرضيين لوحشية بن لادن. ولا شك أن نموذج الحكم الإسلامي لـ جماعة "الإخوان" يختلف عن نموذج بن لادن، لكن هل هو اختلاف في الوسائل أم الغايات، أم في كليهما؟ وقبل أن ينتشر هذا النموذج إلى مناطق أخرى عبر الشرق الأوسط - فيما تراه العديد من شعوب الشرق الأوسط بأنه موافقة من واشنطن ولا أقل من ذلك - ينبغي على إدارة أوباما أن تضع سلسلة من المعضلات السياسية لرئيس مصر الجديد وزملائه من أجل استيضاح الإجابات على ذلك السؤال الرئيسي. وبالنظر إلى الأرواح التي أُزهقت والأموال التي أنفقت لمنع انتشار رسالة تنظيم "القاعدة"، فإن الإخفاق في تأمين الوضوح بشأن هذه المسألة الجوهرية قد يتسبب في كارثة لشركاء أمريكا المتبقين في الشرق الأوسط.

روبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي لمعهد واشنطن.

https://youtu.be/zZviJ6B_ezw

19/6/2012

3. ويكيليكس: شفيق والإخوان.. بين الإمارات ومصر[74]

27 يونيو 2015

لا تزال علاقة الإمارات بالنظام السياسي المصري، وبخاصة فيما يخص جماعة الإخوان المسلمين والمرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق، ملفًا مفتوحًا حتى هذه اللحظة. فالفريق أحمد شفيق، المقيم في الإمارات منذ خسارته الانتخابات في صيف 2012 أمام الرئيس المخلوع محمد مرسي، تحول خلال الأسابيع الماضية إلى إحدى أكثر المواد الصحفية سخونة وإثارة للجدل، بما نُسب إليه من تحركات سياسية مؤخرًا.

فقد نشرت صحيفة الشروق في شهر مايو الماضي، تقريرًا نسبته إلى مصادر سياسية وحزبية، أن عددًا من رجال الأعمال أحدهم مصري مقيم في أمريكا وآخرون من دول خليجية، لعبوا دورًا في دعم احتجاجات 30 يونيو، ولهم شراكات مع رجال أعمال مصريين محسوبين على نظام مبارك، قد وصلوا القاهرة في وقت

74 http://www.madamasr.com/ar/2015/06/27/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88/

سابق على كتابة التقرير في محاولة لتشكيل تحالف انتخابي قوي قادر على الاستحواذ على الأغلبية البرلمانية.

وهو ما أعقبه أخبار أخرى نشرتها الشروق أيضًا، عن سفر مسؤول استخباراتي مصري رفيع المستوى لأبو ظبي، لبحث عدد من الملفات من بينها المطالبة بوقف تحركات شفيق ومحاولاته العودة للمشهد السياسي المصري، وبخاصة مع ما بدأ في التواتر على ألسنة عدد من الشخصيات العامة والإعلامية من أن شفيق فاز في الانتخابات الرئاسية سنة 2012، إلا أن السلطات المصرية قامت بتغيير النتيجة وإعلان فوز مرسي. وكان أحد تداعيات ذلك التوتر تأجيل بث الحوار التليفزيوني الذي أجراه الإعلامي عبد الرحيم علي مع الفريق في الإمارات، بزعم وجود مشكلات تقنية خاصة بالصوت، قبل أن يُذاع في وقت لاحق.

لا يأتي ذكر اسم شفيق كثيرًا في الوثائق المنسوبة للحكومة السعودية. فترصد برقية، حصلت عليها منظمة "ويكيليكس" ونشرت صفحتين منها، بينما ينشر "مدى مصر" حصريًا الصفحة الثالثة والأخيرة،[75] حالة من الترقب بين الأوساط السياسية والشعبية والإعلامية لما ستؤول إليه نتائج انتخابات الرئاسة في مصر بين المرشحين، وقتها، محمد مرسي وأحمد شفيق.

تُكمل الوثيقة، في صفحتها غير المنشورة بعد والتي حصل عليها "مدى مصر"[76] أن حجم الاستثمارات الإماراتية في مصر يبلغ 5 مليارات دولار، تتركز في مجالات الزراعة والاتصالات والعقارات وتكنولوجيا المعلومات، ويبلغ عدد الشركات الإماراتية المستثمرة في مصر نحو 600 شركة.

وتضيف الوثيقة أن المستثمرين الإماراتيين يفضلون "مصر الليبرالية لا الدينية"، ويوجد حاليًا، نوع من الإحجام من قِبلهم، على الاستثمار في مصر، حتى تتضح الرؤية حول الانتخابات الرئاسية، ومن سيفوز بالرئاسة، وذلك لتخوفهم من استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، التي سادت مصر منذ اندلاع

[75] http://www.madamasr.com/wp-content/uploads/2015/06/bc7e9322-2f8f-49ee-b083-2951ba8a3b29-1.jpg

[76] http://www.madamasr.com/wp-content/uploads/2015/06/2_16-1.jpg

ثورة 25 يناير. وعلى المستوى الشعبي، تميل غالبية المواطنين الإماراتيين إلى الفريق أحمد شفيق، وبخاصة أنهم يعلمون عن موقف دولتهم غير المتوافق مع جماعة الإخوان المسلمين. ويرون أن وصول شفيق إلى كرسي الرئاسة، سيؤدي إلى طي موضوع الخلافات مع مصر، والإقبال على دعمها، والاستثمار بها. أما الإعلاميون فيتفق موقفهم مع الموقف الرسمي والشعبي للدولة، وسبق لهم أن شنوا هجومًا لاذعًا على حركة الإخوان المسلمين لتطاولها على دولة الإمارات.

في مطلع يناير 2013، اتخذت الأزمة منحى جديدًا بإعلان الحكومة الإماراتية اعتقال أكثر من 100مصريين بزعم انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين، ومحاولتهم مع آخرين إماراتيين تشكيل تنظيم إخواني في الإمارات. يرصد تقرير سعودي بعنوان "التداعيات السياسية للأزمة بين مصر والإمارات.. يناير 2013" أسباب الأزمة والاتهامات المتبادلة بين البلدين، والتصعيد بين القاهرة ودبي وتداعياته السياسية. يأتي التقرير في 6 صفحات نُشرت منه بالفعل الصفحات رقم 1 و4 و5، بينما ينشر «مدى مصر» حصريًا الصفحات رقم 2 و3 و6.[77]

القسم الأول للتقرير الذي يرصد أسباب الأزمة والاتهامات المتبادلة بين البلدين، يُشير إلى التطورات منذ إلقاء القبض على الخلية الإخوانية في الإمارات وتوجيه الاتهامات لها بالتحريض على قلب نظام الحكم، ثم رفض دبي الطلب المصري بالإفراج عنهم. وعلى الجانب الآخر "تتهم جماعة الإخوان في مصر دولة الإمارات بأنها تقف ضد الثورة المصرية وتأوي بعض "الفلول" من رموز الحكم السابق وعلى رأسهم أحمد شفيق- المرشح السابق لرئاسة الجمهورية-، بل إن محمد سعد ياقوت- القيادي بحزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين- أدلى بتصريحات الشهر الماضي للعديد من وسائل الإعلام، تفيد بأن هناك خلية خليجية تعمل على عزل الرئيس محمد مرسى بمعاونة قيادات المعارضة (المصرية) في إشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

[77] http://www.madamasr.com/wp-content/uploads/2015/06/c89e92e2-71d2-4d9b-9f5d-737e35079234-1.jpg

وتضيف الوثيقة أن بعض الخبراء أكدوا "أن هذه الأزمة بين البلدين قد تؤدى إلى احتمالات مواجهة ما بينهما في حالة استمرارها وسيكون لها تأثير سلبي على حوالي 400 ألف مصري يعملون في الإمارات ويشكلون ثالث أكبر جالية فيها بعد الهنود والباكستانيين".

ترصد الوثيقة ما وصفته بـ "أهم شواهد العداء المتنامي بين الإخوان ودولة الإمارات العربية المتحدة" في النقاط التالية التي نذكرها كما وردت في التقرير:

- فشل الجانب المصري في إقناع الإمارات بالإفراج عن المعتقلين المصريين من التنظيم الإخواني؛ حيث لم تنجح اتصالات السفارة المصرية هناك مع وزارة الخارجية الإماراتية في مقابلة هؤلاء المعتقلين وتقديم المساندة القنصلية لهم، كما فشلت مساعي الوفد المصري الرسمي للإمارات برئاسة عصام الحداد- مساعد رئيس الجمهورية- في حل الأزمة، بعد أن قام بتسليم رسالة من الرئيس محمد مرسي إلى نظيره الإماراتي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، غير أن الإمارات أكدت أن الإجراءات القانونية هي التي تحكم قضية المعتقلين.
- تأكيد بعض المصادر هنا (القاهرة) على أن المباحثات التي أجراها الوفد المصري مع المسؤولين الإماراتيين تناولت قضية تسليم الفريق أحمد شفيق المرشح الرئاسي الخاسر لاتهامه في قضايا فساد، ولكن الوفد لم يتلق ردًا شافيًا، على الرغم من تسليم مدير المخابرات المصري معلومات للسلطات في دبي حول اتصالات شفيق بعدد من رموز النظام السابق لتأليب الرأي العام ضد الرئيس محمد مرسي- بحسب ما جاء في الوثيقة.
- اتهم عصام العريان- نائب رئيس حزب "الحرية والعدالة" - وياسر عبد التواب- رئيس اللجنة الإعلامية لحزب "النور"" السلفي- في 2 يناير 2013، دولة الإمارات بأنها " تعادي التغيير الذي حدث في مصر وباقي بلدان الربيع العربي خوفًا من وصول قطار الثورة إليها. وأنها تخشى الديموقراطية، وتأوي الفلول وتدافع عنهم، والدليل هجوم قائد شرطة دبي ضاحي خلفان المستمر على مصر ورئيسها المنتخب بعد الثورة".

- دعوة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد في أكتوبر الماضي، دول مجلس التعاون الخليجي إلى "التعاون لمنع جماعة الإخوان المسلمين من التآمر لتقويض الحكومات في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى ردود فعل سلبية لدى الإخوان المسلمين ومطالبة البعض بالرد عليه".
- تعمد بعض الصحف المصرية في 6يناير، نشر محاضرة "مزعومة" للمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي بجامعة "كولومبيا" الأمريكية عن الثورة المصرية، جاء فيها (أن السبب الحقيقي وراء عداء دبي للنظام المصري الجديد هو مشروع تطوير قناة السويس؛ لأن هذا المشروع سيصبح أكبر كارثة لاقتصاد دبي الخدمي الذي يقوم على لوجستيات الموانئ البحرية بحكم موقع قناة السويس الاستراتيجي الدولي)، وقد حرصت الصحف المصرية على ترديد هذه المزاعم على الرغم من تكذيب ونفي تشومسكي نفسه لها. في الوقت نفسه أشارت بعض الصحف المصرية إلى أن (الإمارات هي الثورة المضادة ضد الثورتين المصرية والسورية، حتى لا يتم نجاح إعمار قناة السويس أمام التجارة الأوروبية).

ينتقل التقرير إلى رصد معالم التصعيد المتبادل بين الطرفين والتداعيات المترتبة عليه، ولعل أهم ما جاء في هذا القسم من التقرير أن جماعة الإخوان المسلمين اتخذت قرارًا بإلغاء زيارة خيرت الشاطر للإمارات احتجاجًا على تصريحات خلفان المتكررة.

وتشير الصفحة الأخيرة من التقرير إلى أن الإمارات تُصر على "فضح العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر والمعتقلين المصريين الأعضاء في التنظيم الإخواني بالإمارات؛ حيث أعلنت مصادر أمنية إماراتية أن التحقيقات تشير إلى أن (هذا التنظيم نجح في تجنيد العديد من أبناء الجالية المصرية بالإمارات، وأسس شركات لتحويل أموال بطرق غير مشروعة إلى التنظيم الأم في مصر، بل وقيامه بتدريب الإسلاميين المحليين على كيفية الإطاحة بالحكومات)". كما أشار التقرير إلى "تهكم وسخرية الصحف الإماراتية الصادرة في يناير 2013، على الوفد المصري

برئاسة عصام الحداد- مساعد رئيس الجمهورية-، واندهاشها من جدول أعماله الذي شمل بندًا واحدًا هو ملابسات توقيف 11معتقلا على ذمة قضية تنظيم الإخوان، وتجاهل الوفد لحوالي 350 محتجزًا مصريًا مما يؤكد الدوافع الحزبية، وتأكيدها أن الإفراج السياسي عن خلية الإخوان غير وارد".

وأضاف التقرير أن عددًا من الخبراء المصريين في القاهرة، أكدوا أن "زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى مصر يوم الأربعاء 9 يناير 2013، إشارة قوية من مصر إلى الإمارات بأن البديل هو إيران، في ظل الأحداث المتوترة بينهما على خلفية المعتقلين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين".

وفي برقية أخرى صادرة من السفارة السعودية في القاهرة ومرسلة لوزارة الخارجية في الرياض، جاء فيها أن مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، اجتمع في 10 يناير 2013 لبحث تداعيات الأزمة وسُبل معالجتها. طلب عدد من الأعضاء انتظار ما ستسفر عنه جهود مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية، بينما طالب آخرون سفر خيرت الشاطر- نائب المرشد العام- مع مسؤول قطري رفيع المستوى إلى الإمارات لبحث سُبل إنهاء الأزمة "بحيث يطالب الشاطر الجانب الإماراتي بعرض متطلباته التي تضمن عدم تدخل جماعة الإخوان المسلمين في شؤون الإمارات، وعدم نقل التجربة الديموقراطية التي مرت بها مصر إلى دولة الإمارات".

كما أشارت البرقية إلى "فتح السلطات المصرية لقضية مقتل الفنانة اللبنانية سوزان تميم في شقتها في دبي سنة 2008 مرة أخرى؛ حيث تلقى النائب العام يوم 9 يناير 2013، بلاغًا ضد نائبة مدير الإدارة العامة للأدلة الجنائية بدبي فريدة الشمالي، وقائد شرطة دبي ضاحي خلفان، الشاهدين في قضية مقتل المطربة اللبنانية، يتهمهما بتزوير تقرير الطب الشرعي الخاص بقتلها".

فيما أشارت برقية أخرى، ينشرها "مدى مصر" حصريًا أيضا، إلى الاتهامات التي وجهتها مصادر أمنية لما وُصف بـ "شخصية إماراتية كبيرة بتمويل عمليات التخريب والتدمير في مصر على هامش احتفال المصريين بمرور عامين على ثورة 25 يناير 2011"، وهو ما نشرته صحيفة الأخبار، المملوكة للدولة، يوم 28 يناير 2013.

في يناير 2014، صدر حكم من المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات، بأحكام بالسجن ضد 30 إماراتيًا ومصريًا تتراوح بين 3 أشهر وخمس سنوات. وقبلها صدرت أحكام أخرى في يوليو 2013، بالسجن ضد 69شخصًا آخرين لفترات تراوحت بين 7 سنوات و15 سنة، بعد إدانتهم بتشكيل "تنظيم سري" بهدف الاستيلاء على السلطة، وإقامة علاقات مع الإخوان المسلمين.

معظم وثائق "ويكيليكس" التي تناولت العلاقات المصرية الإماراتية خلال هذه الفترة، أشارت إلى التقارب بين النظام المصري من جانب والنظامين الإيراني والقطري من جانب آخر، باعتباره أحد أسباب ارتفاع حدة التوتر بين البلدين. فوفقًا لوثيقة "ويكيليكس" المنشورة، زار الشاطر الدوحة في مارس 2012، لطمأنه المستثمرين القطريين أنه بعد وصول الإخوان إلى السلطة في مصر ستصبح استثماراتهم في أمان بموجب قوانين الاستثمار الأجنبي التي يعتزمون إصدارها. بالإضافة إلى زيارة مرسي إلى طهران خلال القمة الإسلامية التي انعقدت في 2أغسطس 2012، التي شكلت سابقة في تاريخ العلاقات بين العاصمتين بعد الثورة الإيرانية سنة 1979، وخلالها وجه الرئيس المصري السابق الدعوة إلى أحمدي نجاد لزيارة القاهرة، وهو ما تلاه زيارة وزير الخارجية الإيراني لمصر، وكذلك زيارة اللواء قاسم سليمان- قائد لواء القدس التابع للحرس الثوري الإيراني- إلى القاهرة ولقائه عصام الحداد.

غير أن الحملة الإماراتية لم تكن مرتبطة فقط بالترتيبات الإقليمية والنزاع بين محوري السعودية/ الإمارات/ الكويت من جانب، ومصر/ قطر/ إيران من جانب آخر. فهناك تاريخ من تمدد نفوذ "جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي"، التي تنتمي لتيار الإخوان المسلمين، في الإمارات منذ تأسيسها سنة 1974، والتي ألقي القبض على عدد من قياداتها خلال عامي 2012 و2013 ضمن قضية تنظيم الإخوان. فوفقًا لدراسة أعدها ونشرها مركز المسبار للدراسات والبحوث، الموجود في الإمارات، سيطر تيار الإخوان المسلمين، من خلال نشاط الجمعية، على قطاع التعليم العام ولجان تطوير المناهج في الحكومة الإماراتية، وشارك اثنان من

قيادات الجمعية في حكومتين متتاليتين خلال عقد السبعينيات في فترة شهدت توسعًا في نفوذ الجمعية بشكل عام.
غير أن الحكومة الإماراتية بدأت في الصدام مع الجمعية في أواخر الثمانينيات، بعد فترة طويلة من الشد والجذب بينهما. إذ قررت السلطات الإماراتية سنة 1988، وقف مجلة "الإصلاح" الناطقة باسم الجمعية لمدة 6 أشهر، وعندما عادت للصدور مرة أخرى أصبحت لهجتها أقل حدة. وفي سنة 1994، حلّت الحكومة مجلس إدارة الجمعية وتعرضت فروعها، في دبي والفجيرة ورأس الخيمة، إضافة إلى جمعية "الإرشاد" في عجمان، لتقليص أنشطتها الداخلية والخارجية، وقامت الحكومة بإسناد الإشراف عليها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ما عدا فرع رأس الخيمة الذي لم يزل حتى اليوم يحظى باستقلالية تحت حماية وتعاطف حاكمها الشيخ صقر القاسمي.
ومنذ عام 2003، بدأت حملة واسعة للتخلص من نفوذ الجمعية داخل قطاع التعليم، بنقل عدد كبير من الموظفين المنتمين لها إلى دوائر حكومية أخرى، وهو ما تكرر سنة 2006 بعد لقاءات للتهدئة بين قيادات من الجمعية ومحمد بن زايد- حاكم أبو ظبي- فشلت في الوصول إلى مساحة من التوافق. وسلك أعضاء الجمعية منحى مختلفًا بعد ذلك، إذ بدأوا في تنظيم تجمعات احتجاجية وكتابة مقالات مختلفة عبر المدونات والمواقع الإلكترونية تنتقد أداء السلطات الحاكمة في الإمارات. بينما يرى مراقبون آخرون أن الجمعية، وبخاصة في السنوات الأخيرة، كانت تمثل صوتًا إصلاحيًا في الإمارات بدفاعها عن قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة.
في النهاية، بدا صعود الإخوان المسلمين في تونس ثم مصر، عقب الثورة في كلا البلدين، مؤشراً مقلقاً للسلطات الإماراتية، فبدأت في حلقة أخرى من حلقات التضييق على الجمعية، وكذلك انتهاج سياسات عدائية ضد النظام الإخواني في مصر بسبب مقارباته الإقليمية. وانعكست التطورات السياسية على الساحة المصرية خلال العامين الماضيين على العلاقات بين القاهرة ودبي مرة أخرى. إذ

بلغت الاستثمارات الإماراتية في مصر، بعد الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، 4.5 مليار دولار، بعد انخفاضها خلال فترة حكم الإخوان المسلمين، لتحتل المرتبة الثانية عربيًا بعد المملكة العربية السعودية التي تصل استثماراتها إلى 7.5 مليار دولار- بحسب تصريحات أشرف سالمان، وزير الاستثمار المصري، في مارس من العام الجاري. غير أن العلاقة بين الحكومتين تظل متشابكة وأكثر تعقيدًا من الصورة الظاهرة، وأحد أوجه ذلك التعقيد هو استمرار دبي في استضافة المرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق، الذي بدت تحركاته مزعجة للسلطات المصرية في الفترة الأخيرة، وكذلك الأخبار المتضاربة عن إلغاء مذكرة التفاهم بين المستثمر الإماراتي محمد العبّار والحكومة المصرية لإنشاء العاصمة الجديدة.

https://youtu.be/D2f_cVT-shE

Aug 31, 2012

https://youtu.be/SL2KXoNdTFQ

المبحث الثالث

أزمة الإعلانات الدستورية

1. الحوار الوطني برعاية مرسي

بدأ الحوار الوطني عقب إصدار الإعلان الدستوري. الذي تم إصداره في 21 نوفمبر 2012. في 8 ديسمبر، وتحت ضغط المظاهرات الحاشدة في الشارع، التي وصلت حتى بوابة قصر الاتحادية، في ذلك الوقت؛ رفضت العديد من القوى المدنية حضور الحوار، كان أبرزها جبهة الإنقاذ، بالإضافة إلى الكنائس المصرية الثلاث؛ اعتراضًا على الإعلان الدستوري، وكانت الجلسة الأولى مخصصة للحوار حول الإعلان الدستوري والأزمة التي تسبب فيها، وعقدت الجلسة برعاية الوزير الدكتور محمد محسوب، والمستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية، وبحضور 54 شخصية، واستمرت الجلسة من الساعة 2 إلى 11، وأسفر الحوار عن تشكيل لجنة قانونية بعضوية الدكتور ثروت بدوي، وأحمد كمال أبو المجد، ومحمد محسوب، وأيمن نور، ومنال الشوربجي، والمستشار محمد جاب الله مستشار رئيس الجمهورية، ومحمد سليم العوا. وأعلنت اللجنة توصياتها بإلغاء الإعلان الدستوري، وإصدار إعلان دستوري جديد، كما أوصت اللجنة بانتداب قضاة تحقيق للتحقيق في أحداث العنف التي وقعت في محيط قصر رئاسة الجمهورية أو ارتكاب جرائم الإرهاب أو التحريض عليها.

بالفعل أصدرت اللجنة القانونية إعلانًا دستوريًّا جديدًا في نفس الليلة ألغى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 21 نوفمبر، وأبقى على آثاره، مع التأكيد على إجراء الاستفتاء في موعده. واعتبرت هذه الجلسة هي بداية الحوار الوطني، وتقرر أن يكون هناك جولات أخرى.

وبالفعل في 11 ديسمبر عقدت ثاني جلسات الحوار بحضور المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية، إلى جانب ممثلين عن حزب مصر القوية، الذي شارك لأول مرة في الحوار، والتيار المصري، بالإضافة إلى اللجنة القانونية التي شكلت في الجلسة الأولى، واستمرت الجلسة لـ5 ساعات، وكان من المفترض أن تناقش هذه الجلسة التعديلات الدستورية التي قيل وقتها إن الرئيس سيطلب تعديلها بعد التوافق عليها، وخرج بعد الجلسة بيان مبهم من رئاسة الجمهورية

اعتبر أن الجلسة تم الاستماع فيها لجميع الأفكار والمقترحات من جانب ممثلي القوى الوطنية والشعبية؛ لوضع خارطة طريق للتحول الديمقراطي وتحقيق الاستقرار الدستوري والتشريعي في مصر

وكان من المقرر أن تكون الجلسة الثالثة في اليوم التالي يوم 12 ديسمبر، ولكن تم تأجيلها ليوم واحد، وعقدت يوم 13 ديسمبر بحضور نفس القوى التي شاركت في الجلستين السابقتين، وتم الاتفاق في هذه الجلسة على معايير اختيار أعضاء مجلس الشورى في حالة الموافقة على الدستور وإقراراه، وفي البيان الصادر عن الجلسة أعلن عن الاتفاق على معايير موضوعية لاختيار المرشحين للتعيين من كافة القوى السياسية الحزبية الفاعلة، سواء تلك التي شاركت في الحوار أو التي لم تشارك، وكذلك تمثيل الهيئات الدينية، كالأزهر الشريف والكنائس المصرية الثلاث، وشخصيات قانونية وشخصيات عامة تمثل كافة ألوان الطيف المصري .

وفي الجلسة الرابعة التي عقدت يوم 19 ديسمبر، شاركت لأول مرة الكنائس المصرية الثلاث بممثلين لها، بالإضافة للجنة القانونية المشكلة من قبل، وبحضور 12 حزبًا، هي: الحرية والعدالة، النور، والوسط، غد الثورة، مصر، الأصالة، البناء والتنمية، الإصلاح والتنمية، مصر الحديثة، الحضارة، مصر القوية، والتيار المصري .

استعرض الاجتماع ما وصلت إليه اللجنة المصغرة في آخر اجتماعاتها، وتمت مناقشة المسار المستقبلي للحوار في ضوء نتائج الاستفتاء سواء بالموافقة أو الرفض. واتفق الحاضرون أنه في حالة الموافقة على مشروع الدستور سيتم مناقشة قانون انتخابات البرلمان، وأيضًا مناقشة المواد المقترح تعديلها في مشروع الدستور لعرضها على البرلمان المقبل. أما في حالة عدم الموافقة فسيتم مناقشة قانون انتخابات الجمعية التأسيسية الجديدة .

وعقدت الجلسة الخامسة يوم 26 ديسمبر بعد الموافقة على الدستور، ورأسها الرئيس الدكتور محمد مرسي، واقتصرت الجلسة على مناقشة قانون الانتخابات البرلمانية، وتقديم المقترحات الخاصة بالقانون؛ تمهيدًا لعرضها على مجلس الشورى .

وعقدت الجلسة السادسة في 30 ديسمبر بمشاركةٍ أكبر من القوى السياسية؛ للنقاش حول قانون الانتخابات، وخرجت الجلسة -التي استمرت 9 ساعات- بتصور لقانون الانتخابات تمهيدًا لعرضه على رئيس الجمهورية قبل إرساله لمجلس الشورى، وكانت أبرز ملامح القانون المقترح هو استخدام نظام القائمة المغلقة، مع وضع عتبة أو حد أدنى، هو ثلث عدد الأصوات المقررة للمقعد الواحد في الدائرة، مع بقاء تقسيم الدوائر على وضعه الحالي؛ لأنه يحتاج إلى نقاش مجتمعي وتشريعي كبير ومتسع. وباستثناء القوائم المكونة من 4 مرشحين والتي لا بد من وجود مرشحة سيدة فيها، فإن باقي القوائم لا بد من وجود المرأة في نصف القائمة الأول .

وفي 9 يناير عقدت الجلسة السابعة للحوار الوطني؛ لمناقشة تعديلات الدستور وتقديم المقترحات بشأنها، وكان من المقرر أن يحضر هذه الجلسة عدد من قيادات جبهة الإنقاذ بعد إعلان المستشار محمود مكي عن تلقيه وعدًا بمشاركة 8 ممثلين لجبهة الإنقاذ الوطني، وهو ما لم يحدث .

وخرج بيان رئاسة الجمهورية عن الجلسة ليعلن أن الجولة السابعة من جلسات الحوار الوطني اختصت بمناقشة بعض مواد الدستور المطلوب التوافق حولها، والآفاق المستقبلية لهذا الحوار.

وخلال تلك الجلسة تم ضم المستشار محمد أمين المهدي، والدكتور فتحي فكري، إلى اللجنة القانونية المصغرة؛ وذلك بناء على ترشيح بعض الأحزاب والقوى السياسية غير المشاركة في الحوار، والتي نقلها للحضور إبراهيم المعلم المشارك في جلسات الحوار، بحسب ما ورد في البيان الذي أعلنته رئاسة الجمهورية .

وبذلك أصبحت اللجنة القانونية المصغرة للحوار الوطني مشكلة من د. محمد سليم العوا، ود. ثروت بدوي، والدكتور أحمد كمال أبو المجد، والمستشار محمد فؤاد جاب الله، ود. محمد محسوب، ود. جمال جبريل، ود. سوزي حنا ناشد، والمستشار محمد أمين المهدي، ود فتحي فكري. ولكن خلال مناقشات مجلس

الشورى لقانون الانتخابات، لم يتم الالتزام بنتائج الحوار الوطني، وخرج قانون الانتخابات مخالفًا للتصور الذي تم الاتفاق عليه أثناء الحوار، بعد إعلان حزب الحرية والعدالة أن نتائج الحوار غير ملزمة؛ وترتب على ذلك إعلان عدد من القوى السياسية والشخصيات انسحابهم من الحوار الوطني، أبرزهم حزب غد الثورة، وحزب التيار المصري، وحزب الإصلاح والتنمية.

وعلى خلفية أحداث العنف التي اندلعت في الذكرى الثانية للثورة، وفرض حالة الطوارئ في مدن القناة الثلاث، دعت الرئاسة لحوار وطني جديد، يوم 28 يناير، ووجهت الدعوة لرؤساء 11 حزبًا وأربع شخصيات عامة لحضور الجلسة، ولكن اعتذرت أحزاب الوفد والمصري الديمقراطي والدستور والتحالف الشعبي الاشتراكي، ومن الشخصيات العامة اعتذر حمدين صباحي وعمرو موسى. عُقدت الجلسة برئاسة الدكتور محمد مرسي، وحضرها الدكتور محمد سليم العوا والدكتور أيمن نور من الشخصيات العامة، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وكيل مؤسسي حزب مصر القوية، والدكتور محمد سعد الكتاتني، رئيس حزب الحرية والعدالة، والمهندس أبو العلا ماضي، رئيس حزب الوسط، ويونس مخيون، رئيس حزب النور.

وخلصت الجلسة إلى بيان هزيل طالبت فيه القوى السياسية بإدانة العنف بشكل واضح، والتبرؤ منه، والدعوة إلى عدم الانخراط فيه، كما أشار البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية إلى أن الحضور قد أكدوا وجوب قيام الدولة بالحسم في ضبط الأمن في مصر كلها، ووعد الرئيس مرسي خلال الجلسة بعرض الحالة الأمنية العامة في جلسة الحوار المقبلة؛ وبناء على الوضع سيتم إما تقليص مدة الطوارئ أو بقائها على ما هي عليه.

وقبل جلسة الحوار الوطني أعلن حزب النور عن مبادرة للخروج من الأزمة، تشمل تشكيل حكومة جديدة، والتوافق حول تعديلات دستورية، وعرضت المبادرة على رئيس الجمهورية، وأعلن أنها ستضم إلى جلسة الحوار الوطني للتوافق حولها، ولكن تم تأجيل الجلسة عدة مرات؛ بدعوى سفر بعض المشاركين، وفي النهاية

أعلن الرئيس محمد مرسي، في حواره الذي أجراه مع الإعلامي عمرو الليثي، عن استئناف جلسات الحوار الوطني؛ لمناقشة ضمانات نزاهة العملية الانتخابية، كما أعلن أن الجلسات ستكون منقولة على الهواء مباشرة لضمان الشفافية، وبالفعل يوم 26 فبراير، بدأت جلسة الحوار الوطني بحضور الرئيس محمد مرسي، الذي ألقي كلمة افتتاحية، لتبدأ الجلسة بعدها، ولمدة ساعتين، قامت القوى السياسية بعرض مقترحاتها لضمانات العملية الانتخابية، ورفعت الجلسة بعد ساعتين للاستراحة، واستُؤنفت بعدها بدون الرئيس مرسي، الذي غادر لارتباطه بمواعيد أخرى، وفي نهاية الجلسة خرجت 7 مقترحات، أعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة عن توجيهها ل لجنة العليا للانتخابات، وهي :

1. تشكيل لجنة من الأحزاب المشاركة للتواصل مع اللجنة العليا للانتخابات .
2. قيام اللجنة العليا بتوجيه الجهات المعنية لوضع معايير موضوعية وشفافة لاختيار الفريق الإداري المعاون للجنة .
3. وضع آلية لرصد أية تجاوزات تختص بالعملية الانتخابية، واتخاذ الإجراءات العقابية، والإعلان عنها، سواء فيما يتعلق بالدعاية أو وضع سقف للمال السياسي المستخدم في الدعاية والصمت الانتخابي، مع وضع ميثاق شرف إعلامي وعدم استخدام دور العبادة.
4. تفعيل دور اللجنة الإعلامية بما يعزز من منظومة عمل اللجنة ويجعلها تتعامل بشكل استباقي، وسرعة الإعلان عنها .
5. تشكيل لجنة للتواصل مع القوى السياسية الغائبة للانضمام للانتخابات . تأمين العملية الانتخابية دون الافتئات على الحرية الشخصية للمواطنين .
6. تفعيل دور منظمات العمل المدني سواء محلية أو دولية .

أسباب رفض الحوار :

القوى السياسية المعارضة، وعلى رأسها جبهة الإنقاذ، رأت أن الحوار الوطني عبر جميع مراحله لم يكن على مستوى الحدث، ولم يتسم بالجدية؛ ولذا كانت دائمًا تضع شروطًا وتعتبرها لأزمة قبل بدء أي حوار. فأثناء الحوار حول الإعلان

الدستوري، رفضت جبهة الإنقاذ المشاركة إلا بعد إلغاء الإعلان الدستوري، وبعد أن توضع ضمانات حقيقية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في الحوار.

وفي الحوار الوطني الذي تلا أحداث الذكرى الثانية للثورة، رفضت جبهة الإنقاذ أن تشارك في الحوار، وأصدرت بيانًا أعلنت فيه رفضها الانجرار إلى حوارات إعلامية شكلية قبل أن تتوقف الاعتداءات ضد المتظاهرين، وأعلنت 5 مطالب أساسية رأت أنها كفيلة بإنهاء الاحتقان في الشارع، وتصحيح المسار السياسي، وتمثلت هذه المطالب فيما يلي :

1. تشكيل حكومة إنقاذ أو وحدة وطنية
2. تشكيل لجنة لتعديل الدستـــــــور
3. إزالة آثار الإعلان الدستوري وإقالة النائب العام
4. تشكيل لجنة قضائية للتحقيق في سقوط الشهداء والمصابين
5. إخضاع جماعة الإخوان المسلمين للقانون بعد أن أصبحت طرفًا أصيلاً في إدارة البلاد دون سند شرعي.

وبالطبع لم تلتفت الرئاسة لمطالب الجبهة وتجاهلتها، وأعلنت أن الحوار الوطني مستمر، ولكن جاء قانون الانتخابات، وعدم وفاء حزب الأغلبية بتعهداته وتعهدات الرئيس، ليعمق من شكوك القوى السياسية تجاه جدية الحوار وجدواه .

وهو ما جعل جبهة الإنقاذ ترفض المشاركة في الحوار الوطني التالي الذي عقد في 26 فبراير، وأعلنت أنها لن تشارك في الحوار دون أجندة واضحة أو آليات تضمن الالتزام بما يتم الاتفاق عليه، كما استنكرت أن تأتي الدعوة للحوار بعد تحديد موعد الانتخابات البرلمانية، والذي لم يتم التشاور بشأنه مع كل القوى السياسية .

وخلال أيام كانت الجبهة قد اتخذت قرارها بمقاطعة الانتخابات البرلمانية، ودعت الشعب أيضًا إلى المقاطعة وعدم الاعتراف بالعملية الانتخابية؛ في ظل الغياب الكامل لضمانات نزاهتها .

أسباب فشل مبادرات الحوار

في محاولة للخروج من المأزق، وهذه الحالة غير المسبوقة من الانشقاق والتناحر السياسي؛ خرجت علينا العديد من المبادرات للم الشمل الوطني، من الأحزاب السياسية والمؤسسات والشخصيات العامة، للدرجة التي وصل فيها إحساس في المجال العام بأن كل مواطن لديه مبادرة لاحتواء الأزمة. وعلى الرغم من ذلك باءت كل هذه المبادرات بالفشل، ولم تنجح في تحقيق توافق وطني حقيقي، أو على الأقل أن توقف المظاهرات أو بعض أعمال العنف المصاحبة لها .

ومما لا شك فيه أن أسباب فشل هذه المبادرات يعود إلى عدة أسباب، تتمثل فيما يلي :

أولاً: حالة فقدان الثقة غير المسبوقة من جميع الأطراف تجاه جميع الأطراف، وفقدان حالة الثقة هذه صاحبها حالة من حالات "التخوين المتبادلة"، لم تشهد لها مصر مثيلاً في تاريخها الحديث. بمعنى آخر، هناك حالة فقدان ثقة من المعارضة تجاه السلطة والعكس، كما أن حالة فقدان الثقة هذه امتدت وانتقلت إلى الشارع، والشباب على وجه التحديد، تجاه النخبة السياسية الجديدة (الحاكمة والمعارضة) .

ثانيًا: فشل الحوار الوطني الأول، والذي جاء تحت رعاية الدكتور مرسي شخصيًّا، وكانت أطرافه غير ممثلة للأوزان السياسية الحقيقية على الأرض، وكان حوارًا أقل ما يقال عنه هو حوار "العائلة الواحدة"، فكانت أغلب أطرافه من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وبعض الشخصيات التي نفد بالفعل رصيدها في الشارع. والأهم من كل ما سبق، أن هذا الحوار المزعوم لم ينجز شيئًا يذكر أثّر إيجابيًّا في المشهد السياسي، بل على العكس زاد الأوضاع تعقيدًا، فعندما أقر هذا الحوار مبادئ عامة لقانون الانتخابات الجديد، لم يأخذ به، وأكدت قيادات الحرية والعدالة حينئذ بأن نتائج الحوار غير ملزمة لها .

ثالثًا: قيادة الشارع (الشباب) للسياسة والساسة في مصر؛ حيث لم تستطيع قوى المعارضة والسلطة استيعاب الشباب الذي فجر الثورة، وتبارت المعارضة والسلطة في مليونيات ومليونيات مضادة؛ لإظهار القوة واستعراض العضلات السياسية، بدون وعي منهم بأن الشارع بات يلفظ الجميع، وهو ما أدركته مؤخرًا "جبهة الإنقاذ" التي باتت تتخذ قرارتها بناء على رد فعل الشارع. وكان هناك إحساس من السلطة والمعارضة بأنهم أمام "مباراة صفرية" لا كاسب ولا خاسر فيها، ولكن هذا الاعتقاد خاطئ تمامًا؛ لأن الجميع أمام مباراة صفرية من نوع خاص، ليس فقط الخاسر فيها السلطة والمعارضة، ولكن الشعب نفسه هو الخاسر الأكبر؛ لأنه يتحمل أعباء وأخطاء النخبة الجديدة .

رابعًا: فشل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في أن تستوعب الفائض الهائل من القدرات الشبابية في مؤسساتهم، وأن تفسح أمامها المجال لتولي زمام المبادرة داخل هذه المؤسسات، وأن يقوموا بتفجير طاقاتهم الإبداعية بداخلها. ولكن ما حدث هو العكس تمامًا؛ حيث ظل الرعيل الأول من القيادات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني متحكمًا في كل شيء، بل على العكس مارس أسوأ أنواع الاستبداد تجاه الشباب، وأصبح الشباب الذي فجر الثورة هو الطرف المدان من قبل هؤلاء؛ لأنه عديم الخبرة والكفاءة، وما زالت هناك فرصة أمامه لأن يتعلم من الجيل الأكبر، بالإضافة إلى أنه ما زال صغير السن. ولم يتواكب مع هذه الثورة العظيمة تغير في البنية الفكرية لأغلب فئات المجتمع، وما زال التفكير بنفس الطريقة القديمة على مستوى إدارة البلاد والعباد في مصر المحروسة، وهذا هو لب المشكلة الحقيقية في مصر الآن .

خامسًا: عدم وجود آلية ملزمة لجميع الأطراف (السلطة والمعارضة) في هذه المبادرات، أو ضمانات حقيقية يلتزم بها الجميع؛ مما أدى إلى استمرار حالة فقدان الثقة، بالإضافة إلى التخوين والتربص المتبادل .

سادسًا: محاولات استدعاء المؤسسة العسكرية في الصراع السياسي؛ وذلك نتيجة عدم وضع حدود فاصلة أو ضوابط بين العلاقات العسكرية المدنية حتى هذه اللحظات، ويعتقد الكثيرون من البسطاء، وبعض المحللين السياسيين، بأن الخلاص من هذا الوضع الحالك، الذي لم يتعوده المصريون من ذي قبل، يتمثل في استدعاء المؤسسة العسكرية مرة أخرى، خاصة وأنها تمتلك وتتمتع بقدرة كبيرة من النظام والحزم، ولها رصيد كبير في الشارع المصري. ونسي الجميع بأن استدعاء المؤسسة العسكرية سلاح ذو حدين؛ فالحد الأول، وهو الخاص بعودة الأمن والاستقرار، وهي بالفعل قادرة على ذلك. أما الحد الثاني، فستقوم هذه المؤسسة بتكبيل بعض الحقوق والحريات العامة لتحقيق الهدف الأول. والسؤال الذي يجب أن يحاول كل مصري أن يجيب عليه: أيهما نُعلي: الأمن والاستقرار أم تكبيل الحقوق والحريات من أجل قيمة الأمن الغائب بفعل المصريين أيضًا؟

https://youtu.be/mjcsxLYoT6I

Feb 26, 2013

2. الحرية والعدالة» وضع مواد الإعلان.. والرئيس وافق دون استشارة نائبه

"الشروق" تنشر كواليس القصة الكاملة لإصدار إعلان 21 نوفمبر[78]

الثلاثاء 5 مارس 2013

يظل الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012 الماضي والذي أصدره الرئيس محمد مرسى، الحدث المفصلي الاخطر الذي شهده حكم مرسى حتى الآن، فالإعلان تحول إلى لغم انفجر في وجه الجميع "رئاسة، وإخوان، ومعارضة"، قسم مصر بشكل غير مسبوق، وسالت بسببه دماء لم تتوقف حتى الآن.

برزت خطورة هذا الإعلان فيما تضمنه من إقالة النائب العام السابق المستشار عبد المجيد محمود، وتحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية من البطلان أو أحكام الحل، وإلغاء التقاضي في الدعاوى الخاصة بهما في محكمتي الدستورية العليا والقضاء الإدارى، وتحصين جميع القرارات الخاصة برئيس الجمهورية وإعلاناته الدستورية، وتخويله سلطة اتخاذ إجراءات استثنائية لحماية الثورة، دون تحديد طبيعة هذه الإجراءات.

تلا هذا الإعلان الدستوري ـ الذي ألغى جزئياً يوم 8 ديسمبر ـ أحداث قصر الاتحادية الأولى التى أسفرت عن مقتل 12 شخصاً من تيارات سياسية مختلفة، وتفاقمت الأوضاع بعده ليصبح المشهد غارقاً في الاستقطاب بين الإخوان وجبهة الإنقاذ الوطني.

وبقيت الحقيقة الكاملة حول كواليس إصدار هذا الإعلان سراً لدى من عاصروا إعداده وإصداره فقط، وسيبقى جزء كبير منها مجهولاً، حتى بعد نشر "الشروق" هذا الموضوع التى لا تهدف به السبق الصحفي بقدر سعى الجريدة إلى تأريخ هذه الفترة الحساسة في تاريخ الثورة، اعتماداً على أحاديث وشهادات ستة ممن عايشوا ظروف إصدار الإعلان، وما سبقه من أحداث في كواليس وطرقات قصر

78

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05032013&id=6c49af0d-dd9f-49b9-86bf-a4f6ebab0204

الاتحادية الرئاسي، وتحتفظ "الشروق" بأسماء هذه المصادر الستة بناء على طلبهم.

المصادر الستة التى رفضت كشف هويتها لأسباب مختلفة، بعضها مقرب من دائرة صنع القرار، وينتمي البعض الاخر لهيئات قضائية عليا.

وأهم ما اتفقت عليه شهادات هؤلاء تفجير مفاجأة بأن الإعلان الدستوري كان من بنات أفكار اللجنة القانونية لحزب الحرية والعدالة، وليس مستشاري الرئيس، على عكس قرار عودة مجلس الشعب أو إعلان ١١ أغسطس بإلغاء الإعلان المكمل، وأن المسودة الأولى من الإعلان كانت تنص على خفض سن تقاعد القضاة إلى 65 عاماً وليس فقط إقالة النائب العام، الذي كان يبلغ من العمر وقتها 66 عاماً.

وإلى تفاصيل ما حدث:

مشهد «١» . . لجنة في القصر

كان لافتاً في أيام أكتوبر ونوفمبر من العام الماضي وجود عدد من أعضاء اللجنة القانونية لحزب الحرية والعدالة داخل قصر الاتحادية أياماً عديدة.. ولم يكن حضورهم حتى ذلك الحين معروف الأسباب.. لا سيما في ظل وجود مستشار قانونيا لرئيس الجمهورية هو المستشار محمد فؤاد جادالله.

الأعضاء الذين كانوا يحضرون كانوا يجتمعون مع كل من الرئيس شخصياً ومدير مكتبه د. أحمد عبدا لعاطى، لكنهم لم يكونوا يفصحوا عن المهام التى يؤدونها لأي شخص آخر داخل القصر.

بعض أعضاء اللجنة القانونية لحزب الإخوان تحدث عن مؤامرة يحيكها قضاة داخل المحكمة الدستورية لعزل الرئيس.. علماً بأن نزاعاً قضائياً في الأصل كان قائماً ـ ومازال ـ بين المحكمة واثنين من أعضاء اللجنة بسبب اتهامهما للمحكمة بتزوير حكم حل مجلس الشعب، على عكس ما أثبتت تحقيق النيابة العامة.

حديث "المؤامرة" نقله للمحامين الإخوان أشخاص جمعتهم بالفعل جلسات ودية مع أحد أعضاء المحكمة الدستورية.. تحدث فيها العضو بصورة مستهترة

عن "إمكانية عزل الرئيس محمد مرسى" حيث قال نصاً "زي ما نصبناه ممكن نعزله" وهذا حسب رواية المحامين الإخوان التى نقلوها إلى رئيس الجمهورية.

عرض الرئيس هذه المعلومات على عدد من أعضاء الفريق الرئاسي ـ القائم أيامها ـ ورغم أن قضاة المحكمة الدستورية نفوا إمكانية أن يتم العزل، وعلى رأسهم رئيسها المستشار ماهر البحيري، إلاّ أن الإخوان أخذوا الأمر بجدية ليصبح الأمر سبباً وجيهاً للقيام بخطوة مضادة ضد المحكمة، سواء من الجمعية التأسيسية للدستور أو من خارجها.

وبينما أصبح حديث المؤامرة والتوجس من "الدستورية" مسيطراً على الأجواء في قصر الاتحادية، فقد حددت المحكمة في يوم 7 نوفمبر جلسة 2 ديسمبر لنظر قضيتي حل مجلس الشورى وبطلان قانون تحصين الجمعية التأسيسية، والقضية الأخيرة تم الترويج لها وكأنها سيترتب عليها حل الجمعية التأسيسية، رغم استحالة هذا عملياً وقانونياً، بحسب مصادر قضائية رفيعة المستوى.

زاد قرار التحديد من قلق الإخوان خاصة في ظل المشاكل التى كانت تتعرض لها الجمعية التأسيسية من انقسامات واستقالات في ذلك التوقيت، لاسيما وأن الجمعية لم تكن حتى اقتربت من استكمال القراءة الأولية للمواد، الأمر الذي كان يتطلب بالفعل استقراراً لتشكيلها، وعدم تعرضها لهزات إضافية.

وهنا.. في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر.. بدأت اللجنة القانونية لحزب الحرية والعدالة تفكر جدياً في تصفية المحكمة الدستورية.. أو على الأقل منعها من نظر القضايا المعروضة عليها يوم 2 ديسمبر.

مرسى والقضاة

كانت مواقف الرئيس محمد مرسى من القضاة منذ اليوم الأول لتولى حكمه متحفظة، ولم يكن اختيار المستشار محمود مكي نائباً لرئيس الجمهورية يرمي بأي صورة لإرضاء القضاة أو مغازلتهم، كما حاول البعض تصوير الأمر.

وفي الاجتماع الأول الذي دعا إليه الرئيس رؤساء الهيئات القضائية قبل تعيين مكي في موقعه، أكد الرئيس صراحة أنه لا توجد أي نية للمساس بالقضاة، في ظل شائعات حول صدور قانون بخفض سن تقاعد القضاة.

وبعد أسبوعين من تعيين مكي في 12 أغسطس، عرض الرئيس عليه مسألة خفض سن التقاعد إلى 60 عاماً، بصيغة الاستشارة، بحيث يتم التخلص من النائب العام السابق المستشار عبد المجيد محمود، بشكل قانوني، وأيضاً من عدد كبير من قضاة المحكمة الدستورية المعروفين بمناهضتهم للتيار الإسلامي وعلى رأسهم المستشارة السابقة تهاني الجبالي.

اعترض نائب الرئيس بشدة على هذا الاقتراح، ولوح بالاستقالة إذا تم اتخاذ هذا القرار، باعتبار أنه سبق وطمأن بنفسه شيوخ القضاة على عدم المساس بهم حتى نهاية العام القضائي الحالي في 30 يونيو 2013 ـ على الأقل ـ وأغلق الموضوع بين الرئيس ونائبه.

وعقب تشكيل الفريق الرئاسي، أعيد طرح الموضوع مرة أخرى من قبل بعض مستشاري الرئيس في اجتماعات حضرها الرئيس ونائبه، وكان الرئيس يوافق، والنائب يرفض ويحذر من هزة كبيرة في الأوساط القضائية، قد تؤدى لاضطراب شعبي عام.

ومع تزايد المطالب بإقالة النائب العام، حدثت واقعة نقله سفيراً في الفاتيكان ثم التراجع عن القرار واستمرت الرغبة في خفض سن تقاعد القضاة قائمة في حزب الحرية والعدالة.

مشهد «2» . . نيابة الثورة

في الأسبوع الثاني من نوفمبر بدأ التوجه داخل القصر الرئاسي لإصدار إعلان دستوري جديد.. كان في ذلك الوقت سيقتصر فقط على "مد عمل الجمعية التأسيسية شهرين" بتعديل المادة 60 من الإعلان الدستوري القائم آنذاك.

كان المستشار القانوني لرئيس الجمهورية يدعم هذا الأمر بشدة، وكذلك اللجنة القانونية بحزب الحرية والعدالة، وكان السند القانوني لهم في ذلك أنه من حق

الرئيس تعديل المادة رغم سابقة الاستفتاء عليها في 11 مارس، باعتبار أن الاستفتاء تم على مواد أخرى غير التى تم تضمينها فعليا في الإعلان الدستوري، وأن الموعد المذكور في هذا النص تنظيمي وليس إلزامياً.

كما تم الاتفاق داخل الرئاسة على إنشاء نيابة لحماية الثورة وإعادة المحاكمات في جرائم قتل المتظاهرين، وكلف الرئيس مستشاره القانوني بوضع القانون المنظم لهذه النيابة، وأعمالها القضائية.

هذا كله كان على السطح.. أما في الكواليس فكانت اللجنة القانونية بالحرية والعدالة عاكفة على وضع مواد أخرى لتضمينها في الإعلان الدستوري الجديد، الذي كان مخصصاً في الأساس لمد عمل الجمعية التأسيسية.

وفي شأن النائب العام.. كانت الرئاسة قد استعدت بالتعاون مع المستشار محمود مكي، نائب الرئيس، وشقيقه المستشار أحمد مكي، وزير العدل، لسيناريو ما بعد إقالة النائب العام بنقله إلى الفاتيكان، باستعراض السيرة الذاتية للعديد من المستشارين، من بينهم معارون إلى خارج مصر ونواب لرئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة، إلاّ أن تراجع النائب العام السابق عن موافقته على الانتقال إلى الفاتيكان في اللحظات الأخيرة، أعاق الخطوة الأخيرة في الإطاحة به وإعلان اسم النائب العام الجديد، والذي اختار الرئيس أن يكون المستشار طلعت عبد الله.

اسم المستشار طلعت عبد الله لم يبتعد عن بورصة الترشيحات داخل الرئاسة وبقي المرشح الأقوى لتولى منصب النائب العام، عند أول مناسبة ستحين فيها إقالة عبد المجيد محمود.

مشهد «3» . . خلف الستار

أعدت اللجنة القانونية بالحرية والعدالة إعلاناً دستورياً كاملاً ينص في المادة الأولى منه على إنشاء نيابة حماية الثورة وإعادة المحاكمات المتفق عليها بالفعل، وتنص المادة الرابعة منه على مد عمل الجمعية التأسيسية، وهو أيضاً أمر كان متفقاً عليه داخل القصر الرئاسي.

إلاّ أن باقي المواد كانت تحمل مفاجآت كبيرة لأعضاء الفريق الرئاسي والمقربين من الرئيس من خارج الإخوان.

حيث كانت المادة الثانية تنص على تحصين جميع قرارات وإعلانات الرئيس الدستورية من الطعن، حتى لا ترفع قضايا ضد الإعلان أمام محكمة القضاء الإدارى.

وكانت المادة الثالثة هي الأكثر خطورة حيث كانت تنص على خفض سن تقاعد القضاة إلى 65 عاماً، مما يعنى التخلص من النائب العام ورؤساء جميع الهيئات القضائية وعلى رأسها المحكمة الدستورية العليا، وكذلك 5 من نواب رئيس المحكمة، ليس من بينهم تهاني الجبالي.

وكان سيترتب على هذه المادة أيضاً عدم نظر أو إصدار أي حكم من المحكمة الدستورية بشأن مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية في جلسة 2 ديسمبر 2012. لكن وإمعاناً في عدم ترك الأمر للصدفة وضعت اللجنة المادة الخامسة التى تحظر على أي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية.

تم عرض مشروع الإعلان الدستوري على الرئيس خلال أيام القصف الإسرائيلي على غزة، ووافق عليه مبدئياً، لكنه أمر بعرض المشروع أيضاً على كل من مستشاره القانوني ووزير العدل، لاتخاذ الرأي فيما يخص أوضاع القضاة.

وفي 21 نوفمبر استطاع الرئيس مرسى تحقيق مكسب استراتيجي وسياسي برعاية اتفاق التهدئة بين إسرائيل وحماس، برعاية ومباركة أمريكية، ليصبح المجال مفتوحاً لإلقاء قنبلة الإعلان الدستوري التى قلبت المشهد السياسي المصري.

وفي مساء اليوم ذاته اعتذر الرئيس عن السفر إلى باكستان لحضور القمة الإسلامية، وكلف نائبه محمود مكي بحضورها، استعداداً لتفجير قنبلة الإعلان.

مكي كان يعلم بأن شيئاً ما يدار بعيدا عنه، لكنه لم يكن يعلم ما هو تحديداً، مع ملاحظة أنه كان قد وضع استقالته تحت تصرف الرئيس منذ 7 نوفمبر، وتأكيده على رفض خفض سن تقاعد القضاة، أو الإقدام على إقالة النائب العام مرة أخرى.

مشهد «4» . . تفجير القنبلة

اللجنة القانونية بالحرية والعدالة انتهت من صياغة الإعلان ووجود عدد من أعضائها في قصر الاتحادية منذ صباح 22 نوفمبر، وتعمد أعضاء اللجنة إبلاغ قيادات الإخوان ببعض بنود الإعلان، وعلى رأسها خفض سن تقاعد القضاة، باعتبار أن الأمر بات "حتماً مقضياً" وغير قابل للتعديل.

وبالفعل أبلغت قيادات الإخوان القواعد بضرورة التوجه إلى محيط دار القضاء العالي للتظاهر تأييداً لقرارات رئاسية مهمة بشأن القضاة، باعتبار "أن الظهير الشعبي لهذه القرارات مطلوب بشدة".

عند الظهيرة، استدعى الرئيس المستشار أحمد مكي، وزير العدل، ود. محمد محسوب، وزير الشئون القانونية والبرلمانية، بصورة عاجلة، وجمعت جلسة بينهم وبين بعض أعضاء اللجنة القانونية بالحرية والعدالة والمستشار محمد فؤاد جادالله.

اعترض مكي وجادالله على خفض سن تقاعد القضاة بشدة، وحذرا من رد فعل القضاة العنيف، واقترحا تأجيل هذه الخطوة لتنفيذها مرحلياً بعد نهاية العام القضائي، وبشكل تدريجي، وليس في الوقت الحالي إطلاقاً.

المناقشة التى استمرت ساعتين تقريباً انتهت إلى الاكتفاء بنص المادة الثالثة الخاص بكيفية تعيين النائب العام الجديد على أن يكون لمدة 4 سنوات، مع إضافة عبارة واحدة هي "ويسرى هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فورى" وأيد مكي وجادالله هذا الاتجاه، باعتبار أن إقالة النائب العام كانت من المطالب الأساسية للثوار.

وعلى الفور تم استدعاء النائب العام الجديد المستشار طلعت عبد الله لحلف اليمين القانونية، قبل الإعلان رسمياً عن إقالة النائب العام، إمعاناً في السرية، وخشية تكرار سيناريو الفاتيكان. أما عن تحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية ووقف التقاضي في دعاوى حلهما.. فقد تحدث بعض الحضور عن عدم الحاجة له وعدم شرعية منع المحكمة الدستورية من نظر أي قضية، إلاّ أن أغلبية

الحضور المنتمين للحرية والعدالة رأوا أن التحصين ضرورة طالما لم يتم خفض سن التقاعد، بحجة أن مجلس الشورى والجمعية التأسيسية ستكونان في مهب الريح، وستظلان عرضة للحل في جلسة 2 ديسمبر.

ورد بعض الحضور بأن قضية الجمعية التأسيسية المعروضة أمام المحكمة لن تنتهي بأي شكل إلى حلها، وأنها مجرد منازعة تنفيذ في حكم حل مجلس الشعب، وأن أقصى شيء سيترتب عليها هو السماح برفع دعوى جديدة لبطلان تشكيل الجمعية أمام محكمة القضاء الإداري، إلاّ أن الرئيس أيد وضع المادة تحسباً لأي طارئ. أما المادة السادسة الخاصة بتوسيع سلطة الرئيس لاتخاذ إجراءات استثنائية لحماية الثورة، فقد أصر عليها الرئيس أيضاً، مستنداً إلى تقارير تؤكد أن التيار الجارف في الشارع يطالبه باتخاذ إجراءات رادعة ضد القوى المعادية للثورة.

كان هذا بعد نحو 10 أيام من تلقى الرئيس تقارير من جهات سيادية عن اجتماعات جمعت رجال أعمال ينتمي بعضهم للنظام السابق في أحد الفنادق الكبرى، لتنسيق الجهود لزعزعة استقرار حكمه. وتم إصدار الإعلان روتينياً بتاريخ سابق هو 21 نوفمبر لتسهيل تنفيذ القرارات بشكل فورى.

مشهد «5» . . لا لمد عمل التأسيسية

ثار جدل بين أعضاء الأمانة الفنية للجمعية التأسيسية والمستشار حسام الغرياني بعد صدور الإعلان الدستوري حول مد عمل الجمعية التأسيسية، واتصل الغرياني بالرئيس مؤكداً له وقوفه بجانبه وتأييده للإعلان، مع تحفظه على المد، باعتبار أنه أدخل تغييراً على مادة سبق استفتاء الشعب عليها. وعلى هذا الأساس الذي اعتبر أن نص المادة 60 من الإعلان الدستوري تضمن فترة الستة أشهر المحددة لعمل الجمعية التأسيسية كموعد إلزامي وليس تنظيمي، وبصورة لا يجوز التدخل فيها، تم تجاهل تنفيذ هذه المادة نهائياً، وأنهت الجمعية التأسيسية عملها قبل جلسة المحكمة الدستورية المقررة يوم 2 ديسمبر بيومين. وتحول بعدها الإعلان الدستوري إلى كرة لهب حرقت الجميع، ومازالت اثار الحريق موجودة في الشارع السياسي، ولا يدري أحد كيف ستنتهي.

❖ الإعلان الدستوري في مصر 11 اغسطس 2012[79]

إعلان دستوري

رئيس الجمهوريـة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 من فبراير سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في17 من يونية سنة 2012

قـرر

المادة الأولى

يلغـى الإعلان الدستوري الصادر في 17 يونية 2012

المادة الثانية

يستبدل بنص المادة (25) فقرة (2) من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 النص الآتي

((ويباشر فور توليه مهام منصبه كامل الاختصاصات المنصوص عليها في المادة 56 من هذا الإعلان))

المادة الثالثة

إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشـر يومًا جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب؛ لاستفتائه في شأنه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده،

79 https://ar.wikisource.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1_11_%D8%A7%D8%BA%D8%B3%D8%B7%D8%B3_2012

وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

المادة الرابعة

ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي.

صدر برئاسة الجمهورية في 24 رمضان سنة 1433هـ.

(الموافق 11 اغسطس سنة 2012م).

محمد مرسي

❖ إلغاء الإعلان الدستوري المكمل

وبمقتضى هذا الإعلان تم إلغاء الإعلان الدستوري المكمل لإعلان 30 مارس 2011 الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بداية فترة رئاسة محمد مرسي، وكان نصه كما يلي:

الإعلان الدستوري المكمل لإعلان 30 مارس 2011[80]

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 من فبراير سنة 2011:

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011:

قرر

(المادة الأولى)

يضاف إلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 فقرة ثالثة للمادة 30 والمواد 53 مكرر، و53 مكرر 1 و53 مكرر 2 و56 مكرر و60 مكرر و60 مكرر 1 على النحو التالي:

مادة 30 (فقرة ثالثة)

[80] https://ar.wikisource.org/wiki/الإعلان_الدستوري_المكمل_لإعلان_30_مارس_2011

فإذا كان المجلس منحلا أدى الرئيس اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.

مادة 53 مكررا

يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه، حتى إقرار الدستور الجديد، جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع.

مادة 53 مكررا 1

يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

مادة 53 مكررا 2

يجوز لرئيس الجمهورية في حالة حدوث اضطرابات داخل البلاد تستوجب تدخل القوات المسلحة، وبعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار قرار باشتراك القوات المسلحة في مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة. ويبين القانون سلطات القوات المسلحة ومهامها وحالات استخدام القوة والقبض والاحتجاز والاختصاص القضائي وحالات انتفاء المسئولية.

مادة 56 مكرر

يباشر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاختصاصات المنصوص عليها في البند (1) من المادة 56 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته لاختصاصاته.

مادة 60 مكررا

إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة . تمثل أطياف المجتمع . لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال خمسة عشر يوما

من تاريخ الانتهاء من إعداده. وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

مادة 60 مكررا 1

إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خُمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية، أن مشروع الدستور يتضمن نصا أو أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التي تتحقق بها المصالح العليا للبلاد، أو مع ما تواتر من مبادئ في الدساتير المصرية السابقة، فلأي منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما، فإذا أصرت الجمعية على رأيها، كان لأي منهم عرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا، وتُصدر المحكمة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها. ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزما للكافة، ويُنشر القرار، بغير مصروفات، في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

وفي جميع الأحوال، يوقف الميعاد المحدد لعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه والمنصوص عليه في المادة 60 من هذا الإعلان الدستوري، حتى الانتهاء من إعداد مشروع الدستور في صياغته النهائية وفقا لأحكام هذه المادة.

(المادة الثانية)

يُستبدل بنص المادة 38 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 النص الآتي: ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقا لأي نظام انتخابي يحدده.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في 17 يونيو سنة 2012م). المشير – حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مصر: الانقسام يسود الأجواء بعد اعلان مرسي[81]

الاثنين، 24 ديسمبر 2012

مرسي بين أنصاره أمام القصر الجمهوري يوم 22 نوفمبر 2012

القاهرة، مصر-- (CNN)

تسود حالة من الانقسام الأجواء السياسية المصرية، ما بين مؤيدي الرئيس محمد مرسي الذين احتشدوا تأييدا للإعلان الدستوري الذي أصدره يوم الخميس، وما تظاهرات نظمها معارضو الرئيس في ميدان التحرير، في ظل تمسك كل طرف بمواقفه.

ورغم أن الحشود بالقاهرة قادتها شخصيات بارزة مثل عمرو موسى ومحمد البرادعي وحمدين صباحي، إلا أن محافظات أخرى شهدت تظاهرات واشتباكات بين مؤيدي ومعارضي الرئيس، وصلت إلى حرق بعض مقار حزب الحرية والعدالة الذارع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، في كل من الإسكندرية، وأسيوط، وبورسعيد، والإسماعيلية.

---

[81] http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/24/Egyptians-Divided/index.html

وكان مرسي أصدر إعلانا دستوريا، تضمنت بعض قراراته تحصين الجمعية التأسيسية للدستور ومجلس الشورى من أي أحكام قضائية، كما حصن قراراته أمام القضاء، وعدل قانون السلطة القضائية بأن منح الرئيس سلطة تعيين النائب العام بدلا من الانتخاب.

وقال مرسي في خطابه بقصر الاتحادية إنه "لا يقلقه وجود معارضين، بل بريد معارضة حقيقية وقوية،" وإنه "يريد استكمال بناء مؤسسات الدولة،" مشيرا إلى أن منحه الجمعية التأسيسية شهرين كان لحاجة الجمعية الملحة لهذه الفترة.

وعلق المحلل السياسي بمركز الأهرام للدراسات محمد عز العرب قائلا: "إن خطاب الرئيس كان موجها لفئة محددة، وهم أنصاره المحتشدون أمام قصر الاتحادية، ولم ينظر فيه لمطالب المتظاهرين في كافة المحافظات وبخاصة ميدان التحرير".

وأضاف لـ CNN بالعربية، أن "حديث الرئيس يشير إلى وجود انفصام بين رؤيته، وما يحدث على أرض الواقع، إذ أنه يرغب في محاكمة قتلة الثوار رغم وجود مسارات أخرى، بدلا من محاولات الاستحواذ على دور السلطة القضائية، ما يؤكد أن "مصر تشهد ميلاد رئيس جديد بصلاحيات مطلقة".

وقال إن "الهجوم على مقرات حزب الحرية والعدالة، يعد إشارة البدء لتراجع دور جماعة الإخوان وشعبيتهم في الدولة،" لافتا انه "لا يوجد قطاعات منظمة تؤيد قرارات الرئيس سوى التيارات والجماعات السياسية الإسلامية،" لكن "كل ألوان الطيف السياسي تأخذ موقفا معارضا".

من جهته وصف صبحي صالح خطاب الرئيس بالصريح والقوى الذي يؤكد على سياسته، رافضا ما أثاره البعض بأنه خطاب موجه لجماعته وأنصاره المحتشدين لتأييد قراراته، مشيرا إلى أن "الرئيس أكد أنه خطاب للجميع وانه كان يتمنى أن يكون هناك،" في إشارة إلى ميدان التحرير، وانه "حريص على وجود معارضيه".

واتهم صالح في تصريح لـ CNN بالعربية الخاسرين بالانتخابات بالعمل على إثارة التظاهرات ضد الرئيس، لافتا إلى أن "الحزب حريص على عدم الاحتكاك بمن

ذهبوا لحرق مقرات الإخوان في بعض المحافظات،" وتساءل قائلا: "إذا كانت السياسة سب ورجم بالحجارة فما هي البلطجة إذن؟"

وقال صابر أبو الفتوح عضو مجلس الشعب عن حزب الحرية والعدالة، إن "الحزب أوعز لأنصاره الموجودين بالقاهرة الذين شاركوا في تظاهرات تأييد الرئيس أمام قصر الاتحادية، بالعودة إلى مدينة الإسكندرية وسائر المحافظات لحماية مقراته، التي تتعرض للهجوم من "بلطجية النظام السابق، المندسين وسط المتظاهرين في غياب قوات الأمن".

وحول ما إذا كان ذلك رد فعل لرفضهم الإعلان الدستور، قال إن "حزب الحرية والعدالة يقبل الاختلاف مع المعارضين له والهتاف ضده، ويتفهم أن تكون مناهضته عبر صناديق الاقتراع، ولكنه لن يقبل بالفوضى وحرق البلد".

وعبر أحمد ماهر منسق حركة 6 أبريل عن رفضه لقيام الرئيس بتوجيه خطابه لجهة محددة، لافتا إلى أنه "لا يتقبل فكرة تحصين قرارات الرئيس أو تأسيسية الدستور،" غير انه أشار إلى "موافقته على إقالة النائب العام عبد المجيد محمود وإعادة التحقيق مع قتلة الثوار". وطالب ماهر الذي أعلن عن انسحابه من الجمعية التأسيسية للدستور، "الرئيس بالعمل على إيجاد حل وسط حتى لا تتأزم الأمور أكثر من ذلك، والبدء في حوار مجتمعي جاد، لاسيما وان الأمور كانت ربما تتغير لو أنه أصدر الإعلان الدستوري في صالح الشهداء دون تحصين قراراته".

https://youtu.be/XzF-bOvKDQc

8 يوليو 2013

3. الإعلان الدستوري الجديد للرئيس مُرسي: الإشكالية القانونية من حيث الشكل والمضمون.[82]

الحوار المتمدن-العدد: 3924 – 27 / 11 / 2012

شكلت القرارات الأخيرة للرئيس المصري الدكتور محمد مرسي وهو أول رئيس مصري مدني مُنتخب منذ الإطاحة بالملك فاروق وفي أعقاب الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق محمد حسني مبارك، مادة نقاش سياسي وقانوني على كافة المستويات في المجتمع المصري. وأن كان هذا الامر يعبّر عن مدى الحيوية التي انتجتها الثورة التي قادها الشعب المصري الا أنها تطرح تساؤلات عن عمق الأزمة التي لم تستطع النخبة الحاكمة أن تتجاوزها والتي تضع الثورة ومكتسباتها في خطر يستوجب العمل السريع على تحديد الاطر الصحيحة لعملية اتخاذ القرار. قبل الولوج في موضع البحث نستعرض القرارات التي اتخذها الرئيس مرسي والتي أدت الى التطورات المتسارعة التي نشهدها حاليا في مصر لتيسير فهم الإشكالية القانونية الناتجة عن الإعلان الدستوري الجديد الذي أعلنه الرئيس مُرسي.

المادة الأولى من الإعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس مرسي فتقضي بإعادة التحقيقات والمحاكمة بكافة الجرائم المنسوبة للرئيس السابق محمد حسني مبارك ورموز النظام السابق وكل من ارتكب جرائم ضد المتظاهرين اثناء الثورة والتي صدر قسم كبير من الأحكام بحقهم من قبل القضاء المصري لكنها لم تُرضي شرائح واسعة جداً من اكثرية المصريين واقطاب

[82] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334217

الثورة حيث جاء في نص المادة الأولى من الإعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس مرسي ما يلي: "تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التى ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سيَّاسيًا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين". ونلفت النظر الى اننا اثرنا عدم عرض مواضيع ومواد الإعلان الدستوري الجديد الذي اصدره الرئيس مرسي بالترتيب الموضوعي اي من المادة الأولى الى المادة الأخيرة بالتسلسل كما جاءت في نص الإعلان الذي اصدره الرئيس المصري كي لا يتوهم القارئ للمقال او يتأثر عاطفياً او ثورياً بالمادة الأولى التي غلّفت الإعلان الدستوري الصادر بإعادة التحقيقات والمحاكمات بشأن الجرائم التي ارتكبها الرئيس السابق محمد حسني مبارك ورموز نظامه ومن ارتكب الجرائم ضد المتظاهرين اثناء الثورة محاولة من قبلنا تجنيب القارئ عدم التركيز او السهو عن خطورة القرارات الواردة في الإعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس مرسي الغير متعلقة بمحاكمة الرئيس السابق مبارك واعوانه وباقي المجرمين الذين قاموا بالاعتداء على المتظاهرين اثناء الثورة.

كما أن الرئيس مرسي لم يكتف بقطع يد القضاء الإداري المصري ومنعه من بسط رقابته في النظر في الطعون الموجهة ضد الجمعية التأسيسية، بل تخطى ذلك الى ما هو أكثر خطورة بمراحل عندما اعطى لنفسه بوصفه رئيسا للجمهورية المصرية "عصمة" في اتخاذ القرارات إذ تنبع اهمية الإعلان الدستوري الجديد في انه يحصّن قرارات رئيس الجمهورية، ويجعلها نهائية ونافذة، ولا يمكن وقف تنفيذها أمام أي جهة قضائية.

المادة الثانية من الإعلان الدستوري الجديد حيث جاء فيها: "الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز

التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية". المادة الثانية من الإعلان الدستوري الجديد جعلت قرارات الرئيس غير خاضعة لأي رقابة من اي نوع كان ومن اي جهة.

اما المادة الثالثة من الإعلان الدستوري الجديد فتتعلق بقرار الرئيس مرسي في مسألة تعيين النائب العام المصري وهو رأس الهرم في النيابات العامة المصرية وممثل جهة الادعاء العام في الدعاوى الجزائية وبطبيعة الحال يُمثل النيابة العامة التي تُطالب باسم المجتمع بتطبيق القانون والعقاب لمن يرتكب الجرائم في مصر ونصت المادة الثالثة من الإعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس مرسي على ما يلي: "يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء، وألا يقل سنه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري". ومن البديهي القول ان نص المادة الثالثة من الإعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس مرسي جاءت لكف يد المستشار عبد المجيد محمود النائب العام المصري الذي عيّن في هذا الموقع في فترة حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك في سنة 2006 خلفا للمستشار ماهر عبد الواحد. ويهدف الرئيس مُرسي من خلال إصدار المادة الثالثة من الإعلان الدستوري القفز من فوق القانون خاصة نص المادة 119 من قانون السلطة القضائية التي تحمي وتحصّن موقع ومنصب النائب العام في مصر من الإقالة او العزل من قبل السلطة السياسية إلا عن طريق بلوغ النائب العام السن القانوني للتقاعد او الوفاة او عن طريق تقديمه طوعياً وإرادياً استقالته من منصبه. تنص المادة 199 من قانون السلطة القضائية في مصر على ما يلي: "النائب العام يكتسب حصانة من العزل أو الإقالة، حيث لا يبعده عن منصبه شيء سوى الوفاة أو بلوغ سن التقاعد أو تقديم استقالته بمبادرة منه شخصيا". وتكملة

للمادة الثالثة من الإعلان الدستوري التي أعلنها الرئيس مُرسي فقد سارع الأخير الى اصدار قرار بتعيين نائب عام جديد بدلاً من المستشار عبد المجيد محمود هو المستشار طلعت إبراهيم محمد عبد الله لمدة 4 سنوات. وتجدر الإشارة الى ان الرئيس مرسي سبق ان حاول إزاحة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود من منصبه عن طريق تعيينه سفيراً لمصر في الفاتيكان على ان يقوم أحد مساعدي النائب العام بمباشرة اعمال النائب العام وهذا ما رفضه صراحة المستشار عبد المجيد محمود مستندا لنص القانون الصريح لاسيما المادة 119 من لقانون السلطة القضائية ومتسلحاً بموقف اكثرية القضاة الداعمين لموقفه ولسيادة نصوص القانون وعدم مخالفتها وقد لقّي موقف النائب العام دعماً واضحاً وصريحاً من نادي قضاة مصر مصدر قوة وموقف اكثرية قضاة مصر.

وقد قضى الإعلان الدستوري الجديد ب بتحصين ومنع حلّ الجمعية التأسيسية المكلفة بصياغة دستور جديد لمصر وهي الجمعية التأسيسية الثانية التي تتشكل لصياغة الدستور الجديد بعد ان سبقها تشكيل لجنة تأسيسية اولى صدر حُكم قضائي سابق من محكمة القضاء الإداري في مصر ببطلان تشكيلها. وتجدر الإشارة الى ان الجمعية التأسيسية الثانية تنتظر ايضاً صدور حكم من الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإدارى للفصل في الطعون الرامية الى حلّها. إلا ان قرار الرئيس مرسي أطاح بسلطة وولاية المحكمة الإدارية عبر نص المادة الخامسة من الإعلان الدستوري الجديد حيث جاء فيه: " لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور". مما يجعل هذه الجمعية التأسيسية عصّية على اي رقابة قضائية.

مما لا شك فيه ان المشكلة الأساسية المتعلقة بالإعلان الدستوري الجديد الذي اصدره الرئيس مُرسي تتعلق بالصلاحيات الواسعة التي منحها الرئيس مُرسي لنفسه دون اي سند قانوني ويخشى اصحاب الرأي القانون في مصر

ان تتحول هذه الصلاحيات الى سلطة مطلقة وبالتالي العودة بمصر الى واقع ما قبل الثورة مع الفارق بأن هذه الصلاحيات تستند الى شرعية الثورة وبالتالي فأنها تصبح مقدسة بعد أن كانت مذمومة في عيون الثوار قبل انطلاق الثورة.

لكل ما سبق فأن هذه القرارات الصادرة بإعلان دستوري حسب تصنيف الرئيس مرسي لقراراته فقد أثارت مسألة خطيرة جداً واساسية وجوهرية تتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية والقضائية) الذي يهدف إلى عدم تركيز وظائف الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد واحدة لمنع استبداد الحاكم وهيمنة السلطة التنفيذية على التشريع والقضاء. من البديهي القول إن تقدم الدول وارتقائها يتوقف على مدى احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة كما أكد المفكر السياسي الفرنسي مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" حين يقول في كتابه ان مبدأ فصل السلطات هو أحد مبادِئ الديمقراطية فهو نموذج للحكم الديمقراطي للدول. مما لا شك فيه ان الأنظمة الديموقراطية لا تقوم لها قائمة دون الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية وتوازنها واستقلاليتها التي تعتبر من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي، ما يحول دون استئثار سلطة واحدة بالحكم على النقيض تماماً من قرارات الرئيس مرسي الأخيرة في الإعلان الدستوري الذي اصدره حيث استباح الرئيس مرسي بقراراته الأخيرة هذه المبادئ استباحة كلية وبشكل صريح وفظ. لكل هذه الاعتبارات كان لابد من عرض وتفسير وشرح كافة الأراء القانونية التي صدرت تعقيبا وتعليقاً على قرارات الرئيس مرسي الأخيرة وتحديدا من ناحية سلامة شرعيتها المشكوك فيها وخاصة في تحديد مسألة ما إذا كان الرئيس مرسي يحق له قانوناً اصدار اعلانات دستورية.

سنبدأ أولا باستعراض مدى سلامة القرارات التي اصدرها الرئيس مرسي من حيث الشكل، ومن ثم سنتناول من حيت المضمون سلامة وقانونية

القرارات التي اصدرها الرئيس مرسي في الإعلان الدستوري والنقاط التي تناولتها قرارات الرئيس المصري والمبادئ التي تتعلق بها ومدى اتفاقها معها او انتهاكها ومخالفتها لها.

اولاً:

هل يتمتع الرئيس محمد مرسي بسلطة إصدار اعلانات دستورية جديدة من حيث الشكل؟

للإجابة على هذا السؤال يكفي ان نستعرض باختصار أبرز الآراء التي أطلقها القضاة واصحاب الاختصاص في شرح وتفسير الدستور. يمكن القول بدون تردد ان اغلب الردود جاءت حاسمة بالرفض لهذا الإعلان الدستور لأن الرئيس مُرسيي. لا يملك الحق بإصدار اعلان دستوري جديد بمعنى ادق ان مجرد اصدار الرئيس مرسي لقرارات تحت اسم او عنوان او مسمى إعلان دستوري لا يعني انها فعليا انها بصحيح الكلمة إعلان دستوري طالما انه لا يملك السلطة من الناحية الشرعي من حيث الشكل على إصدار إعلان دستوري جديدي.

وفي استعراض لأهم الآراء القانونية، أعلن صراحة الدكتور محمود كبيش، عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة، عن رفضه للإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مُرسي، ووصف هذا الإعلان الدستوري بأنه: " قضى على دولة القانون، وجاء ليقوض آخر دعامة في الدولة". اعتبر رئيس نادى قضاة مجلس الدولة المستشار حمدي ياسين عكاشة أن الرئيس محمد مرسي لا يحق له إصدار إعلان دستوري والسبب برأي المستشار حمدي ياسين عكاشة هو "أن الشرعية الثورية انتهت بانتخاب الدكتور محمد مرسى رئيسًا للجمهورية، ولم تعد هناك شرعية ثورية تعطى له حق إصدار إعلان دستوري جديد". المستشار أحمد عبد الفتاح، رئيس نيابة بلقاس، اعتبر أن الرئيس بإصداره الإعلان الدستوري الجديد أرجعنا لعصر ديكتاتوري حجري. واكد المستشار حمدي ياسين عكاشة ان السلطة التأسيسية امتلكها سابقاً المجلس العسكري عندما تولي شؤون البلاد بعد تنحي الرئيس السابق

محمد حسني مبارك وان هذه السلطة التأسيسية التي تخّول من يمتلكها ميزة وشرعية إصدار اعلانات دستورية جديدة او مراسيم بقوانين او اي تعديل على قانون معيَن لا يمتلكها حالياً الرئيس مرسي لإصدار اعلانات دستورية جديدة كون الشرعية الدستورية للسلطة التأسيسية انتهت حكماً بعدما افرزت الانتخابات رئيسا جديدا بطريقة ديموقراطية هو الرئيس مُرسي وبالتالي انتهى مفعول الثورة على صعيد السلطة التأسيسية لاسيما وان مرسي رئيس سلطة ويمتلك فقط بعض الاختصاصات المتعلقة بالسلطة التشريعية نتيجة غياب مجلس الشعب، ولا يجوز له أن يُصدر أية إعلانات دستورية وبالتالي فإن الشرعية الثورية انتهت بانتخاب الدكتور محمد مرسى رئيسًا للجمهورية، ولم تعد هناك شرعية ثورية تمنحه هذا الحق لإصدار إعلان دستوري جديد ونحن نؤيد ما خلُص إليه المستشار حمدين ياسين عكاشة ونضيف عليه ان عدم وجود سلطة او حق اصدار اعلان دستوري جديد للرئيس مرسي لا يشكل خيارا له بل هو قيد عليه يجب ان يلتزم به. وتجدر الإشارة الى ان اعضاء مجلس ادارة نادي قضاة في مجلس الدولة عقدوا مؤتمراً صحافيا طالبوا فيه الرئيس مرسي بسحب الإعلان الدستوري الذي أصدره وايضاً بسحب جميع قراراته التي وصفوها "بالمنعدمة". واضاف اعضاء مجلس ادارة نادي قضاة مجلس الدولة أن الإعلان الدستوري الجديد الذي اصدره الرئيس مُرسي يحتوي على العديد من المخالفات الدستورية منها ما يتعلق بانتهاك القواعد الدستورية والقانونية ومنها ما يتعلق بـ غصب السلطة التأسيسية على حد وصفهم من قبل الرئيس مرسي وإضافتها لمجموع سلطاته الرئاسية التنفيذية والتشريعية. كما أكدوا بوضوح أن الرئيس مرسي لا يملك رخصة او حق إصدار إعلان دستوري جديد بعد صدور الإعلان الدستوري الذي نشأ على أساسه وبناء عليه حق الرئيس في السلطة التنفيذية والسبب المباشر لذلك هو انه تم إسناد السلطة التأسيسية للجمعية التأسيسية المكلفة بإعداد دستور جديد لمصر وبالتالي فإن الرئيس

مرسي لم يعد له أية سلطة تأسيسية لتأسيس شرعية اي اعلان دستوري جديد بناء عليها. اما سامح عاشور نقيب المحامين فاعتبر ان قرارات الرئيس مرسي الواردة في الإعلان الدستوري الجديد تمثل "إهدار للقانون في دولة الثورة" والسبب يكمن في ان الرئيس محمد مرسي لا يتمتع بحق إصدار إعلان دستوري جديد إذ أن الصلاحيات الخاصة به اصبحت محددة حصراً في الإعلان الدستوري الأول اي الذي اصدره المجلس العسكري بوصفه سلطة تأسيسية.

من جهة اخرى اعتبر الدكتور رجب عبد الكريم، أستاذ القانون الدستوري بجامعة المنوفية، إن قرارات الرئيس محمد مرسي الصادرة في الإعلان الدستوري الأخيرة تشكل اعتداء صارخ على الشرعية، واكد الدكتور رجب عبد الكريم ان هذه الأمور لا تُظم بإعلان دستوري، ويرى أيضا بانه لم يكن هناك اي مبرر لقيام الرئيس مرسي بالتدخل بواسطة إعلان دستوري جديد. وصف الدكتور رجب عبد الكريم الإعلان الدستوري بأنه " تعتبر ردة عن الشرعية لأن الرئيس مرسي طالب كثيرا حتى في محاكمات الرئيس السابق باحترام الدستور والقانون، وهذه القرارات في تقديري ليس لها سند من القانون. ويُستنتج بوضوح من رأي الدكتور رجب عبد الكريم ان قرارات الرئيس مرسي الأخيرة فاقدة للشرعية.

اما المستشار حسن بدراوي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا فاعتبر أن قرارات الرئيس محمد مرسي تجاوزت كل الأعراف القانونية والدستورية مؤكداً أن هذه القرارات تُشكل أقصى انحراف للسلطة ووصفها بأنها غير قانونية بتاتاً معتبراً ان الاختلاف على عدم قانونية هذه القرارات التي اصدرها الرئيس مرسي شبيه بالاختلاف على خروج الشمس من المشرق أم المغرب. وتجدر الإشارة الى ان البعض غمز من قناة المحكمة الدستورية العليا وإمكانية عزلها للرئيس مرسي بوصفه رئيسا خارجاً عن الشرعية بعد الإعلان الدستوري الجديد الذي اصدره إلا ان رئيس المحكمة الدستورية العليا

المستشار ماهر البحيري خرج ليوضح أن المحكمة الدستورية العليا لا تملك حق عزل رئيس الجمهورية.

من جانبها المستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، اعتبرت ان القرارات التي اصدرها الرئيس مرسي بناء على اعلانه الدستوري يُعد خروجًا على الشرعية الدستورية والقانونية التى أتت به كرئيس للدولة، وشددت المستشارة تهاني الجبالي على ان الرئيس مرسي وبخروجه على الشرعية الدستورية والقانونية يُعد فاقداً للشرعية كرئيس لمصر وبالتالي يُعد فاقداً لمنصبه الرئاسي. أكثر من ذلك اكدت المستشارة تهاني الجبالي ان الرئيس مرسى فقد شرعيته بإلغائه الإعلان الدستوري الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهو اي الرئيس مرسي أصبح منتهكًا للشرعية الدستورية والقانونية للدولة المصرية، التى انجبته للسلطة كرئيس لمصر ولذلك فإن أي قرار يتخذه فهو "باطل باطل" ولا يعتد به على ما أكدت المستشارة تهاني الجبالي. ونحن من جانبنا اذ نشاطر المستشارة الجبالي الرأي نؤكد بقناعة تامة على انه لا يجوز بأي حال من الأحوال وصف ما اتخذه الرئيس مرسي من قرارات بأنها قرارات ثورية لأن الرئيس مرسي هو رئيس مدني جاء الى سدّة الرئاسة بواسطة انتخابات شرعية ديموقراطية، ولم يأت من ميدان التحرير كثوري يشكل حالة ثورية اوصلته مباشرة الى سدة الرئاسة، ولذلك ترى المستشارة تهاني الجبالي بأن الرئيس مرسي لا يُعد رئيساً ثورياً كما يصفه أنصاره". واضافت المستشارة تهاني الجبالي "إن مرسى حلف اليمين الدستوري أمام المحكمة الدستورية العليا وأعضائها وجاء بانتخابات شرعية وبإعلان دستوري صحيح، وبرغم منذ ذلك خرج عن هذه الشرعية وانتهك الحقوق والحريات، وهدم السلطة القضائية، ولذلك يعتبر شخصا عاديا وليس رئيسًا لمصر".

اما رئيس محكمة الزقازيق المستشار هشام الرفاعي فقد اعتبر قرارات الإعلان الدستوري الجديد التي اصدرها الرئيس مُرسي بأنها تُعد قرارات

إدارية وبالتالي يجوز الطعن عليها أمام القضاء الإدارى، بالرغم من انها صدرت بغلاف إعلان دستوري إلا ان قيمتها لا تتعدى كونها قرارات إدارية تحت عنوان "إعلان دستوري". اما محمد صلاح أبو رجب المستشار في مجلس الدولة فقد أكد انه من الناحية القانونية لا يملك الرئيس مرسي حق إصدار الإعلانات الدستورية. بالنسبة للمستشار عادل فرغلي، رئيس محاكم القضاء الإدارى الأسبق، فإن معظم القرارات التى أصدرها الرئيس محمد مرسى عبارة عن قرارات غير دستورية لأن اصدار الرئيس مرسي لإعلان دستوري جديد هو في حد ذاته غير دستوري والسبب هو أن حالة الضرورة لا تستدعى إصدار إعلان دستوري جديد في ظل وجود جمعية تأسيسية على وشك الانتهاء من إعداد دستور جديد للبلاد. بدوره اعتبر الدكتور إبراهيم درويش، أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية بجامعة القاهرة، أن الرئيس مُرسى "لا يملك حق إصدار إعلان دستوري، لأن الإعلانات الدستورية تحتاج إما جمعية تأسيسية أو وقوع انقلاب وثورة، لذا فلا يمكن تصنيف ما أصدره سوى أنها قرارات غير عقلانية".

في المقابل وفي مواقف "يتيمة" مؤيدة لقانونية قرارات الرئيس مرسي الاخيرة لكن ضعيفة جداً من الناحية القانونية أكد الدكتور داوود الباز، أستاذ القانون الدستوري وعضو الجمعية التأسيسية، "أن الضرورة والخوف على الوطن من الانزلاق إلى الهاوية هو من دفع رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي لإصدار إعلان دستوري يحصن مؤسسات الدولة المنتخبة وحمايتها من التدمير، مضيفًا أنه من حق رئيس الجمهورية إصدار إعلانات دستورية في حالة غياب المجالس التشريعية". اما الدكتور عاطف البنا، أستاذ القانون الدستوري، فبرر قرارات الرئيس مُرسي الأخيرة بالقول: "إن من صالح مصر الآن القبول بهذا الإعلان الذي أتى للحفاظ على سلامة الدولة التى هي فوق كل الاعتبارات، وسط جو من قوى متربصة بمصلحة مصر من الداخل والخارج". بدوره أكد الدكتور رمضان بطيخ، أستاذ القانون الدستوري وعضو

الجمعية التأسيسية، أن إصدار إعلانات دستورية حق أصيل لرئيس الجمهورية المنتخب الدكتور محمد مُرسي. اما الفقيه الدستوري ثروت بدوي فاعتبر مؤيدا قرارات الرئيس مُرسي، ان مصر تمر بظروف صعبة وخطيرة واستثنائية تهدد كيان البلاد وتستلزم تدخل الرئيس لاتخاذ قرارات مصيرية وصفها بالقرارات الثورية لمواجهة ومنع القوي المخربة من التمادي في جرائمها والاستمرار في بث الشائعات المسيئة والمقلقة. وبناء عليه يبرر الفقيه الدستوري ثروت بدوي الإجراءات والقرارات التي اتخذها الرئيس مرسي دون ان يبيّن على اي منطق قانوني ارتكز الرئيس في اصداره هذه القرارات او هو كفقيه دستوري على اي مبدأ او منطق قانوني يبرر ما قام به الرئيس مرسي من الناحية القانونية. ونميل للقول الى ان ما ورد في تبريرات الفقيه الدستوري ثروت بدوي لجهة ان الإعلان الدستوري كان قرار ثوري لمواجهة القوى المخربة والإشاعات وغيرها فتبدو بعيدة عن المنطق القانوني ولا تصلح للاستعمال في اللغة القانونية بل هي مجرد خطاب سياسي كلاسيكي قديم مرّ الزمن عليه وتلاشى وهو حتى لا يصلح للاستعمال إعلامياً ويُذكرنا بالجو التبريري الذي كان سائدا لإضفاء الشرعية القانونية على قوانين الطوارئ القديمة في الدول العربية التي عاشت سنوات عديدة في ظل انظمة استبدادية تقوم على تبرير قانون الطوارئ للسيطرة على الحكم وعلى الشعب ومقدرات البلاد بعيداً عن الدستور والشرعية والقانون. الملفت ايضا ان الفقيه الدستوري ثروت بدوي يمهّد على ما يبدو لتبرير اعلانات دستورية جديدة قد يلجأ إليها الرئيس مرسي في المستقبل عبر القول ان هذه الظروف الخطيرة في مصر قد تستدعي اتخاذ إجراءات أخرى من الرئيس مُرسي لمواجهة المخربين لاسيما وان سلطة رئيس الدولة في اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة ظروف استثنائية أمر تقرره جميع الشرائع الديمقراطية حسب رأي الفقيه الدستور ثروت بدوي. من جهة اخرى لاقت قرارات الرئيس مرسي الجديدة التي اصدرها بناء على اعلان دستوري جديد التأييد من جانب

رئيس محكمة استئناف الإسكندرية المستشار أحمد الخطيب الذي أكد ان الإعلان الدستوري الجديد الذي أعلنه الرئيس مرسي يستمد شرعيته من الثورة المستمرة وانه يحقق المصلحة الوطنية، ولكنه يتوقف على شرط اساسي لنجاحه هو القدرة على تطبيقه على ارض الواقع وتوفير الدعمين الشعبي والسياسي له، مثلما حدث عند الغاء الإعلان الدستوري المكمل سابقا. وللتوضيح فإن الإعلان الدستوري المكمل سبق و أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة والغاه الرئيس مرسي بعد وصوله للرئاسة واقال المشير طنطاوي والفريق سامي عنان خلافاً لنص المادة 53 مكرر في الدستور التي تمت اضافتها بواسطة الإعلان المكمل الذي اصدره المجلس العسكري حينها بوصفه يتمتع بصلاحيات السلطة التأسيسية وتنص المادة 53 مكرر على ما يلي : يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومدِّ خدمتهم، ويكون لرئيسه، حتى إقرار الدستور الجديد، جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع". تجدر الإشارة الى ان الإعلان الدستوري المكمل كان يحتوي على ثلاثة مواد تتعلق بحلف يمين الرئيس القادم (قبل انتخاب مرسي) امام المحكمة الدستورية العليا في حال عدم وجود (بسبب حل المجلس) مجلس شعب ليحلف الرئيس الجديد اليمين امام اعضائه وايضا يتعلق باحتفاظ المجلس العسكري بصلاحية التشريعية لحين انتخاب مجلس شعب جديد الذي تناط به وظيفة التشريع اساساً.

ثانياً:

في سلامة وشرعية قرارات الرئيس مُرسي من حيث المضمون:

بعد أن تناولنا عدد كبير من الآراء المعارضة وهي الطاغية على الساحة القانونية في مصر، وكذلك الآراء المؤيدة لهذا الإعلان الدستوري والتي جاءت ضعيفة في بُنيانها الفكري والمنطقي والقانوني. سنتناول في الجزء الثاني من

المقال الانتقادات القانونية لقرارات الرئيس مُرسي من حيث المضمون بعد ان خلصنا انه من حيث الشكل لا يتمتع الرئيس مُرسي بحق او بسلطة إصدار الإعلان الدستوري الجديد حسب رأي اغلبية الآراء القانونية. يمكن أن نجمل المواضيع التي نتجت عن القرارات الأخيرة للرئيس المصري من حيث مضمونها والتي ستكون محور بحثنا على الشكل التالي: 1- تحصين قرارات الرئيس بمواجهة اي رقابة قضائية 2- إلغاء سلطة القضاء في الرقابة على الجمعية التأسيسية 3- التعدي على استقلالية القضاء بعزل النائب العام من منصبه وتعيين نائب عام جديد بدلا منه 4- إعادة التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالرئيس السابق حسني مبارك واعوانه وكل من ارتكب جرائم ضد المتظاهرين اثناء الثورة.

1- قرار تحصين الرئيس مرسي لقراراته عن اي رقابة قضائية:

جاء في المادة الثانية من الإعلان الدستوري الجديد الذي أعلنه الرئيس مرسي ان "الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية". اعتبر الدكتور رجب عبد الكريم، أستاذ القانون الدستوري بجامعة المنوفية ان قرار الرئيس مرسي الأخير الوارد في الإعلان الدستوري الجديد الذي يقضي بتحصين قراراته عن اي رقابة كانت سواء قضائية او غير قضائية يُشكل مخالفة للأعراف والدستور. بدوره المستشار أحمد الزند، رئيس نادى قضاة مصر أكد أن الرئيس مرسى بعد الإعلان الدستوري قام بتحصين نفسه وأصبح رئيس ضد العزل. الدكتور عمرو حمزاوي أستاذ العلوم السياسية اعتبر ان المادة الثانية من الإعلان الدستوري الذي صدر اليوم يضع الرئيس فوق كل السلطات. اما المستشارة تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية

العليا فقالت منتقدةً قرارات الرئيس مرسي: " هو فيه رئيس جمهورية يعطى لنفسه كل هذه الصلاحيات، الرئيس مرسى يفتت الدولة ويضع دستورا بصلاحياته رغم انه جاء بانتخاب حر مباشر عن طريق صناديق الاقتراع، لذلك ما فعله هو انقلاب على الشرعية الدستورية التى اتت به من خلال الانتخابات وبذلك تسقط عنه شرعيته ويفقدها كرئيس للبلاد ". اما الدكتور يحيى الجمل، أستاذ القانون الدستوري فعلّق على قرارات الرئيس الأخيرة قائلاً: «ما أصدره الرئيس من تحصين لقراراته وتحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية من الحل، هو مخالفة واضحة وصريحة لما أقسم عليه وتعهد به من الحفاظ على القانون والدستور".

بدوره نادى قضاة مجلس الدولة اعلن في بيان صادر عنه، بطلان وانعدام ما تضمنته المادة الثانية من الإعلان الدستوري الجديد الذي اصدره الرئيس مري والمتضمن تحصين الإعلانات الدستورية والقرارات السابقة الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد واعتبارها نهائية ونافذة بذاتها وغير قابلة للطعن بأي طريق وأمام أي جهة وعدم جواز التعرض لقرارات الرئيس بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وانقضاء جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أي جهة قضائية وذلك لصدورها بالمخالفة لكل من الإعلان الدستوري ومشروع الدستور الجديد الذى تعده الجمعية التأسيسية، والمؤكدين على عدم جواز تحصين أي من القرارات الإدارية من الطعن عليها أمام القضاء وهو أمر لم يحدث مطلقا في أي من بلاد العالم.

تعليقاً على النص الوارد في الإعلان الدستوري الجديد بأن الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن الرئيس منذ توليه السلطة وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة غير قابلة للطعن ومنع أي جهة قضائية من حل الجمعية التأسيسية للدستور ومجلس الشورى، اكد المستشار عادل فرغلي، رئيس محاكم القضاء الإدارى الأسبق

أن الأصل في جميع الدساتير والإعلانات الدستورية المعمول بها هو عدم منع أي مواطن من اللجوء للقضاء خلافاً لما جاء في الإعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس مرسي الذي منع بموجبه المواطنين من اللجوء للقضاء للطعن على قرارات الرئيس وهو ما يخالف ما قامت عليه ثورة 25 يناير، فهذه القرارات سلبت أحد أهم حقوق المواطنين وهى حق التقاضي. اما الدكتور جابر نصّار، أستاذ القانون الدستوري فاعتبر أن "الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس يخالف لكل الأسس الديمقراطية والدستورية، ولم يحدث في التاريخ البشرى إصدار إعلان دستوري بهذا الشكل، من تحصين لقراراته السابقة واللاحقة".

وتناول رئيس محكمة الزقازيق المستشار هشام الرفاعي المسألة غامزا من قناة التيار الديني السياسي الذي ينتمي إليه الرئيس مرسي قائلاً إن الإعلان الدستوري الجديد يشكل ضربة للدولة وهو مخالف للشريعة الإسلامية لأن الخلفاء الراشدين لم يحصنوا قراراتهم من رقابة القضاء، وأردف قوله متسائلاً: كيف لا ينظر القضاء قراراته، هل هي قرارات إلهية؟

2- تحصين الجمعية التأسيسية والشورى ضد الطعن القضائي:

اعتبر المستشار الدكتور مجدي الجارحي نائب رئيس مجلس الدولة أن "تحصين مجلسي الشعب والشورى والجمعية التأسيسية من الحل يعتبر تعطيلا للقضاء وتدخلا في عمل السلطة القضائية بما يمثل جريمة يعاقب عليها القانون، وقال إن السبيل الوحيد للخروج من المأزق الذي وضعنا فيه رئيس الجمهورية هو سحب الإعلان الدستوري وما يترتب عليه من آثار". يرى الدكتور رأفت فودة أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة إن الرئيس مرسي بتحصينه المجالس المنتخبة كالتأسيسية والشورى يمثل خطوة استباقيه لافتا في هذا الصدد إلى أن الرئاسة والقضاء يتبادلان الأسبقية فيمن ينظم الأحداث، والرئيس مرسي يسعى لتأمين وجود التأسيسية والشورى. اما المستشار الزند رئيس نادى قضاة مصر ردا على قرارات رئيس الجمهورية أعتبر بأنه "لم يعد هناك أي داع لوجود المحاكم والقضاة بعد اليوم"، موجها

كلامه للقضاة قائلا: "كل واحد يشوف له شغلانة تانية من النهاردة". من جهته أكد المستشار ماهر البحيري رئيس المحكمة الدستورية العليا، إن المحكمة عازمة على عقد الجلسة المحددة سابقا في الثاني من ديسمبر القادم، لنظر القضايا المحددة سابقا أمام المحكمة، بما فيها قضية حل مجلس الشورى، وبطلان معايير الجمعية التأسيسية للدستور، بجانب عدد من القضايا الأخرى. وأكد المستشار ماهر البحيري أن المحكمة الدستورية لن تعلّق على قرارات الرئيس محمد مرسى الأخيرة، مشدداً على أن المحكمة الدستورية التي يرأسها عازمة على تطبيق صحيح للقانون والدستور. اما المستشار ياسين عكاشة، رئيس نادى قضاة مجلس الدولة فاعتبر أن النصوص الدستورية لا يجوز لها أن تكبل السلطة القضائية عن ممارسة دورها ومنعها من التصدي لاختصاصها لأن منع السلطات القضائية عن اختصاصها، فضلاً عن أن سن إعلان دستوري لا يجوز أن يمس الاختصاص المقرر لمجلس الدولة القاضي للمشروعية في ظل دعاوى منظورة بالفعل أمامه تتعلق بالجمعية التأسيسية، ولا يجوز تحصين أي قرارات من اختصاص القضاء بالفصل فيها. وأكد عكاشة أن الدستور الساقط "دستور 71" الذي كان يحكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك بموجبه لم يكن يتيح تحصين قرارات معينة، ذلك كما أن الإعلان الدستوري المؤقت نص على عدم جواز تحصين أي قرار من الطعن عليه، بالإضافة إلى أن مشروع الدستور الحالي المنظور أمام الجمعية التأسيسية يحظر ذات الأمر.

تجدر الإشارة الى ان اعلان الرئيس مرسي مخالف لنص المادة 21 من الإعلان الدستوري المكمل الذي سبق وأعلنه المجلس العسكري وينص على ما يلي: "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا. ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء ". ومن هنا يتبادر الى الذهن سؤال منطقي

جدا وهو هل المجلس العسكري حريص على سيادة القانون وتوفير ضمانات التقاضي للمواطنين أكثر من الرئيس المدني المنتخب ديموقراطيا الدكتور محمد مرسي؟! من الواضح ان الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس محمد مرسى كان الوسيلة التي بمقتضاها استطاع الرئيس ان يفتت مبدأ استقلالية السلطات الثلاثة عبر جمع السلطة التنفيذية، والتشريعية والقضائية في الدولة معا في شخصه وبيده.

3- الرئيس مرسي يهمش وينتهك مبدأ استقلالية القضاء:

يرى المستشار عادل فرغلي، رئيس محاكم القضاء الإدارى الأسبق أن الأصل أن تتصف القوانين عند إصدارها بميزة الحياد والموضوعية والتجرد وأن قرار الرئيس مرسي بتعيينه مدة ولاية للنائب العام محصورة بـ 4 سنوات ومن ثم تطبيقها بأثر رجعي على النائب العام محمود عبد المجيد وبالتالي هي وسيلة القصد منها فقط تعيين نائباً عاماً جديداً تحت ستار نص عام، لذلك يمكن القول ان الرئيس مرسي اتخاذ قراره ضد شخص بعينه وهو المستشار عبد المجيد محمود وبالتالي أفتقد هذا القرار أهم مقومات صحته كما يؤكد المستشار عادل فرغلي. بدوره أكد الدكتور رأفت فودة أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة أن قرارات التي أصدرها الرئيس مرسي جاءت لتهدئة الثوار، ولكن على حساب هيبة القضاء وأشار ان هناك قرارات مخالفة للقانون، كالتعدي على هيبة السلطة القضائية وهو ما لا يتفق مع معنى دولة القانون، وبذلك حسب رأي الدكتور رأفت فودة فإن الرئيس مرسي يضرب استقلال القضاء بهذه القرارات. اما المستشار أحمد الزند، رئيس نادى قضاة مصر فاعتبر بعبارات صريحة وواضحة ان الإعلان الدستوري باطل وانتهاك للسلطة القضائية وتوجه الى الرئيس بالقول إن هذا الإعلان "يعاقب عليه بالحبس يا سيادة الرئيس"، مشيرا انه تجريف لدولة القانون. اما نادى قضاة مجلس الدولة فأصدر بيان اعتبر فيه المادة الثالثة من القرار باطلة وأن الإعلان الدستوري منعدم اصلاً فيما تضمنه من تعديل على أسلوب

وإجراءات تعيين النائب العام وما احتواه من عزل للنائب العام الحالي لما يتضمنه من عيب انحراف بالسلطة حسب وصف نادي قضاة مجلس الدولة في بيانه الذي أكد ايضا ان الرئيس مرسي بقراره يُهدر من غير سند من القانون موافقات المجلس الأعلى للقضاء على التعيين كما يُهدر ايضاً استقلال القضاء والقضاة. بدوره اعتبر المستشار هشام الرفاعي، رئيس محكمة الزقازيق ان القرار الخاص بالنائب العام المستشار عبد المجيد محمود الصادر بالإعلان الدستوري يُشكل التفاف على الدستور والقانون. اما المستشار بمجلس الدولة محمد صلاح أبو رجب فقد اشار أن الرئيس مرسي أنهى استقلال القضاء وأكد أيضا أن النائب العام يعيّن من مجلس القضاء الأعلى والرئيس يعتمد ذلك فقط لا غير.

4- إعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم الرئيس السابق مبارك وأعوانه والجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين أثناء الثورة:

ردّ نادى قضاة مجلس الدولة، في بيانه على قرار الرئيس مرسي في هذا الشأن واكد بطلان ما تضمنه قرار الرئيس المتعلق بإعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل المتظاهرين لمساسه بمبدأ حجية الأحكام القضائية التى تعلو على النظام العام لاسيما وان هذا القرار يتعرض لقضايا منظورة أمام المحاكم ويرى نادي قضاة مجلس الدولة انه كان على الدولة واجب تقديم ما لديها من أدلة ومستندات إلى محاكم الطعن، وخاصة ما لدى لجنة تقصى الحقائق ومحاسبة كل من ساهم او قام بتلف الأدلة المتعلقة بهذه الجرائم المقترفة. ونحن بدورنا ُضيف على ان المحاكم كانت تعاني من مشكلة عدم وجود ادلة توفّر قناعة تامة ثابتة يقينية للقضاة كي يصدروا احكام ادانة في هذه الجرائم التي ينظرون فيها في محاكمهم. ومن الضروري التأكيد هنا من قبلنا أن الأدلة تلعب دورا حاسماً في إصدار الحكم الجنائي في موضوع الإدانة لأن حكم الإدانة لا يُبنى على الترجيح أو التأويل، بل فقط وفقط على اليقين التام للقاضي عكس حكم البراءة الذي يمكن ان يُبنى على عدم

توفر ادلة ادانة او مجرد الشك في الدليل الذي يفسر لمصلحة براءة المتهم لأن دليل الادانة متفق عليه بإجماع القضاء والفقه انه يجب ان يعبّر عن قناعة تامة يقينية للقاضي كي يحكم به ومن المبادئ التي قررتها احكام محكمة النقض المصرية هو" تفسير الشك لمصلحة المتهم". بدوره يعتقد محمد صلاح أبو رجب المستشار بمجلس الدولة إن إعادة محاكمة المتهمين في قضايا قتل المتظاهرين مخالفة لمبدأ عدم جواز محاكمة الشخص مرتين وقد اوضح ايضاُ أن القاضي لن يحكم على شخص صدر حكم ببراءته من قبل في نقس موضوع القضية .اما نحن فنرى ان الثورة عندما تطالب بتنحي الحكم الظالم يجب ان تحوّل دولة البوليس الذي كانت سائدة الى دولة القانون او الحق Etat de droit وبالتالي يجب ان تقدم الثورة نموذجاً في محاكمة المتهمين ومن و اولهم الرئيس مبارك واعوانه محاكمات عادلة ومنصفة تفسح لهم المجال في تقديم دفاعهم وتحكم عليهم فقط بناء على وجود ادلة حاسمة تُقنع القاضي يقينيا بإصدار حكمه بالإدانة دون ان يكون للانتقام السياسي او الثوري اي دور في تكوين قناعة القاضي وإلا تكون الثورة تُطالب بالانتقام عن طريق المحاكمة وبالتالي تُصبح شبيهة بنظام الرئيس محمد حسني مبارك في لجؤها لتسخير المحاكم وجعلها اداة انتقام وبالتالي كان من الأفضل عدم تدخل الرئيس مُرسي في قضية اعادة المحاكمات وإثارة أكثرية قضاة مصر ضده بعد أن انتهك استقلال القضاء.

4. سياسيون مصريون: الدستور باطل والإعلان الدستوري غير شرعي[83]

3 ديسمبر 2012

واقع الأمر أن المشهد السياسي المصري الحالي، يثير قلقا بالغا لما يعكسه من انقسام حاد للمصريين على أنفسهم بين فريقين، أحدهما مؤيد للرئيس، ويضم هذا الفريق معظم القوى المحسوبة على التيار الإسلامي، وثانيهما معارض للرئيس، وهو يضم النخبة والمثقفين ومفكري التيار الليبرالي والعلماني والقبطي واليساري، ويصب هذا الفريق جام غضبه على كل ما له علاقة بالإخوان المسلمين. وما بين احتفالية الذكرى السنوية الأولى لضحايا شارع محمد محمود، ومليونيه "الشرعية والشريعة"، مرورا بمليونيات حاشدة في ميادين مصر المختلفة، اعتراضا على الإعلان الدستوري الذي أعلنه الرئيس مرسي مؤخرا، وانتهاء بدعوتهم إلى "مليونيه الإنذار الأخير" يوم الثلاثاء المقبل، تسود حالة من الضبابية وعدم الوضوح، وسط سيطرة مشاعر التربص المتبادلة بين القوى المدنية والإسلاميين، خاصة بعد تفسير البعض لتعجل الجمعية التأسيسية في الانتهاء من التصويت على مسودة الدستور والموافقة عليه بالإجماع، بأنه نوع من العناد السياسي غير المفهوم، رغم ارتفاع أصوات الرافضين لتأسيسية الدستور، وما نتج عنها من دستور.

---

83 http://arb.majalla.com/2012/12/article55240434/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D8%B7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86

كان من المتوقع أن يتضمن حوار الرئيس مرسي الذي أدلى به مؤخرا للتلفزيون المصري، تصريحات تثلج صدور الغاضبين والمعتصمين في ميدان التحرير، إلا أنه أصابهم بخيبة أمل، علاوة على أنه جاء متأخرا في نهاية يوم عاصف، وهو ما يراه البعض قريب الشبه بردود أفعال الرئيس السابق مبارك، التي لم تكن ترتقي إلى مستوى الغضب، ولا درجة غليان الشارع المصري.

وما رفع من درجة حرارة غضب معارضي الرئيس، ذلك المشهد الليلي الذي تزامنت فيه مظاهرات التأييد للرئيس من التيارات الإسلامية بشعارات مستفزة أمام جامعة القاهرة، مع مشهد استقبال الرئيس مرسي لأعضاء الجمعية التأسيسية . المرفوضة من الشعب . وهم يسلمونه مشروع الدستور قبيل أن يعلن على الملأ طرحه للاستفتاء الشعبي خلال أسبوعين، الأمر الذي اعتبر تحديا للرافضين، مما أشعل حالة التوتر بين الفريقين على مستوى الشارع المصري وعلى مستوى السياسيين.

https://youtu.be/ec-yAco3Beo

Feb 25, 2013

5. حمدين صباحي: دستور مهتز

حمدين صباحي مرشح الرئاسة السابق وممثل التيار الشعبي المعارض، قال إن الرئيس مرسي تكلم كثيرا لكنه لم يقل شيئا. وفي تصريحات خاصة ل "المجلة" قال صباحي تعليقا على نقل مليونيه الإخوان بعيدا عن ميدان التحرير، إنه موقف إيجابي كان من المفترض أن يتم اتخاذه من البداية، وهو في كل الأحوال كان ضروريا لأهمية احترام اعتصام قوى مدنية في مكان ما.

وحول رأيه في إمكانية فض الاعتصام وإجراء حوار مع الرئيس، قال حمدين صباحي "كان موقفنا من البداية هو الحوار بدليل وجود جولات سابقة من الحوار، لكنها لم تنتج شيئا، والآن لا حوار قبل إسقاط الإعلان الدستوري، وأي حوار بعد ذلك، لابد أن تكون له أجندة واضحة". وعن الدستور قال صباحي المشكلة "إن الجمعية التأسيسية للدستور بتشكيلها الحالي، خاصة بعد الانسحاب المتكرر لقطاعات مهمة في المجتمع المصري قد تأثرت شرعية تأسيسها، وعمل دستور مصر بهذه الطريقة التي لا تحترم القوى والآراء الأخرى مع استعجالها الشديد في إنهائه، يجعل منه دستورا مهتزا وشرعيته منقوصة بالنسبة للمصريين، وبعد أن طرحه الرئيس مرسي للاستفتاء أمام الشعب، فإننا نذكره بوعده الذي قطعه على نفسه بألا يطرح دستورا معيبا، وألا يرجع عن قسمه كما فعل من قبل".

ووصف صباحي زعيم التيار الشعبي، حال المصريين بين الإعلان الدستوري الأخير، وبين الدستور المطروح للاستفتاء الشعبي بأنه "يضع رقابهم تحت سيف، إما القبول بالدستور المشوه والفاقد للشرعية، أو الرضوخ لإعلان دستوري استبدادي يخلق فرعونا جديدا."

6. عمرو حمزاوي: استبداد رئاسي

حمزاوي رئيس حزب مصر الحرة، قال ل "المجلة" "لقد أعلنت مرارا أنني ضد الاستبداد الرئاسي، وأعتبر الإعلان الدستوري الصادر، نموذجا لهذا الاستبداد المرفوض".

وبالنسبة للدستور المطروح للاستفتاء قال حمزاوي إنه باطل، لأن الجمعية التأسيسية باطلة، لكونها غير متوازنة، والطريقة التي مررت بها مواد الدستور جريمة في حق الشعب المصري، ولن يكون الدستور مقبولا من قبله، وحتما سيسقط.

7. عمرو موسى: استعجال غير مبرر

من ناحيته قال عمرو موسى مرشح الرئاسة السابق والأمين السابق لجامعة الدول العربية، ورئيس حزب المؤتمر، إن هناك موقفا ملتبسا وغير واضح، بعدما أقر الرئيس مرسي بمد العمل شهرين في التأسيسية، ثم فوجئنا بالانتهاء من الدستور، وفوجئنا بطرحه للاستفتاء الشعبي، وهو استعجال غير مبرر، ولابد أن يأخذ المصريون فرصتهم في قراءة الدستور.

وكشف موسى أن انسحابه من الجمعية التأسيسية، جاء بعد إصرار فصيل بعينه، تفصيل دستور يخدم مصلحته، ولا يمثل كل المصريين. وأضاف موسى أن الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي يتناقض مع العملية الديمقراطية، ويمنحه سلطات ديكتاتورية. كما أنه جاء صادما لكل القوى السياسية والشارع المصري، ولا يصب أبدا في مصلحة الوطن، لأنه يعصف بمكتسبات الثورة، ويمهد لسيطرة فصيل بعينه.

8. مصلحة مصر

ومن قلب ميدان التحرير، حيث يوجد المعتصمون والمتظاهرون ضد قرارات الرئيس مرسي، طالب الدكتور محمد البرادعي مؤسس ورئيس حزب الدستور، الرئيس المصري بضرورة العودة إلى ما قبل الإعلان الدستوري، وسحب هذا الإعلان فورا قبل الدخول في أي حوار وطني مع القوى المصرية. وقال البرادعي إن الدستور المطروح حاليا للاستفتاء باطل، وفاقد للشرعية شكلا ومضمونا، ولابد من التوافق على جمعية تأسيسية جديدة لعمل دستور جديد، يضمن حقوق ومطالب الشعب المصري. وحمل الرئيس مرسي حالة الاستقطاب التي حدثت بين المصريين مؤخرا، وما يترتب عليها من تداعيات تضيع الشرعية الدستورية. كما طالبت شخصيات تنتمي للتيار الديني، بأن يعدل الرئيس مرسي من مواقفه حتى تهدأ الأحوال، ومنهم الشيخ حافظ سلامة زعيم المقاومة الشعبية وزعيم الثورة في السويس، الذي قال عقب صلاة الجمعة بمسجد النور بالعباسية بالقاهرة، إن مصر تمر بصراعات، وأن هناك طرفين يتربصان بها، ويجب عليهما أن يجعلا مصلحة مصر فوق الجميع، وطالب الشيخ سلامة الرئيس مرسي بالعودة إلى الحوار، حتى تستقر البلاد، وتنتهي الصراعات.

9. أبو العز الحريري: الثقاف على الوطن

السياسي اليساري الشهير أبو العز الحريري مرشح الرئاسة السابق قال المجلة": "إن ما يطرح اليوم من إعلانات دستورية في غياب الدستور، هو إصرار على موقف يعطي صلاحيات مطلقة، ويجعل السلطات كلها في يد شخص واحد، وهو ما يعني إمكانية أن يصدر أية قوانين خلال تلك الفترة.

وبشكل عام فإن الإعلان الدستوري هو إجراء باطل من حيث المبدأ، حتى لو كان لفترة محددة، لأنه يشبه زواج المحارم، وبالتالي كل ما ينتج عنه من قرارات تكون غير شرعية، وفيها التفاف على الوطن، ولابد من إلغائه". وعن رأيه في الدستور الذي طرحه الرئيس للاستفتاء مؤخرا، قال الحريري "إن هذا الدستور هو دستور لعصابة وليس لبلد، لأنه في صالح تجار المخدرات، ويعادي الدين قبل الدنيا، لأنه يضع البلد كلها في جعبة مجموعة طائفية تدينها خاطئ، ويكفي أن من أخطر ما جاء في هذا الدستور، أن المادة 150 منه تنص لأول مرة في تاريخ مصر على تعديل الحدود المصرية."

10.الدكتور محمد نور فرحات: اغتصاب سلطة

أما الفقيه الدستوري الدكتور محمد نور فرحات الأمين العام للمجلس الاستشاري المصري سابقا، فقد أعرب عن استيائه من قرارات الرئيس مرسي، مؤكدا المجلة" أن تبريرات الرئيس للإعلان الدستوري بما تردد من مؤامرات، كانت ستهدد مؤسسات الدولة هي تبريرات لا تستقيم لرئيس دولة بها مؤسسات عريقة كالقضاء . على حد قوله – وقال إن الدولة لا تدار بالشائعات، وبما يتردد من أقاويل، وإذا كان لديه أو لدى حزبه أو لدى أي طرف أسانيد على أفعال تخالف القانون، فعليه تقديم الأدلة لجهات التحقيق المختلفة وليس باغتصاب سلطة على غير مقتضى القانون، فليس من حق الرئيس إصدار إعلان دستوري، لأن الرئيس لا يصنع الدستور، بل من حقه التشريع العادي فقط، الذي يصدره البرلمان، وبشرط أن يكون ذلك في حالة ضرورة، وعلى أن يعرضه على البرلمان بعد انتخابه.

وعن مستقبل الدستور المطروح للاستفتاء الشعبي خلال أسبوعين، أكد الدكتور فرحات أن مستقبله إلى سقوط، لأن الجمعية التأسيسية التي صوتت عليه، لا تستند إلى أي مشروعية سيادية، لأنها نشأت بفصيل سياسي واحد بجانب ما بها

من عوار قانوني، أدى إلى سقوط جمعية شبيهة، وذلك لعدة أسباب منها أنه جرى تشكيلها على أساس المحاصصة السياسية واستقلال فصيل سياسي بالأغلبية، يضاف إلى ذلك أن الجمعية غير محايدة، لأنه قد صدرت قرارات بتعيين عدد من أعضائها في مناصب الوزراء وكبار المسؤولين، وهو انتفاء لعنصر الحيدة.

https://youtu.be/yBBv7pNqN5Y

https://youtu.be/PRHNTLXn4l4

https://youtu.be/h25wWUkNOoQ

https://youtu.be/pttEQ9vaGwk

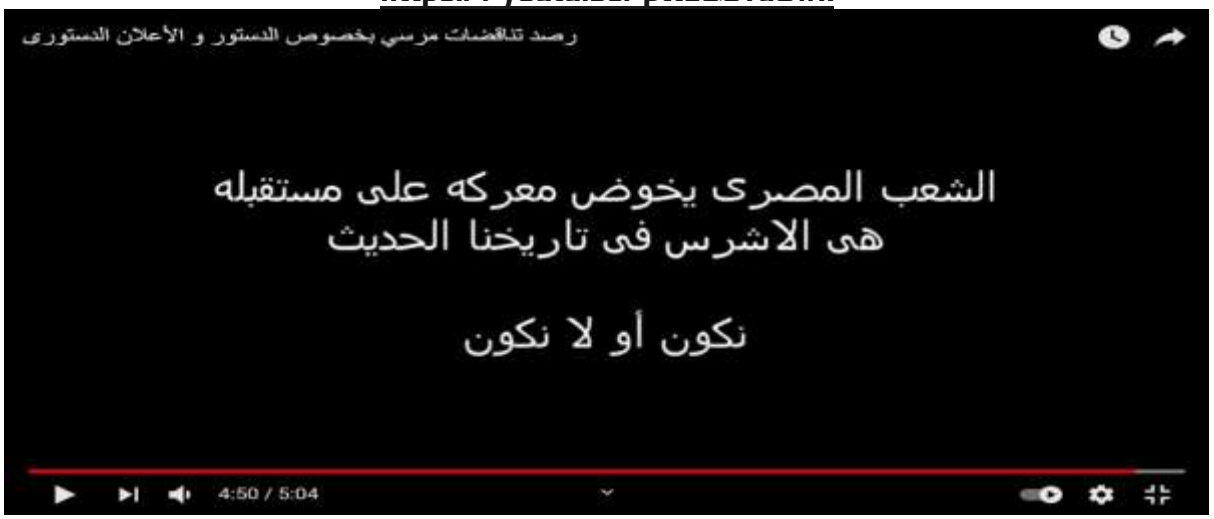

https://youtu.be/pttEQ9vaGwk

https://youtu.be/pttEQ9vaGwk

11. مرسي ومجلس القضاء الأعلى وجهاً لوجه اليوم[84] الرئاسة أكدت في بيانها أن قرارات الرئيس ذات طابع مؤقت

الأحد 25 نوفمبر، 2012 العربية. نت

أصدرت الرئاسة المصرية بياناً لتوضيح موقفها من الأزمة السياسية في البلاد، عقب صدور الإعلان الدستوري المكمل الذي سبب حالة من الجدل السياسي امتدت تبعاتها إلى الشارع المصري، حيث أوضح البيان أن قرارات الرئيس مرسي تساعد على محاسبة مرتكبي الجرائم خلال المرحلة الانتقالية.

كما أكد البيان أن مرسي سيلتقي اليوم الاثنين أعضاء مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار محمد ممتاز متولي رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى، جاء ذلك على لسان سيف عبد الفتاح المستشار السياسي لرئيس الجمهورية.

وأوضح مصدر قضائي مسؤول أنه سيتم خلال اللقاء استعراض تطورات الأحداث المتعلقة بالإعلان الدستوري.

وكان مجلس القضاء الأعلى طالب بأن يقتصر الإعلان الدستوري، الذي يحصن قرارات الرئيس، على الأعمال السيادية فقط.

ولفت بيان الرئاسة إلى أن قرارات الرئيس ذات طابع مؤقت، ومن المتوقع أن تكون حالة الانقسام الحالية وسبل الخروج من الإشكاليات الخطيرة تجاه بعض القضايا، مثل الجمعية التأسيسية للدستور، على طاولة النقاش بين الرئيس والمجتمعين معه.

من ناحية أخرى، دعا مجلس القضاء الأعلى، أعلى سلطة قضائية في مصر، جميع القضاة لإنهاء إضرابهم عن العمل، كما دعا لحصر حصانة إعلان مرسي على القرارات السيادية فقط، جاء ذلك غداة عقد الجمعية العمومية لنادي القضاة

[84] http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/25/251746.html

اجتماعا، أمس السبت، دعت فيه القضاة إلى تعليق أعمالهم بالمحاكم، احتجاجاً على الإعلان الدستوري المكمل.

https://youtu.be/taljJl-J-h4

Jun 10, 2012

https://youtu.be/i5vUKc_Rvgg

26/11/2012

12. مرسي يتراجع عن قرار إقصاء النائب العام تحت ضغوط القضاة[85] عبد المجيد محمود احتفل بانتصاره في دار القضاء العالي

الرئيس محمد مرسي وعلى يمينه نائبه محمود مكي والنائب العام عبد المجيد محمود (الثالث من اليمين) وعدد من كبار القضاء المصريين في القصر الجمهوري عقب انتهاء أزمة النائب العام ببقائه في منصبه، أمس

عقب سلسلة من مداولات الغرف المغلقة، وضع نائب الرئيس المستشار محمود مكي نهاية للأزمة بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة القضاء ممثلة بالنائب العام المستشار عبد المجيد محمود، معلنا في مؤتمر صحافي عقده أمس استمرار محمود في منصبه كنائب عموم البلاد بطلب من مجلس القضاء الأعلى، ليخسر الرئيس مرسي جولة جديدة أمام المؤسسة القضائية في البلاد، التي أبطلت في وقت سابق من العام الحالي قرار دعوته البرلمان للانعقاد بعد صدور حكم ببطلانه من المحكمة الدستورية العليا.

وكانت الأزمة بين الرئاسة والنائب العام قد تفجرت يوم الخميس الماضي على خلفية إعلان المستشار الإعلامي للرئيس مرسي في مؤتمر صحافي تعيين النائب العام سفيرا لبلاده لدى الفاتيكان، وهو ما يعني عمليا إقصاءه من منصبه، بعد صدور أحكام بالبراءة بحق رموز نظام الرئيس السابق حسني مبارك في قضية الاعتداء على المتظاهرين إبان الثورة العام الماضي والمعروفة إعلاميا بـ "موقعة الجمل".

---

85 http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12374&article=699695#.WIJ2Wht97IU

وقال نائب الرئيس خلال مؤتمر صحافي عقده بمقر رئاسة الجمهورية بضاحية مصر الجديدة (شرق القاهرة) عقب لقاء الرئيس مرسي بالنائب العام، إن سوء التفاهم كان سببا في الأزمة، وإن الرئاسة كانت قد قررت تعيين محمود سفيرا، بعد أن تنامى لعلمها قبول النائب العام المنصب، مشيرا إلى أن هذا الإجراء كان سليما من الناحية القانونية.

وطبقا لقانون السلطة القضائية، فإن النائب العام يتم تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية، غير أنه لا يجوز للرئيس أو أي جهة أن تصدر قرارا بعزل، أو إقصاء، أو إقالة، أو إبعاد النائب العام من منصبه بأي صورة من الصور، ويشترط لحدوث ذلك موافقة النائب العام بنفسه على أي من هذه الأمور، إلى أن يبلغ سن التقاعد الرسمي في سلك القضاء وهو 70 عاما.

وأوضح مكي أن النائب العام باق في منصبه بعد أن تمسك به مجلس القضاء الأعلى، مضيفا أنه كان قد أبدى رغبته في ترك المنصب من قبل، مما جعل الرئيس يقبل وساطة بعض أصدقاء النائب العام، في أخذ موافقته وعلى هذا الأساس تم البدء في اتخاذ إجراءات تعيينه (النائب العام) سفيرا.

وشدد مكي على أن الملابسات الخاصة بتعيين النائب العام ليس هدفها أي مساس بالقضاء، بل إن الرئيس من باب حرصه على منع تصاعد الأحداث بعد هذا القرار بادر بدعوة مجلس القضاء الأعلى للحضور إلى مقر الرئاسة، وحضر المجلس بكل تشكيله وبينهم النائب العام وشرح ما حدث وبرره بأن هناك سوء فهم بأنه وافق على ترك منصبه، ولكن لم يكن قد وافق بشكل نهائي.

وتابع أن النائب العام بناء على هذا تقدم بطلب لمجلس القضاء الأعلى لتقديمه للرئيس يطلب فيه وقف إجراءات تعيينه سفيرا ومن ثم قدم المجلس طلبا مكتوبا موقعا من جميع أعضائه، وطلب من الرئيس أن يستجيب لرغبة المستشار عبد المجيد محمود للاحتفاظ بموقعه، فوعد الرئيس بوقف الإجراءات التي اتخذت بشأن تعيين النائب العام سفيرا، وذلك احتراما منه لمجلس القضاء الأعلى وحتى لا يفهم أنه يتدخل في القضاء.

وبينما كان مكي يعقد مؤتمره محتفظا بهدوئه، استقبلت جموع القضاة النائب العام في مقر دار القضاء العالي بوسط القاهرة بالتهليل، وظهر عبد المجيد محمود إلى جوار رئيس نادي قضاة مصر المستشار أحمد الزند، وسامح عاشور نقيب المحامين. وشهدت البلاد حالة من الاحتقان على خلفية أزمة إقصاء النائب العام، خاصة بعد أن أعلن عبد المجيد محمود تعرضه للتهديد من قبل وزير العدل المستشار أحمد مكي، والمستشار حسام الغرياني رئيس الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور.

وكانت جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها الرئيس قد دفعت بكوادرها إلى الميادين لتأييد قراره بإقصاء النائب العام، وحاصروا مكتبه بدار القضاء العالي، لكنهم تراجعوا وسحبوا أنصارهم من الشوارع بعد مصادمات مع قوى مدنية خرجت في مظاهرة مناهضة لمرسي الليلة قبل الماضية.

وقال النائب العام في تصريحات للصحافيين بعد ظهر أمس عقب لقاء مع الرئيس إن أعضاء "مجلس القضاء الأعلى تلقوا دعوة كريمة من رئيس الجمهورية وقابلوا الرئيس ونائبه (محمود مكي) وانتهينا إلى أنه ما دامت رغبتي أن أبقى فسأظل كما أنا" في موقعي.

وكان عبد المجيد محمود قد قال في بيان سابق إن وزير العدل أحمد مكي ورئيس اللجنة التأسيسية حسام الغرياني حذراه من احتمال تعرضه لاعتداء إذا ما رفض الامتثال للمرسوم الرئاسي بتعيينه سفيرا في الفاتيكان.

وقال النائب العام إنه تم الاتصال به تليفونيا ظهر الخميس، من جانب المستشارين أحمد مكي وزير العدل، وحسام الغرياني رئيس محكمة النقض السابق، حيث أبلغاه أنهما يتصلان به من مقر رئاسة الجمهورية.

وأضاف أن وزير العدل، أبلغه صراحة أن المظاهرات التي ستخرج في كافة محافظات مصر الجمعة سوف تطالب بإقالته من منصبه كنائب عام، وأنه تلقى اتصالا آخر من الغرياني "الذي أبلغني صراحة أنه يعرض على ضرورة الرحيل من منصبي كنائب عام تحت ذريعة خطورة الموقف فطالبته بإيضاح الأسباب على

وجه الدقة، فأجابني الغرياني بالنص أنا في حل من إبلاغك بالأسباب، وأقترح عليك أن تنتقل للعمل سفيرا لمصر في دولة الفاتيكان".

وأكد أن الغرياني قال له إن "المتظاهرين يمكن أن يتوافدوا على مكتبك وأن يقوموا بالاعتداء عليك".

https://youtu.be/FF74XfU4CBI

https://youtu.be/U8elDqMKtzg

13.العنف ينشع في مصر والمعارضة تحمل "مرسي" المسئولية[86]

حملت المعارضة المصرية الرئيس محمد مرسي مساء الأربعاء "المسؤولية الكاملة" عن العنف بين أنصاره ومعارضيه أمام قصر الرئاسة مشيرة إلى أن نظامه يفقد شرعيته يوما بعد يوم.

كما أعلنت مصادر طبية مصرية أن 58 مصابا سقطوا في محيط الاشتباكات بين القوى الثورية المعتصمة أمام قصر الاتحادية الرئاسي بضاحية مصر الجديدة الواقعة شرق العاصمة المصرية القاهرة وشباب جماعة الإخوان المسلمين.

وقال محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية واحد أقطاب "جبهة الإنقاذ الوطني" المعارضة في مؤتمر صحافي مشترك مع كل من حمدين صباحي المرشح السابق للرئاسة وعمرو موسى الأمين العام السابق للجامعة العربية، أن الرئيس المصري يتحمل "المسؤولية الكاملة" عن العنف مشيرا إلى أن النظام "يفقد شرعيته يوما بعد يوم."

وأكد البرادعي مع ذلك استعداد المعارضة للحوار في حال ألغى مرسي الإعلان الدستوري واجل الاستفتاء على مشروع الدستور. ودعا الرئيس مرسي إلى الاستماع إلى صوت الشعب "الذي قال كلمته واضحة وقوية" مؤكدا انه لا شرعية مع إقصاء غالبية الشعب والسماح لجماعة بالهيمنة على الشعب المصري، في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين. وأضاف أن هذا التصرف "يمكن أن يؤدي بنا إلى العنف وما هو أسوء."

وذكرت تقارير أن آلافاً من أنصار الرئيس مرسي طردوا معارضيه الذين كانوا يعتصمون منذ مساء الثلاثاء أمام القصر الرئاسي في القاهرة. فقد طرد أنصار الرئيس الذين تظاهروا بناء على دعوة من جماعة الإخوان المسلمين معارضي

---

[86] http://www.alriyadh.com/790294

الرئيس المصري بعد صدامات طفيفة تخللها رمي حجارة، فأرغموهم على مغادرة محيط القصر الرئاسي.

وتدخلت شرطة مكافحة الشغب في محاولة لفض الاشتباك بين مؤيدي الرئيس المصري ومعارضيه أمام قصر الرئاسة بالقاهرة، بحسب ما ذكر مصدر أمنى. وتواصلت في الأثناء المواجهات بين الطرفين في الشوارع المحاذية للقصر الرئاسي.

14. تجدد الاشتباكات في ميدان التحرير بالقاهرة[87]

جانب من المظاهرات التي وقعت في ميدان التحرير أمس

القاهرة – د ب أ: الأربعاء 28-11-2012

شهد ميدان التحرير بوسط القاهرة صباح اليوم اشتباكات جديدة بين قوات الأمن ومحتجين، وذلك صبيحة مليونيه حاشدة بالميدان نظمها الرافضون للإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي مؤخرا تحت عنوان "للثورة شعب يحميها."

واستخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع بكثافة لإبعاد المتظاهرين عن ميدان سيمون بوليفار القريب من السفارة الأمريكية، وامتد إطلاق الغاز إلى مدخل ووسط ميدان التحرير من ناحية مسجد عمر مكرم.

وشهدت الليلة الماضية اشتباكات بين مؤيدي ومعارضي الإعلان في عدد من المحافظات المصرية أسفرت عن إصابة العشرات. وكانت جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب والتيارات الإسلامية قد أجلت لأجل غير مسمى تجمعا حاشدا آخرا كانوا يعتزمون تنظيمه مساء أمس أمام جامعة القاهرة تأييدا للإعلان الدستوري. وأرجع منظموها قرار التأجيل إلى الخوف من حدوث اشتباكات بين المؤيدين والمعارضين في شوارع العاصمة.

[87] http://www.alriyadh.com/788070

15. خطاب الرئيس مرسي لم يُقنع الجميع في الشارع المصري[88]

7 ديسمبر 2012

منذ الإعلان الدستوري الذي أقدم عليه الرئيس محمد مرسي، انقسم الشارع المصري بين مؤيد ومعارض، وزاد الاستقطاب بشأن الاستفتاء الدستوري القادم.

(swissinfo.ch)

تباينت ردود فعل الشارع المصري على الخطاب الذي ألقاه الرئيس محمد مرسي، مساء الخميس، السادس من ديسمبر 2012 الجاري. ففيما رفضه البعض معتبرين أنه: "خطاب مؤسف"، "جاء مخيبًا للآمال"، اعتبره آخرون: "خطابًا متوازنًا"، "يضع الخطوط العريضة"، و"سياسي من الدرجة الأولى"، "يضغط على أعصاب المجرمين"، "يفتح الباب للحوار".

ويقول المؤيدون ايضا أنه "أبدى مرونة وعدم إصرار على المادة السادسة"، و"بين الفرق بين المتظاهرين السلميين والمخربين" و"لا سبيل إلا للشرعية وسيادة القانون"... مزيد من التفاصيل في هذه الجولة التي أجراها مراسل "swissinfo.ch" بالقاهرة لاستطلاع آراء عدد من الخبراء والناشطين من الطرفين.

ويأتي خطاب الرئيس مرسي بعد 24 ساعة من الاشتباكات التي دارت بين مؤيدي ومعارضي الرئيس مرسي عند محيط قصر الاتحادية بمصر الجديدة، أسفرت عن مقتل 7 أشخاص وإصابة أكثر من 700، من الطرفين، بحسب الإحصاءات الرسمية

[88] http://www.swissinfo.ch/ara/ردود-أفعال-متباينة_خطاب-الرئيس-مرسي-لم-ي-قنع-الجميع-في-الشارع-المصري/34132076

التي أعلنتها وزارة الصحة المصرية، فيما يرفع نشطاء سياسيون العدد إلى 1500 مصاب.

رئيس جمهورية "الإخوان"

في البداية يرى الخبير الإعلامي الدكتور محمود خليل أن "الخطاب بمقاييس عديدة جاء مخيباً للآمال. فقد كان من المفترض أن يستهدف تهدئة الشارع المصري، وإقناع المصريين بأن الدكتور "مرسي" رئيس لهم جميعًا، من خلال الاستجابة لمطالب المتظاهرين بإلغاء أو تجميد الإعلان الدستوري وتأجيل الاستفتاء على الدستور لكن ذلك لم يحدث، بل وبدا رئيس الدولة وهو يتحدث عن وقائع صدام الاتحادية، وكأنه رئيس جمهورية الإخوان، وليس رئيس جمهورية مصر".

وقال خليل، الأستاذ بقسم الصحافة، بكلية الإعلام جامعة القاهرة، في تصريح خاص لـ "swissinfo.ch": "المسألة الثانية هي الطابع الطفولي الذي غلب على خطاب "مرسي"، وقد ظهر ذلك في المواضع التي تحدث فيها عن نموذج المؤامرة، التي تم نسج خيوطها في مكتب أحد المحامين- يقصد مرتضى منصور- وكانت تستهدف الانقلاب على نظام الحكم".

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا – والكلام لا يزال لخليل- "إذا كانت لديك معلومات حقيقية عن مؤامرة فلماذا لم تقبض على أطرافها، ثم الدعوة الطفولية "المباركية" التي تبناها حين طلب من الشعب أن ينزل لحماية مقرات حزب الحرية والعدالة رغم أن من يحرق هذه المقرات هم أفراد من الشعب نفسه"!

وأضاف قائلاً: "ما زال الرئيس يعاني من حالة الغيبوبة والجهل بالأحداث التي يشهدها الواقع أو محاولة نسيانها، فهو يرى الأحداث من خلال الجماعة، فتجده يتحدث عن الاستفتاء في الوقت الذي رفضت فيه نسبة 95% من القضاة المشاركة في الإشراف على الدستور، ورفض الدبلوماسيين الإشراف على استفتاء المصريين في الخارج".

الإصرار على إكمال الاستفتاء!

وفي المقابل يعتبر الناشط السياسي الدكتور عبد الله رمضان، أن هناك أشياء جديدة في خطاب الرئيس، منها: "إمكانية مراجعة المادة 6 في الإعلان الدستوري، مع تحقق جوهر المقصود منها في تحصين القرارات السيادية.

التعريض بمرتضى منصور بوصفه واحدًا من مجموع القتلة والمحرضين المطلوبين. مع إمكانية القبض على البعض من المحرضين والممولين لأحداث القتل والحرق، من خلال النيابة العامة حتى لا يكون الأمر لو أفصح عن شيء يخصهم تدخلا في شأن مهام القضاء".

وقال رمضان، أستاذ الأدب العربي بجامعة عين شمس: ومن الجديد في خطاب الرئيس أيضًا: "الإصرار على إكمال الاستفتاء. والضغط على أعصاب المجرمين والطائفيين بالتصريح عن إمكانية أن يلجأ إلى إقرار أن ينتخب الشعب الجمعية التأسيسية مباشرة، وهو ما يرغبون في تجنبه، فالصندوق يصيبهم بحساسية وإسهال"، مشيرًا إلى أن ما لم يعجبه في خطاب الرئيس، هو: "عدم الإفصاح عما لديه من أدلة الخيانات والتآمر؛ لنستريح وتبرد قلوبنا".

نبرة تهديد غير مناسبة!

متفقًا مع خليل، ومختلفًا مع رمضان، يرى الكاتب الصحفي مؤنس زهيري: أن "الرئيس قدم إحصائيات بيانية تم تقديمها من قبل، واهتم بتفصيليات ليس مجال ذكرها خطاب رئيس الدولة، في مثل ذلك الوقت العصيب الذي يمر به الوطن، الدعوة للحوار يجب أن تكون مصحوبة بورقة عمل لمناقشة الأطروحات الوطنية المختلفة، ولم يتم تقديم تلك الورقة".

وقال الزهيري، المحلل السياسي بجريدة أخبار اليوم، في تصريح خاص لـ "swissinfo.ch": "كما تناول الرئيس ضمناً اعتراضه على حرق مقار حزب الحرية والعدالة، على اعتبار أنه مازال عضواً بالحزب حتى الآن، وأسرف في تكرار الوعيد للمخالفين للقانون، مما أضفي على تلك الجزئية من الخطاب نبرة تهديد أراها غير

مناسبة لمقام الرئاسة"، مشيرًا إلى أنه "واضح جداً من تكرار معظم عبارات الخطاب أنه واقع تحت ضغوط شديدة".

فتح الحوار مع القوي الوطنية

مختلفًا مع الزهيري، يقول الخبير الإعلامي الدكتور عبد الصبور: "من وجهة نظري أن خطاب الدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية يفتح الباب للحوار، في الوقت الذي يحفظ مكانة رئيس الدولة. فالخطاب فيه بلا شك كثير من الإيجابيات أهمها: أن الرئيس فتح باب الحوار مع القوي الوطنية والثورية، كما أنه أشار إلى المادة السادسة، وقال إنه ليس متمسكا بها، أو مصرًا عليها".

ويضيف فاضل، عميد كلية الإعلام بجامعة الأزهر، في تصريح خاص لـ "swissinfo.ch": "وفي اعتقادي أن هذا الكلام سينطبق على أي مادة قد تكون موضع تعارض. ومن باب الحرص على مصلحة مصر العليا أري أنه ينبغي الاستجابة لدعوة الرئيس، وبالحوار نصل إلى ما نريد، وما يحقق مصلحة مصر ويقضي على الفتنة من جذورها".

لم تحقق طموحات المؤيدين!

ويعلق الخبير القانوني أحمد عطا، قائلاً: "نستطيع القول بأن الخطاب متوازن، يضع خطوطًا عريضة لا يمكن الرجوع عنها، وإصرار على السير إلى هدف محدد، وهو ما لن يرضي المعارضين، الذين تعلوا سقف مطالبهم وشروطهم يومًا بعد يوم، وقد يكون رضاؤهم في هذا الوقت غاية صعبة المنال، وثمنها يمثل عند الرئيس طول فترة عدم الاستقرار، والإقبال على المجهول بما قد يحويه من مؤامرات".

ويضيف عطا، المدرس المساعد بقسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة المنوفية، في تصريح خاص لـ "swissinfo.ch": "غير أن الخطاب لم يحقق طموحات المؤيدين، فقد توقعوا في الخطاب مفاجآت وحقائق، وكشف صريح وعلني للأيادي الخفية، ومن يديرها، لكنه حقق لهم الأمان النفسي والشعور بقوة من يؤيدون، ورباطة جأشه".

ويستدرك قائلا: "ورغم سهولة الخطاب التي قد يظنها البعض، إلا أن معانيه صلبة وأهمها: لا عودة لما سبق، وإن حاول المتآمرون، والاستفتاء قادم في موعده المحدد، ومصير الوطن تحدده أغلبية الشعب وليس الأقلية، وإجمالا يقول: الطريق صعب لكن لا بديل عنه، وله تبعات سنتحملها".

كان يجب تأجيل الاستفتاء!

وفي تعليقه على كلمة الرئيس، قال الناشط السياسي حازم علي ماهر: "خطاب مؤسف، نسي فيه الرئيس أن الاستفتاء سيبدأ فعلا في يوم السبت المقبل بالخارج قبل إجراء حواره، ونظرًا لأنني معترض على هذا العند والغفلة عما يحدث في الوطن، وعدم إدراك المخاطر المحيطة به، فإنني سأجلس الليلة لمذاكرة الدستور مرة أخرى لآخذ أحد الخيارين: إما مقاطعة الاستفتاء، أو الذهاب للتصويت بـ "لا" في حال أنني وجدت به نصوصًا تعارض أهداف الثورة، وفي كل الأحوال لن أصوت بنعم فإنني أمقت الكبر وأهله"!

وأضاف ماهر، الباحث بالمركز العالمي للوسطية بدولة الكويت: "الرئيس ومستشاروه نسوا ملايين المصريين بالخارج، يبدو أننا بلا قيمة عندهم، ورفضي هو رفض للغباء السياسي الذي سيذهب بنا بهدوء إلى حرب أهلية أو انقلاب عسكري، وطبيعة نصوص الدستور لن تغير هذا الوضع، وكان يجب تأجيل الاستفتاء أسبوعًا واحدًا على الأقل، تقديرًا للمصريين في الخارج، وللقوى الثورية المحترمة المعارضة لإصدار الدستور بهذه الطريقة".

لا سبيل إلا للشرعية والقانون!

ومن جانبه، يرى الباحث الشرعي الدكتور محمد البنا: أن "خطاب الرئيس مرسي سياسي من الدرجة الأولى، حيث: أعطى الحق للقضاء وللنيابة في إعلان التحقيقات ولم يعلن هو عما لديه. بين الفرق بين المتظاهرين السلميين والمخربين. تعهد بالحساب العسير للمتآمرين. تحدث عن أموال من الداخل والخارج تنفق في التخريب، مؤكدًا أنه سيحاسب أصحابها. ووجه الدعوة للجميع لحوار مفتوح".

وقال البنا، أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة الملك سعود: أعتقد أن هناك من يقول: لو أنه سحب الإعلان لكان أولى، لكنه ليس كذلك، فما زال الوقت يحتاج تحصينًا وقضاة الدستورية غير مضمونين. كما أنه بالفعل سحبه وألغاه بعد نتيجة التصويت مباشرة يعني كلها 10 أيام، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لو سحبه هل سينتهي الداعون للفتنة ولدمار مصر؟، أعتقد أن الرسالة الأهم التي أراد الرئيس توجيهها هي: نعلم كل ما يدور حولنا، ولا سبيل إلا للشرعية وسيادة دولة القانون، وفتح مجال الحوار مع الجميع".

سبع إيجابيات في الخطاب

متفقًا مع البنا، يحصر الكاتب الصحفي محمد مصطفي، خلاصة إيجابيات خطاب الرئيس محمد مرسى: في "إلغاء ضمني للمادة (6) من الإعلان الدستوري. تحديد "التحصين" في القرارات السيادية وفقا لتعريف القانون المصري. إسقاط الإعلان الدستوري بعد الاستفتاء سواء بـ "نعم" أو "لا". تحديد سيناريو "لا للدستور".. حتى لا يكون المواطن مرغما على التصويت بـ "نعم".

ويتابع مصطفي، مدير تحرير جريدة "الحرية والعدالة" في صفحته على "فيس بوك" قائلا: ومن الإيجابيات أيضًا: "الدعوة لحوار وطني جاد حول (قانون الانتخابات- مصير الشورى- خريطة طريق محددة). فتح الباب لانتخاب الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور مجددًا في انتخابات مباشرة. (حال التصويت بـ "لا"). والكشف بالقانون عن "الطرف الثالث اللعين".

بعض المعارضين يرفضون الدعوة للحوار

رفض المتظاهرون المعارضون للرئيس المصري محمد مرسي دعوته الي الحوار التي ضمّنها في كلمة وجهها الي الشعب مساء يوم الخميس 6 ديسمبر 2012 وأصر فيها على إجراء استفتاء على مشروع دستور جديد للبلاد.

وبينما كان مرسي يلقي كلمته هاجم محتجون المقر الرئيسي لجماعة (الإخوان المسلمون) التي جاء منها مرسي.

وقال الرئيس المصري: "استعدت الدولة كلها لإجراء الاستفتاء على الدستور في موعده."

ويقول معارضون إن الجمعية التأسيسية التي وضعت مشروع الدستور لم تكن تمثل مختلف أطياف المجتمع وإن المشروع الذي كتبته الجمعية التي غلب عليها الإسلاميون يأخذ مصر إلى تطبيق صارم للشريعة الإسلامية ويمنع تداول السلطة.

وكان مرسي حدد منتصف الشهر الحالي لإجراء الاستفتاء على مشروع الدستور الذي قالت منظمات حقوقية إنه ينطوي أيضا على انتقاص لحقوق مصريين وقال إعلاميون إنه يقيد حرية التعبير.

وقال شهود عيان إن مئات المحتجين احتشدوا أمام المقر العام لجماعة الإخوان المسلمين في هضبة المقطم بالقاهرة قبل بث كلمة مرسي وإنهم رشقوا المقر بالحجارة وقذائف مولوتوف.

وقال حزب الحرية والعدالة -الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين- في صفحته على فايسبوك إن متظاهرين أضرموا النار في المقر الرئيسي للإخوان في القاهرة وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن مكتبا آخر للحزب في زهراء المعادي بجنوب القاهرة تعرض لهجوم.

وأضافت الوكالة إن متظاهرين اقتحموا مقرا آخر للحزب في حي الكيت كاث بمحافظة الجيزة.

وقال حزب الحرية والعدالة "بلطجية يضرمون حريقا بالمقر العام للإخوان بالمقطم" ووصف الهجوم بأنه "عدوان إرهابي".

وقالت الوكالة إن المتظاهرين "حطموا بعض الواجهات الزجاجية داخل المقر وقاموا بالاستيلاء على الأثاث الخشبي الموجود بداخله وإشعال النار فيه خارج المقر."

وانتخب مرسي في يونيو وتسلم السلطة نهاية ذلك الشهر. والخلاف مع المعارضة هو أكبر أزمة سياسية في البلاد منذ انتخابه واندلع بعد إعلان دستوري أصدره

الرئيس الشهر الماضي حصن قرارات وقوانين أصدرها من رقابة القضاء كما حصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى الذي يهيمن عليه حزب الحرية والعدالة.

وقرب انتهاء مرسي من إلقاء كلمته هتف ألوف المتظاهرين عند قصر الرئاسة "قاتل.. قاتل" والشعب يريد إسقاط النظام" ورفعوا أحذية.

وهتفوا "باطل باطل" و"مش هنمشي.. هو يمشي".

والهتاف الأخير ردده المتظاهرون اثناء الانتفاضة التي أسقطت الرئيس السابق حسني مبارك مطلع العام الماضي.

وكان المتظاهرون اقتربوا من القصر الرئاسي بعد مسيرات انطلقت اليوم من أحياء مختلفة في القاهرة وأزالوا أسلاكا شائكة وقف خلفها صفوف من جنود الحرس الجمهوري متشابكي الأيدي.

ودعا الرئيس المصري قوى سياسية وقضاة وشخصيات أخرى لاجتماع يوم السبت القادم لحوار وطني ووضع خريطة طريق سياسية لما بعد الاستفتاء على الدستور الجديد.

وقال إنه ليس مصرا على بقاء مادة في الإعلان الدستوري المثير للخلاف منحته صلاحية اتخاذ إجراءات وتدابير إذا قام خطر "يهدد ثورة 25 يناير، أو حياة الأمة ،أو الوحدة الوطنية ،أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها".

واضاف قائلا "إذا كانت هذه المادة تمثل قلقا لأحد فإني لست مصرا على بقائها إذا انتهى الحوار مع القوى السياسية إلى ذلك."

وألقى مرسي كلمته بعد ساعات من اشتباكات دامية بين مؤيدين ومعارضين له في محيط قصر الرئاسة أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة أكثر من 700.

وقالت جبهة الإنقاذ الوطني -وهي ائتلاف المعارضة الرئيسي- انها تدرس عرض الحوار رغم أن مقترحات مرسي لم تصل إلى حد تلبية مطالب المعارضة.

وفي كلمته تحدث مرسي عن "دعوة للحوار الشامل المنتج أوجهها لكل الرموز والقوى السياسية والأحزاب لنجتمع معا يوم السبت القادم" مشيرا الى أن الاجتماع سيكون في القصر الجمهوري.

وإضافة إلى وضع خريطة طريق قال مرسي إن الاجتماع سيبحث استكمال مجلس الشورى الذي يحق للرئيس تعيين ثلث أعضائه والذي نص مشروع الدستور على أن يصبح مجلسا تشريعيا لحين انتخاب مجلس تشريعي جديد بعد أن حل مجلس الشعب في يونيو حزيران بحكم من المحكمة الدستورية العليا لعدم دستورية مواد في قانون انتخابه.

وقال مرسي إن الحوار الوطني سيبحث قانون الانتخابات الجديد.

(المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 7 ديسمبر 2012)

swissinfo.ch

https://youtu.be/uN2iu-8_Ss8

16.الأحزاب والقوى المدنية: "مرسى فقد شرعيته" . . وإعلانه الدستوري "ديكتاتورية محصنة" [89]

الجمعة 23-11-2012

صعَّدت الأحزاب والقوى السياسية، هجومها على الرئيس محمد مرسى، بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره أمس الأول، واعتبروه رئيساً غير شرعي، وأكدوا أنهم لن يعترفوا بهذا الإعلان الذي وصفوه بـ "الجريمة الكاملة". وقالت الإعلامية أماني الخياط، أمين الإعلام بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، إن المكتب التنفيذي للحزب قرر في اجتماعه أمس، اعتبار الدكتور مرسى رئيساً غير شرعي، بعد إصداره الإعلان الدستوري الأخير. وأعلن كثير من الأحزاب والقوى المدنية في بيان، عدم اعترافها بالإعلان الدستوري الجديد، ووصفته بأنه "إعلان لسقوط دولة القانون، ومحاولة لإجهاض الثورة ووأد عملية التحول الديمقراطي، وخطوة مفضوحة للمتاجرة بدماء الشهداء، وإقامة دولة ديكتاتورية محصّنة ضد أي مساءلة أو محاسبة".

وأدان تحالف "الوطنية المصرية"، الذي يضم عدداً من أحزاب وقوى اليسار ويسار الوسط، ما وصفه بـ "الجريمة الكاملة التى أقدم عليها الرئيس مرسى تحت اسم الإعلان الدستوري الجديد". وقال في بيان، إنها "تمثل انقلاباً كاملاً على الشرعية التى أتت به إلى الحكم، وتمثل استحواذاً غاشماً على كل سلطات الدولة، وتصنع

[89] http://www.elwatannews.com/news/details/82

ديكتاتوراً لم تعرف مصر نظيراً له، لا في أيام الرئيس السابق حسنى مبارك ولا عصر قلاوون والحاكم بأمر الله".

وأعلن التيار الشعبي المصري الذي أسسه حمدين صباحي، المرشح الرئاسي السابق، رفضه ما وصفه بـ "قرارات رئيس الجمهورية المسماة زوراً بـ(الإعلان الدستوري)، لأنها تجافي كل الأعراف والقواعد الدستورية وتمثل انقلاباً واضحاً على المسار الديمقراطي، وتطلق يده بصلاحيات عابرة للدولة ومؤسساتها". وقال عمرو موسى، رئيس حزب المؤتمر، إن الإعلان الدستوري المكمّل، "ردة ومذبحة للقضاء وتحدٍّ للإرادة الشعبية.. وربنا يستر".

https://youtu.be/05scXpHA8Ns

25/11/2012

https://youtu.be/YgV_eAbwXVI

28/1/2017

17. البورصة المصرية تتكبد ثمنا فادحا للإعلان الدستوري وتترقب كلمة مرسي[90]

Thu Nov 29, 2012

القاهرة (رويترز) - تلقت الأسهم المصرية ضربة موجعة خسرت فيها نحو 37 مليار جنيه (6.1 مليار دولار) من رأسمالها السوقي بعد أن أثار الإعلان الدستوري الذي يوسع سلطات الرئيس الاسلامي محمد مرسي أزمة سياسية طاحنة واحتجاجات واسعة النطاق.

ويترقب المتعاملون بقلق شديد خطاب مرسي للشعب يوم الخميس وفقا لما أبلغ به مصدر رئاسي رويترز. وقد يقلص الخطاب المتوقع خسائر المتعاملين في حال استجاب لرغبة الشارع أو قد يفاقم الخسائر في حالة الاصرار على عدم الانصياع لرغبات الكثير من المصريين بإلغاء الإعلان الدستوري.

واختفت طلبات الشراء على كثير من الأسهم المصرية وخاصة القيادية خلال الاسبوع وشهدت السوق عمليات بيع قوية من المستثمرين الراغبين في الفرار بما تبقى من أموالهم والتخلص من الأسهم.

ومنذ أعلن مرسي الإعلان الدستوري الاسبوع الماضي تفجرت احتجاجات واسعة النطاق في مصر. وشهدت بعض المحافظات اشتباكات عنيفة بين مؤيدي مرسي ومعارضيه في الإسكندرية ثاني أكبر المدن المصرية وفي مدن المحلة الكبرى والمنصورة ودمنهور في دلتا النيل ومدينة المنيا جنوبي القاهرة.

وقال محسن عادل العضو المنتدب لشركة بايونيرز لإدارة صناديق الاستثمار "إذا زادت حدة التوتر السياسي في الشارع سنواصل التراجع في نطاق عرضي ضيق".

وبعد خمسة شهور على تولي مرسي الذي كان عضوا في جماعة الإخوان المسلمين وفي مشاهد تعيد إلى الأذهان الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك العام الماضي أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على متظاهرين يقذفون الحجارة. وشارك عشرات الالاف في المظاهرات احتجاجا على الإعلان الذي يوسع سلطات مرسي ويحصن قراراته من الطعن أمام القضاء.

---

[90] http://ara.reuters.com/article/idARACAE8AS06R20121129

وقال أسامة مراد الرئيس التنفيذي لشركة اراب فاينانس للسمسرة "حتى إذا مرت الأزمة هذا يعني أن علينا الانتظار حتى انتخاب برلمان جديد يلغي صلاحيات الرئيس... إن انتهت اللجنة التأسيسية للدستور في موعدها وذهبت المسودة إلى الاستفتاء من قال إنه سيتم تمريرها؟"

ويضيف "إن لم يتم تمريرها هذا يعني أن الرئيس سيحتفظ بهذه الصلاحيات لعام كامل".

وختمت الجمعية التأسيسية المكلفة بوضع الدستور جلستها في ساعة مبكرة يوم الخميس منهية المسودة النهائية التي ستجري تصويتا بشأنها في وقت لاحق من يوم الخميس.

وبعد إتمام صياغة الدستور سيتم تقديمه إلى الرئيس مرسي للموافقة عليه ليعرضه في استفتاء عام في غضون 15 يوما الأمر الذي يعني ان الاستفتاء قد يجري بحلول منتصف ديسمبر كانون الأول.

وهذه مقامرة تستند إلى اعتقاد الاسلاميين أن بمقدورهم حشد الأصوات الكافية للفوز في الاستفتاء بعدما فازوا في كل الانتخابات التي أجريت بعد الاطاحة بمبارك.

لكن يبدو أن الخطوة ستعمق الانقسامات التي هيمنت على الشارع.

وتراجع المؤشر الرئيسي لبورصة مصر نحو 12 بالمئة خلال الاسبوع الجاري.

وقال إبراهيم النمر رئيس قسم التحليل الفني بشركة نعيم للوساطة في الاوراق المالية أن السوق يسير في اتجاه هابط "وقد تتلاشى مكاسب السوق جميعها منذ بداية العام في حالة عدم وجود مخرج للأزمة السياسية الحالية".

وكانت بورصة مصر صعدت بأكثر من 50 بالمئة خلال أول 9 أشهر من 2012، ولكنها قلصت تلك المكاسب إلى نحو 32 بالمئة فقط قبل اغلاق جلسة يوم الخميس.

ورغم تخلص عدد من المتعاملين الأفراد والمؤسسات من أسهمهم في السوق المصري كان هناك في ذات الوقت صائدو صفقات يشترون بقوة بعد وصول الأسعار لمستويات متدنية ويراهنون على صعود السوق مجددا.

18. مرسي: أرفض إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ونادم على الإعلان الدستوري[91]

أوبزرفر: العالم العربي ينظر إلى مصر مترقباً

لندن - د ب أكد الرئيس المصري محمد مرسي أنه لن تكون هناك ثورة ثانية، ورفض في تصريحات خاصة لصحيفة "الغارديان" البريطانية نشرتها أمس الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة.

وذكرت الصحيفة أن مرسي رفض في الحوار الخاص دعوات المعارضة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وأكد أنه لن يسمح بأي انحراف عن أحكام الدستور وأن استقالته المبكرة قد تضعف شرعية من يأتي بعده ما يخلق حالة من الفوضى التي لا نهاية لها.

وقال:"إذا ما غيرنا مسؤولا "منتخبا" وفقا للشرعية الدستورية، فإن آخرين سيعارضون الرئيس الجديد، وبعد أسبوع أو شهر سيطالبونه بالتنحي".

وأضاف:"لا مجال لحديث يتناقض مع الشرعية الدستورية. ربما يكون هناك مظاهرات وأشخاص يعبرون عن آرائهم. ولكن المهم وسط كل هذا هو تطبيق الدستور. فهذه مسألة حيوية".

وذكرت الصحيفة أنها عندما سألته عما إذا واثقا في أن الجيش لن يقدم على السيطرة على حكم الدولة التي أصبحت الأوضاع فيها خارجة عن السيطرة، أجاب "جدا".

وقال مرسي إن الإعلام الخاص يبالغ في تصوير قوة خصومه، وقال إن الإعلام "يركز على مواقف صغيرة ويبالغ فيها وكأن الدولة كلها تعيش حالة من العنف".

ورفض مرسي تحديد الدول التي تتدخل في الشأن المصري، ولكنه أكد حدوث ذلك. وعما إذا كان يقصد السعودية والإمارات، أجاب مرسي:"لا، أنا أتكلم عموما. كل ثورة لها أعداؤها، وهناك أشخاص يريدون عرقلة مسيرة الشعب المصري نحو الديمقراطية".

---

[91] http://www.alriyadh.com/848488

واعترف مرسي لأول مرة في تصريح للإعلام الأجنبي بأنه "نادم" على إصدار الإعلان الدستوري الذي منحه سلطات واسعة. وقال:"لقد ساهم بصورة ما في إشاعة حالة من سوء الفهم في المجتمع".

وأكد مرسي للصحيفة أن عزوف المعارضة عن المشاركة في العملية السياسية هو الذي أدى إلى المأزق الحالي.

على صعيد متصل قالت صحيفة "اوبزرفر" البريطانية الصادرة أمس إن مناوئي الرئيس المصري محمد مرسي يتألفون من أنصار النظام السابق والقوميين ذوي التوجه اليميني والليبراليين غير المتدينين.

ورأت الصحيفة اليسارية ذات التوجه الليبرالي أن الشيء الوحيد الذي جمع بين هؤلاء هو رفضهم لاستمرار مرسي في الحكم.

وأشارت الصحيفة إلى أن قلق غالبية المصريين يعزى بصورة رئيسية إلى الأزمة الاقتصادية الآخذة في النمو والتي تمثل بلا ريب أكبر التحديات بالنسبة لمصر وأكثرها إلحاحا.

وأكدت الصحيفة على أن من الأفضل التوصل إلى حل توافقي بين التيارات المختلفة المتمثلة في المعارضة والرئيس وجماعة الإخوان المسلمين لأن مصر لا تحتمل نزاعا داخليا.

وذكرت الصحيفة أن العالم العربي ينظر إلى مصر مترقبا عما ستسفر عنه الأحداث.

واختتمت الصحيفة تعليقها مطالبة بتحقيق أهداف ثورة يناير "عيش (خبز) حرية عدالة اجتماعية".

19.مسيرات كبرى احتجاجا على الإعلان الدستوري في مصر[92]

احتشد آلاف المصريين اليوم الثلاثاء في ميدان التحرير بوسط القاهرة وفي محيط قصر الاتحادية الرئاسي بضاحية مصر الجديدة للمشاركة في مليونيه "الإنذار الأخير" احتجاجا على الإعلان الدستوري والدعوة لإجراء استفتاء على الدستور الجديد.

وكانت قوى وحركات سياسية قد دعت جموع المصريين إلى الاحتشاد اليوم بميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية اعتراضا على الإعلان الدستوري وعلى دعوة الرئيس محمد مرسي الناخبين إلى الاستفتاء على الدستور يوم 15 ديسمبر الجاري.

وتزايدت قوات الأمن المركزي عند الأسلاك الشائكة التي تحيط بقصر الاتحادية، ونصبت قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي كردونا أمنيا في محيط القصر لمنع وصول المتظاهرين. وأصيب عدد من المحتجين في مناوشات مع رجال الأمن في المنطقة المحيطة بالقصر مساء اليوم عندما حاول بعض المحتجين اقتحام الأسلاك الشائكة المحيطة بالقصر، وتصدت لهم قوات الأمن بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع.

على صعيد أخر نقلت صحيفة "الأهرام" الرسمية عن مصادر في ميدان التحرير رفضها خروج المعتصمين من الميدان إلى "الاتحادية"، تاركين مسؤولية إرسال رسالة رفض طرح الاستفتاء على الدستور للمسيرات الأخرى التي وصلت إلى الاتحادية. ورجحت هذه المصادر إرجاء الزحف من ميدان التحرير إلى الاتحادية إلى الجمعة المقبلة.

وقالت المتحدثة باسم الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أماني الخياط لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن المسيرات إلى قصر الاتحادية ستكون سلمية تماما. وأضافت أن الحزب يحمل الرئيس محمد مرسي ووزارة الداخلية المسؤولية الكاملة عن حماية المتظاهرين.

---

[92] http://www.alriyadh.com/789831

على الجانب الآخر، قال بيان صادر عن حزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، إن الحزب يحمل زعماء المعارضة ومن بينهم محمد البرادعي وحمدين صباحي المسؤولية عن أي أعمال عنف قد تحدث في المظاهرات التي دعوا إليها. وقال مراد علي المتحدث باسم حزب الحرية والعدالة: مثلما "تحملنا مسئولية المظاهرات ونجحنا في تنظيمها هم أيضا يتحملوا مسئولية المظاهرات التي دعوا إليها ويتحملوا مسئولية أي عنف ينتج عن سوء تنظيمها."

مصر المحروسة

20. مصر: انتفاضة الإعلان الدستوري توقع قتلى ومصابين وتعلق عمل محكمة النقض[93]

نوفمبر 2012

أصيب عشرات المصريين ظهر الأربعاء بالاختناق في ميدان التحرير وسط القاهرة بفعل إطلاق عناصر الأمن الغاز المسيل للدموع بكثافة، لتفريق متظاهرين في أحد جوانب الميدان.

وأصيب عدد منهم بالاختناق خلال تواجدهم بمحطة مترو أنفاق السادات بميدان التحرير، بفعل قيام عناصر من الأمن بإطلاق كثيف للغاز المسيل للدموع لتفريق متظاهرين يرشقونهم بالحجارة بميدان "سيمون بوليفار" مقابل مبنى السفارة الأميركية.

"الدستورية" تنفي الاتجاه لعزل الرئيس وتأسف لهجومه عليها

وتدور اشتباكات متقطعة بين عناصر من الأمن وعشرات من المتظاهرين منذ صباح الثلاثاء قبل احتشاد أكثر من مائة ألف متظاهر في مظاهرة "للثورة شعب يحميها" تزامنت مع سقوط قتيل بميدان التحرير مصاباً باختناق بفعل الغاز المسيل للدموع، وإصابة مئات في اشتباكات بين مؤيدين لإعلان دستوري أصدره الرئيس المصري محمد مرسي، ومعارضين له في غالبية المحافظات.

وقررت محكمة النقض أمس تعليق عملها لحين اسقاط الإعلان الدستوري وفجر ازمة مع السلطة القضائية وازمة سياسية هي الاعنف منذ توليه السلطة قبل خمسة أشهر، واتخذت المحكمة إثر اجتماع لجمعيتها العمومية، قرارا ب "تعليق العمل في كافة دوائرها لحين اسقاط الإعلان الدستوري"

الذي حصن قرارات الرئيس من الرقابة القضائية وحصن الجمعية التأسيسية لوضع الدستور ومجلس الشورى اللذين يهيمن عليهما الاسلاميون من اي قرار قضائي محتمل بحلهما.

على الصعيد نفسه أكد رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار ماهر البحيري أن قضاة المحكمة ليس لهم اي توجهات ضد أي أحد. وقال البحيري في

---

[93] http://www.alriyadh.com/788174

مؤتمر صحافي أمس إن المحكمة الدستورية تتعرض لهجمات شرسة مؤكدا أنها لم ولن تتدنى بالنزول إلى مستوى أصحاب هذه الهجمات. وأكد البحيري أن المحكمة لن تخضع لأية ضغوط تتعرض لها، مهما كان الثمن، قائلا إنه لم يكن صحيحا أن المحكمة تخالف أحكام القانون وتحكم بهواها السياسي.

جاء المؤتمر الصحافي لرئيس المحكمة على خلفية التطورات الأخيرة بشأن الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي، وواجهت المحكمة اتهامات من جانب الإخوان والمؤيدين للجماعة بأن قراراتها ذات طابع سياسي، وأن قضاتها لا يزالون يدينون بالولاء لنظام الرئيس السابق حسني مبارك.

وقال المتحدث باسم المحكمة الدستورية إنه لم يكن صحيحا ما روج له التيار الإسلامي من أن الجلسة القادمة للمحكمة كان سيحكم فيها بعزل الرئيس محمد مرسي، مشيرا إلى أن المحكمة لا توجد بحوزتها أية دعوى في هذا الخصوص. وأضاف نائب رئيس المحكمة المتحدث باسمها ماهر سامي، في مؤتمر صحافي أمس أن المحكمة الدستورية العليا رفضت الاتهامات التي وجهها لها مؤيدون للرئيس مرسي بأنها شكلت مؤامرة لقلب نظام الحكم، متهما إياهم بالكذب والحكم وفق الأهواء. وتابع تعليقا على اتهامات وجهت للمحكمة بالمولاة لنظام الرئيس السابق حسني مبارك، والسعي لسحب الشرعية من مرسي، إن أصحاب هذه الاتهامات "يكيلون الانتقامات والشائعات بقصد الاغتيال المادي والمعنوي لهذه المحكمة، وتشويه صورتها وسيرتها والتعريض بها والتحريض عليها". وتابع أن المحكمة مستمرة في أداء واجبها حتى وإن أدى الأمر إلى إزهاق أرواح قضاتها، وأعرب عن أسفه لدخول رئيس الجمهورية على خط الهجوم على المحكمة وقضاتها."

من جانبه أكد السفير رفاعة الطهطاوي رئيس ديوان رئيس الجمهورية أنه لا تراجع "قيد أنملة" عن الإعلان الدستوري، الذي أصدره الرئيس محمد مرسي يوم الخميس الماضي لافتا إلى أن مؤيدي الرئيس وأنصاره أضعاف من تواجدوا في ميدان التحرير في مليونيه "للثورة شعب يحميها" .

واعتبر الطهطاوي أن المسألة ليست بالحشد، وأن الرئيس وجماعة الإخوان أيدوا وقف نزيف الدم ورفضوا الخروج إلى الميادين حرصا على الدم المصري.
من جانبه قال المستشار محمد فؤاد جاب الله المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية "نجيد استقراء الواقع ونشعر بوجود خطر ومحاولات للوقيعة بين القوى السياسية وهذا ما يلزمنا بالتحاور والتوافق، وكل طرف يطرح وجهة نظره ولا يجب أن نركز على الملايين في التحرير الرافضة للإعلان الدستوري ونغض الطرف عن ملايين أكثر مؤيدة لقرارات الرئيس."
الى ذلك سرت جملة من الشائعات حول استقالات بين مساعدي الرئيس مرسي ومستشاريه ونائبه المستشار محمود مكي. وإلى جانب شائعة استقالة نائب الرئيس أشارت أخرى إلى استقالة شقيقه المستشار أحمد مكي وزير العدل لكنهما نفيا الأمر. وقال المستشار محمود الشريف عضو مجلس إدارة نادي قضاة مصر، المتحدث الرسمي باسم النادي إن عضوية نادي القضاة سقطت تلقائيا عن المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية بمجرد شغله وظيفة أخرى بعد تقدمه باستقالته من القضاء. وكان مكي أعلن أنه على أعتاب الخروج من الدنيا ولا يستطيع خداع نفسه، ولذلك فإنه قرر الاستقالة من نادي القضاة.
وقال رئيس حزب المؤتمر المصري الأمين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى إن جميع الأطراف يجب ان تحكم العقل، ويجب أن تتقبل الدولة آراء المعارضة والمتظاهرين، رافضا ما قاله مسؤولون في الرئاسة من أن الرئيس لن يتراجع نهائيا. ولفت إلى أن الرأي العام "هائج" وليس هناك عيب أن يقول الرئيس إن الرسالة وصلت ويدعو الحكومة ومستشاريه والأحزاب للنقاش لأن الاستمرار في ذلك "انتحار سياسي."

21. إعلان مرسي.. يقسم مصر!![94]

استمرار التوتر في (محمد محمود) و(قصر العيني) والمحافظات

استمر التوتر وتصاعدت حدة الاشتباكات بين بعض المتظاهرين وقوات الأمن المصرية في شارعي قصر العيني ومحمد محمود بوسط القاهرة.

وقام بعض المتظاهرين برشق قوات الأمن في محيط مقر مجلس الوزراء بالحجارة وزجاجات المولوتوف، فيما ردت قوات الأمن بقنابل الغاز المسيل للدموع، ما أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين لم يتم حصرهم.

ووصف الدكتور محمد البرادعي رئيس حزب الدستور ما يدور من اشتباكات بميدان التحرير بأنه أمر مزر وقبيح.

وقال البرادعي عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر": " ما أشاهده الآن من ضرب وسحل للمتظاهرين في شارع قصر العيني هو أمر مزر وقبيح.. وتتساقط الأقنعة."

وناشدت الوزارة القوى السياسية والثورية تغليب المصالح الوطنية للبلاد للخروج من تلك الأزمة ومطالبتهم لمؤيديهم بعدم التعرض للمنشآت أو الممتلكات أو المساس بأمن المواطنين.

كما رد رئيس الوزراء المصري الدكتور هشام قنديل على انتقادات واسعة وجهت إليه بسبب تصريحات خلال اجتماع للحكومة، قال فيها: "إن الاختيار في النهاية

---

[94] http://www.alriyadh.com/787255

للشعب، إما البناء أو الهدم، إما حجر فوق حجر لبناء الوطن أو حجر وراء حجر لإراقة الدماء.. الاختيار واضح وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها".

من جهته، قال المرشح الخاسر في انتخابات رئاسة الجمهورية المصرية أحمد شفيق إن الظروف والأوضاع الراهنة في مصر قد تدفعه للعودة إليها في أقرب وقت.

ونقلت وسائل إعلام مصرية عن شفيق مقتطفات مما جاء في حوار له الليلة قبل الماضية مع فضائية "دبي"، حيث يقيم منذ شهر يونيو الماضي، ان القوات المسلحة انسحبت من الحكم في مصر بإرادتها، ولو أرادت البقاء في الحكم لما استطاع أحد الوقوف أمامها.

وتحدى شفيق النائب العام الجديد المستشار طلعت عبد الله أن يثبت خطأ واحدا في ملف حياته، على حد تعبيره، مشددا على أنه لن يهرب من مصر.

وزاد انه كان مرشحا لكل المصريين، والفقراء بصفة خاصة، منوها إلى أنه هنأ مرسي على نجاحه لأن ذلك هو "الأصول".

ولفت شفيق إلى أن المعارضة المصرية لم تنضج وأن أمامها وقتا، موضحا أن الوضع الراهن، هو حزب حاكم "الحرية والعدالة" كما كان الحزب الوطني في مواجهة عدد من الصبيان.

وأعرب شفيق عن قناعته بالنموذج الأمريكي الديمقراطي المتمثل في حزبين كبيرين متنافسين، داعيا إلى تشكيل جبهة قوية لمواجهة الحزب الحاكم.

وأعرب شفيق عن خشيته من تزوير الاستفتاء على الدستور قائلا: "أخشى من حدوث التزوير وهذا أمر وارد بنسبة 100%»، والدليل على ذلك حدوث تزوير في الانتخابات الرئاسية"، مشيرًا إلى أن المسئول عن الانتخابات بوزارة الداخلية أقر بوجود تزوير.

وقال شفيق إنه لو فرض وكانت هناك إعادة للانتخابات بين مرسي والرئيس السابق حسني مبارك فإنه سيبطل صوته لأن كليهما لا يصلح لرئاسة مصر، مشيرا إلى أن عناد الإخوان إذا استمر فإن الخطر سيكون داهما على الأمن القومي المصري.

من جهة ثانية، أكد مجلس القضاء الأعلى في مصر أن الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي يتضمن اعتداء غير مسبوق على استقلال القضاء وأحكامه.
وقال المجلس في بيان له عقب اجتماع طارئ أمس إن مجلس القضاء الأعلى، وهو المعني بجميع شؤون القضاء والقضاة، يعلن أسفه لصدور مثل هذا الإعلان، ويهيب برئيس الجمهورية البعد بهذا الإعلان عن كل ما يمس السلطة القضائية واختصاصاتها أو التدخل في شئون أعضائها أو ينال من جلال أحكامها.
كما يبدو أن قضاة مصر قد انقسموا إلى فريقين بعد الجمعية العمومية الطارئة للقضاة، التي عقدها نادي القضاة بمقر دار القضاء العالي، حيث ذهب فريق "نادي القضاة" الذي يترأسه المستشار أحمد الزند في واد، و"حركة قضاة من أجل مصر" الداعمة للرئيس مرسي في واد آخر، لاسيما بعد أن أعلن الزند خلال أعمال الجمعية العمومية عن شطبهم من عضوية ناديهم.
وفي رد على هذا الموقف، قال المستشار وليد شرابي، المتحدث الرسمي حركة "قضاة من أجل مصر"، إن ما قاله المستشار أحمد الزند، رئيس نادى القضاة، بالجمعية العمومية للنادي عن شطب عضوية جميع أعضاء الحركة هو إجراء لا يمكنه اتخاذه.
وأضاف شرابي ان الزند وظيفته هي رئيس لناد خدمي، مهمته فقط أن يقدم الخدمة للأعضاء، وأنه لا يوجد بلائحة النادي ما يمنحه حق توقيع جزاءات على الأعضاء، وأن ما يتحدث عنه الزند ما هو إلا "مهاترات" لا تستحق عناء الرد عليها.
كانت الجمعية العمومية لنادي القضاة قررت شطب حركة قضاة من أجل مصر من عضوية النادي، وأكدت الجمعية أن القضاة جميعا سيكون لهم موقف عدائي من جميع القنوات الفضائية التي تستضيفهم وتتعاون معهم، والنقابات التي تؤجر لهم القاعات، في إشارة إلى نقابة الصحافيين، وأنها ستتولى اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها ومقاطعتها حال حدوث ذلك.
كما أوصت الجمعية العمومية بتعليق العمل بالمحاكم والنيابات دون الإضرار بالمتقاضين وتنفيذ التعليق بدءا من أمس.

كما أوصت بإلزام مجلس القضاء الأعلى بتبني التوصيات، وإلا سيتم سحب الثقة منه، وبمخاطبة الرئيس لإلغاء الإعلان الدستوري وإعادة النائب العام عبد المجيد محمود إلى منصبه فورا.

وناشدت الجمعية، المستشار طلعت عبد الله الاعتذار عن عدم قبول منصبه، مخاطبة إياه قائلة: "لا تدنس حياتك بهذا المنصب وأنت بدون منصب أفضل لك".

وأعلن الزند أن 30 حزبا سياسيا جمدت نشاطها السياسي، اعتراضا على قرارات الرئيس وحتى إسقاط الإعلان الدستوري.

كانت الجمعية العمومية للقضاة بدأت أعمالها بالسلام الجمهوري، وشهدت حرارة في التصفيق، وهتافات مؤيدة للمستشار عبد المجيد محمود النائب العام المقال، وأخرى معارضة للرئيس مرسي وقراراته، أبرزها: "الشعب يريد إسقاط النظام"، "ومش هنمشي هو يمشي"، و"الشعب يريد عبد المجيد".

وشدد المستشار عبد المجيد محمود على تحمله المسؤولية عن العمل في النيابة العامة خلال الفترة السابقة، مشيرا إلى أن جميع القضايا الغامضة بمؤسسة الأهرام الصحافية، وبالفريق أحمد شفيق، موجودة لدى قاضي التحقيقات.

وقال سامح عاشور نقيب المحامين إن الرئيس محمد مرسى اعترف في خطابه أمام قصر الاتحادية أول من أمس بأنه يتنصت على الناس، حينما قال إنه يعرف من كانوا يجلسون مع بعضهم في غرف مغلقة وما يخططون له، ووصف الرئيس مرسى بأنه حاكم ضعيف.

وأعلن عاشور عن مشاركة المحامين في تعليق العمل بالمحاكم، وعن تنظيم مسيرات بالأرواب السوداء احتجاجا على الإعلان الدستوري.

22. التحرير تخاصر مرسي والجيش يؤكد ولاءه للشعب[95]

الخميس، 07 فبراير 2013

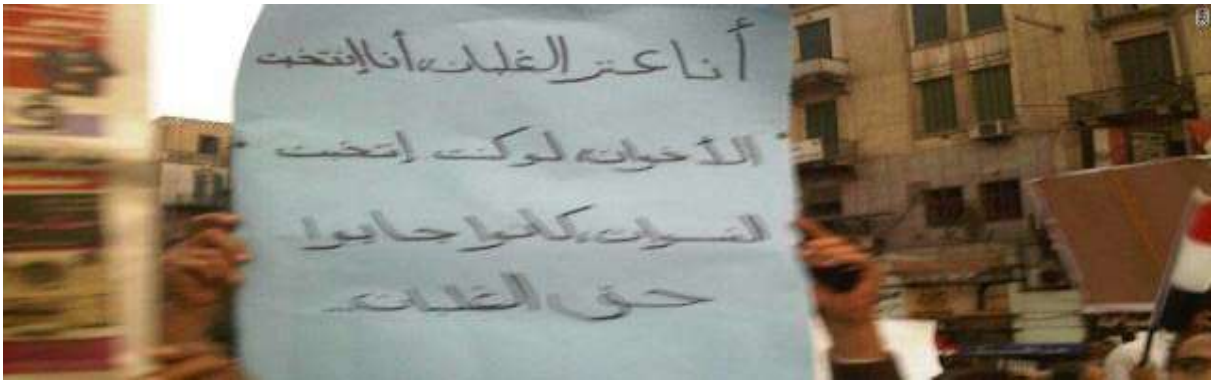

القاهرة، مصر--(CNN)

وضع عشرات الآلاف من المتظاهرين، الذين تدفقوا على ميدان التحرير الثلاثاء، للمشاركة في مليونيه "للثورة شعب يحميها"، الرئيس المصري محمد مرسي أمام خيارين لا ثالث لهما، إما "إسقاط" الإعلان الدستوري، الذي أصدره أواخر الأسبوع الماضي، وإما "إسقاط" نظامه الحاكم، في الوقت الذي أكد فيه الجيش أن "ولاءه الوحيد" للشعب المصري.

ورداً على اتهامات، روجت لها بعض القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية، بأن عناصر من الشرطة العسكرية، تنتشر على مداخل القاهرة الكبرى، قامت باستيقاف عدد من الأتوبيسات، يُعتقد أنها تقل متظاهرين، ومنعها من دخول العاصمة، أكد المتحدث العسكري باسم القوات المسلحة، العقيد أركان حرب أحمد محمد علي، أنه "لا صحة مطلقاً لتلك للأنباء".

وقال المتحدث العسكري، في بيان على صفحته الرسمية بموقع "فيسبوك" إن "عناصر الشرطة العسكرية الموجودة بمداخل القاهرة الكبرى، غير مخولة بالتعامل مع المدنيين، أو منعهم من التحرك"، مؤكداً أن "تواجدها في تلك المواقع، يأتي في إطار خطط القوات المسلحة لتكثيف أعمال التأمين بالمحاور والطرق الرئيسية المؤدية إلى داخل العاصمة خلال الظروف الراهنة".

[95] http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/11/28/morsi.tahrir/

وجدد المتحدث العسكري "تأكيد القوات المسلحة على أنها تؤدى دورها في حماية الوطن، وأن ولاءها الوحيد لشعب مصر وأرضها"، كما أكد على جميع المواطنين، ووسائل الإعلام، بضرورة "عدم الانسياق خلف الشائعات، التي يروجها البعض، للنيل من وحدة البلاد، وإثارة الفتنة بين الشعب العظيم وجيشه الوطني".

من جانبها، نفت رئاسة الجمهورية ما تردد عن استقالة نائب رئيس الجمهورية، المستشار محمود مكي، ووصفت في بيان أصدرته مساء الثلاثاء، أورده موقع التلفزيون الحكومي "أخبار مصر"، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، الخبر بـ "المختلق"، وأكدت أن نائب الرئيس "لا يزال حتى الآن في مكتبه بمقر الرئاسة، ويمارس مهامه المعتادة، ولا صحة مطلقاً لهذا الخبر".

وأصدر مرسي، الخميس الماضي، إعلاناً دستورياً يمنع بموجبه القضاء من إلغاء أي قرار أو قانون أصدره، منذ توليه السلطة بنهاية يونيو، وحتى الانتهاء من إعداد الدستور الجديد للبلاد، كما يحصن اللجنة التأسيسية للدستور ومجلس الشورى ضد أي أحكام قضائية بحلهما.

كما أصدر مرسي قراراً بإقالة النائب العام، المستشار عبد المجيد محمود، متهماً النيابة العامة بأنها لم تقدم أدلة الاتهام الكافية بقضايا محاكمة المتهمين بقتل والتحريض على قتل الثوار، وما تبعها من أحداث، كما خصص المادة الأولى من الإعلان الدستوري لإعادة التحقيقات والمحاكمات الخاصة بتلك القضايا.

وأثار الإعلان الدستوري، والقرارات المرافقة له، موجة احتجاجات واسعة، امتدت إلى الفريق المعاون للرئيس مرسي، حيث أفادت مصادر إعلامية بقيام عدد من مستشاريه بتقديم استقالاتهم، إلا أن المتحدث باسم الرئاسة، ياسر علي، قال إن شخصيتين فقط من الفريق الرئاسي قدما استقالتهما، هما سمير مرقص، وفاروق جويدة، لافتاً إلى أن الرئيس قرر تأجيل البت في استقالتهما لحين الحوار معهما.

كما نفي علي، في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء الرسمية، أن تكون الهيئة الاستشارية للرئيس محمد مرسي أعربت عن رفضها للإعلان الدستوري الأخير، إلا أنه قال إن "طبيعة العمل الديمقراطي تتضمن أن يكون هناك مؤيد ومعارض لأي قرار.. ولكننا لم نتعود على ذلك في مصر"، معرباً عن احترامه لكافة الآراء المطروحة.

وشهد ميدان التحرير سقوط قتيل واحد على الأقل الثلاثاء، بالإضافة إلى عشرات الجرحى، نتيجة مواجهات اندلعت في محيط الميدان، الذي توافد عليه عشرات الآلاف، للمشاركة في مليونيه "للثورة شعب يحميها"، التي دعت إليها القوى والأحزاب السياسية، بهدف "إسقاط" الإعلان الدستوري.

ويُعد هذا القتيل هو الثالث منذ بدء الاحتجاجات المطالبة بإسقاط الإعلان الدستوري، الذي أصدره الرئيس مرسي أواخر الأسبوع الماضي، حيث سبق وأن أعلنت حركة "شباب 6 أبريل"، مقتل أحد أعضائها، ويُدعى جابر صلاح، وشهرته "جيكا"، بعد إصابته بطلق خرطوش في الرأس، بينما أعلنت جماعة "الإخوان المسلمين" مقتل الشاب إسلام مسعود، في مواجهات بين مؤيدي ومعارضي مرسي بمدينة دمنهور، شمال غربي القاهرة.

https://youtu.be/0OINphCDeNs

23. الرئيس المصري محمد مرسي يعدل موعد الانتخابات النيابية[96]

23 فبراير 2013

أصدر الرئيس المصري محمد مرسي قرارا جمهوريا بتعديل موعد الانتخابات النيابية بما يتوافق مع أعياد المسيحيين المصريين.

وبموجب القرار الجديد جرى تقديم موعد الجولة الاولى للانتخابات بحيث تجري في 22 و23 ابريل بعدما كانت مقررة يومي 27 و28 من الشهر ذاته فيما تجري الاعادة للجولة نفسها يومي 28و29 أبريل بدلا من يومي 3 و5 ايار/مايو.

وكان الأقباط المصريون شكوا من ان الموعد المبدئي لهذه الانتخابات يتعارض مع الاحتفال بعيد الفصح.

وكانت باكينام الشرقاوي مساعدة رئيس الجمهورية قالت في وقت سابق إنه "جار بحث الإجراءات القانونية والتنسيق مع الجهات المعنية للتوصل إلى المواعيد الجديدة وسيصدر قرار رئاسي في هذا الصدد في شكله النهائي خلال ساعات."

وقال رئيس مجلس الشورى أحمد فهمي إن الرئيس محمد مرسي سيعدل موعد بدء انتخابات مجلس النواب بعد طلبات من أعضاء مسيحيين بمجلس الشورى.

وكان أعضاء مسيحيون بالمجلس احتجوا على موعد بدء الانتخابات الذي أعلنه مرسي يوم الخميس لأنه يتزامن مع أعيادهم.

وقال فهمي لأعضاء مجلس الشورى "الرئيس محمد مرسي استجاب لرغبات نواب المجلس الأقباط والكنيسة بتغيير موعد الانتخابات القادمة لمجلس النواب."

وكان الرئيس المصري قد أصدر مرسوما رئاسيا الخميس أوضح فيه أن انتخابات مجلس الشعب ستجري على أربع مراحل تنتهي يوم 6 يوليو التالي باجتماع المجلس الجديد.

[96] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/02/130223_egypt_mursi_elections_date

دعوة للمقاطعة

في هذه الأثناء، دعا محمد البرادعي، المنسق العام لجبهة الإنقاذ الوطني المعارضة، إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية المصرية المقررة يوم 27 أبريل المقبل.

وقال البرادعي في رسالة عبر موقع التواصل الاجتماعي، تويتر، نقلتها وكالة رويترز للأنباء، إنه "لا يريد أن يكون جزءا من عملية خداع."

وأضاف البرادعي في رسالته أنه كان قد دعا عام 2010 إلى مقاطعة مماثلة للانتخابات المصرية في ظل حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك، الذي أطاحت به ثورة شعبية في الحادي عشر من فبراير عام 2011.

https://youtu.be/yU9aacAmW7A

23/2/2013

24. الرئيس محمد مرسي يعلن حالة الطوارئ على مُدن القناة والمواطنون لا يلتزمون بها[97]

28يناير, 2013 عربية وعالمية

أعلن الرئيس المصري محمد مُرسي حالة الطوارئ على ثلاثة مُدن من المدن المُطلة على قناة السويس وهي "الإسماعيلية" و "بورسعيد"، و"السويس" مع فرض حظر التجوال بهم من الساعة التاسعة مساءاً حتى السادسة صباحاً اعتبارا من ليلة الاثنين ولمدة شهر ثلاثين يوم، وقد وجه مرسي ثلاث رسائل هي الأبرز في الخطاب، حيث بدأ الرئيس كلمته بتقديم العزاء في شهداء الأحداث الأخيرة في بورسعيد والسويس والإسماعيلية، متأثرا بما شهدته تلك المحافظات من أحداث.

ولم تدم لحظات التأثر طويلا حتى بدأت لهجة الخطاب تتعالى ليوجه الرئيس تهديداته إلى كل من ينحرف عن سلمية الثورة- كما ذكر – قائلا "سنواجه أي تهديد لأمن المواطن بكل قوة وحزم في ظل دولة القانون"، ويكررها بعد جملتين فقط، ولكن في صياغة أخرى قائلا: "سنتعامل معهم بكل حسم وقوة"، وقبل أن ينتهي مرسي من خطابه أصدر قرارا بإعلان حالة الطوارئ السالف ذكرها.

ولم يلتزم المواطنون بالقرار حيث اخترق المئات من أهالي بورسعيد اليوم الاثنين، حظر التجول الذي أعلنه الرئيس بدء من منتصف الليل، بمسيرات انطلقت بعد الساعة الثانية عشر مساء، للمطالبة بسقوط النظام ورفض قرارات الرئيس الأخيرة، وردد المتظاهرون هتافات معادية للرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين ووزارة الداخلية، ومنها: "يسقط حكم المرشد"، "الشعب يريد دولة بورسعيد"، "الشعب يريد تطهير القضاء".

---

[97] http://mz-mz.net/103845/

ولم تتعرض قوات الفرقة "18"بالجيش الثاني الميداني المسئولة عن تأمين المحافظة للمتظاهرين، وقام سكان العقارات بشارع 23 يوليو بالهتاف لهم، والإشادة بموقفهم. جدير بالذكر أن كل من "جوزيف فوتيل" - قائد القوات الأمريكية وقيادة العمليات الخاصة المشتركة- وماثيو اولسن مدير إدارة مكافحة الإرهاب بوزارة الدفاع الأمريكية وصلا إلى القاهرة اليوم على رأس وفد في زيارة لمصر تستغرق عدة ساعات، وكان في استقبال الوفد أعضاء السفارة الأمريكية بالقاهرة قبل إصدار مرسي القرار.

https://youtu.be/xFDVULOZn3Y

Jan 29, 2013

https://youtu.be/-7M2Y32E5ml

30 يناير 2013

✓ صور مضحكة على حظر التجوال [98]

[98] http://vb.elmstba.com/t215980.html

المبحث الرابع

أزمة الاقالات والاستقالات

محمد فؤاد جاد الله	إبريل 2013	المستشار القانوني للرئيس
سمير مرقس	نوفمبر 2012	مستشار التحول الديمقراطي
عمرو الليثي	نوفمبر 2012	المستشار الإعلامي واستقال عقب الإعلان الدستوري
أيمن الصياد	نوفمبر 2012	إعلامي استقال احتجاجا على الإعلان الدستوري
سيف الدين عبد الفتاح	نوفمبر 2012	
رفيق حبيب	نوفمبر 2012	مفكر مسيحي وحليف للإخوان
محمود مكي	يناير 2013	نائب الرئيس استقال عدم إقرار الدستور الجديد لعدم نصه على المنصب
عصام العريان		قيادي إخواني استقال عقب تعيينه في مجلس الشورى
خالد علم الدين	17 فبراير 2013	قيادي سلفي كان مساعد للشئون البيئية
بسام حسنين الزرقا	18 فبراير 2013	قيادي سلفي
سكينة فؤاد	نوفمبر 2012	احتجاجا على الإعلان الدستوري
فاروق جويدة	نوفمبر 2012	احتجاجا على الإعلان الدستوري
محمد عصمت سيف الدولة	نوفمبر 2012	احتجاجا على الإعلان الدستوري

1. إقالة طنطاوي وعنان – مرسي يقيل طنطاوي وعنان ويستعيد صلاحياته كاملة[99]

12 أغسطس 2012

مرسي وطنطاوي.. فترة جس نبض سرعان ما انتهت ليمسك الإخوان بزمام الأمور

القرارات الجمهورية اعتبرها معارضون لسيطرة حزب الحرية والعدالة على المشهد السياسي في مصر ولكل ما يمثله محمد مرسي "انقلابا إخوانيا" على المؤسسة العسكرية، فيما أيدت قوى سياسية اخرى وبعض الحركات الشبابية القرارات واعتبرتها مكملة للثورة. فهل تشهد الساحة السياسية في مصر انقساما جديدا بين القوى الليبرالية واليسارية والاقباط وبين التيارات الدينية والحركات والقوى المؤيدة لها؟

القرار الصادم

القرارات المفاجئة للرئيس محمد مرسي اعادت له صلاحياته الرئاسية كاملة ومن بينها سلطة التشريع. وكان المجلس العسكري الذي أصدر الإعلان الدستوري

[99] http://arb.majalla.com/2012/08/article55237810/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D9%8A%D9%84-%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7

المكمل قد خص نفسه دون رئيس الدولة بكل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة من تعيين قادتها ومد خدمتهم وإقرار الدستور وحق التشريع بعد حل مجلس الشعب.

وجاء قرار الرئيس المصري محمد مرسي بإقالة رئيس المجلس العسكري ووزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي صادما للمؤسسة العسكرية. وكان الدكتور هشام قنديل رئيس الحكومة المصرية أعلن قبل عشرة ايام فقط عن تشكيل الحكومة الجديدة والتي شهدت استمرار المشير حسين طنطاوي رئيسا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في خطته واحتفاظه بمنصب وزير الدفاع.

وتأتي هذه القرارات، مباشرة بعد قيام الرئيس مرسي بإحالة رئيس المخابرات العامة اللواء مراد موافي ومحافظ شمال سيناء عبد الوهاب مبروك، إلى التقاعد بعد الهجوم الذي شنه مسلحون على مركز لقوات حرس الحدود المصرية في شمالي سيناء أسفر عن مقتل 16 جنديا وضابطا.

بيان الرئاسة

وفي بيان ألقاه المتحدث باسم الرئاسة ياسر علي مساء الأحد، قال إنه في إطار استكمال أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير وتطوير مؤسسات الدولة، وبعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 والاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 17 يونيو عام 2012 قرر الرئيس محمد مرسي ما يلي:

أولا: تعيين المستشار محمود محمد مكي نائباً لرئيس الجمهورية.

ثانيا: إحالة المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي إلى التقاعد، ومنحه قلادة النيل تقديراً لما قدمه من خدمات جليلة للوطن، وتعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية.

ثالثا: إحالة الفريق سامي حافظ أحمد عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد، ومنحه قلادة الجمهورية تقديراً لما له من الكفاءة والتفاني في خدمة الوطن، كما قرر السيد الرئيس تعيينه مستشاراً له.

رابعا: قرر السيد الرئيس إحالة الآتي أسماؤهم إلى التقاعد اعتباراً من اليوم الثاني عشر من أغسطس وهم: الفريق مهاب محمد حسين مميش، والفريق عبد العزيز محمد سيف الدين، والفريق رضا محمود حافظ عبد المجيد.

المستشار محمود مكي نائب رئيس الجمهورية

1. كما قرر السيد رئيس الجمهورية ترقية اللواء أركان حرب عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي إلى رتبة الفريق أول، كما قرر تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.
2. كما قرر السيد الرئيس ترقية اللواء أركان حرب صدقي صبحي سيد أحمد إلى رتبة الفريق وتعيينه رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة.
3. وقرر السيد رئيس الجمهورية أيضا تعيين اللواء محمد سعيد العصار مساعداً لوزير الدفاع، والسيد رضا محمود حافظ عبد المجيد وزير الدولة للإنتاج الحربي.
4. كما قرر الرئيس تعيين السيد مهاب محمد حسين مميش، رئيسا منتدبا لمجلس إدارة هيئة قناة السويس، والسيد عبد العزيز محمد سيف الدين رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع.

وجاء في الإعلان الصادر عن رئاسة الجمهورية أيضا أن الرئيس سيشكل "جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية والإعداد لدستور جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيسها "على أن يعرض مشروع الدستور على استفتاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانتهاء منه".

نائب رئيس الجمهورية

نائب رئيس الجمهورية المعين هو المستشار محمود مكي، نائب رئيس محكمة النقض والمنسق العام لحركة قضاة الاستقلال وشقيق المستشار أحمد مكي وزير العدل الحالي وهو من معارضي النظام السابق، وساهم في فضح قيام نظام حسني مبارك بتزوير الانتخابات وهو صديق شخصي للمستشار هشام جنينة أحد رموز تيار الاستقلال.

تم ترشيحه من قبل بعض القوى السياسية والشعبية لتولي منصب محافظ الإسكندرية ويحظى بشعبية جارفة نظرا لقوته وحياديته وهو منسق حركة قضاة الاستقلال. والمستشار مكي يعد أول نائب رئيس للجمهورية مدني بعد محمد مرسي الذي هو أيضا أول رئيس مدني يحكم مصر منذ ثورة يوليو.

https://youtu.be/_h7Ysr2HdMA

12 أغسطس 2012

محمود مكي نائب رئيس الجمهورية وعبد الفتاح السيسي وزير الدفاع الجديد يؤديان اليمين أمام مرسي

وزير الدفاع

وزير الدفاع الجديد هو عبد الفتاح السيسي، مدير المخابرات العسكرية والاستطلاع الذي أصدر الرئيس محمد مرسي قرارا بترقيته من لواء أركان حرب، إلى رتبة فريق أول ووزيرا للدفاع، بعد إحالة المشير حسين طنطاوي للتقاعد.

يعد اللواء عبد الفتاح السيسي أول من اعترف فعليا بإجراء كشوف العذرية، حيث إنه في حواره مع أمين منظمة العفو الدولية، اعترف السيسي بإجراء كشوف فحص العذرية، بحجة حماية الجيش من مزاعم الاغتصاب التي قد تلحق بالجنود بعد الإفراج عن المحتجزات.

كما يعد السيسي أول من أعلن صراحة الحاجة إلى تغيير ثقافة قوات الأمن، وأعطى تأكيدات بأن هناك تعليمات بعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين وحماية المعتقلين من التعرض للمعاملة السيئة، وأكد على أن الجيش لا ينوي اعتقال النساء مرة أخرى.

اتهمه الإعلامي توفيق عكاشة بالتحكم في سلوك أعضاء المجلس العسكري، حيث شن هجوما عنيفا على المجلس وعلى رأسه المشير طنطاوي، متهما إياهم بالخضوع لضغوط المخابرات الحربية ومديره اللواء عبد الفتاح السيسي، حيث اتهم عكاشة السيسي بأنه ينتمي للإخوان المسلمين، وأن بعض أفراد أسرته يرتدين النقاب والجوانتي، وهو ما دفع المجلس للتأكيد على أن ما قاله عكاشة ما هو إلا افتراءات.

https://youtu.be/hKr_1bNdZqE

https://youtu.be/ROI_ab7p9x0

2. إقالة النائب العام عبد المجيد محمود

أصدر الرئيس محمد مرسي الخميس قرارا يقضي بإقالة عبد المجيد محمود النائب العام وتعيين المستشار طلعت عبد الله نائبا عاما جديدا. كما أصدر مرسي إعلانا دستوريا يعزز صلاحياته.

كما أصدر الرئيس اعلانا دستوريا نص على ان الرئيس يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب وألا يقل سنه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

☒ إقالة خالد علم الدين مستشار رئيس لشؤون البيئة [ممثل حزب النور] من هيئة المستشارين[100]

أقال الرئيس محمد مرسي مستشاره لشؤون البيئة بعد تقارير رقابية عن محاولته استغلال ونقلت بوابة الاهرام عن مصادر رئاسية .منصبه أن أمر إقالة الدكتور خالد علم الدين، القيادي بحزب النور السلفي جاء على خلفية بلاغات وشكاوى قدمت ضده إلى رئاسة الجمهورية تتهمه باستغلال منصبه، وأحال الرئيس محمد مرسي تلك البلاغات إلى الجهات الرقابية المختصة للتحقيق فيها.

من ناحيته أعلن حزب النور السلفي أنه قرر إنهاء أزمته مع مؤسسة الرئاسة، والتي استمرت نحو أسبوعًا بسبب إقالة الدكتور خالد علم الدين، القيادي بالحزب، من منصبه في الهيئة الاستشارية لرئيس الجمهورية، مرجعين السبب في ذلك إلى "تقديرهم لمنصب الرئيس، وللإعداد للانتخابات البرلمانية". وقال "الحزب"، في بيان صادر عنه، ونشره على الصفحة الرسمية على "فيس بوك"،

[100] https://www.almasryalyoum.com/news/details/290828

الإثنين، إنه بعد الإعلان عن إقالة "علم الدين" من منصبه كمستشار الرئيس لشؤون البيئة "تضاربت التصريحات والبيانات الصادرة عن مؤسسة الرئاسة بهذا الصدد، والتي تتضمن الكثير منها الإشارة أو التلميح، وأحيانًا التصريح بشأن توجيه تهم معينة للدكتور خالد"، مضيفًا أنه "زاد الطين بلة دخول عدد من رموز حزبية ومواقع تنتمي لجمعيات خيرية على الخط، وكل يدعي علمه ببواطن الأمور في مبنى الرئاسة، بل وعلمه بكواليس بلاغات الرقابة الإدارية".

وأضاف: "لا ننازع الرئيس في حقه في إقالة من شاء من مستشاريه دون ذكر الأسباب، أما إذا ذكرت أسباب، فمن حق الشخص أن يعرف التهمة تحديدًا، وأن يواجه بها، وأن يعطي فرصته في الدفاع عن نفسه، وإلا صار الأمر من باب رمى الناس بالبهتان"، موضحًا أن "الحزب طرف في القضية بحكم كون (علم الدين) قياديا فيه، ومن حق الحزب أيضًا أن يعرف الحقيقة بحيث يحاسب أو يتضامن معه وفقا لما تقتضيه حقيقة الموقف".

وتابع البيان: "مع أن الأصل براءة الذمة، إلا أننا قد بحثنا في ملف (علم الدين)، فلم نجد له تهمة إلا العمل الدؤوب، وأن رعايته لتوقيع عقد بين مورد ومستورد لمعدات توليد الطاقة من القمامة (وكلاهما قطاع خاص) أمر لا يمثل تهمة ولا شبهة، بل هو تشجيع للاستثمار في هذا الجانب، لا سيما وقد تم حفل الرعاية في حضور مسؤول النظافة في رئاسة الجمهورية (وهو بالمناسبة محسوب على حزب الحرية والعدالة)".

وأشار إلى أنه "لو كان يشوب عمل (علم الدين) أي شبهة، لكان أولى الناس بمعرفتها هو وزير البيئة، في حين أن وزير البيئة قد شهد في حقه".

وأردف: "بعدما اتضحت أبعاد الموضوع، وعد المستشار محمد فؤاد جاد الله، بإصدار تبرئة للدكتور خالد، وإجراء تحقيق إذا ما كان أحد من الرئاسة قد اتهم الدكتور خالد علم الدين"، منوهًا إلى قيام "جاد الله" بالتأكيد في اتصال لإحدى القنوات على أنه "لا توجد تهمة على الدكتور خالد علم الدين" مستدركًا "وإن استنكف عن تسمية هذا اعتذارًا".

وأشار إلى حوار الرئيس مع الإعلامي عمرو الليثي، ليل الأحد، قائلاً إن الرئيس "أكد خلاله أنه أعفى الدكتور خالد علم الدين من منصبه لرؤية شخصية ترجع إليه دون أن يوجه إليه أي اتهام"، معلقًا بأن "هذا القدر من الممكن أن نعتبره كافيا من الناحية الشخصية للدكتور خالد علم الدين ولحزب النور، ولكن من الناحية السياسية كنا نتمنى لو أفصح لنا الرئيس عن هذه الرؤية".

☒استقالة مستشاري الرئيس الصياد": استقالة مستشاري الرئيس لعدم الاستماع إليهم وتجاهلهم"[101]

بوابة الشروق نشر في: الأربعاء 5 ديسمبر 2012

الدكتور أيمن الصياد – مستشار رئيس الجمهورية

كشف الدكتور أيمن الصياد- مستشار رئيس الجمهورية، النقـاب عن خبر استقالة جميع مستشاري الدكتور محمد مرسي "المستقلين" من "الفريق الرئاسي" بعد فشلهم في إقناعه بالتراجع عن الإعلان الدستوري.

وكانت الأخبار قد تواترت عن استقالة "الصياد، وسيف عبد الفتاح" من هيئة مستشاري الرئيس السابق لحزب الحرية والعدالة، لكن الكاتب الكبير أكد حاليًا في تصريحات تليفزيونية لقناة "الحياة" الفضائية؛ إن المستقلين جميعاً قدموا استقالتهم.

كما جاء على صفحة أيمن الصياد الشخصية بموقع (تويتر) للتدوين القصير، فإن الرباعي "سيف عبد الفتاح، ومحمد سيف الدولة، وعمرو الليثي" رفقة صاحب الصفحة قد اتخذوا هذا القرار منذ أسبوع، إلا أنهم أجلوه في محاولة للبحث عن حلول. وأوضح أيمن، أن كل ما يقترحه الفريق على الرئيس لا يتم الاستماع إليه، ولا يتم العمل به، وهو ما دفعهم إلى الاستقالة.

[101] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05122012&id=f0d410f1-3dcb-4568-bd7c-aa8cdbbac328

☒استقالة الفريق سامي عنان من منصب مستشار رئيس الجمهورية

في أول يوليو 2013 أعلن الفريق سامي عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة السابق، استقالته من منصبه كمستشار لرئيس الجمهورية للشؤون العسكرية.

☒استقالة نائب رئيس الجمهورية محمود مكي

تقدم نائب الرئيس المستشار محمود مكي باستقالته، عصر السبت 22 ديسمبر 2012، مضيفًا أنه سبق له التقدم باستقالته غير أنه لم يتم قبولها. وأضاف "مكي"، في بيان، أنه فضل الانتظار حتى الوقت الحالي لإعلانها، مؤكدًا أنه سيستمر "جنديًا متأهبًا في الصف الوطني". وأرجع محمود مكي، استقالته إلى أنه أدرك منذ فترة أن العمل السياسي لا يناسب تكوينه كقاضٍ، مضيفًا أنه متمسك بالاستمرار في قيم الحرية، والعدالة، والتجرد، والحيدة.

وقال المستشار مكي، في بيان له إنه تقدم بالاستقالة في 7 نوفمبر الماضي، غير أن الظروف لم تسمح بقبولها بسبب العدوان على غزة، ثم مؤتمر دول الثماني، ثم الإعلان الدستوري وقانون حماية الثورة الذي صدر خلال سفره في باكستان.

وأضاف نائب رئيس الجمهورية السابق، أنه كان له دورًا كبيرا في إدارة جلسات الحوار الوطني، مشيرًا إلى أنه كان حريصًا على التواصل مع كافة القوى السياسية على الساحة المصرية بهدف إزالة حدة الاحتقان من المشهد السياسي الحالي، لافتًا إلى أنه قام بمعاونة رئيس الجمهورية بمراجعة وصياغة القرارات الضرورية لإتمام عملية الاستفتاء التي أكد أنها خطوة أوشكت في سبيل استقرار الوطن.

وقال "مكي" إنه دافع عن حق المواطن في أن يقول رأيه في ظل إشراف قضائي كامل لكي يعبر المواطنون عن رأيهم بشكل صحيح، مضيفًا أنه قدم استقالته بينما توشك المرحلة الثانية من عملية الاستفتاء على الانتهاء بنجاح.

☒استقالة المستشار أحمد مكي وزير العدل[102]

تقدم المستشار أحمد مكي، وزير العدل، «الأحد» باستقالته من منصبه إلى الرئيس محمد مرسي، فيما سيطر الارتباك على الوزارة. وقالت مصادر قضائية ل "المصري اليوم" إن اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية، التقى ظهر الأحد الوزير لإقناعه بالعدول عن الاستقالة، وأكدت أن الوزير أصر على موقفه، وأرجع السبب إلى "محاولات الإخوان تدمير القضاء بخفض سن التقاعد للقضاة".

وقال "مكي"، في نص استقالته التى حصلت "المصري اليوم" على نسخة منها: "سيادة الدكتور محمد مرسى، رئيس جمهورية مصر العربية.. كلفتني بتولي عبء وزارة العدل، ومعارضوك يلحون علىَّ في الاستقالة، اتساقاً مع مواقفي السابقة.. وبالأمس وتحت شعار تطهير القضاء وإصدار قانون جديد للسلطة القضائية اجتمع مؤيدوك على طلب إقالتي، تحقيقاً لأهدافهم النبيلة.. وهكذا تحقق التوافق". وتابع: "آن الأوان لتحقيق أمنيتي في إزاحة هذا العبء عن كاهلي".

كما أرسل "مكي"، إلى الدكتور هشام قنديل، رئيس الوزراء، صورة من خطاب الاستقالة من منصبه الذي وجّهه إلى الرئيس محمد مرسى، قال فيه: "أرسل لكم صورة الخطاب الموجه لسيادة الرئيس، إعمالاً لنص المادة (197) من الدستور، مستأذناً في الانصراف، وسأظل ما حييت أذكر بالخير صحبتكم الكريمة أنتم وزملائي أعضاء مجلس الوزراء".

[102] https://www.almasryalyoum.com/news/details/306871

وسيطرت حالة من الارتباك على وزارة العدل، الأحد، بعد قرار "مكي"، تقديم استقالته، وتوافد مساعدو الوزير المستشارون عمر الشريف، مساعد وزير العدل لشؤون التشريع، وزغلول البلشي، مساعد وزير العدل لشؤون التفتيش القضائي، وهشام رؤوف، مساعد وزير العدل لشؤون الديوان العام، وآخرون على مكتب "مكي".

https://youtu.be/1Lvfpy9fuwM

Dec 5, 2012

https://youtu.be/1XGW3AoP3xM

Apr 21, 2013

المبحث الخامس

أزمة الوعود والقرارات الرئاسية!

https://youtu.be/BHwzGsJaL5A

أولا: وعود الرئيس

1. دكتور علي السلمي[103] وعود الرئيس [!]

على مدى شهور الحملة الانتخابية أسرف المرشحون المتنافسون على الفوز بالمنصب الرئاسي، في بذل الوعود للناخبين البسطاء من شعب مصر المتشوق لإصلاح أحوال معيشته وتحقيق قدر من الأمن والأمان في ظل الحكم الجديد، وكلما كان موعد الانتخاب يقترب، كانت نغمة الوعود تعالى، وكانت وعود الرئيس مرسى واضحة في محاولته استقطاب نخبة من الشخصيات العامة وممثلي القوى السياسية، الذين دعا عدد منهم لاجتماع معه مساء 22 يونيو، وقبل إعلان النتيجة لانتخابات الرئاسة، تقرر فيه تشكيل ما يسمى "الجبهة الوطنية".

وأكد المجتمعون اتفاقهم على الشراكة الوطنية ومشروع وطني جامع يعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف ومكونات المجتمع المصري ويمثل فيها المرأة والأقباط والشباب، وأن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية ويكون رئيس هذه الحكومة شخصيةً وطنيةً مستقلة، وتكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموز وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل، إلى جانب رفض الإعلان الدستوري المكمل وقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل البرلمان وكذلك رفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطني، والسعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية، بما يضمن صياغة

[103] مقال نشر في "المصري اليوم" بتاريخ 30 يوليو 2012

مشروع دستور لكل المصريين، وضمان الشفافية والوضوح مع الشعب، في كل ما يّستجد من متغيرات، تشهدها الساحة السياسية.

ورغم مرور شهر على تولى الرئيس مرسى مهام منصبه، لم يتضح أي مؤشر على محاولة تنفيذ ما اتفق عليه الرئيس مع أعضاء "الجبهة الوطنية". فلم يتضح من أقوال الرئيس ولا قراراته أن مبدأ الشراكة الوطنية محل اعتبار، فقد كلف الرئيس رئيساً للوزراء لا تنطبق عليه أوصاف "الشخصية الوطنية المستقلة"، كما لم تتم استشارة "الجبهة الوطنية"، ولا غيرها من الأحزاب والقوى السياسية في اختيار الوزراء، كما سبق أن وعد الرئيس. ومن ناحية أخرى، لا يبدو أن "المشروع الوطني الجامع المعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف المجتمع" يحتل أهمية في أجندة الرئيس أو معاونيه، بدليل عدم ذكر أي شيء عنه في خطابات الرئيس اللاحقة بعد تنصيبه أو اتخاذ أي خطوة لتفعيله على أرض الواقع!!

وعلى الرغم من اختلافي مع بعض المبادئ الستة كرفض حل مجلس الشعب والإعلان الدستوري المكمل، فالحقيقة البادية للمراقبين هي أن الاتفاق مع "الجبهة الوطنية" كان مجرد محاولة لكسب تأييدها، وهذا ما دعا الجبهة إلى إصدار بيان بعنوان "دعوة لتصحيح المسار" يوم السابع والعشرين من يوليو وتبعه عقد مؤتمر عام في اليوم التالي، وكان مضمون البيان والمؤتمر القلق الشديد نتيجة عدم تنفيذ اتفاق المبادئ الستة ومطالبة الرئيس بتصحيح مسار العمل في مؤسسة الرئاسة، حسب ما تم التوافق عليه معه!

من جانب آخر، يعتبر البرنامج الرئاسي للرئيس مرسى هو المرجع الأساسي لرصد الوعود التى قدمها للمواطنين وللأحزاب والقوى السياسية. والآن وقد مر شهر على تولى الرئيس مسؤوليات الحكم، من المطلوب مراجعة الوعود التى جاءت في برنامجه وينتظر الشعب تحققها كمؤشر لمصداقية الحكم. وسنركز في هذا المقال على التوجهات العامة والفلسفة الأساسية للبرنامج وبيان مدى وجود دلالات على الرغبة في التنفيذ على أرض الواقع. وقد طرح البرنامج الرئاسي بعض المحاور التى قصد بها أن تكون إطاراً عاماً يحدد للجماعة الوطنية المصرية طريقها لإعادة

تشكيل الأمة على محاور ثلاثة، وهى المجتمع الأهلي والدولة والقطاع الخاص، وتعهد الرئيس في برنامجه بأن يعمل مع أبناء مصر "على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة، تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة" بما يحقق أن يكون الشعب هو "مصدر أساسي للسلطات ويضمن حريته في مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى حقيقي للسلطة، ومن ثمَ تحقيق استقرار شامل يوفر مناخاً صحياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية".

ولو أن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على تنفيذ الفلسفة الرئيسة للبرنامج الرئاسي، إلا أن التجربة السابقة مع حزب الرئيس والممارسة الحالية لمؤسسة الرئاسة لا تدلان على رغبة صادقة لجمع شمل الجماعة الوطنية المصرية والعمل المشترك لجميع القوى الوطنية لإقامة نظام سياسي جديد، يشارك في تأسيسه جميع أطياف المجتمع.

ولعل نهج الإبعاد والإقصاء الذي اتبعه حزب الرئيس في التشكيلين الأول والثاني للجمعية التأسيسية للدستور يدلان بوضوح على الرغبة في الاستئثار بوضع الدستور على نحو لا يعبر إلا عن رؤية تيار الإسلام السياسي. وتتأكد هذه الرغبة من محاولة مجلس الشعب المنحل أن يحصن الجمعية ضد احتمال حكم القضاء الإدارى بالبطلان بأن أصدر قانوناً صدق عليه الرئيس مرسى بعد تشكيل الجمعية فعلاً وممارسة أعمالها وهو ما يخالف ما جاء في برنامجه الرئاسي من رغبة في العمل مع أبناء مصر جميعا ومن التشاور المجتمعي في الأمور المصيرية التى تهم الشعب بأسره!

ويتساءل المتابعون للمشهد السياسي:

? هل يتفق غياب الشفافية وأسلوب المفاجأة وعدم الإفصاح الذي يبدو جلياً في الممارسات المتعددة للرئاسة مع ما بشر به البرنامج الرئاسي من إقامة نظام ديمقراطي، أساسه الشورى كمبدأ أساسي تقوم عليه الدولة بكل مؤسساتها فهى "نمط سلوك ومنهج عام لإدارة مختلف جوانب الحياة في الدولة".

? من ناحية ثانية، هل يستقيم اتجاه حزب الرئيس إلى الاستئثار بكل الوسائل والمغريات و"الحوافز الانتخابية" بأغلب أو كل مناصب المنتخبين لمجالس النقابات ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء تحرير الصحف القومية وغيرها، مع الالتزام الذي جاء به البرنامج الرئاسي بأن يكون الشعب هو مصدر السلطات وتغيير سياسة التعيين للمناصب المؤثرة في الدولة، كالمحافظين والمحليات إلى الانتخاب؟

? وهل يتم دعم وتعزيز التعددية السياسية كأحد أصول العملية السياسية، وترسيخ قواعد الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني بأسلوب الإقصاء والاستبعاد السياسي الواضح في ممارسات الحكم الجديد؟

2. دكتور علي السلمي[104] وعود الرئيس [2]

في هذا المقال نواصل قراءتنا في البرنامج الرئاسي للرئيس مرسى، والتي بدأناها في الأسبوع الماضي، بهدف اكتشاف الفلسفة الأساسية للبرنامج وتوجهاته الرئيسة ومدى تطابقها أو اقترابها من الممارسات المشاهدة لمؤسسة الرئاسة.

لقد جاء في البرنامج الرئاسي أن النظام الديمقراطي المستهدف والذي يستند إلى المرجعية الإسلامية، يحدد أن مصر دولة وطنية دستورية يحكمها حكام مواطنون منتخبون وفق الإرادة الشعبية، وأن الأمة هي مصدر السلطات وأساس تولى الوظائف المختلفة فيها الكفاءة والخبرة والأمانة، والأمة كما هي صاحبة الحق في اختيار حكامها ونوابها، فهى أيضا صاحبة الحق في مساءلتهم وعزلهم.

ويفهم من ذلك بوضوح أن الاحتكام إلى نظام ديمقراطي قائم على الانتخابات الحرة المباشرة، الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية

[104] مقال نشر في 6 أغسطس 2012 بصحيفة " المصري اليوم"

وقبول ما تقرره جماهير الناخبين، هو المرجع الأول والأخير في اختيار المواطنين لمن يحكمونهم.

? فهل يتفق مثل هذا التوجه الديمقراطي ذو النزعة الإسلامية، مع ما أثاره مسؤولو الحملة الانتخابية للرئيس مرسى حين هددوا بثورة ثانية إذا أعلن فوز الفريق شفيق بالمنصب الرئاسي بادعاء حدوث تلاعب وتزوير لنتيجة الانتخابات؟

? وهل يتفق هذا التهديد مع ما دعا إليه البرنامج الرئاسي من احترام نتائج اختيار المواطنين في صناديق الاقتراع والدعوة إلى التوسع في نظم انتخاب شاغلي المناصب المؤثرة في الدولة كالمحافظين ورؤساء الهيئات العامة والمجالس والمراكز والمعاهد البحثية وقيادات الإدارات المحلية؟

? وماذا سوف يحدث لو اختار الناخبون محافظين أو نقباء أو رؤساء جامعات وغيرهم ممن لا ينتمون لحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمون؟ هل ستقوم ثورات ضدهم اعتراضاً على نتائج الانتخابات؟ أم سيتم التشكيك في النتائج رغم أن البرنامج الرئاسي يحدد أن يتم "تشكيل لجنة مستقلة من هيئات قضائية صرفه تكون غير قابلة للعزل تتولى الإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين؟"

? وهل سيوقف تطبيق هذا المبدأ المستمد من المرجعية الإسلامية التى يستند إليها الحكم الجديد في حالة عدم توفيق مرشحي الجماعة في أية انتخابات قادمة؟

? كما ذهب البرنامج الرئاسي إلى توضيح طبيعة الدولة التى ينشدها، فوصفها بأنها دولة وطنية ديمقراطية تحكمها مواطنون منتخبون وفق الإرادة الشعبية، وأن الشعب هو مصدر السلطات، فضلاً عن ضرورة "دعم وتعزيز التعددية السياسية كأحد أصول العملية السياسي، وترسيخ قواعد الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني"، فهى ليست دولة عسكرية أو دولة بوليسية، كما أنها ليست

دولة "ثيوقراطية" تحكمها طبقة رجال الدين، فضلا عن أن تحكم باسم الحق الإلهي. وكل هذا جميل ويستحق التقدير، ولكن يلاحظ أن البرنامج الرئاسي تفادى تعبير "الدولة المدنية"، رغم أن الرئيس قد ذكره في حواره مع الإعلامي عمرو الليثي، أثناء جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، حين سأله "«كيف ترى الصراع بين الدولة الدينية والدولة المدنية؟"، فكانت إجابة الدكتور مرسى "أرى أن مصر هي دولة واحدة فقط، دولة مدنية ومرجعيتها إسلامية، أما مفهوم الدولة المدنية فهى وطنية ديمقراطية دستورية حديثة، ولا يوجد ما يسمى بالدولة الدينية، وأؤكد مدنية الدولة بالتعريف، ومرجعيتها الإسلامية بالدستور فقط لا غير". ثم أعاد الدكتور مرسى ذكر الدولة المدنية في خطابه في ميدان التحرير يوم 26 يونيو فقال "نكمل المشوار، في دولة مدنية وطنية دستورية حديثة لا نعطل الإنتاج ولا نعطل المرور ولا نعتدي على الملكيات الخاصة والعامة، نحافظ على بعضنا البعض ولا مجال للصدام أو التخوين"، ثم عاد فأسقط تعبير الدولة المدنية من خطابه في جامعة القاهرة في اليوم التالي. وعلى الرغم من أن البرنامج الرئاسي قد تضمن معانى تعبر عن المقصود بالدولة المدنية، كالمواطنة وسيادة القانون وعدم التمييز بين المصريين في الحقوق أو الواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، إلا أنه كان مطلوبا من الرئيس مرسى أن يؤكد في برنامجه حرصه على تقنين تلك المعاني بالسعي إلى إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور بطريقة متوازنة تعبر عن جميع أطياف المجتمع وتضمن إعداد دستور يؤكد مدنية مصر، مع الحرص على تأكيد الالتزام بوثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر ووثيقة الأزهر من أجل مستقبل مصر، حيث إن الوثيقتين تعبران بقوة عن مدنية الدولة.

? وثمة تساؤل آخر، لقد أكد الرئيس مرسى في أكثر من مناسبة عزمه على أن يضم فريقه الرئاسي نائب رئيس للجمهورية من المصريين المسيحيين ليرعى شؤون أبناء مصر المسيحيين ونائبة لرعاية شؤون المرأة. ورغم أن هذا

التشكيل كان ضمن اتفاق الجبهة الوطنية مع الدكتور مرسى قبل أن يعلن فوزه بالرئاسة والذى لم يُفعل حتى الآن، وبرغم أن الفريق الرئاسي قد تأخر تشكيله وقد كان منتظراً إعلانه مع تكوين الحكومة، إلا أنه يتناقض من حيث المبدأ مع ما يدعو إليه البرنامج الرئاسي من تأكيد المواطنة والمساواة وإلغاء كل أشكال التمييز وإقامة العدل بكل صوره حيث يتمتع جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية يكفلها القانون وفق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بسبب دين أو عرق، كما يتناقض هذا التوجه الرئاسي مع إعلان الرئيس في برنامجه أن المصريين "مسلمين ومسيحيين" شركاء الوطن.

? وفى مجال إنشاء دولة مؤسسات عصرية، تبنى البرنامج الرئاسي الدعوة إلى إقامة نظام للحكم المحلى وليس مجرد الإدارة المحلية، بما يستتبعه من اللامركزية والاستقلالية وتعميق الممارسة الديمقراطية وتمنع ظهور الحاكم المستبد مرة أخرى وتضمن حياد الجهاز الإداري. ولكن التشكيل الوزاري الجديد، وهو المناسبة الأولى لبدء تطبيق أهداف برنامج الرئيس، جاء خلوا من أي إشارة تعكس نية مؤسسة الرئاسة لتغيير النمط القديم حيث تم اختيار أحد المحافظين لتولى حقيبة "التنمية المحلية" وكأنها ترقية إلى منصب أعلى فحسب. وكان من المتوقع أن يتم إلغاء تلك الوزارة ويتم تشكيل "المجلس الأعلى للحكم المحلي" الذي يعهد إليه بمسؤولية تخطيط وتنفيذ عملية التحول من "الإدارة المحلية" إلى "الحكم المحلي" المؤسس للامركزية المستهدفة، والخروج من أسر الحكومة المركزية التى زاد عدد الوزارات فيها وتضخمت اختصاصاتها لتزاحم وحدات الإدارة المحلية وتشل قدراتها على الحركة لتحقيق التنمية على المستوى المحلى.

? وكان من أعجب المبادئ التى تضمنتها فكرة "الدولة العصرية" في برنامج الرئيس مرسى، دعوته إلى حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل إضافة إلى ضمان

خضوع سلطات الدولة للقانون، وانضباطها به، واحتكامها إليه، واعتبار كل تصرف يصدر عن السلطات العامة مخالفاً للدستور والقانون باطلاً يستوجب المساءلة.

? ووجه العجب أن القرار الجمهوري الصادر بعد ثمانية أيام فقط من تنصيب الرئيس قضى بعودة مجلس الشعب ودعوته إلى ممارسة اختصاصاته بالمخالفة لحكم المحكمة الدستورية العليا واجب النفاذ الذى قضى بعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات التى جرت على أساسها انتخابات مجلس الشعب، كما صدق الرئيس على قانون يحصن تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور على الرغم من أن مجلس الشعب قد صدر قرار بحله قبل أن يصدر ذلك القانون، الأمر الذى جعل كثيراً من الفقهاء القانونيين يعتبرون تصديق الرئيس عليه منعدماً ومخالفاً للإعلان الدستوري!!

3. البرنامج الانتخابي للدكتور محمد مرسي

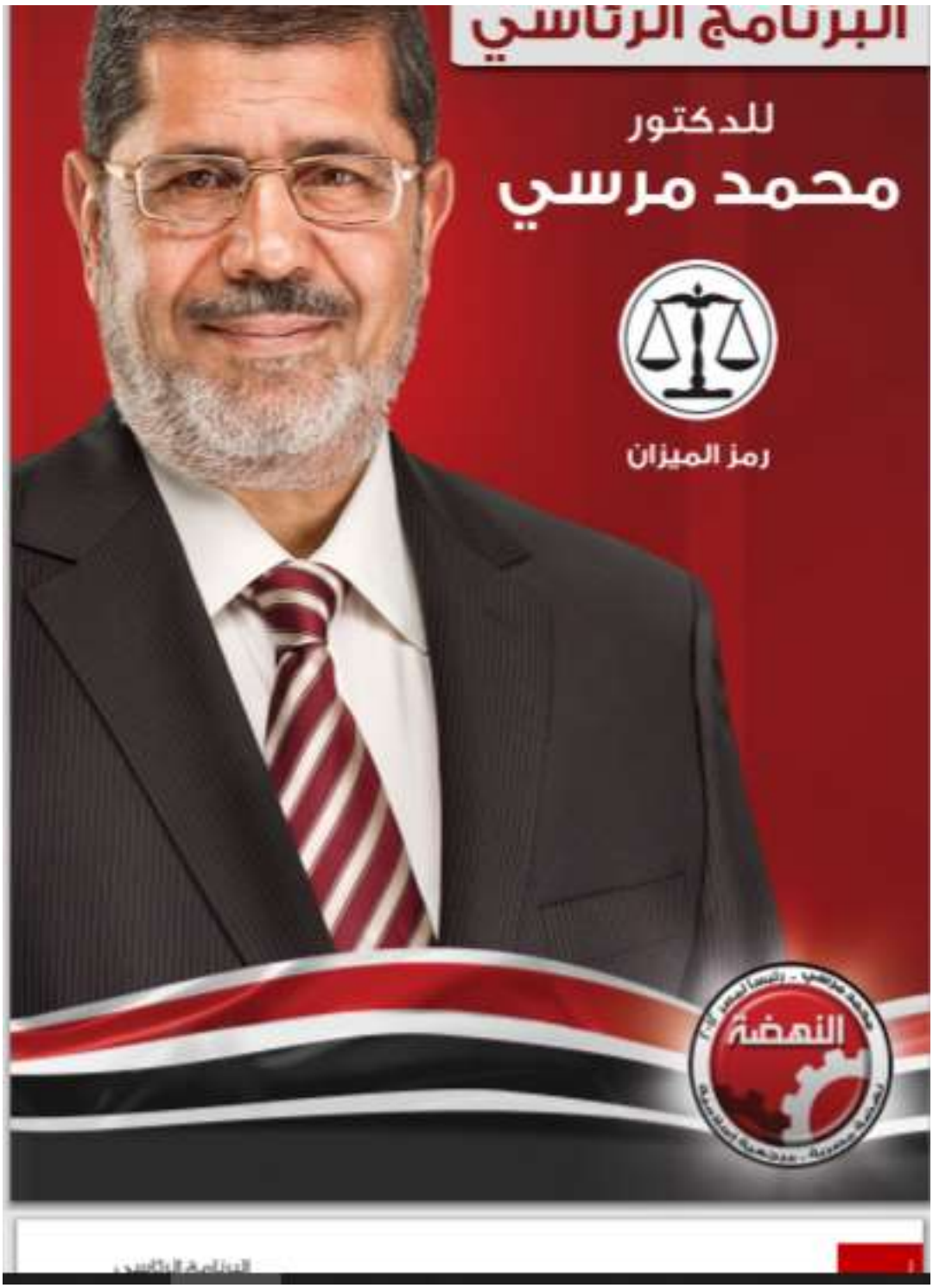

لقراءة البرنامج اضغط على الرابط التالي :

البرنامج الانتخابي للرئيس محمد مرسي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)!

ثانياً: قرارات الرئيس

القرارات الجمهورية التي أصدرها محمد مرسي[105]

1. مفاجأة.. مرسى أصدر 463 قرارا سريا.. في 9 أشهر.. 629 قراراً جمهورياً منها 166 علنياً.. ومعظم القرارات لم تنشر في الجريدة الرسمية وموجودة في مكان ما برئاسة الجمهورية

الخميس، 28 مارس 2013 06:33 م

تحقيق يكتبه جمال محمد غيطاس

أدى ما تعيشه البلاد من أحداث متلاحقة ساخنة ومتناقضة وغير منطقية أو مبررة في كثير من الأحيان إلى أن يسأل الكثيرون:

- كيف يحكم الرئيس محمد مرسى... هل يعمل لصالح مصر أم لصالح الجماعة والتنظيم الذي يتبعه؟
- هل أصدر قرارات جمهورية لصالح خيرت الشاطر ورجال أعمال الجماعة أم لم يصدر؟
- هل يدير الأمور بطريقة تحقق أهداف الثورة التى أتت به إلى منصبه أم تحقق أهداف الجماعة الموضوعة منذ ثمانين عاما؟

[105] http://www.youm7.com/story/2013/3/28/%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%AC%D8%A3%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%89-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%B1-3-6-4-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%89-9/997125

? هل يقود البلاد على طريق التنمية والإصلاح أم غرق في براثن الصراع السياسي ودهاليز البيروقراطية بتفاصيلها اللامتناهية؟

الإجابة التى نقدمها في هذه السطور استنادا إلى معلومات موثقة تؤكد أن أحدا لا يمكنه أن يعرف على وجه التحديد كيف يحكم مرسى مصر، لأنه ببساطة يحكمها "سرا" وبطريقة غير علنية ثلاثة أرباع الوقت، والدليل على ذلك أن 73.6% من قراراته الجمهورية التى اتخذها منذ توليه السلطة سرية وغير منشورة، و26.4% منها فقط هي المنشورة والمعلنة، وذلك وفقا للإحصاءات المسجلة بالجريدة الرسمية داخل قاعدة البيانات التشريعية التى تمثل "الذاكرة القانونية والمؤسسية" الرسمية العلنية لمصر.

لابد من أن نشير في البداية إلى أن الشعب من حقه أن يجرى تقييما لأداء الرئيس ويحكم على تصرفاته بالسلب والإيجاب طوال الوقت، وفي المقابل فإن الرئيس من حقه أن يكون هذا التقييم مستندا إلى معلومات صحيحة موثقة، ويجرى وفق معايير موضوعية وعادلة، وتعتبر القرارات الجمهورية الصادرة عن الرئيس وبتوقيعه من أهم مصادر المعلومات الصحيحة الموثقة التى يمكن استخدامها كأداة من أدوات قياس وتقييم أدائه، فمن خلال مراجعة وتحليل هذه القرارات يمكن استخلاص توجهات الرئيس وأهدافه وكفاءته في الإدارة والحكم، ومن هنا يصبح توافر أو عدم توافر هذه القرارات من الأمور الفائقة الأهمية في تقييم أدائه، وفي قياس مدى التزامه بقيم الشفافية والنزاهة والحرص على المكاشفة وإعطاء المواطنين حقهم في المعرفة.

انطلاقا من ذلك.. لم يستهدف هذا التحليل الإجابة عما إذا كان الدكتور مرسى يحكم لصالح البلاد أم لصالح الجماعة، وإنما استهدف إنجاز الخطوة التى تسبق هذا السؤال وهي: هل ينشر الرئيس قراراته بصورة تساعد الجميع على الوصول إلى الإجابة بصورة سليمة أم لا ينشرها ويترك الساحة مظلمة ونهبا للاجتهادات والشائعات. لإنجاز التحليل بهذه الصورة تطلب الأمر جهدا مضنيا للوصول إلى قرارات الرئيس التى أصدرها منذ توليه السلطة، ومعرفة ما نشر منها وما لم ينشر

ولا يزال طي السرية والكتمان، مع إعطاء الرئيس حقه في المقارنة مع من سبقوه، حتى لا يكون التحليل مجتزأ من سياقه، وفي هذا السياق جرى استخدام قاعدة البيانات التشريعية القومية لمصر، والاستفادة بأدوات البحث والتصنيف والتحليل الموجودة بالقاعدة في الوصول إلى المواد والمعلومات اللازمة للتحليل، والتي تم تحديدها كالتالي:

1. القرارات الجمهورية الصادرة خلال عام 1982 باعتباره العام الأول لتولى الرئيس السابق حسنى مبارك للسلطة لمقارنته مع العام الأول لمرسى في السلطة.
2. القرارات الجمهورية الصادرة خلال الفترة من 1 يناير 2009 وحتى 31 ديسمبر 2010 باعتبارهما الفترة السابقة على اندلاع ثورة يناير، وهي فترة لابد من التعرف عليها واستخدامها في المقارنة لتوضيح الاختلاف في الأوضاع قبل وبعد الثورة.
3. القرارات الصادرة خلال الفترة من 11 فبراير 2011 وحتى 30 يونية 2012 باعتبارها الفترة التى قضاها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في السلطة وتسلمه مهام رئيس الجمهورية.
4. القرارات الجمهورية الصادرة خلال الفترة من 1يوليو 2012 إلى 14 مارس 2013 باعتبارها من العام الأول لمحمد مرسى في السلطة.
5. أعداد الجريدة الرسمية المسجلة بقاعدة البيانات التشريعية في الفترات الثلاث من حيث العدد ودورية النشر، باعتبارها الوعاء الذي يحمل كل القرارات الجمهورية في الفترات الثلاث.

الفرز والتحليل

بعد الانتهاء من تجميع المعلومات على النحو السابق، تم فرز وتحليل البيانات باستخدام جداول البيانات الإحصائية الإلكترونية للوصول إلى نسب القرارات العلنية المنشورة، والسرية غير المنشورة لدى كل من حسنى مبارك والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومحمد مرسى، وقبل عرض النتائج لابد من الإشارة إلى أن الأصل هو نشر القرارات الجمهورية والإعلان عنها عبر الجريدة الرسمية، حيث

تصبح سارية اعتبارا من تاريخ النشر، والاستثناء هو حجب هذه القرارات عن النشر ونطاق العلنية العام لظروف تتعلق بالأمن القومي أو كونها من أسرار الدولة العليا التى تتطلب التعامل معها بصورة مختلفة، وجرى العرف على أن يكون الاستثناء في نطاق ضيق أو محدود، وفي هذا السياق كشفت التحليلات كما يوضح الجدول رقم «2» عن الآتي:

1. في عام 1982 العام الأول لتوليه السلطة أصدر مبارك 632 قرارا جمهوريا، كان من بينها 312 قرارا علنيا منشورا بالجريدة الرسمية ومسجلا بقاعدة البيانات التشريعية، و320 قرارا سريا غير منشور بالجريدة الرسمية وغير مسجل بقاعدة البيانات التشريعية.
2. في عام 2009 أصدر مبارك 407 قرارات جمهورية كان من بينها 222 قرارا علنيا منشورا و320 قرارا سريا غير منشور.
3. في عام 2010 أصدر مبارك 378 قرارا جمهوريا كان من بينها 203 قرارات علنية منشورة و175 قرارا سريا غير منشور وبالتالي يكون إجمالي عدد القرارات الجمهورية العلنية في الفترات الثلاث 737 قرارا، مقابل 680 قرارا سريا غير منشور.

1. فترة المجلس العسكري

1. خلال الفترة من 11 فبراير 2011 إلى 31 ديسمبر 2011 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة 315 قرارا باسم رئيس المجلس، كان من بينها 188 قرارا علنيا منشورا و127 قرارا سريا غير منشور.
2. خلال الفترة من 1 يناير 2012 وحتى 30 يونية 2012 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة 391 قرارا كان من بينها 97 قرارا علنيا منشورا و294 قرارا سريا غير منشور.

وبالتالي يكون إجمالي عدد القرارات الصادرة عن المجلس خلال فترة توليه السلطة 706 قرارات، من بينها 285 قرارا علنيا منشورا و421 قرارا سريا غير منشور.

2. فترة مرسى

1. أصدر الدكتور محمد مرسى 449 قرارا جمهوريا خلال الفترة من 1 يوليو 2012 وحتى 31 ديسمبر 2012، كان من بينها 123 قرارا علنيا منشورا و326 قرارا سريا غير منشور.
2. خلال الفترة من 1 يناير 2013 وحتى 14 مارس 2013 أصدر مرسى 180 قرارا جمهوريا، كان من بينها 43 قرارا علنيا منشورا، و137 قرارا غير سرى غير منشور. وبالتالي يكون إجمالي القرارات عن محمد مرسى 629 قرارا جمهوريا بينها 166 قرارا علنيا منشورا، و463 قرارا سريا غير منشور.

3. منحنى السرية يرتفع.. والعلنية ينخفض

عند تحليل الأرقام السابقة نجدها تصنع منحنى للعلنية، يميل للانخفاض عبر الزمن، ومنحنى للسرية يميل للارتفاع عبر الزمن أيضا، وكما يوضح الشكل رقم «1»، فإن أعلى مستويات العلنية في الفترات الثلاث تحقق خلال العامين الأخيرين من عهد مبارك، فيما وصلت مستويات السرية إلى أعلى مستوى لها في عهد محمد مرسى، ولو تتبعنا الخط البياني في هذا الشكل سنلاحظ الآتي:

1. وصلت نسبة القرارات الجمهورية العلنية إلى 49.4% في عام 1982، ثم ارتفعت قليلا خلال العامين السابقين للثورة لتسجل 54.1% بفارق إيجابي مقداره 4.7%، ثم يهبط المنحنى بصورة واضحة خلال فترة تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتصل إلى 40.4%، بفارق سلبى مقداره 13.7% عن مستوى العلنية الذى كان سائدا في العامين الأخيرين من حكم مبارك، ثم واصل منحنى أو الخط البياني لمستوى العلنية في القرارات الجمهورية هبوطه الحاد في عهد مرسى ليسجل 26.4%، بفارق سلبى مقداره 14% عن فترة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و27.7% عن العامين الأخيرين من حكم مبارك.
2. وصلت نسبة القرارات الجمهورية السرية غير المنشورة إلى 50.6% في العام الأول من حكم مبارك، ثم انخفضت إلى 45.9% خلال العامين الأخيرين من حكمه، أي تراجعت بنسبة 4.7%، ثم ارتفعت هذه النسبة بوضوح خلال فترة

تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووصلت إلى 59.6%، أي زادت على مستوى السرية والحجب الذى كان سائدا في العامين الأخيرين من حكم مبارك بنسبة 13.7%، ومنذ تولى محمد مرسى لرئاسة الجمهورية أخذت نسبة القرارات السرية غير المنشورة في الارتفاع بصورة حادة، ووصلت إلى 73.6%، بزيادة قدرها 14% عن نسبة القرارات السرية التى كانت سائدة في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و27.7% عما كان سائدا في العامين الأخيرين من حكم مبارك.

3. بالتحليل التفصيلي لقرارات مرسى السرية والعلنية خلال فترة حكمه، وجد أن الميل للسرية اكتسح الحفاظ على العلنية والوفاء بحق الناس وذاكرة الدولة في المعرفة طوال شهور حكمه، ويوضح الشكل رقم «2» أن فترة الذروة في حجب القرارات الجمهورية تمثلت في شهري نوفمبر 2012، ويناير 2013، ففي شهر نوفمبر 2012 أصدر مرسى 97 قرارا جمهوريا، حجب منها 74 قرارا ونشر منها 23 قرارا، وفي يناير 2013 أصدر 98 قرارا جمهوريا، حجب منها 73 قرارا ونشر منها 25 قرارا، أما القرارات العلنية فلم تسجل فترات ذروة، بل كانت جميعها فترات هبوط حاد، فيما عدا شهر سبتمبر 2012 التى وصل فيها عدد القرارات العلنية إلى 27 قرارا، مقابل 46 قرارا سريا، أي كان عدد القرارات العلنية أعلى قليلا من نصف عدد القرارات السرية، وفيما عدا ذلك كان الفارق شاسعا، كما هو الحال في الشهر الأول الذى تولى فيه الرئاسة وهو يوليو 2012، حيث اتخذ في هذا الشهر 76 قرارا نشر منها 15 فقط وحجب 61 قرارا، والشهر الثاني أغسطس 2012 الذى أصدر فيه 71 قرارا نشر منها 12 قرارا وحجب 59.

في ضوء الأرقام والنسب السابقة يمكن القول إن فترة مرسى مقارنة بسنوات مبارك 1982 و2009 و2010، وفترة تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، هي الأشد إظلاما وحجبا للقرارات الجمهورية، ومنعها من النشر والتسجيل في الذاكرة القانونية للبلاد المتمثلة في قاعدة البيانات التشريعية للبلاد، بل الأخطر من ذلك أن الرئيس الحالي يتوسع بشدة بمرور الوقت إن لم يكن يسرف بالفعل في هذا الأمر،

فخلاصة الأرقام السابقة أنه خلال العام الأول والعامين الأخيرين من حكم مبارك كانت نصف القرارات الجمهورية تقريبا سرية، وفي عهد المجلس العسكري زاد نطاق السرية وتراجعت العلنية ليصبح ثلثا القرارات الجمهورية تقريبا سرية، أما في عهد مرسى أصبح واحد من بين كل أربعة قرارات، أو ما يناهز ثلاثة أرباع قراراته التى يتخذها يضرب حولها نطاق من السرية ولا يعلن أو ينشر في الجريدة الرسمية، بعبارة أخرى هو يحكم مصر سريا ثلاثة أرباع الوقت إن جاز التعبير، ويعرض الجدول رقم «3» أرقام القرارات الجمهورية التى أصدرها مرسى ولم تنشر بالجريدة الرسمية المسجلة بقاعدة البيانات التشريعية، وأيضاً لم تسجل في قاعدة البيانات، وتعد عمليا خارج نطاق الذاكرة القانونية المعلنة لمصر، ويقتصر وجودها على مكان ما داخل رئاسة الجمهورية.

? هذه النتيجة تخالف ما كان متوقعا أو مأمولا حدوثه بعد الثورة والتحول نحو البناء الديمقراطي القائم على المكاشفة والشفافية والعلانية في اتخاذ القرارات، ويؤكد ما قلناه في البداية من أن الرئيس يدير البلاد بطريقة لا تساعد على تقييم أدائه تقييما صحيحا موضوعيا، لأنه معظم قراراته غير معلومة، ومن ثم يستحيل الحكم على سلامتها من عدمه، وبالطبع فإن هذا الوضع الذى ترتفع فيه وتيره التعتيم والإظلام بهذه الصورة المخيفة، يجعل المواطن معذورا إن لم يكن محقا في أن يضع التفسير الذى يراه لما يجرى حوله من أحداث، وأن يقيم أداء الرئيس بالطريقة التى تعجبه مادامت أفعال الرئيس الموثقة في قراراته غير معروفة، هذا فضلا عن أن الميل الجارف نحو عدم الشفافية يفتح المجال واسعا للتكهنات والأقاويل والشائعات والتخمينات التى تطلق طبقا لأهواء وقدرات ورؤى أصحابها، وتنال من الرئيس ومن موضوعية وعدالة الحكم على قراراته، وتثير في الأفق تساؤلات كثيرة من بينها: هل أصدر ويصدر مرسى قرارات سرية لمجاملة الشاطر وجماعة الإخوان أم لا؟

2. قرارات مرسى بالعفو عن المجرمين: نحمل الإرهاب لمصر[106]

الأحد 24-11-2013

جميع حكام مصر، من ملك ورؤساء جمهورية، وحاكم عسكري، أصدروا المئات من قرارات العفو عن سجناء في المناسبات الوطنية، والأعياد الإسلامية، ولم يحدث في تاريخ مصر منذ عهد الملك فاروق الأول، أن صدرت قرارات بأسماء السجناء المقرر العفو عنهم، لكن تصدر القرارات بالشروط الواجب توافرها في السجناء المقرر العفو عنهم، والمواد القانونية التى تستند إليها قرارات العفو، على أن تتولى النيابة العامة، ووزارة الداخلية ممثلة في مصلحة السجون تحديد من تنطبق عليهم هذه الشروط، وتلك المواد، وتفرج عنهم مباشرة. لكن الرئيس المعزول محمد مرسى، هو الرئيس الوحيد الذي أصدر في ولايته القصيرة، 5 قرارات عفو رئاسي عن سجناء بأسمائهم والتي وصلت إلى 810 أشخاص، في نحو 5 شهور، وكأنه يطلق سراح الإرهابيين والمجرمين لـ "يحملوا الإرهاب لمصر"، على عكس حملته الانتخابية التى كانت ترفع شعاراً كذباً هو "نحمل الخير لمصر".

[106] http://www.almasryalyoum.com/news/details/346098

القرار رقم1: تحية الفوز بمنصب الرئيس: إطلاق 588 سجيناً بينهم فلسطينيون

أصدر الرئيس المعزول محمد مرسى، قراره الأول بالعفو عن سجناء بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم، في 19 يوليو 2012، أي بعد 19 يوماً فقط من تسلمه منصبه في 30 يونيو من العام نفسه، وكأنه يوزع تحية الفوز بمنصب رئيس الجمهورية، وهو الأمر الذي أثار علامات استفهام كثيرة في أوساط معارضيه، الذين ذهب بعضهم إلى اتهامه في ذلك الحين بأنه يرد الجميل للتيارات الإسلامية والجهادية- وفي مقدمتها جماعة الإخوان التى ينتمي إليها- والتي ساندته في الانتخابات حتى وصل إلى منصب الرئيس. قرار العفو شمل 588 سجيناً بينهم فلسطينيون، كانوا متهمين في عدد من القضايا، أبرزها أسلحة وذخيرة، واستعراض قوة، وسرقة دون سلاح، بينهم 487 متهما بحيازة وإحراز سلاح ناري، و29 متهماً بحيازة سلاح أبيض، و16 متهماً بتجارة أسلحة وذخيرة، و17 متهماً في قضايا سرقة دون سلاح (أي ليست سرقة بالإكراه)، و10 متهمين بالعنف واستعراض القوة، و5 متهمين بالتخريب والإتلاف العمدي، و24 متهمين في جرائم متنوعة بينها الإتجار بالمخدرات. وشمل القرار الإعفاء من العقوبة الأصلية، أو ما تبقى منها، والعقوبة التبعية لـ523 سجيناً، والمقصود بالعقوبة التبعية هي فترة المراقبة التى تحددها الفقرة الثانية من المادة 75 من قانون العقوبات، وتقضى بوضع المفرج عنهم تحت مراقبة الشرطة لمدة 5 سنوات في الجرائم المقررة بقوة القانون، أو إذا كانت المراقبة محكوماً بها على المتهم، فيما قضى القرار في مادته الثانية بالعفو عن العقوبة الأصلية فقط لـ49 سجيناً، ما لم يكن محكوماً عليهم في قضايا أخرى، بينما قضت المادة الثالثة بتخفيف العقوبة عن 16 شخصاً إلى عقوبة أقل ـ سعيد قوبس ـ .

القرار رقم 2: التنظيم الدولي العفو عن 26 متهماً بالإرهاب والقتل

كان ثاني القرارات المخالفة للدستور والقانون التى أصدرها الرئيس المعزول محمد مرسى، هو القرار رقم 75 لسنة 2012، بالعفو الشامل عن 26 متهماً، وتخفيف العقوبة عن متهم واحد، وجميعهم كانوا متهمين بالاتفاق الجنائي

والانضمام لجماعة محظورة، وهي القضية التى عرفت إعلامياً بقضية التنظيم الدولي للإخوان. ونصت المادة الأولى من القرار على إعفاء 3 متهمين من العقوبة الأصلية المحكوم بها عليهم.

ونصت المادة الثانية من القرار، على إعفاء 23 سجيناً من العقوبة الأصلية أو ما تبقى منها.

قائمة المستفيدين من هذه المادة لم تنته، لكن أغرب ما تبقى منها هو أغرب ما حدث في تاريخ قرارات العفو الرئاسي في مصر، إذ لأول مرة تشهد مصر في عهد مرسى، قراراً بالعفو عن سجناء هاربين وصدرت الأحكام ضدهم دون حضورهم جلسات المحاكمة، وهؤلاء لا يتم العفو عنهم، وتقضى القوانين بإعادة محاكمتهم من جديد متى سلموا أنفسهم، أو ألقى القبض عليهم، لكن الرئيس السابق فعلها . وتضم قائمة المعفو عنهم دون أن يكونوا في السجن، 8 أشخاص، هم الداعية الشهير وجدى عبدالحميد محمد غنيم، الشهير ب وجدى غنيم، والذى تم إبعاده من البحرين عام 2008، لأسباب أمنية، وإخراجه من إنجلترا ومنعه من دخولها، بتهمة التحريض على الإرهاب، وعوض محمد سعد القرني، داعية سعودي الجنسية، محكوم عليه غيابياً بالسجن في قضية غسيل أموال، وتمويل الجماعة، وبلغ حجم الأموال في القضية 4ملايين جنيه إسترليني، و2 مليون و800 ألف يورو، وإبراهيم منير أحمد مصطفي، عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان، وأمين عام التنظيم الدولي للإخوان، والمتحدث باسم الإخوان في أوروبا ، والمحكوم عليه غيابياً بالأشغال الشاقة لمدة 10 سنوات في قضية إحياء تنظيم الإخوان عام 1965، وهو يعيش في لندن، وعلى غالب محمود همت، أحد قيادات الإخوان في سوريا، ويوسف مصطفي على ندا، الشهير بيوسف ندا، المفوض السابق للعلاقات الدولية بجماعة الإخوان والمعروف ببنك الإخوان، وسبق اتهامه في محاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، في ميدان المنشية بالإسكندرية عام 1954، واتهم بدعم الإرهاب عام 2001، وحكم عليه غيابيا بالسجن 10 سنوات، وإبراهيم فاروق محمد الزيات، وزير مالية الإخوان في أوروبا ، وأحد قيادات التنظيم الدولي، وهو ألماني من أصل مصري، ويوسف توفيق على يوسف

المنعايش، وفتحي أحمد حسن الخولي، أحد قيادات الجماعة بمحافظة القليوبية. واستبدلت المادة الثالثة من القرار، عقوبة الإعدام المحكوم بها على المدعو شعبان على عبد الغنى هريدي، لتكون السجن 15 سنة، في قضية الهجوم على بنك بمدينة العياط في الجيزة، واغتيال ضابط شرطة.

القرار رقم 3: قرار دون مناسبة: عفو عن 57 مداناً بالتخريب وتعطيل المواصلات والسرقة والمخدرات

إذا كان القراران اللذان أصدرهما الرئيس المعزول، محمد مرسى، كانا بمناسبة حلول شهر رمضان المعظم، فإن القرار الثالث والذي صدر في 16 أغسطس 2012 برقم 122، قد صدر دون سبب أو مناسبة دينية أو وطنية من تلك المناسبات التى تصدر فيها قرارات العفو. القرار شمل 57 سجيناً متهمين في قضايا متنوعة، غلب عليها التخريب، وتعطيل المواصلات، والسرقة، والمخدرات، والتزوير، والنصب، ووصلت الجرائم إلى مخالفات التموين، وإتلاف المنقولات، بينهم 41 سجيناً تم العفو عن العقوبة الأصلية، أو ما تبقى منها، وعن العقوبة التبعية (مراقبة الشرطة)، و11 شخصاً تم العفو عن العقوبة الأصلية، أو ما تبقى منها، وشخص واحد تم العفو عن العقوبة التبعية له، هو خيري عادل خيري، والمحكوم عليه بالسجن 9 شهور بتهمة حيازة مخدرات، فيما تم تخفيف العقوبة إلى عقوبة أقل عن 4 أشخاص.

القراران رقما 4و5: 123 سودانياً منوراطون في 25 قضية عسكرية مقابل الصحفية شيماء عادل

عندما عاد الرئيس المعزول محمد مرسى، من أولى زياراته الخارجية كرئيس، من إثيوبيا بعد مشاركته في القمة الأفريقية التى عقدت في أديس أبابا، في 16 يوليو 2012، وبصحبته الزميلة شيماء عادل، المحررة بجريدة الوطن، التى احتجزت في السودان نحو أسبوعين، نظر الشعب وقتئذ إلى مرسى على أنه رئيس مختلف، لا يترك أحداً من شعبه سجيناً أو محتجزاً في أي دولة، دون غوثه، وقد وضع مرسى لمساته على هذا الحدث، إذ أعلن وصولها من الخرطوم إلى أديس أبابا في طائرة خاصة بعد اتفاقه مع نظيره السوداني عمر البشير في لقاء على هامش القمة، وتناولها الإفطار معه في مقر إقامته، قبل أن تعود معه إلى القاهرة على متن الطائرة الرئاسية، ولم ينس الشعب وجهاز إعلامه من صحافة وتليفزيون أن يعقد مقارنة بين مرسى وسلفه حسنى مبارك، وكال السباب والشتائم للأخير الذى لم يكن يتدخل لإنقاذ أي مصري في الخارج، بينما مرسى لم يعد إلا وفي يده شيماء، وانهالت كلمات الإطراء على مرسى، وتصدرت عناوين الصحف كلمات من عينة "مرسى يعيد الكرامة إلى المصريين". لكن بعد ذلك بفترة قصيرة ظهر أن الموقف كانت له خلفيات أخرى، وكواليس تختلف كثيراً عن الفروسية والبطولة اللتين ظهرتا في مشهد العودة، إذ أرسلت وزارة الخارجية خطاباً إلى مصلحة السجون، يفيد بأن مرسى أصدر توجيهات بالرد على مبادرة البشير بإطلاق سراح شيماء، بمبادرة "أحسن منها" تشمل الإفراج عن جميع السودانيين في السجون المصرية، خاصة أنهم متهمون في قضايا أموال، وغرامات مالية، أي أمور بسيطة، لكن مصلحة السجون ردت على وزارة الخارجية بالتأكيد أن كل السجناء السودانيين صادرة ضدهم أحكام عسكرية، وأرسلت قائمة مفصلة بأسمائهم، وجرائمهم، والأحكام الصادرة ضدهم، والمدد المتبقية على انتهاء عقوبة كل منهم. وتجاهل مرسى خطورة الجرائم، وأصدر قرارين بالعفو، الأول رقم 155 لسنة 2012، بالعفو عن العقوبة الأصلية، أو ما تبقى منها، سواء كانت سالبة للحرية، أو عقوبة مالية، لـ120 سودانياً، والقرار الثاني رقم 157، بنفس المنطوق، لـ21 سودانياً آخرين، أي بإجمالي 141 سودانياً، وكلف وزراء الدفاع، والعدل، والداخلية، بتنفيذ القرارين، كلا

فيما يخصه، لكن عندما راجعت مصلحة السجون القرارين، اكتشفت أن هناك 18 اسما مكررة بينهما، أي أصبح العدد الحقيقي 123 هم كل من كانوا في السجون المصرية متهمون في 25 قضية جنايات وجنح عسكرية منها 17 في أسوان و8 في الغردقة بالبحر الأحمر، جميعها صدرت فيها أحكام بالسجن، وغرامة مالية نحو 20 ألف جنيه لكل متهم، بإجمالي مليون و842 ألفاً و500 جنيه (تنازل مرسى عن المبلغ بإسقاطه العقوبة المالية في القرارين)، ومصادرة المضبوطات، من أسلحة، وذخيرة، وأجهزة بحث عن معادن. وبالفعل تم تنفيذ القرار، وكان مسؤول من المخابرات السودانية، وآخر من الشرطة ينتظران في رئاسة الجمهورية، وخرجت سيارات الترحيلات من السجون المختلفة، ليلتقي بها المسؤولان ويتجه الجميع إلى مطار القاهرة، حيث كان البشير يستعد لمغادرة مصر عائداً إلى بلاد، وبصحبته المعفو عنهم، أي أن مرسى عاد بشيماء التى لم تكن مجرمة، بينما عاد البشير بـ 123 مجرماً. أبرز من شملهم قرار العفو المتهم محمد أحمد عمر رحمة، في القضية 25 جنايات عسكرية أسوان، والمحكوم فيها بالسجن 3 سنوات، بتهمة حيازة أسلحة نارية وذخيرة، والتواجد في منطقة ممنوع دخول الأراضي المصرية من غير المنافذ الشرعية (اختراق حدود) وحيازة أجهزة تستخدم في البحث عن المعادن، وكان من المفترض أن تنتهي عقوبته في 28 مايو 2014. القضية الثانية هي 199 جنح عسكرية أسوان، وتضم 11 متهماً (تشكيل عصابي) بنفس التهم، وصدر ضدهم حكم بالسجن سنة، كان من المفترض أن تنتهي في 9 أكتوبر 2012، فيما تضم القضية الثالثة رقم 166 جنح عسكرية أسوان، 8 متهمين محكوم عليهم فيها بالسجن لمدة 4 سنوات و6 أشهر، وكانت العقوبة تنتهي في 29 يناير 2014، عن نفس التهم إلى جانب التسبب خطأ في الموتوا جنح، 3 متهمين، السجن المؤبد، و50 جنح، متهم واحد، السجن 6 أشهر، وأخيراً 54 جنح، 5 متهمين، السجن سنة.

3. الحكومة المصرية تلغي قرارات عفو أصدرها مرسي وتحيل قانون النواب للحوار[107]

الشرق الأوسط

الخميس، 22 مايو 2014

دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN)-- وافق مجلس الوزراء المصري على قرار رئيس الجمهورية المتعلق بإلغاء بعض قرارات العفو التي أصدرها الرئيس السابق محمد مرسي، وذلك "بعد دراسة مستفيضة كشفت عن صدور بعض قرارات العفو لأشخاص نسب إليهم ارتكاب جرائم تمس صالح وأمن الوطن والمواطنين."

وذكر موقع أخبار مصر أن القرارات التي أصدرها بالعفو عن العقوبة أو تخفيفها تشمل الفترة من يونيو 2012، وحتى 3 يوليو 2013.

ونسب الموقع إلى الدراسة أنه " ثبت أن بعض المستفيدين من تلك القرارات عاودوا ارتكاب جرائم من تلك التي كانوا قد ارتكبوها في السابق، الأمر الذي يمس الأمن مما استلزم إلغاء تلك القرارات بما يحقق متطلبات أمن المجتمع."

وناقش مجلس الوزراء في جلسة ترأسها إبراهيم محلب، مشروع قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون مجلس النواب، وتم الاتفاق على عرضة للحوار المجتمعي، بحسب الموقع.

[107] http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/05/22/egypt-government-mursi

4. تعديلات قوانين الضرائب وتأجيل تنفيذها: الأسوأ لم يأت بعد... تعليق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حول قرارات رئيس الجمهورية الاقتصادية

الاثنين، 10 ديسمبر، 2012

في خضم أزمة الإعلان الدستوري (الأول) أصدر الرئيس محمد مرسي عدداً من القرارات الجمهورية بقوانين ذات أثر اقتصادي كان أولها القانون رقم 100 لسنة 2012 برفع سعر توريد المازوت لمحطات الكهرباء من 1000 إلى 2300 جنيه للطن، وهو ما يتكامل مع القرارات السابقة برفع أسعار الكهرباء كجزء لا يتجزأ من تخفيض دعم الطاقة. وكان الرئيس قبلها قد أصدر قراراً جمهورياً بتحرير سعر البنزين 95، وقراراً آخر بتوزيع البوتاجاز ابتداء من يناير القادم ببطاقات التموين مقابل 8 جنيهات مع رفع أسعار الأنابيب المبيعة خارج البطاقة إلى 30 جنيهاً مصرياً، وذلك لتوفير عدة مليارات على الدولة، وتخفيض بند آخر من بنود الطاقة. وقد استكملت هذه الإجراءات بالقرارات بقوانين أرقام 101 و102 و103 و104 لسنة 2012 بتعديل قوانين الضرائب على الدخل وعلى المبيعات وعلى العقارات وضرائب الدمغة على الترتيب. وقد هدفت هذه القرارات بقوانين إلى تقديم شرائح جديدة لضريبة الدخل، كان أهمها الجمع بين الدخول السنوية بين 45 ألف جنيه ومليون جنيه في شريحة واحدة تخضع لسعر واحد، في علامة على استمرار نفس النهج النيو كلاسيكي في فرض الضرائب منذ عهد يوسف بطرس غالي، والذي يقوم على تخفيض عدد الشرائح، وإخضاعها جميعاً لأسعار متقاربة على نحو لا يجسد حقاً فكرة الضريبة التصاعدية التي تقوم بدورها على رفع سعر الضريبة مع ارتفاع الدخل السنوي.

وهدفت القرارات الأخيرة كذلك إلى زيادة ضريبة المبيعات على بعض السلع والخدمات، ولم يقتصر الأمر كما يروج الإعلام الحكومي على السلع الترفيهية والضارة بالصحة كالسجائر والمشروبات الكحولية والبيرة، بل امتد إلى سلع غذائية كالزيوت بأنواعها المختلفة، وكذا الأسمدة والعلف والأسمنت المائي والمطهرات والمبيدات اللازمة للزراعة بنسب تتراوح بين 5 و25%، كما تم فرض

زيادات ضريبية على خدمات النقل المكيف بالقطارات والأوتوبيسات بين المحافظات، وكذا خدمات الاتصال عبر المحمول. كذلك تمت زيادة ضرائب الدمغة على بعض التمويلات البنكية كالسلف والقروض وأشكال الائتمان الأخرى وعلى المياه والكهرباء والغاز وبعض أنواع التراخيص والتصاريح لسيارات النقل ومصانع الطوب وبعض أنشطة السياحة. هذا بالإضافة لإدخال تعديلات جوهرية على قانون الضرائب العقارية على أن تسري التعديلات من بداية السنة المالية القادمة.

ما أن خرجت هذه القرارات بقوانين بالزيادات الضريبية حتى استعر الجدل وتعالت الأصوات الرافضة لها، خاصة وأن القرارات هذه تصدر في خضم أزمة سياسية غير مسبوقة، تعد الأعمق منذ سقوط مبارك في فبراير 2011. وسارعت رئاسة الجمهورية إلى إصدار بيان لها فجر العاشر من ديسمبر يفيد بأن الرئيس قد أصدر قراراً بتأجيل تنفيذ هذه القوانين لحين عقد الحكومة لحوار مجتمعي يضمن قبول هذه الإجراءات من جانب الجمهور. فما هي دلالات صدور هذه القرارات في هذا التوقيت؟ وما هي دلالات تعليق تنفيذها؟

إن صدور قرارات برفع أسعار منتجات الطاقة، وزيادة أنواع مختلفة من الضرائب بالتزامن مع انخفاض الجنيه المصري في مقابل الدولار بما يزيد عن عشرة قروش في ثلاثة أشهر، وتوقع المزيد من الانخفاض في الأسابيع القليلة القادمة، ينم عن الأزمة المالية العميقة التي تعاني منها الدولة في مصر، والتي تعود في مجملها لأسباب هيكلية وجذرية منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي. إلا أن عامي الاضطراب السياسي العنيف اللذين لحقا بسقوط مبارك قد أحالا هذه الأزمات الهيكلية إلى أزمات ملحة وقصيرة المدى على نحو يستدعي تدخلات سريعة للدولة لعلاج الاختلال المالي الشديد سواء في عجز الموازنة الذي بلغ 170 ملياراً طبقاً للحساب الختامي للسنة المالية الماضية 2012/2011، أو للعجز في ميزان المدفوعات وتضاؤل الاحتياطيات الأجنبية إلى درجة تنذر بعدم القدرة على توفير حاجات البلاد الأساسية من واردات الطاقة. وللمتابع فإن العجز في الموازنة في

الربع الأول من السنة المالية الجارية سجل 50 مليار جنيه، وإذا عمم هذا الرقم على الثلاثة أرباع المتبقية يصبح العجز المتوقع تقريباً 200 مليار جنيه، أي ما يناهز 13% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي نسبة شديدة الارتفاع، تنذر بعدم توافر موارد مالية كافية بما يعرض الدولة لخطر الإفلاس، وينذر بارتفاع معدلات التضخم، كما يجعل من الصعب على الحكومة الوفاء بالتزاماتها إزاء صندوق النقد الدولي، والتي وردت في برنامج الحكومة المقدم للصندوق بخفض العجز في الموازنة إلى 8.5% من الناتج المحلي بنهاية السنة المالية القادمة 2014/2013.

إن تلك الأسباب مجتمعة قد جعلت من الضروري على الحكومة أن تتخذ هذه الإجراءات التقشفية بخفض الدعم وزيادة الضرائب وتخفيض الجنيه قبل أن يلتئم برلمان جديد، وحتى قبل أن يتم إقرار دستور للبلاد، وذلك بغرض استرضاء صندوق النقد الدولي، وإظهار مدى الالتزام بالبرنامج، إذ أن حكومة هشام قنديل تسعى لصرف أول دفعة من القرض البالغ مجمله 4.8 مليار دولار في يناير المقبل، وكذلك لتخفيض العجز الذي ستنوء الخزانة بتمويله كما سبقت الإشارة.

إن القرارات التي تم تعليق تنفيذها حتى حين، والقرارات برفع أسعار الطاقة التي لم يشعر بها المواطن بعد، وكذا انخفاض سعر صرف الجنيه في مواجهة الدولار ما هي إلا إرهاصات مبكرة للغاية لبرنامج الحكومة، وبرنامج الرئيس محمد مرسي، لعلاج الأزمة المالية في مصر عن طريق تحميل القاعدة الأوسع من السكان لتكاليفها من خلال تخفيض الدعم دون توافر شبكة للضمان الاجتماعي، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وما يستدعيه هذا من معاناة شديدة للغالب الكبير من المصريين سواء من أبناء الطبقات المتوسطة أو من فقراء المدن والريف. ولا ينفصل هذا بحال عن اللجوء لصندوق النقد الدولي، وتقديم برنامج الحكومة له حتى يمكن اعتماده والالتزام به من جانب الحكومة.

بيد أن جوهر الإشكال لا يكمن فحسب في عدم عدالة هذه السياسات، وتناقضها الشديد مع روح ثورة يناير ومطالب العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، بل يكمن في اتخاذها في خضم أزمة سياسية عنيفة تسبب فيها الإعلان الدستوري،

وطرح دستور خال من التوافق للاستفتاء في محاولات يائسة من جماعة الإخوان المسلمين ورئيسها لإنهاء المرحلة الانتقالية وفقاً لتصورات طرف واحد بخلاف الآخرين. إن البلاد التي تشهد إجراءات تقشفية بهذه القسوة، كما هو مخطط لها بعد الانتخابات البرلمانية بالأساس، عادة ما تعتمد على تحقيق توافق سياسي واسع على تبني هذه الخيارات، وعادة ما يتمتع الزعماء الذين يطبقون هذه السياسات بقدر من الشعبية والشرعية، وهو ما ليس متوفراً للقيادة الحالية في ظل الانقسام والاستقطاب الحادين على مستوى القواعد من المصريين، ومع تفشي العنف الأهلي على هذا النحو. واليوم يطرح الدستور غير التوافقي، والناتج عن أزمة الإعلان الدستوري، للاستفتاء ليدشن النظام السياسي الجديد على خطوط الاستقطاب والانقسام إياه. ومما لا يدعو للشك أن هذا الانقسام والصراع ذا الطابع الوجودي بين القوى السياسية المختلفة، وارتفاع توقعات عموم المصريين بحياة أفضل بعد الإطاحة بمبارك سيجعل لتطبيق الإجراءات التقشفية ثمناً باهظاً يدفعه الرئيس وجماعته وحزبه عند أول استحقاق ديمقراطي.

دكتور عمرو عادلي مدير قسم العدالة الاقتصادية والاجتماعية

خلاصة ما سبق أن الدكتور مرسى لا تحكم مصر بشفافية تعين المراقبين والباحثين والمواطنين عموما على معرفة الطريقة التى يديرها البلاد، بل يمارس قدرا غير مسبوق من التعتيم على ما يتخذه من قرارات، وتقديرنا أن هذا أمر بالغ الخطورة، ويستدعى مناقشة هادئة من قبل جميع الأطراف والمؤسسات دون استثناء، للوقوف على أسباب التوسع الشديد في التعتيم على القرارات الجمهورية الصادرة من الرئيس إلى هذه الدرجة غير المسبوقة والبحث في كيفية تفادى هذا الوضع الذى لا يتناسب مع ما كان يفترض تحقيقه بعد الثورة من شفافية وكفاءة في الإدارة والحكم.

5. أزمة القرارات الرئاسية . . . وغياب المشاركة المجتمعية![108]

أ.د. علي السلمي

يسود المشهد السياسي المصري حالة من الارتباك تمثلت أخيراً في قرار رئيس الجمهورية بنقل النائب العام الدكتور عبد المجيد محمود سفيراً لمصر في دولة الفاتيكان وقد أعلن هذا القرار مدير مكتب الرئيس وأوضحه بكل جلاء، في مساء نفس يوم إعلان القرار، المستشار القانوني للرئيس في مداخلات لأغلب الفضائيات المصرية.

ولقد صُور الأمر على أن النائب العام قد قبل هذا المنصب، إلا أن بياناً صدر عن سيادته - في نفس الليلة - نفي فيه أنه قد تقدم باستقالته مؤكداً أنه باق في منصبه. ودليل الارتباك في صنع القرار الرئاسي أن تصريحاً نسب إلى وزير العدل أفاد بأن الرئيس لم يصدر أي قرارات تتعلق بالنائب وتغيير موقعه، وأن كل ما جرى "هو مشاورات ودية، وأن مستشاري الرئيس هم الذين تعجلوا الأمر"، ثم انتهى الأمر بوقفة القضاء مع النائب العام وإعلان نائب رئيس الجمهورية موافقة الرئيس على بقاء النائب العام في منصبه!

يضاف إلى الأزمة التي أحدثها الإعلان عن قرار الرئيس إقالة النائب العام ،وهو غير قابل للعزل أو الإقالة، أزمة سابقة حدثت بعد ثمانية أيام فقط على تولي الرئيس مرسي منصبه حين أصدر قرار جمهورياً بدعوة مجلس الشعب المنحل للانعقاد متصادماً مع حكم المحكمة الدستورية الذي قضى بعدم دستورية مواد في قانون الانتخاب الذي تمت انتخابات المجلس وفقاً له وقرار رئيس المجلس الأعلى

[108] مقال للدكتور علي السلمي كان المفروض أن ينشر 16 أكتوبر 2012 بالمصري اليوم ولم ينشر بحجة نفاذ الورق!!!

للقوات المسلحة بحل المجلس في 14 يونيو الماضي، وأكدت المحكمة الدستورية العليا عدم مشروعية قرار رئيس الجمهورية بدعوة المجلس إلى الانعقاد، فاضطر الرئيس إلى إلغاء قراره!

وفي كلتا الحالتين سالفتي الذكر، تعرضت مؤسسة الرئاسة لحالة من الغضب والاستياء من جانب أعضاء السلطة القضائية الذين تنادوا في المرة الأولى للدفاع عن ضرورة احترام أحكام القضاء وفي قمته أحكام المحكمة الدستورية العليا، وفي المرة الثانية احتشد القضاة في ناديهم وتسابق أعضاء النيابة العامة للذود عن كرامة وجلال منصب النائب العام وحمايته ضد التهديد باقتحام مكتبه.

وتتوالى نماذج الارتباك في أسلوب ونتائج القرارات الرئاسية بدءاً من التردد في اختيار رئيس للوزراء كان الاتفاق بين الرئيس وبين ممثلي القوى الوطنية - في "توافق فيرمونت" في الثاني والعشرين من يونيو الماضي – أن يكون رئيس الوزراء "شخصية وطنية مستقلة" تحظى بالقبول العام، والتأخير في اختيار نائب رئيس الجمهورية ومساعديه ومستشاريه الذين لا يظهرون إلا في مواقف الأزمات التي يسببونها للرئيس، كما أوضح وزير العدل في تبرير أزمة إقالة النائب العام! ويبدو ارتباك آلية اتخاذ القرارات الرئاسية في قضية قرض صندوق النقد الدولي والتحول من رفض القرض بمقولة أنه قرض ربوي وأنه يفرض على مصر شروطاً غير مقبولة، إلى التحول التام نحو الترحيب بالقرض ونفي صفة الربوية عنه والتصريح الرئاسي في خطاب السادس من أكتوبر الشهير في استاد القاهرة بأن شروط القرض وتكلفته لا تمثل عبئاً يذكر!!!

وتستمر نماذج الارتباك في أسلوب ونتائج القرارات الرئاسية وما يترتب عليها من تداعيات، فإن إعلان الرئيس مرسي في خطابه المشار إليه يوم السادس من أكتوبر بشأن إعادة تقييم الأراضي التي حصلت عليها بعض الشركات الاستثمارية واقتضاء فروق الأسعار التي قدرها الرئيس بمئات مليارات الجنيهات، وما أعقب هذا الإعلان من خسائر البورصة في اليوم التالي بلغت ثماني مليارات جنية، واضطر

المتحدث الرسمي باسم الرئاسة إلى التصريح بأنه لا علاقة بين خطاب الرئيس وبين خسائر البورصة!

ويبدو السبب المنطقي لهذا الارتباك في اتخاذ القرار الرئاسي لغياب خطة عمل واضحة ذات أهداف محددة قابلة للقياس، وتفسير هذا الموقف الملتبس، الذي يضطر فيه الرئيس إلى الرجوع عن قراراته بعد إعلانها، هو التجاهل البادي من مؤسسة الرئاسة ومن الحكومة للبرنامج الانتخابي للرئيس وعدم إعلان خطة تنفيذه وفق توقيتات محددة. فكل ما جاء في ذلك البرنامج، سواء اتفقنا أو اختلفنا معه، يبدو أنه غير مفعل ويتم إصدار القرارات بحسب أحداث الساعة! وعلى سبيل المثال، فقد أعلن وزير العدل عن مشروع قانون جديد للطوارئ تجري دراسته تمهيداً لعرضه على الرئيس مما أثار عاصفة من النقد والرفض من جانب كل القوى الوطنية، ثم أعلن عقب صدور الحكم بالبراءة على المتهمين في قضية موقعة الجمل، أن الرئيس مرسي قد وجه الحكومة إلى إعداد مشروع قانون لحماية الثورة ومكتسباتها، وتحقيق القصاص العادل للثوار والعدالة الناجزة، وتحقيق التوازن العدالة الناجزة وبين تطبيق القانون، ووقف حالات البلطجة والتعدي على موارد وممتلكان الدولة والمواطنين. ولا أظن أن هذين المشروعين لقانون الطوارئ وقانون حماية الثورة قد ورد لهما ذكر في البرنامج الرئاسي، ولا جرى بشأنهما حواراً مجتمعياً!

وكان من ضمن بنود اتفاقية فيرمونت موافقة الرئيس على الشراكة الوطنية الشاملة في إطار "مشروع وطني جامع" يعبر عن أهداف الثورة وعن كافة أطياف ومكونات المجتمع المصري ويمثل فيها المرأة والأقباط والشباب، ولم يتحقق ذلك المشروع ولا تحققت الشراكة المجتمعية، بل فوجئ المجتمع المصري بتعبير مستجد على أدبيات السياسة المصرية بعد ثورة 25 يناير وهي عبارة " الحوار المجتمعي"، وقد شهدت الساحة السياسية عدداً من تلك الحوارات المجتمعية منها الحوار الذي تم تحت شعار "مؤتمر الوفاق القومي" الذي ناقش بإسهاب الملامح الأساسية والمبادئ المستهدفة للدستور الجديد في مصر وكان

واضحاً في مداولاته انحياز الغالبية من المشاركين - الذين مثلوا أحزاب وقوى سياسية عديدة - لضرورة وضع دستور جديد للبلاد قبل إجراء الانتخابات التشريعية . ثم كان حواراً مجتمعياً آخر تم بالتوازي مع مؤتمر الوفاق القومي - وكان هذا في شهر مايو 2011- تحت مسمى " الحوار الوطني" وخصص لمناقشة قضايا اقتصادية واجتماعية بهدف التوصل إلى ملامح تفيد في بناء المجتمع المصري بعد الثورة. وكان الحوار المجتمعي الأهم هو الذي جرى في محاولة الوصول إلى توافق مجتمعي حول "وثيقة المبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور"، والذي تم إفشاله لرفض حزب الجرية والعدالة وتيار الإسلام السياسي لرغبتهم في تفادي إقرار معايير اختيار الجمعية التأسيسية انتظاراً لفوزهم الذي كان متوقعاً في الانتخابات التشريعية، ومن ثم انفرادهم بتشكيل الجمعية التأسيسية وصنع الدستور الذي يتفق مع توجهاتهم، وهذا هو الموقف الحالي!

ويتفق أغلب المراقبين في التخوف - وهم محقون في ذلك - من أن تتكرر تجارب سابقة في العهد البائد لما أطلق عليه " الحوار الوطني أو القومي" والذي كان يديره الحزب الوطني المنحل بين أحزاب اختاروها بأنفسهم وجرى في غرف مغلقة لمناقشة موضوعات لم يعلم بها أحد، ثم تنتهي إلى لا شيء! وقد جرى الإعلان عن" حوار مجتمعي" دعا إليه رئيس الوزراء شخصيات عامة وسياسية - دون توضيح لمعايير اختيارهم -، ثم عقد اجتماع آخر مع رؤساء تحرير الصحف والإعلاميين، وبلغت جلسات الحوار حسب ما نشر في الصحف، أربع قيل إنه حدث فيها نوع من العصف الذهني وأفكار تحاور فيها المشاركون بهدف التوصل إلى "خطة المستقبل من جانب الشعب وليس الحكومة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والمالية"!

ويعتبر هذا الحوار الذي لم نعلم ما دار فيه - إلا في حدود ما نشر من مقتطفات في الصحف اليومية والمواقع الإلكترونية – محاولة من جانب رئيس الوزراء للتنصل من مسئوليته الأساسية في وضع خطة تترجم "مشروع النهضة" الذي اتخذه

رئيس الجمهورية أساساً لبرنامجه الرئاسي، فضلاً عن تخلص رئيس الوزراء من التزامه بتطبيق خطة التنمية الاقتصادية التي سبق إعدادها بواسطة حكومة الدكتور الجنزوري وقد كان الدكتور قنديل عضواً بها. وينتظر المصريون حواراً مجتمعياً جديداً يديره الرئيس لمناقشة "مشروع النهضة" بحسب الدكتور حسين القزاز، مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية، إن الرئيس محمد مرسي يعتزم إطلاق حوار مجتمعي في منتصف يناير المقبل حول مشروع النهضة.!!!

https://youtu.be/0Ag6vzd360s

7/10/2012

https://youtu.be/zwj0r5zfKwU

5/2/2013

6. قرار مرسي بدعوة مجلس الشعب للانعقاد[109]

8-07-2012

قرر الرئيس محمد مرسي بدعوة مجلس الشعب للانعقاد وإلغاء قرار حله!!!!!!!!

أصدر الرئيس المصري الجديد محمد مرسي عصر الأحد قرارًا جمهوريًا رقم 11 لسنة 2012 بعودة مجلس الشعب المنتخب لممارسة اختصاصاته المنصوص عليها في المادة 37 من الإعلان الدستوري وسحب قرار حله .

كما ينص القرار أيضًا على إجراء انتخابات مبكرة لمجلس الشعب خلال 60 يومًا من تاريخ موافقة الشعب على الدستور الجديد والانتهاء من قانون مجلس الشعب .

وكانت المحكمة الدستورية قضت في الـ 14 من الشهر الماضي بحل مجلس الشعب بسبب "بطلان مواد في القانون الانتخابي"، وقضت بعدم دستورية عدد من مواد قانون الانتخابات التشريعية التي تعطي الأحزاب الحق في الترشح لثلث مقاعد مجلس الشعب المخصصة للمستقلين والتي تجري الانتخابات عليها بالنظام الفردي .

وعلى إثر قرار المحكمة الدستورية قرر القائد العام للقوات المسلحة المصرية المشير محمد حسين طنطاوي قبيل تسليمه السلطة لمرسي الأسبوع قبل الماضي حل البرلمان بشكل كامل .

يذكر أن انتخابات مجلس الشعب جرت نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي وفق نظام انتخابي معقد يخلط بين نظام القوائم النسبية التي خصص لها ثلثا مقاعد مجلس الشعب ونظام الدوائر الفردية الذي خصص له الثلث الباقي .

[109] http://www.arabchurch.com/forums/archive/index.php/t-213779.html

وحظي حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين بالأكثرية في مجلس الشعب (أكثر من 40%) ويليه حزب النور السلفي الذي يسيطر على قرابة 20% من مقاعد المجلس.

https://youtu.be/T4PFZI3klLY

Jul 8, 2012

https://youtu.be/tDDeX-6eXUI

13/7/2012

https://youtu.be/h9Z49fLFcwY

Oct 4, 2019

7. دكتور علي السلمي – تقييم أداء الرئيس واجب على كل المصريين[110]

وأنا أكتب هذا المقال عن أهمية تقييم أداء الرئيس ومتابعة قراراته وانعكاساتها على المشهد السياسي، شاهدت خطاب الرئيس مرسى في حفل تخريج دفعة من طلبة الكلية الحربية، وأدهشني ما تصورته في الخطاب من تعبير عن سرعة ضيق الرئيس بالنقد ممن أطلق عليهم "المتطاولين" وإن لم يسمهم، ومن إقحام موضوع التطاول في خطاب لا يتعلق بمناسبة سياسية بالدرجة الأولى. ولقد وجه الرئيس في خطابه تحذيراً لهؤلاء "الذين يتطاولون أو يجرحون الناس"، قائلاً: "لا يغرنكم حلم الحليم. يمكن بالقانون وبالقانون وحده أن نردع، ولكنني أفضل الحب والألفة والعودة الكريمة إلى الحق".

[110] مقال نشر بصحيفة المصري اليوم 23 يوليو 2012

ومع رفضنا القاطع لكل صور التطاول والتجريح لأي مصري سواء كان رئيساً أو مواطناً عادياً، فقد يؤخذ ذلك التصريح من الرئيس - خاصة مع صدوره في هذا الوقت المبكر من الفترة الرئاسية، حيث لم يكن قد مضى سوى أقل من ثلاثة أسابيع - على أنه إنذار لأي ناقد، أو معترض، أو رافض لسياسات ،أو قرارات الرئيس الذي قال في خطابه في جامعة القاهرة: "والحاكم سيكون فيه أجيرا وخادما للشعب المصري".

ورغم أن متحدثاً باسم رئاسة الجمهورية قد حاول أن يوضح ذلك التصريح الرئاسي، فإن التوضيح زاد من الغموض المحيط بالملابسات التى دفعت الرئيس إليه، وما زلنا في حاجة إلى تأكيد الرئيس أنه مع حرية النقد وحرية التعبير عن الرأي لكل الموطنين المؤيدين والمعارضين، ويحدد من يقصدهم بالمتطاولين حتى لا تختلط الأمور ويؤخذ المختلفون في الرأي مع الرئيس وكأنهم في خندق واحد.

والمدهش في تصريح الرئيس مرسى أنه قد عايش بنفسه – وهو رئيس لحزب الحرية والعدالة – قدراً غير مسبوق ولا مبرر من التطاول على وطنيين شرفاء اجتهدوا في محاولة الوصول إلى توافق وطني حول "وثيقة للمبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية"، وذلك بغرض سد الفجوة التى نشأت عن عدم وضع دستور جديد للبلاد – حتى الآن – وكان لجماعة الرئيس وحزبه، إلى جانب الأحزاب السلفية، اليد الطولى والصوت الأعلى في هذا التطاول، حيث نُظمت الاعتصامات والمليونيات، للمطالبة بإسقاط الوثيقة وإقالة مقدمها من منصبه الوزاري في حكومة الدكتور عصام شرف، الذى نالَه أيضاً هو وحكومته قدر من التطاول، وتبارى المتطاولون في كيل الاتهامات إلى مقدم الوثيقة بالالتفاف على الإرادة الشعبية وإهدار نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ومما لاءة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومحاولة تمكينه من أن يكون سلطة مميزة فوق كل سلطات الدولة.

وقد شارك في هذه الحملة الشرسة، التى تناقضت مع قول الحق- سبحانه وتعالى-: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله، وهو أعلم بالمهتدين" "النحل آية 125" ومع أبسط مبادئ الديمقراطية- عدد كبير من قيادات جماعة الإخوان المسلمون وحزبها، منهم الدكاترة محمود غزلان ومحمد البلتاجي وأحمد أبو بركة، وانضم إليهم الدكتور محمد سليم العوا، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، في ذلك الوقت والمستشار طارق البشرى!

كذلك لا يمكن تجاهل التطاول الذى طال القوات المسلحة المصرية والسلطة القضائية وفى قمتها المحكمة الدستورية العليا، وما يجرى حول مجلس الدولة واقتحام أفراد من جماعة الإخوان وحزبها قاعة المحكمة وتوجيههم السباب والاتهامات للقضاة أثناء نظر الطعون على التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، والهجوم الذى أصاب حكومة دكتور الجنزوري من نواب حزب الجماعة في مجلس الشعب بما يخرج عن نطاق النقد المبرر ويصل إلى حد التجريح الذى يقع أكثره تحت طائلة القانون، والذى يصدر الجانب الأكبر منه من تجمعات مليونيات وقيادات جماعة الإخوان المسلمين وحزبها والطوائف المحسوبة على التيار السلفي، دون رادع.

وينقلنا هذا المدخل إلى موضوع المقال الحالي، وهو متصل اتصالاً وثيقاً بحق الشعب في تقييم أداء الرئيس، ذلك أنه، ولأول مرة، انتخبت مصر رئيساً مدنياً في انتخاب حر ومباشر، وأصبح من حق الشعب المصري مساءلة رئيسه وتقييم أدائه كما هو الحال في النظم الديمقراطية، إذ إن مصر قد مضت عليها سنوات طوال منذ قيام "حركة الضباط الأحرار" في يوليو 1952، التى أطلق عليها بعد شهور قليلة "ثورة يوليو"، والتي أقامت نظام حكم جمهوري وإن غابت عنه الديمقراطية، حين تمتع رؤساء الجمهورية الثلاثة خلال ما يسمى الآن "الجمهورية الأولى" بسلطات مطلقة، محصنين ضد النقد، لا يخضعون للمساءلة البرلمانية أو السياسية ولا

القضائية إلا في حالة ارتكاب أيهم جريمة الخيانة العظمى، وتلك حالة لم يجر تفعيلها من قبل، فضلاً عن استحالة إثباتها في الشروط التى أوردتها المادة 85 من دستور 1971، والتي كانت تنص على أن "يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب، وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى".

والآن، ونحن- المصريين- نحاول أن نؤسس لعهد جديد من الديمقراطية الحقيقية، وفى ظل رئاسة مدنية منتخبة، يجب أن يتضمن الدستور الجديد مواد حاسمة لتفصيل مسؤوليات رئيس الجمهورية والآليات المحددة لمساءلته برلمانياً وسياسياً عن أدائه، وليس مجرد بيان اختصاصاته وصلاحياته. كما يجب على الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع الوطني بلورة نظم مقننة لمتابعة وتقييم أداء رئيس الجمهورية، وكذلك ينبغي على أجهزة الإعلام المساهمة بموضوعية في إجلاء الحقائق حول إنجازات الرئيس ومؤسسة الرئاسة وما يقع من أخطاء أو تجاوزات وتقييم أسبابها وطرح الحلول والبدائل للوصول إلى تحقيق أهداف الوطن.

وبداية أوضح أن محوراً جوهرياً في تقييم أداء الرئيس يجب أن يكون الدقة في اختيار الموضوعات التى يتصدى للتعامل معها ودراستها من مختلف الجوانب وتبصر الآثار المحتملة والتداعيات المترتبة على اتخاذ قرارات يلتزم بها الرئيس ويلزم الشعب بها. وفى هذا المجال، يقضى الواجب الوطني نحو الرئيس مصارحته بأن قراراته الأولى لم تكن صائبة وافتقرت الدراسة القانونية السليمة والتقييم السياسي الموضوعي، وكانت نتيجتها التصادم مع حكم المحكمة الدستورية العليا وصدور حكم ببطلان قراره بعودة مجلس الشعب المنحل. ثم كان تصديق الرئيس على قانون معايير الجمعية التأسيسية للدستور إجراء غير

موفق في الوقت الذي يعتبر فيه أهل الاختصاص هذا القانون منعدما، وإن إصداره بمعرفة الرئيس كان محاولة لاستباق حكم محكمة القضاء الإداري المنظور أمامها الطعون ضد التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، وهو أمر كان المفترض أن يترفع الرئيس عنه!

وإذا رجعنا إلى أدبيات علم الإدارة فضلاً عن العلوم السياسية، فإن تقييم أداء رئيس الجمهورية يعتمد في الأساس على: ما البرنامج الرئاسي الذي يهدف إلى تحقيقه في إطار ما يرضى المواطنين ويوافق تطلعاتهم في بناء وتطوير الوطن؟!

وقد طرح الرئيس مرسى برنامجاً انتخابياً جعل له عنواناً جامعاً هو "النهضة"، وزاد في تفصيل معنى النهضة بأنها "نهضة مصرية ومرجعية إسلامية"، وكان المفروض أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة التى ستتولى مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج تحت إشراف الفريق الرئاسي الذي وعد الرئيس بتشكيله. ولكن للأسف - وحتى كتابة هذا المقال- لم يعلن شيء بهذا الخصوص، في الوقت الذي تكثر فيه الاجتهادات والتكهنات من مصادر الجماعة وحزبها حول اسم رئيس الوزراء المنتظر، وفى ذات الوقت يتم تكذيب هذه "الشائعات" وينفى المرشحون أي اتصالات تمت معهم! مما يعنى أن البرنامج الرئاسي مؤجل تنفيذه حتى حل مشكلات تعثر تشكيل الحكومة والفريق المعاون للرئيس!

وقد اهتم البرنامج الرئاسي - المؤجل - بتفصيل إنجازات تخاطب مجموعة من المشكلات الجماهيرية، مطلوب تحقيقها خلال المائة يوم الأولى من الفترة الرئاسية، ولكن ما يعيب هذا الجزء من البرنامج، أنه يفتقر آليات تنفيذية غير تقليدية تتناسب مع محدودية الوقت المتاح للرئاسة لتحقيق إنجازات ملموسة يشعر بها الناس وتساعد على إنهاء تلك المشكلات بالتعامل مع أسبابها الحقيقية وليس المعالجة الوقتية لمظاهرها لتعود أشد وطأة.

وتكمن المشكلة في برنامج المائة يوم المصري في اعتماده على البيروقراطية المصرية في الجهاز الإداري للدولة، وأجهزة المحليات عايشت مشكلات الجماهير وكانت جزءاً في نشأتها وتفاقمها، كما

أن الرئيس حل الحكومة الحالية، وهي مصنفة كحكومة تسيير أعمال، المسؤولية عن أهداف برنامج المائة يوم في وقت يتوقع فيه رئيس الحكومة والوزراء انقضاء مهمتهم الوزارية في أي لحظة بإعلان تشكيل حكومة جديدة!

. https://youtu.be/foU0pi9mbRs

المبحث السادس

أزمة دستور 2012 والاستفتاء عليه!

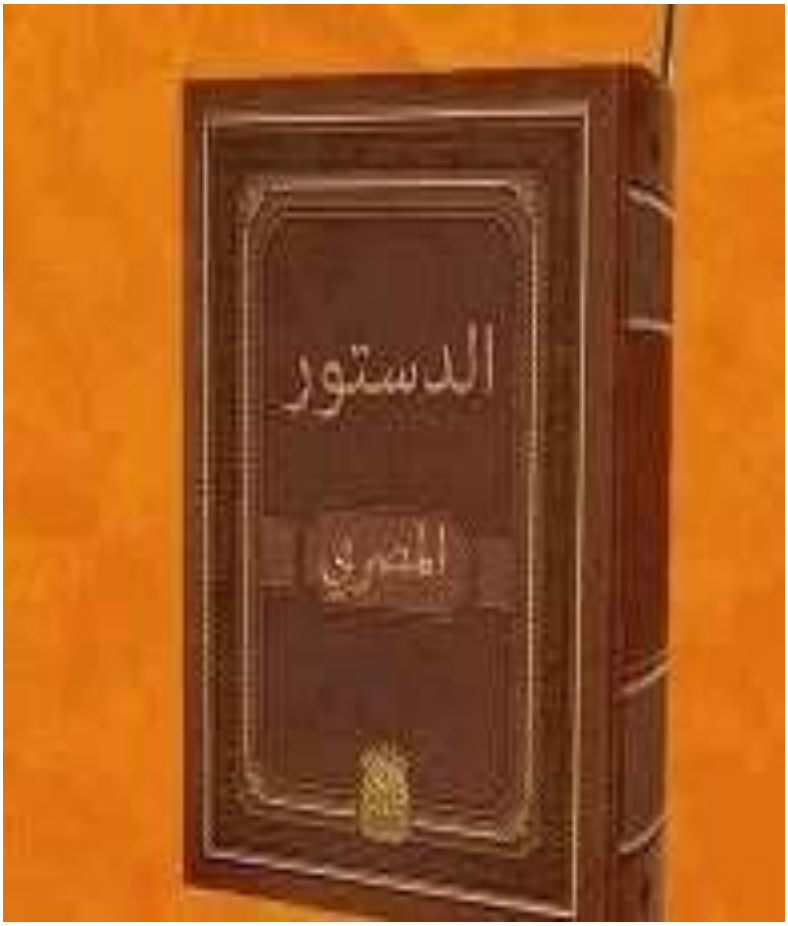
الدستور
المصري

مباشر
القاهرة

1. مرسي يتسلم "دستور مصر" والإنقاذ تهدد بالعصيان[111]

الجمعة، 28ديسمبر 2012

https://youtu.be/__ERgOHQ-Ds

Dec 1, 2012

القاهرة، مصر–(CNN)

يتسلم الرئيس محمد مرسي مشروع الدستور الجديد السبت، بعدما انتهت الجمعية التأسيسية من الموافقة عليه بـ "الإجماع"، وسط انتقادات متزايدة، تمهيداً لدعوة الشعب للاستفتاء عليه، في الوقت الذي هددت فيه "جبهة الإنقاذ الوطني" بإعلان العصيان المدني، احتجاجاً على الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري مؤخراً، فيما تستعد جماعة "الإخوان المسلمين" لتنظيم مليونيتين لتأييد مرسي.

وفي أعقاب موافقة الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد، في جلستها الأخيرة صباح الجمعة، قال رئيس الجمعية، حسام الغرياني، إنه سيصطحب معه جميع أعضاء اللجنة، سواء من الأساسيين أو الاحتياطيين، إلى القصر الجمهوري السبت، لتقديم مشروع الدستور الجديد إلى الرئيس مرسي.

[111] http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/1/egypt.constitution/

وبينما يواجه مشروع الدستور الجديد لمصر بكثير من الاعتراضات والانتقادات من جانب العديد من القوى الوطنية، لفت الغرياني إلى أن هناك أخطاء خاصة بـ "الديباجة"، وطلب من أعضاء الجمعية تفويضه بإعادة كتابة مواد مشروع الدستور، مشيراً إلى أنه "تم تقديم أكثر من ديباجة للجمعية"، وفق ما أورد موقع "أخبار مصر"، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط.

من جانبها، أبدت "الحملة الشعبية للتوعية بالدستور"، في بيان نشرته على صفحته بموقع "فيسبوك" اعتراضها على "الاستعجال" في إصدار مشروع الدستور الجديد، وأكدت أن "كتابة دستور مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 جاءت في ظل غياب قوى وطنية داخل الجمعية التأسيسية، ومشاركة شعبية في كتابة الدستور".

ووصف المنسق العام للحملة، حسن كمال، جلسات الاستماع التي عقدتها الجمعية التأسيسية مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، بأنها "شكلية"، كما أكد أن "الغرض من الاستعجال في الموافقة على الدستور بهذه الطريقة، هو الخوف من حل الجمعية التأسيسية، بحكم المحكمة الدستورية العليا".

وبينما تتواصل الاحتجاجات المناهضة للإعلان الدستوري، الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في 22 نوفمبر المنصرم، في ميدان التحرير بوسط القاهرة، كشف حزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، عن اعتزامه تنظيم مظاهرتين مليونيتين، رداً على مليونيتي الثلاثاء "للثورة شعب يحميها"، والجمعة "حلم الشهيد"، اللتين نظمتهما القوى المعارضة للإعلان الدستوري.

وقال الحزب، الذي كان يترأسه مرسي قبل انتخابه رئيساً للجمهورية، في بيان تلقته CNN بالعربية: "تنظم القوى الإسلامية والوطنية والثورية السبت 1 ديسمبر 2012، مليونيتين لإعلان تأييدها ودعمها للشرعية، ولهوية الأمة، ولرئيس الدولة المنتخب بإرادة شعبية".

ولفت البيان إلى أن "المليونيه الأولى" تبدأ في تمام الساعة الثانية ظهراً بميدان "النهضة" أمام جامعة القاهرة، ومن المقرر أن تنضم لهذه المليونيه مسيرة تنطلق

من "مسجد الاستقامة"، بميدان الجيزة عقب صلاة العصر، يتقدمها علماء الأزهر الشريف، ومشايخ ورموز الدعوة الإسلامية، كما تنضم للمليونيه مسيرة أخري تنطلق من نقابة المحامين عقب صلاة الظهر، ويلحق بالمليونيه عدد من المسيرات عبر الشوارع المؤدية إلي ميدان النهضة.

أما "المليونيه الثانية"، فتنظمها جماعة الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية، والدعوة السلفية، وأنصار السنة المحمدية، وأحزاب الحرية والعدالة، والنور، والبناء والتنمية، مساء السبت، لدعم "الشرعية والشريعة"، بساحة مسجد عمر مكرم بأسيوط، بمشاركة محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان، والبحر الأحمر، والوادي الجديد، بحسب البيان.

إلى ذلك، أكدت "جبهة الإنقاذ الوطني"، في ختام اجتماع قادتها وأعضائها بمقر حزب الوفد مساء الجمعة، التزامها برفض الإعلان الدستوري، والذي وصفته بـ "المشوه" و"الباطل"، كما أكدت على "الحق في استخدام كل خطوات النضال السلمي والمدني، بما فيها الإضراب العام والعصيان المدني الشامل".

كما أعلنت الجبهة، في بيان تلاه المتحدث باسمها، حسين عبد الغني، أنها "تدرس بكل جدية وتصميم، الاستجابة لمطالب المعتصمين منذ الجمعة الماضية (23 من الشهر الماضي)، والثلاثاء الذي تلاها، وجمعة اليوم، بالزحف نحو قصر الاتحادية، والاعتصام حوله"، وحملت الرئيس مرسي "المسؤولية الكاملة عن الأزمة الخطيرة التي تمر بها البلاد، منذ 22 نوفمبر الماضي، والتي تصاعدت مع انتهاء الجمعية التأسيسية من وضع الدستور، في مشهد عبثي".

وأكدت الجبهة، أن "استمرار سياسة العناد، والتهوين من حجم الرفض الشعبي، واعتزام رئيس الجمهورية طرح مشروع الدستور الباطل للاستفتاء الشعبي، يعرض البلاد لحالة من الشلل التام، ويضرب شرعية الرئيس في مقتل"، وفق ما نقل موقع التلفزيون الرسمي.

2. نادي القضاة يقرر عدم الإشراف على الاستفتاء على الدستور[112]

أحمد الزند

قال المستشار أحمد الزند رئيس نادي قضاة مصر الاحد ان القضاة قرروا عدم الاشراف على الاستفتاء على الدستور الجديد إذا لم يسحب الرئيس محمد مرسي اعلانه الدستوري، حسبما نقل التلفزيون المصري عنه مساء الأحد.

وقال الزند في بيان لنادي القضاة "تم الاتفاق بين كافة قضاة مصر وأندية قضاة الأقاليم على عدم الإشراف على الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد للبلاد، ومقاطعته."

من جهته قال المستشار علاء قنديل، سكرتير عام مساعد نادي القضاة، لوكالة فرانس برس "نادي القضاة قرر عدم الاشراف على الاستفتاء على الدستور الجديد في 15 ديسمبر الجاري احتجاجا على الإعلان الدستوري للرئيس المصري."

واضاف قنديل "القرار متوقف على سحب الرئيس المصري للإعلان الدستوري."

وقال الزند متوجها الى جماعة الإخوان المسلمين، التي ينتمي اليها مرسي، ان "كل عمل وقرار يقدم عليه قضاة مصر هناك من يحاول الالتفاف حول مضامينه".

واضاف "إذا اعتبرتم قرارنا بالدفاع عن الشعب المصري والقضاة عملا بالسياسة.. فسنظل نعمل بالسياسة."

وكان المستشار محمود مكي نائب الرئيس المصري قال قبل قليل في حوار مع التلفزيون المصري ان الهدف من الإعلان الدستوري "كان إبعاد القضاة عن السياسة وتجنيب القضاة من أن يتم استخدامهم لضرب مؤسسات الدولة."

---

[112] http://www.alriyadh.com/789444

واكد مكي، وهو أحد رموز تيار استقلال القضاء ان "القضاء يسيس ويدفع به في معترك السياسة.. من يحب القضاة ومن يحب وطنه يتعين عليه أن يحافظ على القضاء بعيد عن معترك السياسة."

وقد صدر قرار نادي قضاة مصر بالإجماع بعد اجتماع لمجلس ادارات نوادي القضاة على مستوى الجمهورية الاحد في القاهرة، حسبما قال المستشار أحمد عبد العزيز عضو نادي القضاة لفرانس برس .ويواجه الرئيس المصري أعنف ازمة سياسية منذ توليه الحكم في يوليو الماضي بعدما أصدر قبل عشرة ايام اعلانا دستوريا وسع من سلطاته وحصن قراراته في مواجهة القضاء وهو ما رفضه القضاة والمعارضة .وقررت معظم الجمعيات العمومية للمحاكم المصرية تعليق عملها حتى تراجع الرئيس المصري عن هذا الإعلان الدستوري.

https://youtu.be/QENKEKcthEw

7/2/2016

https://youtu.be/NIQ2bFGxb6Y

30/4/2014

7. الاستفتاء على الدستور المصري 2012[113]

انتهت الجمعية التأسيسية من وضع دستور مصر الجديد وفي 1 ديسمبر سلم المستشار حسام الغرياني رئيس الجمعية التأسيسية مشروع دستور مصر الجديد للرئيس محمد مرسى [2].وقد أقيمت مراسم خاصة بهذا الحدث حضرها العديد من شخصيات الدولة المصرية . وفي نهاية المراسم دعى الرئيس محمد مرسى لأجراء الاستفتاء على الدستور الجديد في 15 ديسمبر 2012.

مراحل الاستفتاء

المرحلة الأولى

تجرى المرحلة الأولى من الاستفتاء يوم 15 ديسمبر .[3]

محافظات المرحلة الأولى

- القاهرة - الأسكندرية - الشرقية - الغربية - الدقهلية - أسيوط - سوهاج - أسوان - شمال سيناء - جنوب سيناء .

المرحلة الثانية

تجرى المرحلة الثانية من الاستفتاء يوم 22 ديسمبر .

محافظات المرحلة الثانية

- الجيزة - القليوبية - المنوفية - البحيرة - كفر الشيخ - دمياط - الإسماعيلية - بورسعيد - السويس – مرسى مطروح - البحر الأحمر - الوادي الجديد - الفيوم - بني سويف - المنيا -الأقصر - قنا .

113 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2012

نتيجة الاستفتاء

النتائج حسب المحافظة:

المحافظات المصوتة "بنعم".

المحافظات المصوتة "بـلا".

محافظات مصوتة "بنعم" بما يعادل النسبة الوطنية أو أدنى.

استفتاء الدستور المصري، 2012		
الاختيار	الأصوات	النسبة المئوية
✓ نعم	10,693,911	63.8%
لا	6,061,101	36.2%
أصوات جائزة	16,755,012	98.2%
أصوات فارغة أو مُلغاة	303,395	1.8%
مجموع الأصوات	17,058,317	100.00%
نسبة المصوتين	32.9%	
المصوتون	51,919,067	

المؤيدين للاستفتاء 63.8% المعارضين للاستفتاء 36.2%

https://youtu.be/qteU9kQayFs

Dec 7, 2012

https://youtu.be/J58GD41JomM

15/12/2012

https://youtu.be/WIBmGWXukYc

25/12/2012

3. قراءة نقدية لمشروع دستور مرسي-الغرياني.. للخبير السياسي والاقتصادي أحمد السيد النجار[114]

11 ديسمبر 2012

فيما يلي قراءة مركزة لمشروع دستور مرسي-الغرياني، وتأثيراتها على الفلاحين والعمال والمهنيين والشعب عموما، وهذه القراءة هي مجرد تذكير بالكوارث التي ينطوي عليها مشروع الدستور، ولا تعني أي إقرار بحق الديكتاتور الهزلي في تمرير استفتاءه الجريمة على مشروع دستور وضعته لجنة تأسيسية شكلها مجلس شعب تم حله وأصبحت هي نفسها في حكم الباطلة وما صدر عنها باطل وستكون كذلك بحكم المنطق القانوني عندما يتم إنهاء الإرهاب والحصار الإخواني للمحكمة الدستورية العليا. وهذه اللجنة مختلة باعتراف الديكتاتور الهزلي نفسه عندما ذكر قبل الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة عندما كان يتحايل لخداع القوى الوطنية الديموقراطية لكسب أصواتها، حيث قال إنه سيعيد تشكيلها لتحقيق التوازن فيها. وإليكم المواد التي تجعل من هذا المشروع الدستوري كارثة على مستقبل مصر...

الدولة تخشى أنفسها في تدين المواطنين وتؤسس لجماعات الغوغاء المسماة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

ينص مشروع دستور الغرياني ومرسي في المادة 10 على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية. وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية، وعلى تماسكها واستقرارها، وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها؛ وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتكفل الدولة خدمات

---

[114] (20+) Facebook

الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام. وتولى الدولة عناية وحماية خاصة للمرأة المُعيلة والمطلقة والأرملة".

هذه المادة (10) تحول الدين من علاقة مباشرة لا وساطة فيها بين الإنسان وربه إلى علاقة تحت رقابة الدولة التي يمكنها وفقا لهذا "الدستور" المشوه أن تسن القوانين لتنظيم إلزام المجتمع بما ترى أنه القيم الأساسية وأولها الدين والأخلاق حسب نص المادة 10... الدولة بهذا ألغت حرية الإنسان في الاعتقاد والشعائر الدينية بعد أن أصبحت وصية على تدين المواطنين، وهي تفتح الباب أمام تكوين جماعات الغوغاء "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، لو حصلت قوى "الإسلام" السياسي على الأغلبية في البرلمان.

وللعلم فإن نص هذه المادة في دستور 1971 كان " الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية. وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصري". وهي أقرب للديباجة وللتذكير بطبيعة الأسرة المصرية وقيمها، ولا تتضمن أي إلزام أو حشر الدولة لنفسها في تدين المواطنين. الدين علاقة خالصة بين الإنسان وربه وجماعة الإخوان لن تجبرنا بقوانينها على تغيير ديننا الوسطي المعتدل"

وإذا أضفنا لهذه المادة ما ورد في المادة 219 التي سنتعرض لها لاحقا، فإن مصر مهددة بالفعل بإطلاق كل شياطين التطرف، وبتشكيل جماعات الغوغاء المسماة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" التي تحل عمليا محل الشرطة في جزء كبير من عملها.

إن "مصر العظيمة دولة قانون ولديها جيش وشرطة على أسس وطنية، ولن نسمح بدستور يؤسس لجماعات الإرهاب المسماة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تغتصب دور الشرطة".

اقتصاد بلا هوية

تنص المادة (14) على أن " الاقتصاد الوطني يهدف إلى تحقيق التنمية المطردة الشاملة، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه، والقضاء على الفقر والبطالة، وزيادة فرص العمل، وزيادة الإنتاج والدخل القومي. وتعمل خطة التنمية على إقامة العدالة الاجتماعية والتكافل، وضمان عدالة التوزيع، وحماية حقوق المستهلك، والمحافظة على حقوق العاملين، والمشاركة بين رأس المال والعمل في تحمل تكاليف التنمية، والاقتسام العادل لعوائدها. ويجب ربط الأجر بالإنتاج، وتقريب الفوارق بين الدخول، وضمان حد أدنى للأجور والمعاشات يكفل حياة كريمة لكل مواطن، وحد أقصى في أجهزة الدولة لا يستثنى منه إلا بناء على قانون".

هذه المادة (14) لا تحدد طبيعة الاقتصاد المصري ودور الدولة فيه، رغم أن إخراج مصر من مأزقها الاقتصادي الراهن يتوقف على وجود دور فاعل في الدولة في الاستثمار وزيادة الناتج القومي ونصيب الفرد منه وفي خلق الوظائف في نظام اقتصادي مختلط يعمل فيه إلى جانب الدولة، القطاع الخاص الكبير والمتوسط والصغير والتعاوني بكل حرية في ظل إجراءات ميسرة لتأسيس الأعمال ولمنع الفساد المعوق لها، مثل النظام الذي طبقته الدول الأوروبية من ثلاثينات القرن العشرين وحتى نهاية سبعينياته، ومكنها من الخروج من الكساد العظيم ومن تمويل تكاليف الحرب العالمية الثانية، ومن إعادة إعمار ما خربته تلك الحرب، ومن بناء الاقتصادات والشركات العملاقة التي تسيطر على أسواق بلدانها وتمد أذرعها القوية لكل العالم.

نظام الأجور... استمرار الاستثناءات والفساد

تطالب المادة (14) بوضع حد أدنى لأجر العاملين عموما، وحد أقصى لأجر العاملين بالدولة، لكنها تضيف أنه يمكن أن تكون هناك استثناءات من الحد الأقصى بقانون... يعني يبقى الحال على ما كان عليه من رواتب بالغة التدني للغالبية الساحقة من العاملين بأجر بالذات في الجهاز الحكومي، ودخول أسطورية

لمن سيتم إعطائهم استثناء لاختراق نظام الأجور، طالما تم فتح باب الاستثناءات. وكان من الضروري منع الاستثناءات نهائيا.

كما كان من الضروري النص على تحريك الحد الأدنى للأجر سنويا بنفس نسبة معدل التضخم (معدل ارتفاع أسعار المستهلكين) حتى لا تتآكل قدرته الشرائية وتتدهور الأحوال المعيشية للعاملين.

وبالمناسبة دستور 1971 كان ينص على وضع حد أدنى للأجر يكفي لحياة كريمة، ووضع حد أقصى لتقليل الفوارق في الدخول. لكنه مثل الدستور الحالي لم يضع معايير محددة لهذا الحد الأقصى مثل ألا يزيد عن 15 أو 20 مثل الحد الأدنى. و"الطريف" أن هذه المادة تطالب بربط الأجر بالإنتاج، وهو جهل مطبق، لأن إنتاجية العامل ليست مسئوليته بنسبة 99%، حيث تتحدد الإنتاجية بمدى حداثة الآلات التي يعمل عليها، والنظام الإداري الذي يعمل في ظله والذي توجد به آليات صارمة وعادلة للثواب والعقاب. وببساطة لو كان هناك عامل يعمل في شركة تكرير نفط وهي تستخدم عمالة محدودة للغاية، حيث إنها صناعة كثيفة رأس المال، فإنه عند قسمة الناتج منها على عدد العاملين، تظهر إنتاجية العامل ضخمة جداً ويحق له الحصول على أجر مرتفع جدا، رغم أنها في الحقيقة إنتاجية الآلات. وإذا كان هناك عامل آخر يعمل في شركة غزل ونسيج ويبذل جهدا أكبر من الأول، لكنه يعمل في صناعة كثيفة العمل، وبالتالي عند قسمة الناتج على عدد العاملين تبدو إنتاجية العامل منخفضة رغم أنه هو المسئول الرئيسي عن هذه الإنتاجية، وتبرر للشركة تقديم أجر منخفض له. كذلك فإن العامل الذي يعمل على آلات قديمة منخفضة الإنتاجية، تكون إنتاجيته منخفضة بالمقارنة مع عامل آخر يعمل في نفس الصناعة على آلات حديثة عالية الإنتاجية رغم أن العامل غير مسئول في الحالتين... إن الربط المطلق للأجر بالإنتاجية هو الظلم القائم على الجهل! ولم تتحدث هذه المادة عن أي علاقة بين الأجور والأسعار. يعني أيام نظام مبارك كان فيه مقابل غلاء معيشة... الآن يمكنهم استنادا لمشروع "الدستور" أن يلغوها.

وإليكم نص المادة التي اقترحتها بشأن الأجور في كراسة استراتيجية نشرها لي مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: (نظام الأجور يجب أن يتسم بالاتساق والتوازن في المصالح بين أرباب العمل والعاملين لديهم لضمان عدالة اقتسام القيمة المضافة التي تم خلقها في العملية الإنتاجية، وأيضا لضمان فعالية ومرونة سوق العمل وحفز العمل والإنتاج والابتكار ونمو ونشاط الأعمال الخاصة والعامة. وينبغي أن يتضمن هذا النظام حدا أدنى للأجر يكفي لمتطلبات الحياة الكريمة للعامل، ويتغير سنويا بالقانون بنفس معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم) المعلن رسميا لضمان عدم تآكل قدرته الشرائية. وينبغي ألا تتجاوز كل الدخول الإضافية للعامل أو الموظف، نسبة 100% من الأجر الأساسي كقيد قانوني مساعد لتحقيق العدالة الاجتماعية ومانع للأبواب الخلفية للفساد في توزيع مخصصات الأجور وما في حكمها. ويُوضع توصيف وظيفي للعاملين لدى كل جهات الدولة (الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والقطاع العام) يتم بناء عليه إعطاء أجور موحدة تقريبا مع هامش حركة لا يزيد عن ربع الأجر الأساسي، للذين يقومون بوظيفة واحدة ولديهم نفس سنوات الخبرة والكفاءة. كما ينبغي لنظام الأجور الخاص بالعاملين لدى الدولة أيا كانت الجهة التي يعملون فيها، أن يتضمن حدا أقصى للدخل الشامل لا يتجاوز ما يتراوح بين 15 مثل الحد الأدنى المطلق للأجر الشامل للعاملين لدى الدولة)

استمرار سحق مصالح الفلاحين والصيادين

هناك عدة مواد متعلقة بالفلاحين في الدستور، هي المواد (15)، (16)، (19)، (66)، (236)

تنص المادة (15) على أن "الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتعمل على تنمية المحاصيل والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والثروة السمكية وحمايتها، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير متطلبات الإنتاج الزراعي وحسن إدارته وتسويقه، ودعم الصناعات الزراعية.

وينظم القانون استخدام أراضي الدولة؛ بما يحقق العدالة الاجتماعية، ويحمى الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال".

هذه المادة لم تضع أي حد أقصى للملكية الزراعية لمنع سيطرة الإقطاع وحرمان الفلاحين من الأرض التي هم الأحق بها... إذن "أبشروا" باستمرار حرمان الفلاحين من الأرض واستمرار الملكيات بآلاف الأفدنة وحتى بعشرات الآلاف لكبار الملاك.

كما لم تمنع ملكية غير المصريين للأراضي الزراعية، وهي هنا تتراجع عما تضمنه دستور 1971 في هذا الشأن. وللعلم فإن ملكيات الأجانب في مصر بلغت نحو 713.1 ألف فدان في عام 1917. كما كان هناك في مصر في عام 1930 نحو 3.4 مليون فدان، مرهونة للبنوك العقارية والزراعية وبنوك الأراضي، وكان جانبا كبيرا منها مرهونا للأجانب، ولولا أن قانون الخمسة أفدنة الذي صدر عام 1913 كان يحظر الحجز على الملكيات الزراعية التي تقل عن 5 أفدنة، وعلى أراضي الوقف أيضا، لكان جانبا كبيرا من أرض مصر قد خضع للحجز والبيع. ولم تنته هذه الدائرة الجهنمية من نهب غير المصريين لمصر في هذا المجال إلا بصدور قانون تحريم بيع الأراضي الزراعية للأجانب عام 1951، ثم استقلال مصر الحقيقي في عام 1952، قبل أن يرتد مبارك عن هذا الأمر ويفتح الباب عام 1995 لعودة ملكية غير المصريين للأراضي الزراعية، وهي الجريمة التي يستمر فيها مشروع "الدستور" الجديد.

وللعلم فإن وضع حد أقصى لملكية الأراضي الزراعية هو إجراء رئيسي ضمن الإصلاحات التي أتت بها الرأسمالية في بداية عهدها لتشجيع الفلاحين بعد تمليكهم الأرض الموزعة عليهم بعد تقليص ملكيات كبار الملاك، على زيادة الإنتاجية في أراضيهم ولتحرير قسم من قوة العمل الريفية الفائضة الموجودة في الإقطاعيات لينضم إلى جيش العمال الصناعيين، قبل أن تتحول الرأسمالية إلى رأسمالية احتكارية أشد استغلالا من الإقطاع. وعلى سبيل المثال في عام 1935 نص الإصلاح الزراعي الإيطالي على أن الحد الأقصى للملكية الزراعية هو ما يوازي 25 فدان. وفي اليابان وصل الرقم إلى أقل من 10 أفدنة، وهكذا الأمر في الغالبية الساحقة من الدول الرأسمالية التي أصبحت متقدمة أو التي ما تزال نامية. وإذا

كان لدينا في مصر ملايين من الفلاحين المعدمين وخريجي المدارس الزراعية وكليات الزراعة العاطلين، فإنه من غير الاقتصادي أو الأخلاقي أن تعطي الدولة آلاف الأفدنة لبعض المتاجرين بالأراضي أو لرجال أعمال مصريين أو غير مصريين مثل وليد طلال وغيره، وتترك القوة البشرية الزراعية المصرية عاطلة، وبالتالي فإن وضع حد أقصى لملكية الأراضي الزراعية، ومنع غير المصريين نهائيا من ملكية الأراضي الزراعية أو حق الانتفاع بها، هو أمر ضروري تم تجاهله في مشروع الدستور.

تنص المادة (16) على أن "تلتزم الدولة بتنمية الريف والبادية، وتعمل على رفع مستوى معيشة الفلاحين وأهل البادية".

وقد أشار المستشار الغرياني عند تقديمه لهذه المادة على أنها هدية للمجتمع المصري، وهي في الحقيقة هداية مسمومة، فهي عبارة عن كلام عام غير ملزم لمشرعي القوانين، أو هو مجرد ديباجة، حيث لم ينص فيها على تخصيص نسبة من الإنفاق العام أو الناتج المحلي الإجمالي لتنمية الريف والبادية. وهذه المادة بصيغتها المطروحة في "دستور" مرسي-الغرياني هي مجرد تحايل وخداع لكسب أصوات أهل الريف والبادية بصورة غير نزيهة.

أما المادة (19) فتنص على أن "نهر النيل وموارد المياه ثروة وطنية، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها وتنميتها، ومنع الاعتداء عليها. وينظم القانون وسائل الانتفاع بها". ولم تتضمن هذه المادة أي نص على تجريم تلويث مياه النيل بالصرف الصناعي والصحي والزراعي وذلك لصالح رجال الأعمال أصحاب الشركات التي تصرف مخلفاتها في النيل، ولتغطية فشل الحكومة في مد شبكة الصرف الصحي في ريف مصر بما يمنع الصرف الصحي في النيل تلقائيا. وللعلم فإن هذا التلويث هو سبب رئيسي في انتشار أمراض الكلى والكبد في مصر، وفي تدهور نوعية الإنتاج الزراعي المصري من زاوية مراعاة الاعتبارات الصحية والبيئية، وهي أيضا سبب رئيسي في تلويث وتدمير الثروة السمكية وتهديد مستقبل شريحة مهمة من المجتمع هي الصيادين.

ووفقا للأساطير المصرية القديمة فإن أول خطوة في حساب المتوفي من قبل "الإله" عوزير الذي ننطقه أوزوريس وهو إله العالم الآخر في أساطيرهم. كان سؤالا عن تلويث مياه النيل، أو سد قنواته ،أو منع جريانه هو ،أو أفرعه، فإذا كان المتوفي قد فعل أي من هذه الكبائر فإنه يدخل الجحيم، أما إذا كان طاهرا منها ولم يفعلها، فإنه يكمل الحساب حتى يدخل الجنة. وكان ذلك تعبيرا راقيا وإلزاما دينيا عندهم بعدم تلويث النهر، فأين دستور الغرياني من هذا الرقي؟

تنص المادة (66) على أن "تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والعمالة غير المنتظمة، ولكل من لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي. وينظم القانون ذلك".

وهذه المادة نصها ضعيف، حيث كان من الأفضل أن تنص على أن "تلتزم الدولة" بدلا من "تعمل الدولة". كما أنها لم تحدد ما هو المعاش المناسب وما هي علاقته بالحد الأدنى للأجر أو المعاش، وما يترتب على الفلاح أو العامل الزراعي من أعباء تأمينية للحصول على هذا المعاش. وكان ينبغي أن يكون كل ذلك متضمنا في المادة.

المادة 236 تنص على أن "يمثل العمال والفلاحين بمجلس النواب بنسبة 50% ويعتبر عاملا كل من يعمل لدى الغير بأجر، ويعتبر فلاحا كل من عمل بالزراعة 10 سنوات على الأقل وذلك لمدة دورة برلمانية واحدة".

هذه المادة (236) تنهي نسبة العمال والفلاحين بمجلس الشورى الذي تعاظمت سلطاته التشريعية في مشروع دستور مرسي-الغرياني. كما انها تجعل هذه النسبة لمدة دورة واحدة فقط ويتم إلغائها بعد ذلك. يعني هي رشوة لهذه الدورة فقط. كما أن تعريف العامل هو نوع من الاحتيال الذي كان يمارسه النظام السابق عمليا، لكنه لم يكن له إطارا قانونيا سيئا مثل هذه المادة، فأي خريج أو أستاذ جامعي يمكنه أن يترشح على أنه عامل. في حين أن الأصل في تخصيص نسبة من مقاعد السلطة التشريعية (مجلسي النواب والشورى) هو تمكين العمال الذين لا تتوفر لديهم الأموال الكافية لتمثيل مصالحهم بالتنافس مع نظرائهم من

العمال الذين هم في نفس ظروفهم المالية، وليس مع المهنيين وأساتذة الجامعات والخبراء الذين لديهم قدرات مالية ومصالح وتوجهات مختلفة عن المصالح العمالية... هذه المادة تقضي على حق العمال والفلاحين في التمثيل في السلطة التشريعية.

هدية مسمومة

المادة (17)

الصناعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وتحمى الدولة الصناعات الاستراتيجية، وتَدْعُم التطور الصناعي، وتضمن توطين التقنيات الحديثة وتطبيقاتها. وترعى الدولة الصناعات الحرفية والصغيرة.

أشار المستشار الغرياني عند تقديمه للمادة 17 إلى أنه يقدم هدية للمجتمع المصري، والهدية في الحقيقة عبارة عن صندوق فارغ، فالمادة عبارة عن كلام عام غير ملزم لمشرعي القوانين، أو هو مجرد ديباجة، حيث لم ينص على مبادئ دعم الصناعة وما سيخصص لدعمها أو لإنشاء استثمارات صناعية عامة جديدة كنسبة من الإنفاق العام للدولة. كما لم ينص على رعاية المشروعات الصغيرة بتكوين مؤسسة وطنية مركزية ولها فروع إقليمية في كل مصر لرعاية تلك المشروعات بشكل كامل كآلية لتشغيل العاطلين وتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة وزيادة الناتج والنمو الاقتصادي. كما لم ينص على أن توضع قوانين لتنظيم هذه التنمية وذلك الدعم كما هو الحال في المواد الدستورية الأخرى... إذن الموضوع هنا مجرد كلام.

استمرار منطق إهدار وإساءة استغلال الثروات المعدنية والمحجرية

المادة (18)

الثروات الطبيعية للدولة ملك الشعب، وعوائدها حق له، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن استغلالها، ومراعاة حقوق الأجيال فيها. ولا يجوز التصرف في أملاك الدولة، أو منح امتياز باستغلالها أو التزام مرفق عام، إلا بناء على قانون. وكل مال لا مالك له فهو ملك الدولة.

التعليق: المادة 18 تنص على التزام الدولة بالحفاظ على الثروة المعدنية وحسن استغلالها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، وهو نص لا يختلف عما كان موجودا من قبل وساهم وما يزال في سوء استغلال ثرواتنا المعدنية والمحجرية التي تم وضع قانون عام 1956 لاستغلالها من قبل الدولة، يضع رسوما رمزية لهذا الاستغلال على أساس أن الدولة وحدها هي التي تستغلها.

ولكن تغير الأمر في سبعينيات القرن العشرين وأصبح القطاع الخاص المحلي والأجنبي يستغل الثروات المعدنية والمحجرية، واستمر القانون القديم والرسوم الرمزية القديمة.. تصوروا أن الرسوم التي تحصل عليها الدولة على طن الحجر الجيري أو طن الطفلة تبلغ قرشان (الأجيال الجديدة التي لم لا تعرف القرش. الجنيه مائة قرش)، وتبلغ 20 قرشا على طن الجرانيت!!!

وصحيح أن هناك رسوم محدودة أخرى تعطى للمحليات وأحيانا للجيش، لكنها متدنية للغاية أيضا، فضلا عن أنها تذهب في غير محلها. وحسب دراسات الهيئة العامة للثروة المعدنية في مصر فإن مصر يمكن أن تحصل على 25 مليار جنيه سنويا على الأقل كإيرادات من رسوم الثروة المعدنية لو تم تعديلها لمستوى الرسوم الموجود في العالم وفي بلدان الجوار. وإليكم النص الذي اقترحته بشأن الثروة المعدنية في الكراسة الاستراتيجية التي نشرها لي مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية بعنوان "صياغة مقترحة للمواد الاقتصادية والاجتماعية في الدستور المصري الجديد"... (الموارد الطبيعية الناضبة مثل النفط والغاز وخامات الأسمنت والجبس والجير والطفلة والفوسفات والمنجنيز وغيرها، هي حق لكل الأجيال، وينبغي استخراجها بشكل معتدل يراعي حقوق الأجيال القادمة، على أن يتم استخدام العائدات التي يدرها هذا الاستخراج بناء على تسعيرها بشكل عادل يرتبط بالأسعار العالمية، في بناء مشروعات إنتاجية عامة مملوكة للدولة تؤدي إلى رفع الناتج القومي ونصيب الفرد منه وإيجاد فرص للعمل، ويتم توريثها كمشروعات عامة متطورة وناجحة للأجيال القادمة، لتعويض الموارد الطبيعية

الناضبة التي تم استنزافها بأصول متجددة القدرة على الإنتاج). وتسن القوانين المنظمة لذلك.

كلام مرسل يعكس عدم الجدية في حماية الآثار والمحميات والشواطئ والبحيرات

المادة (20)

تلتزم الدولة بحماية شواطئها وبحارها وممراتها المائية وبحيراتها، وصيانة الآثار والمحميات الطبيعية، وإزالة ما يقع عليها من تعديات.

التعليق: كان ينبغي إضافة "وتسن القوانين لمنع وتجريم ومعاقبة من يقترف تلك التعديات الجنائية في داخل مصر"، لأن هذه المادة هي عبارة عن كلام مرسل أو هي أقرب للديباجة، وهي تفتح الباب لاستمرار التساهل المخزي في انتهاك الشواطئ والبحيرات على حساب مصالح المواطنين عموما والصيادين خصوصا، واستمرار التعديات على المحميات من قبل بعض أثرياء الداخل والخارج، واستمرار العقوبات الهزلية على جرائم سرقة الآثار التي تشكل ميراث وشواهد حضارة مصر أول وأعظم الحضارات الإنسانية.

ما هو معيار التعويض العادل للملكيات المنزوعة للصالح العام؟

المادة (24)

الملكية الخاصة مصونة، تؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني دون انحراف أو احتكار، وحق الإرث فيها مكفول. ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وبحكم قضائي؛ ولا تنزع إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل يُدفع مقدما. وذلك كله وفقا لما ينظمه القانون.

التعليق: كان ينبغي أن تنص هذه المادة على أن التعويض العادل لأي ملكية خاصة تم نزعها للمنفعة العامة هو قيمة تلك الملكية وفقا لسعر السوق. لأن الدولة اعتادت على نزع الملكيات للمنفعة العامة لإقامة طرق ومنشآت عامة، بأسعار متدنية لا علاقة لها بأسعار السوق، وتدعي دائما أنها أسعار عادلة، لذا وجب النص على أن السعر العادل هو سعر السوق. ويمكن للدولة أن تمول دفع هذه الأسعار للملكيات المنزوعة من خلال الحصول على نسبة من زيادة أسعار

الملكيات المحيطة بالمشروع الذي تم نزع الملكيات الخاصة من أجل إقامته والذي أدت إقامته إلى ارتفاع أسعار الملكيات الخاصة المحيطة به.

استمرار أسس النظام الضريبي الفاسد والظالم للفقراء والطبقة الوسطى

المادة (26)

العدالة الاجتماعية أساس الضرائب وغيرها من التكاليف المالية العامة. ولا يكون إنشاء الضرائب العامة ولا تعديلها ولا إلغاؤها إلا بقانون، ولا يُعفي أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون. ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون.

التعليق: المادة 26... هذه المادة خاصة بالنظام الضريبي، وهي تكتفي بكلمة عامة عن أن العدالة الاجتماعية هي أساس النظام الضريبي، وأن الضرائب لا تنشأ، ولا تعدل ولا تلغى ولا يعفي منها أحد إلا بقانون.

وهذه المادة لا تتضمن أي إشارة إلى فكرة تعدد الشرائح الضريبية وتصاعد معدلاتها وشمولها للمكاسب الرأسمالية. كما لم تنص على إعفاء الفقراء ومحدودي الدخل من الضريبة، ولا على تحريك حد الإعفاء الضريبي بنفس نسبة معدل التضخم (معدل ارتفاع أسعار المستهلكين). كما لم تنص على أن تصب كل أنواع الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات المفروضة بحكم سيادة الدولة وسلطتها في وزارة المالية، بما يفتح الباب لأن يستمر الوضع الراهن لتسرب جزء كبير من هذه الإيرادات العامة إلى الصناديق الخاصة وإلى جهات لا يحق لها الحصول مباشرة على الإيرادات العامة.

وإليكم النص الذي اقترحته في هذا الشأن... (تفرض الضرائب بقانون، ولا يجوز فرض أي ضرائب، أو رسوم، أو غرامات، أو إتاوات إلا بقانون، ولا يجوز تعديلها إلا بقانون، وتصب حصيلة الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات وأية متحصلات بحكم السيادة في الخزانة العامة للدولة، تحت ولاية الحكومة ممثلة في وزارة المالية، وليس لأي صناديق خاصة. ويراعى في قانون الضرائب أن يكون هناك إعفاء للفقراء ومحدودي الدخل من أداء الضريبة على الدخل ويتحرك حد الإعفاء

سنويا بنسبة مساوية لمعدل التضخم، وإعفاء للمشروعات التعاونية والصغيرة ومتناهية الصغر من الضرائب والرسوم، إلى حد معين من الدخل والأرباح، وبعد أن تخرج من نطاق المشروعات الصغيرة، تفرض عليها ضرائب بالمعدلات التي يحددها القانون. ويكون النظام الضريبي متعدد الشرائح وتصاعديا بالنسبة للأفراد والشركات، بصورة متناسبة مع المقدرة التكليفية للممولين. وينظم القانون طريقة جباية الضرائب، بصورة محكمة وميسرة، وتفرض عقوبات صارمة على المتهربين من أداء الضريبة باعتبار التهرب الضريبي جناية تهرب من أداء حق المجتمع والدولة)

أين أموال التأمينات وحقوق أرباب المعاشات في دستور مرسي-الغرياني؟

تنص المادة (28) على أن "الدولة تشجع الادخار، وتحمى المدخرات وأموال التأمينات والمعاشات. وينظم القانون ذلك".

هذه المادة (28) تتجاهل حقوق عدة ملايين من المصريين من أرباب المعاشات ممن أفنوا عمرهم في خدمة الوطن ويحصلون على معاشات تنحدر بهم لمصاف الفقراء، ولم يضع أي قاعدة مبدئية لتوصيف أموال المؤمن عليهم على أنها أموال خاصة لهم وليست مالا عاما، ولا عن المبادئ العامة لإدارتها لصالح أصحابها... وفيما يلي النص الذي اقترحته في هذا الشأن...

أموال التأمينات هي أموال خاصة مملوكة للمؤمن عليهم سواء كانوا ممن عملوا أو يعملون لدى القطاع الخاص، أو ممن عملوا أو يعملون لدى الحكومة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة. ولا يجوز للدولة أن تسيطر على أموال التأمينات، أو تستغلها بأسعار فائدة أقل من أسعار فائدة الإقراض أو أسعار فائدة أذون الخزانة. ويدير أموال التأمينات، مجلس أمناء مدته ستة أعوام غير قابلة للتجديد. ويتكون هذا المجلس من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والذين ترشحهم النقابات المختلفة للعمال والمهنيين، ويتم انتخاب العدد المطلوب منهم من خلال الجمعية العمومية لأرباب المعاشات. ويخضع مجلس الأمناء المذكور لرقابة شركة محاسبة متخصصة، إضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات.

ولا يجوز لمن تم اختيارهم في مجلس الأمناء أن يعملوا هم أو أقاربهم حتى الدرجة الثالثة في أي مؤسسات تم استثمار أموال التأمينات فيها لمدة خمسة أعوام بعد انتهاء مدتهم في مجلس الأمناء. وتتولى الدولة ترتيب رد كل أموال التأمينات وفوائدها المقررة والمستحقة إلى صناديق التأمينات. وينظم القانون كل ذلك.

ممنوع إسقاط الجنسية

تنص المادة (32) على أن "الجنسية المصرية حق، وينظمه القانون".

هذه المادة (32) كان من الضروري أن تنص على أنه لا يجوز إسقاط الجنسية عن أي مصري أو مصرية من غير مزدوجي الجنسية. فحتى من يرتكب جريمة الخيانة العظمى يُعاقب بالقانون، حتى لو وصلت العقوبة للإعدام، لكن لا تُسقط الجنسية. وعدم النص على منع إسقاط الجنسية قد يفتح الباب أمام إساءة التفسير القانوني وسوء الاستخدام العملي في مواجهة المعارضين. أما إسقاط الجنسية عن أي مصري من مزدوجي الجنسية فيرتبط بجريمة الخيانة العظمى وينظمه القانون.

العودة لتكميم الصحافة وتقييد دورها في كشف الفساد

تنص المادة (48) على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام مكفولة. وتؤدى رسالتها بحرية واستقلال لخدمة المجتمع والتعبير عن اتجاهات الرأي العام والإسهام في تكوينه وتوجيهه في إطار المبادئ الأساسية للدولة والمجتمع والحفاظ على الحقوق والحريات والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ومقتضيات الأمن القومي؛ ويحظر وقفها أو غلقها أو مصادرتها إلا بحكم قضائي. والرقابة على ما تنشره وسائل الإعلام محظورة، ويجوز استثناء أن تفرض عليها رقابة محددة في زمن الحرب أو التعبئة العامة".

النص في هذه المادة (48) على حظر وقف أو إغلاق أو مصادرة الصحف إلا بحكم قضائي، يعني استمرار الحظر والوقف والإغلاق عمليا، وهو تراجع خطير عن مكسب تحقق لنقابة الصحفيين عام 2006 على ما أذكر عندما تم إلغاء المادة التي تتيح وقف أو تعطيل أو إغلاق الصحف، لأن هذا الوقف أو الإغلاق هو عقوبة

جماعية للصحيفة وملاكها والعاملين فيها بسبب خطأ أحد الصحفيين... هذه المادة عودة لتكميم الصحافة. أضف إلى ذلك الإصرار على رفض مطلب نقابة الصحفيين بمنع حبس الصحفيين في قضايا النشر، رغم أن ذلك التحصين للصحفيين في هذا الجانب، ضروري للغاية من أجل تمكينهم من القيام بدورهم الرقابي وكشف الفساد، وهو معمول به في أغلب دول العالم، حيث تتم معاقبة الصحفي الذي يُدان في قضايا النشر بالغرامة وليس بالحبس، مع إلزام الصحيفة بالاعتذار ونشر تصحيح لصالح المجني عليهم في قضايا النشر. وتصل الغرامة عند حدها الأقصى إلى ما يوازي راتب الصحفي في عام كامل في الكثير من الدول. أما في أي جريمة أخرى فالصحفي يعاقب مثل أي مواطن آخر.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأحزاب: غياب الرقابة وإرهاب الحل

تنص المادة (51) على أنه "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والأحزاب بمجرد الإخطار، وتمارس نشاطها بحرية، وتكون لها الشخصية الاعتبارية. ولا يجوز للسلطات حلها أو حل هيئاتها الإدارية إلا بحكم قضائي؛ وذلك على النحو المبين بالقانون".

هذه المادة (51) تسمح بحل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأحزاب، وتضع أساساً "دستورياً" مسموما لسلوك تسلطي استبدادي، خاصة وأنه لم يشر للكوارث التي يمكن عندها حل هذه الجمعيات أو الأحزاب مثل ممارسة دعاية مسببة لتخريب الوحدة الوطنية ولإهانة الأديان الأخرى مثلا. وكان الأفضل هو الاكتفاء بحل هيئاتها الإدارية فقط حتى في حالات ارتكابها لأي جرم سياسي-اجتماعي. وكان لابد من إضافة: "وتخضع مصادر تمويلها ونفقاتها لمراقبة الأجهزة الرقابية في الدولة، لضمان توافقها مع القانون"

مصادرة حرية تشكيل النقابات والاتحادات وإرهابها بسيف المنع والحل

تشكل المواد 52، 53 إرهابا حقيقيا للحركة النقابية سواء بالنسبة للنقابات العمالية أو المهنية وتتناقضان مع بعضهما بشكل خال من الاتساق وغير دستوري أصلا، فالمادة (52) تنص على أن "حرية إنشاء النقابات والاتحادات

والتعاونيات مكفولة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتقوم على أساس ديمقراطي، وتمارس نشاطها بحرية، وتشارك في خدمة المجتمع وفي رفع مستوى الكفاية بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم". ولا يجوز للسلطات حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي.

ويعطي هذا النص الفاسد للسلطة الحق في حل النقابات أو الاتحادات وليس مجرد حل مجالس إداراتها، وهو نص إرهابي لكل العمال والمهنيين الذين سيشكلون أي نقابة ولا علاقة له بمنطق الحريات النقابية، بل بالتسلط الاستبدادي.

والمادة (53) تنص على أن "ينظم القانون النقابات المهنية، وإدارتها على أساس ديمقراطي، وطريقة مساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني وفق مواثيق شرف أخلاقية. ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة مهنية واحدة. ولا يجوز للسلطات حل مجلس إدارتها إلا بحكم قضائي، ولا تفرض عليها الحراسة".

وهذه المادة (53) تنص بشكل واضح على أنه لا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة. وهي تتناقض مع المادة 52 التي تنص على أن "حرية إنشاء النقابات مكفولة". وهي موجهة لتجريم النقابات المستقلة التي تعتبر واحدة من أعظم التطورات في الحياة النقابية المصرية، فبعد "تأميم" العمل النقابي منذ عام 1957 وتحويل النقابات العمالية بالذات إلى ملحق للحكومة وأحيانا لجهازها الأمني، حققت الحركة النقابية انتصارا تاريخيا باستعادة حريتها وحقها في تشكيل نقابات مستقلة، وقام الأستاذ/ كمال أبو عيطة بدور تاريخي في قيادة تأسيس هذه النقابات بدءً من النقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية، وذلك بالتعاون مع كل المعنيين بالشأن النقابي مثل دار الخدمات النقابية (أ. كمال عباس، وأ. رحمة رفعت) والعديد من الرموز الثقافية والصحفية بالذات.. هذا الحق تم انتزاعه عمليا في عصر مبارك، وحاول د. أحمد البرعي عندما كان وزيرا للقوى العاملة في حكومة د. عصام شرف أن يمرر قانون الحريات النقابية، لكن الحكومة رفضته، فخرج الرجل من الحكومة بموقف مشرف في مواجهة حكومة تريد استمرار

اغتصاب الحريات النقابية. وها هي مسودة الدستور تتضمن مادة تقوم على منطق اغتصاب الحريات النقابية. وليس أمام العمال والفلاحين والصيادين والمهنيين المنضمين إلى اتحاد النقابات المستقلة وعددهم قرابة 3 ملايين، إلا رفض هذا الدستور المشوه الذي يحرمهم من حق التنظيم النقابي المستقل... يا أخوتي من العمال والفلاحين والصيادين والمهنيين (الصحفيين والمهندسين والأطباء، والتجاريين، والزراعيين، والعلميين.. إلخ) ... هذه معركتكم من أجل حريتكم النقابية ومصالحكم فخوضوها دفاعا عن أنفسكم وعن مصرنا العظيمة فالمادة 52 تتيح للسلطة حل نقابتكم كلها، والمادة 53 تمنع حريتكم في تشكيل النقابات المستقلة.

لا إصلاح للتعليم ولا استجابة لمطالب المعلمين والعاملين بقطاع التعليم

تنص المادة (58) على انه "لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، وإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، وتتخذ الدولة كافة التدابير لمد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتعنى الدولة بالتعليم الفني، وتشجعه، وتشرف على التعليم بكل أنواعه. وتلتزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية وغيرها بخطة الدولة التعليمية وأهدافها، وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج".

هذه المادة (58) هي عبارة عن كلام مرسل أو هي أقرب للديباجة، حيث لم يتم النص كما في مواد أخرى على أن ينظم القانون هذه المبادئ الدستورية. كذلك لم يتم النص على تخصيص النسبة الكافية من الناتج المحلي الإجمالي أو من الإنفاق العام لتحقيق جودة ومجانية التعليم. بل وكان الأمر يتطلب في بلد مثل مصر يعاني من ارتفاع معدل الأمية وتدني مستوى التعليم ويحتاج لمعالجة هذا الوضع الكارثي.. كان يتطلب النص صراحة في الدستور على ألا يقل الإنفاق العام على التعليم عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي أو 20% من إجمالي الإنفاق العام أيهما أكبر، وهي النسبة التي يمكن من خلالها بناء المزيد من المدارس لتخفيف كثافة الطلاب في الفصول، وتطوير المعدات والمعامل وتحسين رواتب الجهاز

التعليمي والإداري والعمال في قطاع التعليم. ومن ناحية أخرى فإن التعليم يجب أن يكون إلزاميا طوال مرحلة الطفولة حتى لا يتم تشغيل الأطفال بما ينتهك طفولتهم وحقوقهم الإنسانية. وبما أن مرحلة الطفولة تمتد بالقانون حتى 18 عاما، فإن التعليم الإلزامي يجب أن يكون حتى ذلك العمر الذي يوازي تقريبا نهاية المرحلة الثانوية.

"الدستور" يطلب شهادة فقر للمستفيدين من الرعاية الصحية المجانية ويتجاهل المعايير العالمية وحقوق الأطباء والعاملين بالقطاع الصحي

تنص المادة (62) على أن "الرعاية الصحية حق لكل مواطن، تخصص له الدولة نسبة كافية من الناتج القومي. وتلتزم الدولة بتوفير خدمات الرعاية الصحية، والتأمين الصحي وفق نظام عادل عالي الجودة، ويكون ذلك بالمجان لغير القادرين. وتلتزم جميع المنشآت الصحية بتقديم العلاج الطبي بأشكاله المختلفة لكل مواطن في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتشرف الدولة على كافة المنشآت الصحية، وتتحقق من جودة خدماتها، وتراقب جميع المواد والمنتجات ووسائل الدعاية المتصلة بالصحة؛ وتصدر التشريعات وتتخذ كافة التدابير التى تحقق هذه الرقابة".

هذه المادة (62) تجعل الخدمات الصحية العامة مجانية لـ "غير القادرين"، بما يعني أن من يريد العلاج مجانا وفقا لهذه المادة عليه أن يقدم شهادة فقر، وهي مسخرة حقيقية، فالأصل في الخدمات الصحية العامة في العالم كله أنها مجانية ولا يذهب للحصول عليها سوى غير القادرين ولا يحتاج الأمر لإذلالهم بإثبات فقرهم أو عدم قدرتهم المالية حتى يحصلوا عليها. وكان ينبغي أن تكون المجانية مطلقة بشكل واضح. كما أنه في بلد يعاني من سحق القطاع الصحي لسنوات طويلة من خلال تخصيص نسبة متدنية من الإنفاق العام (5%) ومن الناتج المحلي الإجمالي (1.6%) للإنفاق العام على الصحة، كان لابد أن تتم الإشارة صراحة إلى ضرورة التوافق مع متطلبات منظمة الصحة العالمية في الإنفاق العام على الصحة بنسبة 15% من إجمالي الإنفاق العام، أو نسبة 5% من الناتج المحلي

الإجمالي حتى يتم تقديم رعاية صحية محترمة للفقراء ومحدودي الدخل وبناء مستشفيات وتجهيزات كافية، وتقديم أجور محترمة للجاز الطبي والتمريضي والإداري والعاملين في هذا القطاع.

حق العمل غائب والعاطلين بلا إعانة

تنص المادة (63) على أن "العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن، تكفله الدولة على أساس مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. ولا يجوز فرض أي عمل جبرا إلا بمقتضى قانون. ويعمل الموظف العام في خدمة الشعب، وتتيح الدولة الوظائف العامة للمواطنين على أساس الجدارة، دون محاباة أو وساطة، ومخالفة ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. وتكفل الدولة حق كل عامل في الأجر العادل والإجازات، والتقاعد والتأمين الاجتماعي، والرعاية الصحية، والحماية ضد مخاطر العمل، وتوافر شروط السلامة المهنية في أماكن العمل؛ وفقا للقانون. ولا يجوز فصل العامل إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون. والإضراب السلمي حق، وينظمه القانون".

هذه المادة (63) لا تلزم الدولة بتوفير فرص العمل للمواطنين، وبالتالي فإن حق العمل كحق أساسي يُمكن البشر من كسب عيشهم بكرامة هو حق غائب. وكان ينبغي النص على أن " الدولة ضامنة لحق العمل لكل المواطنين في سن العمل لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة، من خلال إيجاد فرص العمل الحقيقية بصورة مباشرة لدى القطاع العام والهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومي، وبصورة غير مباشرة من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية لتنشيط ورعاية الأعمال الخاصة الصغيرة والتعاونية والمتوسطة والكبيرة حتى تنمو وتزدهر وتتمكن من إيجاد فرص العمل الضرورية لتشغيل المؤهلين للعمل". كما كان ينبغي النص على أن الدولة مسئولة عن مساندة العاطلين وتقديم إعانات اجتماعية مؤقتة لهم، إذا لم يجدوا فرصا للعمل لدى الدولة أو القطاعين الخاص والتعاوني، وذلك ضمن المسئوليات الاجتماعية للدولة، فضلا عن أنه نوع من الضغط المشروع على الحكومة لتطوير أدائها وتحسين بيئة الأعمال لمساعدتها على النمو والتطور

وتعزيز قدرتها على إيجاد فرص العمل الحقيقية، خاصة وأن المادة (65) التي تنص على أن "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي. ولكل مواطن الحق في الضمان الاجتماعي؛ إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه أو أسرته، في حالات العجز عن العمل أو البطالة أو الشيخوخة، وبما يضمن لهم حد الكفاية"... لم تذكر نصا صريحا يفرض تقديم إعانة البطالة للعاطلين.

كما كان ينبغي أن تشمل حقوق الاحتجاج السلمي المدرجة في هذه المادة، حقوق الإضراب والاعتصام والتظاهر بشكل سلمي، وليس الإضراب فقط.

تنص المادة (64) على أن "الدولة تكرم شهداء ومصابي الحرب وثورة الخامس والعشرين من يناير والواجب الوطني، وترعى أسرهم والمحاربين القدامى والمصابين وأسر المفقودين في الحرب وما في حكمها. ويكون لهم ولأبنائهم ولزوجاتهم الأولوية في فرص العمل. وكل ذلك وفقًا لما ينظمه القانون".

كان من الضروري استخدام صيغة إلزامية وليس صيغة فضفاضة تحتمل عدم الالتزام. فيكون النص" تلتزم الدولة بتكريم شهداء ومصابي الحرب وثورة الخامس والعشرين من يناير والواجب الوطني، وتلتزم برعاية أسرهم والمحاربين القدامى والمصابين وأسر المفقودين في الحرب وما في حكمها. وتلتزم بإعطاء أبنائهم وزوجاتهم الأولوية في فرص العمل. وكل ذلك وفقًا لما ينظمه القانون.

حق السكن الغائب في دستور مرسي-الغرياني

تنص المادة (67) على أن "المسكن الملائم والماء النظيف والغذاء الصحي حقوق مكفولة. وتتبنى الدولة خطة وطنية للإسكان؛ تقوم على العدالة الاجتماعية، وتشجيع المبادرات الذاتية والتعاونيات الإسكانية، وتنظيم استخدام أراضي الدولة لأغراض العمران؛ بما يحقق الصالح العام، ويحافظ على حقوق الأجيال".

هذه المادة (67) عبارة عن كلام مرسل ولا توجد حتى إشارة إلى ضرورة تنظيمه بقانون، ولا توجد أي صيغة ملزمة للدولة بتوفير حق السكن للمواطنين، وهو ما يعني استمرار الحال على ما كان عليه.

وكان من الضروري النص على أن "تضمن الدولة حق السكن لمواطنيها كحق اقتصادي-اجتماعي أصيل، وذلك من خلال قيام شركات الدولة ببناء وتوفير المساكن الشعبية والاقتصادية اللائقة والصحية والمتناسبة مع دخول الفئات التي تحتاجها من الفقراء ومحدودي الدخل. وإضافة لذلك تقوم الدولة بمد البنية الأساسية على أسس اقتصادية مدروسة لمناطق جديدة لتوسيع رقعة العمران وتنمية مناطق سكنية وصناعية وزراعية وخدمية جديدة، وتقدم تسهيلات لحفز المواطنين ومبادراتهم الفردية والتعاونية على الخروج من الوادي والدلتا إلى تلك المناطق الجديدة ببناء المساكن للاستخدام الذاتي أو للاتجار بأسعار معتدلة مرتبطة بالتكلفة".

الدستور يشرع للأسماء الطائفية ولا يمنع زواج الأطفال

تنص المادة (70) على أن "لكل طفل، فور الولادة، الحق في اسم مناسب، ورعاية أسرية، وتغذية أساسية، ومأوى، وخدمات صحية، وتنمية دينية ،ووجدانية، ومعرفية. وتلتزم الدولة برعايته وحمايته عند فقدانه أسرته، وتكفل حقوق الطفل المعاق وتأهيله واندماجه في المجتمع. ويحظر تشغيل الطفل، قبل تجاوزه سن الإلزام التعليمي، في أعمال لا تناسب عمره، أو تمنع استمراره في التعليم. ولا يجوز احتجاز الطفل إلا لمدة محددة، وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في مكان مناسب؛ يراعى فيه الفصل بين الجنسين، والمراحل العمرية، ونوع الجريمة، والبعد عن أماكن احتجاز البالغين". هذه مادة لا معنى لها!

https://youtu.be/P1nbk3HJmUE

3/3/2012

المبحث السابع

مظاهر الفشل الرئاسي

https://youtu.be/UbQoh9DsWbk

10/7/013

https://youtu.be/IM8-h8aXVo4

27/6/2013

ا. محمد مرسي وعام من الإخفاق

لقراءة الكتاب يتم الضغط على الرابط التالي:

عام من الإخفاق – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/9oai95Eva40

Jun 29, 2013

2. آراء مُتباينة حول حصيلة العام الأول من حُكم مرسي[115] - توتر سياسي في مصر!

26 يونيو 2013

بعد مرور عام على حُكم القيادي الإخواني الدكتور محمد مرسي، أول رئيس مدني مُنتخَب في مصر، بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 التي أطاحت بنظام الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، وفي ظل التجاذبات القويّة التي تشهدها الساحة المصرية بين مؤيديه ومناوئيه لا مفرّ من وقفة تقييمية.

فرغم قصر المدة، تتطلب الأوضاع السائدة حاليا في أكبر بلد عربي القيام بجردة حساب أولية، من أجل رصد ما تحقّق مما وعد به مرسي في برنامجه الانتخابي وتحديد الإخفاقات، ومحاولة فهم الأسباب التي أدّت إليها.

في هذا السياق، استجوب مراسل swissinfo.ch في القاهرة عددا من الخبراء والمحللين المُتخصِّصين في دراسة النظام السياسي المصري.. فكان هذا التحقيق.

إدارة أم قيادة ؟!

في البداية، يعتَبِر الباحث السياسي حمدي عبد العزيز، أن سؤال الإنجازات والإخفاقات الآن، يأتي على خلفية شديدة القتامة، يسودها الانقسام بين الإسلاميين من جهة، وبين العلمانيين والشباب من جهة أخرى، بما يعني أن أياماً صعْبة ينتظرها المَشهد السياسي في مصر، خلال العام الثاني من حُكم الرئيس.

ويرى عبد العزيز، المحلِّل السياسي المهتَم بدراسة النظام السياسي المصري، في تصريح خاص لـswissinfo.ch أن "هذا المشهَد يتطلّب المُراجعة الفِكرية والسياسية، في حال ما إذا كان الرئيس المُنتخَب يرغب في خلْق ما يُسمّيه بعض الباحثين، تياراً عاماً من جميع القوى، يكون قادراً على إنجاز التحوّل الديمقراطي والبدْء في تطبيق أهداف الثورة على الأرض."

[115] http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-_%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85-%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AD-%D9%80%D9%83%D9%85-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A/36256494

وأشار عبد العزيز إلى أن "القِسم السياسي في جماعة الإخوان المسلمين إبّان رئاسة د. محمد مرسي له، بدأ مراجعة الموقف من العِلمانيين والأقباط، ورغم أنه لم يُبلْوِر مُراجعات ومواقف فكرية، إلا أنه استطاع - على الأرض - التقارُب مع مُعظم التيارات الوطنية، سواء من خلال الجبهة الوطنية 2005 أو الجمعية الوطنية للتغيير 2010، لكننا نراه الآن ينحو منحى حِزبياً، فيما يقوم الإخوان بالتحالُف مع تيارات جِهادية بعد فشل التحالُف مع السّلفيين، وذلك في مواجهة القِوى العِلمانية والثورية، وما يقول عنه الإخوان من تحالف فلولي – علماني – ثوري."

إنجازات.. لكن دون المستوى!!

عبد العزيز ذكر أيضا أن حزب الرئيس يُروِّج إنجازات لبعض الوزارات الحكومية أو فيما يتعلّق بمساعي الرئيس لحلحلة الوضع الاقتصادي ونجاحه في وقف الحرب الإسرائيلية على غزة وغيرها، وهي أعمال لا يمكن إنكارها، ولكن "لا يُمكن في نفس الوقت القول أنها إنجازات نقلت أو ستنقُل مصر من واقع مضطرب، سياسياً واقتصادياً، إلى واقع أفضل"، معتبراً أن الرئيس مرسي يبذُل ما في وُسعه لتحقيق إدارة جيِّدة للبلاد، إلا أن ما حدث من انسِحابات واستقالات في مؤسسة الرئاسة، لا يعني سوى أنه يسعى إلى النجاح - بمساعدة حزبه - في إدارة البلاد، ولكنه ليس مؤهّلاً لقيادتها. فالقِيادة تتطلّب مُواصفات ومؤهِّلات أخرى، وتعكِس رُؤية وعملا جماعيا، شعبيا وسياسيا، للانتقال من مستوى مُتدهْور إلى مستوى أعلى.

وإضافة إلى تعثُّر التحوّل الديمقراطي بفعل الحرب الفكرية والصِّراع السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين، وِفقاً لعبد العزيز، فإن عوامِل الثبات، أقوى من عوامل التغيّر فيما يتعلّق بملفات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والسياسة الخارجية في فلسطين وسوريا وسائر المِنطقة العربية، وكان بإمكان الرئيس والجماعة وحزبها، طرح اجتهاداتهم للنِّقاش العام وتطويرها، ولكن يبدو أن النموذج القيادي الذي أفرز المعدن الرِّئاسي نفسه، غير مُهتَم بذلك، مفضِّلاً الدخول في معركة فِكرية، باسم الإسلام، يخسِر منها الوطن.. وقِيَم ومقاصِد الدِّين نفسه.

إخفاق واضح.. وهذه هي الأسباب

من جانبه، يرى الدكتور يحيى القزاز، أحد أعضاء مجموعة 9 مارس، أن "الرئيس لم يُحقّق أي تقدّم، ولكنه حقّق تراجُعا واضحا، بطريقة أسرع وأسوأ من طريقة مبارك، وما فعله مبارك في 30 سنة، صنع مرسى أسوأ منه في أقل من عام واحد"، على حد قوله.

وفي تصريح خاص لـswissinfo.ch ، قال القزاز، أحد مؤسسي حركة كفاية: "إن أهَم الأسباب التي أدّت إلى إخفاقه، هي انكِفاؤه على تمكين جماعة الإخوان من السيْطرة على مفاصِل الدولة، وتعامله مع الدولة باعتبارها قِطعة أرْض مُتنازَع عليها، ويجِب الاستيلاء عليها على طريقة الانتصار للأقوى، في غياب الأمن والقانون، وتصرّفه كأنه مُحتل لدولة أجنبية، وليس حاكما لدولته المصرية."

وأضاف الدكتور يحيى القزاز: "ومن أسباب إخفاقِه أيضا، توزع الولاء بين وطن يئِن من عَناء الماضي ورغبة في الاستحواذ عليه. بالإضافة إلى شخصيته الضعيفة المتردِّدة، والحاجة إلى الاعتماد على قوة لحمايته وجماعته ولإنجاح مشروعه، فتارةً يُغازل القوات المسلحة، وأخرى يُغازل الأمريكيين وحلفائهم."

وتابع القزاز قائلاً: "كُنت أتمنّى أن أجد لمرسي إنجازات باستثناء إنجاز مشكوك فيه تمّ فيه استبدال شباب الجنرالات (السيسي ومجدي صبحي..) بعجائِز الجنرالات (المشير طنطاوي وسامي عنان..) في رعاية السيد الأمريكي"، واختتم بقوله: "مرسي سيترك الحُكم، وأتمنى أن يكون باختياره، ويتعلّم الدرس من رجل حقيقي قدر خطورة الظرف، وضحّى بمنصب زائل، مثال الرجل المقدِّر للأمور المهندس عادل سعد الخياط (محافظ الأقصر المستقيل)"، معتبرا أن "أمام مرسي خيارين: إما الدّعوة لانتخابات رئاسية مبكّرة أو إزاحته بطريقة أسوأ من طريقة مبارك."

وعود انتخابية.. وردية، ولكن!!

من جهته، يوضِّح الدكتور أحمد تهامي، الخبير بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، أنه "في ظلّ النظم الديمقراطية، يقدّم المرشحون برامجهم الانتخابية

التي يتنافسون عليها ويحرصون في فترات الدِّعاية الانتخابية على الوعود الوردِية، لخلق الأمل وجلْب تأييد الكُتلة التصويتية"، مشيرا إلى أنه "في هذه الفترة، لا يكون لدى المرشّح صورة كاملة عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بسبب نقص المعلومات التي لا تكون مُتاحة في الغالب، إلا في بعض أجهزة الدولة التي يأتي المرشّح من خارجها."

وفي تصريح خاص لـswissinfo.ch ، يقول تهامي، المتخصّص في نظُم الحُكم: "قد أسرف الدكتور مرسي، مثله مثل غيره من المرشحين، في رفع سقْف توقّعات المواطنين أثناء الحملة الانتخابية، فيما يتعلّق بالملفّات الاقتصادية، وخصوصا حملة المائة يوم التي تركز على النظافة والأمن والمرور، كما ظهرت أزمات الوَقود بصورة أكثر حِدّة، وهي التي شهدت تعثراً كبيراً في أدائها، بسبب الطبيعية الهيكلية لهذه الأزمات وتداخل الأبعاد السياسية والقانونية والمالية في هذه الملفّات، إلى جانب ظهور مؤشِّرات على حصار مالي خليجي، بسبب التوتر بين النظام المصري ودول الخليج فيما عدا قطر."

الخبير والمحلِّل السياسي، أشار أيضا إلى أن "عُمق الأزمة الاقتصادية، كان من البداية يُؤذن بفشل أي رئيس قادِم لمصر ويكبِّله بقيود شديدة، لا يمكن فكّها، مما يتطلّب الرّضوخ للضغوط الخارجية، ولكن القيادة المصرية لم تستجِب لهذه الضغوط مقابِل تقديم المساعدات."

إنجازات ملموسة في الملفات السياسية

على صعيد الملفّات السياسية، يرى تُهامي أن أبرز إنجازات الرئيس تمثلت في استِعادة كامل صلاحياته كرئيس لمصر والقضاء على ازدواج السّلطة من خلال الإطاحة بالمجلس العسكري، مما أدّى إلى تركيز الجيش على تطوير قُدارته، بعيداً عن التورّط في الحياة السياسية.

ويضيف: "وقد جاء الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، ليكشِف عن حقيقة الانقسام المتزايِد بين مؤيِّدي الرئيس وقوى المعارضة، التي تفضِّل عدم إجراء أي تغيير في مؤسسات الدولة، وتساندها بقوة في وجه أية محاولات تغييرية يلجأ

لها النظام، وتُصنِّفها تحت شعار "الأخونة". وعلى الرغم من التوتر والعنف، فقد نجحت الجمعية التأسيسية في إصدار الدستور وتمّ الاستفتاء عليه وتمكين مجلس الشورى من سلطة التشريع، ليُعوِّض غياب مجلس الشعب."

ويتابع تهامي قائلاً: "ولا شكّ أن ذلك يُمثل نجاحا كبيرا في سياسة الرئيس، الهادِفة لاستكمال مؤسسات الدولة وإنهاء الفترة الانتقالية، وهو الأمر الذي يتِم تقييمه سلبِياً من جهة المعارضة، التي تعتبرها مجرّد مزيد من التمكين للإخوان. فاستمرّت خسارة الرئاسة لعدد من حلفائه، خصوصاً حزب النور، مقابل حصوله على تأييد قَوي من حزب الوسط والجماعة الإسلامية."

أما على صعيد السياسة الخارجية - والحديث لا يزال لتهامي - فقد تمكّنت الرئاسة من إيقاف العُدوان الإسرائيلي على غزة، مما أجهض الأهداف الإسرائيلية منها، كما أبرزت السياسة الخارجية المصرية توجّهات خارجية أكثر توازناً، مثل التوجه شرقاً وتعميق العلاقة مع دول "البريكس" (البرازيل والهند والصين وروسيا وجنوب افريقيا) والانفتاح على إيران، وذلك من أجل استعادة التوازُن في العلاقات الخارجية المصرية، التي كانت تابعة بصورة كُلِية للغرب في عهد الرئيس السابق.

إفشال الرئيس من أولويات المعارضة!

في سياق متّصل، يقول الباحث والمحلّل السياسي علاء الفقي" :أدّى فوز المرشح الرئاسي الدكتور محمد مرسي، المنتمي لحزب الحرية والعدالة، الذي يمثل الذّراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، إلى حالة من الاستقطاب السياسي، أصبح معها إفشال الرئيس المنتخَب، من أولويات المعارضة السياسية."

وفي تصريح خاص لـswissinfo.ch ، أشار الفقي، المتخصّص في ملف المعارضة المصرية، إلى أن "حكومة رئيس الوزراء المصري الدكتور هشام قنديل عرضت خلال الاجتماع العشرين لمجلس الوزراء في يناير 2013، كشْف حساب عن

أهَم الأنشطة والمشروعات التي قدّمتها خلال الستة أشهر الأولى من حُكم الرئيس محمد مرسي ."

وتابع المحلل السياسي أن "التقرير الحكومي أكّد أن تلك الفترة شهِدت تنفيذ عددٍ من المشروعات والخُطط والبرامج، من أجل ترجَمة أهداف ثورة 25 يناير 2011 إلى مشروعات حقيقية وملموسة، تحقِّق أهداف الثورة وتُلبّي تطلُّعات شعب مصر في حياة أفضل، وبما يصُبّ في صالح تحسين جودة الحياة والارتقاء بالخَدَمات المُقدّمة للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية"، لكنه استدرك قائلاً: "إلا أنه على المستوى الواقعي، تفاقَمت أزمة الوَقود والمحروقات - السولار والبنزين - على مدار الأشهر الماضية، وعجزت الحكومة عن إنهاء هذه الأزمة المتجدِّدة كل شهر، وتمسّ صميم حياة المواطنين. كما أدّى تِكرار انقِطاع التيار الكهربائي، وخاصة مع دخول فصل الصيف وموسم الامتحانات، إلى استياء المواطنين وزيادة الاحتقان الشعبي."

نجاح "خارجي" وفشل "داخلي!!"

على المستوى السياسي، يُلاحظ الفقي أن "السياسة الخارجية لمصر في عهْد الرئيس محمد مرسي، تحركت على عدّة محاوِر، منها: الزيارات الخارجية لبعض الدول، لتحسين العلاقات وجذب الاستثمارات، للنّهوض بالاقتصاد المُتدهْور" لكنها جاءت في كثير منها "معتمدة على ردّ الفعل دون تخطيط، مثل الموقف من المُناوشات الإسرائيلية على الحدود الشمالية الشرقية لمصر، وقضية قتْل الجنود المصريين على تلك الحدود في رمضان الماضي."

أما بالنسبة للسياسة الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بالتواصُل مع القِوى النَّشِطة على الساحة، فقد حاول الرئيس - والحديث لا يزال للفقي - احتِواء كافّة القِوى والتيارات السياسية، من خلال الإعلان عن الحوار الوطني في أكثر من مناسبة، "إلا أن تلك الدَّعوات لم تلق قبولاً بالمستوى المطلوب، وهو ما أحدث تلك الحالة من الاستقطاب السياسي والاحتقان الذي قد يُولِّد العُنف في مظاهرات الثلاثين من يونيو الجاري."

أخيرا، يرى علاء الفقي أن "الحالة الأمنية شهدت تطورا ملموسا، نظرا لِما تقوم به وزارة الداخلية من حمَلات تطهير للبُؤَر الإجرامية، وفرض الأمن في الشارع"، لكنه يُضيف أن "الملف الأمني لا يمكن إنجازه في بضعة أشهر، بل سيأخذ مزيدا من الوقت، ومع ذلك، لا يجب تجاهُل أن هَيْبة وزارة الداخلية قد انخفضت في الشارع في الفترة السابقة، منذ اندِلاع الثورة وحتى اليوم."

swissinfo.ch

✓ الجيش المصري يُعزز حماية المنشآت العامة قبل تظاهرات المعارضة

بدأ الجيش المصري يوم الاربعاء 26 يونيو 2013 في تعزيز وجوده ميدانيا لتامين المنشآت الحيوية والاستراتيجية في مختلف مدن البلاد، قبل ايام من التظاهرات المعارضة للرئيس المصري نهاية الشهر الجاري، حسبما قال مصدر عسكري لوكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية.

وقال المصدر العسكري ان "القوات المسلحة بدأت في إعادة انتشار وحداتها المسلحة بجميع المناطق والجيوش بكافة محافظات مصر اعتبارا من اليوم الأربعاء (26 يونيو)". واوضح المصدر ذاته ان هذه الخطوة تهدف إلى "تأمين المنشآت الحيوية والاستراتيجية في كافة محافظات مصر."

وكان الجيش المصري بدا الاربعاء في اتخاذ اجراءات تامين مدينة الانتاج الاعلامي حيث توجد مقار القنوات الفضائية الخاصة، غداة اعلان مصدر عسكري تولي الجيش حماية المدينة التي تعرضت لحصار الاسلاميين مرتين من قبل.

ويأتي تامين الجيش المصري لمقر القنوات الفضائية قبل اربعة ايام من التظاهرات المعارضة للرئيس المصري الاسلامي محمد مرسي في الثلاثين من يونيو الجاري. وتطالب التظاهرات مرسي بالتنحي واجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

وقال مصدر عسكري لفرانس برس ان "قوات الجيش بدأت تامين بعض المنشآت العامة ومنها مدينة الانتاج الإعلامي حيث انتقلت قوات الى داخل المدينة لاستكشاف مواقع الدخول والخروج والتعرف على نقاط المراقبة بها".

ولم تظهر وحدات من القوات المسلحة في محيط المدينة حتى اللحظة، لكنه جرى البدء في اجراءات تأمين بوابات المدينة، بحسب شهود العيان.

المصدر: وكالة الصحافة الفرنسية أ ف ب بتاريخ 26 يونيو 2013

https://youtu.be/akwOqaNoLnY

Jun 26, 2013

https://youtu.be/foU0pi9mbRs

3. الملف الكامل: "اخطـــاء الرئيس محمد مرسى"[116]

ما هي اخطاء الرئيس مرسى؟

د. إيهاب العزازي

تعد عملية رصد سياسات الرئيس وقراراته من الأمور المعقدة لكل باحثي الشئون السياسية لما تعكسه هذه القرارات من طريقة تفكير وإدارة الرئيس للبلاد وتأثيرها المباشر على المواطن المصري ونحن نعيش في مصر حالة ثورية نتمنى فيها من الرئيس أن يكون أداة الشعب في تحقيق طموحاته ورغباته التى قام من أجلها بثورة على النظام الفاسد السابق وساهم عبر تأييده لمشروع الرئيس مرسي المسمى بمشروع النهضة في وصولة لحكم مصر ولكن المشهد تغير في مصر بعد وصول الرئيس وتفاقمت الأزمات وحدث في مصر عكس ما كان يتوقعه الشعب ويمكننا رصد أهم أخطاء الرئيس في الفترة الماضية في النقاط التالية :

مصالحة وطنية حقيقية

1. مصر الثورة كانت تنتظر من الرئيس أن يقودها نحو مصالحة وطنية حقيقية تتجسد فيها كل معاني الوحدة بين الأحزاب والتيارات السياسية في مصر من أجل العبور بمصر نحو المستقبل، ولكننا نعيش العكس بكل صورة نرى المشهد السياسي المصري ممزق وتسوده حالة من التخوين والتشكيك وتبادل الاتهامات بين الفصائل السياسية المختلفة وفي نفس الوقت نرى

[116] https://25janaer.blogspot.com.eg/2013/02/blog-post_2140.html

صمت الرئيس ولا نرى أي محاولة لخلق حوار مجتمعي من أجل مشاركة سياسية حقيقية لكل القوى والتيارات من أجل مصر الحديثة.

حكومة ثورية حقيقية

2. مصر الثورة كانت تنتظر من الرئيس حكومة ثورية حقيقية شعارها الخبرة معيار الاختيار ولكننا تعيش العكس فرئيس وزراء مصر كان مدير مكتب لوزير الري لمدة عشر سنوات في عهد مبارك ثم وزيرا للري في حكومات مصر الانتقالية ولا نعرف له توجه سياسي أو اقتصادي وسياساته على أرض الواقع ضعيفة جدا بشكل يجعل المواطن يغرق في الأزمات وكذلك اختياره لوزرائه فأغلبهم إما كان من النظام السابق أو الحالي أو من المقربين للنظام الجديد واختفت الخبرات فانعكس ذلك على أداء الحكومة في الشارع المصري وأصبح المواطنين في محنة أكبر من ذي قبل .

مؤسسة رئاسية تعكس الحالة الثورية

3. مصر الثورة كانت تنتظر من الرئيس تشكيل مؤسسة رئاسية تعكس الحالة الثورية المصرية وتساهم في تلاحم قوى وفئات الشعب حول الرئيس من أجل المستقبل، ولكننا نعيش العكس فمساعدي الرئيس الأربعة لا نعرف لهم عمل حتى الآن سوى شخصين عصام الحداد مساعد الرئيس للعلاقات الخارجية وهو منصب يتضارب مع وزير الخارجية والدكتورة باكينام الشرقاوي مساعد الرئيس للشئون السياسية والإثنين الباقيين لا نعرف لهم عمل ولن ندخل في انتماء المساعدين لتيار الاسلام السياسي من عدمه وإن كان أحدهم قبطي فهو أكاديمي خبراته السياسية شبة معروفة.

تختار شخصيات معروفة عالميا

4. مصر الثورة كانت تنتظر من الرئيس عندما يختار مستشاريه أن يختار شخصيات معروفة عالميا في تخصصاتها العلمية والأدبية لتساهم في وضع مصر عبر الخريطة العالمية، ولكن الأسماء حدث ولا حرج إما أتباع لتيار الإسلام السياسي أو شخصية غير محددة التوجه وأدائهم حتى الآن ضعيف جدا ولا

نعرف رغم كثرة عددهم ماهي وظائفهم كل ما نعرفه أنهم يورطون الرئيس في العدد من المشكلات بسبب تصريحاتهم التى تدخل مصر في مشكلات محلية ودولية.

تحقيق أهداف الثورة وأهمها العدالة

5. مصر الثورة كانت تنتظر من الرئيس تحقيق أهداف الثورة وأهمها العدالة الاجتماعية وتوفير فرص عمل وغيرها من طموحات وأمال الشعب المصري، ولكننا نرى عكس ذلك السياسات الاقتصادية في تراجع ومصر تتجه للديون ولا نرى تنفيذ الحد الاقصى والأدنى للأجور ولا نرى أي شيء سوى تصريحات ووعود بمستقبل أفضل والمواطن يعيش في أزمات في كل شيء.

يدعم شبابها بشكل كبير في عمليات التنمية

6. مصر الثورة كانت تنتظر من الرئيس أن يدعم شبابها بشكل كبير في عمليات التنمية، ولكن أين الشباب من المشهد السياسي المصري كم وزير شاب – كم رئيس مدينة – كم وكيل وزارة ولماذا لم يحاول الرئيس الاستعانة بهم في تطوير العشوائيات والمحليات عبر دورات تدريبية تدخلهم العمل التنفيذي مثل رئاسة قرية او حي او مدينة لنخلق جيل جديد في كافة الوزارات ونعطى الشباب فرصة ليثبتوا للعالم قدرتهم على النجاح.

الرئيس يطبق العدل

7. مصر الثورة كانت تتمنى أن ترى الرئيس يطبق العدل ولا يشارك في تفاقم الإضرابات الفئوية فمع أيامه الأولى في الحكم اجتمع بأساتذة الجامعات وقرر زيادة رواتبهم دون التعرض لموظفي وإداري الجامعات مما أدى لتفجير الوزارة وحدوث مشاكل كثيرة بها والأمر تكرر زيادة للمدرسين وعدم الاهتمام بموظفي التربية والتعليم وما أقصده أن الرئيس لو كان رفض إضراب أساتذة الجامعات وخرج للجميع وقال أن مصر تخرج من عنق الزجاجة وتعبر نحو المستقبل وعلينا العمل معا ويعد بزيادة موحدة لكل موظفي الدولة لكنا الآن نعيش في استقرار فموظفي مصر يرون قطاع قد زادت مرتباته بسبب إضراب

وتظاهر يقومون بنفس الفكر ويضربون وهكذا تساهم مؤسسة الرئاسة في إشعال مزيد من الحرائق في مصر.

الشعور بأنه رئيسا لكل المصريين

8. مصر الثورة كانت تنتظر من الرئيس الشعور بأنه رئيسا لكل المصريين، ولكن قطاع كبير من الشعب يري أن الرئيس يجامل تياره السياسي الذي دعمة حتى يكون رئيسا لمصر فهم يتحدثون بأسمة ويشعرون الشعب أنهم من يحكمون عبر تصريحاتهم التى تقول للشعب الرئيس ينفذ قراراتنا وكذلك دعمة الكبير لهم في لجنة كتابة الدستور وأخرها صمته الرهيب عن أحداث جمعة الحساب وما حدث من ضرب لمعارضي الرئيس من مؤيديه.

حزمة إجراءات لمكافحة الفساد

9. مصر الثورة كانت تنتظر من الرئيس حزمة إجراءات لمكافحة الفساد في مصر عبر قوانين تكافح الفساد الإدارى وتعزز معيار الشفافية في مصر فلم نجد أي شيء سوى تغيير قيادات وأسماء مع عدم المساس بقوانين تشكيل وعمل هذه الهيئات مثل البنك المركزي والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مجلس القضاء الأعلى وغيرها.

عدم تضارب القرارات

10. مصر الثورة كانت تنتظر من الرئيس ومؤسسة الرئاسة الشفافية والوضوح وعدم تضارب القرارات وتكرر الاعتذارات من المتحدث باسم الرئاسة ونفية أخبار وتكذيبه غيرها فنتمنى مؤسسة رئاسة قوية يثق فيها الشعب وتكون له ملاذا ضد الظلم والقهر ولا يجدها موصدة أمامة لا يستطيع الوصول لها، حتى لو أشعل النار في نفسه كما حدث من قبل. كلنا في المشهد السياسي شركاء في تنمية ونهضة مصر وإن كان الرئيس قد جانبه الصواب في بعض القرارات والأمور الخاصة بالدولة فمهمتنا نحن الباحثين توضيح الحقائق ووضع كل شيء في مكانة الصحيح فمصر للجميع ليست حكرا لجماعة أو حزب أو تيار معين مصر باقية وهم زائلون كما تعلمنا من دروس التاريخ.

4. أبو الفتوح: الرئيس مرسي استعان بأهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة![117]

اتهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح مرشح الرئاسة السابق في مصر ورئيس حزب "مصر القوية" الرئيس المصري محمد مرسي بعدم الشفافية في اختياراته والتسرع في قراراته، واصفاً اداؤه بالمهتز والضعيف لأنه بدأ رئاسته بتغليب مبدأ أهل الثقة على حساب أهل الخبرة".

وقال أبو الفتوح في تصريحات لصحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية الثلاثاء أن "إن التنبؤ بملامح أي حكومة جديدة يعد "ضربا للودع" بسبب غياب معايير موضوعية في اختيار الوزراء كما كان الحال عند اختيار حكومة هشام قنديل".

واتهم أبو الفتوح، جماعة الإخوان المسلمين بالتخلي عن "الدعوة وبالتورط في المنافسة الحزبية حتى تحولت خصما سياسياً وأحد المتسببين في حالة الاستقطاب الخطيرة التي تشهدها مصر الآن". مضيفاً أن مصر حاليا في حاجة إلى أفعال ملموسة على الأرض. وقال: "إن حديث الرئيس مرسي عن أهمية الحوار مع كل القوى السياسية وعن تحسن الاقتصاد وعن العدالة الاجتماعية وعن دولة المؤسسات وعن استقلال القضاء يحتاج إلى أفعال على الأرض لا مجرد أقوال".

وأوضح أبو الفتوح أن السياسة الخارجية المصرية لم تتغير عما كانت عليه في عهد مبارك، مؤكدا أنها تقوم على أسلوب رد الفعل لا الفعل الذي كان منتظرا من أول رئيس مصري بعد الثورة. وأكد خطورة التواصل الأمريكي مع الإخوان المسلمين، مطالبا قوى المعارضة بالابتعاد عن الفلول ومراجعة خطابها السياسي وتقديم بدائل سياسية. وعن ظاهرة الغضب ضد الإسلاميين في بعض دول الربيع العربي، قال أبو الفتوح، إن أحد أسبابها "نابع من أخطاء ارتكبتها تلك الحركات في ممارساتها السياسية بعد الثورات العربية". ورفض رئيس حزب مصر القوية هجوم قيادات إسلامية على الإعلاميين والفنانين واصفا إياه بالهزل الذي يجب وقفه، متوقعا حصول الإسلاميين على ثلث مقاعد البرلمان المقبل.

---

[117] https://alborsaanews.com/2013/01/01/270641

5. عام من حكم محمد مرسي [118] سجل حافل من الانتهاكات، وتقويض منهجي لدولة القانون

يونيو 26، 2013

بيان صحفي من 20 منظمة حقوقية

تأسف المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه لأن تعلن أن أوضاع حقوق الإنسان في مصر قد تدهورت بصورة مخيفة خلال عام واحد من هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على مؤسسات الحكم بصورة مطلقة، وأن الجماعة قد أصبحت مسئولة -وحدها- عن هذا التدهور، خاصةً بعدما نجح مرشحها الرئيس محمد مرسي في إنهاء حالة ازدواج السلطة وسحب الصلاحيات التي كان يتمتع بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شئون البلاد.

يتحمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية كبرى عن الإخفاقات الهائلة في إدارة المسار الانتقالي، الذي اتسم بدرجة عالية من التخبط والفوضى والعجز عن بناء توافق وطني تتطلبه إدارة المرحلة الانتقالية، فضلاً عن مسئوليتهم السياسية والجنائية عن الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها البلاد، خلال تلك الفترة، ناهيك عن اتساع نطاق إحالة المدنيين إلى المحاكمات العسكرية الميدانية التي طالت ما يزيد عن 12,000 شخص، وتفشي جرائم التعذيب داخل السجون ومراكز الاحتجاز التي تديرها الشرطة العسكرية، والتي وصلت إلى حد إخضاع النساء المحتجات إلى فحوص طبية إجبارية للكشف عن عذريتهن.

غير أنه منذ اليوم الأول لتوليه السلطة، بدا واضحًا أن برنامج الرئيس مرسي للمائة يوم الأولى من حكمه لم يقم أدنى اعتبار لقضايا حقوق الإنسان والتطلعات نحو

[118] http://www.cihrs.org/?p=6845

التحول الديمقراطي. وقد رصدت منظمات حقوقية في حينها اعتداءات واسعة على حريات التعبير والتجمع السلمي والحريات الدينية، علاوةً على استمرار ملاحقة النشطاء السياسيين والنقابيين، وتزايد حالات التعذيب وإساءة المعاملة داخل مراكز الشرطة، والإخفاق المستمر في منع الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، إن غياب قضايا حقوق الإنسان في برنامج الرئيس اقترن بتواصل انتهاكات حقوق الإنسان والإخفاق في وضع حد لها، بل اقترن أيضًا بدخول البلاد في عدد من الأزمات الكبرى، بدا فيها واضحًا الاستخفاف باستقلال السلطة القضائية والتربص بوسائط الإعلام والسعي المحموم لتطويق أعمال الاحتجاج السلمي والحراك الاجتماعي، وتواصل الهجوم الإعلامي والتشريعي والملاحقات القضائية بحق نشطاء حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني. كما حذر التقرير في ذلك الوقت من أن الحقوق الأساسية للمواطنين باتت مرشحة لانتهاكات أكثر جسامة، ما لم تتم مراجعة جذرية وفورية للسياسات والممارسات المُنتهَجة، وما لم تبادر مؤسسة الرئاسة بتبني خطة مدروسة وشاملة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان وتأكيد سيادة القانون، واحترام الالتزامات الدولية في هذا السياق.

غير أنه بعد عام كامل يتأكد أن الأولوية لرئيس الجمهورية–وبالطبع لجماعة الإخوان المسلمين- كانت تمضي باتجاه ترسيخ مرتكزات نظام تسلطي بديل لنظام مبارك. ولا يبدو مدهشًا في هذا السياق أن هذا العام اقترفت فيه كافة جرائم حقوق الإنسان على نطاق أوسع مما عرفه نظام مبارك.

القمع الدموي العنيف لحركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي لم يتوقف، بل أن الاستخدام المفرط للقوة لم يعد حكرًا على قوات الأمن، بعدما أُطلق العنان لأنصار الجماعة والداعمين لها لاستخدام العنف في تأديب وترويع وتعذيب وقتل خصومها، سواءً على أبواب القصر الرئاسي أو أمام المقر الرئيسي للجماعة بالمقطم، أو في ميادين الاحتجاج في محافظات متعددة. بل أن الأمر وصل إلى التحريض العلني على استخدام العنف ضد المعارضين السياسيين المشاركين

في تظاهرات 30 يونيو 2013، وكذلك الحض على كراهية الشيعة، كل ذلك تم على مرأى ومسمع من رئيس الجمهورية وقيادات الحكومة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين أثناء مؤتمر نصرة سوريا يوم 15 يونيو 2013، حيث أججت تلك التصريحات العداء للشيعة مما نتج عنه أحداث زاوية "أبو مسلم" بالجيزة، والتي أودت بحياة أربعة مواطنين ينتمون إلى المذهب الشيعي على يد مواطنين من سكان المنطقة. يُلاحَظ في هذا السياق أن مكتب النائب العام لم يتخذ إجراءات جادة للتصدي لأعمال القمع، والحض على الكراهية والعنف وسحل وتعذيب وقتل المحتجين، سواء على أيدي الشرطة أو على أيدي أنصار جماعة الإخوان المسلمين. ومثلما جرى تغييب العدالة في المجازر التي وقعت في ظل حكم العسكر، لا يبدو ثمة أمل في المحاسبة على مذبحة بورسعيد الثانية، التي راح ضحيتها ما يزيد على أربعين شخصًا في يناير 2013، أو في إجلاء الحقيقة بشأن الشكوك المتزايدة حول حالات القتل العمد لشباب الثوار والصحفي الحسيني أبو ضيف.

وعن سجل انتهاكات حقوق الإنسان فهذه أبرز الانتهاكات التي تمت خلال العام الماضي من حكم محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين:

1. عملية صناعة الدستور التي احتكرتها جماعة الإخوان المسلمين، وغيرها من فصائل الإسلام السياسي اقترنت بشن أوسع هجوم على النظام القضائي واستقلال القضاء، لقطع الطريق على المحكمة الدستورية العليا وقضاء مجلس الدولة في ممارسة اختصاصاتهما القضائية للبت في مشروعية تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. واستباح رئيس الجمهورية لنفسه في هذا السياق إصدار إعلان دستوري في 21 نوفمبر 2012، شكل في جوهره إعلان حرب على السلطة القضائية وسيادة القانون ومقومات الدولة الحديثة، وغَل بموجبه الهيئات القضائية عن نظر أية دعاوى قضائية تطعن على قراراته السالفة أو حتى اللاحقة إلى حين الانتهاء من جريمة تمرير الدستور الجديد. وتتويجًا لهذا الإعلان، حرضت الجماعة أنصارها على محاصرة المحكمة الدستورية لنحو ستة

أسابيع، مما أدى إلى توقفها عن العمل، ولم تتمكن من استئناف عملها إلا بعد الاستفتاء على مشروع الدستور، ومن ثم جاءت أحكامها الأخيرة ببطلان الهيئة التأسيسية معدومة الأثر، بعدما صارت "الجريمة الدستورية" واقعًا محصنًا، عبر استفتاء قاطعته أعداد كبيرة من القضاة ورفضت الإشراف عليه.

2. لا يبدو غريبًا في هذا السياق أن يأتي الدستور الذي انفردت بصياغته جماعات الإسلام السياسي مؤسِسًا للاستبداد السياسي والديني في آن واحد، وممهدًا الطريق لدولة دينية على نمط نظام ولاية الفقيه الإيراني، وإن كانت بمصطلحات سنية تسمح لهيئة دينية –حتى لو كانت من كبار علماء الأزهر- سلطة الوصاية على العملية التشريعية باسم الشريعة الإسلامية، ومطلقًا يد جماعات بعينها لفرض وصايتها على المجتمع بدعوى حماية الأخلاق والطابع الأصيل للأسرة المصرية. واستبعدت من نصوص الدستور أية إشارات للمساواة بين النساء والرجال، وحصر حق ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة للمنتمين فقط إلى الأديان السماوية التي يعترف بها الإسلام. كما أفرغت ضمانات الحقوق والحريات العامة من مضمونها عبر المادة 81 التي ربطت ممارسة الحقوق والحريات بشرط عدم التعارض مع المواد الدستورية وثيقة الصلة بهوية الدولة الدينية، وحماية القيم الأخلاقية والآداب والنظام العام والمقومات الثقافية والحضارية للمجتمع. تدخل واضعو الدستور في تشكيل المحكمة الدستورية العليا بشكل فج حيث فُصّلت النصوص التي تُمكّن من إقصاء قضاة بعينهم، وأُفسح المجال للتدخل في تشكيل الهيئة القضائية للمحكمة الدستورية، ولإدخال تعديلات على قانونها تحدد طبيعة الأثر التي ترتبه أحكامها. في ذات الوقت فإن الحرب على السلطة القضائية والنزوع للهيمنة على مؤسساتها، يتم محاولة تتويجها عبر قانون جديد للسلطة القضائية يجري تفصيله حاليًا، ويمهد لمذبحة "تشريعية" للقضاة تؤول إلى إحالة آلاف منهم إلى التقاعد. وتأتي هذه الخطوة بعدما نجح الإخوان باسم القصاص لشهداء الثورة في عزل النائب العام المحسوب على نظام مبارك واستبداله بآخر اختاره

رئيس الجمهورية بإرادة منفردة، ودون أدنى تشاور مع المجلس الأعلى للقضاء. وبات النائب العام الجديد محاصرًا بمطاعن سياسية وقانونية، وبأحكام قضائية، لم يعتد بها تقضي ببطلان إجراءات تعيينه.

3. كما تواصلت المحاكمات العسكرية للمدنيين، بل باتت هذه المحاكمات محصنة، وفقًا لنصوص الدستور، الذي انفرد بصياغته جماعة الإخوان المسلمين وفصائل الإسلام السياسي الأخرى. وشهد العام الأول من حكم الإخوان تقديم أعداد غير قليلة من النشطاء السياسيين ومن المنخرطين في احتجاجات اجتماعية، ومن الصيادين أيضًا إلى هذه المحاكمات الاستثنائية.
4. ورفض الدستور الجديد النص صراحةً على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق، واستمرت الدولة في فشلها في تغيير سياسة التمييز ضد المرأة ورفض توليها المناصب العليا. بل تميز العام السابق بتواطؤ مؤسسات الدولة المختلفة وتخليها عن مسئوليتها القانونية في حماية الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، والتواطؤ على جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي على النساء في المظاهرات، ومساهمة أعضاء مجلس الشورى -الذي يسيطر على تشكيله حزب رئيس الدولة- في تبرير هذه الجرائم المشينة علنًا، وذلك بتحميل النساء مسئولية الاعتداء عليهن لأنهن يمارسن حقهن في التظاهر.
5. لوحظ في خلال العام المنصرم من حكم محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين استخدام جريمة ازدراء الأديان كسلاح في مواجهة حرية الفكر والإبداع، حيث أصبح يتم استخدامها كوسيلة لاتهام كل من يحمل رؤية مختلفة للمجتمع أو يريد التعبير عن رأيه بطريقة مختلفة، ففي الأشهر القليلة الماضية زادت حالات الاتهام بازدراء الأديان وسب الذات الإلهية وغيرها من التهم التي تُلقى جزافًا ضد كل شخص يعبر عن رأيه، يستخدمها أنصار جماعة الإخوان المسلمين لتحقيق مكاسب سياسية واجتماعية، مستغلين ترسانة تشريعية لا تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان أو المعايير الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير.

6. كذلك اتسع نطاق الملاحقة اليومية للصحفيين والإعلاميين في الوقت نفسه الذي جرى فيه توظيف قوانين مبارك في تأمين هيمنة جماعة الإخوان المسلمين والمقربين منها على الصحف القومية والمجلس الأعلى للصحافة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وأُخضعت وسائط الإعلام للترويع والترهيب عبر الحصار الذي فرضه أنصارها على مدينة الإنتاج الإعلامي وسايرتها فيها لاحقًا بعض الجماعات السلفية، وعبر أشكال التحرش والاعتداءات البدنية على الصحفيين والإعلاميين والمبدعين. وامتد الأمر مؤخرًا إلى التحرش بالمثقفين المعتصمين أمام وزارة الثقافة، احتجاجًا على المساعي المحمومة للهيمنة على مؤسساتها، وتسيد الميول المحافظة والمعادية للتنوع الثقافي ولحرية الفكر والإبداع.
7. وبينما أُتيح لعناصر الجماعات "الجهادية" الاستفادة من قرارات العفو الرئاسي، وغض الطرف عن نشاطها الإرهابي في سيناء، فقد تواصلت الحملات العدائية للتشهير بمنظمات حقوق الإنسان، ولم تتوقف ملاحقتها قضائيًا في محاكمة تحركها دوافع سياسية وانتقامية استندت في تحقيقاتها على تحريات أجهزة أمن نظام مبارك، أدت -لأول مرة- إلى صدور أحكام بالجملة تقضي بعقوبة السجن من عام إلى خمسة أعوام بحق 43 من العاملين بهذه المنظمات، في الوقت ذاته الذي يجري فيه التهيئة لتمرير قانون جديد يحكم الخناق على مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان.
8. وبدلاً عن اعتماد تشريع يقر بالحرية النقابية، يجري توظيف نصوص قانون النقابات العمالية الحالية وتعديلاته لتأمين هيمنة الإخوان على التنظيم النقابي العمالي، ومحاصرة وملاحقة النقابات العمالية المستقلة، التي بدأت تعرف طريقها في مصر حتى من قبل الإطاحة بنظام مبارك.
9. إن المطالب المشروعة التي أُطلقت بعد سقوط نظام مبارك، بشأن الإصلاح الأمني وتبني برامج ناجزة لتحقيق العدالة الانتقالية ومنع الإفلات من العقاب، لم يعد لها مجال في بلد بات من المؤكد أنه يسير في الاتجاه المعاكس للانتقال

الديمقراطي، حيث يجري بناء مرتكزات النظام التسلطي الجديد، ويجري استدعاء المعالجات الأمنية القمعية وتطويرها في مواجهة الخصوم. وتُختزل دعوات الإصلاح الأمني عمليًا في جهود حثيثة لتطويع الأجهزة الأمنية، يواكبه السعي لشن مزيدًا من التشريعات التي تُجرم أشكال الاحتجاج والتظاهر، وتُطلق يد الشرطة في استخدام القوة في مواجهة المتظاهرين، وتُغلظ العقوبات على مقاومة السلطات والتعدي على عناصر الشرطة، ومع أن الرئيس محمد مرسي قد تعهد عند انتخابه بالقصاص العادل لشهداء الثورة ومصابيها، إلا أن الإجراءات التي اتخذها بدت نوعًا من الاستثمار الفج لهذا الملف في تبرير العدوان على السلطة القضائية، واستصدار قوانين استثنائية باسم حماية الثورة وحقوق الشهداء، بالإضافة لاستخدامها -من الناحية الفعلية- كسلاح للعصف بالحريات العامة والتنكيل بخصومه السياسيين والسماح بإبقائهم رهينة الحبس الاحتياطي لمدد تصل إلى ستة أشهر.

إن منظمات حقوق الإنسان الموقعة على هذا البيان

- ✓ تؤكد على أن السياسات التي انتهجتها جماعة الإخوان المسلمين ومؤسسة الرئاسة خلال العام المنصرم، تقود إلى المزيد من التأزم في حالة حقوق الإنسان وتضع البلاد أمام مخاطر الاحتراب الأهلي والدخول في حلقة مفرغة من أعمال العنف والعنف المضاد.
- ✓ وإذ تؤكد المنظمات الموقعة إدانتها لكافة أشال العنف والترهيب والترويع التي انخرط فيها أنصار الإخوان المسلمين وبعض الجماعات السلفية، فإنها تدين أيضًا اللجوء إلى أعمال العنف المضاد من قبل بعض خصومهم، الذي امتد إلى إحراق عشرات من مقار جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، بصرف النظر عن أن مثل هذه الأعمال المؤثمة ما كان لها أن تتنامى إلا في ظل السياسات والممارسات المنتهجة، التي تقود إلى تآكل معالم الدولة القانونية، وبعدما أضحى التحريض العلني لأعضاء الجماعة وأنصارها على التحرش

بالمحتجين سياسة معتمدة، يحظى المنخرطون فيها بالحصانة والإفلات من العقاب.

- ✓ إن المنظمات الموقعة تعتقد أن تجنيب البلاد مغبة مخاطر الانهيار للسلم الأهلي يقتضي من مؤسسة الرئاسة –والحكومة- إدراك أن مشروعية الاستمرار في الحكم تقتضي احترام القواعد الديمقراطية، التي أتت بهم إلى السلطة، وتقتضي منح الأولوية لتحقيق تطلعات المصريين إلى الحرية وإلى تعزيز حقوق الإنسان.
- ✓ كما نظن أن المسئولية السياسية والأخلاقية تجاه المصريين تقتضي من مؤسسة الرئاسة والحكومة المصرية مراجعة شاملة لسياساتهما وممارساتهما خلال العام المنصرم، وأن تتخذا عددًا من الخطوات الأساسية التي يمكن أن تسهم في إعادة بناء جسور الثقة التي تآكلت إلى حد بعيد بفعل سياسات النكوص بالعهود والالتزامات، والتي شكلت ملمحًا بارزًا في العام الماضي، وأسهمت في فقدان الأمل في تحسن حالة حقوق الإنسان وعمقت حدة انقسام المجتمع مما ينذر بحلقات مفرغة من العنف.

المنظمات الموقعة

1. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنســـــان
2. جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجنـاء
3. حابي للحقوق البيئيـــــــــــــــــــة
4. دار الخدمات النقابية والعماليـــــــــــة
5. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
6. المبادرة المصرية للحقوق الشخصيـــــة
7. مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنســـــان
8. مركز الأرض لحقوق الإنســـــــــــــــان
9. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعيـــة
10. مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنــف

11. مركز هشام مبارك للقانـــــــــــــــــــــــــــون
12. مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)
13. مصريون ضد التمييز الدينـــــــي
14. المنظمة العربية للإصلاح الجنـائي
15. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
16. المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان
17. مؤسسة المرأة الجديـــــــــــــــــــــــــــدة
18. المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفـــــــــــولة
19. مؤسسة حرية الفكر والتعبيـــــــــــــــــــــــر
20. مؤسسة قضايا المرأة المصريـــــــــــــــــــــــة

https://youtu.be/foU0pi9mbRs

https://youtu.be/HUqvZtisfwI

30/6/2013

6. كيف حكم مرسي مصر؟

https://youtu.be/-9rq57XmTEI

6/6/2013

https://youtu.be/MwsS3CbxDBc

المبحث الثامن

جبهة الإنقاذ وتصاعد الرفض لمحمد مرسي !

1. عاجل.. البرادعي وموسى وصباحي يعلنون إنشاء جبهة إنقاذ وطني لإدارة المرحلة الحالية سياسيًا وشعبيًا![119]

2012-11-24

أعلنت القوي الوطنية والديمقراطية تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني ككيان جامع لكل القوى الرافضة للإعلان الدستوري، وإنشاء قيادة وطنية جماعية لها، يتفرع عنها لجنة تنسيقية لإدارة العمل اليومي من رموز مصر على أن تكون مهمة تلك القيادة، إدارة المرحلة سياسيًا وشعبيًا وجماهيريًا.

كما قررت القوى، في اجتماعها اليوم السبت بمقر الحزب المصري الديمقراطي، بحضور الدكتور محمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي والسيد البدوي وممثل عن حزب مصر القوية بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح، رفضها الحوار مع رئيس الجمهورية قبل إسقاط الإعلان الدستوري ودعم الحشد الثوري في ميادين مصر ودعم الاعتصام السلمي الذي تقوم به جماهير الشعب وشباب الثورة ودعم القضاة ورجال القانون في موقفهم الحاسم بالدفاع عن السلطة القضائية التي ألغاها الإعلان الدستوري غير الشرعي.

وتعهدت تلك القوى بتصعيد الخطوات السياسية السلمية وفقاً لما تراه القيادة الجماعية للجبهة والقوي الثورية من شباب الميدان. وأدانت أولي المظاهر الكارثية لتطبيق هذا الإعلان بتقديم بعض المحامين بلاغات كيدية ضد رموز مصر الشامخة ومن بينهم الدكتور حسام عيسى لمعاقبته على إبداء الرأي وانتقاده للإعلان الدستوري وإثبات عدم شرعيته.

---

[119] http://gate.ahram.org.eg/News/276204.aspx

وشددت على أنها لن تقبل أبداً أن يكون أول عمل يبدأه النائب العام الذي جاء به الإعلان الدستوري غير الشرعي هو عقاب المصريين على إبداء رأيهم، كما أدانت الاعتداء السافر الذي تعرض له النائبان السابقان أبو العز الحريري وحمدي الفخراني والاعتداءات على مقار جماعة الإخوان مؤكدة على ضرورة الالتزام بسلمية الثورة.

ضمت قائمة الأحزاب التي حضرت الاجتماع: الدستور، مصر القوي، التيار الشعبي، المصري الديمقراطي الاجتماعي، التحالف الشعبي الاشتراكي، التحالف الديمقراطي الثوري الذي يضم 10 أحزاب وحركات ثورية وتحالف الأحزاب الناصرية ومصر الحرية، والوفد والمصريين الأحرار والنقابة العامة للفلاحين واتحاد الفلاحين المستقل والجبهة الوطنية للنساء، كما حضر الاجتماع: عمرو حمزاوي ووحيد عبد المجيد وعبد الجليل مصطفي وسامح عاشور وسكينة فؤاد وسمير مرقس، نبيل زكي ومنير فخري عبد النور، وفؤاد بدراوي وعبد الغفار شكر وجور اسحاق وكريمة الحفناوي وشادي الغزالي حرب ومحمد سامي وحسين عبد الغني وأحمد البرعي ومحمد أبو الغار وأحمد سعيد.

هذا الفيديو الساخر

يعبر عن كثير مما جرى على الساحة السياسية المصرية في سنوات ما بعد 25 يناير 2011 ! ! !

ولا حول ولا قوة إلا بالله ! !

https://youtu.be/OfKWfPNxVnM

Mar 1, 2013

2. جبهة الإنقاذ الوطني [120]

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

8 ديسمبر 2012

جبهة الإنقاذ الوطني هي تكتل سياسي تشكل في 22 نوفمبر 2012 [1]، بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري محمد مرسي. تتشكل الجبهة من 35 حزب سياسي وحركة سياسية وثورية وجميعها ذات أيدولوجيات ليبرالية ويسارية.[2]

القوى السياسية المنضمة للجبهة ورموزها

- حزب الدستور - محمد البرادعي
- التيار الشعبي المصري - حمدين صباحي
- حزب المؤتمر المصري - عمرو موسى
- حزب الوفد الجديد - السيد البدوي
- منير فخري عبد النور
- حزب مصر الحرية - عمرو حمزاوي
- الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي - محمد أبو الغار
- حزب الجبهة الديمقراطية - سكينة فؤاد
- حزب المصريين الأحرار - أحمد سعيد
- التحالف الديمقراطي الثوري الذي يضم 10 أحزاب وحركات ثورية
- التحالف الشعبي الاشتراكي
- حزب التجمع - جودة عبد الخالق
- حزب الإصلاح والتنمية مصرنا
- حزب الحرية
- حزب الجيل الديمقراطي
- الحزب الاشتراكي المصري
- الاشتراكيون الثوريون
- حزب السلام الاجتماعي
- حزب مصر المستقبل
- حزب الكرامة
- الجمعية الوطنية للتغيير
- تحالف الأحزاب الناصرية
- النقابة العامة للفلاحين
- اتحاد الفلاحين المستقل
- الجبهة الوطنية للنساء

120

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_(%D9%85%D8%B5%D8%B1)

الشخصيات البارزة الأخرى

- حسين عبد الغني
- المتحدث الرسمي باسم الجبهة
- سامح عاشور
- سمير مرقص
- جورج إسحاق
- عماد رؤوف
- يحيي الجمل
- علي السلمي
- عمرو حلمي
- حازم الببلاوي
- وحيد عبد المجيد
- محمود العلايلي
- محمد سامي
- عبد الجليل مصطفي
- نبيل زكي
- فؤاد بدراوي
- عبد الغفار شكر
- أحمد البرعي
- كريمة الحفناوي
- بلال حبش
- حسام فودة
- شهاب وجيه
- محمد فاضل
- محمود طه
- عمرو الشافعي
- علاء عصام
- عمر الجندي
- شادي الغزالي حرب
- منى ذو الفقار
- شادي العدل
- تامر جمعة

الانتقادات

وجه عدد من أعضاء حزب الدستور وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي والتيار الشعبي المصري انتقادات للجبهة لأنها حسب رأيهم تضم أتباع للنظام السابق (فلول).[3] كما صرح عبدالمنعم أبو الفتوح رئيس حزب مصر القوية أنه لن ينضم للجبهة لأنها تضم عدداً من أتباع النظام السابق.[4]

ساندت الجبهة عزل محمد مرسي عن رئاسة مصر في يوم 3 يوليو عام 2013.

https://youtu.be/wFH8grYnuyg

Feb 2, 2013

3. البرادعي: "الجبهة" تبحث عن فرصة للحوار ولا تسعى لإسقاط مرسي[121] مليونية "معا ضد العنف" أمام جامعة القاهرة غداً . .

14 فبراير 2013

أكدت الجماعة الإسلامية في مصر وذراعها السياسي حزب البناء والتنمية، الانتهاء من وضع الترتيبات النهائية لمليونيه "معًا ضد العنف" المقرر لها غدا الجمعة أمام جامعة القاهرة، دعما لشرعية الرئيس محمد مرسي. وأعلنت الجماعة على لسان خالد الشريف، المستشار الإعلامي لحزب البناء والتنمية عن مشاركة الجالية السورية في القاهرة وأسرة الدكتور عمر عبد الرحمن في فعاليات المليونيه التي ترغب في أن تكون ظهيرًا شعبيًا للسلمية والشرعية واستقرار البلاد ووقف نزيف الدماء بالشارع المصري.

وقال الشريف: إن العنف الذي يجري الآن بشوارع القاهرة سيجر البلاد لنفق مظلم مؤكدًا ضرورة أن تستكمل الثورة أهدافها بسلمية.

ومن المقرر أن تنظم الجماعة الإسلامية مسيرات ضخمة بالسيارات من أطراف القاهرة بمناطق عين شمس وحلوان يقودها الشيخ عاصم عبد الماجد، القيادي بالجماعة الإسلامية بعد صلاة الجمعة للمشاركة في مليونيه جامعة القاهرة بالإضافة لمسيرات وتظاهرات تخرج من المساجد المحيطة بجامعة القاهرة وهي مسجد الرحمة بالهرم والاستقامة بالجيزة ومصطفي محمود بالمهندسين وأسد بن الفرات من الدقي وصلاح الدين من المنيل.

وشدد المستشار الإعلامي لحزب البناء والتنمية على اتخاذ كل التدابير لسلامة وأمن المشاركين في المليونيه.

---

[121] http://www.alriyadh.com/810256

من جانبه طالب جمال سمك الأمين العام المساعد لحزب البناء والتنمية، جموع المشاركين في المليونيه الالتزام بالسلمية قدر المستطاع، وعدم اللجوء إلى استخدام العنف ضد أي جهات خارجية، قد تحاول إخراج المتظاهرين عن المسار السلمي للمليونيه.

من ناحية أخرى، نفي الدكتور محمد البرادعي، رئيس حزب الدستور، المنسق العام لجبهة الإنقاذ الوطني المعارضة، أن تكون الجبهة تسعى لإسقاط الرئيس محمد مرسي، لافتا إلى أن الجبهة ترى الأمر أكبر من ذلك وهو إسقاط الاستبداد والسير بالبلاد على الطريق الصحيح في ظل رئاسة مرسي.

وأوضح البرادعي في حوار تليفزيوني، الليلة قبل الماضية إلى أن الحديث عن سقوط شرعية الرئيس ينطوي على معانٍ كثيرة فبعضها يتحدث عن سقوط شرعية الرئيس الأخلاقية وهي صحيحة في جزء منها بسبب أن الرئيس تعدى وأهدر الدستور الذي أقسم على احترامه.

ولفت إلى أنه لم يتحدث عن سقوط شرعية الرئيس القانونية، قائلا إن البعض هدد بالدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة في حالة عدم استجابة الرئيس مرسي لمطالب المتظاهرين وهو ما لم يحدث.

وأقر البرادعي بأن هناك اختلافا في لغة الحوار داخل الجبهة الوطنية للإنقاذ، مشيرًا إلى أزمة المجتمع المصري تتمثل في العمل الجماعي.

وأكد البرادعي استعداد الجبهة الوطنية للإنقاذ للذهاب لأي مكان للحوار مع الدكتور مرسي على أن يبادر مرسي بتقديم "عربون ثقة" للبدء في الحوار، مشيرًا إلى أن الذهاب للحوار دون التوافق على أجندته فإن الحوار سيحمل مفاهيم مغلوطة حول وجود شراكة وطنية وهو ما لم يحدث.

وأشار البرادعي إلى أن جبهة الإنقاذ لا تمتلك سوى خاتم الشرعية التي تعطيه للنظام وأنها لن تذهب للانتخابات في ظل هذه الأوضاع المتردية وغياب الحوار الحقيقي، مشددًا على أن الجبهة تريد مشاركة حقيقية في حمل هم البلاد.

ورفض البرادعي تحميل الدكتور محمد مرسي أو جماعة "الإخوان المسلمين"، مسؤولية الأوضاع الاقتصادية المتردية، لكنه حملهم المسؤولية عن الفشل في علاجها، مشيرًا إلى أن مصر بحاجة إلى قرض صندوق النقد الدولي، ولكن على الإدارة أن تدرك ماذا ستفعل به، وكشف عن أن جبهة الإنقاذ عاكفة على إعداد مشروع اقتصادي لحل الأزمة السياسية، منوهًا إلى أن الجبهة لديها صفوة المفكرين والخبراء الاقتصاديين.

جبهة الضمير[122]

جبهة الضمير هي تكتل سياسي تشكل في 9 فبراير 2013 [1] ، وعينت الجبهة منسقها العام المهندس حاتم عزام ليكون متحدثا رسميا باسمها [2].

الشخصيات البارزة [3]

محمد سليم العوا، محمد البلتاجي، حلمي الجزار، عصام سلطان، معتز بالله عبد الفتاح، سيف عبد الفتاح، محمد محسوب، حاتم عزام، إبراهيم المعلم، ثروت بدوي، أحمد كمال أبو المجد، إبراهيم يسري، زكريا عبد العزيز، وليد شرابي، جمال جبريل، عمرو عبدالهادى، وائل قنديل، منار الشوربجي، سمير عليش، رفيق جريش، سامح فوزي، عزة سليم، محمد الجوادي، سلامة عبد الحميد، نيفين ملك.

https://youtu.be/RPr5pr1-0zs

Feb 10, 2013

122 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D9%8A%D8%B1

المبحث التاسع

في الطريق إلى 30 يونيو 2013 والرئيس يبحث عن حل !

1. هل كان ذلك هو الحل الذي خطط له محمد مرسي؟؟؟

https://youtu.be/Bt9So8ksRuw

Oct 1, 2013

☒الرئيس المصري يتعهد بملاحقة المجرمين وتأمين المظاهرات السلمية[123] انتشار للجيش في القاهرة.. و"الجبهة الحرة": مرسي لم يعد رئيسا شرعيا

27 يناير 2013

تعهد الرئيس المصري محمد مرسي بأن أجهزة الدولة تعمل على ملاحقة المجرمين وتقديمهم للعدالة، ولا تتواني في ذلك، في الوقت الذي تبذل فيه قصارى جهدها لحماية وتأمين المظاهرات السلمية. وقال مرسي في رسالة وجهها إلى الشعب المصري عبر موقع التواصل "فيس بوك"، في ساعة مبكرة من صباح أمس على خلفية المظاهرات التي خرجت ضد نظام حكمه الجمعة، "أدعو

[123] http://www.alriyadh.com/804961

جميع المواطنين إلى التمسك بالمبادئ النبيلة للثورة المصرية في التعبير عن الرأي بحرية وسلمية ونبذ العنف قولا وفعلا".

وكان مرسي بدأ رسالته بالآية الكريمة:"إنا لله وإنا إليه راجعون" وقال:" أتقدم بخالص العزاء إلى كل المصريين وإلى أهالي السويس الباسلة في أبنائي الشهداء من الشعب والشرطة، الذين راحوا ضحية العنف البغيض المرفوض منا جميعا، والذي أريد به تشويه الوجه الحضاري لثورتنا العظيمة".

وحول ما تردد عن أن الرئيس حضر إلى قصر الاتحادية الجمعة اضطر للدخول من باب خلفي، أكدت المصادر أن الرئيس مرسي حضر صباحا إلى قصر الاتحادية لإنهاء بعض أعماله، وغادر القصر قبل الظهر إلى التجمع الخامس لأداء صلاة الجمعة هناك، ولم يعد إلى القصر.

من جهته أكد المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة المصرية العقيد أركان حرب أحمد محمد علي، أن الجيش قام بنشر عناصر رمزية بمداخل ومخارج القاهرة الكبرى "القاهرة والجيزة والقليوبية"، وأنها غير مخولة بالتعامل مع المدنيين. وقال المتحدث في بيان له إنه في ضوء ما يتم تداوله على بعض القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية حول وجود قوات عسكرية تابعة للقوات المسلحة بمداخل ومخارج العاصمة.. تؤكد القوات المسلحة على انتشار عناصر رمزية تابعة للمنطقة المركزية العسكرية بمداخل القاهرة الكبرى، والذي يأتي في إطار خطط القوات المسلحة لتكثيف أعمال التأمين بالمحاور والطرق الرئيسية المؤدية إلى داخل العاصمة.

وأضاف أن تلك العناصر غير مخولة بالتعامل مع المدنيين أو منعهم من التحرك، وهو إجراء احترازي روتيني لتأمين البلاد.

من جانبها دعت "الجمعية الوطنية للتغيير"، جماهير الشعب المصري إلى الاعتصام في الميادين ومواصلة الاحتجاجات السلمية لحين تتحقق 5 مطالب. وحددت الجمعية في بيان لها، تلك المطالب في:

1. نقل السلطة فورًا إلى حكومة إنقاذ وطني تمثل جميع مكونات الشعب المصري،
2. وقف العمل بالدستور "الطائفي الباطل"،
3. تشكيل جمعية تأسيسية جديدة لإصدار دستور يعبر عن مطالب الثورة ومصالح جميع فئات الشعب،
4. الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة،
5. حل مجلس الشورى ورفض كل ما صدر عنه من تشريعات.

وحيت الجمعية جماهير الشعب المصري التي خرجت من أقصى البلاد إلى أقصاها لتفرض كلمتها وتستعيد زخم الثورة وروح 25 يناير 2011، والتي قالت إنه "جرى التآمر عليها، على امتداد العامين الماضيين"، على حد قولها.

كما نفي التيار الشعبي المصري بصورة قاطعة، ما رددته بعض القنوات الفضائية عن دعوته لحرق مجلس الشورى. وأكد التيار الشعبي، في بيان له، أن دعوته اقتصرت على المشاركة مع عدد من القوى الثورية في مسيرة سلمية تخرج من أمام مسجد عمر مكرم حتى مجلس الشورى لرفع مطالب المتظاهرين والتأكيد على عدم الشرعية السياسية والقانونية لهذا المجلس.

وشنت "الجبهة الحرة للتغيير السلمي"، هجوما عنيفا على الرئيس مرسي ونظامه. وقال عصام الشريف المنسق العام للجبهة "إن الدكتور محمد مرسي لم يعد رئيسا شرعيا للبلاد، بعد سقوط شهداء السويس الذين خرجوا لإحياء مبادئ الثورة والمطالبة بتحقيق أهدافها". وأضاف الشريف في بيان مقتضب للجبهة "إنه بجانب فشل مرسي وجماعته في إدارة البلاد وقيامهم بتكريس ديكتاتورية جديدة تستند إلى استخدام الدين، فإن نظام مرسي أصبح قاتلا للشعب ويجب إزاحته فورا".

3. مرسي يقترح حكومة ائتلافية توافقية للخروج من الأزمة وأنباء عن منعه من السفر[124]

2013/07/03

اقترح الرئيس محمد مرسي بعد ظهر الاربعاء تشكيل حكومة ائتلافية توافقية" قبل دقائق من انتهاء المهلة التي حددها له الجيش "لتحقيق مطالب الشعب".

وقال مرسي في بيان نشره على صفحته الرسمية على فيسبوك قبل خمس دقائق تقريبا من انتهاء المهلة التي حددها الجيش عند الساعة 14,30 مع ان الرئاسة تجدد "دعوتها لإجراء مصالحة وطنية شاملة وتشكيل حكومة ائتلافية توافقية تدير الانتخابات البرلمانية القادمة وتشكيل لجنة مستقلة للتعديلات الدستورية لتقديمها الى البرلمان القادم".

أكد مصدر أمنى ان جهازا امنيا مصريا رفيعا قرر منع الرئيس محمد مرسي وعدة قيادات من جماعة الإخوان المسلمين من السفر.

وقال المصدر ان "كل المتهمين في قضية الهروب من سجن وادي النطرون عام 2011 بمن فيهم الرئيس محمد مرسي وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين تم وضعهم على قوائم الممنوعين من السفر بقرار من جهاز أمنى رفيع".

ومن بين الممنوعين من السفر المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر والقياديان عصام العريان ومحمد البلتاجي، بحسب المصدر نفسه.

وكانت محكمة في الاسماعيلية طلبت في 23 يونيو الماضي من النيابية التحقيق مع الرئيس مرسي و33 اخرين في عملية الفرار التي حصلت في يناير 2011 في سجن وادي النطرون (شمال غرب العاصمة).

واكد ان الإخوان المسلمين نظموا عملية الفرار بمساعدة عناصر من حماس وحزب الله. وطلبت المحكمة ايضا من النيابة ان تتوجه الى شرطة الانتربول

---

[124] http://www.france24.com/ar/20130703--مرسي-حكومة-ائتلافية-توافقية-مهلة-جيش-مطالب-الشعب-تنحي

لتوقيف سامي شهاب المسؤول في حزب الله المحكوم عليه للتخطيط لهجمات في مصر وكان يمضي عقوبة في سجن وادي النطرون قبل الفرار مع اعضاء من حماس. وفي حينها أكد مرسي انه و33 من الإخوان المسلمين لم يفروا من السجن وان "سكانا فتحوا لهم ابواب" المعتقل.

https://vodfrance24.akamaized.net/ar/ptw/2013/07/03/WB_AR_NW_PKG_EGYPTE_APRES_MORSI_NW376412-A-01-20130703.mp4

https://vodfrance24.akamaized.net/ar/ptw/2013/07/03/WB_AR_NW_PKG_EGYPTE_REAX_NW374280-A-01-20130702.mp4

8. دعا الرئيس الاميركي باراك اوباما الى اجراء انتخابات سريعة لحكومة جديدة مدنية في مصر معربا عن "قلقه العميق"، بعد ساعات على اطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي. ومن جهة اخرى، أعلن اوباما انه سيطلب من الوكالات والوزارات المعنية درس "التداعيات" الشرعية للوضع الجديد بالنسبة للمساعدة الاميركية التي تدفع سنويا لمصر والتي بموجب القانون الاميركي لا يمكن ان تدفع لبلد جرى فيه انقلاب عسكري.
9. ودعت المملكة المتحدة الى الهدوء في مصر، ولكنها لم تتحدث عن "انقلاب" مع اعلانها انها ضد تدخل الجيش لتغيير النظام. وقال وزير الخارجية وليام هيغ في بيان ان "الوضع خطير بوضوح وندعو جميع الاطراف الى ضبط النفس وتحاشي العنف". واضاف ان "المملكة المتحدة لا تدعم تدخلا عسكريا كوسيلة لحل نزاعات في نظام ديموقراطي".
10. وبالرغم من قلقها حيال الاحداث التي جرت الاربعاء في مصر، تدعو المملكة المتحدة جميع الاطراف الى "ضبط النفس وتجديد المرحلة الانتقالية الديموقراطية في مصر". واضاف "انه امر حيوي لهم للتجاوب مع تطلعات المصريين الذين يريدون التقدم الاقتصادي والسياسية بأسرع وقت ممكن لبلادهم". واشار الى ان هذا الامر يمر بانتخابات عادلة في مستقبل قريب وتشكيل حكومة مدنيين.
11. وأعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس الاربعاء بعيد قيام الجيش المصري بإطاحة الرئيس محمد مرسي وتعليق الدستور ان فرنسا "أخذت علما" بإعلان مصر اجراء انتخابات جديدة بعد فترة انتقالية. وقال فابيوس في بيان "في الوضع المتدهور جدا والتوتر الشديد في مصر، أعلن اخيرا عن تنظيم انتخابات جديدة بعد فترة انتقالية. اخذت فرنسا علما بذلك". وأضاف "تامل (فرنسا) ان يجري الاعداد لهذه الاستحقاقات في ظل احترام السلم الاهلي والتعددية والحريات الفردية والمكتسبات في العملية الانتقالية لكي يتمكن الشعب المصري من اختيار قادته ومستقبله".

12. واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الاربعاء ان تدخل الجيش في الاطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي أمر "مقلق" مع اعتباره ان مطالب المتظاهرين المصريين "شرعية". وقال المتحدث باسمه مارتن نيسركي "أعرب العديد من المحتجين المصريين خلال احتجاجهم عن حرمانهم وقلقهم المشروعة". وأضاف "في الوقت نفسه، تدخل العسكريين في الشؤون كل دولة امر مقلق ويكون من الافضل اذن تعزيز النظام المدني سريعا وفق مبادئ الديموقراطية".

13. واوضح بيان الامم المتحدة "في هذا الوقت التي يسود فيه توتر شديد وعدم استقرار في البلاد، يكرر الامين العام دعواته الى الهدوء والى عدم العنف والى الحوار وضبط النفس". وقال ايضا "تبقى المحافظة على الحقوق الاساسية وحرية التعبير والتجمع امر مهم جدا". وأعرب بان ايضا عن "الامل في ان يحافظ المصريون على الطابع السلمي وان يتخطوا مشاكلهم الخطيرة واي يجدوا الرغبة المشتركة للتقدم في مرحلة انتقالية ناضل كثيرون من اجلها بشجاعة".

https://youtu.be/m94Q2BgOpNk

28/6/2013

https://youtu.be/3LIC-LzFHH4

29/6/2013

https://youtu.be/RwHyI2ZKnwg

https://youtu.be/pPOtjR5FH4g

4. في الطريق إلى 30 يونيو[125] مصر.. بين "الرش بالماء" والرش بالدماء!"

بقلم د. حسن أبوطالب – القاهرة

مع الاقتراب من 30 يونيو، يرتفع الصّخب ويتصاعد القلق وتتعدّد الاحتمالات ويزيد الانقسام بين المصريين، أما الأخطر من ذلك، فهو التكفير...

21_ يونيو 2013

مع الاقتراب من 30 يونيو، يرتفع الصخب ويتصاعد القلق وتتعدد الاحتمالات ويزيد الانقسام بين المصريين، أما الأخطر من ذلك، فهو التكفير المتبادل بين الفرقاء، إما تكفيرا دينيا يبرع فيه أنصار الرئيس مرسي من الإسلاميين، أو تكفيرا وطنيا يلجأ إليه بعض أنصار المعارضة ورموزها .

والنتيجة البارزة، تتجسّد في حالة انتظار شعبي لما سيحدث في اليوم الأخير من الشهر الجاري. أما السؤال المُسيْطر فهو: هل سيسقط الرئيس ومعه جماعة الإخوان، وهل سيأتي نظام جديد وكيف؟ أم سيبقى الرئيس وأنصاره ويكمّلون خُطّتهم في أخونة المؤسسات وتحقيق هدفهم الأسمى في التمكّن مصريا، وأستاذية العالم لاحقا، كما تقول بذلك تعليمات الإمام حسن البنّا، مؤسس الجماعة؟

[125] http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A5%D9%84%D9%89-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88_%D9%85%D8%B5%D8%B1---%D8%A8%D9%8A%D9%86--%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4--%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1--%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4--%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF--%D9%85%D8%A7%D8%A1--/36209020

الخوف واللايَقين

الأسئلة الكثيرة التي يرددها المواطنون البُسطاء، تعكس مساحة واسعة من الخوف الممزوج باللاّيَقين ممّا سيحدُث بعد 30 يونيو، خاصة وأن الأحوال الاقتصادية والأمنية في تراجع مستمِر، واختفاء السِّلع الأساسية، بما في ذلك وقود السيارات والمصانع، أصبح مشهدا يوميا، والغلاء بات أكبر من قُدرة نصف المصريين على الاحتمال، ورصيد الحكومة عند الناس يقترِب من نقطة الصِّفر.

أما وضع الرئيس مرسي، فأحسن حالا نِسبيا من حكومته. فشعبيته سجّلت 28%، وذلك حسب استطلاع أجراه مركز جيمس زغبي عن توجهات المصريين إزاء حُكم الإخوان بعد مرور عام على تنصيب الرئيس مرسي ونُشِر قبل ثلاثة أيام، حيث بلغت العيِّنة أكثر من 5 آلاف مُفردة موزّعة على مناطق مختلفة، شملت كل أرجاء مصر. ومن بين هؤلاء الـ 28% الذين عبَّروا عن رِضاهم عن الرئيس مرسي، جاء مؤيِّدو الإخوان بنسبة 98%، وبما يعني أن الذين يؤيِّدون الرئيس مرسي من غير الإخوان وغير التيار الإسلامي بوجه عام، في حدود 2% وحسب.

سخط شعبي ومُتمرِّد

تَدنّي شعبية الرئيس مرسي بعد عام من الحُكم، مقارنة بنسبة 48% قبل ستة أشهر مضت، يعكِس حالة عدم الرضا الشعبي ومشاعر السّخط، نتيجة فشل الرئيس في تحقيق أي من وعوده التي أطلقها في الأيام الاولى لانتخابه، وهي المشاعر التي تفسِّر ارتفاع عدد الذين وقَّعوا على استمارة حركة "تمرّد"، التي أطلقها ثلاثة من الشباب قبل حوالي شهرين، وتحوّلت بعد ذلك إلى حركة شعبية واسعة الانتشار، سجّلت ما يزيد عن 15 مليون استمارة وما زال العدد مرشّحا للارتفاع، حيث يتبارى المصريون في تصوير الاستمارة وتوزيعها وحثّ بعضهم البعض على توقيعها.

الاستمارة التي تقول ببساطة، إن فشل الرئيس يؤدي مباشرة إلى شرعية مطلَب سحب الثِّقة منه. ولما كان الرئيس قد فاز بعدد أصوات لا يزيد عن 12 مليون صوتا، فإن تجاوُز أعداد الموقّعين على استمارة سحْب الثقة العدد الذي فاز به الرئيس،

يعني أن الرئيس قد فقَد شرعِيته، وعليه أن يستجيب لمطلب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكّرة.

جدل حول دستورية التمرّد

وهنا، تتعدّد الاجتهادات بشأن دستورية هذا التفسير، بل ودستورية حركة "تمرّد" نفسها. وثمَّة تياران رئيسيان، الأول، وهو الممثل للتيار الإسلامي، فيرى أن حركة تمرّد بمُجملها، لا تزيد عن حالة معنوية دِعائية، وفي أفضل الأحوال، نوع من الضغط الشعبي على الرئيس وعلى جماعة الإخوان، وأن أرقامها المُعلنة لا مدلول سياسي أو قانوني أو دستوري لها.

وفي المقابل، فإن الرافضين حُكم الإخوان ومعارضي الرئيس، يروْن في "تمرد" وسيلة احتجاج شعبية ديمقراطية، ذات أسُس دستورية وقانونية، لأنها تعكِس مواد واضحة في الدستور، مثل المواد 46 و50 و55، والتي تؤكد جميعها على أن السيادة للشعب، وعلى حق التظاهر السلمي وحرية الرأي والتعبير، وبما يعطي حجية قانونية ودستورية لعملية جمع التوقيعات والاعتداد بنتيجتها.

نذير العنف والتكفير

هذا الجدل حول الأبعاد الدستورية لحركة "تمرّد" ونتائج جمْع توقيعات، تزيد عن خمسة عشر مليون توقيع، يُعدّ "الأخفّ ضررا"، مقارنة بالجدل المُتصاعد حول احتمالات استِخدام العنف. وفي هذه الأيام، يُصعق المرء من كمّ التهديدات التي يقول بها رموز التيار الإسلامي المناصرين للرئيس مرسى وجماعة الإخوان، والتي يتوعّدون فيها المتظاهرين المعارضين للرئيس، بالعنف والدّماء وتحمّل مسؤولية عدم العودة سالمين إلى بيوتهم، وبمعنى آخر قتل المعارضين بدم بارِد.

ناهيك عن فتاوى التكفير للمعارضين والدّعاء عليهم بالموت والخراب والدمار (وكأنهم من غيْر المصريين ومن غيْر المؤمنين)، وهو ما حدث بالفعل في حضرة الرئيس مرسي في مؤتمر نظمه الإسلاميون لنُصرة الشعب السوري، حيث قام أحد الشيوخ بلعن معارضي الرئيس والدعاء عليهم بالموت، في حين أمّن الحضور على هذا الدعاء بالتهليل. ومنهم مَن قال إن "مَن يرشّ الرئيس بالماء، سيقوم

برشّه بالدماء"، ومنهم مَن قال إن الدماء بعد 30 يونيو، ستكون " للرّكب"، وهي المقولة التي تنذر بمواجهات وصِدامات شعبية واسعة النِّطاق، أو بالأحرى تنذر بحرب أهلية بين مؤيدي الرئيس ومعارضيه.

تهديد الإسلاميين بحرب أهلية بعد النجاح الباهر في تقسيم المجتمع إلى فسطاتين، "مؤمن" له حق السيادة والهيْمنة، وغير مؤمن" يستحِق الموت، امتزج أيضا بالتلويح بالاستعانة بقوّة عسكرية ومسلّحة ومدرّبة جيدا على الكرّ والفرّ، وهي حركة حماس، جنبا إلى جنب أعضاء الميليشيات الإسلامية، سواء في سيناء أو من هم في المدن المصرية المختلفة، وذلك من أجل إجهاض المظاهرات الشعبية المُرتقبة، فضلا عن التهديد بأن أي رئيس سيأتي بعد مرسي، لن يكون مُحصنا من الانتقام والقِتال.

ويلفت النظر هنا أن وفدا من حركة حماس شارك فيه كل من خالد مشعل وإسماعيل هنية وقياديون آخرون زاروا القاهرة، دون علم الأجهزة الرسمية، ودخلوا البلاد بواسطة الرئاسة ودون المرور على إدارة الجوازات، ولم يعرف موضوعات النقاش والبحث الذي دار بين هذا الوفد والمسؤولين في الرئاسة المصرية ورموز إخوانية وإسلامية من جانب آخر. الأمر الذي أسهم في زيادة المخاوف الشعبية من أن تتورّط حماس بالفعل في قتال الشعب المصري.

أين الجيش؟ وأين الشرطة؟

وبينما تتصاعد تلك التّهديدات لغرض تخويف الراغبين في المشاركة في مظاهرات 30 يونيو، ومنعهم من النّزول إلى الشوارع والميادين للمُطالبة برحيل الرئيس عبْر انتخابات رئاسية مبكّرة، يركز أنصار حركة تمرّد على الطابع السلمي للمظاهرات والاحتجاجات المُرتقبة. وما بين التهديد والوعيد من جانب، والإصرار على السلمية من جانب آخر، تثار الأسئلة حول موقِف الشرطة والجيش من التطوّرات المنتظرة. في الأثناء، لا تخفي رموز مدنية عديدة رغبتها الشديدة في نزول الجيش والعودة إلى إدارة البلاد لفترة محدودة، يتم التخلّص فيها من حُكم الإخوان وإجراء انتخابات

رئاسية وبرلمانية جديدة، بعد أن يتم وضع دستور جديد، وِفق آليات أكثر تمثيلا للتنوع السياسي والاجتماعي في المجتمع.

بيد أن فكرة عوْدة الجيش ليُدير مقاليد البلاد، ولو لفترة محدودة، ليست محلّ إجماع مدني، إذ يتوجس كثيرون من هذا الاحتمال، ويرون أن نزول الجيش، لابد أن يقف عند حدود حِماية المنشآت والشعب، ومنع الاقتتال الأهلي وضبط الوضع الأمني، على أن يترك الحُكم لمجلس رئاسي تشكله رموز المعارضة المدنية، أو لرئيس المحكمة الدستورية العليا، والذي عليه أن يُدير عملية سياسية لفترة محدّدة، تُجرى خلالها الانتخابات وِفق المعايير الدولية.

وحتى هذا الطرح ليس محلّ إجماع بين القوى المدنية الرافضة لحُكم مرسي والإخوان. الأمر الذي يُثير إشكالية البديل لحُكم الإخوان ومدى جاهزيته لحُكم البلاد بعد مواجهة شعبية ضَروس تتجمّع مؤشراتها في الأفق القريب جدا.

رسائل الجيش

أما قيادة الجيش، فقد أرسلت عدّة رسائل، قِوامُها أن دورها هو حماية الشعب وموارده والاستعداد للاستجابة لنِدائه، والاستعداد التامّ لأية احتمالات بمُواجهات شعبية، دون التورّط في الاقتتال الأهلي بأيّ شكل كان. والأهَم هو الاستعداد العالي لضبط الوضع الأمني في سيناء ومنع أي تسلل من جانب الفلسطينيين عبْر الأنفاق إلى الداخل، وحماية المنشآت العامة، خاصة السجون وأقسام البوليس وتأمينها، بما يحُول دون الهجوم عليها، كما حدث في 28 و29 يناير 2011.

وفي هذا السياق، يبدو رفض قيادة القوات المسلحة استقبال خالد مشعل، زعيم حركة حماس حين زار القاهرة قبل أربعة أيام، ذي دلالة مهمّة، ومما يتردد إعلاميا أن الجيش المصري بعث بتحذير شديد لحركة حماس المُسيْطرة على قِطاع غزة، بأن أي تسلل فلسطيني عبْر الأنفاق، سيُواجَه بكل قوة وحسْم.

وتبدو أهمية هذه التحذيرات في ضوء التهديدات التي تصدر عن بعض رموز التيار الإسلامي المتشدد، والتي أشارت صراحة إلى إمكانية الاستعانة بمقاتلي حركة

حماس، باعتبارها فرعا لجماعة الإخوان، لوأد أي حركة شعبية مصرية تستهدِف رحيل الرئيس مرسي عبر الانتخابات المبكّرة أو غيرها.

أما الشرطة، فهي في مأزق كبير وتتعدّد الخيارات أمامها، إما الانسحاب والانهيار، كما حدث في 28 يناير 2011، أو الوقوف بحِيادية بين صِنفين من المتظاهرين، أم التورّط بحماية الإخوان ومقارّهم، أو التعامل بمِهنِية مع مَن يتجاوزون حقوق المواطنة والتِزام القانون، أم حماية المتظاهرين السِّلميين.

والواضح، أن التيار الغالب في الشرطة، يميل إلى حماية المُتظاهرين السِّلميين وعدم التورّط في حماية الحزب الحاكم، وفي الوقت نفسه، مواجهة خُطط مُحتملة للهجوم على السّجون وأقسام البوليس والمنشآت العامة الحيوية.

وبينما تزيد الحِيرة عند المسؤولين ممّا قد يحدث، ينتظر الكثير من المصريين انفراجه كُبرى بعد 30 يونيو، فالبعض، وهُم الغالبية، يراها نهاية لحُكم الإخوان، والبعض الآخر، وهم نسبة أقل بكثير، تتصورها بداية للتمكّن التام والقضاء على المعارضة.

swissinfo.ch

https://youtu.be/_wztN4rvjh4

3/7/2013

5. أوباما يدعو مرسي والمعارضة إلى الحوار ونبذ العنف[126] خطة طوارئ أميركية لتأمين مصالحها بمصر وحالة تأهب بين 2000 من المارينز.

السبت 29 يونيو 2013

دعا الرئيس الأميركي، باراك أوباما، السبت 29 يونيو، نظيره المصري، محمد مرسي، والمعارضة المصرية إلى "بدء حوار بناء ونبذ العنف." وحث أوباما مرسي على قيادة مصر بطريقة "بناءة"، موضحاً أنه يتابع "الأوضاع في البلاد بقلق"وأضاف في مؤتمر صحافي في جنوب إفريقيا أن زعزعة الاستقرار في مصر "يمكن أن تمتد إلى الدول المجاورة."

وحول مقتل مواطن أميركي في اشتباكات الجمعة بمدينة الإسكندرية الساحلية، أوضح أن "الحكومة الأميركية اتخذت إجراءات لضمان أمن سفارتها وقنصلياتها وموظفيها الدبلوماسيين في مصر."

ويقوم أوباما حالياً بزيارة إلى دولة جنوب إفريقيا ضمن جولة إفريقية تشمل عدة دول. وإلى ذلك كشف مسؤولون بوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) عن خطة طوارئ وضعتها القيادة العسكرية لتأمين مصالح الولايات المتحدة في مصر خلال مظاهرات الأحد القادم، بحسب ما ذكرت صحيفة "اليوم السابع"، السبت.

[126] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/29/%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1.html

وتهدف الخطة إلى حماية مقر السفارة بالقاهرة والموظفين العاملين بها، بالإضافة إلى الرعايا الأميركيين في مصر، حيث سيتم الاعتماد على قوات مشاة البحرية الأميركية "المارينز" المتمركزة في جنوب أوروبا، وتحديداً في كل من مدينة سيجنوليا الإيطالية، ومورون الإسبانية، وتمتلك تلك الوحدات طائرات عسكرية من فئة v-22 القادرة على نقل الجنود والسلاح إلى مصر خلال 60 دقيقة، ويبلغ إجمالي عدد قوات المارينز الذين تشملهم حالة التأهب 200 جندي.

وفي تصريحات لشبكة "سي إن إن"، قال مصدر عسكري أميركي إن حالة التأهب هي مجرد إجراء احترازي يسبق الاضطرابات المحتمل أن تشهدها مصر خلال التظاهرات الكبيرة المقبلة، مؤكداً أن التدخل سيتم فقط في حالة اندلاع أعمال عنف ضد الأميركيين.

كما أكد المصدر العسكري وجود 3 سفن حربية أمريكية بالبحر الأحمر على متنها 2000 من مشاة البحرية "المارينز" لتقديم الدعم إذا ما استدعى الأمر ذلك.

وأكد أن الإدارة الأميركية لا تريد تكرار الخطأ الذي حدث في مدينة بنغازي الليبية العام الماضي، حيث لم تتواجد قوات أميركية بالقرب من المدينة لتقديم الدعم والحماية للدبلوماسيين الأميركيين خلال الهجوم على مقر القنصلية، الذي انتهى بمقتل السفير الأميركي ودبلوماسيين آخرين.

أوباما يحث الرئيس المصري على التعاون مع المعارضة

https://youtu.be/wNGeBmHXxyY

1/7/2013

6. تنسيقية الثورة تطالب بتولي رئيس الدستورية مقاليد الحكم[127]

قائد الحرس الجمهوري: دورنا أثناء تظاهرات 30 يونيو تأمين وحماية النظام الرئاسي

الخميس 27 يونيو 2013

قبل أيام من التظاهرات المزمعة في مصر، حددت تنسيقية الثلاثين من يونيو سقف مطالبها في هذه الاحتجاجات بأولويات أهمها، تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة الجمهورية في مرحلة انتقالية، وتشكيل حكومة وطنية، وإسقاط ما سمته بالدستور الإخواني.

كما طالبت التنسيقية بتشكيل جمعية تأسيسية من خبراء دستوريين لوضع دستور جديد للبلاد، وشددت على أنها ستعمل بكل عزم مع مختلف فئات الشعب المصري من أجل تحقيق أهداف الثورة وتلبية مطالب الشعب.

واستعدادا للتظاهرات التي دعت إليها أحزاب إسلامية غدا الجمعة لدعم الرئيس محمد مرسي، والتظاهرات التي دعت إليها المعارضة الأحد القادم لإسقاطه، دفع الجيش المصري بتعزيزات عسكرية كبيرة إلى المحافظات، لحماية المنشآت الحيوية وبعض المواقع المهمة.

---

[127] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/27/-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%8A%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%AA.html

وكان وزير الدفاع المصري، عبد الفتاح السيسي، هدد بأن الجيش لن يقف متفرجا في حال تهديد أمن البلاد.

دور الحرس الجمهوري

في غضون ذلك، وجه قائد الحرس الجمهوري، اللواء محمد زكي، الخميس، رسالة إلى الشعب المصري أكد فيها أن قواته لن تعتدي على أي من أبناء الشعب، ولكنها لن تسمح باقتحام قصر الاتحادية في مظاهرات 30 يونيو.

وقال: "لا أنتظر ولا أتوقع في الوقت نفسه أن يوجه أبناء الشعب المصري أي اعتداء على قوات الحرس الجمهوري، الذين هم جزء من نسيج الشعب الواحد"، لافتاً إلى أن "حق التظاهر السلمي مكفول، ومن حق أبناء الشعب المصري التعبير عن رأيهم بكل سلمية."

وأوضح أن قوات الحرس تؤدي دورها ومهامها بكل أمانة في تأمين وحماية النظام الرئاسي، الذي تم اختياره بواسطة الشعب، وبالتالي فإن قوات الحرس لن تسمح بمحاولة أي فئة اقتحام القصر الرئاسي، الذي يعد ملكاً للشعب المصري.

وأشار إلى أن قوات الحرس الجمهوري تحرص على تنفيذ مهامها في حماية ممتلكات الدولة، التي هي من أموال وقوت الشعب المصري. وقال إنه لن يتواجد أي عنصر من قوات الحرس خارج القصر، حيث إن مهمته الرئيسية تقتصر فقط على تأمين القصور الرئاسية من الداخل، وليس لها أي تعامل مع المتظاهرين خارج أسوار القصر، إلا في حالة محاولة اقتحام أسواره. ونوه قائد الحرس الجمهوري إلى أنه ليس من مهام الحرس الجمهوري إلقاء القبض على أي شخص أو أفراد لم يصدر منهم أي أعمال اعتداء على المنشآت أو الأشخاص.

وقال إنه لا دخل لقوات الحرس الجمهوري برغبة فئة من الشعب في تغيير النظام، ولكن مهمتها الأساسية حماية النظام الرئاسي، الذي تم اختياره بواسطة الشعب، حيث إن عدم تنفيذ قوات الحرس الجمهوري مهامها يعد خيانة لأمانة أوكلها إليها الشعب المصري، وعبر في الوقت نفسه عن ثقته الكاملة في عدم خروج المظاهرات عن السلمية، التي يعبر من خلالها الشعب عن إرادته.

7. جيش المصري يعلن الحياد أثناء تظاهرات 30 يونيو[128]

السيسي: القوات المسلحة لا تنحاز لفصيل دون الآخر وتؤدي دورها في حماية الأمن القومي

15 يونيو 2013

أكد الفريق أول عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، أن رجال القوات المسلحة لا يقامرون بحاضر الوطن ومستقبله، ولا ينحازون لفصيل دون آخر في إشارة إلى تظاهرات 30 يونيو القادمة، مشدداً على أن انحيازهم للشعب المصري بكل فئاته وطوائفه، وأنهم لا يقبلون إلا ما يحقق مصالح الشعب، ويصون مقدراته.

ووفقاً لصحيفة "المصري اليوم" فقد أضاف "السيسي"، خلال الاحتفال بتخريج الدورات 62 أركان حرب عام والدورتين 34و 35 أركان حرب تخصص، من كلية القادة والأركان، التي ضمت دارسين من 10 دول، أمس السبت، أن الجيش المصري يؤدي دوره في حماية الأمن القومي الذي لا تهاون فيه، ويخطئ من لا يقدر قيمة تضحيات وبطولات رجال القوات المسلحة، للحفاظ على أمن الوطن واستقراره، موضحاً أن رفعة القوات المسلحة من رفعة مصر.

وأشار إلى أن القوات المسلحة تؤدي دورها في حماية أمن مصر القومي، ولا تتواجد خارج حدود مصر، إلا من خلال المشاركة في قوات حفظ السلام، وإجراء التدريبات المشتركة، من أجل اكتساب الخبرات ورفع مستويات الكفاءة والاستعداد القتالي.

---

[128] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/23/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-30-%D9%8A%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%88.html

وكان الفريق أول عبد الفتاح السيسي قد وجه، خلال الاحتفال، التحية والتقدير للقادة السابقين الذين أثروا العسكرية المصرية. وبدأت مراسم الاحتفال بعرض فيلم تسجيلي تضمن تطور المنظومة التعليمية داخل الكلية، وتكامل المناهج الدراسية باستخدام أحدث الأساليب ومساعدات التدريب والتطبيقات النظرية والعملية المرتبطة بها، وعقد لقاءات مع كبار رجال الدولة.

وفي وقت سابق أكد مصدر عسكري مسؤول أن القوات المسلحة تعكف على وضع خطة محكمة لتأمين المنشآت والأهداف الحيوية خلال المظاهرات المرتقبة يوم 30 يونيو، والتي ترفع مطالب برحيل الرئيس محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مشيراً إلى أن ذلك يأتي في إطار دور الجيش المصري في حماية الأمن القومي داخلياً وخارجياً، ومنع أي محاولات للتعدي على المنشآت العامة أو الخاصة.

وقال المصدر إن الخطة الأمنية للقوات المسلحة للانتشار في القاهرة الكبرى، ومختلف مدن ومحافظات الجمهورية، يتوقف تنفيذها على قرار رئيس الجمهورية في تحديد نزول الجيش إلى الشارع من عدمه.

https://youtu.be/0wb3LjFGGEY

2/7/2013

8. مصر.. تظاهرات مؤيدة لمرسي ومواجهات بالإسكندرية[129]

متظاهرون أمام وزارة الدفاع يطالبون بإسقاط الرئيس مرسي

الجمعة 13 يونيو 2013

تظاهر عشرات الآلاف من الإسلاميين في العاصمة المصرية القاهرة الجمعة، دعماً للرئيس محمد مرسي، وحمل المتظاهرون أعلاماً مصرية وصور الرئيس محمد مرسي وتجمعوا أمام جامع رابعة العدوية في مدينة نصر بضواحي القاهرة، مرددين "نعم للاستقرار نعم للشرعية."

وأعلنت المنصة الرئيسية أمام مسجد رابعة العدوية، بدء فعاليات مليونيه "لا للعنف وحماية الشرعية"، وبدأ القائمون عليها في ترديد التكبيرات، ورددها خلفهم الآلاف من المشاركين بالمليونيه.

ودعت إلى هذ التظاهرة قوى سياسية وإسلامية على رأسها حزب الحرية والعدالة، وحزب البناء والتنمية وحزب الوطن، وجماعة الإخوان المسلمين، وتم تشكيل لجان شعبية في محاولة لحفظ الأمن وأشرف على تشكيل هذه اللجان حزب الحرية والعدالة.

أحد عناصر اللجان الشعبية التابعة للإخوان

[129] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/21/%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%88-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88-%D8%A8%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-.html

وفي السياق أيضا، قال مراسل "العربية" أحمد بجاتو إن المئات يتوافدون لمحيط وزارة الدفاع للمطالبة بإسقاط حكم مرسي.

إلى ذلك، شهدت ساحة مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية، اشتباكات عقب صلاة الجمعة بين المتظاهرين المحسوبين على القوى السياسية الأخرى ومؤيدي الرئيس وأنصار الإخوان، وذلك عقب اندلاع التظاهر في ساحة المسجد.

وفور الهتاف: "يسقط يسقط حكم المرشد " والدعوة للتظاهر في 30 يونيو، اشتبك معهم مؤيدو الرئيس وأنصار جماعة الإخوان ويجري حاليا اشتباك وتراشق بالحجارة بين الجانبين.

من جانبه، أشار إيهاب القسطاوي، منسق عام حركة تغيير بالإسكندرية، وشاهد عيان على الواقعة، إلى أن السبب في ارتفاع وتيرة الأحداث يرجع إلى أن أنصار جماعة الإخوان وعناصر من التيار الإسلامي ظهروا بساحة المسجد وبدأوا بالتحرش بالمتظاهرين أثناء اندلاع تظاهراتهم وهتافهم ضد الإخوان وضد الرئيس محمد مرسي، وقاموا بالاعتداء على إحدى المتظاهرات، مما أثار حفيظة الثوار ودارت اشتباكات محدودة، تم فيها تراشق بعض الحجارة وتم طرد عناصر الجماعات الإسلامية من ساحة المسجد والسيطرة عليه.

وتعليقا على تظاهرات الإسلاميين، قال المؤلف والكاتب المسرحي علي سالم، إن النظام الحاكم نزل بتظاهرات ليست لها أي صلة بالسياسة، وجعل التكفيريين في مواجهة الشعب. واستنكر المؤلف خلال تصريحه لبرنامج نهاية الأسبوع على قناة العربية، فشل الدولة وعدم تداركها للأخطاء التي تغرق فيها، بل قامت بزرع الكراهية في قلوب المصريين وهي حادثة غير مسبوقة لدى المصريين في أقل من سنة واحدة وهي عمر النظام القائم على أمر البلاد الآن.

الكاتب والمؤلف المسرحي علي سالم

وأفاد بأن مصر في مرحلة احتقان وانفعال وغليان، ومن الوارد جدا حدوث أي تصادمات تسبق تظاهرات 30 يونيو خلال الفترة الراهنة.

وردا على سؤال عن مدى سهولة إسقاط مرسي، أفاد بأن مسعى حركة تمرد التي تقف وراءها قوى سياسية بكل ثقلها تهدف إلى انتخابات رئاسية مبكرة وليس الإطاحة به، مشيرا إلى أن النظام عاجز عن حكم البلاد.

وتعليقاً على تغير موقف مرسي من القضية السورية حيث قرر قطع العلاقات الدبلوماسية معها، أشار إلى أن هذا القرار يفتقر إلى الأهمية وأنها مجرد حركة منه على المستولى الداخلي.

كما وصف حركة تغيير المحافظين الذي أثارت زوبعة سياسية، "بالخبل العقلي" ولا يمت من قريب أو بعيد بالعملية السياسية، نظرا لوجود محافظ ينتمي إلى الجماعة الإسلامية المسؤولة عن مذبحة معبد حتشبسوت بالأقصر عام 1997 والتي استهدفت عددا من الأجانب حينها.

وفي نفس السياق، أصر عاصم عبد الماجد، القيادي في "الجماعة الإسلامية"، على اعتبار حركة "تمرد" على أنها مجرد شيوعيين وأقباط وفلول، على حد تعبيره، وذلك خلال مؤتمر حاشد في المنيا للتيار الإسلامي.

ويصر مؤيدو مرسي الإسلاميون على ربط تظاهرات 30 يونيو بالعنف وتأجير البلطجية.

"النور" لن يشارك

هذا ورفضت الدعوة السلفية وذراعها حزب "النور" المشاركة في تظاهرات "لا للعنف" المقررة اليوم، بل رآها البعض مجرد استعراض للقوى الإسلامية في الحشد لتأييد الرئيس.

وبينما خرجت اتهامات وتهديدات من بعض القيادات الإسلامية، تستمر حركة "تمرد" وغيرها من القوى الثورية في فعاليتها حتى يوم 30 يونيو، موعد إسقاط نظام "الإخوان"، بحسب المعارضين.

وشهدت مختلف المحافظات المصرية مسيرات وسلاسل بشرية مع قرب انتهاء جمع توقيعات سحب الثقة من الرئيس مرسي.

تظاهرات ضد المحافظين الجدد

في سياق آخر، تستمر التظاهرات المعارضة لتعيين محافظين من جماعة "الإخوان" في عدد من المحافظات، كما تستمر الاشتباكات بين المعارضين وأنصار الإخوان في بعض تلك المحافظات.

من جانبه، اجتمع الرئيس مرسي بكل من وزيري الداخلية والدفاع ورئيس المخابرات ورئيس الوزراء، موجهاً إياهم بالتعامل الحضاري مع المتظاهرين السلميين والتصدي للخارجين عن القانون.

كما تستعد جماعة "الإخوان المسلمين" بتحويل مقرها إلى ثكنة عسكرية بتكثيف استعداد تأمينه، يعقد مجلس شورى الجماعة اجتماعه الدوري في 22 يونيو/حزيران، ويستمر مكتب الإرشاد في انعقاد دائم لمناقشة سبل مواجهة معارضيهم ومعارضي الرئيس مرسي.

موقف الجيش

ويستعد الجيش بعناصر من القوات الخاصة لتأمين المنشآت الحيوية والحدود مع التأكيد على حمايته للشعب وإرادته. هذا وكان مصدر عسكري مصري قد أكد

لقناة "العربية" أن القوات المسلحة تلتزم بالشرعية إلا في حال تعارضها مع إرادة الشعب.

وقال المصدر إن القوات المسلحة لا تقبل الضغوط أو التدخل في شؤونها الداخلية من أي أطراف خارجية بذريعة الديمقراطية.

وأضاف المصدر أن قرار القوات المسلحة للدفاع عن مقدرات الوطن وتطلعات الشعب المصري نابع من مبادئ عملها الوطني.

وكانت السفيرة الأميركية بالقاهرة، آن باترسون، قد طالبت في ندوة بعدم تدخل الجيش وإبعاده عن العملية السياسية .

https://youtu.be/zME-JyfUoCA

30 يونيو 2013

https://youtu.be/vxhcDzoCe9g

9. عضو هيئة شرعية مصرية تجيز قتل معارضي مرسي[130]

أطلق على فتواه عنوان "فتوى في دفع المعتدين ممن يرفع السلاح على المسلمين"

الخميس 20 يونيو 2013

أصدر أشرف عبد المنعم، أحد أعضاء الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح في مصر فتوى تجيز قتل المعارضين لنظام الرئيس مرسي، واصفاً رجال المعارضة بالمجرمين المنتقصين من الإسلام.

وأطلق عبد المنعم فتواه التي أصدرها تعليقاً على مظاهرات 30 يونيو، التي دعت لها القوى المعارضة لسياسات الرئيس محمد مرسي، والمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، بعنوان "فتوى في دفع المعتدين ممن يرفع السلاح على المسلمين"، موضحاً أنه يجوز قتل المتظاهرين في ذلك اليوم.

وقال عبدالمنعم، في فتواه، الصادرة الخميس، "المشهد السياسي في بلادنا، والذي يظهر في مقدمته بعض المجرمين، من المنتقصين لدين الإسلام الساخرين من شرائعه، وحلفائهم من ذوي الطرح الطائفي، ومن سار في ركابهم من المخدوعين بدعوى الاعتراض على سياسات للرئاسة - ومن حقهم هذا الاعتراض - أطلقوا تهديدات بالقتل واستخدام السلاح ضد مخالفيهم، وتواطأت معهم داخلية الفلول وإعلامه، وكانت بداية ذلك بالاعتداء على بيوت الله، في سياق تجاوز كل الحرمات، واتسع لينال كل من له سمة الإسلام، رجلا كان أو امرأة، بتعدٍّ على الأنفس والممتلكات والبيوت الآمنة."

وأضاف "مع معارضتنا لكثير من سياسات الرئاسة، وانتقادنا لها علناً في مواضع كثيرة، فإن الحالة الراهنة توجب على المسلم، عدم مشاركة هؤلاء أو الانتظام في صفوفهم، بعدما تبينت حقيقتهم، بل الواجب دفع هؤلاء الضالين عن دين المسلمين ودنياهم بما يقدر عليه، ولو لم يندفعوا إلا بالقتل وجب قتلهم، ونحن في هذا ندفع الظلم، ولا نعتدي."

وقال ضمن حديثه إن من يقاتل المتظاهرين يوم 30 يونيو فيقتل سيكون مصيره الجنة، أما المتظاهرون فسيكون مصيرهم النار.

يذكر أن الهيئة الشرعية التي يعد عبد المنعم أحد أعضائها تضم من بين المؤسسين خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان.

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/20/%D8%B9%D8%B6%D9%88-%D8%A8%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B2-%D9%82%D8%AA%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A.html

رأي الدكتور محمد عبد المقصود في رسالته إلى محمد مرسي

https://youtu.be/9jf-bl3PKzE

4/7/2012

467

10. "تمرد" و"6 أبريل" يواصلان الاستعداد لمظاهرات 30 يونيو[131]

تأكيد على تجنب العنف.. وترتيبات لعمل المستشفيات الميدانية

الأربعاء 19 يونيو 2013

العربية. نت

تواصل حركتا "تمرد" و"6 أبريل" الاستعداد للمظاهرات المرتقبة ضد الرئيس المصري، محمد مرسي، والمقررة في 30 يونيو، بحسب ما ذكرت صحيفة "اليوم السابع" المصرية، الأربعاء 19 يونيو.

وفي هذا السياق، تجتمع حركة "تمرد"، السبت القادم، مع أطبائها لتنسيق عمل المستشفيات الميدانية أثناء المظاهرات وما بعدها.

ومن جانبها، أكدت حركة شباب "6 أبريل" على التزام الطرق السلمية اللاعنفية التى أبهرت العالم أجمع بثورة 25 يناير العظيمة، كما أدانت شتى أعمال العنف والتخريب باسم الثورة، ودعت الجميع للهدوء وإعلاء مصلحة الوطن فوق كل المصالح الشخصية والسياسية الضيقة، حقنا لدماء المصريين وحفاظاً على مقدرات الوطن.

وأضاف البيان، الذي نشرته الحركة عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، "أن غياب القصاص العادل الذي وعد به الرئيس المنتخب من المجرمين

[131] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/19/-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF-%D9%88-6%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88.html

الحقيقيين في كل الجرائم ضد الثورة وعدم تحقيق أهداف الثورة التى قامت من أجلها، بل والالتفاف عليها، والعمل على إقصاء المعارضين واتهامهم بما ليس فيهم، أدت بالبعض من الشباب إلى أن يحيد عن الطرق السلمية واللجوء للعنف الذي نتفهمه جيدا، ولكن نرفضه في كل الأحوال ونناشدهم بالعودة إلى مبادئ الثورة وروحها السلمية."

وأكد البيان على حتمية الحوار باشتراك كل الأطراف المعنية، للحفاظ على الوطن، والتزام الجميع بنتائجه، مع وجود أجندة وآليات واضحة لذلك.

https://youtu.be/F_9tOucr-LA

2/7/2013

https://youtu.be/MwsS3CbxDBc

https://youtu.be/IWMEXbeYdRU

11. "مرسي" للمعارضة: طريق التغيير واضح.. دعونا نسير فيه سويا[132]

الخميس 27-06-2013

أكد الرئيس محمد مرسي أن المعارضة الوطنية تكمل ما يقوم به الرئيس والسلطة التنفيذية، إلا أن بعض مواقف المعارضة المتشددة جرت البلاد إلى حالة من الاستقطاب ورفض الحوار والعمل التعاوني. وتساءل مرسي: "هل من الديمقراطية التشبث بالرأي واحتضان هدم مؤسسات الدولة وفرض فروض مسبقة قبل الحوار، والتصميم على تلبية المطالب قبل الحوار ورفض المشاركة في أي مناصب سياسية، وأن تتصور بعض الأحزاب الصغيرة أنها تعبر عن الشعب، ثم الاتهام بالأخونة؟". ومضى متعجبا: "لماذا يتحدثون عن مسؤوليتي ولا يتحدثون عن مناقشة قراراتي التي أحاسب عليها أمام الله والشعب؟"، مضيفا: "عايز تعارض شارك، مش تكسَّر. إحنا بلد فيه دستور ديمقراطي، عندك قدرة على إقناع الشارع ببرامج، اذهب للانتخابات واحصل على الأغلبية وشكِّل الحكومة التي تريدها"، مضيفا: "أقول للمعارضة إن طريق التغيير واضح، فلماذا لا تريدون أن تسيروا فيه؟".

أبو حامد تعليقا على خطاب الرئيس: القضاء والإعلام والفلول عقدة هذا النظام مرسي لـ "النظام البائد": إما عفا الله عما سلف.. وإما لن يكون لكم في هذا الوطن خارج السجون مكان مصطفي النجار: خطاب مرسي يؤكد أنه "منفصل عن الواقع".. ولن أشارك في الحوار الذي دعا إليه "مرسي" للإعلاميين: أريد أن أرى دوركم.. احتفلوا بصنع التابلت المصري "مرسي": دخول بعض القضاة إلى الحياة السياسية أربك القضاء "أبو الغار" تعليقا على خطاب الرئيس: لا أعتقد أن تشارك جبهة الإنقاذ الوطني في حوار "مرسي" للمرة الثالثة.. "مرسي" يهدد بقطع كل "الأصابع الخفية" التي تعبث بالوطن مرسي في خطاب "الأزمة" يهدد ويتوعد الجميع.. ويتجاهل مطالب الشارع .

[132] http://www.elwatannews.com/news/details/210840

12. أقوال محمد مرسي في العناوين

لقراءة تفاصيل العناوين ينم الضغط على الرابط الذي يظهر عند تمرير "الماوس Mouth" على كل عنوان.

للمرة الثالثة.. "مرسي" يهدد بقطع كل "الأصابع الخفية" التي تعبث بالوطن

مرسي في خطاب "الأزمة" يهدد ويتوعد الجميع.. ويتجاهل مطالب الشارع

رغم عدم وجود صفة بروتوكولية أو حزبية.. المغير بين المسؤولين داخل قاعة المؤتمرات

عاجل | اشتباكات بين أعضاء من الإخوان ومعارضي الرئيس مرسي بالشرقية

عاجل | "مرسي" يتوعد بمحاكمات عسكرية لمن يهينه أو يتطاول على مصر والجيش

"مرسي" يؤكد أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة

مرسي للأقباط: النظام السابق جعل كل ما هو إسلامي "فزاعة" وهذا خطأ

دراج لـ"الوطن": حزب الدستور لن يشارك في حوار الرئيس حول التعديلات الدستورية

عدسات التلفزيون تركز على "السيسي" خلال خطاب الرئيس بقاعة المؤتمرات

"مرسي": سأكلف الوزراء والمحافظين بتعيين مساعدين سنهم أقل من 40 عاما

نشطاء "فيس بوك" يسخرون من تهديد الرئيس للبلطجية ويدشنون صفحة "الراجل بتاع المعادي اللي مرسي ماقالش اسمه"

"مرسي" يدعو القوى السياسية لاجتماع غدا لمناقشة تعديل الدستور

"مرسي": فتحي سرور وحسن عبدالرحمن "خربوا" البلد.. ولن أتهاون معهما

"مرسي" مهددا: لا تهاون مع بقايا النظام السابق، حتى لو طلعوا براءة

"الرئيس: مصر أكبر من أن يلدغها عقرب فتموت.. ومصمم على استكمال منظومة أمن الوطن

"مرسي: الدستور ليس مقدسا ويمكن تعديله

"مرسي" مهددا حسن عبد الرحمن وأمن الدولة: سأتخذ معهم كل أساليب القسوة

"مرسي مهاجما رجال الأعمال: محمد الأمين وأحمد بهجت مسلطين علينا القنوات بتاعتهم

"مرسي: تنازلت عن جميع قضايا الإساءة إلى شخصي

"مرسي": سنقطع يد من يبيع نقطة رمل واحدة من أرض مصر

"بروفايل | مكرم محمد أحمد.. الرئيس

"مرسي" يهاجم صحفيا

"مرسي" يسخر من الحديث عن بيع قناة السويس.. ويتساءل: الهرم اتباع ولا لسه؟

بعد حديثه عن شفيق.. ساويرس لمرسي: أنت أيضا مطلوب للعدالة

"مرسي: نفسي أقف في طابور بنزين.. والحكومة "غلبانة" لا تنتج ما يكفي لسد الأزمة

"مرسي: أحد المواطنين أبلغني أنه شاهد عمليات تهريب جراكن البنزين أمام المحطات

"مرسي": محافظ الأقصر "المستقيل" ليس عليه شائبة واحدة

"مرسي ساخرا: كمال الشاذلي قال لي أنتم أطهار.. فسيبوا لنا النجاسة

"مرسي" ساخرا: السياحة "جرح نازف".. وسارقو "سميراميس" طلعوا براءة

الرئيس: "نفسي أنزل أقف في طابور البنزين"صفحة مرسي على "تويتر" تغرد كلمته

الرئيس: "ناصر" استلم الحكم ومصر تدين بريطانيا.. ورحل وعليها 5 مليارات دولار ديون

تزايد أعداد المتظاهرين أمام مبنى محافظة الشرقية أثناء خطاب الرئيس

مرسي في حوار صحفي في 2010: نحترم رموز الحزب الوطني مثل زكريا عزمي.. وبعد الرئاسة يسخر منه: بكره يطلع ثوار"

مرسي" يعترف: الأسعار ارتفعت.. و20 مليون مصري تحت خط الفقر

مرسي: آن الأوان لإجراء عملية جراحية لانتقاء "السوس" من جسد الوطن

مرسي: أتفهم اختلاف المعارضة.. لكن أرياً بها أن تتحالف مع أعداء الثورة

الرئيس: أرفض أن تشارك المعارضة في الانقضاض على الثورة

الرئيس: قضاؤنا "محترم جدا".. ولا نتدخل في عمل النيابة

مرسي: أتمنى وجود تبادل حقيقي للسلطة في مصر حتى "لو من بكره"رغم تعهده باحترام القضاء..

مرسي: علي أحمد النمر قاض مزور

مرسي مستنكرا: هو شفيق أصبح من الثوار

مرسي: عبدالنور وجودة ووزير التموين تجاهلوا المشاركة في الوزارة

"مرسي": بعض بقايا النظام السابق يعز عليهم استقرار مصر

مرسي يستعين بشعر "طرفة بن العبد" في خطابه

الرئيس ساخرا: من امتى مكرم محمد أحمد كان من الثوار

مرسي: الشباب امتلك حالة ثورية وطاقة للتغيير لم تجد في الحياة السياسية ما يستوعبها

مرسي" مغازلا شباب الثورة: لم يجدوا لهم مكانا في العملية السياسية

حضور مؤتمر "مرسي" بقاعة المؤتمرات: ثوار أحرار هنكمل المشوار

"مرسي: "25 يناير" هي الثورة الوحيدة التي شارك فيها جميع المصريين

الرئيس: لابد من إصلاحات جذرية وسريعة كي تحقق الثورة أهدافها

مرسي": الروح دي غريبة علينا.. والنمو الاقتصادي يتحقق بالاستقرار السياسي على طريقة "مبارك"..

"مرسي": "أقف أمامكم كمواطن قبل أن أكون الرئيس"رغم اشتعال المنصورة..

محمد مرسي يبدأ خطابه بالتهنئة بحلول شهر رمضان

13. مرسي يدعو للحوار والبرادعي يدعوه للاستقالة[133]

دعا الرئيس المصري محمد مرسي مجددا المعارضة إلى الحوار لمحاولة تخفيف التوتر المتزايد في البلاد، في حين طالب رئيس حزب الدستور المعارض محمد البرادعي الرئيس بالاستقالة، وذلك بعد مظاهرات مؤيدة لمرسي استبقت مظاهرات دعت إليها المعارضة لمطالبة مرسي بالتنحي.

وقال مرسي "يدي ممدودة للكل، وهذا الحوار مفتوح السقف، وما أسعى إليه هو الحوار المتوازن الذي يحقق أهداف الثورة وطموحات شبابنا وشعبنا"، مشيرا إلى أن قوى المعارضة رفضت مرارا دعوته للحوار، وأنها تربط إجراءه بشروط مسبقة.

وأضاف مرسي، في حوار أجرته معه صحيفة "أخبار اليوم" المصرية نشر اليوم السبت، أنه سوف يواصل محاولاته للتواصل مع المعارضة ويمكن الإسراع في الانتخابات البرلمانية لالتفاف الجميع حول طريق واضح متفق عليه لإدارة الخلافات.

[133] http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/6/22/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%B9%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9

وردا على سؤال بشأن حديثه عن وجود مؤامرة وانتظار الناس لمعلومات للكشف عنها، أجاب مرسي "لا يمكن إنكار أن مصر دولة كبرى مؤثرة في المنطقة ولا بد أن تكون مستهدفة. وعندما أشير إلى قليل مما أعلمه يكون ذلك بدافع إعلام المواطن عن حجم التحديات والمقاومة التي ألقاها وأنا أحاول النهوض بهذا البلد".

وفيما يتعلق بالمظاهرات التي تعتزم المعارضة تنظيمها يوم 30 يونيو الجاري، قال مرسي "أقول لجميع أبناء مصر هذا حقكم، ولكن عليكم أن تحرصوا على مصلحة مصر وأمن الوطن والمواطن ولا تلجؤوا للعنف". ودعا مرسي إلى "منع من يريدون العودة بنا إلى الوراء، إلى عهود الفساد والاستبداد وتزوير الانتخابات ونهب الأموال وإهدار الحريات". وطالب "القوى الوطنية بأن تتصدى للمخططات الشيطانية لهؤلاء لأنهم لا يريدون لمصر هدوءا أو استقرارا".

وعن محاولات الوقيعة بينه وبين القوات المسلحة، قال الرئيس المصري "هذه محاولات مآلها الفشل لأننا نجحنا في تأسيس علاقات مدنية عسكرية متسقة مع الديمقراطية المصرية الوليدة الناشئة عن ثورة 25 يناير".

دعوة للاستقالة

من ناحيته دعا رئيس حزب الدستور ومنسق جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة محمد البرادعي اليوم السبت الرئيس مرسي إلى تقديم استقالته.

وقال البرادعي، في كلمة ألقاها في افتتاح مؤتمر ما بعد رحيل مرسي المنعقد بأحد فنادق القاهرة اليوم، إنني أطالب الرئيس محمد مرسي بتقديم استقالته لمنح مصر فرصة تحقيق أهداف الثورة وبناء نظام جديد على جميع الأصعدة.

وأعرب عن تقديره لحملة "تمرُّد" المعارضة، مشيراً إلى أن الحملة أعادت الثورة للشعب بعد أن سُرقت منه. وأضاف البرادعي أن جزءاً كبيراً الآن من الشعب يقول نريد انتخابات رئاسية مبكرة.

وتدعو حملة معارضة لمرسي بعنوان "تمرد" إلى مظاهرة ضد الرئيس المصري أمام القصر الرئاسي يوم 30 يونيو بمناسبة الذكرى الأولى لتولي مرسي الحكم،

وذلك للمطالبة بتنحيه وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة بعد أن تمكنت الحملة من جمع نحو 15 مليون توقيع لمواطنين مصريين يطالبون مرسي بالاستقالة، كما يقول منظمو الحملة.

وفي المقابل يؤكد أنصار مرسي أنه يملك شرعية أخذها من صناديق الاقتراع في انتخابات ديمقراطية، ويتهمون المعارضة بالقيام بـ "ثورة مضادة" بهدف الإطاحة بمرسي في الشارع ومنعه من تغيير بعض المسؤولين المتهمين بأنهم من بقايا مرحلة الرئيس المخلوع حسني مبارك.

طوارئ بالمطارات

وعلى صعيد متصل تشهد المطارات المصرية الأسبوع المقبل حال طوارئ قبل المظاهرات المقبلة. وقال مدير أمن مطار القاهرة اللواء مجدي اليسرى إنه سيتم وضع خطة طوارئ من 28 يونيو إلى الأول من يوليو المقبل، وستجري زيادة عدد دوريات قوى الأمن بمحيط المطار وتعزيز نقاط التفتيش ووضع كاميرات مراقبة لمواجهة أي حالة طارئة. أما رئيس قطاع الأمن في شركة مصر للطيران مجدي علوان فأكد أنه سيتم تعزيز الأمن في المطارات ومكاتب الشركة في المناطق المصرية كافة. وأضاف أن خطة الطوارئ تشمل "تفتيش الركاب بنسبة 100% وزيادة تأمين حراسة الطائرات على أرض المهبط". وأوضح مسؤول ملاحي أن موظفي الأمن سيكونون مزودين بأسلحة وتجهيزات لازمة لحماية هذه المرافق الحيوية، وأوضح المسؤول أنه تم بحث كافة الاحتمالات المتوقعة ومنها احتمال مواجهة نزوح جماعي من الجاليات الأجنبية للسفر خارج البلاد عبر المطار كما حدث خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011.

https://youtu.be/A-_7byaamnU

https://youtu.be/1B9mXtEinH0

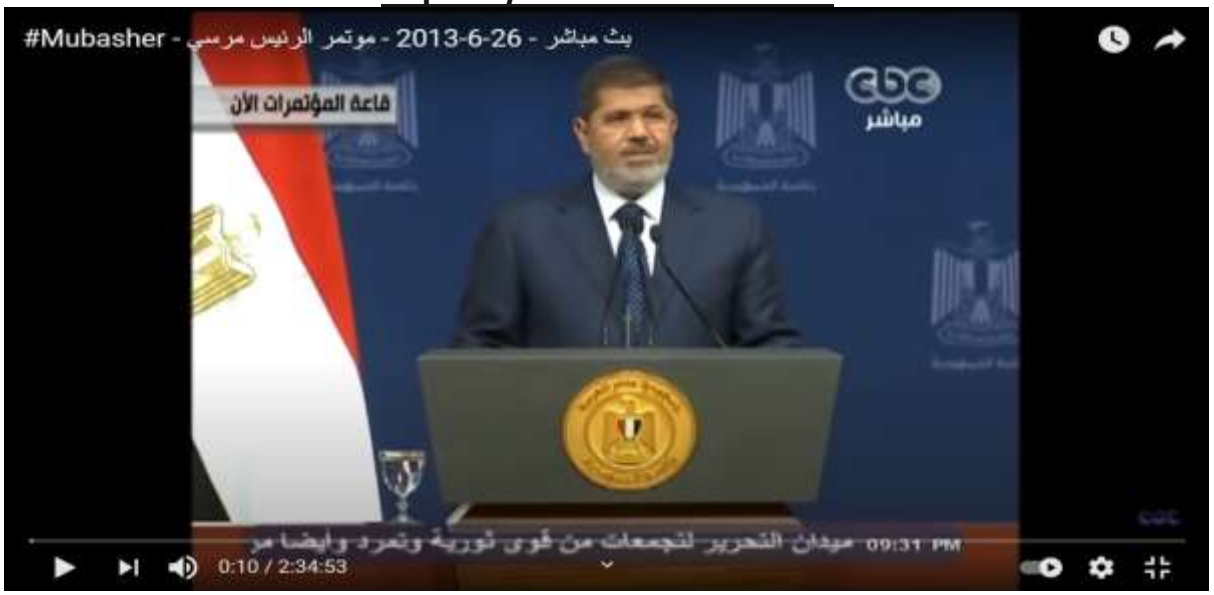

https://youtu.be/Exemx5xZFmk

26/6/2013

14. حشود كبيرة تحاصر قصر الاتحادية.. والرئاسة تؤكد: مرسي غادر بعد انتهاء عمله[134]

واشنطن تحث المعارضين التزام السلمية

الجمعة 28-06-2013

أكد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية الدكتور ياسر علي أن الرئيس محمد مرسي غادر مقر قصر الاتحادية أمس عقب انتهاء جدول اجتماعاته.

وأشار المتحدث إلى أن الرئيس خرج من البوابة المخصصة لدخوله وخروجه يوميا ونفي تعرض الموكب الرئاسي لاعتراضات من جانب متظاهرين.

واحتشد بالمنطقة المحيطة بالقصر الرئاسي عشرات الآلاف من المحتجين الذين قاموا بمحاولات لاقتحام الاسلاك الشائكة المحيطة بقصر الاتحادية وتصدت لهم قوات الأمن بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع ما أسفر عن إصابة عدد من المحتجين.

يأتي ذلك فيما أعلنت مصادر رئاسية أن الرئيس محمد مرسي غادر قصر الاتحادية بناء على طلب من الحرس الجمهوري، والأجهزة الأمنية بعد وصول المتظاهرين إلى القصر ومحاصرتهم له. وأكدت المصادر أن قرار مغادرة الرئيس من قصر الرئاسة جاء تحسباً لأية مخاطر أو تطورات قد تحدث وأيضا رغبة في تهدئة المتظاهرين.

---

[134] http://www.alriyadh.com/790111

وقالت المصادر إن التعليمات واضحة لقوات الأمن الموجودة أمام قصر الاتحادية بعدم الاعتداء على المتظاهرين، وتركهم يعبرون عن رأيهم بحرية وبشكل سلمي.
وكان ألوف المتظاهرين شاركوا في مسيرات إلى القصر أمس احتجاجا على إعلان دستوري أصدره مرسي يوم 22 نوفمبر ومشروع دستور دعا لاستفتاء الناخبين عليه بعد 10 أيام ويقول معارضون إنه لا يضمن تداول السلطة، وأحاط المتظاهرون بالقصر من ثلاث جهات.
وكانت جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة ونشطاء دعوا إلى مظاهرات ومسيرات حاشدة أمس سموها "الإنذار الأخير" للرئيس المصري ليسحب الإعلان الدستوري ويلغي الاستفتاء على مشروع الدستور.
وفي مدينة المنيا جنوبي القاهرة أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على متظاهرين أمام مقر جماعة الإخوان المسلمين في المدينة. وقال شهود عيان إن المتظاهرين رشقوا الشرطة وأعضاء في جماعة الإخوان بالحجارة. وقال نشطاء إن المتظاهرين توجهوا إلى مقر الجماعة لإطلاق سراح ثلاثة من زملائهم أشيع انهم احتجزوا في المقر.
الى ذلك دعت الخارجية الاميركية أمس القوى المعارضة للرئيس المصري محمد مرسي الى الحفاظ على "سلمية التظاهر" بعد ان اقتربت المسيرة الاحتجاجية من قصر الرئاسة في القاهرة.
وقال المتحدث باسم الوزارة مارك تونر "نحث فقط المحتجين على التعبير عن آرائهم بشكل سلمي حيث يوجد توتر كبير حالياً في القاهرة."
وردا على سؤال بشأن رسالة يمكن ان توجهها واشنطن للرئيس المصري قال تونر "من المهم ان تحظى عملية اقرار الدستور بثقة الشعب المصري."

59.15% من المصريين يفضلون انتخابات رئاسية مبكرة[135]

المعارضة ترفض دعوة مرسي للحوار وتحمله مسؤولية الانقسام

الجمعة 28-06-2013

رفضت جبهة الانقاذ المعارضة اليوم الخميس دعوة الرئيس محمد مرسي للحوار واعلنت تمسكها بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة مطالبة المصريين بالتظاهر السلمي في نهاية الشهر الجاري.

وقال بيان لجبهة الانقاذ تلاه الخميس الدكتور محمد البرادعي رئيس حزب الدستور الليبرالي المعارض في مؤتمر صحافي إن خطاب مرسي الاربعاء "عكس عجزا واضحا عن الإقرار بالواقع الصعب الذي تعيشه مصر بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد منذ أن تولى منصبه قبل عام". وقال البيان إن "خطاب مرسي لم يزدنا إلا إصرارا على التمسك بدعوتنا لانتخابات رئاسية مبكرة من أجل تحقيق أهداف الثورة وعلى رأسها العدالة الاجتماعية"، واضاف "نحن على ثقة بأن جماهير الشعب المصري ستخرج بالملايين في مظاهرات سلمية تملأ كل ميادين وشوارع مصر يوم الأحد 30 يونيو لتأكيد إرادتها وإعادة ثورة 25 يناير إلى مسارها الصحيح".

وقال البيان ان مرسي يتحمل مسؤولية حالة الاستقطاب التي تشهدها البلاد متهما اياه بخلقه، وكشف استطلاع للرأي أن 59% من المصريين يفضلون إجراء

---

[135] http://www.alriyadh.com/847560

انتخابات رئاسية مبكرة، في حين يفضل 26% استمرار الرئيس محمد مرسي في منصبه.

في شأن متصل اشتبك مؤيدون ومعارضون للرئيس المصري محمد مرسي في مدينة الاسكندرية ثاني أكبر المدن المصرية وتراشقوا بالحجارة وإطلاق النيران في وقت مبكر اليوم، وتزامن الاشتباك مع القاء الرئيس الاسلامي خطابا مهما في القاهرة.

https://youtu.be/GQ1tNopb97k

Jul 2, 2013

https://youtu.be/rWvTzW_81_A

الفصل السادس

عزل مرسي وتعيين عدلي منصور رئيساً مؤقتاً

المبحث الأول

حركة "تمـــــــــرد"

1. حركة تمرد[136]

حركة تمرد، هي حركة معارضة مصرية دعت في 2013 لسحب الثقة من محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية آنذاك، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة. قامت الحركة بدعوة المواطنين إلى التوقيع على وثيقة تحمل نفس اسم الحركة. انطلقت "تمرد" في يوم الجمعة 26 أبريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، على أن تنتهي في 30 يونيو من نفس العام، وأعلنت على لسان محمود بدر - أحد متحدثيها - عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من محمد مرسي [1] . قوبلت حركة تمرد في بدايتها بحالة من الشجب والاستنكار من قبل جماعة الإخوان المسلمين والأطراف الموالية لها واتهمتها بالتحريض على العنف والتحالف مع فلول الحزب الوطني السابق.

وعقب أحداث 30 يونيو في مصر والإطاحة بالرئيس محمد مرسي، شككت بعض الأطراف في أصل هذه الحملة وتأسيسها ووصفتها بأنها "مأجورة" وتم تمويلها لصالح القائمين بالانقلاب العسكري[4] ، خاصة بعد وضع اسمي مؤسسي الحركة في لجنة إعداد الدستور بشكل غير مبرر،[5] وفي أكتوبر 20133 تعرضت حملة تمرد لانشقاقات في صفوفها واتهم بعض أعضائها مؤسسي الحملة بأنهم على علاقة برجال نظام مبارك السابق.[6][7]

136

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF

مسيرة الحركة

أعلنت الحركة أنها جمعت 200 ألف توقيع في الأسبوع الأول [8]، جدير بالذكر أن حركة تمرد كان قد سبقها إلى هذا النهج حركات أخرى مثل حركة مستمرون والتي أسسها محمد أبو حامد عضو مجلس الشعب السابق المنحل. وصل انتشار حركة تمرد إلى حد أن أعلن مؤسسوها أنهم قد جمعوا 2 مليون و29 ألفاً و592 استمارة توقيع لسحب الثقة من مرسي في مؤتمر صحفي عقدوه يوم الأحد 12 مايو 2013 أي بعد حوالي أسبوعين من تدشين الحملة [9] أنباء تعدي عدد الاستمارات الموقعة لما يزيد عن 2 مليون في أسبوعين أحدثت صخبا إعلاميا واسعا[بحاجة لمصدر] ساعد في انتشار حركة تمرد أكثر في الأوساط الشعبية المصرية كما انتبهت لها قوى المعارضة التي أجمعت تقريبا على تأييدها كما انضمت إليهم بعض قوى من تيار الإسلام السياسي.[بحاجة لمصدر] ومن التيارات السياسية التي دعمت حركة تمرد حركة كفاية و جبهة الإنقاذ و الجمعية الوطنية للتغيير و حركة 6 أبريل، كما أعلنت نقابة المحامين المصرية فتح مقراتها للمواطنين على مستوى الجمهورية لتلقي الاستمارات الموقعة [10]. بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي في 3 يوليو، وتعيين عدلي منصور رئيسًا مؤقتًا للبلاد، أصدر هذا الأخير إعلانًا دستوريًا في 99 يوليو رفضته الحركة وقالت أنه لم يعرض عليها وقالت في حسابها على تويتر أنه لا يمكنها القبول بالإعلان الدستوري الجديد "لأنه جاء إرضاءاك للسلفيين".[11]

حركات مناهضة

من جانب آخر أطلق بعض مؤيدي الرئيس محمد مرسي حملتين لجمع توقيعات لدعم استمرار محمد مرسي في الحكم هما حملة مؤيد وحملة تجرد.[12]

في نفس الوقت اتهم بعض الموالين لجماعة الإخوان حركة تمرد بأنها حركة تخريبية وأن ادعائها أنها جمعت هذه الأعداد كذب.[13]

حركة تمرد بعد 3 يوليو تعتزم إصدار جريدة

أعلنت حركة تمرد عبر مجموعتها الإعلامية أنها تستعد لإصدار جريدة ورقية يومية باسم "تمرد" تعبر عن الحملة وعن حالة التمرد بصفة عامة في الشارع المصري.[14],وقال محمود بدر، رئيس تحرير موقع تمرد في تصريح صحفي نشره الموقع، إن الأمر الآن في مرحلة البحث عن ممول أو مجموعة ممولين من الشخصيات المصرية الوطنية التي لا غبار عليها، مشيرًا إلى أنه في حال عدم التوصل إلى ذلك سوف نتجه إلى إصدار الجريدة عن طريق الاكتتاب الشعبي لتكون تجربة رائدة في ذلك.وأضاف أنه تم الانتهاء من إعداد الميزانية الخاصة بالجريدة، إضافة إلى الهيكل الإداري والتحريري كانت الحملة قد أعربت في سياق بيان لها تزامن مع إطلاق موقعها الإلكتروني عن أملها في تأسيس مدرسة صحفية جديدة. وعبر بدر عن أمله في تأسيس مدرسة صحفية جديدة.. لها أدواتها الخاصة ولغتها الخاصة المستمدة من روح جيل مختلف.. جيل آمن بالثورة وحدد لها موعدا.. وقام بها.. ولا يزال مصمما على استكمالها بالرغم من كل المعوقات.[15][16]

- محمود بدر[137]

محمود بدر	
معلومات شخصية	
تاريخ الميلاد	1985
مواطنة	مصر
الحياة العملية	
المهنة	صحفي

محمود بدر صحافي وناشط سياسي مصري، مؤسس حركة تمرد المصرية التي دعت إلى مظاهرات 30 يونيو 2013 في مصر والناطق الإعلامي باسمها [1]. ولد بشبين القناطر في محافظة القليوبية وهو ابن المحامي إسماعيل بدر الذي أخذ

137 https://ar.wikipedia.org/wiki/ محمود بدر

منه ميوله القومية الناصرية. عمل في جريدة صوت الأمة المستقلّة وصحيفة الدستور. ثم انتقل بدر منذ فترة إلى جريدة الصباح، وما لبث أن استقال منها قبل أن تقفل أبوابها.[2] خريج أكاديمية مودرن بمنطقة المعادي بالقاهرة.

https://youtu.be/dtXiePGuy_s

Jun 29, 2013

مشاهير قالوا عن تمرد[138]

. . . شخصيات دعمتها وأخرى رفضتها . . . بينما آخرون تباينت مواقفهم من مرحلة لأخرى. . . ومنذ انطلاقها في الأول من مايو، وحتى هذه اللحظة، ارتبط اسم "تمرد" بمئات من التصريحات نستعرض أبرزها في السطور التالية:

خالد النبوي

"تمرد" هي "الحلم" و"الخلاص" عند البعض ... لكنها عند آخرون "مؤامرة" و"فتنة" . وأضاف "نحن لا نتمرد لمجرد التمرد، نحن نتمرد من أجل تحقيق أحلام شهدائنا، من أجل أن يشعر الجميع أنهم سواسية، أنا أتمرد إذن أنا موجود."

[138] http://www.dotmsr.com/details/%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF

حمدين صباحي، مرشح رئاسي محتمل

حملة "تمرد" وسيلة للخلاص من حكم الإخوان

عمرو موسي، المرشح الرئاسي السابق

"حركة تمرد تعكس حالة الإحباط التي تنتشر الآن بسبب فشل الحكم في علاج مشكلات المواطن، حركة تمرد توجه إنذاراً سياسياً سلمياً، بأن استمرار هذا الوضع له عواقب وخيمة، فقد أعذر من أنذر."

عبد المنعم أبو الفتوح، رئيس حزب مصر القوية، والمرشح الرئاسي السابق

قبل 30 يونيو

"الحملة عمل شعبي وسلمي، والانتخابات المبكرة حل ديمقراطي للخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد"

بعد 30 يونيو

"لم أوقع على استمارة تمرد للإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسى، لم أكن على علم بهؤلاء الشباب ومن يدعمهم ومن يقف وراءهم."

أحمد شفيق، مرشح رئاسي السابق

"وقعت على تمرد، ولكني أثق أن هذا التوقيع غير كاف وحده لإجبار الإخوان المسلمين على ترك السلطة، ولن تطيح بالرئيس، لكن التوقيع بالملايين أمام العالم كله إنما يؤكد للعالم أن المصرين متفقون على هدف واحد، وهو التخلص من هذه الجماعة، أنا لا أعلم من وراء حركة تمرد.

عصام العريان، القيادي الإخواني ومستشار الرئيس السابق

"الشعب المصري لن يقف ساكنا في وجه "تمرد عسكري" الثورة علمت الشعب "أن حريته أثمن من حياته، لن يقدر حاكم ولا مجلس غير منتخب على حكم مصر".

طارق الزمر، رئيس حزب البناء والشمية

"هي حملة إهانة للشعب المصري الذي انتخب الرئيس مرسي، دعوى تمرد ليس لها أي ظهير دستوري، لأننا لدينا دستور تم التصويت عليه، وليس من بينه فكرة أي انتخابات رئاسية مبكرة."

شريهان، ممثلة

"تمردت على الفوضى الدستورية، على عام من نهضة أفسد فساد سياسي اقتصادي، اجتماعي على نظام فاشي."

وعقب تبرعها بمنزلها مقر للحملة على إثر حرق مقرات "تمرد "مقر تمرد لم يعد مقرا واحدا أو حتى عدة مقرات، التمرد أصبح في قلب كل مواطن مصري، ووصل إلى كل شارع وبيت ومحافظة مصرية"

ممدوح حمزة، ناشط سياسي

قبل 30 يونيو

"تمرد ستنجح في إسقاط حكم الإخوان وإبعادهم عن مصر، كما أن حركة تضامن قضت على الشيوعية في بولندا، حركة تمرد ستقضي على الإخوان في مصر."

بعد 30 يونيو

أعضاء (تمرد) انقلبوا وأصبحوا متحدثين رسميين للمخابرات الحربية والشؤون المعنوية والجيش.

خالد سعيد، المتحدث باسم الجبهة السلفية

حركة تمرد مدعومة من الطائفيين لإحداث فوضى واضطرابات في الشارع قبل الانتخابات، الجبهة السلفية تدعم الرئيس محمد مرسي، والانقلاب عليه انقلاب على إرادة الأمة.

إسراء عبد الفتاح، ناشطة سياسية

"تمرد، أعادت روح الثورة من جديد"

"تمرد إن لم تستطع أن تجبر الرئيس على إجراء انتخابات مبكرة فإنها سوف تكون ترومومترا لقياس عزوف المواطنين عن التصويت للإخوان... فأبشروا."

عاصم عبد الماجد، عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية

"إن من السذاجة أن يتصور أعضاء حركة "تمرد" أن الشعب سيستجيب لهم في 30 يونيو، من يفجر فتنة في مصر سيقضي عليه الشعب تماما ولن يسمح له بذلك، وأبشركم بأنكم في صباح أول يوليو ستعودون للجحور." "إن بعض شباب تمرد شيوعيون وملحدون ومن متطرفي الأقباط، ومن منظمة أقباط بلا قيود التي تريد محو الإسلام من مصر والذين قالوا إن الإسلام ضيف على مصر... ولذلك أقول لهم تذكروا أن الإسلام حرر أجدادكم من ظلم الرومان."

https://youtu.be/BEmjVc1RIU0

Jun 26, 2013

المبحث الثاني

ثورة 30 يونيو 2013

1. مظاهرات 30 يونيو 2013

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة[139]

مظاهرات 30 يونيو	
التاريخ	30يونيو – 3 يوليو 2013
المكان	مصر
الأهداف	المعارضة :المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة المؤيدون :المطالبة ببقاء الرئيس محمد مرسي.
قادة الفريقين	
حملة تمرد جبهة الإنقاذ الوطني	التحالف الوطني لدعم الشرعية

جرت مظاهرات 30 يونيو 2013 في مصر في محافظات عدة، نظمتها أحزاب وحركات معارضة للرئيس محمد مرسي. توقيت المظاهرات كان محددًا مسبقًا منذ أسابيع. طالب المتظاهرون برحيل الرئيس محمد مرسي، الذي أمضى عامًا واحدًا في الحكم. في يوم 3 يوليو، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها الانقلاب على حكم محمد مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار عدلي منصور الذي رقى السيسي إلى رتبة المشير بعد ثمانية أشهر.

في اليوم الأول من التظاهرات وقع قتلى وجرحى. وأحرقت مكاتب لجماعة الإخوان المسلمين، ومقرها في المقطم بالقاهرة.[1] الاشتباكات عند مقر الإخوان في المقطم

[139] https://ar.wikipedia.org/wiki/مظاهرات_30_يونيو_2013_في_مصر

أوقعت 10 قتلى.[2] في اليوم التالي، وقد جرت مظاهرات في الشهر نفسه للقوى المؤيدة للرئيس، وحملت شعارات "نبذ العنف" و"الدفاع عن الشرعية".

في عصر اليوم التالي، 1 يوليو،

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا يمهل القوى السياسية مهلة مدتها 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها.[3] في أعقاب ذلك، طالب كل من حزب النور السلفي والدعوة السلفية الرئيس محمد مرسي بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وجاء في البيان تعبير عن الخشية من عودة الجيش للحياة العامة.[4] وفي نفس اليوم استقال خمس وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، واستقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، الذي قال أن منصبه كان شرفيًا ولم يكلف بأي مهمة.[5] وقدم 30 عضوًا في مجلس الشورى استقالاتهم.[6] وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط، وكالة الأنباء الرسمية، أن محمد كامل عمرو وزير الخارجية قدم استقالته، ولم تقدم تفاصيل أكثر.[7] وفي الليل، أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية بيانًا جاء فيه إعلان الرفض البات والمطلق محاولة "البعض استرداد هذا الجيش للانقضاض على الشرعية والانقلاب على الإرادة الشعبية".[8] وقد أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها تضامنها مع بيان القوات المسلحة مذكرة بأنها تقف على مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية.[9] وأسهم بيان الجيش في دفع مؤشرات البورصة المصرية حيث زادت القيمة السوقية للأسهم نحو عشرة مليارات جنيه.[10]

في 2 يوليو

أصدرت الرئاسة المصرية بيانًا في الساعات الأولى من الثلاثاء 2 يوليو جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب".[11]

في 3 يوليو

وبعد انتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوى السياسية، في التاسعة مساءً، وبعد لقاء مع قوى سياسية ودينية وشبابية، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها والمشير حاليا, إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مع جملة إجراءات أخرى أعلن عنها.[12] وتبع ذلك البيان احتفالات في ميدان التحرير و عدد من المحافظات المصرية.[13]

الخلفية والتحضير

ملصقات ضد مرسي على السيارات في القاهرة

تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد عقب سقوط حكم محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد 18 يومًا من التظاهرات. مع مرور عشرة أشهر على حكم محمد مرسي، تأسست حركة تمرد في 26 أبريل 2013، وهي حركة تجمع توقيعات المصريين لسحب الثقة من محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. أعلنت الحركة عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي، ودعت هؤلاء الموقعين للتظاهر يوم 30 يونيو.[14] وقد تجاهل مرسي هذه التوقيعات ورفض اجراء الانتخابات المبكرة واصفا اياها بالمطالب العبثية.[15] ورفضت المعارضة دعوة محمد مرسي للحوار وتشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية، وذلك في خطاب امتد لساعتين ونصف. وتلا محمد البرادعي بيان جبهة الإنقاذ

المعارضة، وقال إن خطاب محمد مرسي "عكس عجزًا واضحًا عن الإقرار بالواقع الصعب الذي تعيشه مصر بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد منذ أن تولى منصبه قبل عام". وتمسكت الجبهة بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.[16]

دعا شيخ الأزهر أحمد الطيب في بيان كل مصري إلى تحمل مسؤوليته "أمام الله والتاريخ والعالم" وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية "التي بدت ملامحها في الأفق والتي تنذر بعواقب لا تليق بتاريخ مصر ووحدة المصريين ولن تغفرها الأجيال لأحد". ودعا بابا الأقباط الأرثوذكس تواضروس الثاني المصريين إلى التفكير معًا والتحاور معًا، وطلب منهم الصلاة من أجل مصر.[14]

30 يونيو

تجمع عدد كبير من معارضي نظام الرئيس المصري محمد مرسي في الذكرى الأولى لتوليه منصب رئيس الجمهورية مطالبين بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وقد تركزت التجمعات في ميدان التحرير وفي الميادين الرئيسية في عدد كبير من المحافظات، فيما خرج أنصار مرسي في تظاهرات مؤيدة له في أماكن مختلفة أبرزها وأكبرها في ميداني رابعة العدوية و النهضة

في القاهرة قامت حركة تمرد بالتظاهر أمام قصر الاتحادية وعرض الاستمارات التي وقعها عدد كبير من المصريين، بلغ 22 مليون بحسب ما اعلنته الحركة،[17] مطالبة بعزل محمد مرسي.

https://youtu.be/Qv7BB-jR9VE

2. مسلسل أحداث الثورة المصرية الثالثة[140]

منذ خروج المتظاهرين إلى الشوارع في شهر يناير "كانون الثاني" عام 2011 وسقوط حكم الرئيس حسني مبارك الذي حكم مصر لفترة طويلة في إطار ثورات الربيع العربي. غرقت مصر في صراع على السلطة، فضلا عن أن نجاح محمد مرسي، وهو عضو في جماعة الإخوان المسلمين، في الانتخابات الرئاسية قد تسبب في حدوث صراع مع القادة العسكريين الذين كانوا يطمعون في السيطرة على البلاد، وانتهى الرئيس مرسي بأن تسبب في إثارة عاصفة من الاحتجاجات عندما قرر منح نفسه سلطات استثنائية في 22 نوفمبر 2012.

22نوفمبر 2012

أصدر الرئيس المصري محمد مرسي إعلاناً دستورياً حصّن بموجبه الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، من الحل. ووفقاً للإعلان الدستوري أيضاً لا يمكن نقض قرارات الرئيس من قبل أي جهة بما فيها القضاء، إلا بعد إقرار الدستور الجديد وإجراء انتخابات برلمانية جديدة. كما ينص الإعلان على إعادة "التحقيقات والمحاكمات في جرائم قتل وشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثورة بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق."

23نوفمبر 2012

أكد الرئيس محمد مرسي أنه لن يتراجع عن الإعلان الدستوري الأخير الذي أثار احتجاجات كثير من قوى المعارضة. وفي هذا الوقت تم اقتحام مقار حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين، التي ينتمي إليها الرئيس، في بعض المحافظات.

---

[140] http://www.assakina.com/center/files/19849.html

24نوفمبر 2012

هدد القضاة بإضراب في جميع أنحاء البلاد مطالبين مرسي بإلغاء الإعلان الدستوري، حيث أعلن مجلس القضاء الأعلى في بيان له أن الإعلان الدستوري الذي صدر يتضمن "اعتداء غير مسبوق على استقلال القضاء وأحكامه". وأشار مجلس القضاء الأعلى إلى "أسفه" لصدور مثل هذا الإعلان. وأهاب المجلس برئيس الجمهورية "البعد بهذا الإعلان عن كل ما يمس السلطة القضائية واختصاصاتها أو التدخل في شئون أعضائها أو ينال من جلال أحكامها."

25نوفمبر 2012

أصدرت الرئاسة المصرية بيانا أكدت أن الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي ذو طبيعة مؤقتة ودعت لحوار مع القوى السياسية.

26نوفمبر 2012

اندلعت اشتباكات بين مؤيدين ومعارضين للرئيس المصري محمد مرسي في مدينة دمنهور الواقعة في دلتا مصر ما أسفر عن سقوط قتيل وإصابة نحو 60 آخرين. وقالت جماعة الإخوان المسلمين في بيان على موقعها الالكتروني إن القتيل عضو في الجماعة يدعى "إسلام فتحي مسعود" ويبلغ من العمر 15 عاما وأنه "استشهد جراء ضربة غدر" خلال محاولة "بلطجية" اقتحام مقر الجماعة في مدينة دمنهور. وفي هذا الوقت التقى مرسي بالقضاة وأشار الى انه سوف يقلص من السلطات المنصوص في الإعلان الدستوري.

27نوفمبر 2012

أسفرت اشتباكات بين المتظاهرين المحتجين على الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري محمد مرسي ومؤيدين له في مدينة المحلة عن مقتل شاب مصري وإصابة نحو 200 شخص، بينهم أكثر من 60 مصابا بطلقات خرطوش، قبل أن يتدخل الأمن ويطلق القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين.

28نوفمبر 2012

اتهمت المحكمة الدستورية العليا في مصر الرئيس محمد مرسي بالمشاركة في حملة ضدها مشددة على أنها لن تخضع لأي ضغوط. ميدانيا شهد أحد جوانب ميدان التحرير بوسط القاهرة اشتباكات بين قوات الأمن ومحتجين. من جهتها أعلنت الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد في مصر أن التصويت على مسودته سيكون يوم الخميس 29 نوفمبر.

29نوفمبر 2012:

وجه الرئيس المصري محمد مرسي كلمة من خلال التلفزيون الحكومي قال فيها إن إقالة النائب العام جاءت تلبية لمطالب الثوار وإن تأخر بعض الشيء لطبيعة المرحلة الانتقالية، ولكن الموقف الآن لا يحتمل التأخير.

وقال الرئيس "ليس على القضاة غبار في أن يقولوا بما أمامهم من القانون وعليهم أن يحكموا بالتشريعات التي أمامهم وهم ليسوا مشرعين ولا علاقة لهم بالعملية السياسية."

وأضاف أن "مهمتي المحافظة على الوطن من أي خلل أو تآمر،" وان "الإعلان الدستوري الأخير ليس الأول قبله إعلانين وهو يحقق رغبات ومتطلبات المرحلة."

وأكد في كلمته أن "كل الإعلانات الدستورية تنتهي بمجرد أن يستفتي الشعب على الدستور،" وانه "إذا لم يوافق المصريون على الدستور تعاد الكرة مرة أخرى بجمعية تأسيسية وكتابة دستور آخر". وقال إنه "عانى شخصيا من الديكتاتورية ولا يمكن أن يمارسها أبدا."

30نوفمبر 2012:

أقرت الجمعية التأسيسية المختصة بصياغة الدستور الجديد في مصر بالإجماع المسودة المقدمة إلى أعضائها بعد عملية تصويت طويلة شملت كل مواد الدستور، وقال رئيس الجمعية، حسام الغرياني، إن مشروع الدستور الجديد سيقدم إلى الرئيس محمد مرسي، تمهيدا لطرحه على الاستفتاء العام .

1 ديسمبر 2012:

احتشد عشرات الآلاف من المتظاهرين المؤيدين للإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري محمد مرسي أمام جامعة القاهرة الواقعة في محافظة الجيزة رافعين شعار "الشرعية والشريعة" ونعم للإعلان الدستوري" وينتمي معظمهم إلى التيار الإسلامي من جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعة الإسلامية. بالمقابل واصل المئات من المتظاهرين الرافضين للإعلان الدستوري اعتصامهم في ميدان التحرير رافعين شعار "لا للإعلان الدستوري" و" حل التأسيسية."

2 ديسمبر 2012

علقت المحكمة الدستورية العليا في مصر أعمالها إلى اجل غير مسمى بسبب احتجاجات المؤيدين للرئيس محمد مرسي المطالبين بحل المحكمة. وأصدر قضاة المحكمة، التي تفصل في شرعية القرارات والقوانين في مصر ومدى دستوريتها، بيانا" إلى شعب مصر" أعلنت فيه "تعليق جلسات المحكمة إلى اجل يقدرون فيه على مواصلة رسالتهم والفصل في الدعاوى المطروحة على المحكمة بغير اية ضغوط نفسية ومادية يتعرضون لها."

ووصف البيان الاعتصام ضد المحكمة بأنه "كان يوما حالك السواد في سجل القضاء المصري على امتداد عصوره". وأشار البيان إلى عدم قدرة قضاة المحكمة على القيام بعملهم بسبب الاعتصام والاحتجاجات لان "حشدا من البشر يطوقون المحكمة من كل جانب ويوصدون مداخل الطرق إلى أبوابها ويتسلقون أسوارها ويرددون الشعارات والهتافات التي تندد بقضاتها وتحرض الشعب ضدهم مما حال دون دخول من وصل من القضاة نظرا لما تهددهم من أذى وخطر على سلامتهم في ظل حالة أمنية لا تبعث على الارتياح."

وخلص البيان إلى القول: "والمحكمة إذ تسجل ببالغ الأسى والألم أن أساليب الاغتيال المعنوي لقضاتها الذي سبق ممارسته الفترة الماضية من هذا الحشد وغيره ممن ينتمون إليه والذي يتظاهر اليوم ضد المحكمة . هي التي قادت إلى

هذا المشهد البغيض المفعم بالخزي والعار بما حمله من تشهير وتضليل وتزييف للحقائق."

3 ديسمبر 2012

وافق المجلس الأعلى للقضاء في مصر على ندب قضاة للإشراف على الاستفتاء على مسودة مشروع دستور جديد مقرر عقده في 15 ديسمبر/كانون الأول الحالي.

4 ديسمبر 2012

واصل عشرات الآلاف من المحتجين على الإعلان الدستوري والاستفتاء على مشروع الدستور الاعتصام في ميدان التحرير في القاهرة منذ بداية أزمة الإعلان. مما اضطر الرئيس مرسي لمغادرته إثر اندلاع مواجهات بين المتظاهرين المحتجين على سياساته وقوات الأمن في محيط قصر الاتحادية.

5 ديسمبر 2012

دعت جماعة الإخوان المسلمين في مصر دعت إلى التظاهر أمام القصر الرئاسي تحت اسم "حماية الشرعية"، رداً على ما وصفته باعتداءات فئة بالأمس"، في إشارة إلى المظاهرات الحاشدة التي شهدها محيط قصر الاتحادية للمطالبة بإلغاء الإعلان الدستوري الذي وسّع من صلاحيات الرئيس محمد مرسي. وبدورها دعت المعارضة المصرية أنصارها للتوجه أيضاً إلى محيط القصر الرئاسي.

من جهة أخرى، قال نائب الرئيس المستشار محمود مكي إن الاستفتاء على مسودة الدستور سيتم في موعده رغم الاحتجاجات المتزايدة. وفي هذه الأثناء استقال مستشارو الرئيس المصري، سيف عبد الفتاح وأيمن صياد وعمرو الليثي.

6 ديسمبر 2012

طالب مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر، وهو أعلى سلطة فيه الرئيس المصري محمد مرسي بـ "تجميد الإعلان الدستوري"، والدعوة لحوار وطني فورا."

وقال المجمع في بيان تلقت وكالة الأنباء الفرنسية نسخة منه إنه يتعين "معالجة الموقف بما يضمن وحدة الوطن وسلامة أبنائه"، وتجميد الإعلان الدستوري الأخير، ووقف العمل به"، والدخول في حوار وطني يدعو إليه السيد رئيس الجمهورية فورا وتشارك فيه كل القوى الوطنية دون استثناء ودون شروط مسبقة."

من جهة أخرى، انضم رفيق حبيب، الباحث السياسي المصري القبطي الذي كان يتولى منصب نائب رئيس حزب "الحرية والعدالة" إلى مجموعة المستشارين المستقيلين من مناصبهم في مؤسسة الرئاسة، معلناً الانسحاب من الأدوار السياسية، بما في ذلك موقعه القيادي بالحزب الذي يشكل الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين.

كما دعا الرئيس المصري محمد مرسي المعارضة إلى "حوار شامل" للتوصل إلى" اتفاق موحد للأمة" لإنهاء الأزمة السياسية التي نشبت على خلفية إصداره الإعلان الدستوري، في خطوة أعقبها مباشرة اقتحام متظاهرين للمقر الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي وإحراق محتوياته عشية مظاهرات للمعارضة.

7 ديسمبر 2012

شارك آلاف المصريين عقب صلاة الجمعة في مظاهرات مناهضة للرئيس محمد مرسي أطلق عليها منظموها أسم جمعة "الكارت الأحمر."

8 ديسمبر 2012

أصدرت القوات المسلحة المصرية بياناً أذاعه التلفزيون الرسمي قالت فيه "إنها تؤكد على أن منهج الحوار هو الأسلوب الأمثل للوصول إلى توافق يحقق مصلحة الوطن والمواطنين."

وأضاف الجيش المصري في بيانه "إن استمرار عدم التوافق لن يكون في مصلحة أي طرف من الأطراف، وحذّر من العنف مشيراً إلى أن الجيش لن يقبل بوقوع

أعمال عنف". وذكر الجيش أن "المؤسسة العسكرية دائما إلى شعب مصر وتحرص على وحدة صفه."

وفي وقت لاحق أصدر الرئيس المصري محمد مرسي إعلانا دستوريا جديدا استبدل به الإعلان الدستوري الصادر في الحادي والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني وأبقى على الآثار المترتبة عليه.

9 ديسمبر 2012

أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني، التي تضم عددا من الأحزاب المدنية المعارضة في مصر، رفضها للاستفتاء المقرر عقده في الخامس عشر من ديسمبر.

وأكدت في بيان سامح عاشور نقيب المحامين المصريين، أن مشروع الدستور "يعصف بالحقوق والحريات" ويكرس الاستبداد السياسي". كما أشارت الجبهة إلى أن الإصرار على إجراء الاستفتاء في الموعد المحدد فيه مغامرة بدفع البلاد نحو مواجهات عنيفة."

كما قرر الرئيس مرسي وقف سريان قرارات بزيادة الضرائب على سلع أساسية وأخرى ذات استهلاك كالحديد، والاسمنت، والسجائر، والبيرة. وذلك بعد يوم واحد فقط من الإعلان عنها.

10 ديسمبر 2012

طلب الرئيس المصري محمد مرسي من الجيش مساعدة أجهزة الشرطة في حفظ الأمن حتى إعلان نتائج الاستفتاء على الدستور، ومنح مرسي ضباط القوات المسلحة وضباط الصف المشاركين في ذلك سلطة توقيف المدنيين، وجاء ذلك في مرسوم رئاسي، مضمونه أن على "القوات المسلحة دعم أجهزة الشرطة بالتنسيق الكامل معها في إجراءات حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية للبلاد لفترة مؤقتة تمتد حتى إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور". وسيتم ذلك على أساس أن "يحدد وزير الدفاع المناطق وأفراد القوات المسلحة ومهامهم مع عدم الإخلال بدور القوات المسلحة في حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها."

ونص القرار على أن "يلتزم ضباط وضباط صف القوات المسلحة (..) بكافة واجبات مأموري الضبط القضائي (..) بما في ذلك إحالة ما يحررونه من محاضر إلى النيابة المختصة."

11 ديسمبر 2012

أصيب 16 معتصماً بميدان التحرير المصري، في هجوم مجهولين ملثمين عليهم بالخرطوش وزجاجات المولوتوف. وأعلن نادي قضاة مصر، أن أكثر من 90% من أعضائه يرفضون الإشراف على الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد الذي طرحه الرئيس محمد مرسي للاستفتاء.

في المقابل، أكدت لجنة الانتخابات التي تتولى تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه أن قرار نادي قضاة مصر غير مؤثر، إذ أن عدد القضاة الذين وافقوا على المشاركة كاف "للإشراف القضائي الكامل على اللجان."

12 ديسمبر 2012

أصدرت جبهة الإنقاذ الوطني بيانا جددت فيه دعوتها للرئيس بتأجيل الاستفتاء على الدستور "المشوه" بحسب وصفها المقرر يومي 15 و22 من ديسمبر.

وقال البيان إن "إخراج البلاد من المأزق الراهن والاحتقان السياسي ليس له إلا سبيل وحيد هو أن يتحمل السيد رئيس الجمهورية مسئوليته بإصدار قراره بتأجيل الاستفتاء لمدة شهرين أو ثلاثة وإجراء حوار وطني جاد ومتكافئ إلى أن يتحقق التوافق حول مشروع دستور يحقق العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان."

وطالب البيان الذي ألقاه المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي بعدة شروط لضمان نزاهة الاستفتاء من بينها الإشراف القضائي على كل صندوق وتوفير الأمن خارج وداخل اللجان والرقابة الدولية على إجراءات الاستفتاء وإتمام عملية الاستفتاء على الدستور في يوم واحد فقط.

في غضون ذلك، أصدر الرئيس محمد مرسي قرارا جمهوريا بأن تجري عملية الاستفتاء على الدستور الجديد على مرحلتين.

وتضمن القرار أن تتم المرحلة الأولى يوم السبت الموافق 15 ديسمبر، في محافظات القاهرة والإسكندرية والدقهلية والغربية والشرقية وأسيوط وسوهاج وأسوان وشمال سيناء وجنوب سيناء.

بينما تتم المرحلة الثانية يوم السبت الموافق 22 ديسمبر بمحافظات الجيزة والقليوبية والمنوفية والبحيرة وكفر الشيخ ودمياط والإسماعيلية وبورسعيد والسويس ومطروح والبحر الأحمر والوادي الجديد وبني سويف والفيوم، والمنيا، والأقصر، وقنا.

وأكدت رئاسة الجمهورية في بيان لها أن اللجنة العليا للانتخابات هي المنوطة بتحديد إذا كان الاستفتاء سيتم في يوم أو يومين.

وأشارت الرئاسة في بيانها إلى أن اللجنة ستصدر بيانا لتوضيح ذلك وانه ليس لرئاسة الجمهورية التدخل في أعمال اللجنة.

13 ديسمبر 2012

أصدرت الجمعية العمومية الطارئة لأعضاء النيابة العامة بيانا طالبت فيه بوقف الفصل في كافة القضايا وتأجيلها لأجل غير مسمى حتى يتم الفصل في الدعاوى المقدمة المتعلقة "بشرعية النائب العام."

14 ديسمبر 2012

تظاهر الآلاف في القاهرة والمحافظات ما بين رافض لمشروع الدستور ومؤيد له، ففي ميدان التحرير بوسط القاهرة تظاهر المئات في مليونيه "لا للدستور" بنما تظاهر الآلاف من الإسلاميين في ميدان رابعة العدوية بحي مدينة نصر شرق القاهرة في مليونيه "نعم للدستور."

15 ديسمبر 2012

أدلى 26 مليون ناخب مصري، بأصواتهم في المرحلة الأولى من الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، التي شملت عشر محافظات من إجمالي 51 مليوناً يحق لهم الإدلاء بأصواتهم.

16 ديسمبر 2012

أظهرت المؤشرات الأولية لنتائج الاستفتاء على مشروع الدستور في جولته الأولى التصويت لصالح الدستور ب "نعم" بنسبة 6 ر56 % مقابل 43.4% صوتوا ب "لا". وقال حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان إن الشعب المصري قال كلمته في 10 محافظات. وبلغ عدد من صوتوا ب "نعم" 4 ملايين و604 آلاف و110 أصوات، مقابل 3 ملايين و539 ألفًا و994 صوتوا ب "لا". وقال الحزب في بيان له: "سطر الشعب المصري، السبت تاريخًا جديدًا في مسيرة نضاله نحو الحرية، حيث وقف العالم ينظر إلينا بمزيد من الإعجاب يراقب وقفتنا الحضارية أمام صناديق الاقتراع للتصويت على مشروع الدستور". في المقابل أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني تقديرها واحترامها لشعب مصر العظيم الذي أقبل بكثافة على المشاركة مقرراً استرداد وطنه وإرادته ومستقبله من محاولات الاختطاف التي قامت بها جماعة الإخوان ومن تحالف معهم، على حد قول الجبهة في بيان لها.

17 ديسمبر 2012

قدم المستشار طلعت إبراهيم النائب العام استقالته إلى مجلس القضاء الأعلى المسؤول قانونيا عن اختيار النائب العام.

18 ديسمبر 2012

انطلقت العشرات من المسيرات الرافضة للدستور للمشاركة في المليونيه التي دعت إليها العديد من القوى المدنية تحت اسم "مليونيه رفض الدستور."

19 ديسمبر 2012

واصلت الرئاسة جلسات الحوار الوطني التي تعقدها مع قوى سياسية بدعوة من الرئيس مرسي لتجاوز الأمة التي تمر بالبلاد وذلك في ظل مقاطعة قوى المعارضة السياسية وعلى رأسها "جبهة الانقاذ الوطني" التي رفضت الحوار قبل إلغاء او تأجيل الاستفتاء على الدستور الجديد.

20 ديسمبر 2012

أعلن المستشار محمد عيد محجوب الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى، أن المستشار طلعت عبد الله النائب العام، قدم إلى المستشار محمد ممتاز متولي رئيس مجلس القضاء الأعلى، طلبا يعرب فيه عن العدول عن استقالته.

21 ديسمبر 2012

احتشد بضعة آلاف من الإسلاميين فيما سموه "مليونيه الدفاع عن العلماء والمساجد" بعد صلاة الجمعة مرددين هتافات مؤيدة للشريعة الإسلامية، في حين وقف مئات من المعارضين يهتفون ضد الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي.

وفي محيط مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية سقط أكثر من 30 مصاباً من بينهم رجال شرطة في اشتباكات ين متظاهرين إسلاميين ومعارضين تبادلوا التراشق بالحجارة.

22 ديسمبر 2012

انطلقت في مصر، الجولة الثانية من الاستفتاء على مشروع الدستور، وتشمل 17 محافظة تضم نحو 25.5 مليون ناخب مسجل، والمحافظات التي تشملها المرحلة الثانية هي: الجيزة وكفر الشيخ والبحيرة والأقصر وقنا والمنيا والفيوم وبني سويف والسويس والإسماعيلية وبورسعيد ومطروح والوادي الجديد ودمياط، والمنوفية، والبحر الأحمر ،والقليوبية.

من جهة أخرى، استقال محمود مكي نائب الرئيس محمد مرسي من منصبه مؤكدا في بيان ان طبيعة العمل السياسي "لا تناسب" تكوينه المهني كقاض.

23 ديسمبر 2012

كشفت النتائج شبه النهائية للمرحلة الثانية من الاستفتاء على مشروع الدستور عن موافقة نحو 6 ملايين و41 ألف مواطن بنسبة 71 في المائة على الدستور الذي رفضه مليونان و443 ألفًا بنسبة 29 في المائة. وشارك في المرحلة الثانية نحو 8

ملايين و484 ألف مواطن من إجمالي 25 مليونًا و495 ألفًا لهم حق التصويت في 17 محافظة.

وأعلنت جبهة الإنقاذ الوطني، الائتلاف المعارض الرئيسي في مصر، أنها ستطعن بنتيجة الاستفتاء على مشروع الدستور.

وقالت الجبهة إن أعمال "تزوير" أدت إلى فوز التصويت بـ "نعم" بحسب نتيجة غير رسمية أعلنتها جماعة الإخوان المسلمين المؤيدة لهذا المشروع.

24 د ديسمبر 2012

أصدر الرئيس محمد مرسي قرارا جمهوريا بدعوة مجلس الشورى للانعقاد ابتداء من يوم الأربعاء 26 ديسمبر لافتتاح دورة الانعقاد الثالثة والثلاثين وذلك بعد قراره بتعيين 90 عضوا جديدا لاستكمال عضوية المجلس.

من جهتها أطلقت الجماعة الإسلامية وحزبها "البناء والتنمية" مبادرة للخروج من الأزمة تحت اسم "الحوار من اجل الوطن" وذلك "لوضع مصر على الطريق الصحيح" وناشدت الجماعة الإسلامية الرئيس محمد مرسي إن يدعو كافة القوى السياسية والشخصيات الوطنية للمشاركة في هذا الحوار أو المبادرة لتحقيق ما أسمته "الهدف الوطني."

25 ديسمبر 2012

أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات المستشار سمير أحمد أبو المعاطي في مؤتمر صحفي نتيجة الاستفتاء على مسودة الدستور الذي أجري على مرحلتين يومي 15 و22 ديسمبر. وقد بلغت نسبة المصوتين بنعم 63.8 في المائة، فيما بلغت نسبة المصوتين بالرفض 36.2 في المائة. أما نسبة المشاركة فبلغت 32.9 في المائة.

26 ديسمبر 2012

هنأ الرئيس محمد مرسي المصريين بمناسبة إقرار دستور البلاد الجديد، داعيا إياهم في كلمة متلفزة إلى العمل من اجل توطيد الأمن والاستقرار، وقال مرسي

في كلمته إن الشعب وافق على الدستور الجديد في استفتاء وصفه بأنه "شفاف تماما."

27 ديسمبر 2012

تقدم الدكتور محمد محسوب وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية، القيادي في حزب الوسط، باستقالته من منصبه احتجاجا على استمرار حكومة الدكتور هشام قنديل.

28 ديسمبر 2012

أعلن المتحدث باسم الحكومة أن رئيس الوزراء هشام قنديل يعتزم الاستقالة من منصبه فور إجراء الانتخابات، إلا إن الرئيس محمد مرسي لديه صلاحية رفض الاستقالة والإبقاء على قنديل في منصبه.

29 ديسمبر 2012

ألقى الرئيس محمد مرسي بيانا أمام مجلس الشورى معتبرا أن إقرار الدستور المصري الجديد "ينهي فترة انتقالية طالت أكثر مما ينبغي" على حد تعبيره، ونفي في خطابه أمام الجلسة الخاصة لمجلس الشورى، أن تكون بلاده على شفير الإفلاس، مؤكدا أنها "لن تركع لغير الله،" داعيا المعارضة إلى الحوار.

30 ديسمبر 2012

أبدت المعارضة انفتاحاً تجاه دعوات الرئاسة إلى الحوار، لكنها تمسكت بأن يكون «محدد الملامح». حيث إن اتصالاً تم بين قياديين في «جبهة الإنقاذ الوطني» التي تضم أبرز قوى المعارضة ونائب الرئيس المستقيل محمود مكي ومسؤولين في الرئاسة عرض خلاله قادة الجبهة استعدادهم لعقد «لقاء فوراً» يُحدد خلاله الطرفان أجندة الحوار وآليات تنفيذ نتائجه. لكنها لم تتلق رداً.

31 ديسمبر 2012

عقدت الرئاسة الجولة السادسة من جلسات الحوار الوطني في غياب قوى المعارضة الرئيسية، وحضور قوى وأحزاب إسلامية محسوبة على النظام الحاكم،

بقيادة جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي، وخصصت الجلسة لمناقشة قانون انتخاب مجلس النواب.

1 يناير 2013

أعلن الدكتور عماد عبد الغفور مساعد الرئيس مرسي للتواصل المجتمعي، ورئيس حزب النور، أكبر الأحزاب السلفية، انشقاقه رسميا عن الحزب، وتدشين حزب سلفي جديد تحت اسم (الوطن).

2 يناير 2013

عقد الرئيس محمد مرسي اجتماعا مع لجنة جمع الأدلة والمعلومات وتقصي الحقائق المشكلة بقرار جمهوري، للتحقيق في أحداث ثورة 25 يناير، وما شهدتها من أعمال عنف، وتم عرض التقرير النهائي لنتائج أعمالها المختلفة وما توصلت إليه حتى انتهاء أعمالها في 30 ديسمبر 2012، وقامت اللجنة بعرض تقريرها ومرفقاته على رئيس الجمهورية، وكلف كلا من المستشار محمد عزت شرباس رئيس اللجنة، والمستشار عمر مروان الأمين العام للجنة، بتسليم التقرير ومرفقاته إلى النيابة العامة لاتخاذ إجراءاتها.

5 يناير 2013

أعلن ائتلاف تيار الاستقلال رفضه مشروع قانون الانتخابات، ودعا المصريين إلى الخروج إلى الشوارع في 25 يناير. وقال أحمد الفضالي رئيس حزب السلام الديمقراطي إن تيار الاستقلال سيقاطع الانتخابات المقبلة إذا لم يتم تغيير القانون.

6 يناير 2013

أدّى الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام الرئيس محمد مرسي، وقد شمل التعديل عشر وزارات بينها وزارتا الداخلية والمالية.

وقد كلّف الرئيس مرسي، الحكومة الجديدة، العمل على تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد.

7 يناير 2013

قرر الآلاف من أعضاء النيابة العامة، تأجيل تنفيذ قرارهم بتعليق العمل" بصورة كلية في جميع النيابات على مستوى الجمهورية، احتجاجاً على بقاء النائب العام، المستشار طلعت عبد الله، في منصبه، بعد أن تراجع عن استقالته التي تقدم بها إلى مجلس القضاء الأعلى، تحت ضغط الاحتجاجات التي نظمها أعضاء النيابة أمام مكتبه.

https://youtu.be/g_pMk8jeFS4

Dec 17, 2012

بعض الفكاهة لا تفسد للود قضية

https://youtu.be/ZNKVHfnMSbA

28 يونيو 2013

3. السيسي يمهل الجميع 48 ساعة لتحقيق مطالب الشعب[141]

مظاهرو التحرير يحتفلون بالبيان ونادي الشرطة يؤكد تضامنه مع بيان القوات المسلحة

الاثنين 41 يوليو 2013

أصدرت القوات المسلحة المصرية بياناً حددت فيه 48 ساعة مهلة أخيرة لتلبية مطالب الشعب، وتحمل أعباء الظرف التاريخي الذي يمر به الوطن.

وحذر البيان أن القوات المسلحة سوف تأخذ مسؤولياتها بانقضاء المهلة المحددة، وسوف يكون لزاماً عليها استناداً لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية واحتراماً لمطالب شعب مصر، أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب. وأكد البيان أن الجيش لن يكون طرفاً في دائرة السياسة أو الحكم ولا يرضى أن يخرج عن دوره المرسوم له في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب. وأكد البيان أن الجيش لن يكون طرفاً في دائرة السياسة أو الحكم ولا يرضى أن يخرج عن دوره المرسوم له في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب. وأكد البيان أن القوات المسلحة سبق أن أعطت القوى السياسية مهلة أسبوع لكافة القوى السياسية بالبلاد للتوافق والخروج من الأزمة إلا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو فعل. وأشاد البيان بمظاهرات الشعب المصري، وأكد أنه من المحتم أن يتلقى الشعب رداً على حركته وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدراً من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن.

✓ نادي الشرطة يؤكد تضامنه مع بيان القوات المسلحة

وقالت مصادر مطلعة من نادي ضباط الشرطة إن مجلس إدارة النادي بصدد إصدار بيان تضامني مع بيان القوات المسلحة والتأكيد على ضرورة تلبية مطالب المتظاهرين.

---

[141] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/01/-السيسي-يمهل-الجميع-ساعة-لتحقيق-مطالب-الشعب-48.html

4. خبير عسكري: خطاب "مرسي" يفتقر للذكاء السياسي وكأنه الأخير له.. والقوات المسلحة أكبر من أن ترد على أشخاص غير مسئولة[142]

الأربعاء 3 يوليه 2013

أوضح اللواء علاء عز الدين، الخبير العسكري ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة، الاختلاف بين مفهوم الشرعية بين الرئيس محمد مرسي والقوات المسلحة، مشيرًا إلى أن الشرعية بالنسبة للقوات المسلحة هي الشعب، وبالنسبة للرئيس في الحكم والسلطة.

وقال عز الدين، في تصريح خاص لـ "صدى البلد"، إن خطاب "مرسي" أمس يهدف لترهيب الشعب والجيش ويفتقر للذكاء السياسي، وحاول أن يبعد القوات المسلحة عن المعترك السياسي، مؤكداً أن القوات المسلحة أكبر من أن تستدرج وتصدر ردود أفعال لأشخاص غير مسئولة في البلاد.

وأضاف أن الرئيس تجاهل في خطابه، مطالب الشعب وتعامل بديكتاتورية خلال سنة أكثر من الذين سبقوه، وإصراره وتمسكه بموقفه بسبب جماعته التي أقنعته بأنهم قادرون على الوقوف أمام الجيش والشرطة.

وقال عز الدين، إن طريقة خطاب الرئيس مساء أمس، تدل على إنها تصريحاته الأخيرة، ولا أستبعد أن يخرج علينا الفريق السيسي ويقرر عزل الرئيس محمد مرسي لأنه تجاوز حدوده لكن لا أظن لأن السيسي على درجة عالية من الاتزان.

[142] http://www.elbalad.news/544514#.Udbf8_IQYrU

https://youtu.be/3qyf5gY-fos

اخر 25 دقيقة من خطاب مرسى 2013/6/26

https://youtu.be/j20WCMEppEM

2013/7/2

https://youtu.be/YvY98aGIK9E

Jul 3, 2015

5. اضطرابات تعم مصر بعد خطاب مرسي[143]

الأربعاء 3 يوليو 2013

القاهرة، مصر (CNN)-- شهدت العديد من المحافظات المصرية أعمال عنف واضطرابات واسعة، بعد الخطاب الذي وجهه الرئيس محمد مرسي مساء الثلاثاء، تضمنت قطع الطرق وخطوط السكك الحديدية، وإغلاق واقتحام مقار حكومية، في الوقت الذي دعت فيه العديد من القوى الثورية إلى تسيير مسيرات حاشدة ظهر الأربعاء.

ورفض مئات الآلاف من المتظاهرين في كل من ميدان التحرير، وأمام قصري الاتحادية والقبة الرئاسيين، وفي مختلف الميادين، خطاب مرسي، الذي جاء قبل ساعات من انتهاء المهلة التي حددها الجيش لأنهاء الأزمة الراهنة في مصر، والتي من المقرر أن تنتهي عصر الأربعاء، ورددوا الهتافات التي تطالبه بالرحيل عن السلطة.

وأكد متظاهرو الاتحادية، بحسب ما أورد موقع التلفزيون المصري نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، أن "الرحيل فوراً.. المطلب الوحيد للشارع المصري الآن"، كما اعتبروا أن حديث مرسي "كان موجهاً لمؤيديه والعالم الخارجي، من أجل إظهار التظاهرات كما لو إنها مفتعلة من أنصار النظام السابق."

كما أكد المتظاهرون أن "الرئيس لم يقدم جديداً في خطابه، وهناك إصرار منه على العناد مع الشعب ومطالبه وتمسك بمنصبه الذي يرفضه الشعب".. مشددين على أن "العنف الذي تحدث عنه الرئيس، لا تقوم به إلا جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية"، واعتبروا أن "التظاهرات استفتاء على رفض الشعب لشرعيته."

[143] http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/7/3/egypt.morsySpeech/

البلتاجي: الانقلاب لن يمر إلا على رقابنا

أما ميدان التحرير فقد استقبل خطاب مرسي بهتاف "ارحل"، وردد المتظاهرون الهتافات المؤيدة للقوات المسلحة، في الوقت الذي قام فيه العشرات من المتظاهرين أمام قصر القبة بتنظيم مسيرات أمام البوابة الرئيسية للقصر، وأطلقوا الشماريخ والألعاب النارية، تعبيراً عن رفضهم لما جاء في الخطاب.

وبعد قليل من الخطاب، اندلعت مواجهات دامية بين المئات من مؤيدي ومعارضي الرئيس مرسي أمام جامعة القاهرة، في وقت متأخر من مساء الثلاثاء وحتى فجر الأربعاء، قالت وزارة الصحة إنها أسفرت عن سقوط 16 قتيلاً على الأقل، وجرح ما يزيد على 200 آخرين.

من جانبه، دعا "تكتل القوى الثورية الوطنية"، في بيان له في وقت مبكر من صباح الأربعاء، كافة الجماهير والشعب المصري إلى النزول في مختلف ميادين وشوارع مصر في الثانية عشرة من ظهر الأربعاء، رداً على الخطاب، الذي وصفه بـ "التحريضي"، كما وصف جماعة الإخوان بأنها "ورم ينبغي التخلص منه."

كما دعت "جبهة 30 يونيو"، التي انبثقت عن "حملة تمرد"، إلى عقد مؤتمر صحفي في الواحدة بعد ظهر الأربعاء، لإعلان "رؤية الجبهة لهذه الساعات الحاسمة في تاريخ الوطن والثورة"، رداً على خطاب الرئيس مرسي، الذي شدد على تمسكه بـ "الشرعية"، وإنه مستعد لأن يقدم دمه ثمناً لها.

https://youtu.be/a25hAWTt18Q

6. أوباما يوجه تحذيراً للجيش المصري من "الانقلاب" على مرسي

2 يوليو 2013

دبي، الإمارات العربية المتحدة –(CNN)

كشف مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكية الثلاثاء، أن الرئيس باراك أوباما، حذر قادة الجيش المصري من "الانقلاب" على نظام الرئيس محمد مرسي، في الوقت الذي دعا فيه الأخير إلى الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، للخروج من الأزمة الراهنة[144].

وأكد المسؤولون الأمريكيون، في تصريحات لـCNN ، بعد قليل من الاتصال الهاتفي الذي جرى بين أوباما ومرسي في وقت متأخر من مساء الاثنين، أن رئيس الولايات المتحدة قال إن الجيش المصري سوف يخاطر بخسارة المساعدات الأمريكية، إذا ما قام بانقلاب عسكري ضد رئيس الجمهورية في مصر.

الجيش المصري: عقيدتنا لا تسمح بالانقلاب

وذكر أحد المصادر: "نقول له يجب أن تجد طريقاً باتجاه الدعوة لانتخابات جديدة"، وتابع بقوله: "ربما هذا هو الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة الراهنة"، بين نظام جماعة "الإخوان المسلمين" والمعارضة.

وقالت المصادر إنه في العديد من الاتصالات مع الرئيس مرسي ومساعديه، أكدت سفيرة الولايات المتحدة لدى مصر، آن باترسون، ومسؤولون آخرون بالخارجية الأمريكية، أن المطالب التي يرفعها المصريون في احتجاجاتهم، تتطابق إلى حد كبير مع الإصلاحات التي تطالب بها واشنطن وحلفائها منذ أسابيع.

---

144 http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/7/2/obama.morsy/index.html

أوباما: قلقون مما يجري بمصر ولا ننحاز لفئة معينة

وأوضح أحد المسؤولين بقوله: "نحاول أن يقوم الرئيس مرسي باختيار رئيس وزراء جديد، وتشكيل حكومة جديدة، وإقالة النائب العام.. هذا هو النوع من الإجراءات التي يحتاجها ليبرهن للمعارضة أنه رئيس لكل المصريين.. إلا أنه لم يقم بأي إجراء منها لإثبات ذلك".

وبينما ذكر المسؤولون الأمريكيون أن أوباما كرر دعوة مرسي، خلال اتصال الاثنين، إلى القيام بتحرك ما، فقد أشاروا إلى أن الدستور المصري لا يعطي للرئيس حق الدعوة لانتخابات جديدة، ولكنهم قالوا إنها قد تكون الوسيلة الوحيدة لإنهاء الأزمة السياسية الراهنة، التي تعصف بمصر.

مرسي يجتمع بقنديل والسيسي وسط استقالات

كما حذر مسؤولو الإدارة الأمريكية الجيش المصري من أن "انقلاباً عسكرياً" للإطاحة بمرسي، قد يدعو المشرعين الأمريكيين إلى المطالبة بوقف المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى مصر، والتي تُقدر بثلاثة مليارات دولار سنوياً.

إلى ذلك، كشفت السفارة الأمريكية بالقاهرة عن مقتطفات من المكالمة التي جرت بين أوباما ومرسي مساء الأول من يوليو الجاري، والتي أكد الرئيس الأمريكي خلالها أن "الولايات المتحدة ملتزمة بالعملية الديمقراطية في مصر، وأنها لا تدعم أي حزب واحد أو مجموعة".

الجيش المصري: مهلة للجميع 48 ساعة نعلن بعدها إجراءاتنا

وشدد أوباما، بحسب بيان حصلت عليه CNN بالعربية، على أن "الديمقراطية هي أكثر من مجرد انتخابات، بل هي أيضاً ضمان أن تكون أصوات جميع المصريين مسموعة وممثلة من قبل حكومتهم، وذلك يتضمن العديد من المصريين الذين يتظاهرون في جميع أنحاء البلاد".

وشجع أوباما الرئيس المصري على اتخاذ خطوات لإظهار استجابته لمخاوفهم، وأكد أن الأزمة الحالية لا يمكن حلها إلا من خلال العملية السياسية، كما أكد ما قاله منذ قيام الثورة، وهو أن "المصريين وحدهم يستطيعون أن يقرروا ما الذي تحدد مستقبلهم"، بحسب ما جاء في البيان.

https://youtu.be/iEcDXua2BcE

Jul 21, 2013

https://youtu.be/vxhcDzoCe9g

Jul 2, 2013

مصر المحروسة

7. محاضات ثورة يونيو – الجزء الأول: معركة الدستورية وأخونة الدولة[145]

الأحد 21 يوليو 2013

هاني نسيرة

ثورة يونيو.. محاضات ثورية طويلة..

ربما لكثرة الأحداث والحوادث في مصر العام الفائت وربما لضعف الذاكرة، يفضل ملاحظة أن ثورة 30 يونيو، لم تولد في فراغ ثوري، ولكن سبقتها سبعة أشهر، منذ الإعلان المحصن في 21 نوفمبر سنة 2012 شهدت تظاهرات ضخمة تمت فيه محاصرة متبادلة للمؤسسات بما فيها قصر الاتحادية، وتمت اشتباكات بعد هجوم أنصار الرئيس السابق محمد مرسي على المعتصمين السلميين في محيط الاتحادية في 5 ديسمبر سنة 2012 راح ضحيتها عدد من الصحافيين والمواطنين، وكان عدد القتلى حتى نهاية عدد مرسي من المدنيين 154 قتيلا فقط (2)، باستثناء القتلى العسكريين والأمنيين في سيناء وأثناء الاشتباكات المختلفة في مناخ من الانفلات الأمني السائد بعد الثورة وبعد عهد الرئيس السابق!

لم تكن ثورة 30 يونيو ثورة شعب فقط، ولكن كانت ثورة مؤسسات الدولة أيضا علقت الجمعية العمومية الطارئة لمحكمة النقض أعمالها في 29 نوفمبر سنة 2012

[145] http://studies.alarabiya.net/files/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%82%D8%B7%D8%AA-%D8%A3%D8%AE%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%88%D9%86%D8%A9

وحشد القضاة لجمعياتهم العمومية العديد من المرات لرفض قرارات الرئيس المخلوع محمد مرسي، ورفض المجلس الأعلى للقضاة في مايو ويونيو محاولات تمرير قانون السلطة القضائية رغم التطمينات التي تم التراجع عنها من مؤسسة الرئاسة حينئذ، وتظاهر شباب النيابة العامة ضد النائب العام المعين من قبل الرئيس السابق محمد مرسي وأجبروه على الاستقالة التي عاد فيها في يناير سنة 2013، وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة متابعا لكل هذه المجريات حتى قرر التدخل الناعم للإصلاح وتجسير الحوار بين الرئاسة والمعارضة وإعطاء العديد من الفرص في هذا السياق ولكن لم ينجح.

شعبيا وعلى سبيل المثال لا الحصر قامت في 30 نوفمبر مليونيه كانت بعنوان" جمعة التراجع أو الرحيل" وتم انتقاد مرسي وخطيبه في مسجد الشربتلي الذي يصلي به في التجمع الخامس.

وتسلم الدستور من تأسيسيته في 1 ديسمبر بعد أن حوصرت المحكمة الدستورية العليا اليوم التالي لتمنع من الحكم بخصوص تأسيسيته وحل مجلس الشورى، وقد أعلن نادي القضاة فيما بعد أن 90% من القضاء العالي أو الجالس يرفضون المشاركة في الإشراف على مشروع هذا الدستور فتم إبعادهم والاستعانة بمعاوني النيابة حديثي التعيين وأعضاء من هيئة قضايا الدولة المختلف حول صحة نسبتها للهيئات القضائية.

وكما حوصرت المحكمة الدستورية العليا في 2 ديسمبر، تمت محاصرة ودار القضاء العالي عشية صدور قرار عزل النائب العام من قبل أنصار الرئيس المخلوع كما حوصرت ثانية في أبريل سنة 2013، ورفعت شعار تطهير القضاء وكأن القضاء عليه أن يكون تابعا أو يكون مدنسا!

وفي يوم الثلاثاء 4 ديسمبر سنة 2012 كانت مسيرة الصحافيين لميدان التحرير، واحتجبت 11 صحيفة مصرية عن الصدور، وخرجت مليونيه " الإنذار الأخير" في التحرير وأمام قصر الاتحادية ولكن الرئيس السابق كان مستمرا في غيه، وفي 7 ديسمبر كانت مليونيه جمعة" الكارت الأحمر" ضد مرسي، والتي بدأ فيها كذلك

حصار مدينة الإنتاج الإعلامي من قبل جماعة" حازمون" وكانت فيها عودة القوات المسلحة للتماس مع الشأن السياسي منذ تولي مرسي الحكم في 30 يونيو سنة 2012 حيث دعى في بيان تليفزيوني يوم 8 ديسمبر أكد فيه " أن منهج الحوار هو الأسلوب الأمثل للوصول إلى توافق يحقق مصلحة الوطن والمواطنين"

وهو ما تكرر في 11 ديسمبر حيث دعت القوات المسلحة لحوار وطني بين القوى السياسية والثورية من جهة وبين الرئاسة من جهة أخرى، ولكن بينما قبلت القوى السياسية وجبهة الإنقاذ الحوار رفضته الرئاسة وصرح المتحدث باسمها حينئذ أنه ليس من حق الجيش الدعوة لحوار، ولكن الرئيس هو من يدعو! وتم توجيه إهانات مبطنة لمحاولة التوافق والتوفيق بين الرئاسة الإخوانية والقوى السياسية، التي رفضت أي حوار رسمي بعد أحداث الاتحادية، مع الرئاسة منذ فقد شمل الاستياء العام القوى الثورية ومؤسسات الدولة معا، فرغم أن محمد مرسي نجح بوعود إنقاذ الثورة وتحقيق أهدافها في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، إلا أنه حاول وأدها وإقصاء قواها والتنكر لأهدافها، كما أنه حاول بكل ذريعة السيطرة وحده وجماعته على مؤسسات الدولة والصدام معها وتطويعها نحو تمكين سيطرته بكل شكل.

طالبت القوى السياسية ممثلة في جبهة الإنقاذ وحزب النور السلفي وحزب مصر القوية باستجابة الرئيس للدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، بينما كانت قوى والتظاهرات الضخمة لثورة يونيو مصرة على الارتفاع بالسقف حتى نهايته، يأسا من رئيس عهد منه منذ الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر سنة 2012 العناد والمراوغة وعدم الاستجابة لمطالب الجماهير، والانحياز فقط ل فصيل دون الجميع، والفشل على مستوى جذب الشعب له عبر أي إجراءات أو إصلاحات تحسن من مستوى معيشته، رغم حصوله على قروض من الخارج تقارب ال 20 مليار دولار! من عدد من الدول العربية!

نظرا لاتساع دوائر الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي نجحت تمرد، التي لم تكن بلغت من العمر شهرين فقط يوم 30 يونيو، في إسقاط الرئيس السابق

محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين التي بلغت من العمر عتيا، أكثر من ثمانية عقود، متكئة على أدائه وأداء حكومته الكارثي، الذي خسر به من انتخبوه من القوى الثورية ومن السلفيين ومن في إسقاط رئيس أتى بطريقة ديمقراطية ولكن كان تسلطيا عنيدا وكارثي الأداء، فسقطت مشروعيته شعبيا وقضائيا كما سقطت شرعيته دستوريا- وفق الكثير من الآراء- لأنه لم يلتزم بالمرجعية الدستورية التي أقسم عليها، ولم يلتزم بالديمقراطية التي جاء بها وحاصر مؤسسات الدولة وعطل أحكامها، كما لم يكسب تعاطف المواطن العادي التي تعمقت أزماته في البطالة ومعدلات الفقر عن ذي قبل! خاصة مع تحول مصر لبيئة طاردة للاستثمار وليست جاذبة له.

كان ظهور حملة وحركة تمرد الشعبية تحولا مهما في تطور حركة المعارضة ضد حكم الإخوان، في آواخر أبريل سنة 2013، حيث نجحت- رغم بساطة خطابها- في المزج بين مطالب القوى الثورية السياسية وبين مطالب الشعب المعيشية، داعية لإسقاط الفشل بشقيه السياسي والدستوري والاجتماعي، والأداء الكارثي للرئيس السابق وحكومته، نجحت حملة تمرد في الجمع والربط بين المطالب الشعبية والمطالب السياسية، بين النخبة والمجتمع عبر أدوات اجتماعية متواصلة إنسانيا وشعبيا وليس في العالم الافتراضي والإنترنت، وتقنيات سلوكية إبداعية مختلفة، ساعدت على تفعيل الاحتقان العام لحالة ثورية ضد الرئيس الإخواني ونظامه.

وقد تميزت ثورة 30 يونيو عن ثورة 25 يناير:

أن يناير كانت ثورة بلا عقل للثورة وتلح على إسقاط النظام، ولكن ثورة يونيو كانت ثورة من أجل الثورة والدولة معا، فقد تضامنت معها كل مؤسسات الدولة، بعد بلوغها قمتها، تضامنت معها الشرطة والقضاء والمؤسسة العسكرية، فقد أكدت القوات المسلحة مرارا في تصريحات وبيانات عديدة أنها تستمد شرعيتها مع الشعب مع " شرعية الشعب" وأنه يحمي تظاهراته السلمية.

وطالب الرئيس ثلاث مرات بالحوار والاستجابة لها، بعد أن تعرضت المؤسسة العسكرية لإهانات مستمرة من قبل جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها، اضطرت الرئيس السابق شخصيا وبعد أزمة نوفمبر التي استمرت بعدها طويلا أعلن الفريق السيسي في 29 يناير خشيته.

كان تحول الخطاب من المطالب بإصلاحات النظام، حتى كان خروجه في يوم واحد هو يوم 30 يونيو مصرا على إسقاط الرئيس ومنهجه وجماعته مرة واحدة، عبر خارطة طريق حددتها حملة تمرد الشعبية في أن يتولى السلطة رئيس المحكمة الدستورية العليا وحل كل المؤسسات الغير دستورية التي قامت في عهد الرئيس المخلوع محمد مرسي، وهو عين ما تمخض عنه بيان 4 يوليو على لسان الفريق عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع بحضور ممثلين للقوى الوطنية وشيخ الأزهر وبطريرك الكنيسة المرقسية وحزب النور السلفي.

في عهد الرئيس المخلوع محمد مرسي إلى المطالبة بإسقاطه، بعد انقطاع جسور الحوار الوطني بعد أزمة الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر المعروف بالإعلان المحصن والذي تحول فيه بوضوح دور الرئيس المخلوع محمد مرسي من داع للمصالحة والتوافق الوطني إلى نهج استبدادي أحادي ينفي القضاء والشرعية الدستورية كما ينفي معارضيه، وهم ليسوا فقط القوى المدنية والسياسية ولكن ممثلي الكنائس الثلاث ومقولة التعددية في المجال السياسي المصري، وتكريس أحادية الرئيس وجماعته فقط، وهو ما تأكد بعد فشل جلسات ثمانية للحوار الوطني أدارها نائبه حينئذ المستقيل فيما بعد، المستشار محمود مكي، وانتهت لتجميدها لأجل غير مسمى بتاريخ 21 يناير سنة 2013 حسبما أعلن بيان الرئاسة حينئذ، رغم أن الحاضرين كانوا من الأحزاب والقوى المتحالفة مع الإخوان أو الشخصيات التي شكلت ما عرف بجبهة الضمير فيما بعد دون أن تبدي أي معارضة حقيقية تجاه النظام الإخواني الساقط!

تزامنت الأزمات المعيشية والاقتصادية للمواطن العادي وللدولة ككل، مع فشل إمكانيات الحوار والإصلاح السياسي وإصرار الرئيس المعزول محمد مرسي

وجماعته على التمكين لمشاريعها وأفرادها في مختلف مؤسسات السلطة والدولة، ويبدو أنه لم يمتلك رؤية لإدارة الدولة غير أخونتها وغير سياسة فرض الأمر الواقع، والانحباس في تفسيرات المؤامرة الخارجية والداخلية، التي شملت مؤسسات تكنوقراطية منضبطة كما شملت الفضاء الإعلامي، والتي التي لم يكشف خيط واحد منها حتى الآن!

استمر التحول الأخير إسقاط النظام وبقاياه وفلوله شعارا مرفوعا لمدة عام ويزيد، حتى تطويره أو أثناء إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الى" يسقط يسقط حكم العسكر "فكانت ثورة وثورة فقط بشعارات آنية ولكنه نفس الشعار الذي لم نجده مرفوعا او مترددا في ثورة 30 يونيو التي استغرقت فعليا يوما واحد وان كانت مخاضاتها بدأت قبلها ب سبعة شهور ويزيد بعد ازمة الإعلان الدستوري المحصن في 21 نوفمبر سنة 2012 والتي استمرت شهورا حوصرت فيها الاتحادية، قصر الرئاسة، من قبل المظاهرات الشعبية وعلى نفس نمط أنصار الرئيس المخلوع السابقين لمحاصرة الدستورية في 2 ديسمبر ومدينة الإنتاج الإعلامي في نفس الشهر كذلك، واحتد الانقسام بين أنصار المخلوع وبين معارضيه وكانت الكفة تترجح في الجهة الأخيرة، وصارت مؤسسات الدولة بأدائه وأداء أنصاره ومعارضيهم معا في خطر ..

كان المطلب واضحا في 30 يونيو هو اسقاط الرئيس مرسي أو سيطرة جماعة أو عشيرة واسترداد مصر ثورة ودولة معا، من البداية ومع ولادة حملة تمرد الشعبية في أبريل سنة 2013، وتوقيعات أنصارها المليونيه سحب الثقة وعزل الرئيس السابق محمد مرسي، وكان هذا هو الواضح في شعاراتها التي كانت تردد بسقوط حكم الإخوان وسقوط حكم مرسي وتضامنت معها.

بينما قامت ثورة 25 يناير سنة 2011 على مقولة الإصلاح ثم تطورت فجأة للإسقاط بعد معركة الجمل في 2 فبراير ورفعت شعارا رئيسا شمل تظاهرا وهتافاتها" إسقاط النظام" جاءت ثورة 30 يونيو سنة 2013 دون هتاف إسقاط النظام مركزة

فقط على إسقاط الرئيس المخلوع محمد مرسي! أو " يسقط يسقط حكم المرشد" في إشارة لمنهج أخونة الدولة التي اندمجت فيها الثورة والدولة.

يأتي هذا الرصد توثيقا لمسار عام من حكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، التي تطالب وأنصارها الآن بعودته، وتطرح سيناريو يشبه سيناريو القذافي في ليبيا قبل مقتله في اكتوبر سنة 2011 او طرحه بشار من الحرب الأهلية متجاهلة ثورة المصريين في 30 يونيو سنة 2013 والتي كانت الأكبر في تاريخ مصر وعلى مدار ثوراتها شعبيا، وتجاهل الفيضان الشعبي الذي بلغ عشرات الملايين في شوارع مصر سابقا، وحصره في توصيف انقلابا عسكريا رغم أن خارطة الطريق التي وضعت في 4 يوليو سنة 2013 لم تنفرد بها القوات المسلحة التي تضامنت مع شعبها، وبعد أيام من ثورة يونيو التي خلعت مرسي وجماعته في يوم واحد وخرجت في كل أنحاء مصر.

لقراءة الدراسة كاملة اضغط الرابط التالي:

الباحث هاني نسيرة يكتب عن ثورة 30 يونيو وكيف سقطت أخونة الدولة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

المبحث الثالث

خارطـــــــــــة الطريق

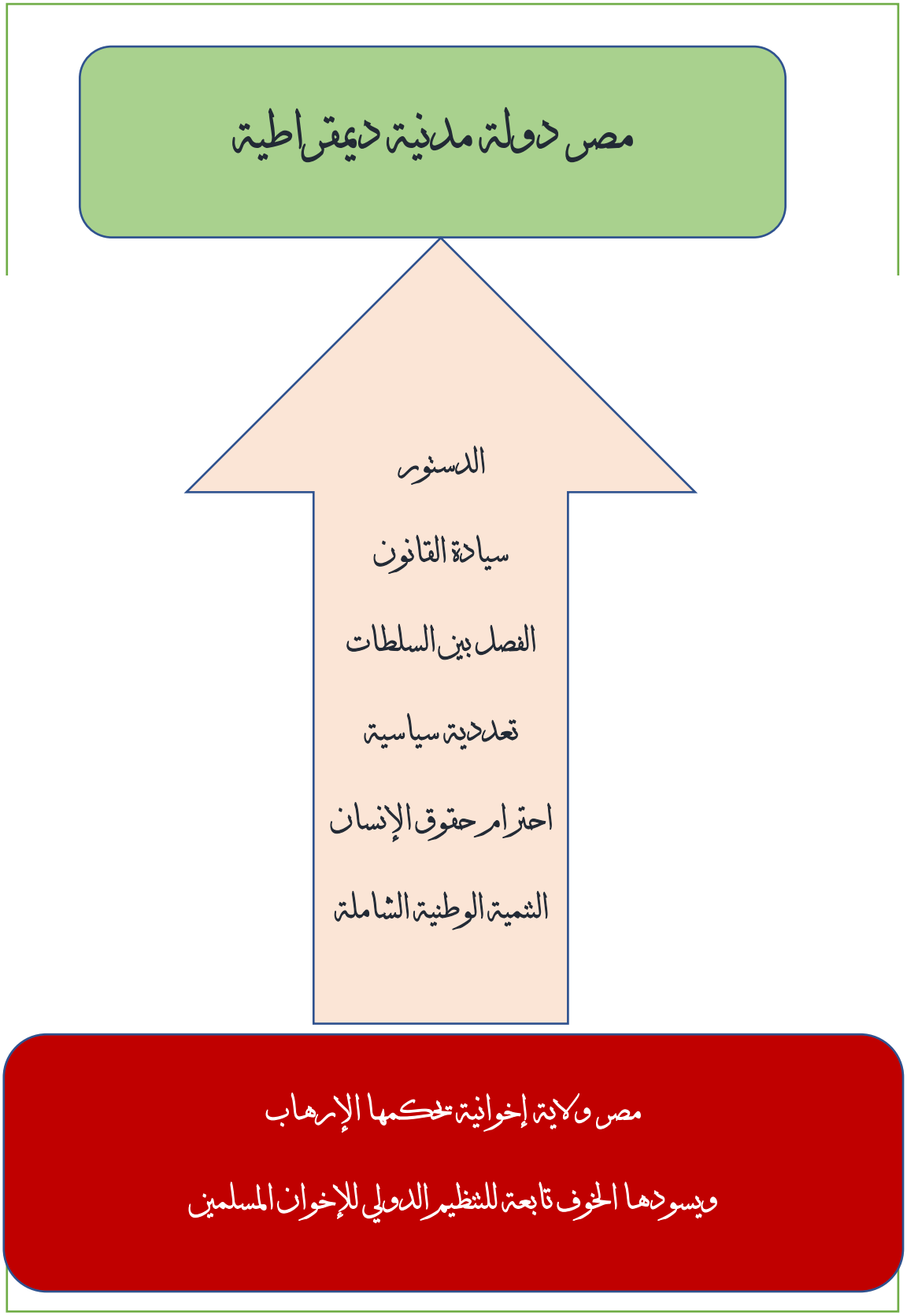

1. الجيش ينحاز إلى الشعب.. ويلوح بـ «خارطة مستقبل» لمصر خلال 48 ساعة[146]

12 قتيلاً و781 مصاباً حصيلة الاشتباكات في يومين... واستقالة 5 وزراء و3 نواب

القاهرة – مكتب الرياض، وكالات الأنباء

في تطور غير متوقع وان كان مطروحاً أمهلت القوات المسلحة المصرية، أمس، القوى السياسية 48 ساعة كفرصة أخيرة للتوافق، قبل أن تبادر هي الى وضع "خارطة مستقبل"، محذّرة من أن الأمن القومي للدولة معرّض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد.

وكرّرت القوات المسلّحة المصرية في بيان أمس، الدعوة الى "تلبية مطالب الشعب"، وأمهلت "الجميع 48 ساعة كفرصة أخيرة لتحمّل أعباء الظرف التاريخي الذي يمرّ به الوطن الذي لن يتسامح أو يغفر لأي قوى تقصّر في تحمّل مسؤولياتها".

وأهابت بالجميع بأنه "إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة، فسوف يكون لزاماً عليها استناداً لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية واحتراماً لمطالب شعب مصر العظيم أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة، بما فيها الشباب الذي كان ولا يزال مفجّراً لثورته المجيدة، ودون إقصاء أو استبعاد لأحد".

وحذّرت من أن "الأمن القومي للدولة معرّض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد، وهو يلقي علينا بمسؤوليات كل حسب موقعه للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر".

وقالت إنها "استشعرت مبكراً خطورة الظرف الراهن وما تحمله طياته من مطالب للشعب المصري العظيم"، وذكّرت بأنها "سبق أن حدّدت مهله أسبوع لكافة

---

146 http://www.alriyadh.com/848709

القوى السياسية بالبلاد للتوافق والخروج من الأزمة، إلا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو فعل، وهو ما أدّى إلى خروج الشعب بتصميم وإصرار وبكامل حريته على هذا النحو الباهر الذي أثار الإعجاب والتقدير والاهتمام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي".

وأضافت القوات المسلّحة المصرية في بيانها أنها "لن تكون طرفاً في دائرة السياسة أو الحكم، ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب"، محذّرة من أن "ضياع مزيد من الوقت لن يحقق إلا مزيداّ من الانقسام والتصارع الذي حذرنا ولا زلنا نحذّر منه". ولفتت الى أنه "من المحتم أن يتلقى الشعب رداً على حركته وعلى ندائه من كل طرف يتحمّل قدراً من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن".

وكانت مصر قد دخلت مصر منذ الاحد وحتى اليوم نفقا سمته الاساسية العنف والدم بعد سقوط 16 قتيلاً و781 مصاباً في حوادث متفرقة كان أبرزها الهجوم على مقر جماعة الإخوان المسلمين في ضاحية المقطم، في الوقت الذي أمهلت حركة تمرد المصرية المعارضة الرئيس المصري محمد مرسي حتى اليوم للتنحي مهددة بحملة عصيان مدني في حال بقائه في السلطة، ومما زاد الطين بلة استقالة اربعة وزراء أيدوا مطالب المتظاهرين. فقد استقال خمسة وزراء من مناصبهم لدعم مطالب المعارضة المصرية غداة تظاهرات حاشدة للمطالبة برحيل الرئيس المصري محمد مرسي.

وقال المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه ان "وزراء البيئة خالد فهمي والمجالس النيابية حاتم بجاتو والسياحة هشام زعزوع والاتصالات عاطف حلمي توجهوا معا وقدموا استقالاتهم الى رئيس الوزراء (هشام قنديل) دعما لمطالب المعارضة". كماِ قدَّم 3 من أعضاء مجلس الشورى المصري، بعد ظهر أمس، استقالاتهم رسمياً من المجلس، احتجاجاً على سوء الأوضاع في البلاد وتضامناً مع مطالب المتظاهرين، وسط معلومات عن توجُّه عدد من الوزراء للاستقالة رسمياً.

وقدَّم كل من سامح فوزي، ونادية هنري، وفريدي البياضي، وهم من بين ممثلي التيار المدني في مجلس الشورى (الغرفة الثانية من البرلمان المصري)، أمس، رسمياً استقالاتهم من المجلس، احتجاجاً على سوء الأوضاع في البلاد، وتضامناً مع مطالب المتظاهرين في مختلف أنحاء مصر. وقال النائب المستقيل سامح فوزي، إن رئيس مجلس الشورى أحمد فهمي عقد اجتماعاً مع النواب المستقيلين، موضحاً أنه وزملاءه عرضوا عليه رؤيتهم لواقع الأوضاع في الشارع المصري ومستقبلها.

وأضاف فوزي أنه تم التأكيد لرئيس المجلس أنه لا بد أن يستمع الرئيس المصري محمد مرسي لمطالب المتظاهرين ويبادر بالدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ويقيل الحكومة الحالية، ويدعو مؤسسة القضاء لاختيار نائب عام جديد، لافتاً إلى أن المتظاهرين لن يقبلوا بأقل من تنفيذ تلك الخطوات.

وعودة الى عدد الضحايا الذين سقطوا جراء احداث العنف أعلن الدكتور محمد مصطفي حامد وزير الصحة والسكان في مصر ارتفاع حصيلة ضحايا الاحداث التي وقعت خلال مظاهرات 30 يونيو الاحد في القاهرة وعدد من المحافظات المصرية منذ الأحد وحتى الامس، إلى 16 قتيلا و781 مصابا.

وقال حامد في تصريح صحفي أمس إن حالات الوفاة، تشمل حالة واحدة في كل من محافظات بنى سويف والإسكندرية وكفر الشيخ والفيوم، وثلاث حالات في محافظة أسيوط، وتسع حالات بالقاهرة (واحدة أمام قصر الاتحادية) وثماني حالات أمام مقر جماعة الإخوان المسلمين بحي المقطم. وأوضح وزير الصحة أن جميع المصابين خرجوا من المستشفيات بعد تحسن حالتهم ما عدا 182 مصابا مازالوا يتلقون العلاج، مشيرا إلى أن إجمالي المصابين كانوا 585، وقد تراوحت إصاباتهم بين حالات مرضية وإغماءات وجروح وكدمات وكسور، فيما بلغ عدد المصابين بخرطوش وطلقات نارية 186 شخصا.

اقتحام المقر الرئيسي للإخوان المسلمين ونهب محتوياته

الى ذلك اجتاح عشرات المحتجين المقر الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين بالقاهرة ونهبوا محتوياته أمس بعد أن أخلاه من كانوا به من أعضاء الجماعة في أعقاب ليلة شهدت اشتباكات سقط فيها ثمانية قتلى. وكان هذا أسوأ الحوادث من حيث عدد القتلى والمصابين في المظاهرات الضخمة التي شهدتها مصر يوم الاحد احتجاجا على حكم الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي. وبدأ الهجوم على المقر مساء الاحد واستمر ساعات أطلق فيها من يحرسونه من الداخل النار على الشبان الذين كانوا يلقون بالقنابل الحارقة والحجارة على المبنى. ووصف متحدث باسم الإخوان المهاجمين بأنهم بلطجية واتهم الشرطة بعدم حماية المقر. وقال إن اثنين من الموجودين داخل المبنى أصيبا قبل أن تتمكن الجماعة من اجلائهم صباح أمس.

المعارضة تهدد: التنحي او العصيان المدني

سياسياً امهلت حركة تمرد المصرية المعارضة الرئيس المصري محمد مرسي حتى اليوم للتنحي مهددة بحملة عصيان مدني في حال بقائه في السلطة. وقالت تمرد في بيان نشر على موقعها الالكتروني "نمهل محمد محمد مرسى عيسى العياط لموعد أقصاه الخامسة من مساء الثلاثاء الموافق 2 تموز/ يوليو أن يغادر السلطة حتى تتمكن مؤسسات الدولة المصرية من الاستعداد لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة." وأضاف البيان "وإلا فإن موعد الخامسة من مساء الثلاثاء يعتبر بداية الدعوة لعصيان مدني شامل من أجل تنفيذ إرادة الشعب المصري."

وأمضى مئات المتظاهرين الليل في ميدان التحرير في القاهرة وامام القصر الرئاسي بعدما قدر الجيش عدد المتظاهرين لمطالبة مرسي بالتنحي بالملايين الاحد. وقال مصدر عسكري ان الجيش يقدر عدد المتظاهرين ب "الملايين" مؤكدا انها "أكبر تظاهرات في تاريخ مصر."

حسم غائب

والملاحظ ان الحسم غاب في مصر حتى الامس رغم أن الملايين احتشدوا في الشوارع لمطالبة الرئيس محمد مرسي بالتنحي ورغم أن معارضين له أشعلوا النار في المقر الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها. واتحد ثوار شبان مع أحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية في عرض دفاعي هائل في الذكرى الأولى لتنصيب مرسي الأحد مرددين "الشعب يريد إسقاط النظام." واحتشد نصف مليون محتج في ميدان التحرير ومثلهم في مدينة الإسكندرية الساحلية فيما كان أكبر حشود للمحتجين تشهدها مصر منذ الإطاحة بالرئيس حسني مبارك عام 2011.

وبقي مرسي أول رئيس منتخب في اقتراع حر لأكبر الدول العربية سكانا بعيدا عن الأعين لكنه اعترف عبر متحدث باسمه بأنه ارتكب أخطاء وأضاف أنه يعكف على إصلاحها وإنه مستعد لحوار مفتوح مع المعارضين. لكن لم تظهر منه بادرة على استعداد للتنحي. وأثبتت الاحتجاجات أن جماعة الإخوان المسلمين لم تغضب فحسب الليبراليين والعلمانيين عبر سعيها لإرساء نظام لا يقبل تداول السلطة إنما اغضبت أيضا ملايين المصريين العاديين لسوء إدارة الاقتصاد.

ضباط شرطة يهتفون بشعارات مضادة لمرسي في الإسكندرية

بعد مشاركتهم في جنازة زميل لهم قتل بالعريش (رويترز)

المتحدث العسكري العقيد أحمد علي يعلن أن قيادة القوات المسلحة تجتمع بقيادات سياسية ودينية شبابية، وأضاف أن بيانًا سيصدر عن القيادة العامة بعد انتهاء الاجتماع. في أثناء ذلك نُشر على صفحة فيس بوك الخاصة بمستشار الرئيس للشئون الخارجية عصام الحداد منشورًا باللغة الإنجليزية، جاء في مقدمته "من أجل مصر والدقة التاريخية هيا ندعو ما يحدث في مصر باسمه الحقيقي: انقلاب عسكري". وقال إن هذه الكلمات ربما تكون آخر ما يكتب على صفحته. لكن المنشور ذكر أيضًا أن شعبية الرئيس مرسي تراجعت بشدة.[21]

✓الجيش المصري يعزل الرئيس مرسي ويعلن "خارطة المستقبل" – مباشر على فرانس24[147]

http://www.france24.com/ar/20130703-

531

أعلن قائد القوات المسلحة المصرية عبد الفتاح سيسي "خارطة مستقبل" تتضمن تعليق الدستور بصفة مؤقتة وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة وتكليف رئيس المحكمة الدستورية بإدارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية. وجاء هذا الإعلان بعد انتهاء المهلة التي حددها المجلس الأعلى للقوات المسلحة للرئيس مرسي ولجميع الأطراف السياسية للاستجابة لمطالب الشعب. تابعوا الأحداث وردود الفعل لحظة بلحظة على موقع فرانس 24.

https://youtu.be/uoxy3Ww2kKM

https://youtu.be/w1cM5jF0Zco

29 ديسمبر 2013

✓ مصر تدخل مرحلة ما بعد مرسي وسط ردود فعل دولية تشدد على "الإسراع في تعزيز النظام المدني"[148]

أفرز إعلان الجيش المصري سحب السلطة من محمد مرسي وطرح خطة لتجاوز المرحلة الانتقالية ردود فعل دولية مختلفة، إذ أعربت واشنطن عن "قلقها العميق" إزاء هذا الوضع داعية إلى "إجراء انتخابات سريعة لتشكيل حكومة جديدة مدنية". ومن جهتها، دعت لندن "الأطراف إلى ضبط النفس"، كما اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة الأمر "مقلقا"، إلا أنه وصف مطالب المتظاهرين ب "الشرعية".

❖ شخصيات «خارطة المستقبل» . . 7 بينهم «رئيس ومهاجر وامرأة»[149]

الخميس 03-07-2014

السيسي يلقي بيان عزل مرسي

حالة من الترقب حبس المصريون خلالها أنفاسهم، منتظرين القرار النهائي الذي سيصدر بعد مهلة الـ 48 ساعة، التي منحتها القوات المسلحة للجميع، بعد التحرك في الشوارع، 30 يونيو 2013، ضد حكم الرئيس، آنذاك، محمد مرسي.

---

[148] http://www.france24.com/ar/20130704--مصر-الجيش-محمد-مرسي-جماعة-الإخوان-المسلمون-الولايات-المتحدة-فرنسا-بريطانيا-الأمم-المتحدة-إقالة-تعزيز-نظام-مدني

[149] http://www.almasryalyoum.com/news/details/475705

لم ينظر مرسي إلى مهلة الجيش، بل خرج بخطاب 2 يوليو 2013، كانت الكلمة الوحيدة فيه «الشرعية»، فكان الرد عليه، 3 يوليو 2013، عبر بيان ضمت سطوره نحو 592 كلمة، وأعلن، آنذاك، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، القائد العام للقوات المسلحة، خلاله "خارطة المستقبل"، التي تم الاتفاق عليها في حضور رموز دينية وأخرى تمثل المرأة وثالثة تعبر عن "تمرد".

ونصت "خارطة"، على تعطيل العمل بالدستور وتولي المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا، إدارة شؤون البلاد لفترة مؤقتة، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وكذلك لجنة للتعديلات الدستورية.

في السطور التالية تستعرض "المصري اليوم" مصير أبرز المشاركين في «خارطة المستقبل»، بعد مرور عام عليها

عبد الفتاح السيسي

- افتتح نص كلمته، قائلًا إن "القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب، التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي، على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي".

- اعتبر أن الشعب يدعو القوات المسلحة لـ "نصرته"، مضيفًا: "لا يدعوها لسلطة أو حكم، وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته".

- قدم استقالته من منصب وزير الدفاع، 26 مارس الماضي، معلنًا ترشحه في الانتخابات الرئاسية، التي فاز بها أمام منافسه حمدين صباحي وأصبح رئيسًا للبلاد.

الدكتور أحمد الطيب

- اعتبر شيخ الأزهر أن «مصر أمام أمرين أحلاهما مر»، مشددًا على إنه شارك في "خارطة المستقبل"، لـ "الخروج من المأزق السياسي"، مستندًا لقاعدة "ارتكاب أخف الضررين واجب شرعي".

- اختارته اللجنة المنظمة لجائزة دبي للقرآن الكريم، ليحصل على جائزة شخصية العام الإسلامية "تقديرًا لجهوده الكبيرة في خدمة الإسلام".

البابا تواضروس الثاني

- وصف بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية مشاركته في "خارطة المستقبل"، بـ "اللحظة الفارقة"، معتبرًا أن المشاركين فيها "أناس شرفاء يبتغون مصلحة الوطن دون إقصاء لأحد".

محمد البرادعي

- بنبرته الهادئة أعلن تأييده لـ "خارطة المستقبل"، معتبرًا إنها "تضمن انتخابات رئاسية مبكرة وبدء مصالحة وطنية".

- اعتبر المشهد "بداية لانطلاقة جديدة لثورة 25 يناير".

- عُين نائبًا لرئيس الجمهورية المؤقت للعلاقات الخارجية، لكنه قدم استقالته عقب فض اعتصامي "رابعة العدوية والنهضة".

- برر استقالته بقوله: "قد أصبح من الصعب عليّ أن أستمر في حمل مسؤولية قرارات لا أتفق معها وأخشى عواقبها، ولا أستطيع تحمل مسؤولية قطرة واحدة من الدماء أمام الله ثم أمام ضميري ومواطني، خاصة مع إيماني بأنه كان يمكن تجنب إراقتها".

- واختتم الاستقالة بقوله: "للأسف فإن المستفيدين مما حدث اليوم هم دعاة العنف والإرهاب والجماعات الأشد تطرفًا، وستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى الله".

- غادر إلى النمسا وابتعد عن المشهد السياسي في مصر، مكتفيًا بعد هجرته بظهور نادر على "تويتر"، فكانت آخر تغريداته وقت احتفاله بميلاده الثاني والسبعين، قائلًا: "إلى الشباب: أكرمني الله بكم. دائمًا في القلب. أنتم الضمير النقي والمستقبل والأمل. حفظكم الله لمصر".

محمود بدر

- مؤسس حملة "تمرد"، التي دعت إلى خروج المصريين ضد حكم مرسي، 30 يونيو 2013.

- شارك في "خارطة المستقبل"، داعيًا جميع المصريين لـ "بدء صفحة جديدة".

- مع اقتراب سباق الانتخابات الرئاسية، أعلن دعمه للسيسي رئيسًا للجمهورية، وكان عضوًا في لجنة الشباب الخاصة بحملته الانتخابية.

- في ذكرى "خارطة المستقبل"، كتب، في الساعات الأولى من صباح الخميس 3 يوليو 2014: "يوم عزل مرسي، كنت حاسس إني بحلم".

جلال مرة

- أمين عام حزب النور شارك في "خارطة المستقبل"، مؤكدًا أن حزبه وقف في هذا الموقف "حقنًا للدماء وحبًا للوطن".

- آخر تصريحاته هنأ خلالها المصريين بحلول شهر رمضان، متمنيًا أن "يكون هذا الشهر العظيم نقطة انطلاق للاستقرار والبناء والتنمية لكل أبناء الشعب المصري".

سكينة فؤاد

- شاركت في "خارطة المستقبل"، لتمثل المرأة المصرية في هذا المشهد، ووجهت وقتها التحية للشعب المصري، لافتة إلى أن المشاركين فيها يسعون إلى "جمع الشمل"، مضيفة: "أرى الخير قادم وسينصرنا الله".

- كانت أحد مستشاري مرسي إلا إنها قدمت استقالتها احتجاجًا على الإعلان الدستوري المكمل، وبعد عزله أصبحت مستشارة للرئيس المؤقت، آنذاك.

- وفي شهادتها قالت لـ "المصري اليوم": "كنا في سباق مع الزمن والخطر يحيط بنا، وكنا أمام قوى تعد ميليشيات مسلحة تواجه الشعب، وثقتي في الجيش لم تهتز"، خاتمة: "الإرادة العظيمة، التي فرضت نفسها تحتاج مصر أن تتحول طاقة الثورة إلى عمل وإنتاج حتى نتقدم ونقف مرة أخرى".

وضع مرسي رهن "الإقامة الجبرية" واعتقال زعيم الذراع السياسي لـ "الإخوان" [150]

نص فرانس 24 / ا ف ب

2013/07/04

[150] http://www.france24.com/ar/20130704--مصر-الجيش-اعتقال-محمد-مرسي-وضع-الإقامة-الجبرية-الرئيس-المخلوع-الفريق-جماعة-الإخوان-المسلمون

وُضع الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي رهن "الإقامة الجبرية" كما تم اعتقال رئيس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، سعد الكتاتني ونائب المرشد العام للجماعة المذكورة رشاد البيومي.
وتحدثت أنباء عن كون العديد من أسماء "الإخوان" مطلوبة من الأمن المصري.
أعلن مصدر أمني مصري أن قوات الأمن اعتقلت ليل الأربعاء الخميس رئيس حزب الحرية والعدالة (اخوان مسلمون) سعد الكتاتني ونائب المرشد العام للإخوان المسلمين رشاد البيومي.
وأعلن عمرو موسى أحد المعارضين للرئيس المصري محمد مرسي، الذي أبعد عن الحكم بعد تدخل الجيش الثلاثاء، أن المشاورات بشأن تشكيل حكومة جديدة في مصر تبدأ الان. وقال موسى في تصريحات للصحافيين إن المشاورات بدأت لتطبيق الخطة التي أعلنها وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسيي والتي تقضي ب "تعطيل العمل بالدستور" و"تشكيل لجنة لمراجعة "التعديلات الدستورية المقترحة" وتشكيل حكومة "كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية".
وفي تغريدة لها على موقع تويتر، ذكرت صحيفة المصري اليوم أن قوات الحرس الجمهوري المصري نقلت الرئيس محمد مرسي إلى جهة غير معلومة، إلا أن وكالة الأنباء الفرنسية نقلت في وقت لاحق عن مسؤول في جماعة الإخوان المسلمين قوله، "إن مرسي وجميع الفريق الرئاسي هم في الإقامة الجبرية في نادي الحرس الجمهوري".
وعاد المسؤول نفسه ليعلن لوكالة الأنباء الفرنسية فجر الخميس أن محمد مرسي نقل بمفرده الى وزارة الدفاع.
وذكرت صحيفة الأهرام الحكومية المصرية في عددها لليوم الخميس أن قوات الأمن المصرية أمرت باعتقال 300 عضو في تنظيم الإخوان المسلمين الذي ينتمي إليه الرئيس المخلوع محمد مرسي.

وأكد مسؤول في وزارة الداخلية لوكالة الأنباء الفرنسية أن البحث جار عن "أعضاء في الإخوان المسلمين" بعد صدور مذكرات توقيف بحقهم، ولكنه لم يعط تفاصيل إضافية.

✓ الفرحة تعم شوارع مصر بعد عزل الجيش للرئيس مرسي [151]

2013/07/04

أعلن قائد القوات المسلحة المصرية "خارطة مستقبل" تتضمن تعليق الدستور بصفة مؤقتة وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة، وتكليف رئيس المحكمة الدستورية بإدارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية. وعمت الفرحة ميدان التحرير بعد هذا الإعلان. وأكد محمد مرسي أن الإجراءات التي اتخذها الجيش "انقلاب كامل".

اطاح الجيش المصري الاربعاء بالرئيس الاسلامي محمد مرسي وأعلن تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا ادارة البلاد مؤقتا الى حين اجراء انتخابات رئاسية مبكرة ما اثار فرحة عارمة بين مئات الالاف من المصريين المحتشدين في الشوارع.

وفي ميدان التحرير، عاد المتظاهرون لترديد هتاف "ارفع رأسك فوق انت مصري" الذي سبق ان تعالى فور اسقاط حسني مبارك في 11 شباط/فبراير 2011 وأطلق الشباب الالعاب النارية وهم يهنئون بعضهم البعض بنجاحهم في تحقيق هدفهم. وامتلأت شوارع القاهرة بسيارات يلوح راكبوها بالأعلام بينما أطلقوا العنان لأبواق سياراتهم.

وكان المتظاهرون استقبلوا بحماس قوات الجيش التي انتشرت في شوارع القاهرة قبل ان يلقي وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بيانه معلنا انهاء حكم محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي اليها.

[151] http://www.france24.com/ar/20130703--مصر-محمد-مرسي-الجيش-المصري-احتجاجات-التحرير-رابعة-العدوية-تغطية-لحظية-مهلة-احتجاجات-رحيل-معارضة-إخوان

وقال مصور فرانس برس ان العديد من المتظاهرين تبادلوا العناق مع الجنود، لا بل ان بعضهم حملوا على الاكتاف.

ولم يحدد الجيش موعدا لانتهاء الفترة الانتقالية او للانتخابات الرئاسية المبكرة، ولكنه أكد انه سيتم خلالها تشكيل لجنة لتعديل الدستور وتشكيل حكومة كفاءات بصلاحيات كاملة.

وفي اول رد فعل بعد اطاحته، قال محمد مرسي في تغريدة على حسابة على تويتر ان "اجراءات الجيش انقلاب كامل يرفضها كل احرار الوطن".

وكان السيسي ناقش "خارطة المستقبل"، خلال اجتماع دام عدة ساعات الاربعاء بحضور رئيس حزب الدستور محمد البرادعي، الذي فوضته المعارضة المصرية للحوار مع الجيش، ورئيس حزب النور (أكبر الاحزاب السلفية) يونس مخيون وشيخ الازهر أحمد الطيب، وبابا الاقباط تواضروس الثاني وممثلين لحركة تمرد التي أطلقت الدعوة الى تظاهرات الثلاثين من يونيو المليونيه.

وعقب هذا الاجتماع، أعلن الفريق اول السيسي في بيان تلاه بنفسه واذاعه التلفزيون الرسمي ان "القوات المسلحة استنادا على مسؤوليتها الوطنية والتاريخية قررت التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد واتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوى ومتماسك لا يقصي أحداً من أبنائه وتياراته وينهي حالة الصراع والانقسام".

واوضح ان الخطة تشمل "تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت" و"إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا عادلي منصور إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد".

واكد انه سيكون "لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية".

واوضح ان الخطة تقضي كذلك بأن يتم "تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية".

واضاف انه سيتم "تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً".
وناشد السيسيّ رئيس المحكمة الدستورية العليا سرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية".
وقال ان الخطة ستتضمن "تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات".
واعتبر البرادعي في كلمة القاها عقب بيان السيسي ان خارطة الطريق تضمن "تحقيق المطلب الرئيسي للشعب المصري" اي اطاحة مرسي وتعد استكمالا لثورة 25 يناير 2011. ومن جهة ثانية، أكد مصدر أمنى ان جهازا امنيا مصريا رفيعا قرر منع الرئيس محمد مرسي وعدة قيادات من جماعة الإخوان المسلمين من السفر.
وقبيل بيان السيسي، قال عصام الحداد مستشار الرئيس محمد مرسي للعلاقات الخارجية بعد انتهاء المهلة في بيان على فيسبوك "من اجل مصر ومن اجل الحقيقة التاريخية دعونا نسمي ما يحدث الان باسمه الحقيقي: انه انقلاب عسكري".
واضاف الحداد "وفي اللحظة التي اكتب فيها هذه السطور فأنني أدرك تماما انها قد تكون اخر مرة اتمكن فيها من الكتابة على هذه الصفحة".
واكد الجيش المصري الاثنين انه سيضطر للتدخل في الحياة السياسية إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال 48 ساعة إثر تظاهرات حاشدة وغير مسبوقة شهدتها مصر طالبت برحيل الرئيس.
وقالت القيادة العامة للقوات المسلحة في بيان اذاعه التلفزيون الرسمي ان "القوات المسلحة تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشعب وتمهل الجميع [48] ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخي الذي يمر به الوطن الذي لن يتسامح أو يغفر لأي قوى تقصر في تحمل مسؤولياتها".

واضاف الجيش في بيانه انه "إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة فسوف يكون لزاماً عليها استنادا لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية واحتراما لمطالب شعب مصر العظيم أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب الذي كان ولا يزال مفجراً لثورته المجيدة ... ودون إقصاء أو استبعاد لأحد".

واكد السيسي صباح الاربعاء ان الجيش المصري مستعد للموت دفاعا عن الشعب ضد "الارهابيين" و"المتطرفين" و"الجهلة" غداة خطاب لمرسي أكد فيه تمسكه بموقعه "كرئيس سرعي منتخب" وحذر فيه من "سفك الدماء" إذا ما تمت اطاحته.

وقبل اعلان اطاحة مرسي، أكد مصدر أمنى ان جهازا امنيا مصريا رفيعا قرر منع الرئيس محمد مرسي وعدة قيادات من جماعة الإخوان المسلمين من السفر.

وقال المصدر ان "كل المتهمين في قضية الهروب من سجن وادي النطرون عام 2011 بمن فيهم الرئيس محمد مرسي وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين تم وضعهم على قوائم الممنوعين من السفر بقرار من جهاز أمنى رفيع".

ومن بين الممنوعين من السفر المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر والقياديان عصام العريان ومحمد البلتاجي، بحسب المصدر نفسه.

وكانت محكمة في الاسماعيلية طلبت في 23 يونيو الماضي من النيابة العامة التحقيق مع مرسي و33 اخرين معهم في اتهامات عدة من بينها التخابر فيما يعرف بقضية هروب السجناء من سجن وادي النطرون ابان الثورة على حسني مبارك في العام 2011.

نص بيان القوات المسلحة لخارطة طريق "المرحلة الانتقالية"[152]

نشر في: الأربعاء 3 يوليو 2013

وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي

أعلن الفريق عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، عن خارطة طريق للبلاد خلال بيان ألقاه مساء اليوم الأربعاء.

ويتبني البيان تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت وتولي رئيس المحكمة الدستورية إدارة شئون البلاد لمرحلة انتقالية، على أن يؤدي اليمين الدستورية أمام المحكمة وله سلطة إصدار إعلانات دستورية.

كما تشمل الخارطة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتشكيل حكومة كفاءات وطنية لإدارة المرحلة الحالية، وتشكيل لجنة من مختلف التيارات لتعديل الدستور.

وجاء نص بيان السيسي كالتالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شعب مصر العظيم

أ. إن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب، التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي، على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.

---

[152] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=81a805f4-49eb-4b63-b7b3-56d4a4f12a6f

2. ولقد استشعرت القوات المسلحة - انطلاقاً من رؤيتها الثاقبة - أن الشعب الذي يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم، وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته، وتلك هي الرسالة التي تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها، وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسي آمله وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسئولية والأمانة.
3. لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهودًا مضنيه بصوره مباشره وغير مباشره لاحتواء الموقف الداخلي وإجراء مصالحة وطنية بين كافة القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ شهر نوفمبر 2012، بدأت بالدعوة لحوار وطني استجابت له كل القوى السياسية الوطنية وقوبل بالرفض من مؤسسة الرئاسة في اللحظات الأخيرة ... ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه.
4. كما تقدمت القوات المسلحة أكثر من مره بعرض تقدير موقف استراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي تضمن أهم التحديات والمخاطر التى تواجه الوطن على المستوى [الأمني / الاقتصادي / السياسي / الاجتماعي] ورؤية القوات المسلحة كمؤسسة وطنية لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعي وإزالة أسباب الاحتقان، ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.
5. في إطار متابعة الأزمة الحالية اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة بالسيد / رئيس الجمهورية في قصر القبة يوم 2013/6/22 حيث عرضت رأى القيادة العامة ورفضها للإساءة لمؤسسات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها لترويع وتهديد جموع الشعب المصري.
6. ولقد كان الأمل معقودًا على وفاق وطني يضع خارطة مستقبل ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب بما يحقق طموحه ورجاءه، إلا أن خطاب السيد الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مهلة الـ [48] ساعة جاء بما لا يلبى ويتوافق مع مطالب جموع الشعب...

الأمر الذي استوجب من القوات المسلحة، استنادًا على مسئوليتها الوطنية والتاريخية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد ... حيث اتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوى ومتماسك لا يقصى أحدًا من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام ... وتشتمل هذه الخارطة على الآتي:

1. تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
2. يؤدى رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
3. إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيساً جديداً.
4. لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
5. تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
6. تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً.
7. مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية..
8. وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.
9. اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكاً في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.
10. تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

وتهيب القوات المسلحة بالشعب المصري العظيم بكافة أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمي وتجنب العنف الذي يؤدى إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء ... وتحذر من إنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أي خروج عن السلمية طبقاً للقانون وذلك من منطلق مسئوليتها الوطنية والتاريخية.

كما توجه القوات المسلحة التحية والتقدير لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والقضاء الشرفاء المخلصين على دورهم الوطني العظيم وتضحياتهم المستمرة للحفاظ على سلامة وأمن مصر وشعبها العظيم.

حفظ الله مصر وشعبها الأبي العظيم ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إعلاميو بعد 3 يوليو 2013

3. السيسي: انتخابات رئاسية مبكرة وتكليف رئيس «الدستورية» بمهام الرئيس مؤقتاً[153]

الأربعاء 3 يوليو 2013

أكد الفريق أول "عبد الفتاح السيسي"، القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، أن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب المصري التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي.

وقال في البيان الذي ألقاه اليوم: إن القوات المسلحة كانت بنفسها أول من أعلن عن كونها بعيدة عن العمل السياسي، ولقد استشعرنا انطلاقًا من رؤيتهم الثاقبة أن الشعب المصري لا يدعوها بسلطة أو حكم، وأضاف: "وإنما يدعوها للخدمة العامة لمطالب ثورته."

وأشار إلى أن القوات المسلحة بذلت الكثير من أجل احتواء الموقف وإجراء مصالحة وطنية، منذ شهر نوفمبر الماضي، ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الحالية.

وأوضح أن القيادة العامة قد اجتمعت بالسيد رئيس الجمهورية، يوم 22 يوليو الماضي، حيث عرضت رفضها الإساءة لمؤسسات الدولة الدينية والسياسية، وأضاف: "كان الأمل معهودًا على توافق وطني، الذي يوفر الاستقرار للشعب، بما يحقق طموحه ورجاءه إلا أن خطاب الرئيس ليلة أمس جاء بما لا يلبي مطالب جموع الشعب."

وأكد أن هذا الأمر استوجب القوات المسلحة للتشاور مع بعض رموز القوى السياسية والدينية والشباب، وأضاف "حيث اتفقنا على خارطة مستقبل تتضمن بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك."

---

153 http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=e43fd2c7-02ff-4a3f-ab47-b2c9fc26ff15

وشدد على أن خارطة الطريق تتمثل في تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت، وأن يؤدي رئيس المحكمة الدستورية القسم على أن تتم انتخابات رئاسية مبكرة ويتولى رئيس المحكمة الدستورية مهام الرئيس مؤقتًا، والمناشدة في البدء لإعداد إجراء انتخابات برلمانية ووضع ميثاق شرف للإعلام المصري.

✓ السيسي: لم يكن في مقدور القوات المسلحة أن تصم آذانها عن نداء الشعب[154]

الأربعاء 3 يوليو 2013

أكد الفريق أول "عبد الفتاح السيسي"، القائد العام للقوات المسلحة، ووزير الدفاع، أن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب المصري التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي.

وقال في البيان، الذي أذاعه، اليوم الأربعاء: إن القوات المسلحة كانت بنفسها أول من أعلن عن كونها بعيدة عن العمل السياسي، ولقد استشعرنا انطلاقًا من رؤيتهم الثاقبة أن الشعب المصري لا يدعوها بسلطة أو حكم، وأضاف: "وإنما يدعوها للخدمة العامة لمطالب ثورته."

✓ "البرادعي": خارطة الطريق «تصحيح» لمسار ثورة 25 يناير[155]

الأربعاء 3 يوليو 2013

أكد الدكتور محمد البرادعي، أن خارطة الطريق التي وضعتها القوات المسلحة بالتوافق مع القوى الوطنية، تتضمن تحقيق مطلب الشعب في انتخابات

[154] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=1b5c090b-621e-4878-9aef-3d519e2909fe

[155] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=7329df96-81d8-425a-8107-13d6996416ce

رئاسية مبكرة، من خلال فترة انتقالية يتم فيها تعديل الدستور، بما يضمن حقوق المواطن وحرياته والعمل على مصالحة وطنية.

وقال "البرادعي": إن خارطة الطريق انطلاقة جديدة لثورة 25 يناير من أجل العدالة والحرية، وتصحيح لمسارها التي شاءت الظروف أن ينحرف عن مطالب الشعب المشروعة.

? الخارجية الأمريكية: لا يمكننا تأكيد أن ما تحدث بمصر انقلاب عسكري[156]

الأربعاء 3 يوليو 2013

جينيفر ساكي، متحدثة وزارة الخارجية الأمريكية

قالت وزارة الخارجية الأمريكية: إن الإدارة الأمريكية لا يمكنها تأكيد أن ما يحدث في مصر الآن يعد انقلابًا عسكريًّا؛ لأن الموقف مازال ملتبسًا للغاية .وأكدت جينيفر ساكي، متحدثة الوزارة، في مؤتمر صحفي، عقدته اليوم الأربعاء، ونقلته فضائية «سكاي نيوز عربية»، أن الإدارة الأمريكية على تواصل دائم مع جميع الأطراف في مصر، بما فيها المعارضة والقوات المسلحة. وطالبت الخارجية الأمريكية، جميع الجهات بضرورة التحاور فيما بينهم، والاستماع لأصوات، ومناداة الشعب المصري، كما طالبت أيضًا المتظاهرين بأن يكون احتجاجهم سلميًّا. وأشارت الخارجية الأمريكية، إلى إنه كان من المتوقع أن يأتي خطاب الرئيس محمد مرسي معبرًا عن تطلعات الشعب، لكن ما ورد فيه كان مخيبًا للآمال، ولم يطرح أي حلول للخروج من الأزمة الحالية.

[156] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=b7bdaed0-f7d0-4afa-bf24-a77759a601ab

✓ شيخ الأزهر: مصر الآن أمام أمرين أحلاهما مر وأشدهم صدام الشعب [157]

الأربعاء 3 يوليو 2013

أكد الدكتور أحمد الطيب "شيخ الأزهر" إنه تبين من خلال الاجتماع أن مصر الآن أمام أمرين أحلاهما مر، وأن أشدهم مرارة هو صدام الشعب المصري وسيلان دمائهم في الشارع. وقال في بيانه: إنه كان من الضروري تأييد الرأي بانتخابات رئاسية مبكرة يحتكم فيها الشعب إلى صندوق انتخاب يضمن نزاهته، وأضاف "أسأل الله أن تسلم مصر."

✓ البابا تواضروس: توافقنا حول خارطة طريق لحل الأزمة دون إقصاء لأي شخص [158]

الأربعاء 3 يوليو 2013

أكد البابا تواضروس، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، أن خريطة الطريق، التي تم التوافق عليها مع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، وهي من أجل حل الأزمة التي يشهدها المجتمع المصري، دون إقصاء لأي شخص.

وقال في كلمته: إنه اجتمع على حب الوطن، وتحت علم مصر الذي يشير في لونه الأسود، إلى الأرض المصرية الخصبة، وفي لونه الأبيض إلى قوة الشباب المصري، وفي نسره الأصفر إلى القوات المسلحة المصرية، التي تعتبر الدرع الحامي للشعب المصري.

---

[157] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=1acee2d0-d6d1-4940-b32c-0f079c8d0989

[158] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03072013&id=a9a0b008-37fa-42a2-ab77-60dccf89fc39

✓ وتعتزم القوات المسلحة بدء حوار مع جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة وقوى سياسية ودينية ونشطاء من الشباب فور انقضاء المهلة التي حددتها للتوصل لاتفاق غدا الأربعاء.

وامتنعت المصادر عن التطرق إلى كيفية تصرف الجيش مع مرسي إن هو رفض التنحي بهدوء.

وقالت إنه يمكن تعديل خارطة الطريق نتيجة لهذه المشاورات. ومن بين الشخصيات التي يمكن أن تتولى رئاسة الدولة مؤقتا رئيس المحكمة الدستورية الجديد عدلي منصور.

- وهناك أوجه شبه بين مسودة خارطة الطريق ومقترحات جبهة الإنقاذ الوطني للانتقال الديمقراطي. وكلفت الجبهة يوم الإثنين محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفاوض مع الجيش بشأن كيفية المضي قدما.
- وقالت المصادر العسكرية إن الترتيبات الانتقالية الجديدة تختلف تماما عن الحكم العسكري الذي أعقب الإطاحة بحسني مبارك في انتفاضة شعبية عام 2011.
- وتولى المجلس العسكري آنذاك السلطة فعليا لكنه تعرض لانتقادات شديدة من جانب سياسيين ليبراليين ويساريين رأوا إنه لم يطبق إصلاحات اقتصادية وسياسية ضرورية وإنه يتخذ جانب الإخوان المسلمين.
- ودفعت المواجهة القائمة مصر إلى شفا الفوضى مع تفاقم الأزمة الاقتصادية بعد عامين من الاطاحة بحسني مبارك مما أثار قلق، واشنطن، وأوروبا، واسرائيل.
- ورفض تحالف المعارضة بدء حوار مع مرسي قائلا إنه ينتظر انقضاء المهلة.
- وأجمعت الصحف المصرية على اختلاف توجهاتها على ان الإنذار الذي وجهه الجيش نقطة فارقة. وقالت صحيفة الوطن المعارضة "آخر 24 ساعة في حكم الإخوان" وقالت صحيفة الاخبار المملوكة للدولة "مصر في انتظار الجيش."

- وقال مكتب الرئيس إن مرسي عقد اجتماعا يوم الثلاثاء مع القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء هشام قنديل. وكان اجتماع مماثل عقد يوم الإثنين.
- وذكرت مصادر عسكرية أن القوات تستعد للانتشار في شوارع القاهرة ومدن أخرى إذا لزم الأمر لمنع وقوع اشتباكات بين القوى السياسية المختلفة.
- وقالت مصادر أمنية إن اشتباكات دارت بين مؤيدين لمرسي ومعارضين له عصر يوم الثلاثاء في الجيزة والإسكندرية والقليوبية.
- واستمر الاعتصام في ميدان التحرير بوسط القاهرة الليلة الماضية وتجمعت حشود غفيرة يوم الثلاثاء في مسعى لإجبار مرسي على التنحي.
- ووصفت شخصيات بارزة من جماعة الإخوان المسلمين مهلة الجيش بأنها "انقلاب."
- ودعا حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية للإخوان المسلمين "جموع الشعب المصري بكافة فصائله وتياراته للاحتشاد للدفاع عن ارادته وشرعيته الدستورية والتعبير عن الرفض لأي انقلاب عليها ".وقال محمد البلتاجي القيادي بالإخوان المسلمين خلال احتشاد مناصر لمرسي مساء يوم الإثنين "أي انقلاب على الشرعية من أي نوع لن يمر إلا على رقابنا".
- ووصف مرسي الحكم المدني بأنه مكسب كبير من مكاسب ثورة 2011 وقال إنه لن يسمح بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.
- وقالت الرئاسة إن مرسي تحدث مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما هاتفيا يوم الاثنين وأكد ان مصر تسير في عملية انتقال سلمي إلى الديمقراطية على اساس القانون والدستور.
- وقال البيت الأبيض إن أوباما الذي يزور تنزانيا حث الرئيس المصري على الاستجابة لمطالب المتظاهرين و"أكد أن الازمة الحالية لا يمكن أن تحل إلا عبر عملية سياسية".

- وقدم ستة وزراء على الأقل استقالاتهم بعدما تفجرت المظاهرات يوم الأحد من بينهم وزير الخارجية محمد كامل عمرو. وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط إن المتحدث باسم مجلس الوزراء استقال أيضا.
- ورأس قنديل اجتماعا لمجلس الوزراء دون حضور وزيري الدفاع والداخلية. ونفي وزير العدل أحمد سليمان أنباء تحدثت عن استقالة الحكومة.
- وفي ضربة أخرى للرئيس قضت محكمة النقض ببطلان تعيين طلعت إبراهيم عبد الله نائبا عاما وبعودة النائب العام السابق عبد المجيد محمود إلى المنصب.
- وكانت المعارضة الليبرالية انتقدت بشدة تعيين مرسي لعبد الله الذي اتهمته بالتحيز للحكومة واستغلال وضعه لمحاكمة منتقدي الرئيس وغض الطرف عن انتهاكات حقوق الانسان.
- وقال البلتاجي على الصفحة الرسمية لجماعة الإخوان على الفيسبوك "نحن بوضوح أمام انقلاب رسمي للنظام السابق تؤيده الثورة المضادة وكتائب الإعلام المضللة... ومن ثم يكون طلب الشهادة منعا لمرور هذا الانقلاب هو ما يمكن أن نقدمه وفاء لشهداء الثورة السابقين".
- ومما يزيد من الشعور بتفكك إدارة مرسي برغم تشبثه بالسلطة استقالة الفريق سامي عنان رئيس الاركان السابق من منصبه كمستشار للرئيس.
- وتتابع القوى العالمية باهتمام ما يحدث في مصر ومنها الولايات المتحدة التي تقدم مساعدات للجيش المصري.
- وتحدث الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الاركان الأمريكية المشتركة مع السيسي يوم الاثنين. ولم يتضح إلى أي مدى أطلع الجيش المصري واشنطن على الوضع أو مدى التنسيق بينهما لكن مسؤولا مصريا قال إنه لا يمكن لأي انقلاب أن ينجح دون موافقة أمريكية.

- ودعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان الرئيس المصري إلى الاستماع لمطالب الشعب والانخراط في "حوار وطني جاد" لكنها قالت "يجب ألا يتخذ أي اجراء يضعف العمليات الديمقراطية".
- وقال دبلوماسي أوروبي رفيع إنه إذا ذهب الجيش إلى ابعد من هذا ونحى مرسي بالقوة فلن يكون أمام المجتمع الدولي سوى ان يدين اسقاط رئيس منتخب ديمقراطيا.
- وقال ياسر الشيمي المحلل المتخصص في شؤون مصر في المجموعة الدولية للازمات ان الإنذار الذي وجهه الجيش يجعل من الصعب ايجاد مخرج دستوري من الازمة.
- وقال الشيمي ان الجيش "سيكون عليه ان يتخطى الدستور ويقوم بانقلاب كامل. الموقف قد يتدهور بسرعة جدا من هذه النقطة إما من خلال المواجهات في الشوارع او العقوبات الدولية".
- واضاف "مرسي...يقول لهم إذا كنتم ستفعلون هذا فعليكم ان تفعلوه على جثتي".
- ومن بين مؤيدي مرسي جماعات ذات ماض متشدد منها الجماعة الإسلامية التي ارتبطت لفترة مع القاعدة وقاتلت قوات الامن لسنوات تحت حكم مبارك والتي حذرت من إنها لن تقبل بحكم عسكري من جديد.
- وإصلاح الاقتصاد هو مفتاح الانفراج بالنسبة لكثير من المصريين. وأضعفت الاضطرابات منذ سقوط مبارك إيرادات السياحة بشدة كما تراجعت الاستثمارات وموارد الدولة.
- وأغلقت البورصة المصرية يوم الثلاثاء على ارتفاع بنسبة خمسة في المئة تقريبا بعد بيان الجيش.

4. إغلاق قنوات بمصر واقتحام مكاتب الجزيرة[159]

4 يوليو 2013

قطعت السلطات المصرية البث عن عدة قنوات فضائية، على رأسها قناة "مصر25" الناطقة بلسان جماعة الإخوان المسلمين التي قدم من صفوفها الرئيس المعزول محمد مرسي. كما داهمت أجهزة الأمن عددا من مكاتب القنوات التابعة لشبكة الجزيرة واعتقلت عددا من العاملين بها، في حين دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى الحفاظ على الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير بمصر.

وذكرت "مصر25" على صفحتها بموقع فيسبوك أن البث قطع مباشرة عقب البيان الذي ألقاه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وأعلن فيه خارطة طريق تتضمن تعطيل الدستور وتكليف رئيس المحكمة الدستورية بإدارة البلاد.

وقال شاهد ل "رويترز" إن الشرطة ألقت القبض على ثمانية من المذيعين والعاملين كانوا بمقر القناة، وإن بعض من ألقي القبض عليهم رفعوا أيديهم بعلامة النصر، لكن آخرين حاولوا تجنب التقاط الصور لهم.

كما قطع البث عن قنوات دينية أخرى، هي الناس والرحمة والحافظ والشباب، وهي قنوات تصنف بأنها تابعة للتيار الإسلامي وكانت مؤيدة للرئيس المعزول.

وفي الأثناء اقتحمت أجهزة الأمن المصرية وأغلقت مكاتب وأستوديوهات قنوات الجزيرة الإخبارية والجزيرة الإنجليزية والجزيرة مباشر مصر في القاهرة، وأوقفت أجهزة بثها.

159 http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2013/7/4/%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%82%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9

وكانت تلك القنوات تستضيف في بث مباشر لوقائع الأحداث في مصر ممثلين لكل الأطراف المعنية بالأزمة الدائرة في البلاد، حيث كان مكتب الجزيرة الإخبارية، وقت قطع البث، يستضيف في بث مباشر كلا من عضو مجلس أمناء التيار الشعبي المعارض عبد الخالق فاروق، وعضو اللجنة القانونية لحزب الحرية والعدالة ياسر حمزة، إلى جانب أستاذ العلوم السياسية حسن نافعة، وعضو مجلس الشورى جمال جبريل بشأن الأوضاع السياسية في مصر.

كما احتجزت أجهزة الأمن مدير قناة الجزيرة مباشر مصر الزميل أيمن جاب الله الذي لا تزال تحتجزه، ومدير مكتب الجزيرة الإخبارية بالقاهرة الزميل عبد الفتاح فايد، مع عدد من العاملين أحالت اثنين منهم، وهما مهندسا بث، إلى النيابة العامة.

وأجبرت قوات أمنية العاملين والضيوف في الجزيرة مباشر مصر على التوقف عن الكلام، حيث وثقت الجزيرة بالصوت أمر قوات الأمن بإيقاف البث بينما كان النقل المباشر يعرض الصورة من ميدان التحرير. كما انقطع بث الجزيرة والجزيرة مباشر مصر على القمر الاصطناعي المصري نايل سات.

وقد حملت الشبكة السلطات المصرية مسؤولية سلامة وأمن طواقمها، ودعتها للإفراج الفوري عنهم. كما أكدت الجزيرة إنها تلتزم في تغطياتها بالمعايير المهنية وميثاق الشرف الصحفي، وشددت على أن تعرضها لمثل هذه الظروف لن يثنيها عن أداء مهمتها، كما لم يقيدها من قبل قصف مكتبيها في كابل وبغداد، أو إغلاق مكاتبها في عدد من عواصم العالم.

وفي هذه الأثناء، عبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه إزاء الأحداث الجارية بمصر، ودعا إلى الهدوء وضبط النفس والحفاظ على الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير وحرية التجمع.

وشدد على إنه "سيكون من الضروري المسارعة إلى تعزيز الحكم المدني وفقا لمبادئ الديمقراطية ."

5. السيسي: ملتزمون بتنفيذ خارطة المستقبل السياسية عقب ثورة 30 يونيو[160]

22 مايو 2015

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي التزامه الثابت بالتنفيذ الكامل لخارطة المستقبل السياسية التي تم إقرارها عقب ثورة 30 يونيو 2013 حيث تم الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية بمشاركة شعبية واسعة وفي ظل أجواء اتسمت بالنزاهة والشفافية.

وقال السيسي:" يجرى بالفعل اتخاذ الإجراءات الخاصة بعقد الانتخابات البرلمانية استكمالاً لبناء مؤسسات الدولة."

ولفت ان ما سيشهده هذا المحفل من حوارات بناءة وتفاعلات مثمرة سيقوى علاقات العمل القائمة بين المشاركين كما سيضع أسس علاقات جديدة وممتدة تستفيد من الأفكار التى تطرح خلال الاجتماعات وحلقات النقاش انطلاقاً من حرص مصر على الإسهام في تعزيز وتوثيق تلك العلاقات وفي إتاحة الفرصة للمزيد من تبادل الرؤى والانفتاح على الأفكار الخلاقة.

وأوضح الرئيس عبد الفتاح السيسي – في كلمته أمام منتدى دافوس الاقتصادي بالأردن – ان مصر واجهت خطر محاولة فرض الرأي الواحد وإقصاء كل من يخالفه واستطاع شعبنا أن ينتصر على تلك المحاولة وأن يواجه الترويع والعنف الذي صاحبها بكل شجاعة من أجل تأمين مستقبل الأجيال القادمة في مصر

وقال الرئيس اننا نعايش اليوم في المنطقة مخاطر مشابهة تستقى أفكارها من ذات المصدر وتسعى من خلال الإرهاب إلى هدم بنيان الدول وتفتيت الشعوب وتستغل في ذلك الانتماء الديني أو المذهبي أو العرقي لتجنيد وتعبئة الشباب الذي كان ضحية في مراحل سابقة لضعف الاستثمار في قدراته ومواهبه.

---

[160] http://www.egynews.net/305442/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D9%85%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84/

وحذر من ان الجمود الفكري الناجم عن التطرف والغلو الديني أو المذهبي تزداد حدته جراء اليأس والإحباط وتراجع قيم العدالة بمختلف صورها. مشددا على ضرورة تكاتف جهودنا للقضاء على التطرف والإرهاب التى لابد أن تتواكب معها مساعٍ نحو مستقبل تملؤه الحرية والمساواة والتعددية.. ويخلو من القهر والظلم والإقصاء.

وذكر ان تلك المساعي لا يمكن أن تكتمل دون أن تمضي بالتوازي معها خطط مدروسة للقضاء على الفقر تجسد الشق الآخر للحقوق الأساسية للإنسان في منطقتنا فمن غير المقبول أن يستمر الفقر سبباً لمعاناة جزء كبير من شعوبنا رغم الإمكانات الاقتصادية الهائلة التى تزخر بها دولنا..

✓ اتفاق سعودي فرنسي على منح خارطة المستقبل فرصة في مصر[161] وزير الخارجية السعودي قال إن حرية الرأي يعبر عنها بغير العنف

18 أغسطس 2013

أوضح وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، الأحد، إنه تم الاتفاق مع باريس على منح خارطة المستقبل في مصر فرصة.

وقال الفيصل بعد لقائه بالرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بقصر الإليزيه: "اتفقنا مع فرنسا على إعطاء خارطة الطريق في مصر فرصة لتحقيق الأمن والانتخابات المبكرة."

وأكد وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل في باريس على أن "حرية الرأي يجب أن يُعبر عنها بغير العنف."

[161] http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/08/18/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%82%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1.html

وكانت أبرز نقاط اللقاء هو توحيد الرؤى بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، لإعطاء فرصة جديدة لتحقيق أهداف خارطة الطريق في مصر، التي أعلنتها الحكومة المؤقتة في مصر، بتنظيم انتخابات مبكرة واسترجاع الأمن.

وأكد هولاند إنه استلم رسالة العاهل السعودي حول الوضع في مصر، معلنا إدانة باريس للعنف والقتل في مصر، حيث بدا الموقف الفرنسي واضحاً عندما قال الرئيس هولاند "إننا استلمنا هذه الرسالة ونحن متفقان على إعطاء خارطة الطريق فرصة أكبر للأسابيع القادمة لتحقيق الانتخابات المبكرة وتحقيق الأمن."

واعتبر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند "أن مستوى العنف في مصر غير مقبول ومن غير المقبول أيضا أن يشهد بلد كبير مثل مصر هذا المستوى من العنف."

احترام الأمن

وأضاف "إذا كانت حرية التظاهر يجب أن تحترم، فلا بد أيضا من احترام الأمن"، مشيرا إلى إنه "من واجب الدول التي تربطها بمصر علاقات ثقة وصداقة أن تبذل كل ما بوسعها لوقف أعمال العنف وإجراء حوار سياسي وتمكين الشعب المصري من التعبير عن نفسه عبر الانتخابات."

وتطرق هولاند إلى "المسؤولية المشتركة للدول العربية وأوروبا وفرنسا في أن تعتبر السلطات السياسية المصرية خريطة الطريق التي وضعها الجيش مرجعا للأسابيع المقبلة، وتتيح بذلك تنظيم انتخابات بشكل سريع."

وأضاف الرئيس الفرنسي "بإمكان السعودية وفرنسا المساهمة في هذه العملية التي تعتبر الوحيدة الممكنة لمصر."

وفي سؤال لـ "العربية" قال الأمير سعود الفيصل، إن "توحيد الرؤى بما يحدث أيضا سيقود بما يجب عمله، ولا أعتقد أن التلويح بالضغط على مصر سيجري على أي حال ولم يكن مفيدا في الوصول إلى قرار إقرار السلم والأمن القومي في مصر."

وقال إنه "يفهم تماما حرية التظاهر وهو حق مضمون في القانون الدولي، إلا إنه شدد على أن "على المتظاهرين في المقابل أن يلتزموا بعدم المساس بحياة المواطنين الآخرين وبالأملاك، وبعدم استخدام العنف."

وقت حرج

وتابع الأمير سعود الفيصل "ليس بالأمر البسيط أن ينزل 30 مليون مصري إلى الشارع طالبين من سلطاتهم ضمان أمنهم وتنظيم انتخابات مبكرة."

وقال "بالنسبة لنا الرؤية واضحة حرية الرأي يجب أن يعبر عنها بغير العنف، ولكن هناك من ينزل بالكلاشنكوف بدلا من الميكرفون وهناك من نزل بالقنابل الحارقة وقام بحرق الممتلكات وقتل النساء والأطفال، وقام بإسقاط شباب في بداية أعمارهم من أسطح المنازل". وتساءل قائلا "أي شريعة هذه وأي نظام"، الحقيقة العنف بكل أنواعه مكروه."

يأتي هذا اللقاء في وقت حرج تمر به العلاقات المصرية مع الاتحاد الأوروبي حيث هدد رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان روم بوي ورئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل بروسو بأنه سيعيد النظر في علاقاته مع مصر في اجتماع الاتحاد الأوروبي في بروكسل الاثنين وهذا ما سيشجع واشنطن باتخاذ مواقف مماثلة لاسيما في إيقاف المساعدات المالية لمصر.

يذكر أن اللقاء كان مخصصا لمناقشة تطورات الوضع المصري فقط، ولم يتم التوسع فيه إلى الملف السوري.

☒فهمي: ما حدث بمصر انقلاب عسكري بامتياز[162]

السبت 13 يوليو 2013

أكد الدكتور أحمد فهمي رئيس مجلس الشورى المنحل خلال المؤتمر الصحفي الذي تعقده الهيئات البرلمانية لمجلس الشورى بمسجد رابعة العدوية أن ما حدث

[162] http://alwafd.org/الشارع-السياسى/512165-فهمى-ماحدث-بمصر-إنقلاب-عسكرى-بإمتياز

بمصر ليس له توصيف إلا إنه انقلاب عسكري بامتياز وانقلاب على الرئيس والدستور المصري ومجلس الشورى المنتخب بإرادة شعبية حرة والمنوط به التشريع.

وزعم فهمي خلال المؤتمر أن الانقلاب العسكري أهدر مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقانونية، مشيرًا إلى أن الانقلاب كفيل بأن يهدر كل ما بناه الشعب المصري بعد ثورة يناير.

وقال فهمي إن مجلس الشورى لا يعترف بالانقلاب وما صدر منه غير شرعي ولا يتوافق مع الأعراف والقوانين الدولية، مؤكدًا أن ليس بعيدًا أن يتسبب الانقلاب في الرجوع بنا إلى عهد الديكتاتورية.

☒د. محمد عمارة: ما حدث في مصر انقلاب عسكري[163]

6 رمضان 1434

وصف المفكر الإسلامي المصري، محمد عمارة، الإطاحة بالرئيس محمد مرسي بأنه "انقلاب عسكري على التحول الديمقراطي الذي فتحت أبوابه ثورة 25 يناير 2011"، معتبرا عزل مرسي "باطل شرعا وقانونا". وبذلك يخالف عمارة، وهو عضو مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف، موقف أحمد الطيب، شيخ الأزهر، الذي ساند خريطة الطريق التي أعلن عنها الجيش المصري في الـ 3 من الشهر الجاري، وشملت الإطاحة بمرسي.

وفي بيان نشره على موقعة الرسمي على شبكة الإنترنت تحت عنوان: "بيان للناس"، قال عمارة: "كنت أحسب أن موقفي لا يحتاج إلى إعلان، لكن أمام تساؤل البعض فإني أقول: إن ما حدث في 3 يوليو 2013 هو انقلاب عسكري على التحول الديمقراطي الذي فتحت أبوابه ثورة 25 يناير 2011، والذي تمت صياغته في الدستور الجديد الذي حدد قواعد التبادل السلمي للسلطة عن طريق صندوق الاقتراع، كما

[163] http://www.almoslim.net/node/186479

هو متبع في كل الدول الديمقراطية". كما أشار عمارة إلى أن هذا الانقلاب أعاد عقارب الساعة في مصر إلى ما قبل ستين عاما، عندما قامت الدولة البوليسية القمعية، التي اعتمدت سبل الإقصاء للمعارضين، حتى وصل الأمر إلى أن أصبح الشعب المصري كله معزولا سياسيا، يتم تزوير إرادته، ويعاني من أجهزة القمع والإرهاب، على حد قوله.

وأضاف عمارة في البيان الذي أصدره اليوم، السبت، إن هذا المسار. الذي فتح هذا الانقلاب أبوابه. لن يضر فقط بالتحول الديمقراطي للأمة، وإنما يضر كذلك بالقوات المسلحة، وذلك عندما يشغلها عن مهامها الأساسية، وفي الهزائم التي حلت بنا في ظل الدولة البوليسية عبرة لمن يعتبر.

وقال عمارة إن هناك من يريد أن يجعل من هذا الانقلاب، انقلاباً على الهوية الإسلامية لمصر، التي استقرت وتجذرت عبر التاريخ، وفي هذا فتح لباب الفتنة الطائفية التي ننبه عليها ونحذر من شرورها.

واختتم عمارة بقوله إن الدستور الذي استفتى عليه الشعب قد أصبح عقدا اجتماعيا وسياسيا وقانونيا وشرعيا، بين الأمة والدولة، وبموجب هذا العقد فإن للرئيس المنتخب ديمقراطيا بيعة قانونية وشرعية في أعناق الأمة، مدتها أربع سنوات، والناس شرعا وقانونا عند عقودهم وعهودهم، ومن ثم فإن عزله بالانقلاب العسكري باطل شرعا وقانونا، وكل ما ترتب على الباطل فهو باطل.

جدير بالذكر أن بيان الدكتور عمارة ينضم إلى بيانات أخرى هامة صدرت عن مفكرين وعلماء في مصر وخارجها كبيان رئيس المجمع اللغوي بالقاهرة، ومستشار الأزهر، الدكتور حسن الشافعي، وأيضا البيان الصادر عن مؤتمر علماء المسلمين الذي أنعقد في مدينة إسطنبول التركية وضم علماء مسلمين من جميع دول العالم.

✓ الأسوشيتدبرس: الجيش أطاح بمرسى نزولا على رغبة الشعب[164]

الخميس 4 يوليه 2013

قالت وكالة الأسوشيتدبرس، أن الجيش المصري أطاح بالرئيس محمد مرسى بعد خروج ملايين المواطنين في أنحاء البلاد للمطالبة برحيله، كما أن القوات المسلحة أمهلته أسبوعا للحوار مع خصومه السياسيين، ثم 48 ساعة آخرين لتسوية خلافاتهم الخاصة.

وتشير إلى أن بيان الجيش أكد أن تحركه جاء تفاعلا مع نبض الشارع المصري، كما أن الفريق عبد الفتاح السيسي عين حكومة مدنية وليس عسكرية لإدارة البلاد.

وأوضحت الوكالة أن الانقلاب العسكري وفق معناه المجرد الذي نصت عليه القوانين الدولية يعنى الإطاحة القسرية المفاجئة، التى يرافقها في بعض الأحيان عنف، من قبل "مجموعة صغيرة" تتمتع ببعض السلطة السياسية أو العسكرية، وهو ما لا يتوافق مع الوضع في مصر.

وأوضحت الوكالة الأمريكية الرائدة أنها ملتزمة بتغطيتها لتحرك الجيش المصري ضد مرسى باعتباره "إطاحة" وليس "انقلاب".

وأشارت الوكالة أن ما يخص تعليق المساعدات الأمريكية لمصر يتوقف على وصف الحكومة الأمريكية لتحرك الجيش، فإذا ما أصرت إنه "انقلاب" فسوف يكون لذلك تداعياته على المساعدات السنوية.

وقال السيناتور باتريك ليهي، أحد صناع القرار الخاص بالمساعدات الخارجية، داخل الكونجرس، أن لجنة المساعدات الخارجية سوف تنظر في المساعدات المستقبلية للحكومة المصرية حيث تسعى للحصول على صورة أكثر وضوحا لما حدث.

---

[164] http://www.youm7.com/story/2013/7/4/-الأسوشيتدبرس-الجيش-أطاح-بمرسى-نزولا-على-رغبة-الشعب/1148109

✓ وزير الدفاع المصري :حذرنا مرسي ولم يستجب فقررنا الانحياز للشعب[165]

الإثنين 15 يوليو 2013

قال وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي يوم الاحد للمرة الأولى عن الأسباب التي دفعت قيادة الجيش المصري إلى إقالة الرئيس محمد مرسي، مشيرا إلى أن القوات المسلحة حذرت الرئيس المعزول مرتين ولم يستجب، ما اضطر الجيش إلى التدخل في الحياة السياسية والانحياز إلى رغبة الشعب .وفي لقاء مع قادة وضباط القوات المسلحة، شدد وزير الدفاع على أن "القوات المسلحة المصرية بكل أفرادها وقياداتها اختارت وبلا تحفظ أن تكون في خدمة شعبها والتمكين لإرادته الحرة لكي يقرر ما يرى ."وأكد السيسي في اول خطاب عام له منذ عزل مرسي أن "القيادة العامة للقوات المسلحة أبدت رغبتها أن تقوم الرئاسة نفسها بعملية الاحتكام إلى الشعب واجراء استفتاء يحدد به الشعب مطالبه ويعلي كلمته، لكنه (مرسي) رفض رفضا قاطعا"، موضحا "ارسلت إلى الرئيس السابق محمد مرسي مبعوثين برسالة واحدة واضحة، (...) أن يقوم بنفسه بدعوة الناخبين إلى استفتاء، عام يؤكد أو ينفي، وقد جاء الرد بالرفض المطلق"

واضاف السيسي إنه عندما "تجلت ارادة الشعب بلا شبهة ولا شك ووقع محظور أن تستخدم أدوات حماية الشرعية ضد مصدر الشرعية، فان الشعب وبهذا الخروج العظيم رفع أي شبهة وأسقط أي شك ."واوضح ان "القوات المسلحة وجدت أن ما وصلت اليه الثورة لا يتناسب مع ما قصدته وسعت نحوه، وأن رؤاها للمستقبل نزلت عليها عتمة وظلمة لا تقبلها طبائع عصور التنوير والمعرفة والكفاءة ."وأكد ان "القوات المسلحة ظلت ملتزمة بما اعتبرته شرعية الصندوق رغم ان هذه الشرعية راحت تتحرك بما يبدو متعارضا لأساس هذه الشرعية واصلها واساسها، واصلها ان الشرعية في يد الشعب يملك وحده ان يعطيها ويملك ان يراجع من اعطاها له ويملك ان يسحبها منه إذا تجلت ارادته بحيث لا تقبل شبهة ولا شك ."

---

[165] http://www.alalam.ir/news/1494928

وقال السيسي إن "القوات المسلحة تصورت أن تكمل اقترابها من ساحة العمل الوطني وليس السياسي فطرحت خريطة مستقبل قد تساعد على ممارسة حق الاختيار الحر"، وتابع "كانت هذه الخريطة مجرد إطار مقترح لطريق آمن للخروج من المأزق ولمواجهة المسؤوليات الكبرى المطلوبة للمستقبل ."

وشدد ان "خطوات خريطة المستقبل تمثلت في اجراءات تكفل حياد السلطة، في انتداب رئيس المحكمة الدستورية العليا في القيام بمهام رئاسة الدولة"، وهو ما اعتبره "ممارسة حق الاختيار والقرار للشعب، وللشعب اولا واخيرا ."وأعرب عن الامل في ان "تدرك كل القوى، بغير استثناء وبغير اقصاء، ان الفرصة متاحة لكافة أطراف العمل السياسي، ولأي تيار فكري ان يتقدم للمشاركة بكل ما يقدر عليه من أجل وطن هو ملك وحق ومستقبل الجميع"، فيما بدا رسالة واضحة لجماعة الإخوان المسلمين التي لا تزال لا تعترف بالإجراءات التي اتخذها الجيش وتطالب بعودة مرسي.

☒قيادات بـ"الوسط": بيان السيسي انقلاب بمباركة الأزهر والكنيسة ويؤدى لمرحلة انتقالية غائمة المعالم[166]

أثار البيان الذي ألقاه أمس الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع والقائد العام حول خارطة الطريق لما بعد رحيل محمد مرسي ردود فعل رافضة لدى عدد من قيادات حزب الوسط عبر حساباتهم على مواقع التواصل حيث اعتبروا ما يحدث بأنه انقلاب عسكري يؤدى إلى مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم، على حد قولهم.

وعلق د. محمد محسوب، نائب رئيس الحزب في تدوينه عبر صفحته الرسمية على فيسبوك صباح اليوم الخميس قائلا: "تركنا خارطة طريق إلى طريق بلا خارطة.. فلا

166 http://gate.ahram.org.eg/News/368440.aspx

مدة ولا معالم ولا معايير. والحقوق والحريات في مهب الريح.. حفظ الله مصر وشعبها من كل سوء وبصرّنا جميعا بالصواب".

ومن جانبه اعتبر حاتم عزام، نائب رئيس الحزب والمتحدث الرسمي لجبهة الضمير في تدوينه له عبر حسابه على تويتر أن البيان هو: "انقلاب عسكري بمباركة "شيخ الأزهر"، و"بابا الكنيسة" و"البرادعي" و"حزب النور" و"تمرد" ... استبدال رئيس منتخب بموظف معين، وبداية لعصر الحريات بغلق قنوات فضائية."

وأضاف عزام قائلا: "الانقلاب العسكري رسالة بأننا نحتاج المزيد من النضال السياسي السلمي الجاد والمؤسسي لبناء دولة مؤسسات ديموقراطية حقيقية، مدنية لا عسكرية".

وطرح عاطف عواد، عضو مجلس الشورى وعضو الهيئة العليا للوسط عدة تساؤلات قال فيها: هل سنسير في الأيام القليلة القادمة بشرعية ثورية أم شرعية دستورية؟ وعندما تجري انتخابات - لو أجريت - سنحترم قواعد العملية الديمقراطية ونتائج الصندوق أم من حقنا أن نقول إن الديمقراطية ليست صندوق؟ ".

تابع عضو مجلس الشورى متسائلا "وبعد إسقاط الدستور الإخواني المستفتي عليه من الشعب هل سيقوم العلامة البرادعي قائد المرحلة الانتقالية بوضع الدستور أولاً أم الانتخابات أولاً؟ وهل يستفتي الشعب عليه ولا مالوش لازمة رأيه لأنه شعب جاهل ولا يعرف مصلحته؟ والحكومة الجديدة التي ستأتي سيتصدرها شباب الثورة، أم شباب مارينا ،أم ستظل دولة العواجيز سيدة المشهد؟ ".

✓ "تليجراف": أعداد المصريين في مظاهرات 30 يونيو تتجاوز من خرجوا لإسقاط "مبارك"[167]

الإثنين 01-07-2013

قالت صحيفة "تليجراف" البريطانية، إن عددا كبيرا من المصريين شارك في مسيرات إلى ميدان التحرير، وكذلك إلى قصر الاتحادية، في واحدة من أهم الاختبارات التى يواجهها الرئيس محمد مرسى وجماعة الإخوان المسلمين. وأشارت الصحيفة البريطانية، إلى تجاوز عدد المشاركين في مظاهرات 30 يونيو عدد المشاركين في مظاهرات ثورة يناير 2011، والتي أطاحت بنظام حسنى مبارك. وأضافت التليجراف أن المتظاهرين في العاصمة المصرية القاهرة كانوا يرددون هتافات "ارحل يا مرسى"، وحاملين لافتات تقول "نعم للإسلام ولا لجماعة الإخوان المسلمين"، مشيرة إلى تدفق المتظاهرين بشكل مكثف على ميدان التحرير، وكذلك في محيط قصر الاتحادية. وذكرت صحيفة التليجراف البريطانية، أن عددا من ضباط الشرطة كانوا يحملون لافتات "ارحل يا مرسى" في المظاهرات التى شهدتها مصر أمس.

١ يوليو

أصدر وزير الدفاع آنذاك الفريق أول عبد الفتاح السيسي بيانًا في الرابعة عصرًا بتوقيت القاهرة، ذكر فيه "مظاهرات وخروج شعب مصر العظيم" وأن "من المحتم أن يتلقى الشعب ردًا على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرًا

[167] http://www.elwatannews.com/news/details/214463

من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن". وأشار البيان إلى أن القوات المسلحة "لن تكون طرفًا في دائرة السياسة أو الحكم". وأن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها. البيان أشار أيضًا إلى معاناة الشعب المصري، وأنه "لم يجد من يرفق به أو يحنو عليه". أمهلت القوات المسلحة في بيانها هذا مهلة 48 ساعة للجميع "لتلبية مطالب الشعب".[3]

اثار إصدار هذا البيان فرحة واضحة في المطالبين بإسقاط الرئيس في جميع أنحاء البلاد، واستمرت صيحات "الجيش والشعب إيد واحدة".[18]

☒قتلى في مظاهرات حاشدة تشهدها مصر- واشنطن وباريس تدعوان مرسي إلى "الاستماع إلى شعبه"[168]

2013/07/02

- أدت الاشتباكات بين أنصار محمد مرسي ومعارضيه إلى مقتل سبعة أشخاص على الأقل. ودعت واشنطن، في ظل تسارع الأحداث على الساحة المصرية، مرسي إلى "الاستماع إلى شعبه" كما كان شأن باريس التي طالبت بأن يكون هناك حوار". وكان الرئيس المصري اجتمع مع وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش عبد الفتاح السيسي.
- قال مصدر طبي ان سبعة اشخاص قتلوا واصيب العشرات في اشتباكات بين أنصار الرئيس المصري محمد مرسي ومعارضيه في منطقة الجيزة بجنوب القاهرة ومناطق اخرى في مصر.
- واوضح المصدر ان "اربعة قتلوا في اشتباكات وقعت في حي امبابة وقتل ثلاثة اشخاص في حي الهرم".
- ووقعت اشتباكات مساء اليوم الثلاثاء بين جماعة الإخوان المسلمين التي قدم منها الرئيس مرسي ومعارضيه في القاهرة وفي عدة محافظات اخرى.
- ولكن اشتباكات القاهرة جميعها جرت بعيدا عن التجمعات الكبيرة للمتظاهرين المطالبين برحيل مرسي في ميدان التحرير وامام قصري القية والاتحادية الرئاسيين بالقاهرة.
- واضافة الى امبابة والهرم في الجيزة اصيب العشرات في اشتباكات وقعت في حي حلوان (جنوب القاهرة) وفي منطقة 6 اكتوبر (غرب القاهرة) وفي مدينة بنها بمحافظة القليوبية والبحيرة بدلتا النيل والاسكندرية (شمال).

---

168 http://www.france24.com/ar/20130702--مصر-محمد-مرسي-مظاهرات-احتجاجات-مطالبة-تنحي-فرنسا-الولايات-المتحدة-باريس-واشنطن-الاستماع-الشعب

- وكان القيادي في جماعة الإخوان المسلمين محمد البلتاجي دعا بعد ظهر الثلاثاء على صفحته على شبكة فيسبوك أنصار الرئيس مرسي الى "طلب الشهادة لمنع الانقلاب على الشرعية".
- وقالت متحدثة باسم الخارجية الاميركية الثلاثاء ان على الرئيس محمد مرسي ان يستمع الى صوت الشعب المصري لحل الازمة السياسية في البلاد التي يمكن ان تؤدي الى تدخل الجيش.
- واضافت المتحدثة جينيفر بساكي ان وزير الخارجية الاميركي جون كيري شدد على ان "الديمقراطية لا تعني فقط انتخابات، بل ايضا التأكد من ان اصوات المصريين مسموعة".
- وتابعت ان كيري "كرر ايضا ان هدفنا هو رؤية مصر بسلام ومستقرة ومزدهرة".

في المقابل قالت بساكي انه "غير صحيح" ان الرئيس باراك اوباما حث مرسي على تنظيم انتخابات مبكرة. ولاحظت ان "الرئيس طلب من الرئيس مرسي اظهار انه يستمع الى قلق (المصريين)".

- وقالت المتحدثة ان كيري اتصل بوزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو ليبحث معه الوضع رغم ان هذا الاخير كان استقال قبيل الاتصال.
- من جهة اخرى اوضحت بساكي انه من المبكر القول ما إذا كانت واشنطن ستراجع مساعدتها العسكرية لمصر المقدرة ب 1,3 مليار دولار سنويا. وهذه المساعدة يمكن مراجعتها في حال حدوث انقلاب عسكري بحسب القانون الاميركي.
- ودعا وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس الثلاثاء الرئيس المصري محمد مرسي الى "الاستماع" لشعبه، معتبرا ان ما يحدث في مصر "مقلق للغاية".
- الرئيس المصري يطلب من القوات المسلحة سحب انذارها قائلا انه يرفض أي "املاءات" ويؤكد تمسكه بالشرعية الدستورية.

- وقال فابيوس في تصريح الى شبكة اي-تيلي "عندما يكون هناك هذا الكم من المشاكل وهذا الكم من السكان الذين يعبرون عن أكثر من استياء، يعبرون عن رفض وعن قلق، عندها لا بد من ان تستمع الحكومة المصرية الى الشعب (...) لا بد للرئيس مرسي ان يستمع الى ما يجري".
- وتابع وزير الخارجية الفرنسي "تطالب فرنسا بان يكون هناك حوار. لا يمكن ان تكون ردة الفعل غير ذلك" لافتا الى ان قسما كبيرا من الشعب المصري نزل الى الشارع وان عدة وزراء قدموا استقالاتهم.
- واضاف فابيوس "ان الوضع الاقتصادي تدهور بشكل مريع. وهذا ما يفسر خصوصا وجود 15 مليون شخص (في الشارع)".
- والتقى الرئيس المصري الثلاثاء رئيس اركان الجيش المصري الفريق اول عبد الفتاح السيسي "لمناقشة الازمة".
- ونزلت حشود ضخمة من المتظاهرين مجددا الثلاثاء الى الشارع في مصر للمطالبة برحيل مرسي

https://youtu.be/e6wlDFwl5Xw

مجمل التطورات السياسية في مصر

خلال 2012-2013[169]

حاولت مصر في عامي 2012 و2013

الخروج من آثار مبارك وطنطاوي ومرسي

169

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A8:%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_2012-2013_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1

1. اعتصام رابعة العدوية

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

أحداث	أحداث 22 مارس بالمقطم · اعتصام رابعة العدوية · مظاهرات 30 يونيو 2013 · انقلاب 3 يوليو 2013 · أحداث دار الحرس الجمهوري 2013 · ما بعد انقلاب 2013 · الإعلان الدستوري 2013 · أحداث ميدان رابعة العدوية · فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة · أحداث رمسيس الثانية
كيانات	جبهة الإنقاذ الوطني · حملة تمرد · التحالف الوطني لدعم الشرعية · حملة تجرد

أطياف كثيرة من الشعب مؤيدة لشرعية الرئيس محمد مرسي في اعتصام رابعة، منها المنتسب لأحزاب سياسية وجماعات دينية ومنها غير المنتسب.

التاريخ	30يونيو 2013 14- أغسطس 2013
المكان	مصر.
الأهداف	عودة الرئيس المعزول محمد مرسي إلى الحكم.
قادة الفريقين	
التحالف الوطني لدعم الشرعية، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط وحزب الوطن.	

بداية اعتصام رابعة العدوية

بدأ الاعتصام في رابعة العدوية يوم 28 يونيو 2013 وانتهي في يوم 14 أغسطس من نفس العام. فبدايته تزامنت مع اعتصام معارضي الرئيس بميدان التحرير تنديدًا بسياساته ومطالبته بالتنحي، وبالتالي خرج الملايين على حد وصف المؤيدين لجماعة الإخوان والمؤيدين لبقاء محمد مرسي من أطياف أخري كثيرة من الشعب ليست منتسبه للجماعة واتخذوا من رابعة العدوية مقرا لاعتصامهم منذ يوم 28 يونيو، واتخذ شباب الإخوان وقياداتهم وأنصار شرعية مرسي من كلمة الشرعية شعار لهم، فنصبوا الخيام الواحدة تلو الأخرى بالميدان في اشارة لوجود دعم من جزء آخر لا يستهان به من الشعب لشرعية الرئيس المنتخب محمد مرسي في مواجهة المهلة و الشروط التي فرضتها القوات المسلحة عليه للخروج من الأزمة، ثم جاء قرار القوات المسلحة بعزل محمد مرسي عن الحكم، وهو ما اعتبرته القوى السياسية المؤيدة للرئيس انقلابا عسكريا، في حين يسميه معارضو الرئيس المعزول ثورة.

ميدان رابعة العدوية

ميدان رابعة العدوية هو المكان الذي اتفق عليه أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي ليعتصموا فيه لحين تنفيذ مطالبهم وهي عودة الرئيس محمد مرسي إلى الحكم مرة أخرى. وازداد الأمر إصرارًا منهم بعد خطاب الفريق أول عبد الفتاح السيسي الذي جاء بعد مظاهرات 30 يونيو. ويعتبر ميدان رابعة -أو كما يسميه البعض إشارة رابعة العدوية- أحد المناطق الراقية في مدينة نصر بالقاهرة، وزادت شهرته في الآونة الأخيرة لأنه أصبح منافسا لميدان التحرير، بل ورمزا يستخدمه المدافعين عن الشرعية. وقد ظهرت إشارة تحمل اسم هذا الميدان بعد فض قوات الجيش والشرطة لاعتصام مؤيدي الشرعية به بالقوة.

تضارب الأراء حول اعتصام رابعة العدوية

إقامة صلاة الجنازة على قتلى في المستشفى الميداني

في الوقت الذي سعى فيه البعض إلى فض اعتصام رابعة العدوية أمثال الشيخين محمد حسان ومحمد حسين يعقوب بطريقة سلمية، ظهر تضارب في الأراء حول الاعتصام ذاته، وكيفية فض الاعتصام من جانب كل من اتفق مع الاعتصام؛ كذلك يظهر على الجانب الاخر من يرفض الاعتصام وكيفية فضه بأي طريقة.

لكن كان من الواضح أن الجميع متفق على الاعتصام وأنه حق مكفول للجميع ولكن اشترط ذلك أن يكون الاعتصام سلمى وهو شرط من أجل حماية المواطنين والحفاظ على الأمن القومي، ومثال ذلك فقد قال الفنان عمرو واكد في رسالة له إلى اعتصام رابعة العدوية إن الاعتصام السلمى هو حق ولكن ليس المسلح وإن القضية كانت سياسية وأصبحت الآن جنائية وقال لهم سلموا القيادات التي حرضت على العنف وأن الحل سيكون سياسي ولكن في الوضع الحالي المشكلة جنائية.

أما التحالف الوطني لدعم الشرعية، فقد أدلى بتصريحات يقول فيها بأن الاعتصام قائم حتى عودة الشرعية وأنهم متمسكون بمطلبهم وقالوا لوزير الدفاع والمجلس العسكري بأن أمن المعتصمين في رقبة الجيش.

الأراء حول فض اعتصام رابعة العدوية

اختلفت الأراء تجاه فض اعتصام رابعة العدوية ما بين قبول فض الاعتصام بأي طريقة، وبين فض الاعتصام بطريقة سلمية، أو رفض فضه مطلقا. وتعددت الآراء لذلك فنجد على سبيل المثال:

«أكد محمد البرادعي [1] نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الدولية أن السلطات المصرية لم تعرض إطلاقا على الإخوان المسلمين الإفراج عن الرئيس المعزول محمد مرسي مقابل فض اعتصام رابعة العدوية، ومعتبرا أن مصر تجاوزت مرحلة إقناع المجتمع الدولي، وأن ما حدث في مصر ثورة شعبية وليست انقلابًا عسكريا. وأضاف في برنامج الحياة اليوم مع شريف عامر، على قناة الحياة، أنه إذا لم يكن هناك بديل عن استخدام القوة في فض مظاهرات رابعة العدوية سنفعل ذلك في حدود أقل الخسائر، كما قال إنه لا يمكن أن يسمح بترويع الشعب مضيفا أن: «تطبيق القانون في هذا الموضوع لا يحتاج لبحث.

وتحدث البرادعي عن 30 يونيو، فقال هي ليست بثورة جديدة بل هي تصحيح لثورة 25 يناير، مؤكدا أن مصر لا تتعرض لضغوط من الرأي العام العالمي ومشددًا على أن الولايات المتحدة قالت بصراحة أن ما حدث في مصر ثورة شعبية لتجنب حرب أهلية. وأكد في حديثه على أنه من الواجب مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات في ضوء دستور يشاركون في صياغته بشكل يضمن حرية العقيدة وحقوق المرأة والكرامة الإنسانية.»

صورة بعض الشيوخ

وبخصوص مختلف القوى السياسية المصرية، فقد أيدت مختلف التيارات المدنية كأحزاب جبهة الإنقاذ وحركة تمرد بيان مجلس الوزراء، بحسب استطلاعات للرأي لصحف كالشروق والأهرام والأخبار واليوم السابع. أما أحزاب القوى الإسلامية كالحرية والعدالة وحزب الوسط وحزب البناء والتنمية وحزب النور وحزب الوطن فرفضت فض الاعتصام بالقوة. ولفتت جريدة الشروق إلى مخاوف حقوقية من وقوع مذبحة، وتناولت رفض حركة شباب 6 أبريل -جبهة أحمد ماهر- فض الاعتصام بالقوة، مشددة على تمسكها بالحل السياسي، وفي نفس الوقت محاسبة المحرضين على انهيار الدولة، ومطالبة بالسماح بتفتيش الاعتصام من قبل منظمات حقوقية. وفي مقاله تساءل رئيس التحرير التنفيذي للشروق عماد الدين حسين عن اللحظة التالية لفض الاعتصام، مؤكدا ضرورة وجود حل سياسي مرافق لقرار الفض، داعيا إلى صيغة ما تشرك الإخوان في العملية السياسية حتى يقتنع الأعضاء العاديون بأنه لا يوجد استئصال أو إقصاء لهم، مع تطبيق القانون بحزم على قيادات الإخوان الذين ارتكبوا جرائم.

وقد جاءت صحيفة الأهرام في افتتاحيتها إلى أن مصر الآن أمام خيارين: إما الفوضى وتوابعها، أو دولة القانون، حيث رأت عدم معقولية قطع أوصال العاصمة باحتلال الميادين العامة حتى لو كان بغرض التظاهر السلمي، ناهيك عن وجود شكوك تتعلق بانتفاء صفة السلمية عن تلك الاعتصامات بوجود أسلحة ومتفجرات. ورأت الجريدة القومية أن استمرار هذا الوضع المزرى يكرس العشوائية والفوضى ويعوق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح السياسي. وفي تقرير لها، كتبت الأهرام عن شروط تضعها القوى السياسية لعودة الإخوان إلى السياسة، منها تجريم التنظيم الدولي، ومحاكمة المجرمين وإجراء مراجعات فكرية، وفصل العمل الدعوي عن السياسة، وتقنين أوضاع الجماعة وإخضاعها لرقابة أجهزة الدولة ومؤسساتها.

على العكس فقد وصف مدير تحرير الشروق وائل قنديل [2] ما تعيشه مصر بأنه "نوع من الليبرالية المتوحشة" التي لا يستشعر أصحابها وخزا لضمائرهم وهم

يوفرون الغطاء السياسي والأخلاقي لقرار حكومة الانقلاب بمحو اعتصامي رابعة العدوية والنهضة من الوجود.

كما كتبت جريدة الحرية والعدالة تحت عنوان "الصمود" إن مصر تقف اليوم ضد الانقلاب، حيث أبرزت دعوة "تحالف الشرعية" الشعب المصري لاستكمال ثورته. وأوردت الجريدة الناطقة الرسمية باسم جماعة حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين تصريحات القيادات الإخوانية والقوى السياسية الرافضة لاستخدام العنف من قبل الداخلية، كالشيخ محمد حسان الذي رأى أن الخوض في الدماء هو التهديد الحقيقي للأمن القومي، وكذلك الموقعين على مبادرة "المسار الديمقراطي في مواجهة الانقلاب العسكري" الذين حملوا السلطات كل المسؤوليات عن فض هذه الاعتصامات بالقوة وما يترتب عليها من إزهاق الأرواح وإراقة الدماء، وأيضا وصف منظمة العفو الدولية لقرار الفض باعتباره مخالفا للمعايير الدولية. وغطت الجريدة المظاهرات والمسيرات التي شهدتها مختلف محافظات مصر ردا على بيان فض الاعتصام، إضافة إلى الاستعداد لتنظيم مسيرات في مليونيه اليوم تحت مسمى "مصر ضد الانقلاب.

ونشر الدكتور نبيل الفولي[3] مقالا قبل فض الاعتصام قال فيه:

«..هذه السطور هي تسجيل وقفة في وجه تتار الإعلام الذين لا يهمهم أن تتسبب حواراتهم أو كلماتهم في إزهاق أرواح، أو سفك دماء حرام، أو حتى تضييع حاضر وطن ومستقبله، أولئك الذين يحرضون على الأحرار من معتصمي ميادين مصر وكأنهم أعدى الأعداء، أو العدو الذي لا عدو غيره...الاعتصام في رابعة طلبا للحرية المسروقة ليس بأن تتكوّم في مكان تخلد فيه إلى النوم، ولكن أن تصنع حياة جديدة تدفع في اتجاه تحقيق الحلم، فمع أمومة رابعة لكل من نام على أرصفتها، وافترش طرقاتها، فإن العودة والانتشار في عموم الوطن، وحمل أمانته بأمانة هو الواجب التالي الذي سيؤدي إلى توديع ذرات تراب رابعة بالدموع المنسابة من عمق أعماق النفوس. نحن -إن أردت أن تسمع صوت الميدان- نريد أن ننفضّ، ولكن على شرط أن يكون في يدنا أحد نيشانين: الشهادة (شهادة التخرج من

الميدان بدماء يسفكها البغي والجبروت)، أو شهادة نجاة الوطن من يد الطغاة، وزوال ظلالهم الكالحة عن هذه الحياة أو عن أرض الوطن الذي لا يريد أن يحتضن جثثهم النتنة.»

أراء القوى الإسلامية:

قال " نزار غراب " المحامي والقيادي بالسلفية الجهادية، أن المشهد برمته يوضح مأساة المصريين، وعند حكم الرئيس مرسي كانت هناك اعتصامات كثيرة ضده، وكان يرحب بها، وهذا لأنه كان يحترم حقوق الإنسان في التعبير، وهذه من مكتسبات ثورة 25 يناير.

كما أوضح غراب "أنه بعد الانقلاب العسكري، أصبحت كل من له رؤية سياسية، تعتبر جريمة وشيء غير مقبول، وأصبح شيء ينبغي القضاء عليه، وهذه حالة تمر بها بلادنا الآن، وعن الأحداث فإنها تصب في خانة غلق طرق التعبير السلمي، وتدعم الأفكار التي بدأت منذ الستينيات، والحقوق لا تؤخذ بالقوة، ولن يكون في صالح أحد، وهذا يعتبر توليد لرحم الديكتاتورية، وتوليد للفاشية العسكرية، وهدم للدساتير والقوانين، وأضاف جمال شحاتة القيادي بحزب الحرية والعدالة، أن الدكتور الببلاوي كان مستشاراً في وقت أحداث ماسبيرو عندما قتل أكثر من 20 شخصاً، وطلب الاستقالة وفي حكم الدكتور محمد مرسي رأينا أكثر من 32 مليونيه و5000 وقفة احتجاجية، بدون سلمية، ورغم ذلك لم يفض الاعتصام بالقوة.

على الجانب الاخر، قال مختار نوح المحامي، والقيادي السابق بجماعة الإخوان المسلمين، أنه يرفض فض أي اعتصام بالقوة، وإذا تم فض الاعتصام بالقوة ستكون هناك خسائر من الجانبين. وأضاف "نوح" أنه يجب على قوات الأمن استخدام أسلوب أمني حرفي في فض الاعتصام، بمحاصرتهم، وتشغيل الميكروفونات، وإنذارهم، والسماح لهم بالخروج دون مضايقات.[4]

أما بالنسبة لآراء المثقفين،

فاختلفت آراء بعض المثقفين حول طرح مبادرة للحوار مع معتصمي رابعة العدوية لحقن الدماء المصرية، وذلك نتيجة لسقوط قتلة من المناصرين للرئيس

المعزول محمد مرسى، في شارع النصر، حيث أكد البعض ضرورة عمل المبادرة لوقف نزيف الدماء والحفاظ على استقرار البلاد، بينما رأى آخر معارض لها أن الذين يقومون على المبادرة ليس لهم أية صفة.

من جانبه ناشد الدكتور أحمد بهاء الدين شعبان معتصمي رابعة التفكير والتقييم الجيد لما يحدث بعقل رشيد، مؤكدا أن رجوع محمد مرسى وهم كبير، وأصبح محمد مرسى فعلا ماضيا وانتهى، واصفا مشهد معتصمي رابعة بأنهم كالرهائن المحتجزين في عملية إجرامية فلا أحد يستطيع الخروج من الاعتصام، كما أضاف شعبان، في تصريحات خاصة لليوم السابع أنه مع مبادرة الحوار مع من لم تمس أيديهم دماء المصريين، لأن من ساهم أو شارك في قتل المصريين لا يمكن الحوار معه فمن يتحاور معه القانون وأن معظم من في رابعة مخدوعون ولا ذنب لهم، قائلا "إنني مستعد لبذل قصارى جهدي للحفاظ على هذه العناصر.

ونجد بجانب ذلك كلام الداعية الإسلامي صفوت حجازي في كلمة له من منصة اعتصام رابعة العدوية أن مئات الآلاف من المعتصمين يستعدون كل ليلة للاستشهاد في سبيل الله وحتى الذين يذهبون كل يوم إلى بيوتهم يتعمدون المجيء قبل صلاة الفجر للوقوف بصدورهم العارية ضد أي محاولة يحاولها الانقلابيون لفض الاعتصام.

وأوضح حجازي أن التفويض الذي حصل عليه السيسي من أتباعه لفض الاعتصام السلمي أصبح مآله في حجر بلطجية نخنوخ، مؤكدا أنه "ولا مليون سيسي يستطيع فض اعتصام رابعة".

أما فيما تخص تصريحات مجلس الوزراء بخصوص قرار فض الاعتصام، قال عبد الغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي، إن الرسالة التي أراد الدكتور حازم الببلاوي إيصالها إلى القوى السياسية هي تأكيده على جدية الدولة في قرار فض اعتصام رابعة العدوية والنهضة، ولكن الأمر يتطلب مهلة حتى انتهاء الشهر الكريم وروحانياته وإعطاء فرصة للمحاولات التي تتم حاليا لإقناع المعتصمين بفض اعتصامهم دون الدخول في مواجهات مع الدولة قد تقع على إثرها خسائر كبيرة.

وأكدت بعض القوى السياسية على ضرورة الإسراع في فض الاعتصام، ولكن بأقل خسائر ومنع أي مسيرات من شأنها تعطيل مصالح المواطنين، ومحاولة التضييق على الاعتصام في الأيام المقبلة، لإجبارهم على الرحيل ومنع دخول أي أسلحة لهم، مضيفا أن الاجتماع ناقش أيضا محاولات التوسط الخارجية لحل الأزمة، وأكدت القوى السياسية أنه من غير المقبول أن تقوم أي دولة أجنبية بالوساطة أو تفرض حلولا على الدولة، وهو ما رد عليه الدكتور البلاوي، مؤكدا أن أي مسؤول أجنبي لا يأتي بحلول أو أوامر، ولكنه يأت باقتراحات تتعامل معها الحكومة.

دراسات حول اعتصام رابعة العدوية

مركز التنوع للدراسات

أكد الدكتور ياسر الغرباوي، مدير مركز التنوع للدراسات، على أن فض اعتصام رابعة العدوية بالقوة، سيولد موجات من الغضب، والتي ستمتد أثارها إلى خارج مصر.[5]

وأضاف الغرباوي في تصريح خاص لمراسل الأناضول أن "هذه الآثار الكارثية ستعيد الأفكار الدموية المتشددة، لأن الإنسان مهما كان عاقلاً فإنه أمام ضغط الإعلام والإشاعات المتكررة والانسداد السياسي سيلجأ إلى الخيار الصفري فإما أن يقتل أو يُقتل".

ومركز التنوع للدراسات والاستشارات أنشئ عام 2008 م ومقره القاهرة للمساهمة في خروج مجتمعاتنا العربية والإسلامية من تحدى الفتنة والشقاق وعوامل الانهيار المجتمعي والسياسي.

يشار إلى أن فريق من المركز قام مؤخرا بزيارة غير معلنه لميدان رابعة العدوية حيث تحرك الفريق في اتجاهات شتى في الميدان مرورًا بالخيام والطرق وأماكن الخدمات والمطابخ فلم يشاهد أي مظاهر تسلح تذكر بين المعتصمين، بحسب تقرير للوفد.

وخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات منها "ضرورة توفر حل سياسي للأزمة والتعامل مع اعتصام ميدان رابعة من خلال الفعل السياسي وليس الحل الأمني فقط"، بالإضافة إلى أن "فض الميدان بالقوة الخشنة متوقع أن يكون كارثيا وذلك لكثافة التواجد البشرى خصوصا النساء والأطفال وكبار السن".

كما أوصى التقرير بضرورة "وقف الخطاب التحريضي في الإعلام ضد المعتصمين في رابعة حتى يمكن فتح مسارات عودة آمنة للمعتصمين في الميدان إلى قراهم ومدنهم بشكل آمن".

المركز العربي للبحوث السياسية والاقتصادي

أكد الدكتور أحمد مطر، رئيس، أن "اعتصام رابعة " ظاهرة غير مسبوقة في علم السلوك السياسي، وتستحق الدراسة والبحث العلمي المنهجي الدقيق. وقال مطر، إن اعتصام رابعة العدوية يستحق الدراسة للإجابة على سؤال هام ما هو السر الذي ينفرد به هذا الاعتصام؟ وما هي دوافع ملايين المعتصمين التي تحفّزهم على البقاء 36 يوم متصلة.. في ظروف معيشية شديدة القسوة؟ وبعد مجازر الحرس الجمهوري ومذابح المنصة التي استشهد فيها المئات؟ وبعد تهديدات متتالية بفض الاعتصام بالقوة من عدة جهات ؟، مضيفا أن "اعتصام رابعة" يستحق التوثيق الإعلامي وأن يترجم إلى أفلام تسجيلية.[6]

مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية

كشف استطلاع للرأي أجراه مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، أن أغلب المصريين يريدون فض اعتصامي أنصار الرئيس السابق محمد مرسي برابعة العدوية وميدان النهضة، بشرط تقليل الخسائر وتجنب العنف قدر الإمكان، كما أشار التقرير إلى أن النسبة الأعلى من العينة اتفقت على أن الاعتصامين لم يتمتعا بالسلمية، حيث اتفق 30٪ من عينة الاستطلاع أن المعتصمين في رابعة هم مرتكبي أعمال عنف وإرهاب، واتفق 27٪ على أن المتظاهرين بعضهم سلميين، ولكن يوجد بينهم للإرهابيين.

وحول رأيهم في استمرار الاعتصامات، تبين أن أغلب العينة تؤيد فكرة فض الاعتصام بنسبة 63٪، ولكن بشكل غير عنيف حيث كانت النسبة الأعلى وهي 34٪ يرون الطريقة المثلى لفض الاعتصامين هي التفاوض مع أنصار مرسي والتوصل لحل يرضيهم، تليها نسبة 21٪ تميل إلى تضيق الخناق على المعتصمين مثل منع دخول الأغذية والدواء، تليها نسبة 19٪ يميلون إلى فض الاعتصامين بالوسائل الغير عنيفة كاستخدام خراطيم المياه وقنابل الغاز المسيل للدموع، تليها نسبة 17٪ يميلون إلى فض الاعتصام بالطرق القانونية، ثم نسبة 9٪ يرون ضرورة استخدام العنف المفرط في فض الاعتصامين. وتعليقا على ذلك النتيجة، قالت داليا زيادة المدير التنفيذي لمركز ابن خلدون، إنه يمكن تفسير اتفاق النسبتان الأعلى من العينة على وجود إرهابيين في الاعتصامين من خلال ما يذاع من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم على منصتي رابعة العدوية والنهضة بجانب التصريحات عبر شبكات التواصل الاجتماعي وعلى شاشات التلفزيون من دعاوى للإرهاب وتحريض على ممارسة العنف، والتي ارتبطت جميعاً بوقائع قتل وتعذيب لمواطنين عزل.

رأى الناس حول اعتصام رابعة العدوية

إحدى صور الاعتصام داخل رابعة العدوية

جرى استطلاع على صفحة الفيس بوك حيث شارك أكثر 300 مواطن كانوا مختلفين في رأيهم منه من رفض ومنهم من وافق حيث بلغت الأعداد الموافقة

على فض الاعتصام 136 والرافضة له164 وميدانيا واصلت الراية استطلاعها للرأي حيث قال محمد سعيد طالب سنة 25 بانه موافق على فض الاعتصام لإن الموجودين هم ارهابين ويمثلوا خطر على أمن الوطن، وتحدث إبراهيم شعبان 22 عامل بانه مع فض الاعتصام حتى يستقر لوضع في البلاد ويعود الأمن مرة أخرى. وأضافت جهاد الشرقاوي" نادلة في مطعم" بأنها مع فض الاعتصام، ولكن دون الحاق ضرر بالمعتصمين لأنهم مصرين لا يجوز قتلهم. واشار إبراهيم جمال 21 عامل " بانه غير موافق لان الاعتصام حق سلمى من حقوق الإنسان وقال بان التحرير ظل مغلقا لمدة عام كامل من قبل مجموعة صغيرة ولم تقم الدولة بفض أي تجمع لهم. وقال سيد سعيد 19 طالب " بانه غير موافق على هذه الفكرة لان الفض سيجعل البلاد على شفا حرب اهلية لان القتل سيثير كره الناس لبعضهم وتحدث لبلاد ما لا يحمد عقباه. وكانت نسبة المشاركين في العمل الميداني 74 مواطن كان معظمهم غير موافق بسبب انه لديهم هناك اما اهلهم او اصدقائهم او من يهتمون بأمره والباقي كان مع الفكرة. والسؤال الان كيف يكون الحل سياسي بعدما أصبح هناك قتلى؟[7]

وعلى صعيد أخر، شن أيمن السيوطي - أحد أبناء محافظة مطروح - هجومًا حاداً على الانقلاب العسكري الدموي وقادته مؤكداً أن مطروح مازالت صامدة في الشوارع ومؤيدو الشرعية يواصلون مشوارهم بثبات وعزيمة حتى النصر، ومن رأيه أن المعركة الدائرة الآن ليست معركة فرد أو بلد، بل معركة أمة كاملة تدافع عن كرامتها، مشيراً إلى أن مؤيدي الشرعية بمطروح يرفعون شعارين لا ثالث لهما إما النصر واما الشهادة، فنحن مستمرون في الجهاد والنضال السلمي وقضيتنا عادلة ولا نلجأ للعنف.

رأى أكرم عبد الجليل موظف بمكتبة مصر العامة، أن الحوار أفضل السبل ففي حال استمرار الاعتصام ممثلا حالة من الإرهاب للشعب المصري فلابد من فضه بأقل الخسائر، مشيرا إلى نبرة التصالح التي بدأت تتعالى في ظل الزيارات الأوروبية

التي تحدث على أرض مصر خاصة في ظل اعتراف الإخوان بأن ما حدث يوم 30 يونيو ما هو إلا ثورة شعبية.

فيما أبدى عمرو الداودي مهندس وعضو بحركة شباب 6 أبريل جبهة أحمد ماهر تأييده للشرعية المنتخبة بالصندوق، فتغيير الإخوان لن يأتي إلا بالصندوق والديموقراطية هي الحل وليس عزل مرسي>

نهاية اعتصام رابعة العدوية

في 14 أغسطس، 2013 قامت قوات الشرطة والجيش بالتحرك لفض اعتصامي المعارضين لعزل محمد مرسي عن رئاسة مصر في ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة، وتم فض اعتصام ميدان النهضة في ساعة مبكرة من الصباح، ولكن قوات الأمن المصرية لم تتمكن من فض اعتصام رابعة العدوية قبل الساعة السادسة تقريباً بتوقيت مصر، أوقعت هذه الأحداث أكثر 632 قتيل ونحو 4000 مصاب من المعتصمين.[8] تزرعت قوات الأمن المصرية بحجة أن استخدام القوة القاتلة مع المعتصمين قد جاء بعد أن أسقط المعتصمين قتلي في صفوف الشرطة والجيش، في حين اتهم المعتصمون قوات الأمن بدس عناصر سرية منهم في وسط المتظاهرين وإطلاقهم الرصاص على بعض أفراد الأمن لافتعال معركة يمكن على إثرها سحق المعتصمين السلميين. وقعت أعمال عنف على إثر عملية فض اعتصام رابعة في العديد من المحافظات المصرية، كان أهمها قيام بعض من أطلق عليهم الإعلام المعارض للرئيس المعزول "مؤيدي محمد مرسي" بحرق 21 قسم شرطة[9] و4 كنائس [10] وهي اتهامات لم يقدم عليها دليل لجهات التحقيق. وأعلنت الرئاسة حالة الطوارئ لمدة شهر وحظر التجول في عدة محافظات مصرية ابتداء من الساعة التاسعة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً.[11]

https://youtu.be/cHgli_XgeW0

Aug 14, 2013

https://youtu.be/9D-lvza4D-U

الإخوان

الشرطة

☒واعتصام النهضة

https://youtu.be/bcKo3E8bH4g

المبحث الرابع

عدلي منصور رئيساً مؤقتاً

ا. تقرير ويكيبيديا[170]

المستشار عدلي منصور

https://youtu.be/zt_YiEMfNyY

رئيس المحكمة الدستورية العليا تولى منصب رئيس جمهورية مصر العربية في 4 يوليو 2013 حتى 8 يونيو 2014

وهو جاء خلفاً للرئيس الأسبق محمد مرسي الذي تم عزله يوم 3 يوليو2013، وخلفه السيد/ عبد الفتاح السيسي الذي تم انتخابه في لانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر يونيو 2014 وتم تنصيبه رئيساً للجمهورية يوم 8 يونيو 2014.

ولد المستشار عدلي منصور بالقاهرة يوم 23 ديسمبر 1945، تخرج من جامعة القاهرة عام 1970 . وعمل في عهده د. حازم الببلاوي ثم المهندس إبراهيم محلب.

170 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AF%D9%84%D9%8A_%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B1

https://youtu.be/HVPHMAdpMbE

التفصيل

عدلي محمود منصور (23 ديسمبر 1945)، رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر، كان رئيسا مؤقتا لجمهورية مصر العربية لفترة انتقالية، نتيجة مظاهرات كبيرة؛ أدت إلى قيام القوات المسلحة المصرية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها بعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي بعد مرور عام من توليه منصب رئيس الجمهورية؛ تلبية للتظاهرات في شتى شوارع مصر، وعلى ذلك أعلنت القوات المسلحة تعطيل العمل بدستور 2012 [3] ومن ثم نُصب عدلي منصور رئيساً مؤقتاً باعتباره رئيس المحكمة الدستورية، وذلك بعد الاتفاق مع بعض القوى الوطنية [4] المعارضة لحكم محمد مرسي على خارطة طريق جديدة للبلاد بالتعاون مع شيخ الأزهر وبابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.[5][6] وبحضور ممثل لحزب النور وموافقته على خارطة الطريق.

اعتبرت القوى السياسية الداعمة لمحمد مرسي وأنصارها الذين نظموا مظاهرات واعتصامات في ميداني رابعة العدوية والنهضة وبعض ميادين المحافظات أن الإجراءات التي عرفت ب"خارطة الطريق" تعد انقلابا عسكرياً على

شرعية مرسي باعتباره منتخباً، وعبّرت تلك القوى وأنصارها عن اعتراضهم بتنظيم مظاهرات في الخارج [7][8][9] رغم تبرير القوات المسلحة بأن ذلك كان نزولاً على رغبة الشعب وليس انقلابا.[10][11][12]

عُيّن المستشار عدلي منصور عضواً بالمحكمة الدستورية العليا في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عام 1992،[13] ثم تولى رئاسة المحكمة الدستورية العليا في 30 يونيو 2013 خلفاً للمستشار ماهر البحيري،[14] وأدى اليمين كرئيس للمحكمة يوم 4 يوليو قبل أن يؤدي اليمين كرئيس للجمهورية بدقائق قليلة.[15]

قلده الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي قلادة النيل العظمى في أولى قراراته كرئيس للجمهورية وذلك يوم تنصيبه رئيسًا خلفًا لمنصور.[16]

حياته المبكرة وتعليمه

- حصل على ليسانس حقوق سنة 1967 جامعة القاهرة ودبلوم الدراسات العليا في القانون العام من نفس الجامعة، ودبلوم الدراسات العليا في العلوم الإدارية سنة 1970.[17]
- عُين مندوب مساعد بمجلس الدولة في نوفمبر 1970، والتحق للعمل عضواً بإدارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية والمحافظات في ديسمبر 1970، كما عين مندوب بمجلس الدولة في 1971 والتحق للعمل عضواً بإدارة الفتوى والتشريع لوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في يناير 1972.
- التحق للعمل عضواً بإدارة الفتوى والتشريع لوزارتي الخارجية والعدل في فبراير 1972. انتدب للعمل مستشاراً قانونياً للهيئة العامة لصندوق تحويل مباني وزارة الخارجية في غير أوقات العمل الرسمية خلال الفترة من أغسطس 1973 إلى أبريل 1974.
- انتدب للعمل مستشاراً قانونياً للمركز القومي للبحوث في غير أوقات العمل الرسمية خلال الفترة من أكتوبر 1974 إلى أغسطس 1975 وخلال الفترة من يناير 1977 إلى ديسمبر1983.

- عين نائب من الفئة (ب) في 1975 ونائب من الفئة (أ) في 1976. التحق للعمل بالمكتب الفني للمستشار رئيس مجلس الدولة في يناير 1977، وعين مستشاراً مساعداً من الفئة (ب) في أغسطس 1977.
- التحق للعمل بإدارة الفتوى والتشريع لوزارات الأوقاف والصحة ووزارة الشئون الاجتماعية وشئون الأزهر في 1978، وانتدب للعمل عضواً باللجان القضائية للإصلاح الزراعي للعام القضائي في غير أوقات العمل الرسمية في أكتوبر 1980.
- عين مستشاراً مساعداً من الفئة (أ) في 1980، وانتدب للعمل مستشاراً بالأمانة العامة لمجلس الوزراء (الأمانة التشريعية) في غير أوقات العمل الرسمية في أبريل 1982. خلال الفترة من ديسمبر 1983 إلى أبريل 1990؛
- أعير إلى المملكة العربية السعودية للعمل مستشاراً قانونياً لوزارة التجارة والصناعة في منطقة حائل في 1984.
- عين مستشاراً لمجلس الدولة، كما عين وكيلاً بمجلس الدولة في 1990 وانتدب للعمل مستشاراً بالأمانة العامة لمجلس الوزراء (الأمانة التشريعية) في غير أوقات العمل الرسمية خلال الفترة من نوفمبر 1990 إلى ديسمبر 1992. وشغل منصب نائب رئيس مجلس الدولة في فبراير 1992. وفي ديسمبر 1992 عين نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا في ديسمبر 1992، وحتى تعيينه رئيساً للمحكمة الدستورية العليا في 30 يونيو عام 2013.

رئيسا للجمهورية

خرجت تظاهرات للمعارضة تنادي بإسقاط الرئيس محمد مرسي، قابلها تظاهرات أخرى لمؤيدي الرئيس تنادي بعدم الخروج عن الشرعية الدستورية.

على أثر ذلك أعلنت القوات المسلحة المصرية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع والإنتاج الحربي عن انحياز الجيش المصري الكامل للشعب[18] ،وأعطى مهلة 48 ساعة لمؤسسة الرئاسة وكافة القوى السياسية لحل الأزمة.[19] .

نتيجة لذلك، أصدر الرئيس محمد مرسي خطاباً على شاشة التليفزيون المصري يدعو فيه للتمسك بالشرعية الدستورية باعتباره رئيس منتخب من قِبل الشعب،[20] وعلى أساس هذا الخطاب أعلنت القوى والأحزاب المعارضة عدم رضاها عن خطاب مرسي الأخير وإنه يدعو لتعقيد الأزمة أكثر من حلها، وتصاعدت احتجاجات المعارضة ضده المطالبة بالرحيل.[21][22][23][24]

على إثر ذلك في اليوم التالي 3 يوليو، اجتمع السيسي مع رموز للقوى الوطنية والحركات الشبابية المعارضة لحكم مرسي قبل إعلان بيان للقوات المسلحة بعد انتهاء مدة الـ48 ساعة، ودعت القوات المسلحة كذلك مشاركة شيخ الأزهر وبابا الإسكندرية ومحمد البرادعي [25] مفوضاً من اتحاد قوى 30 يونيو وثلاثة من أعضاء حركة تمرد، وعدداً من الخبراء الدستوريين والقانونيين وممثلين للأجهزة الأمنية ويونس مخيون رئيس حزب النور وجلال مرة أمين عام الحزب.[26] بعد انتهاء الاجتماع، أعلن الفريق أول السيسي في بيان له بحضور المشاركين في الاجتماع عن عزل الرئيس محمد مرسي وتعطيل العمل بدستور 2012، طلب حلف اليمين من رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور كرئيس مؤقت للجمهورية لعدم انعقاد مجلس النواب.

بعد بيان السيسي؛ ألقى كل من أحمد الطيب الأمام الأكبر وشيخ الأزهـر و تواضروس الثاني بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وبعض الرموز السياسية خطابات قصيرة تؤكد انحيازهم الكامل مع القوات المسلحة لرأي الشعب الذي خرج في التظاهرات، بحسب رأيهم.[27][28][29][30][31][32]

قامت عدة مظاهرات واعتصامات في عدد من ميادين ومحافظات الجمهورية، وحدثت بعض الاشتباكات مع الشرطة المصرية والجيش، مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى، البعض في أحداث نادي الحرس الجمهوري، فقد رأت القوى السياسية الداعمة لمحمد مرسي أن ما فعله الفريق أول السيسي يُعد انقلاباً عسكرياً على شرعية الرئيس المنتخب بحسب رأيهم.[33][34][35][36][37][38].

وقد أصدر محمد مرسي نفسه بياناً بصفته رئيساً للبلاد والقائد الأعلى للقوات المسلحة[39] أعلن فيه رفضه ل"انقلاب" القوات المسلحة، ودعا جموع الشعب إلى عدم الاستجابة لهذا ال"انقلاب" الذي يُعيد مصر إلى الوراء، بحسب رأيه.[40] بينما صدرت ردود فعل مضادة توضح أن ما قامت به القوات المسلحة ليس انقلاباً، ولكنه كان استجابة لمطالب معارضي الرئيس مرسي التي كان منها مطالبته بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وخاصة بعد عدم استجابته لهذه المطالب بشكل صريح في خطابه الأخير، والذي أحدث بلبلة من وجهة نظرهم من شأنها تقسيم الصفوف.[41][42]

https://youtu.be/p906m9eh7vY

أدى عدلي منصور اليمين كرئيس للمحكمة يوم 4 يوليو رغم إنه تم تعيينه يوم 30 يونيو 2013، عقب تأدية اليمين بدقائق، أدى يميناً آخر رئيساً لجمهورية مصر العربية في المحكمة الدستورية العليا.[15] وبذلك صار الرئيس عدلي يحمل صلاحيات السلطات الثلاث "السلطة القضائية" كرئيس للمحكمة الدستورية و"السلطة التشريعية" بعد حل مجلس الشورى و"السلطة التنفيذية" كرئيس للجمهورية.[43] وأصدر قراراً جمهورياً بتشكيل لجنة خبراء من 100 قانونيين بهدف تعديل الدستور.[44] خلال فترة رئاسته، أصدر قراراً جمهورياً بتغيير يمين الطاعة الذي يؤديه أفراد القوات المسلحة مزيلاً منه عبارة "أن أكون مخلصاً لرئيس الجمهورية".[45] وأصدر في نوفمبر 2013 قانون للتظاهر يتيح لوزير الداخلية منع

المظاهرة إذا كانت تشكل "تهديدا للأمن".[46] في 26 فبراير، 2014، أصدر قراراً جمهورياً يشترط موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعيين وزير الدفاع، وأن يكون هذا التعيين لفترتين رئاسيتين كاملتين.[47]

https://youtu.be/ztOfCjdlses

Jul 4, 2013

https://youtu.be/sQxwlPyNAGs

Jun 4, 2014

2. خطاب الرئيس المؤقت بعد أداء اليمين الدستورية

https://youtu.be/-AP1HAF6Qb4

قرارات عدلي منصور الرئيس المؤقت لجمهورية مصر العربية[171]

أصدر الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور خلال سنة ولايته 439 قرارا من أهمهم:

❖ القرار رقم 4 لسنة 2014 بإعادة تشكيل اللجنة القومية المستقلة لجمع المعلومات والأدلة وتقصى الحقائق التى واكبت ثورة 30 يونية سنة 2013 والصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم 698 لسنة 3 المشار إليها لتكون

- برئاسة الأستاذ الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض القاضي الدولي السابق وأستاذا لقانون وعضوية كل من
- الدكتور اسكندر غطاس مساعد وزير العدل السابق للتعاون الدولي نائبا للرئيس
- الدكتور حازم عتلم أستاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس
- الدكتور محمد بدران أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة

[171] http://adlymansour.bibalex.org/RulesBrowse.aspx

- الدكتورة فاطمة خفاجي مدير مفوضية الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة

❖ قرار رقم 38 لسنة 2014 بترقية الفريق أول عبد الفتاح السيسي لرتبة المشير

يمكن الدخول على الموقع الخاص بالمستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية المؤقت على الرابط التالي:

http://adlymansour.bibalex.org/MainPage.aspx

وكانت مكتبة الإسكندرية قد أطلقت الموقع الإلكتروني والكتاب الوثائقي للمستشار عدلي منصور. وقد عرضت صحيفة "الوطن" تعريفاً بالكتاب[172] جاء فيه:

أصدرت مكتبة الإسكندرية، كتاب «عدلي منصور رئيساً لمصر» مؤخراً في طبعة فاخرة، تكريماً وعرفاناً للرئيس السابق الذي أدى المهمة الوطنية الملقاة على عاتقه بكل تجرد ونزاهة واقتدار. ينقسم الكتاب الصادر في نحو 600 صفحة، بالإضافة للمقدمة، إلى عدة فصول منها «عدلي منصور.. السيرة والمسيرة»

[172] https://www.elwatannews.com/news/details/713863

و«عدلى منصور.. الثورة والتحدي» و«الرئيس في عام 2013» ثم «الرئيس في عام 2104»، تليها «كلمة عرفان» كتبها الشاعر فاروق جويدة، ثم مقال بعنوان «الرئيس السادس» للكاتب والإعلامي أحمد المسلماني، تليها ملاحق تسجل فترة حكم «منصور» بالصور. ويعد الكتاب سجلاً وثائقيًّا مصوراً لأبرز الأحداث واللقاءات التى عقدها عدلي منصور خلال فترة رئاسته، حيث يتضمن النص الكامل لخطابه الأخير؛ «خطاب الوداع»؛ الذي يعتبر وثيقة تاريخية شاملة لكل معاني الوطنية؛ والذي تضمن التحية للشهداء ولشعب مصر الذي نجح في أولى خطوات البناء بانتخاب رئيس جمهورية جديد. لعل القدر هو الذي رسم للمستشار «منصور» هذه المسيرة الحافلة للتعرف على طبيعة عمل هذه المؤسسات عن كثب، حتى تم عزل الرئيس الأسبق محمد مرسى، فتولى «منصور» مهمته الوطنية رئيساً مؤقتاً للبلاد حتى تم انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي. وتطرق كتاب «عدلي منصور رئيساً لمصر» إلى خطاب «منصور» الذي شدد فيه على أولوية التنوير والارتقاء بالذوق العام وتجديد الخطاب الديني والاهتمام بالفنون والآداب والإبداع والاهتمام بالمرأة المصرية وضرورة تمكينها، كما أثنى على دور الأقباط، مؤكداً أنهم نسيج أصيل في المجتمع المصري، وأكَّد العدالة الاجتماعية واحترام القضاء وعلى حقوق الإنسان والحريات في سبيل نهضة مصر. وكان من أهم أولويات «منصور» بعد توليه الرئاسة، العمل على لم شمل أطياف المجتمع المصري، الذي كاد حكم «الإخوان» أن يقسمه شيعاً وجماعات، فحث الجميع على ضبط النفس، والخوف على الوطن والعمل على تأمينه في ظل كل ما يحيط به من تحديات جسام. وأصدر «منصور» في بداية فترة حكمه عدة قرارات جمهورية، كان لها الأثر الأهم في لم شتات الواقع السياسي المصري، منها إصدار إعلان دستوري بحل مجلس الشورى في 5 يوليو 2013، بالإضافة إلى القرار الجمهوري القاضي بتشكيل «لجنة الخمسين» لوضع الدستور الجديد، لكي تستكمل الدولة المصرية تنفيذ «خارطة الطريق». ولعب الرئيس المؤقت دوراً كبيراً في سبيل تأمين الاعتراف العربي

والدولي بشرعية الحكم الجديد في مصر، بعد سقوط نظام «الإخوان، من خلال دعم العلاقات المصرية - العربية، وفتح آفاق جديدة للتعاون مع العديد من دول الوطن العربي الشقيقة، فاستقبل وفداً إماراتياً رفيع المستوى، لتدعيم أواصر العلاقات الثنائية بين البلدين في كل المجالات، وأعلن الجانب الإماراتي وقتها عن تقديم منحة لمصر قدرها مليار دولار، بالإضافة إلى وديعة في «البنك المركزي» دون فائدة قيمتها 2 مليار دولار، فضلاً عن تقديم دعم عيني من المواد البترولية لحل أزمة الطاقة في البلاد آنذاك». وعلى المستوى الدولي، استقبل «منصور» خلال فترة رئاسته عدداً كبيراً من المسئولين الأوروبيين، ومنهم جيدو فيستر فيلى، وزير خارجية ألمانيا. وتناول اللقاء معالم المرحلة الانتقالية ومسار المصالحة الوطنية، والجدول الزمنى لـ«خارطة الطريق». كل هذه الأنشطة واللقاءات مكنت مصر من تدعيم علاقتها الأوروبية والعربية بشكل كبير، وهو ما مكّن البلاد من تجاوز هذه المرحلة العصيبة التى مرت بها آنذاك.

❖ النص الكامل للإعلان الدستوري 8 يوليو 2013[173]

الثلاثاء 09-07-2013

https://youtu.be/L23wLzlAyu8

[173] http://www.almasryalyoum.com/news/details/233143

أصدر الرئيس عدلي منصور، الإثنين، إعلانًا دستوريًا في 33 مادة، يعطيه سلطة إصدار قوانين بعد التشاور مع الحكومة الجديدة، إضافة إلى تشكيل لجنتين لتعديل مواد الدستور، الأولى قانونية، تضم 10 من أعضاء الهيئات القضائية وأقسام القانون الدستوري بالجامعات، والثانية تضم 50 عضوًا يمثلون كل فئات المجتمع.

النص الكامل للإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو 2013

إعلان دستوري

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على البيان الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة في الثالث من يوليو 2013 م.

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في السادس من يوليو 2013 م.

قرر

(مادة 1)

جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة، والإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة، المصدر الرئيسي للتشريع.

(مادة 2)

السيادة للشعب يمارسها ويحميها ويصون وحدته الوطنية، وهو مصدر جميع السلطات.

(مادة 3)

يقوم النظام الاقتصادي على العدالة الاجتماعية، وأداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقًا للقانون، وإنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا

بالقانون، ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون، ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون.

(مادة 4)

المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك، بسبب الجنس، أو الأصل، أو النوع، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة، وتكفل الدولة تكافؤ الفرص بين المواطنين.

(مادة 5)

لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة.

(مادة 6)

الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقًا لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.

وللمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقًا لأحكام القانون.

(مادة 7)

حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، وتكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية لأصحاب الشرائع السماوية.

(مادة 8)

حرية الصحافة والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحافة وما تنشره وسائل الإعلام محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور.

ويجوز استثناءً في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أو تُفرض على الصحف أو المطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بأغراض الأمن القومي، وذلك وفقًا للقانون.

(مادة 9)

العمل حق واجب وشرف لكل مواطن، وتكفله الدولة على أساس مبادئ المساواة والعدالة، ولا يجوز فرض أي عمل جبرًا إلا بمقتضى قانون.

(مادة 10)

للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية غير حاملين سلاحًا، وذلك بناءً على إخطار ينظمه القانون.

وحق الاجتماع الخاص مكفول ودون حاجة إلى إخطار سابق ولا يجوز لرجال الأمن حضور الاجتماعات الخاصة أو التنصت عليها.

وللمواطنين حق تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والاتحادات أو الأحزاب، وذلك على الوجه المبين في القانون.

ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديًا لنظام المجتمع أو سريًا أو ذا طابع عسكري.

ولا يجوز قيام حزب سياسي على أساس التفرقة بين المواطنين، بسبب الجنس أو الأصل أو الدين، ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي.

(مادة 11)

للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقًا للقانون.

والملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة بالقانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل، وذلك كله وفقًا للقانون.

حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون.

(مادة 12)

كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضًا عادلًا لمن وقع عليه الاعتداء.

ولا يجوز إبعاد مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

(مادة 13)

الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقًا للقانون، والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.

(مادة 14)

العقوبة شخصية.

ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

(مادة 15)

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

والتقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي.

ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

(مادة 16)

السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون.

والقضاة مستقلون غير قابلين للعزل، ولا سلطان عليهم في قضائهم غير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة.

(مادة 17)

مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

(مادة 18)

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتختص دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين في القانون.

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة، وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها.

(مادة 19)

القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة، ويختص دون غيره بالفصل في كل الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها، ويحدد القانون واختصاصاته الأخرى.

(مادة 20)

تمارس الجهات والهيئات القضائية الاختصاصات الواردة في هذا الإعلان وفي القوانين القائمة، ولا يجوز تعديل القوانين المنظمة لشؤونها خلال مدة سريان هذا الإعلان الدستوري.

(مادة 21)

القوات المسلحة ملك الشعب، ومهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها.

ويحظر على أي فرد، أو هيئة، أو جهة، أو جماعة إنشاء تشكيلات ،أو فرق، أو تنظيمات عسكرية ،أو شبه عسكرية.

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة.

(مادة 22)

ينشأ مجلس يسمى «مجلس الدفاع الوطني» يتولى رئيس الجمهورية رئاسته. ويختص مجلس الدفاع الوطني بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة، ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة.

ويبين القانون تشكيل المجلس واختصاصاته الأخرى.

(مادة 23)

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب ورعاية مصالحه واحترام القانون، وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية، ويحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه، ويراعي الحدود بين السلطات، واتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لحماية البلاد، وذلك كله على الوجه المبين بهذا الإعلان والقانون.

(مادة 24)

يتولى رئيس الجمهورية إدارة شؤون البلاد، وله في سبيل ذلك مباشرة السلطات والاختصاصات الآتية:

1. التشريع بعد أخذ رأي مجلس الوزراء وتنتقل سلطة التشريع لمجلس النواب فور انتخابه.
2. إقرار السياسة العامة للدولة ومراقبة تنفيذها.
3. تمثيل الدولة في الداخل والخارج وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس الوزراء وتكون لها قوة القانون.
4. تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم.
5. تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين وعزلهم على الوجه المبين في القانون واعتماد الممثلين السياسيين للدول الأجنبية.
6. إعلان الحرب بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة مجلس الدفاع الوطني.

7. العفو عن العقوبة أو تخفيفها، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون.
8. السلطات والاختصاصات المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح، وله أن يفوض في أي من هذه الاختصاصات.

(مادة 25)

يتولى مجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية كل فيما يخصه، وللمجلس على الأخص مباشرة الاختصاصات الآتية:

1. الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقًا للقوانين والقرارات الجمهورية.
2. توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة.
3. إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقًا للقوانين واللوائح والقرارات ومراقبة تنفيذها.
4. إعداد مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية.
5. إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.
6. إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.
7. عقد القروض ومنحها وفقًا لأحكام الدستور.
8. تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة ومصالحها وحماية حقوق المواطنين.

(مادة 26)

يصدر رئيس مجلس الوزراء لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين إلا إذا حدد القانون من يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذه. كما يصدر اللوائح اللازمة لإنشاء المرافق والمصالح العامة وتنظيمها بعد موافقة مجلس الوزراء؛ فإذا رتب ذلك على الموازنة العامة للدولة، وجبت موافقة رئيس الجمهورية.

(مادة 27)

يعلن رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء حالة الطوارئ على النحو الذي ينظمه القانون، ويكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لا تجاوز ثلاثة أشهر ولا يجوز مدها إلا لمدة مماثلة وبعد موافقة الشعب في استفتاء عام.

(مادة 28)

تشكل بقرار من رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يومًا من تاريخ إصدار هذا الإعلان لجنة خبراء تضم اثنين من أعضاء المحكمة الدستورية العليا وهيئة المفوضين بها، واثنين من قضاة مجلس الدولة، وأربعة من أساتذة القانون الدستوري بالجامعات المصرية، وتختار المجالس العليا للهيئات والجهات القضائية المذكورة ممثليها، ويختار المجلس الأعلى للجامعات أساتذة القانون الدستوري.

وتختص اللجنة باقتراح التعديلات على دستور 2012 المعطل، على أن تنتهي من عملها خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تشكيلها، ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة مكان انعقادها وقواعد تنظيم العمل بها.

(مادة 29)

تعرض اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة مقترح التعديلات الدستورية على لجنة تضم خمسين عضوًا، يمثلون كل فئات المجتمع وطوائفه وتنوعاته السكانية، وعلى الأخص الأحزاب والمثقفين والعمال والفلاحين وأعضاء النقابات المهنية والاتحادات النوعية والمجالس القومية والأزهر والكنائس المصرية والقوات المسلحة والشرطة والشخصيات العامة، على أن يكون من بينهم عشرة من الشباب والنساء على الأقل، وترشيح كل جهة ممثليها، ويرشح مجلس الوزراء الشخصيات العامة.

ويتعين أن تنتهي اللجنة من إعداد المشروع النهائي للتعديلات الدستورية خلال ستين يومًا على الأكثر من ورود المقترح إليها، تلتزم خلالها بطرحه على الحوار المجتمعي ويصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لتشكيل اللجنة وتحديد

مكان انعقادها، وتحدد اللجنة القواعد المنظمة لعملها والإجراءات الكفيلة بضمان الحوار المجتمعي حول التعديلات.

(مادة 30)

يعرض رئيس الجمهورية مشروع التعديلات الدستورية على الشعب لاستفتائه عليه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ وروده إليه، ويعمل بالتعديلات من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليها في الاستفتاء، ويقوم رئيس الجمهورية بالدعوة لانتخاب مجلس النواب خلال خمسة عشر يومًا من هذا التاريخ لإجراء الانتخابات خلال مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز شهرين، وخلال أسبوع على الأكثر من أول انعقاد لمجلس النواب تتم الدعوة لإجراء الانتخابات الرئاسية. وتتولى اللجنة العليا للانتخابات القائمة في تاريخ العمل بهذا الإعلان الإشراف الكامل على الاستفتاء.

(مادة 31)

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوع من يوم إصدارها، ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك ميعادًا آخر.

(مادة 32)

كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الإعلان الدستوري يبقي صحيحًا ونافذًا، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقًا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الإعلان.

(مادة 33)

يُنشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

3. انتقادات للإعلان الدستوري الجديد

https://youtu.be/0X0CIMtudS0

https://youtu.be/3r5NGOIwF04

https://youtu.be/XJOMMomTRjU

https://youtu.be/IzbHbxBGyA8

https://youtu.be/e02L3T5dsuQ

https://youtu.be/MzOvXqsRZ9k

https://youtu.be/SA6g3Pq1b-E

https://youtu.be/MZbwMykpUAk

https://youtu.be/c-HDV1Qga5E

4. تعيين البرادعي نائبا لرئيس مصر والببلاوي رئيسا للحكومة[174]

2013/07/09

https://youtu.be/bZvpfy8XX9E

أكد أحمد المسلماني المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية المؤقت عدلي منصور، صدور قرار بتكليف الدكتور حازم الببلاوي لرئاسة الحكومة.

وكشف المسلماني عن بدء المشاورات بين رئيس الوزراء المكلف والرئيس لاختيار الوزراء في الحكومة الجديدة.

كما أصدر منصور قراراً جمهورياً قرارا جمهوريا برقم 472 لسنة 2013 بتعيين الدكتور محمد البرادعي نائباً لرئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية.

من جهة أخرى رحب حزب النور السلفي بالتعيينات الجديدة التي أصدرها الرئيس المؤقت عدلي منصور. وكانت مصادر صحفية تناقلت نبأ تعيين البرادعي رئيسا للحكومة، إلا أن المتحدث الرئاسي أحمد المسلماني أكد قرارات منصور باختيار الببلاوي لمنصب رئاسة الحكومة.

[174] http://www.annaharnews.net/%d8%aa%d8%b9%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d8%af%d8%b9%d9%8a-%d9%86%d8%a7%d8%a6%d8%a8%d8%a7-%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%a8%d9%84/

https://youtu.be/rQEAi43BDpw

https://youtu.be/7dtikCyOslM

https://youtu.be/H-x2YypuhRs

5. حازم الببلاوي رئيساً للحكومة[175]

القاهرة - كلف الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور الثلاثاء الخبير الاقتصادي حازم الببلاوي بتشكيل حكومة جديدة وعين المنسق العام لجبهة الانقاذ الوطني محمد البرادعي نائبا لرئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية.

ونقلت وكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية عن المتحدث باسم الرئاسة أحمد المسلماني ان منصور "أصدر قرارا بتكلف الدكتور حازم الببلاوي رئاسة الحكومة وقرارا آخر بتعيين الدكتور محمد البرادعي نائبا لرئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية". واضاف المسلماني ان الببلاوي بدأ بالفعل "المشاورات لاختيار الوزراء الجدد". ونال تعيين الببلاوي موافقة حزب النور السلفي الذي عطل العملية السياسية بالاعتراض على العديد من المرشحين. وقال رئيس الحزب إنه ما زال يدرس تعيين البرادعي.

وحازم عبد العزيز الببلاوي (ولد عام 1936) هو اقتصادي ومفكر مصري، واختير في 2011 نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للمالية في وزارة عصام شرف، وتقدم باستقالته من منصبه بعد أحداث ماسبيرو، لكن رئيس المجلس العسكري الذي كان يسير البلاد في ذلك الوقت رفضها وأعاده لمكتبه.

https://youtu.be/BL46Wzdci2A

تشكيل وزارة الببلاوي الجديدة أسماء وزراء الحكومة الجديدة برئاسة الببلاوي[176]

د. حازم الببلاوي رئيس الوزراء الجديد الذي كلفة الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور. صرح اليوم ان الصورة النهائية للتشكيل الوزاري لحكومته قد اكتمل.

---

[175] http://www.middle-east-online.com/?id=158435

[176] http://www.mwa3ed.net/2013/07/blog-post_11.html

وحينما سئل عن عدد الحقائب الوزارية او هل هناك وزير اعلام ووزير رياضة ام لا أي إنه سيلغيهما ام لا رفض التصريح بذلك حتى اصدار الأسماء قريبا. كما قال ان المعيار الذي اخترت به الوزراء هو الكفاءة والمصداقية. وحينما سئل هل هناك وزراء من الإخوان حزب الحرية والعدالة ام لا لم يصرح ايضا وقال الكل مدعو للتشكيل ما دامت المواصفات متوفرة.

وزارة حازم الببلاوي[177]

وزارة حازم الببلاوي هي الوزارة العشرون بعد المائة في تاريخ مصر وتشكلت في عهد الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور بعد مظاهرات 30 يونيو 2013. وقد كلف رئيس الوزراء حازم الببلاوي في 9 يوليو، وشكلت الحكومة في 16 يوليو. تقدمت هذه الحكومة باستقالتها في 24 فبراير 2014 في ظل إضرابات عمالية في قطاعات عديدة. وقال الببلاوي إن مجلس الوزراء حقق نتائج طيبة في أغلب الأحيان.[1] ولكن صرح حسام عيسى وزير التعليم العالي والنائب الثاني لرئيس الحكومة المستقيلة لاحقًا أن الحكومة تمت اقالتها ولم تستقيل كما أعلن رسميًا.[2][3]

اعتبارا من الثلاثاء 16 يوليو 2013، تتكون الحكومة الحالية من:

المنصب	المسؤول	منذ
رئيس الوزراء	حازم الببلاوي	2013
وزارة الدفاع والإنتاج الحربي ونائب رئيس مجلس الوزراء[4]	عبد الفتاح السيسي*	2013
وزارة التعليم العالي ونائب رئيس مجلس الوزراء[4]	حسام عيسى	يوليو 2013
وزارة التعاون الدولي ونائب رئيس مجلس الوزراء[4]	د .زياد بهاء الدين	يوليو 2013
وزارة الدولة للإنتاج الحربي	رضا حافظ	2013

177 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%AD%D8%A7%D8%B2%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8A

وزارة البترول والثروة المعدنية	شريف إسماعيل	يوليو 2013
وزارة الكهرباء والطاقة	أحمد مصطفى أمام شعبان*	2013
وزارة الخارجية	نبيل إسماعيل فهمي	يوليو 2013
وزارة البيئة	ليلى راشد اسكندر	يوليو 2013
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	عاطف حلمي*	2013
وزارة التربية والتعليم	محمد محمود أبو النصر	يوليو 2013
وزارة القوي العاملة والهجرة	كمال أبو عيطة	يوليو 2013
وزارة العدل	عادل عبد الحميد	يوليو 2013
وزارة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية	أمين المهدي	يوليو 2013
وزارة الدولة للتنمية المحلية	عادل لبيب	يوليو 2013
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	إبراهيم محلب	يوليو 2013
وزارة الأوقاف	محمد مختار جمعة	يوليو 2013
وزارة الداخلية	اللواء محمد إبراهيم مصطفى*	2013
وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	منير فخري عبد النور	يوليو 2013
وزارة المالية	أحمد محمود جلال	يوليو 2013
وزارة الطيران المدني	عبد العزيز فاضل	يوليو 2013
وزارة النقل	إبراهيم الدميري	يوليو 2013
وزارة الثقافة	محمد صابر عرب	يوليو 2013
وزارة الصحة	مها الرباط	يوليو 2013
وزارة الموارد المائية	م.محمد عبد المطلب	يوليو 2013
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	أيمن فريد أبو حديد	يوليو 2013

وزارة الاستثمار	أسامة صالح*	2013
وزارة السياحة	هشام زعزوع*	2013
وزارة الدولة للتنمية الإدارية	هاني محمود*	يوليو 2013
وزارة التخطيط	أشرف السيد العربي*	2013
وزارة الإعلام	درية شرف الدين	يوليو 2013
وزارة التموين والتجارة الداخلية	محمد أبو شادي	يوليو 2013
وزارة الدولة للبحث العلمي	رمزي جورج	يوليو 2013
وزارة الدولة لشئون الآثار	محمد إبراهيم السيد	يوليو 2013
وزارة الدولة لشئون الشباب	خالد محمود عبد العزيز	يوليو 2013
وزارة الدولة لشئون الرياضة	طاهر أبو زيد	يوليو 2013
وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية	أحمد البرعي	يوليو 2013
وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية	لم يحدد	--
وزارة الدولة لشئون المجالس النيابية	لم يحدد	--
وزارة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي	عبد القوي خليفة*	يوليو 2013
رئيس البنك المركزي المصري	هشام رامز	2013
المبعوث المصري للأمم المتحدة	معتز أحمدين خليل	2005
رئيس هيئة قناة السويس	الفريق مهاب مميش	2012
رئيس المخابرات العامة المصرية	اللواء .محمد فريد التهامي	

* مستمر من حكومة هشام قنديل

مستشارو الرئيس

المنصب	المسؤول	منذ
مستشار الرئيس للشئون الأمنية	اللواء محمد رأفت شحاتة	يوليو 2013
مستشار الرئيس للمخابرات العامة	اللواء محمد فريد التهامي	يوليو 2013
مستشار الرئيس للشئون الاستراتيجية	الدكتور مصطفى سعد الدين حجازي	يوليو 2013
مستشار الرئيس للشئون الدستورية	المستشار علي عوض محمد صالح	يوليو 2013
مستشارا إعلاميا لرئيس الجمهورية	أحمد المسلماني	يوليو 2013
مستشار الرئيس لشؤون المرأة	سكينة فؤاد	يوليو 2013
نائب رئيس الجمهورية للشئون الخارجية	محمد البرادعي(استقال)	7يوليو - 14 أغسطس 2013
رئيس ديوان رئيس الجمهورية	اللواء أركان حرب عبد المؤمن فودة	يوليو 2013

البلاوي يعلن استقالة الحكومة المصرية[178]

الإثنين، 24 فبراير 2014

أعلن حازم الببلاوي إنه تقدم باستقالة الحكومة إلى المستشار عدلي منصور، الرئيس الموقت للجمهورية.

وقال الببلاوي في مؤتمر صحافي إن مجلس الوزراء "تحمّل خلال الشهور الماضية مسؤولية في غاية الصعوبة والدقة"، قائلاً: "أعتقد إنه في أغلب الأحيان حقق نتائج طيبة."

وأضاف ان "الحكومة عندما قبلت المسؤولية لم تقبلها لأنها أفضل من في البلد قدرة وكفاءة إنما لأنها من القلائل الذين قبلوا أن يتحملوا المسؤولية في هذا الوقت وبذلوا كل الجهد من أجل خروج مصر من النفق الضيق سواء من الناحية الأمنية

[178] http://www.alhayat.com/Articles/747936-الببلاوي-يعلن-استقالة-الحكومة-المصرية/

أو الضغوط الاقتصادية او الارتباك السياسي"، في إشارة إلى العنف السياسي والتدهور الاقتصادي والانفلات الأمني الذي تمر به أكبر الدول العربية سكاناً.
وقال الببلاوي إن حكومته رأت أن تتقدم باستقالتها لرئيس الجمهورية وهناك معلومات كثيرة وراء هذا القرار، ولكن لن يتم الإعلان عنها.
وأشار إلى أن "الحكومة تحاسب على القرارات التي اتخذتها، وهناك أمور كثيرة وراء القرارات لا يتم الإعلان عنها"، مضيفاً أن "هناك أيضاً عالم خارجي نؤثّر فيه ويؤثّر فينا."
وأوضح رئيس الوزراء المصري أنه "بعد انتهاء المرحلة الأولى من خارطة الطريق ووجود دستور تمت الموافقة عليه، يتضح أن مصر قطعت شوطاً في بناء مجتمع ديمقراطي منفتح يراعى حقوق الانسان يسعى للتقدم والتنمية"، وقال إن "مصر تحتاج كل المصريين كلا في موقعه وليس الحكومة فقط، ولكن المجتمع بكل طوائفه واعماره."
وأكد أن "المسؤولية الكبرى على الشعب ومحاسبة الحكومة بعقل وحكمة في ظل التعرض للمخاطر الكبيرة"، معتبرا أن "مصر بخير بحرص الشعب على حمايتها"، وقال "هذا ليس وقت المطالب الفئوية وإنه أمام هذا البلد آفاق كبيرة وكذلك إخطار وعلينا التضحية بمصالحنا الخاصة والمصالح الفئوية لصالح بلادنا."
وكانت "بوابة الأهرام" المصرية الحكومية نقلت في وقت سابق عن مصدر في مجلس الوزراء المصري أن حكومة الببلاوي ستقدم استقالتها إلى الرئيس عدلي منصور، بعد اجتماعها، الذي استغرق 15 دقيقة صباح اليوم.
ونقلت عن المصدر أن هناك توجهاً بتكليف وزير الإسكان في الحكومة المستقيلة إبراهيم محلب بتشكيل الحكومة الجديدة. ولكن محلب نفى في وقت لاحق لـ "بوابة الأهرام" أن يكون كُلف بتشكيل الحكومة.
ومن المقرر أن تجرى انتخابات رئاسية خلال شهور يرجح أن يخوضها المشير عبد الفتاح السيسي الذي يشغل في الحكومة المستقيلة منصب النائب الأول لرئيس

الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي، ويلزم لترشح السيسي أن يستقيل من منصبه الحكومي وأن يترك الجيش.

وعيّن الرئيس المؤقت عدلي منصور، حكومة الببلاوي في يوليو، بعد عزل الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة "الإخوان المسلمين" عقب احتجاجات حاشدة على حكمه.

وجاءت استقالة حكومة الببلاوي مفاجئة حيث كان متوقعاً إجراء تعديل وزاري محدود يسمح بترشح المشير عبد الفتاح السيسي قائد الجيش للرئاسة لكن يبدو أن احتجاجات عمالية واسعة شكلت ضغوطاً كبيرة على الحكومة.

يذكر أن زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء، قدم استقالته في آخر يناير الماضي.

https://youtu.be/y6ldeUerMp4

6. تكليف إبراهيم محلب بتشكيل الوزارة[179]

إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء المصري السابق عين رئيساً لمجلس الوزراء من فبراير 2014 حتى سبتمبر 2015.

فقد كلفه الرئيس المؤقت عدلي منصور بتشكيل وزارته الأولى في 25 فبراير 2014.[1] ثم أعاد الرئيس عبد الفتاح السيسي تكليفه بتشكيل الوزارة الثانية له في يونيو 2014.

بعد إزاحة محمد مرسي من الرئاسة، كُلّف حازم الببلاوي في 9 يوليو 2013 بتشكيل الحكومة، وشُكلت الحكومة في 16 يوليو 2013، وعين محلب وزيرا للإسكان فيها.[2]وبعد الاستقالة المفاجئة لحكومة الببلاوي، كُلّف محلب بتشكيل حكومة انتقالية.[3] قال عن حكومته "سنعمل جميعا على عودة الأمن والأمان ودحر الإرهاب في كافة ربوع البلاد"، ووعد بإعادة بناء الاقتصاد.[4] وفي اليوم التالي لحلف اليمين قال أن الأمن هو القضية الأكثر أهمية ودعا إلى إيقاف المظاهرات والإضرابات.[5]

اعيد تعيينه في 17 يونيو 2014 ليشكل حكومته الثانية[6] وقدّم استقالة حكومته بشكل غير متوقع ودون تسبيب في 12 سبتمبر 2015. تعرض مجلس محلب الوزاري للأسئلة بعد أيام من استقالة مفاجئة لوزير الزراعة صلاح هلال واتهامه بالفساد واعتقاله، ونفى متحدث باسم الحكومة أخبارا أفادت أن قضية الفساد تطال وزراء آخرين وحتى رئيس الوزراء نفسه. والذي غادر قاعة مؤتمرات في تونس بعدها بأيام عندما بدأ صحفي تونسي يسأل عن قضايا الفساد.[7] كلف رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي وزير النفط شريف إسماعيل بتشكيل الحكومة التالية، وستظل حكومة محلب تسيّر الأعمال حتى تشكيل الحكومة الجديدة.[8]

179

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85_%D9%85%D8%AD%D9%84%D8%A8

وزارة إبراهيم محلب هي الوزارة الواحدة والعشرون بعد المائة في تاريخ مصر وتشكلت في عهد الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور بعد استقالة وزارة حازم الببلاوي في 24 فبراير 2014. وتقدمت وزارة ابراهيم محلب باستقالتها بعد اعلان نتيجة انتخابات رئاسة الجمهورية مباشرة للرئيس عبد الفتاح السيسي يوم 8 يونيو 2014

أعضاء الحكومة

المنصب	المسئول	منذ
رئيس الوزراء	إبراهيم محلب	2014
وزارة الدفاع والإنتاج الحربي ونائب رئيس مجلس الوزراء	الفريق أول صدقي صبحي	مارس 2014
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وائل الدجوى	فبراير 2014
التخطيط والتعاون الدولي	أشرف السيد العربي*	2013
وزارة الدولة للإنتاج الحربي	إبراهيم يونس	فبراير 2014
وزارة البترول والثروة المعدنية	شريف إسماعيل*	2013
وزارة الكهرباء والطاقة	محمد حامد شاكر المرقبي	فبراير 2014
وزارة الخارجية	نبيل إسماعيل فهمي*	2013
وزارة البيئة	ليلى راشد اسكندر*	2013
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	عاطف حلمي*	2013
وزارة التربية والتعليم	محمد محمود أبو النصر*	2013
وزارة القوي العاملة والهجرة	ناهد العشري	فبراير 2014
وزارة العدل	المستشار نير عثمان	فبراير 2014
وزارة العدالة الانتقالية ومجلس النواب	أمين المهدي*	2013

وزارة الدولة للتنمية المحلية والإدارية	عادل لبيب*	2013
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	مصطفى كمال مدبولي محمد نصار	فبراير 2014
وزارة الأوقاف	محمد مختار جمعة مبروك*	2013
وزارة الداخلية	اللواء محمد إبراهيم مصطفى*	2013
وزارة المالية	هاني قدري	فبراير 2014
وزارة الطيران المدني	حسام كمال أبو الخير	فبراير 2014
وزارة النقل	إبراهيم الدميري*	2013
وزارة الثقافة	محمد صابر عرب*	2013
وزارة الصحة	عادل عدوي	فبراير 2014
وزارة الموارد المائية	طارق حنفي قطب	فبراير 2014
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	أيمن فريد أبو حديد*	2013
وزارة السياحة	هشام زعزوع*	2013
وزارة الإعلام	درية شرف الدين*	2013
وزارة التجارة والصناعة والاستثمار	منير فخري عبد النور*	2013
وزارة التموين	خالد حنفي	فبراير 2014
وزارة الدولة لشئون الآثار	محمد إبراهيم السيد*	2013
وزارة الشباب والرياضة	خالد محمود عبد العزيز*	2013
وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية	غادة والي	فبراير 2014

* مستمر من حكومة حازم الببلاوي

الفصل السابع

مصر بعد الثورتين!

المبحث الأول

إزالة آثار حكم الإخوان

1. ماذا فعل الإخوان بمصر والثورة؟[180]

"كانت فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين فرصة تاريخية لهم لتصفية حساباتهم مع الشعب.. وكان القضاء والمحكمة الدستورية العليا والأزهر الشريف والإعلام المستقل وأصحاب الفكر والمثقفين من أوائل الذين أصابهم الضرر من عدوان الإخوان وعدائهم للحريات وأساسيات الدولة المدنية."

☒هجوم الجماعة "المحظورة" على "القضاء" بعد أن أصبحت "حاكمة"

ظلت جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً غير شرعي منذ حلها عام 1948، وأطلق عليها في السنوات الأخيرة "الجماعة المحظورة" حتى قام الشعب المصري بثورته في 25 يناير 2011 وعرفت الجماعة طريقها إلى ميدان التحرير وشارك أعضاؤها وقياداتها في فعاليات الثورة مستخدمة إياها لتحقيق مقصدها الرئيسي باعتلاء موجتها للوصول إلى حكم البلاد!

وبرغم أن الموقف القانوني للجماعة لم يتغير من كونها "محظورة"، فقد كان نشاطها في الحقل السياسي علنياً وكانت لها كتلة برلمانية كانت تبدو قوة تدافع عن الحريات والحقوق الأساسية للشعب، وتؤكد مدنية الدولة وتنادى باستقلال القضاء ودعم دولة القانون والمواطنة.

ولكن الموقف تغير كلية بعد أن تحولت "الجماعة المحظورة" إلى "الجماعة الحاكمة" منذ أن ركبت قطار الثورة وأقنعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية تصب أساساً في مصلحتها، وبعد أن نجحت في الفوز بأكثرية مقاعد مجلس الشعب في انتخابات مجلسي الشعب والشورى عام 2011، ثم بعد أن تمكن مرشحها د. محمد مرسى من الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية!

---

[180] هذا هو الفصل التاسع من كتاب " مصر المحروسة.. ثورة حتى النصر" تأليف أ.د. علي السلمي من منشورات دار سما المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013

لقراءة كتاب "مصر المحروسة . ثورة حتى النصر"

اضغط الرابط التالي:

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وفي خضم الاحتقان الوطني الناشئ عن الهجمة الشرسة للجماعة على السلطة القضائية ورغبتها الجامحة في السيطرة على مقدرات مؤسسة القضاء ضمن سياستها الرامية إلى "التمكين" و"لأخونة"، يصبح من المفيد مقارنة التحول في موقف الجماعة من القضاء، حين كانت جماعة يتعرض أعضاؤها للاعتقال والتعذيب والملاحقة الأمنية، وهي الفترة التى كانت طوال النظم السابقة حتى قامت ثورة 25 يناير، وبين موقفها الآن حين أصبحت في سدة الحكم تتحين الفرص للإيقاع بسلطة القضاء ومحاولة إهدارها كما تحاول بالنسبة لباقي مؤسسات الدولة!

ونعرض في هذا المقام إشادة الجماعة باستقلال القضاء وفقاً لمبادرة "معا نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر" التى أطلقتها بدعوة من المرشد العام في شهر مارس 2011 بحضور رؤساء أحزاب وقوى مدنية الذين وافقوا على المبادرة واقتراحات للإصلاح التى تضمنتها، حيث نصت في مجال القضاء على "كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، بإصدار قانون استقلال القضاء الذى أعده نادى القضاة منذ وقت طويل ووضع كل الشروط لإبعاد القضاة عن أي مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء، وإلغاء كل أنواع المحاكم الاستثنائية وضمان عدم محاكمة أي إنسان إلا أمام قاضيه الطبيعي، والفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، وألا يكون للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية حق تعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية والإدارية العليا والنقض) والنائب العام، وإنما يكون اختيارهم إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وأن يكون التفتيش القضائي تابعا لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، وإعادة النظر

في كل القوانين التى صدرت في العهد البائد، حيث إن كثيرا منها صدر لتقنين الظلم وتحقيق مصالح طبقة رجال الأعمال ومسئولي الحزب الوطني".

وفي الجزء الخاص بالمهام العاجلة والملحة أعادت المبادرة التأكيد على إصدار قانون استقلال القضاء الذي أعده نادى القضاة، والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية، وإعادة محاكمة الجنائيين منهم أمام قاضيهم الطبيعي، وإلغاء المحاكم الاستثنائية بأنواعها كافة.

وفي برنامجه الرئاسي حدد الدكتور مرسى موقفه المؤيد لاستقلال القضاء فذكر نصاً ضرورة "حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل"، وبعد بضعة أيام من انتخابه رئيساً لم يجد الدكتور مرسى غضاضة في مناقضة حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد في قانون انتخابات مجلس الشعب وأصدر قراراً جمهورياً بدعوة مجلس الشعب المنحل إلى الانعقاد ثم اضطر إلى إلغائه بعد حكم المحكمة الدستورية بعدم "دستوريته"!

كان موقف جماعة الإخوان المسلمين مؤيداً ومدافعاً عن استقلال القضاء حين كانوا يحاولون كسب ثقة الثوار وإقناعهم بأنهم مع الثورة وحريصون على تحقيق أهدافها. ولكن سرعان ما تبدل موقف الجماعة وحزبها حديث الولادة حزب الحرية والعدالة بمجرد أن تمكنت من الحصول على أكثرية مقاعد مجلس الشعب في انتخابات 2012/2011.

وقد تمثلت بداية الهجمة الإخوانية على السلطة القضائية في محاولة تمرير مشروع لتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا عن طريق مجلس الشعب «المنحل» في مايو 2012، حيث وصف المستشار طارق البشرى تلك المحاولة ".. وهكذا فإن حزب الحرية والعدالة، يريد أن يستخدم أكثريته في مجلس الشعب وسيطرته على المجلس، يريد أن يستخدم هذه السلطة التشريعية لتحقيق مكاسب حزبية ذاتية،

تأثيرا على المحكمة الدستورية وضمانا لبقائه ودعما لمرشحه في الرئاسة، وهو ورجاله لا يدركون ما في قولهم وأقوالهم من عدوان صارخ على السلطة القضائية وتهديد لواحدة من كبرى هيئاتها". كما وصفت المستشارة تهاني الجبالي، النائب السابق لرئيس المحكمة الدستورية العليا ذلك المشروع الذي وافقت عليه لجنة "الاقتراحات والشكاوى" بمجلس الشعب بأنه "انتهاك" و"هدم" لدولة وسلطة القانون، ومحاولة لتعطيل المحكمة عن أداء دورها. وأشارت الجبالي إلى أن مشروع القانون يعطل المحكمة عن أداء دورها ومراقبة التشريعات والقوانين التى يصدرها مجلس الشعب، وهذا تدخل من السلطة التشريعية في عمل السلطة القضائية.

ولما فشل مجلس الشعب المنحل في تمرير مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا، فقد تكفل أعضاء حزب الحرية والعدالة وحلفاؤهم من أحزاب تيار الإسلام السياسي بتنفيذ المهمة من خلال دستورهم الصادر في 2012 الذي نص على قصر تشكيل المحكمة على رئيس وأقدم عشرة أعضاء بما ترتب عليه استبعاد المستشارة الجبالي وآخرين، وهذا يعنى على حد قول المستشار البشرى "أن المادة 235 (من الدستور الجديد) فصلت ما يزيد من قضاة المحكمة على العشرة، فصلتهم من وظائفهم بها ونقلتهم إلى وظائف أخرى. وهكذا تضمن مشروع الدستور الذي سيستفتى عليه الشعب المصري لتنظيم دولته وحياته الديمقراطية لمدى من السنين المقبلة التى لا يعرف عددها، تضمن قرارا بعزل قضاة من المحكمة الدستورية من وظائفهم. والسؤال الذي يثور هو "أليس في ذلك نوع من التدليس؟" وأضاف المستشار البشرى "ولنا أن نقلق على مصير استقلال القضاء كله، فإن من يسعى سعيا ظاهرا غير مستتر لعزل كبار رجال القضاء وتعيين آخرين مكانهم، حسبما ينبئ عن ذلك الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، وحسبما يظهر من نصوص المحكمة الدستورية في مشروع الدستور المطروح، إن ذلك مما يتعين أن نحذر منه ويتوجب علينا أن نشير إليه إبراء للذمة وإعلانا لموقف المعارضة الصريحة تجاه هذا السعي، فإن المؤسسة

القضائية المصرية، أيا كان ما يعتريها من شوائب وقتية، هي من أهم ما بنته الحضارة المصرية الحديثة استقلالا وكفاءة ومستوى مهنيا وأخلاقيا شديد الاحترام، وهى جزء مما يتعين استبقاؤه والدفاع عنه".

وتواصلت هجمة الإخوان المسلمين على القضاء، وإصدار رئيس الجمهورية "المنتخب" إعلاناً دستورياً في 21نوفمبر 2012 تم بمقتضاه عزل النائب العام د. عبدالمجيد محمود للمرة الثانية بعد أن هب قضاة مصر وأعضاء النيابة العامة ضد قرار عزله الذى تم تصويره بالمخالفة للحقيقة على أنه قرار تعيينه سفيراً لدى دولة الفاتيكان، ثم هبت مصر كلها في ثورة عارمة ضد ما تضمنه ذلك الإعلان الدستوري من تحصين لقرارات رئيس الجمهورية "المنتخب" غلَ يد القضاء عن نظر أي طعون ضد تلك القرارات السابقة على صدور الإعلان الدستوري واللاحقة عليه، إلى جانب إعطاء رئيس الجمهورية "المنتخب" السلطة التشريعية. وصاحب صدور تلك القرارات والإعلانات الدستورية المتصادمة مع الدستور والقانون والديمقراطية حصار همجي لميليشيات "الجماعة الحاكمة" ترتب عليه منع قضاتها من عقد جلساتها لفترة طويلة.

وقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين أن تعاود الهجمة على القضاء بتعديلات لقانون السلطة القضائية يؤدى إلى مذبحة جديدة للقضاء أبعد تأثيراً وأشد خطراً من مذبحة 1969، وقد رفض ذلك المشروع من كافة قضاة مصر الشرفاء في جميع الهيئات القضائية، إلا من نفر قليل ممن يحسبون أنفسهم بالباطل على الأسرة القضائية وهم في حقيقتهم مشايعون للجماعة. وقال "الرئيس المنتخب" في حواره مع قناة الجزيرة القطرية "هناك قلق مشروع لدى الناس من بعض الأحكام التى يصدرها بعض القضاة"، ويصرح عصام العريان بحسب بوابة "الوطن" "إنه يتعين على مجلس الشورى أن يتحرك بسرعة؛ لتبنى الإصلاحات القضائية، التى أشعلت غضبا عارما بين القضاة" كما كتب، "أنه ينبغي عدم تأجيل إقرار القانون، الذي يحدد صلاحيات السلطة القضائية"! وتتواصل محاولات الإخوان في تعطيل

حصول المستشار عبد المجيد محمود على الصيغة التنفيذية لحكم بطلان تعيين النائب العام الحالي برد المحكمة!

وكالعادة، حين كانت تواجه رئيس الجمهورية "المنتخب" وجماعته مقاومة رافضة لقراراته المتصادمة مع الديمقراطية ودولة القانون، فإنه كان يتراجع عنها في الظاهر إلى حين، كما كان قد أعلن عن نية الرئاسة تجميد تعديل القانون لما بعد انتخابات مجلس النواب[181]، ثم تعود الآلة الإخوانية إلى معاودة الهجمة وتحقيق خطة "التمكين" و"الأخونة".

وقد استمرت مقاومة الأسرة القضائية والقوى الوطنية والشعب المصري كله لتلك الهجمة الإخوانية ضد سلطة القضاء إلى جاء يوم النصر الأكبر بعزل مرسي وحل مجلس الشورى "الإخواني" الذي كان يدبر تلك المكيدة للقضاء المصري العظيم.

الفتنة الطائفية.. لعن الله من أيقظها!

وكأن ما تمر به مصر من أزمات وكوارث سياسية واقتصادية ومجتمعية غير كاف، فأراد من يتربص الشر بهذا البلد الأمين أن يزيد الأزمات والكوارث بإعادة إشعال نار الفتنة الطائفية التى ظلت جذوتها كامنة على طول السنين منذ أحداث "الخانكة" عام 1972 ثم تعاود الاشتعال بين الحين والآخر لتشغل الناس في مصر بمخاطر ومهددات تؤثر بالسلب على مسيرة الوطن وتقوّض الأساس الذي قامت عليه دولة المواطنة التى عاش المصريون في ظلها مسلمين ومسيحيين قروناً ممتدة.

وكانت أحداث "الخصوص" في القليوبية ثم الاعتداء على الكاتدرائية بالعباسية قمة العبث بأمن الوطن وتهديد وحدته، حيث كانت المرة الأولى في تاريخ الفتنة الطائفية أن تبلغ الجرأة على المقدسات الدينية لفريق من أبناء الوطن هذا الحد

---

[181] لم تمهله ثورة الشعب في 30 يونيو وقرار قيادة القوات المسلحة بعزله إلى الوصول حتى تتم انتخابات مجلس النواب التي تأخرت لرفض القضاء الإداري الإعلان عن دعوة المواطنين لتلك الانتخابات.

الجسيم الذي هدد بإشعال نار حرب أهلية لا يعلم إلا الله مداها وانعكاساتها على حاضر مصر ومستقبلها.

إن تاريخ محاولات إذكاء نار الفتنة الطائفية شهد أحداثاً تراوحت بين اتهامات متبادلة بين مسلمين ومسيحيين بخطف مسلمات لتنصيرهن أو مسيحيات لتزويجهن من مسلمين وإعلان إسلامهن، أو خلافات عادية تقع بين أطراف من المسلمين والمسيحيين على أمور حياتية واردة بين المسلمين أو المسيحيين أنفسهم، ولكن وجود أطراف ينتمون إلى الإسلام وأطراف آخرين يؤمنون بالمسيحية، يؤدى في بعض الأحيان إلى تطورات غير عقلانية من جانب أي من الطرفين أو كليهما تشعل لهيب الفتنة بينهما ثم يستنجد كل منهما بعشيرته ويقع نتيجة لذلك ضحايا من الطرفين، ويكون الخاسر الأكبر في كل حالة هو مصر.

وإذا استعرضنا تقرير اللجنة التى شكلها مجلس الشعب برئاسة المرحوم الدكتور جمال العطيفي لاستظهار أسباب الفتنة الطائفية التى تعرضت لها البلاد في أعقاب أحداث "الخانكة"، نجده يوضح ".. إن اللجنة تعرض في تقريرها لموضوع حادث الخانكة باعتباره حادثاً مميزاً يعبر عن مناخ غير صحي ساد العلاقات الاجتماعية خلال هذا العام، ثم تتناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلاً واقتراحات محددة لعلاجها".

وأوضح تقرير لجنة العطيفي حقائق لا يجب إغفالها ونحن بصدد تجدد تلك الأحداث المؤسفة والبحث عن أسبابها، وتتركز تلك الحقائق في أن أهالي مدينة الخانكة وكل المصريين مسلمين ومسيحيين كانوا يعيشون دائماً في وئام، وتجلى ذلك حينما تعرضت أبو زعبل القريبة من الخانكة لغارات طائرات إسرائيل الفانتوم، حيث قُتل وأصيب الكثيرون، ولم تفرق قنابل العدو بين المسلم والقبطي، ويذكر التقرير أن رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط لمدة اثنتي عشرة سنة، ولم تثر أي حساسيات طوال هذه السنين، وأن مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذى احترق سقفه واحترقت موجوداته في الأحداث يقوم حوله بعض مساكن المسلمين، ولم يكن مرخصاً كبناء فضلاً عن عدم الترخيص

به ككنيسة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة وبتسامح منها.

وقد خلصت لجنة الدكتور العطيفي إلى الأسباب العامة وراء أحداث ما يسمى "الفتنة الطائفية"، وهي استمرار القيود البيروقراطية على الترخيص ببناء الكنائس أو ترميمها والتمييز غير المبرر بين هذه القيود التى تحد من حرية المسيحيين المصريين في إقامة كنائسهم ومن ثم حريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية من ناحية، وبين حرية إقامة المساجد والزوايا والمصليات للمسلمين في كل الأماكن ومن ثم حرية المسلم في ممارسة شعائره الدينية دون قيود.

وأشارت لجنة د. العطيفي إلى قضية الدعوة والتبشير وما يتردد أحياناً في خطب المساجد وعظات الكنائس أو إلى نشاط تبشيري تقوم به بعض الجمعيات مما يتولد عنه بعض الحساسيات. وطالبت اللجنة بضرورة إخضاع جميع المساجد لإشراف وزارة الأوقاف من ناحية، وفرض السلطة الدينية المختصة بتعيين وعاظ الكنائس بمتابعة أدائهم واجباتهم الدينية وأن تكون مسئولة عند أي تجاوز لهذه الواجبات. كما لاحظت اللجنة " أنه بعد أن أصبحت التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام طبقاً للمادة 19 من الدستور الجديد (دستور 1971) فإن المدارس قد أصبحت من مؤسسات الدعوة، وهذا يبدو في المدارس التى تضم أبناء من المسلمين والأقباط؛ إذ يجب إتاحة الفرصة لدروس دينية منظمة للتلاميذ الأقباط في المدارس يتعلمون فيها أحكام دينهم، وكما يجب أن تتسم دروس الدين جميعها بعرض لحقائق الأديان بحسن إدراك وسعة وبعد عن التعصب".

إن التسامح وقبول الآخر وسيادة قيم المواطنة الحقة كانت سمات مميزة لعلاقات الأخوّة بين مسلمي مصر ومسيحيها، فماذا حدث الآن؟ وما هي المستجدات التى طفت على سطح المشهد السياسي والاجتماعي وساعدت على إظهار أسوأ ما في المصريين من تطرف وتعصب ديني وإنكار لوجود الآخر؟

إن الإجابة عن تلك التساؤلات تكمن في استمرار الدولة منذ تفجر أحداث "الخانكة" وحتى اليوم في تجاهل توصيات لجنة العطيفي التى لاحظت أن تنظيم إقامة

الكنائس أو تعميرها وترميمها لا يزال يخضع لأحكام الخط الهمايوني الصادر من الباب العالي في فبراير 1856 الذي قرر إباحة إقامة الكنائس أو ترميمها بترخيص من الباب العالي، وأن كثيراً من الكنائس القبطية قد تقادم عليها العهد، فلا يُعرف شيء عن تطبيق الخط الهمايوني بشأنها. ورغم أنه صدر في شهر فبراير 1934 قرار من وكيل وزارة الداخلية بالشروط التى يتعين توافرها للتصريح ببناء كنيسة وقد سميت بالشروط العشرة، التى يجب أن تتحقق جهة الإدارة من توافرها حتى يصدر قرار جمهوري بإقامة الكنيسة، فقد تبينت اللجنة أنه من أهم الأسباب التى تؤدى إلى الاحتكاك وإثارة الفرقة، عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون تطلب صدور قرار جمهوري في كل حالة. ولا يزال مشروع قانون دور العبادة الموحد قابعاً في دهاليز السلطة رغم أن حكومة الدكتور عصام شرف كانت قد أتمت إعداد مشروع متكامل نوقش بواسطة لجنة العدالة والمواطنة التى شُكلت بعد أحداث كنيسة «الماريناب»، ولكن استقالة الحكومة حال دون استكمال إجراءات إصداره من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

والسبب الأكثر أهمية في تجدد الفتنة الطائفية بعد الثورة هو ارتفاع أصوات الجماعات الدينية المتشددة والسماح بإنشاء أحزاب بمرجعيات دينية رغم أن تعديل قانون الأحزاب السياسية الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمنع قيام الأحزاب على خلفية دينية، والأكثر من هذا أن دستور 2012 لم يتضمن النص الذى ألحت عليه القوى المدنية بتحريم تأسيس الأحزاب ذات المرجعية الدينية، وزاد مجلس الشورى مؤخراً بالموافقة على استخدام الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية، وذلك في مشروع قانون انتخابات مجلس النواب الجديد المعروض على المحكمة الدستورية العليا ونأمل أن تنتبه المحكمة إلى هذا النص. ولقد كان من عنف هجمة تيارات الإسلام السياسي أن جماعات كان لها تاريخ في أعمال العنف والهجوم على الإخوة المسيحيين أصبح لهم أحزاب سياسية ترفع لواء التشدد.

إن القضاء على جذور الفتنة الطائفية لن يتحقق بتشكيل لجان ولا مجالس استشارية لن تقدم جديداً يمكنه احتواء الاحتقان الطائفي الذي يتعاظم مع ازدياد وطأة الفقر والبطالة وحالة عدم الاستقرار السياسي. الحل الطبيعي أن تلتزم الدولة والمصريون جميعاً بقيم المواطنة وأن المصريين جميعاً سواء في الحقوق والواجبات، وإصدار قانون يرفع القيود عن بناء وترميم الكنائس وتقنين أوضاع مئات الكنائس غير المرخصة. وإلى أن تقوم الدولة بمسئولياتها نحو مواطنيها مسلمين ومسيحيين.

سيناء.. وجرائم الجماعات التكفيرية "المتحالفة مع الإخوان"!

في خضم مشكلات الوطن المتصاعدة وأزماته المتجددة التى تسبب فيها، أو بمعنى أدق اصطنعها، النظام الحاكم في السنة الكئيبة التي مرت على الوطن، كادت سيناء تتوارى عن دائرة اهتمام المصريين إلا في مناسبات الاحتفال التقليدي بعيد سيناء واحتفالات استرجاع طابا، وهي احتفالات باهتة في العادة ولا تثير اهتمام المصريين حكاماً ومحكومين! ولم يتخلف النظام الحاكم "الإخواني" آنذاك عن مجاراة سابقه "المباركي "في إهمال سيناء وتناسى مطالب أهلها والاستمرار في خطة تفريغها من مقومات التنمية والتعمير، والتفرغ فقط للحديث الأجوف عن أهميتها وضرورة إدماجها في نسيج الوطن الأم وإنهاء عزلتها عن باقي أجزاء مصر.

وفي الوقت الذي كاد النسيان يلف مأساة مجزرة رفح التى راح ضحيتها ستة عشر شهيداً من أبناء القوات المسلحة، تصاعدت خطورة تردى الأوضاع الأمنية في سيناء بما يهدد أمن تلك البقعة الغالية من أرض مصر والأمن القومي المصري في كل أنحاء الوطن نتيجة تحالف جماعة الرئيس المعزول مع حركة حماس والجماعات التكفيرية على شن حرب ضد الوطن وقواته المسلحة في سيناء[182].

---

[182] صرح الإرهابي الإخواني المقبوض عليه "محمد البلتاجي" على قناة الجزيرة " أنه في اللحظة التي يتراجع فيها السيسي عن انقلابه العسكري، تتوقف العمليات في سيناء!"

فمنذ جريمة قتل أبناء القوات المسلحة في "رفح" في الخامس من أغسطس 2012 توالت الأحداث الإجرامية من عناصر تستهدف جيش مصر وشعبها وتريد إشاعة الفوضى في سيناء ومصر كلها. إن الأحداث التى تجري في سيناء أنباؤها تدل دلالة قاطعة على وجود مخطط إجرامي للإساءة إلى مصر وأمنها القومي، بينما لم تتعامل الرئاسة "المعزولة" معها بالقدر اللازم من الحزم والحرص على المصالح الوطنية العليا لمصر.

فبالرغم من مضىّ ما يقرب من عام على جريمة "رفح" وإعلان رئيس الجمهورية "المنتخب" إصراره على القصاص من الجناة المجرمين، وتصريحه الشهير بأنه يتولى بنفسه قيادة العملية "نسر" لتعقب الجناة وتطهير سيناء من البؤر الإجرامية والتنظيمات التكفيرية والمتشددة، فإن أحداً من أهل مصر لم يكن يعلم شيئاً عن نتائج التحقيق في تلك الجريمة ولا أسباب النكوص عن استكمال العملية "نسر".

واستمرت الرئاسة صامتة لا تبدى اهتماماً. ولو من أجل منع الشائعات والأقاويل التى تتردد في وسائل الإعلام وفي المحافل والاجتماعات السياسية لتبرئة نفسها من تهم الضلوع في صنع وتعميق مأساة سيناء حتى تم عزل مرسي وتولت القوات المسلحة زمام الأمور في سيناء التي نرجو أن تعلن نتائج التحقيق في تلك الجريمة البشعة ومدي ضلوع المعزول وشركاءه في حركة حماس فيها.

ورغم جهود القوات المسلحة منذ الإطاحة بالمعزول في تعقب هذه العنصر الإجرامية الضالة، فالواضح أن طريقهم إلى مصر مستمر طالما استمر التحالف الشيطاني بين جماعة الإخوان الإرهابيين ومنظمة حماس التابعة لتلك الجماعة على تحقيق خطة التمكين الإخوانية الحمساوية!

الإخوان يعيدون إنتاج نظام مبارك!

نجح الشعب المصري في ثمانية عشر يوماً فقط في إنهاء عهد مبارك بمجرد أن أجمع على رأى واحد أن "ارحل" و"مش حنمشى.. هو يمشى"، وتم إنهاء ثلاثين

عاماً قضاها رئيساً، وكان يخطط للترشح في انتخابات 2011 الرئاسية وفيما بعد كان الدور على "الوريث".

وكان الهدف من ثورة الشعب في 25 يناير إسقاط نظام مبارك تماماً وسد الثغرات التى يمكن أن تنفذ منها عناصر ذلك النظام لإعادة إنتاجه فيما أطلق عليه "الثورة المضادة"، كما كان من أهداف الثورة تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي.

ولكن الأمور بعد تخلى الرئيس السابق عن منصبه لم تجرِ على هوى الثوار الذين قنعوا بالانتصار الساحق والسريع على رأس النظام البائد وظنوا أنهم على طريق الثورة سائرون في حماية الشعب الذي أصدر نداءه الذي اهتزت لأصدائه جنبات ميدان التحرير ومصر كلها أن "ارحل" فرحل!

إن نظام مبارك لم يسقط حتى الآن برغم انقضاء أكثر من سنتين على قيام الثورة، وانتهت المرحلة الانتقالية التى كانت الأمل في القضاء على النظام الذي ثار الشعب من أجل إسقاطه، ولكن للأسف لم يتحقق ذلك الأمل!

ومع تباعد القوى الثورية عن المشهد السياسي في أعقاب تخلى الرئيس السابق عن منصبه وعدم قدرتها في تلك الفترة القصيرة على تكوين حزب أو أحزاب تتولى قيادة العمل الثوري لاستكمال تحقيق أهداف الثورة، وفي ضوء ضعف وتشرذم الأحزاب والقوى السياسية القديمة، خلا المشهد السياسي إلا من جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة ومن السلفيين وجماعات الإسلام السياسي الذين سارعوا إلى تأسيس أحزاب ذات مرجعيات دينية وتحالفوا مع الجماعة وحزبها ليسيطروا على المشهد السياسي ويركبوا موجة الثورة معلنين أنهم كانوا في مقدمة الثوار في ميدان التحرير!

والقصة باتت معروفة للكافة، فقد كان هدف الجماعة وحزبها ومشايعيهم . وقد خلت الساحة السياسية إلا منهم . تحقيق أغلبية كاسحة في انتخابات مجلس الشعب التى جرت في نوفمبر 2011، والتي كانت جهودهم مركزة على إنجازها رغم أن التيار السياسي الغالب في ذلك الوقت كان يطالب بالدستور أولا!

ولما تحققت الأغلبية لحزب الحرية والعدالة وحزب النور في مجلس الشعب الأول بعد الثورة، كانت آمال الشعب منعقدة على أن يباشر هذا المجلس دوراً تاريخياً في تحقيق هدف الثورة الرئيسي "الشعب يريد إسقاط النظام". ولكن أداء المجلس جاء مخيباً لتطلعات المواطنين وثوار التحرير حيث انشغل بالدخول في معارك مع حكومة الدكتور الجنزوري مهدداً بسحب الثقة منها رغم أنه لا يملك تلك السلطة التى جاء الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 خلواً منها ومضت ستة أشهر تقريباً دون فاعلية أو أداء له قيمة في مجال تطوير العمل الوطني وتطهير مؤسسات الدولة من عناصر النظام القديم أو محاولة إثبات أنه بحق "مجلس شعب الثورة"، حتى صدر قرار المشير حسين طنطاوي بحله.

وجاء انتخاب مرشح حزب الحرية والعدالة والأصل أنه مرشح الجماعة رئيساً للجمهورية على خلفية رفض ملايين الناخبين التصويت لمنافسه الفريق أحمد شفيق تجنباً لاحتمال أن يعيد . أي شفيق . إنتاج نظام مبارك الاستبدادي وخوفاً من استمرار "حكم العسكر"، فإذا بالرئيس مرسى وقد أثبت أنه الأكثر محافظة على نظام مبارك والأقدر في ممارسة كل أساليب ذلك النظام القائم على إقصاء القوى الوطنية والثورية. ونجح "الرئيس المنتخب" منذ توليه منصبه الرئاسي في إنشاء سجل حافل من القرارات غير المدروسة والإعلانات غير الدستورية، والتغول على السلطة القضائية، وتحصين قراراته ضد الطعن عليها أمام القضاء، وعزل النائب العام السابق وهو غير قابل للعزل والانفراد بتعيين النائب العام الحالي دون مراجعة المجلس الأعلى للقضاء كما يقضى بذلك قانون السلطة القضائية!

وعمل نظام مرسي على ترسيخ وتوطيد أركان النظام القديم الذي ثار الشعب من أجل إسقاطه؛ إذ بدلاً من إنهاء حصر الشهداء والمصابين والمفقودين من المواطنين في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وتكريمهم وتعويض أسرهم وتخليد ذكرى الشهداء، أنتج نظام الحكم الجديد للرئيس "المنتخب "مزيداً من الشهداء والمصابين في أحداث " محمد محمود 2" ومحيط قصر الاتحادية ومحيط كوبري

قصر النيل وميدان سيمون بوليفار، وفي بورسعيد والغربية والإسكندرية، وأخيراً ميدان النافورة بالمقطم في محيط مكتب الإرشاد. كما لم تتم إعادة هيكلة وزارة الداخلية، بل توسع نظام مرسي في استخدام القوة المفرطة لأفراد الداخلية لمواجهة الشعب الثائر، وتم استبدال بوزير الداخلية السابق [183]الذي نأى بنفسه وقواته عن الانحياز للفصيل الحاكم الوزير الحالي الذي بالغ في تعريض أفراد الشعب للقنابل المسيلة للدموع وواجه المتظاهرين السلميين بوابل من مقذوفات "الخرطوش"، حتى إن جنائز شهداء بورسعيد الباسلة لم تسلم من الاعتداء عليها!

وتناسى نظام المعزول التحقيق في كافة حالات ووقائع الفساد السياسي وعمليات تزوير الانتخابات، واكتفي بإصدار قانون العزل السياسي ونص عليه في الدستور الذي أصدره في ديسمبر 2012 لمنع أشخاص بعينهم من المنافسة في المجال السياسي. كما تناسى إعادة تشكيل المجالس المحلية وتجاهل في دستوره الجديد مبدأ انتخاب المحافظين والقيادات المحلية وهو ما طالب به البرنامج الرئاسي للمرشح الرئاسي مرسى وعمد إلى تعيين رجال الجماعة في مناصب المحافظين ووزير التنمية المحلية القائم على شئون إدارة الحكم والمحلى.

ورغماً عن حكم المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطني الديمقراطي ومصادرة أمواله ومقاره وإعادتها إلى الدولة، فقد تناسى نظام الحكم الجديد القديم في الحقيقة أن ذلك الحزب كان من أركان الفساد في نظام مبارك وأعاد إنتاجه في هيئة "حزب الحرية والعدالة" ليواصل من خلاله سياساته في إقصاء المخالفين في الرأي والمعارضين لسياسات الحكم، وتمكين أعضائه من السيطرة على كل مؤسسات الدولة، والانفراد بالتشريع عن طريق مجلس الشورى غير

[183] الوزير السابق هو اللواء أحمد جمال الدين والذي خلفه هو اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية الحالي والمستمر من وزارة هشام قنديل إلى الآن بعد عزل مرسي، والذي حاول الإرهاب الإخواني اغتياله يوم 5 سبتمبر 2013.

المؤهل، وتزيين كل قرارات الرئيس بالحق أو بالباطل. بل وزاد الحكم الجديد بالاستعانة برموز من رجال أعمال النظام القديم للمشاركة في لقاءات رئيس الجمهورية الخارجية، كما كان شأن الرئيس الأسبق مبارك!

وكما كان الحال في نظام مبارك، استمرت في عهد المعزول ممارسات التضييق على الصحفيين والإعلاميين، وزادت دولة حكم الإخوان بالإسراف في قرارات "الضبط والإحضار" للمطلوبين للتحقيق. واستمرت سياسة "العناد" التى مارسها الرئيس الأسبق وزاد عليها الرئيس المعزول بالإصرار على مجافاة أحكام القضاء والتهديد بالتخلص ممن يطلق عليهم "أصابع" الإفساد وهو لا يسميهم[184]، وإسراف أهل الحكم الجديد في الترويج ليلاً ونهاراً لفكرة المؤامرة التى يتعرضون لها. وما أشبه الليلة بالبارحة، فقد عاد الشعب يطالب "بإسقاط النظام" وينادى "الشعب والجيش إيد واحدة" حتى تحقق له ما أراد وتم عزل مرسي.

الإخوان.. يقولون ما لا يفعلون؟

دأبت جماعة الإخوان المسلمين على الحديث عن مفاهيم وقيم تناصر الدولة المدنية الحديثة، ولا ينقطع حديثهم عن تحقيق أهداف الثورة ولا التحول الديمقراطي، دون أن يفعلوا شيئاً من أجل إثبات صدق أقوالهم والتزامهم بها!

ومنذ تأسيس الجماعة، كان خطابها المعلن مختلفاً عن الأهداف الحقيقية والرسائل المتداولة بين القيادات والتنظيمات الداخلية فيها، بل أكثر من هذا، فلم يكن الخطاب الحقيقي للجماعة متاحاً للجميع، بل كان مقصوراً على فئة محدودة منهم، ومثال ذلك "رسالة التعاليم" التى وجّهها مؤسس الجماعة ومرشدها الأول حسن البنا إلى "... الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين الذين آمنوا بسموّ دعوتهم، وقدسية فكرتهم، وعزموا صادقين على أن يعيشوا بها، أو يموتوا في سبيلها، إلى هؤلاء الإخوان فقط أوجّه هذه الكلمات، وهى ليست دروساً تُحفظ، ولكنها تعليمات تُنفذ، فإلى العمل أيها الإخوان الصادقون.. أما غير هؤلاء. فلهم

---

[184] إلا مرة واحدة حين خطب يوم 2 يوليو خطابه الكارثي وذكر فيه أسماء قضاة اتهمهم بالتزوير أثناء إشرافهم على انتخابات مجلس الشعب عام 2005.

دروس ومحاضرات، وكتب ومقالات، ومظاهر وإداريات، ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، وكلا وعد الله الحسنى".

ولقد اعتادت الجماعة دغدغة مشاعر المصريين وقلقهم بأقوال من مثل ما ورد بمقدمة المبادرة التى طرحتها الجماعة في 16 من مارس 2011 بعنوان "معاً نبدأ البناء" ضمن سلسلة حوار من أجل مصر.. "لقد أعادت الثورة الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمى ما به من خصائص، وارتفعت به فوق التطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، ووحَّدت أهدافه ومطالبه، فاستطاع بفضل الله تحقيق بعضها ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة والوحدة والجهود".

ورغم تلك الكلمات التى تخاطب العواطف، فإن ممارسات الجماعة وحزبها بعد إنشائه لم تتعدَّ الأقوال! فقد جاء في تلك المبادرة قول الجماعة "إننا نوقن كل اليقين أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تعبر الثورة إلى شاطئ النجاح، وتتحقق الأماني القومية، وتستعيد مصر سيادتها وريادتها وتقدمها، ويعيش شعبها في المستوى اللائق به في كل مجال"، والشعب يشهد بأن ذلك القول لا يستند إلى أي دليل عملي، بل على العكس إن جميع تصرفات الجماعة وحزبها ومجلس الشعب، الذى كانت لها الأكثرية فيه قبل أن ينحل وفقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا وبقرار من المشير طنطاوي في 16 يونيو 2012، كلها تقطع بكل اليقين بالرغبة العارمة في الاستحواذ على السلطة وإقصاء جميع الفصائل من غير الجماعة عن المشاركة في المشهد السياسي وفي تحمل جزء من مسئوليات العمل الوطني.

وقبل أن يجف المداد الذي كُتبت به المبادرة الإخوانية، أخلفت الجماعة وحزبها الحرية والعدالة الوعود التى قطعوها على أنفسهم للأحزاب التى شاركت معهم في تأسيس "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" وبدلوا التزامهم بأن صيغة المنافسة في انتخابات مجلس الشعب 2011 هي "المشاركة" وجعلوها "المغالبة". وبدلاً من التزامهم بأن تكون منافستهم على 30% من مقاعد المجلس فنافسوا

على 100% من المقاعد. وفي فبراير 2012 أعلنت الجماعة بألا يكون لها مرشح في انتخابات رئاسة الجمهورية، فنكصوا على أعقابهم وأصبح لهم مرشحان!

ومن عجب أن مبادرة الإخوان عام 2011 والجماعة خارج سلطة الحكم وسلطانه، كانت تدعو إلى مجموعة من "المبادئ العامة الأساسية التى تتوافق عليها أطياف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله" لم تجد لها سبيلاً إلى التنفيذ حين نجحت الجماعة في الوصول إلى السيطرة على مجلسي الشعب قبل حله ومجلس الشورى المرشح الذي كان مرشحاً للحل قبل 30 يونيو.[185] وحين أصبحت رئاسة الجمهورية في حوزتهم فعلوا عكس ما نصت عليه مبادرتهم!

ولعل تأمل بعض ما تضمنته المبادرة الإخوانية في 2011 يعطى القراء صورة عن انطباق الآية الكريمة "يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" [الصف 2، 3]، فقد تضمنت المبادرة "تأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف أديانهم في دولة مدنية، وأن المواطنة أساس المجتمع، وأن الدولة مسئولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة ضامنة للشرعية الدستورية وحامية لأمن واستقلال وسيادة الوطن، وحرية الإعلام، وإقرار الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات، وتجريم حجب المعلومات". كما أقرت المبادرة الإخوانية الحق في التنظيم والتظاهر والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام، واحترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وتمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل [قاض لكل صندوق]، وأن حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التى لا

---

[185] كان مجلس الشورى مرشحاً للحل قبل 30 يونيو بحكم منتظر للمحكمة الدستورية العليا بناء على تقرير لهيئة المفوضين أوصى بالحل، وقد تم حله بموجب الإعلان الدستوري الصادر من المستشار عدلي منصور يوم 8 يوليو 2013.

يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.

ونصت المبادرة على استقلال القضاء بجميع درجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء، وأن مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة، وأن المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي، مع ضرورة الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا [الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام]، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، والإسراع بإصدار قانون السلطة القضائية الذى أصدره نادى القضاة!

واحتل الاقتصاد مكانة مهمة في المبادرة الإخوانية؛ إذ حددت ضرورة أن يقوم النظام الاقتصادي على الحرية والعدالة الاجتماعية، وأن تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، والمحافظة على الأصول الاقتصادية العامة، وتبنى سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء على المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.

فكل تلك المبادئ التى تضمنتها المبادرة الإخوانية عام 2011 ضلت طريقها إلى التنفيذ تحت الحكم الإخواني، بل إن الإخوة من الحكام الجدد قد ناقضوها واعتدوا عليها، ويكفي أن نراجع موقف مبادرتهم من القضاء واحترامها لتعيين رؤساء المحاكم العليا بمن فيهم رئيس المحكمة الدستورية العليا، وكذلك النائب العام إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، ونقارن ذلك الموقف بتغوُّل رئيسهم "المنتخب "على السلطة القضائية وعزله النائب العام وتعيين آخر محله من دون أي اعتبار لرأى مجلس القضاء الأعلى، والتربص بالمحكمة الدستورية العليا وتقليص اختصاصاتها وتخفيض عد قضاتها ليتم التخلص من قضاة بعينهم، كل ذلك تم بموجب مواد في دستورهم الذى تم تمريره بليل ليتوافق مع أهدافهم.

2. استعادة الدولة: إنجازات مرحلة ما بعد سقوط الإخوان[186]

د. عمرو هاشم ربيع

شكل 30 يونيو 2013 ومازال أحد أهم حلقات التاريخ المصري الحديث، فإلى جانب نشأة الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد على باشا مطلع القرن الـ 19، وقيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في يوليو 1952 بحركة الجيش التى أنهت الحكم الملكي بتأييد شعبي جارف، يمكن أن نضع 30 يونيو 2013 ضمن تلك الأمور التى أثرت في تحول درامي في سيرورة النظام السياسي المصري في الوقت المعاصر. صحيح أن هناك العديد من العثرات التى مازالت تقف في طريق تحقيق الأهداف التى تحرك من أجلها الشعب المصري في 25 يناير2011 و30 يونيو و3 يوليو 2013، إلا أن هذا المقال سيركز بالأساس على الجوانب الإيجابية عسى أن تتناول المقالة المقابلة الجوانب الأخرى التى لم تتحقق بعد، والتي يأمل في تحقيقها في المستقبل.

[186] http://www.ahram.org.eg/News/121587/80/411919/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D8%B3%D9%80%D9%80%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%80%D8%A9--%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88.aspx

سلطوية الإخوان

لعل أبرز ما جعل 30 يونيو في هذه المرتبة يرجع إلى الخلاص من حكم جماعة الإخوان المسلمين التى هيمنت على السلطة التشريعية عقب الانتخابات البرلمانية 2012/2011، ثم السلطة التنفيذية عقب الانتخابات الرئاسية عام 2012، فهذا الحكم استمرأ خلال عام من الوثوب إلى السلطة بطريق ديمقراطي، في تداخل الشأن الديني بالشأن السياسي، والسعي إلى إقصاء الآخر، على النحو الذى عاشه المجتمع في تعامل الجماعة مع التيارين المدني والسلفي على السواء، وأخونة الوظائف، وهيمنة رئيس الدولة على السلطتين التشريعية والقضائية وفقًا للإعلان الدستوري الصادر في نوفمبر 2012، بعد أن سعت الجماعة لمحاولة تهميش السلطتين كما حدث في محاولات رفض تنفيذ حكم حل مجلس الشعب، ومنح مجلس الشورى سلطات كبيرة، وتحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من الحل، وحصار المحاكم...إلخ.

فيروس الفوضى

إضافة إلى ذلك، أسهم 30 يونيو 2013 في إنقاذ مصر من احتراب أهلي وشيك برزت ملامحه مع الاشتباكات اليومية التى جرت في الشارع المصري بين التيارين المدني والإخواني، ورفض التيار الأخير المصالحة والحلول الوسط التى كاد الجيش أن يحققها بالتوسط بين التيارين في أكثر من مناسبة، إلى أن وقع التهديد بالعنف المفتوح وفقًا لرواية الرئيس عبدالفتاح السيسي في لقائه مع نائب مرشد الإخوان خيرت الشاطر عشية 30 يونيو، الأمر الذى كاد يودى بالوطن على النحو الذى جرى في ليبيا وسوريا واليمن، بل أن هذا الأمر كانت ستنتقل عدواه إلى بلدان المشرق والمغرب العربي لما لمصر من تأثير مهم على محيطها الإقليمي.

من ناحية أخرى، أدى 30 يونيو إلى إخراج مصر من مخطط إخواني إقليمي، حاكت له الجماعة بالتعاون مع قوى إقليمية ودولية، هدف إلى جعل مصر مجرد رقم أو كيان متواضع ضمن منظومة إسلامية كونية تهدف إلى هيمنة الجماعة على السلطة في بلدان ينشط فيها الإسلاميون بشكل كبير كتونس والأردن واليمن

وفلسطين والجزائر والكويت تمهيدًا للوثوب إلى بلدان الخليج العربي، ثم الانطلاق إلى بلدان إفريقية وآسيوية أخرى.

حلقة العنف

وفيما يتعلق بالعنف والإرهاب، فقد أدى 30 يونيو إلى إفلات مصر من جعلها بؤرة لجماعات العنف والإرهاب التى لاقت تشجيعًا غير مسبوق للوجود في الأرض المصرية. وقد بدأ هذا الوجود مع الخلل الأمني عقب 25 يناير2011، واستشرى مع وثوب الإخوان المسلمين للحكم، حيث لاقت تلك الجماعات تحت حكم الإخوان من مصر حاضنة لأعمالها وأنشطتها، إلى الدرجة التى جعلت الجماعة ذاتها تهدد بجعلها رأس حربة في مواجهتها مع المجتمع إذا ما حدث أي تغيير في يونيو 2013، وهو ما سعت الجماعة إلى تنفيذه بعد 3 يوليو 2013 ومازالت تداعياته قائمة على النحو الذي يجرى في سيناء، وامتداد تداعياته غرب قناة السويس في محافظات القاهرة والجيزة والدقهلية والأقصر وبنى سويف والفيوم.. إلخ.

ولعل أحد الإنجازات الأخرى وغير المباشرة لـ 30 يونيو 2013 هو انكشاف جماعة الإخوان المسلمين أمام الرأي العام عقب القضاء على حكم الجماعة. فبعد 3 يوليو 2013 ظن الكثيرون أن الجماعة ستجيش ذاتها وأتباعها لمواجهة كبيرة مع كل من الجيش والشرطة، وهو أمر ربما يكون مبررًا لها بسبب خسارة الجماعة لكل شيء. لكن ما حدث أكثر من ذلك، إذ استعدت الجماعة كافة فئات وطوائف المجتمع فسارت تسقط أبراج الكهرباء، وتقطع طرق المواصلات، وتحرق الكنائس والمدن الجامعية وتفشى امتحانات الطلبة، وتدمر وتهدم المنشآت الخدمية بغية إثارة غضب المواطنين على السلطة الجديدة، لكن نتيجة ما سبق كانت عكس المراد وهو إشعال الغضب الشعبي في مواجهة الجماعة، وافتقاد ما بقي لها من شعبية لدى البعض، ما أسفر عن عدم رغبة العامة في تكرار تجربة عودة هؤلاء لممارسة العمل السياسي.

وفي مقابل هذا القدر من الحصاد لـ 30 يونيو، هناك ثلة من الإنجازات المتحققة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى السياسة الخارجية.

إنجازات داخلية

فسياسيًا، تم وضع دستور جديد خلفًا للدستور (الدائم) عام 1971 الذي شهد استبدادا وخللا واضحا في التوازن بين السلطة التنفيذية من ناحية وكل من السلطتين التشريعية والقضائية من ناحية أخرى، وكذلك دستور 2012 الذي سعى الإخوان من خلال بعض مواده إلى تديين الحياة المصرية.

أما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فقد أحدث نظام 30 يونيو طفرة كبيرة. فبداية سعت مصر لإنجاز بعض المشروعات الاقتصادية الكبرى التى تؤثر بشكل إيجابي على دعم الموارد الريعية في المستقبل، وذلك على عكس ما جرت العادة من التركيز على المشروعات الصغيرة ذات العائد السريع والتي لا تمس بالضرورة هيكل الاقتصاد. فمن ناحية بدأ مشروع توسيع قناة السويس المتوقع افتتاحه بعد أسابيع قليلة وتعمير منطقة القناة بالخدمات البحرية وغير البحرية على ضفتيها ومن حوله يسير بخطى متسارعة.

وبالمقابل تم التوجه إلى الصحراء واستصلاح الأراضي، وهو ما تم التخطيط له وبدأ التنفيذ في مشروع استصلاح مليون فدان، وحفر مئات الآبار الموزعة على محافظات مختلفة بعد دراسة جادة، وكذلك العمل في المثلث الذهبي بين منطقتي البحر الأحمر والنيل بهدف إنشاء منطقة اقتصادية تنموية في صعيد مصر، من خلال إنشاء مركز صناعي زراعي واقتصادي وتجارى وسياحي وخدمي، يؤدى إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتقع مساحة المشروع على 840 ألف فدان، ما بين محافظتي قنا من الجهة الغربية والبحر الأحمر من الجهة الشرقية ومدينتي سفاجا شمالا، والقصير جنوبا.

كما تم التوسيع في شبكة الطرق بشكل غير مسبوق باعتبار هذا الأمر هو الوسيلة الرئيسة لجذب الاستثمارات، حيث جرى العمل في سفلتة العديد من الطرق الرابطة بين محافظات الجمهورية، وإصلاح ما أصبح خارج نطاق الخدمة منها، وبناء كم هائل من الكباري والإنفاق، وكلها أمور لا تسهم فقط في جذب الاستثمارات من القطاعين والعام والخاص من الداخل والخارج، بل توزيع تلك

الاستثمارات على المحافظات المختلفة، ومن ثم استفادة كافة المواطنين في ربوع مصر من هذا الانتعاش الكبير.

وفي مجالي التعليم والصحة، فرغم المصاعب الكبيرة والعقبات التى مازالت قائمة بسبب كثافة السكان، فإن تطويرًا كبيرًا بدأ يأتي ثماره في قطاع التعليم على صعيد المبنى والمنهج والمدرس والطالب ووسائل التقييم. وفي الصحة، حدثت تطورات إيجابية في أمور العلاج، والتمريض، والمبنى، وغيرها.

أما بشأن الطاقة، فإن الناظر والمقارن بين أوضاع العام الماضي والعام الحالي خاصة في مجال الاستمرار في توصيل خدمة الكهرباء إلى المنازل والمنشآت الاقتصادية دون انقطاع يدرك إلى أي مدى تم الاهتمام بهذا المجال على الصعيد الآني، ناهيك عن ثلة الاتفاقات التى وقعتها مصر مع الإمارات العربية والصين وروسيا وألمانيا لدعم الطاقة الكهربائية في المستقبل.

وفيما يتعلق بالدعم، فقد استغل الرئيس السيسي بذكاء شديد وبسرعة الدعم الشعبي الجارف له، واستطاع أن يخفض الدعم عن الكثير من الأمور لاسيما الطاقة الكهربائية والوقود ومنظومة الخبز، وذلك مع المساس بمصالح الفقراء في أضيق الحدود. وكل ذلك صب في دعم الموازنة العامة للدولة، وتوجيه المدخر من تلك الإجراءات إلى شبكة الطرق، والتعليم، والصحة، وغيرهم.

نجاح خارجي

وعلى الصعيد الخارجي، تبدلت علاقات مصر الخارجية مع 30 يونيو 2013، وحتى بالنسبة إلى العلاقات التى ساءت مع بعض البلدان عقب 30 يونيو عادت تلك العلاقات أكثر رسوخًا واستقراراً. فعربيًا عادت مصر إلى محيطها العربي من جديد، وسار الإدراك العربي بوجود مصر مستقرة هو أمر مؤدى إلى استقرار تلك البلدان. وقد وجهت بعض بلدان الخليج حزمة مساعدات كبيرة لمصر، وقد جاوزت تلك المساعدات الـ 20 مليار دولار، بعضها تم توجيهه بعد 3 يوليو 2013، وبعضها الآخر تم عقب قمة شرم الشيخ الاقتصادية في مارس 2015، وقد وجهت تلك المساعدات

في شكل منح مالية لا ترد، وبعضها لدعم الطاقة، وبعضها الآخر لدعم الاحتياط النقدي في البنك المركزي، وبعضها الآخر لمشروعات استثمارية عملاقة.

من ناحية أخرى، عادت علاقات مصر الفاترة مع كل من الصين وروسيا عقب 30 يونيو 2013، وبعد نجاح كبير للدبلوماسية المصرية عادت مصر إلى الاتحاد الإفريقي، واستعادت مصر مكانتها ودورها بين دول القارة الإفريقية، وتم حلحلة ملف سد النهضة مع إثيوبيا بعد أن شهد انتكاسة كبرى إبان حكم الإخوان، وعادت مصر إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، لاسيما مع دول عرفت برفضها للتغيير الذي حدث في مصر وعلى رأس ذلك ألمانيا.

مثالب قائمة

كل الأمور السابقة لا تنفي بالتأكيد أن هناك مشكلات كثيرة وقعت خلال العامين السابقين على صعيد خروقات الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، والتجاوزات غير المسبوقة في دولاب القضاء والعدالة، وانفلات الإعلام الخاص، واحتكار السلطة التنفيذية للعمل التشريعي بسبب تأجيل عقد الانتخابات البرلمانية، ومحاولات رموز نظام مبارك العودة لناصية القرار، واختطاف المنجزات، وعدم القدرة على التفاعل مع مشكلات الشباب، والاستسلام لتقويض الدور الإقليمي لمصر...إلخ.

لكن مما هو جدير بالذكر أن بعض تلك المشكلات ارتبط بتداعيات حكم الإخوان والخوف من عودتهم لممارسة العمل السياسي مرة أخرى. فالثورات أو الانتفاضات الشعبية أو الهبات الجماهيرية، وبغض النظر عن مسمى ما حدث في 25 يناير2011 أو 30 يونيو 2013، لا تؤتى ثمارها عادة بين عشية وضحاها، بل يستغرق الأمر سنوات عدة. ففي مجتمع مثل المجتمع المصري البالغ زهاء 92 مليون نسمة، وفي خضم مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية جمة نتجت عن ميراث ثلاثة عقود، لا ينتظر أن تحل كافة المشكلات لمجرد رفع شعارات ثورية، لاسيما وأنها قد رفعت دون وجود إستراتيجية لتحقيقها.

3. تحول عش: إشكاليات التحول الديمقراطي في مصر بعد عامين على ثورة 30 يونيو[187]

الإثنين 6 يوليه 2015

د. يسرى العزباوي

قام الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الفترة الماضية بالعديد من المنجزات، والتي استطاع من خلالها خلخلة العديد من المشكلات التى واجهت الدولة المصرية عقب ثورتي 25 يناير و30 يونيو، خاصة على صعيد الأمن القومي وملف السياسة الخارجية. أما على الصعيد الداخلي،

فهناك بعض النجاحات الملحوظة، والتي يأتي على رأسها استعادة المصريين الثقة بينهم وبين النظام السياسي القائم، وإنجاز مشروع قناة السويس والذي سيرى النور بداية أغسطس المقبل. وعلى العكس، لا يستطيع أحد أن ينكر بأن هناك العديد من الملفات مازالت قيد الحل، أو ربما مؤجلة، وبحاجة إلى استراتيجية ورؤية واضحة. وقد برز ذلك جليا في عدد من الملفات، أو الإشكاليات التي بحاجة إلى البحث عن حلول ناجزة ونهائية، على النحو التالي:

لم تبذل السلطة جهودًا حقيقية لضبط سلوك الإعلام المنفلت، وإذ كانت هناك مبررات لعدم السيطرة على الإعلام الخاص، فلا يوجد أي مبرر للسكوت على الإعلام الرسمي

187 http://www.acrseg.org/39158

أولا- إجراء الانتخابات البرلمانية:

وهي الخطوة الثالثة من خريطة الطريق، وينتظرها العالم أجمع. وكانت هناك تأكيدات على إجرائها نهاية العام الماضي، تم تأجلت إلى بداية هذا العام ثم إلى نهايته. وخلال هذه الفترة كانت هناك عدة دعوات متتالية من الرئيس إلى التوحد في قائمة وطنية واحدة، تحظى بدعمه شخصيًا، وهو ما يتنافى مع أسس وقواعد اللعبة الانتخابية الديمقراطية، والتي لابد أن تقف فيها السلطة التنفيذية على الحياد. وقد فشلت الحكومة تكرارًا ومرارًا في إيجاد الإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية، وشاب ما تم وضعه من قوانين شبه عدم الدستورية، وهو ما يجعل وضع البرلمان المقبل على المحك، مثل قبله من البرلمانات السابقة. وفي هذا الإطار، تحاول السلطة التنفيذية الآن أن تحصن البرلمان المقبل عبر قانون يسن من أجل هذا الغرض، وهو ما يعد خطيئة سياسية كبرى، تصل في فحواها إلى الإعلان الدستوري المكبل الذي أصدره الرئيس الأسبق محمد مرسي، وربما يؤدى إلى مزيد من الانقسامات السياسية في المجتمع، ويشكك في شرعية البرلمان المقبل.

ثانيا- إعادة تنظيم الإعلام المصري:

حتى هذه اللحظات لم تبذل السلطة جهودًا حقيقية لتنظيم وضبط سلوك الإعلام المنفلت، وإذ كانت هناك مبررات لعدم السيطرة على الإعلام الخاص، فلا يوجد أي مبرر للسكوت على الإعلام الرسمي (الصحافة والتليفزيون) حيث عجزت الحكومة عن إعادة هيكلة وتصحيح الأوضاع المضطربة داخل المؤسسات الإعلامية الرسمية، وتركت المجلس الأعلى للصحافة، والذى فشل فشلاً منقطع النظير في العمل على تطوير المؤسسات القومية إلى الحد الذى أصبح المجلس نفسه عبئًا على الجماعة الصحفية في ظل سيطرة مجموعة إيديولوجية سياسية عليه، وعلى مجلس إدارات الصحف القومية التى تحولت إلى أحزاب سياسية أكثر منها مؤسسات مهنية تخدم بالأساس المواطن المصري، والتوجهات العامة للدولة، وهو ما وفر بيئة مناسبة لسحب البساط من وسائل الإعلام المصرية

لصالح بعض الصحف والقنوات العربية والإقليمية، وأفقدت مصر أحد أهم مصادر القوة الناعمة.

ثالثا- احتواء الشباب الغاضب:

إذ أن الخطوة التى اتخذها الرئيس بالإفراج عن مجموعة من الشباب بمناسبة شهر رمضان الكريم أثلجت صدر الكثيرين، ولكنها لا تكفي بالمرة، حيث خلت القائمة من أسماء بعض الشباب الذين لعبوا دورًا مهمًا في إسقاط نظام جماعة الإخوان، التى مارس كل أنواع الاستبداد الديني والسياسي، ومازال البعض يتطوق شوقًا للإفراج عن باقي الشباب المحبوس على ذمة قضايا متعلقة بانتهاكهم قانون التظاهر. يضاف إلى هذا غياب واضح لمسألة تمكين الشباب في المواقع القيادية في مؤسسات الدولة، وتفعيل دور من تم اختيارهم كمستشارين للوزراء. إن غياب استراتيجية واضحة لتمكين الشباب يظل إحدى المعضلات الكبرى التى تواجه نظام ما بعد 30 يونيو، خاصة في ظل تحول ثورة التوقعات لدى الشباب إلى ثورة إحباط قد تنفجر في أي وقت لاحق.

تسود علاقة غير صحية تمامًا بين الدولة وبعض مؤسسات المجتمع المدني منذ 25 يناير. وتتسم هذه العلاقة بما يعرف بأن هناك "تار بايت".

رابعا- طبيعة وشكل النظام السياسي الجديد

أن شكل النظام الجديد لم يتضح، أو يتبلور، بعد حيث لا يستطيع أحد أن يجيب إذ ما سئل حول ما هي الفلسفة السياسية أو الإطار العام الحاكم للتوجهات الرئيسة للنظام الجديد حتى الآن، أو على أقل تقدير، ما هي الرؤية الاستراتيجية الحاكمة لعمل مؤسسات الدولة المختلفة، وما هي الأدوات التى يعتمد عليها. وهو ما يؤكد الرئيس نفسه، بأنه يحتاج إلى خطط أو مقترحات بها أدوات تنفيذ، ونست السلطة التنفيذية أنه على النخبة تقديم مقترحات أو تصورات عامة لكيفية مواجهة المشكلات، وأن على السلطة التنفيذية أن تجد الطرق والسبل للتنفيذ. وفي ظل حالة الضبابية السياسية التى يوجد فيه النظام، مازال الرئيس يعتمد على شعبيته وعلى الثقة بينه وبين الشعب فقط، ولكن الخوف كل الخوف من

تآكل هذه الثقة مع تزايد حجم المشكلات اليومية للمواطن، بسبب فشل مؤسسات الدولة في التعاطي الجيد مع الاحتياجات الأساسية للمواطن، وهو ما جعل الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل يؤكد في أحد حواراته التليفزيونية على ضرورة قيام الرئيس بثورة على نظامه، في إشارة واضحة إلى حجم المعوقات والمشكلات التى مازالت بحاجة إلى حركة أسرع من الرئيس.

أضف إلى ما سبق، لا توجد معارضة واضحة المعالم، إذ ما تم استثناء جماعة الإخوان التى تقوم بأعمال إرهاب وليس أعمال معارضة، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا على النظام. خاصة وأن المعارضة هي جزء من النظام السياسي القائم، ولا تشكل قيدا على الحكومات، بل هي عامل مساعد، وذلك لأن إحدى الوظائف الأساسية التى تقوم بها المعارضة هي التقييم والتقويم والمسألة للسياسات القائمة وإيجاد بدائل لما يجب أن يكون. وبالتالي، فعلى الرئيس العمل على تشجيع وبلورة قوى المعارضة، وليس إلقاء تهم الخيانة والعمالة على كل من يختلف مع في الرأي أو الرؤية.

خامسًا – محاربة الفساد السياسي والاقتصادي:

لا شك في أن هناك علاقة قوية بين انتشار الفساد من ناحية وارتفاع مستوى الفقر ومستوى التطور الديمقراطي، فالدول غير الديمقراطية ذات النظم التسلطية هي الدول الأكثر فسادا والعكس صحيح. وفي هذا الإطار، فإن انتشار ظاهرة الفساد في فترة ما قبل الثورات المصرية كان يعود إلى خلل هيكلي في طبيعة العلاقات بين سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، فضلاً عن الخلل في استقلالية الأجهزة الرقابية، وعدم التنسيق فيما بينها، وعدم كفاءتها المادية والبشرية وإلى التضارب التشريعي الذى نتج عنه تضارب المصالح، وهو ما جعل المشرع الدستوري يؤكد في دستور 2014 في مادته «218» على أن تلتزم الدولة بمكافحة الفساد وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ولكن أيضًا في ديباجة الدستور بضرورة غلق الباب أمام أي فساد وأي استبداد. وعلى الرغم من هذا لم تتحرك الدولة قيد

أنملة في تعرية ومواجهة الفساد الذي ارتكب في العهود السابقة، بالرغم من تعهد الحكومة بالتحرك في إعادة النظر في تخصيص الأراضي الواقع على طريق مصر إسكندرية الصحراوي أو غيرها، إلا أن الجميع مازال ينظر إلى أن الحكومة مازالت يدها مرتعشة تجاه العديد من قضايا الفساد التى وقعت في العهود السابقة.

أن الدولة ومؤسسة الرئاسة مازالت تفتقد البوصلة تجاه ضرورة تفعيل دور الأحزاب، كأحدي أدوات النظم السياسية الديمقراطية

سادسًا – العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

وهو أحد الملفات المهمة التى بحاجة إلى وضعها في ترتيب متقدم على أجندة الرئيس، ولا تتحمل أيضًا أي تأجيل، حيث تسود علاقة غير صحية تمامًا بين أجهزة الدولة وبعض مؤسسات المجتمع المدني منذ 25 يناير. وتتسم هذه العلاقة بما يعرف في العامية المصرية بأن هناك «تار بايت» بين بعض أجهزة الدولة وبين مؤسسات العمل الأهلي، خاصة بعدما قامت جماعة الإخوان باستخدام العديد منها للسيطرة على الدولة المصرية. وهنا، نسجل أن على مؤسسات المجتمع المدني دورًا مهمًا في إعادة تصحيح الصورة الذهنية المغلوطة عنها من جانب، وكشف المنظمات المشبوهة من جانب ثان. وعلى الدولة ألا تضع البيض كله في سلة واحدة، وذلك لأن قوة أي دولة في العالم، تقاس بمدى قوة المجتمع المدني، كما بات على الدولة أن توفر البيئة والإطار القانوني الجيد لعمل هذه المؤسسات دون قيد أو شرط، مع ضرورة إحكام الرقابة وتنفيذ القانون على المخالف منها.

سابعا – تقوية الأحزاب السياسية:

تبدو معظم الأحزاب والقوى السياسية في مصر مفككة، وهو ما يزيد في صعوبة التحديات التى تواجهها. وبالرغم من محاولات الرئيس تجميع الأحزاب في قائمة واحدة، لتوحيد الصف الوطني في هذا المرحلة من عمر الدولة المصرية، وبالرغم من التقائه بقيادة الأحزاب أكثر من مرة، واحتوائه لأزمة حزب الوفد التى كادت تعصف به، إلا أن الدولة ومؤسسة الرئاسة مازالت تفتقد البوصلة تجاه ضرورة تفعيل دور الأحزاب، كأحدي أدوات النظم السياسية الديمقراطية. والجميع، بمن

فيهم الحزبيون أنفسهم، يعرف ما آلت إليه الحياة الحزبية من غياب الأطر المؤسسية التنظيمية لعمل الأحزاب، ونخبوية وفردية الإدارة، والتشابه الكبير في البرامج والأسماء، إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة الهجوم عليها أو تهميش دورها. وبناء عليه، فعلى الرئيس – شخصيًا - دور حتمي في ضرورة تفعيل عمل الأحزاب، من خلال إعادة النظر في قانون رقم (12) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977، برفع القيود عن شروط تأسيس أو استمرار أي حزب سياسي، وإلغاء اللجنة القضائية التى تعطى التراخيص لقيام ونشأة الأحزاب السياسية على أن تقوم بوظائفها الهيئة الوطنية الدائمة للانتخابات، كما هو مأخوذ به في العديد من الدول الديمقراطية.

إن رفع كفاءة الأداء في الجهاز الإداري للدولة هو إحدى القضايا الملحة التى تنتظر التحرك من الرئيس شخصيًا، وذلك بهدف تحقيق النهضة ورفع المعاناة عن المواطنين

ثامنًا – ضرورة الحفاظ على تحالف 30 يونيو:

والذي تكون من منابع فكرية وسياسية متنوعة، نحو اتجاه وهدف واحد، هو التخلص من حكم الإخوان. وظهر التحالف كاصطفاف وطني بين فئات القوى السياسية والمجتمعية. إلا أنه بعد فترة قصيرة بدأت الشروخ واضحة المعالم، وذلك نتيجة عدة أسباب: أولها إعلاء المصالح الحزبية والشخصية عن المصالح القومية الوطنية التى شهدتها فترة ما قبل وبعد 30 يونيو، خاصة من بعض القيادات السياسية لهذا التحالف. ثانيها بعض السياسات الخاطئة التى ارتكبت من قبل الأجهزة التنفيذية، مثل إصدار قانون التظاهر دون توافق وطني حوله، واعتقال عدد من شباب الثورة. ثالثها تأخر الانتخابات البرلمانية، وهو ما أدى إلى مزيد من الانقسام والصراع بين قوى هذا التحالف. رابعها سرعة عودة بعض رموز الحزب الوطني، خاصة من رجال الأعمال، الذين يسعون لمحاولة السيطرة على النظام الجديد.

تاسعًا- تحقيق العدالة الاجتماعية وغياب الرؤية التنموية:

حيث قامت الثورات المصرية بالأساس من أجل المطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وإذا كانت العدالة الانتقالية تسعى إلى النظر في الماضي للتعرف على إساءة حقوق الإنسان، فإن التنمية تسعى إلى ذلك من خلال رؤية للمستقبل تهدف إلى بناء مجتمع الجودة. والمدخل الملائم لتحقيق العدالة الاجتماعية هو زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين آليات توزيع الدخل بحيث تدخل كافة الشرائح الاجتماعية في دائرة المستفيدين، ولا يعمل على تهميش الفئات التى لا تجد من يمثلها في دوائر صنع القرار.

عاشرًا- إصلاح الجهاز الإداري للدولة:

إن رفع كفاءة الأداء في الجهاز الإداري للدولة هو إحدى القضايا الملحة التى تنتظر التحرك من الرئيس، وذلك بهدف تدعيم قدرته على الوفاء برسالته الأساسية لتحقيق النهضة التنموية المأمولة ورفع المعاناة عن المواطنين عند التعامل مع أجهزة الدولة وغيرها، ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا من خلال معالجة المشاكل التى تراكمت على الجهاز الإداري، ووضع سياسات تحاصر المشاكل، وضع القواعد لمعالجة التفعيل بهدف تحديث نظم الإدارة الحكومية وصولا لرفع كفاءة الأداء.

مؤتمر "معوقات الانتقال الديمقراطي في مصر بعد ثورة 30 يونيو[188]

يُظهر المشهد المصري بعد ثورة 30 يونيو العديد من التحديات التي تتطلب من القائمين على النظام السياسي المصري سرعة تنفيذ خريطة الطريق المعلن عنها في 3 يوليو 2013، وذلك حتى يمكن إزالة كافة العراقيل السياسية والمجتمعية التي يمكن أن تعيق عملية الانتقال الديمقراطي. في هذا الإطار، عقد مركز بحوث دراسات الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية مؤتمراً بعنوان: "مستقبل الحياة السياسية في مصر بعد 30 يونيو"، بمشاركة عدد من الخبراء والمتخصصين وتحت

---

[188] http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3282.aspx

رعاية دكتور حسين عيسى، رئيس جامعة عين شمس، بهدف استشراف مستقبل الحياة السياسية في مصر بعد الأحداث الأخيرة.

أهداف المؤتمر:

افتتح دكتور جمال شقرة، رئيس المركز، المؤتمر بتأكيد وجود عدد من التحديات والمؤامرات التي تواجهها مصر عقب انتصار إرادة الشعب المصري مرتين: الأولى في 25 يناير 2011 عندما قهر الاستبداد السياسي والفساد الناجم عن الزواج غير الشرعي بين السلطة والثروة. هذا الزواج – كما وصفه – الذي أوشك أن ينجب لنا مسخاً يشوه حياتنا السياسية بتوريث الحكم. والأخرى في 30 يونيو، عندما قهر الفاشية في أسوأ صورها، وهي الفاشية الدينية التي تمترست زوراً وبهتاناً خلف الدين الإسلامي، وهو منها براء. فخرج الشعب في مشهد لم يعرفه تاريخ البشرية من قبل، معلناً رفضه الاستبداد باسم الدين. وهو ما جعله يستحق اللقب الذي أطلقه عليه الزعيم الراحل، جمال عبد الناصر، وهو "الشعب المعلم."

وأكد شقرة أنه بالرغم من أن الشعب المصري قد أسقط السلطة الفاشلة، والمخطط الصهيو أمريكي، وبدد أحلام الخونة والمرتزقة ورجال ونساء الطابور الخامس الذين راهنوا على مشروع الشرق الأوسط الجديد، فإن المعركة لا تزال قائمة، وقد تمتد لفترة. من هنا، حرص المركز على عقد المؤتمر الحالي في محاولة للإجابة على أسئلة تطرحها اللحظة الراهنة وهي: ما طبيعة الوضع السياسي الراهن؟، وكيف سيتم التحول الديمقراطي ومراحل خريطة الطريق؟، وما أهم التحديات التي تعترض هذه المسيرة؟

وفي كلمته، أكد دكتور حسين عيسى، رئيس الجامعة، أن عظمة ما حدث في 30 يونيو ليس فقط المعاني التي نسمعها، ولكن أن يقول الشعب كلمته، فتصطدم بإرادة ومخطط دولي، واتجاهات يتم الرسم لها منذ عام 2003 تنظر للعالم - وبخاصة منطقة الشرق الأوسط -كمناطق نفوذ طويلة الأمد. ووقع الاختيار على تيار الإسلام السياسي ليكون بمثابة رأس الحربة لتنفيذ مخططات هذه القوى في المنطقة. وبالتالي، يمكن تفسير ما يحدث في سوريا حالياً في ضوء اكتشاف أن

منطقة شرق المتوسط تحتوي على احتياطي من الغاز الطبيعي يساوي أضعاف احتياطيه في الخليج العربي، وأن سوريا هي صاحبة النصيب الأكبر من هذا الغاز.
وأشار د. عيسى إلى أن 30 يونيو قد أفشل هذه المخططات التي تم الإعداد لها في سنوات، وكان علامة على خوض معركة الاستقلال على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. لذا، لا بد من تنفيذ خريطة الطريق للوصول بمصر إلى دولة ديمقراطية ليس سياسياً فقط، وإنما اقتصادي أيضاً، من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار الاقتصادي، حيث إن هناك دولا خاضت الديمقراطية الاقتصادية كمدخل لتحقيق ديمقراطية سياسية، ومصر مؤهلة حالياً لتطبيق هذا المسار.

ملامح المشهد السياسي بعد 30 يونيو:

أكدت المستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية السابق، أن الوطن دائماً ما كان يمتلك شعباً وجيشاً بإرادة الصمود، حيث حول الهزيمة في 1967 بإعادة البناء، وتمسك بالقائد المهزوم، الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، لإيمانه بوطنيته، وأعاد بناء جيشه بتضحيات أبنائه. والشعب نفسه هو الذي قام بثورتين، أذهلتا العالم، وأزاح نظامين أصعب من بعضهما بعضا. فالأول: نظام فاسد ومستبد نال من العدالة تجاه الوطن، والآخر: انتهك حرمة مقومات الدولة والأمن القومي، وحقوق وحريات الشعب، وأن يزيف وعيه وضميره الجمعي باسم الدين، والتحالف مع الأعداء التاريخيين للأمة العربية والوطن ليصبح طرفاً في مشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي لا يتحقق إلا بتفتيت المنطقة على أسس عرقية ومذهبية. وكان الدرس البليغ من الشعب في إسقاط هذين النظامين في فترة وجيزة، مما دعى أعداءه في دوائر الأمن القومي الأمريكي إلى أن يلقبوه – الشعب المصري - بالصخرة.

ولتشريح الوضع السياسي في مصر بعد 30 يونيو، أشارت المستشارة تهاني الجبالي إلى أنه ينبغي معرفة أن الأصل في هذا المشهد أننا نواجه حالة حرب، هي الجيل الرابع من الحروب تقوم على عدد من الأركان، هي:

1. اختيار حليف محلي:

وقد كان من الوضوح أن الاختيار قد وقع على تنظيم الإخوان المسلمين وفروعه في المنطقة للقيام بهذا الدور، وذلك من خلال تسهيل وصوله إلى السلطة بعد الثورات الحادثة في المنطقة. والشواهد على ذلك عديدة منها:

- الإرهاب الأسود الذي تواجهه مصر في سيناء، وخروجها عن السيطرة الوطنية، ومشروع تطوير إقليم قناة السويس، كي يصبح عازلاً لسيناء إلى الأبد.
- الهجوم على القضاء المصري وأركانه، ومحاولة إدخال المؤسسة المرجعية للدولة القانونية – المحكمة الدستورية العليا – في بيت الطاعة الإخواني لعرقلة قيامها بدورها في محاكمة الدولة عند خروجها عن الأسس الدستورية والقانونية، بالإضافة إلى استهداف القضاء بشكل عام من خلال التهديد بخروج 5000 قاض من منصة القضاء.
- رسم استراتيجية متكاملة للتحرش بالجيش، وهدم جهاز الشرطة، واستهداف الدبلوماسية المصرية العريقة بدبلوماسية بديلة، والتغول في أجهزة الأمن الوطني، وأخيراً إهانة المؤسسة الوطنية الدينية الممثلة في الأزهر الشريف. وكل هذا لا يصب إلا تحت عنوان "هدم الدولة الوطنية."

وتتساءل الجبالي :ما الذي جمع المشروع الإخواني والأمريكي؟، مجيبة أن المشروع الإخواني يتعدى فكرة الدولة الوطنية التي تقف عائقاً أمام تحقيق أهدافه. وفي الوقت نفسه، تشكل هذه الدولة الوطنية عائقاً أيضاً أمام الولايات المتحدة، لأنها إذا ما ظلت متماسكة، فهذا يعني فشل مشروعها في تفتيت المنطقة .

2. الإعلام المنهج والموجه والمزيف:

ويمثله عدد من القنوات الفضائية، أبرزها الجزيرة، وCNN، والذي يهدف إلى تحريف كل ما حدث في مصر، وقلب الحقائق وتزييفها، ليس عن جهل بالمعلومات، بل العكس.

3. اصطياد الدول دبلوماسياً:

مثلما يحدث في الأمم المتحدة من ادعاءات ضد دول بعينها وسلطتها، وتأليب العالم عليها تمهيداً لفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية.

لكن القضية الأخطر في مصر الآن هي ضرورة معرفة أن الديمقراطية ليست انتخابا وترشيحا، وإنما بناء البيئة الحاضنة للتجربة الديمقراطية التي لا تنطوي على تزوير مادي أو معنوي، وأن أنصاف الحلول هي ضياع للوطن والأمة .

وأكدت أنه لا بد من تحصين مصر ضد قيام أحزاب دينية، لأنها المدخل إلى التقسيم الطائفي، كما ينبغي تحصين نظام الحكم من كل ما يمكن أن يسبب استبداداً، أو فساداً، وعلينا أن نخاطب بعضنا بعضا في إطار خال من المزايدة لبناء قاسم مشترك للشعب يقوده إلى المستقبل.

وفي النهاية، لا بد من مخاطبة عقل الأمة، لأن النخب لم تقم بدورها بعد، ولا تزال أقل قدرة من أن تتحمل مسئولياتها التاريخية، في الوقت الذي يتحمل فيه الجيش الوطني العبء بأكمله. وعلى الرغم من أن العلاقة بين الشعب المصري وجيشه لا تتوافر لآخر في العالم، فإنه لا يمكن استمرار الشعب المصري بلا عقل حاكم للعمل الثوري. فالشارع قد سبق النخبة، وعليها أن تحاول اللحاق به، وعلى مصر أن تستفيد من إعادة ترتيب التوازنات في العلاقات الدولية، وبالتالي فهي مطالبة بإبداع يتواكب مع اللحظة الراهنة.

بينما أكدت سامية زين العابدين، نائب رئيس تحرير جريدة المساء والمحرر العسكري، وطنية الجيش المصري، ومن غير اللائق إطلاق البعض كلمة "عسكر "عليه، لأنها كلمة تشير إلى المماليك. وأفادت بأن هناك قوى للأسف مثل الألتراس، وجبهة أحمد ماهر بحركة 6 أبريل تستخدمها الإخوان في تشويه صورة الجيش المصري، وتنفيذ السيناريو الثاني من الحروب، وهو دمر نفسك بنفسك. وقالت إن الأيام القادمة ستكشف كيف كان هناك تآمر على الوطن من جانب شخصيات وصفت بأنها نخبة وطنية.

وأضافت أن ما يحدث في سيناء ليس بمنأى عن الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الهدف إيجاد وطن بديل للفلسطينيين في سيناء برعاية حماس والإخوان، وتصفية القضية الفلسطينية، وإقامة وطن يهودي في فلسطين. كما أن المحاولات الفاشلة من جانب الولايات المتحدة لتفتيت الجيش المصري، خلال السنوات السابقة، جعلتها تفكر في بديل آخر هو تمكين التيارات الدينية من الوصول لسدة الحكم لتفتيت وهدم الوطن والجيش .

وقالت إننا نواجه معركة أخطر من 1967و 1973 لأن العدو حالياً غير ظاهر، ويحاول تجنيد أبناء الوطن لضرب إخوانهم، وللأسف فإنها معركة طويلة وممتدة. لكن ما يبعث على الأمل أن تطهير سيناء من البؤر الإجرامية وعودتها تحت السيادة الوطنية بات قريباً جداً.

آليات التحول الديمقراطي:

في كلمته، أشار دكتور أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولي العام، إلى أن المعضلة الأساسية لما يحدث في مصر منذ 25 يناير حتى الآن هي غياب آليات التحول الديمقراطي، وهو ما قد يجعل مصر من أطول الثورات في مخاض الانتقال، والسبب في ذلك عدم التعلم من خبرات أكبر من 70 دولة كلها خاضت عملية الانتقال الديمقراطي في التاريخ الحديث إلا مصر.

فمنذ 11 فبراير 2011 حتى الآن، دونما علمية أو موضوعية، لم نتشبث بالآليات التي أصبحت علما يدرس في كل الدول التي خاضت تجارب التحول الديمقراطي. وهذه الآليات هي:

1. كشف الحقيقة

فواجب على الدولة ذات السيادة وحق للمواطن كشف الحقيقة عن الحقبة أو العام المنصرم. فمثلاً، نجد أن أول رئيس دستوري منتخب يصدر إعلاناً دستورياً في العالم هو الرئيس السابق محمد مرسي. وأيضاً، نجد أن الرئيس الذي يعد الموظف التنفيذي الأول والمطالب بتنفيذ أحكام القضاء يضع مادة في الدستور بأنه الحكم بين السلطات. وفي الوقت الذي تساوي فيه دساتير 80 دولة في العالم

ما بين جريمة التآمر أو التخابر، وبين تعطيل المؤسسات الدستورية، نجد أنه في يوليو 2012 تم إلغاء مؤسسة القضاء في مصر من خلال حصار المحكمة الدستورية العليا دون أي إجراء رسمي حيال ذلك. كل هذا يقودنا إلى ضرورة كشف ما جرى في مصر، خلال الحقبة السابقة، من خلال تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، إذ إنه لا يمكن إجراء مصالحة دون كشف الحقيقة.

2. المحاكمات

ينبغي إقامة محاكمات يحكم فيها القاضي بالقانون، ولكن ليس من أجل القانون، وإنما لتحقيق العدالة، مع الحرص على عدم كونها محاكمات انتقامية أو للتشفي، وتوفير ضمانات المحاكمات العادلة، والتي لا تعني فقط ضمانات المتهم، بينما تراعي أيضاً متطلبات المجتمع، مع ضرورة الأخذ في الحسبان أن القاضي ليس مضطراً لأن يحكم وفقاً لتشريع فاسد .

3. الإصلاح المؤسسي

وهو يطال هياكل، والبنى، والتشريعات، والتنظيمات، والهيئات، كما يطال الأشخاص أيضاً. والتطهير عادة ما يطال مؤسسات أربعا في كل دول العالم، هي: القضاء، والإعلام، والشرطة، والاستخبارات.

4. جبر الضحايا:

فعلى الرغم من تعدد أشكال التعويض، فإنها تسمى جبراً لكسر، أو لعيب، أو لضرر. وهي آلية مهمة لمداواة المجتمع والضحايا لتحقيق حالة من السلم الأهلي واللحمة الوطنية، والنظر إلى المستقبل.

5. المصالحة

والمصالحة دون كشف الحقائق تنميق زائف. كما أنه لا يمكن إجراء المصالحة دون محاكمات. ولأول مرة، يتم تعريف جريمة الإرهاب منذ ثلاثة أعوام من جانب المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بلبنان، وجاء في التعريف أن الباعث للجريمة

الإرهابية ليس فقط الترويع، والترهيب للعزل؛ وإنما لإجبار وإذعان سلطات الدولة لتحقيق مآرب سياسية للإرهابيين.

وفيما يتعلق بأهم آليات الديمقراطية، وهي الانتخابات، أشار د. عبد الله المغازي، عضو حركة الدفاع عن الديمقراطية، إلى أنه على الرغم من أهمية الانتخابات، فإنه لا بد من التركيز على آلياتها، حتى لا تصبح مجرد شكل بلا مضمون، حيث إن اختزال التيارات الدينية لمفهوم الديمقراطية في الصندوق جعل البعض يطلق عليهم عبدة الصندوق .

وإذا نظرنا إلى آليات الانتخابات في مصر حالياً، فسنجد أننا لدينا قاعدة بيانات مدمرة، وماكينات رقم قومي مهربة، وسلبيات أخرى تشوب عملية الانتخابات .

ودعا المغازي إلى أهمية عملية التصويت الإلكتروني في المرحلة القادمة لضمان حقيقة الأصوات، والتي ثبت نجاحها في دول تعاني نسبة عالية من الأمية مثل الهند، وذلك عن طريق التصويت ببصمة اليد أو العين. كما أن هذا النظام سوف يوفر- إذا ما تم تطبيقه- أكثر من مليار جنيه، ويمكن استعماله لإجراء نحو 10 انتخابات. وثبت علمياً أن الشخص الأمي أسرع من المتعلم في نظام التصويت الإلكتروني. أيضاً، أكد أهمية كاميرات المراقبة التي تعطي نوعاً من الرقابة الشعبية، وتوفر جهد المراقبين.

التحديات الجيوسياسية:

في بداية حديثه، أراد اللواء أحمد عبد الحليم، الخبير الاستراتيجي وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية، تعريف مصطلح جيوسياسي، قائلاً إنه تأثير الجغرافيا في قوة الدولة السياسية بكل ما تحويه من معاني الموقع الجغرافي، والموارد، والمناخ. وتقاس قوة الدولة السياسية بمدى قدرتها على التأثير في الأوساط العالمية والإقليمية. أما مصطلح جيوستراتيجي، فيشير إلى مدى قدرة الدولة على الاستعانة بها في العمليات العسكرية، استناداً إلى قدراتها في هذا المجال. وأشار إلى أن التغيرات التي حدثت منذ الربيع العربي حتى الآن وما يحدث في سوريا هو نتاج عدد من العوامل، هي:

أولاً- على المستوى العالمي

نجد أن الدول الكبرى لا تزال كما هي، لكن موازين القوى قد تغيرت، فنجد الولايات المتحدة تحتل القمة، لكنها ليست بالقوة نفسها، كما كانت في الخمسينيات والستينيات، لما تمر به من أزمات اقتصادية وتوترات سياسية مع دول أوروبا التي لم تستجب لدعوتها لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا. وعلى الجانب الآخر، نجد أن روسيا لا تزال موجودة على القمة، لكنها ليست الاتحاد السوفيتي. كما نجد قوة أخرى هي الاتحاد الأوروبي، لكنه قوة اقتصادية بالدرجة الأولى، وليس له رأي سياسي موحد. وأيضا هناك قوى جديدة بازغة هي الصين، والهند، واليابان، ومجموعة دول إقليمية مثل البرازيل.

ثانياً- على المستوى الإقليمي

إن ما أطلق عليه الربيع العربي أدى إلى وجود دول تحكمها التيارات الدينية، وكان لسقوط هذه التيارات أثر على التوازنات الإقليمية والجيوسياسي في المنطقة بأكملها، وعلى التوازنات بين دول المجموعة الواحدة.

وأشار إلى أن هناك أحداثا رئيسية أدت إلى مجموعة من التغيرات التي قادت للوضع الحالي، أهمها غزو العراق. ومن الجدير بالذكر أن الإعلان الأول لضرب العراق أطلق من إسطنبول في يناير عام 2002، أي قبل الغزو بعام. ومثلت هذه الحرب بداية عملية التفتيت للشرق الأوسط، من خلال ما سمته كونداليزا رايس "الفوضى الخلاقة"، ومعناها أنه حينما تصل الأمور في منطقة ما إلى حالة من الجمود، فيجب على الدول تفجير الوضع في الإقليم لإعادة بنائه بعد السقوط، وفقاً للأهداف الدولية والإقليمية.

وتأتي الأزمة السورية الحالية في إطار هذا المشروع الأمريكي، لكن المتغيرات الجديدة تشير إلى صعوبة توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا. ويرجع ذلك لعدد من العوامل، أهمها:

أ. إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بمفردها بعد قرار البرلمان الأوروبي برفض الاشتراك في هذه الضربة، ويأتي ذلك تزامناً مع الموقف الضعيف

للرئيس الأمريكي باراك أوباما في إقناع الكونجرس بالتصويت لصالح توجيه ضربة عسكرية، في الوقت الذي يواجه فيه خلافات مع حزبه، بالإضافة إلى المناورات السياسية بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. كل هذا أدى إلى ضعف الموقف الأمريكي، وارتباكه.

2. بروز روسيا كقوة فاعلة في المشهد الدولي، ومحاولتها الحفاظ على مصالحها من خلال استعادة مكانتها في المنطقة كما كانت عليه من قبل.
3. تهديد إيران بضرب إسرائيل، إذا ما تم توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، ينذر باشتعال المنطقة بأكملها، خاصة أن إيران قد أمدت حزب الله بصواريخ طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
4. عدم رغبة إسرائيل في توجيه الضربة خوفاً مما قد يترتب عليها من تدخلات إقليمية كثيرة قد تحدث أضراراً بأمنها، خاصة أن إسرائيل دولة صغيرة جغرافياً، وتتمركز التجمعات الصناعية والسكانية بها في مكان واحد، وهو ما يعني انكشافا استراتيجيا لأرضها، في الوقت الذي لا تستطيع فيه تحديد حجم المخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة الضربة. وفي ضوء العوامل السابقة، رأت الولايات المتحدة في المبادرة الروسية حجة مناسبة لإنهاء الأزمة .
5. عدم قدرة دول الخليج منفردة أو مجلس التعاون الخليجي على حسم موقفها من الضربة العسكرية المحتملة، نظراً لصعوبة تقدير حجم التغيرات التي قد تطرأ على المنطقة بعد الضربة.

وفي نهاية كلمته، أكد اللواء أحمد عبد الحليم أن كل هذه المتغيرات الجديدة تمنح بقوة الدول العربية الفرصة لعرض طلباتها على المائدة الدولية، وهو ما يدعونا للانتهاء سريعاً من الاضطرابات الداخلية، لأن ما يمكن تحقيقه حالياً قد لا تتاح الفرصة لتحقيقه، إذا ما انتظرنا أكثر من هذا.

التحديات الثقافية بعد 30 يونيو

وفيما يتعلق بالتحديات الثقافية، أشارت د. عايدة نصيف، عضو حركة الدفاع عن الجمهورية، إلى أن ثورة 25 يناير وتداعياتها أحدثت تغييراً حقيقياً في الفكر

السياسي العالمي، ومصر منوطة الآن بتقديم إبداع مماثل في الاستجابة لتحديات ما بعد الثورة، وهي:

1. الصراع بين الثقافات المتغايرة، حيث تشهد مصر حالياً حالة من الصراع بين التيارات السياسية المختلفة حول مفهوم هوية الدولة المصرية. وهذه الأزمة نشأت منذ بدايات القرن العشرين، ولم تحل حتى الآن، وهي تمثل تحدياً للثورة المصرية لما لها من بعد اجتماعي تحول إلى صراع سياسي. ومن الواجب في المرحلة القادمة تعبئة أجواء مناسبة تخلق تطورات فكرية وثقافية وحضارية لحل الأزمة، من خلال ترسيخ أدوات مناسبة لحوار حضاري حولها بعيداً عن الإرهاب الفكري، وتقوم على أساس من المساواة والاستناد إلى العقل والمنطق.
2. الصراع بين قوى الثورة الحقيقية والقوى القديمة وقوى الإسلام السياسي.
3. الصراع على فرض مفاهيم ما بعد 30 يونيو كمفهوم "الانقلاب العسكري" كبديل عن "الثورة الشعبية" في ظل جهل العامة من الشعب بهذا المفهوم. أيضاً عدم التفرقة بين كلمة "العسكر" و"الجيش الوطني"، وهو ما ينم عن محاولة طرف فرض رؤية سياسية، أو عقائدية، أو فكرية على الأطراف الأخرى دون وجود آلية محددة لتحديد المفاهيم في الواقع الذي نعيشه حالياً.

هذا يوضح صلة الفكر بالواقع والمجتمع، وبالتالي علينا الربط بين الثقافة والمثقف، وبين المفاهيم الجوهرية بالمشهد المجتمعي ككل. ومن ثم، فإن على الثقافة والمثقفين دوراً مهماً في اللحظة التاريخية التي يعيشها الوطن، وهو توظيف العديد من الأفكار والمفاهيم والثقافات لهدفين رئيسيين هما: الحفاظ على الثورة الشعبية ومكتسباتها، وتأصيل الأفكار والأيديولوجيات المصرية والتنويرية للقضاء على ثقافة الظلام، عن طريق ربط الأبعاد النظرية بالمجالات والميادين العملية في المجتمع. ومن هنا، يأتي دور المثقف :

1. في التصميم على التغيير، وتصحيح المفاهيم، والحفاظ على مفاهيم الثورة الحقيقية.

2. التوافق على المفاهيم الوطنية، ونشر ثقافة المواطنة والاختلاف مع الآخر.
3. التحرك بقاعدة شعبية من خلال مفاهيم ثقافية تحكي عن التاريخ، والعادات، والتقاليد، ورموز المفكرين والمبدعين المصريين. فمثلما كانت القاعدة الشعبية هي سبب نجاح الثورة المصرية، فنحن بحاجة إلى ثورة ثقافية لن تنجح إلا من خلال قاعدة شعبية في القرى والنجوع ومحافظات مصر.

توصيات المؤتمر:

خرج المؤتمر بعدد من التوصيات، أهمها:

1. حث الحكومة الحالية على الإسراع بعلاج مشاكل الانفلات الأمني، حتى تلتفت إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.
2. حث الحكومة ومؤسسات الدولة على الاهتمام بمراكز الفكر، والاستفادة من مخرجاتها.
3. لفت الأنظار من خلال وسائل الإعلام إلى أهمية إحداث ثورة ثقافية، والانتقال بندوات مراكز الفكر إلى المناطق العشوائية.
4. حث الحكومة على تنمية جداول الانتخابات، وإشاعة ثقافة التصويت الإلكتروني، وتخفيف الأعباء على الفقراء، حتى لا يتم التأثير فيهم من جانب أطراف معينة باستخدام المال السياسي، أثناء الانتخابات.
5. ضرورة تضمين الدستور نصاً يمنع قيام أحزاب ذات مرجعية دينية لما تنطوي عليه من تفتيت للحمة الوطنية، وتشجيع الانقسام الطائفي.

4. حال ثورتين[189]

02 فبراير 2012

جميل مطر

لم أجد اختلافات كثيرة بين حال الثورة في مصر وحالها في تونس على عكس ما أسمع في كل منهما، أسمع في مصر ثناء على وتيرة العودة إلى الاستقرار وبناء المؤسسات في تونس وانبهاراً بما تحقق، وأسمع في تونس ثناء على استمرارية الثورة في مصر وحيوية شبابها ونسائها والمشاركة الواسعة في أنشطتها. تركت القاهرة في الصباح والمسيرات تتوجه إلى التحرير ووصلت إلى العاصمة التونسية عند الظهر وهي تستعد لتظاهرة شعبية كبيرة في القصبة. هنا وهناك جرت انتخابات ولم تتوقف لا هنا ولا هناك المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات، وبالتأكيد، وبعد مرور أكثر من عام على الثورتين، لم تعد الأمور إلى ما كانت عليه، ولم تستقر أمور جديدة.

هبطت الطائرة في مطار تفتقر أجواؤه إلى ضوضاء الحركة التي كانت إحدى أهم سماته في الماضي القريب. وكادت صالاته وقاعات الانتظار تخلو من الأجانب، عصب السياحة وكانت تعج بهم صيفاً وشتاءً. لم تفاجئني ملاحظة أن إجراءات السفر والاستقبال وسلوك المسافرين والمستقبلين من أهل البلاد لا تشير إلى أن تغييراً ثورياً وقع، تذكرت تعليق أحد كبار الصحافيين الفرنسيين في لقاء جمعنا بأحد المطاعم الشعبية في القاهرة حين قال إن البيروقراطيين كركيزة الدولة الحديثة هي التي أنقذت كلاً من مصر وتونس من الوقوع في براثن فوضى عارمة. وجدت النظافة في المطار ليست أقل أو أكثر مما كانت عليه قبل سنوات، ومظاهر الأمن لا تختلف عما تعودت أن أراه. خالجني للحظات شعور بأنه لو كان معي من لا يقرأ الصحف أو يشاهد التلفزيون ويستمع إلى برامج الكلام لما عرف أثناء مروره بهذا المطار، أن في هذا البلد شاباً مات حرقاً بسبب سوء معاملة الشرطة وإهمال

[189] http://www.alarabiya.net/views/2012/02/02/192042.html

المجتمع، وأن ثورة نشبت في أعقاب موته، وأن شرارات من هذه الثورة طارت إلى دول عربية أخرى فأشعلت ثورة في كل واحدة منها.

أخذتنا السيارة من المطار المتاخم لوسط العاصمة إلى الفندق المقام في ضاحية أذكرها حين كانت غابة من الأشجار المتوحشة تطل على البحر المتوسط من ناحية وتونس العاصمة من ناحية أخرى. تحولت غابة الأشجار إلى غابة من المنتجعات السياحية لتمويلات خليجية طائلة. المسافة بين المطار والغابة التي كان يمكن أن تقطعها قبل عشرين عاماً في خمس عشرة دقيقة احتاجت هذه المرة إلى ما يقارب الساعة.

لم أشعر بطول المدة التي استغرقتها الرحلة إلى الفندق، فقد تولى صديق مسؤولية تحديث معلوماتي عن طريق المطار بخاصة وعن تونس عامة. كنت متلهفاً للحصول على معلومات أكثر من تلك التي كانت تصل إلينا في القاهرة، وقام بالمطلوب وأكثر، بل بما هو أهم، من وجهة نظره على الأقل. إذ تطوع بمهمة الشرح والتفسير والتبرير، وهي المهمة التي تمنيت لو أنها لم تتحقق فور الوصول وتأجلت إلى ما قبل الرحيل.

سمعت بعض ما توقعت أن أسمع. سمعت أن في البلاد أزمة اقتصادية خانقة بسبب الاضطرابات، وبخاصة الاعتصامات والاحتجاجات التي شملت كثيراً من قطاعات العمل والإنتاج والمجتمع. كنت سعيداً لأن كلمة "الفئوية" التي نستخدمها في مصر، أحياناً بنوايا طيبة وكثيراً بنوايا غير طيبة، لم يستخدمها رفيق المشوار إلا نادراً، وحين استخدمها اعترف بأنه فعل ذلك ظناً منه أنه يساعدني في الفهم. سمعت أيضاً أن في تونس الآن، وبعد الانتخابات، أزمة في طور التكوين ومرشحة للتضخم وربما الانفجار، إذا لم تتوافر وبسرعة الشجاعة وبعد النظر والكفاءة لدى السياسيين الجدد للعودة بأسبابها إلى أحجامها الطبيعية. وقد أتيح لي خلال الأيام القليلة التي قضيتها في تونس، أن أسمع الكثير عن هذه الأزمة المتوقعة من أصحابها الشرعيين، وهم في هذه الحالة نساء تونس. تتلخص بوادر الأزمة في كلمات قليلة "النساء في بلدنا، وبخاصة نساء مناطق الشمال

والساحل، وهن الأغلبية في الجامعات والمدارس وبنسبة وفيرة في قطاعات الإعلام والفن، ما زلن يعانين من نقص شديد في الاقتناع بأن شيئاً ما غير مستحب من جانبهن يدبر لهن في كواليس ونوايا وضمائر بعض قيادات حزب النهضة الإسلامي وحزب التحرير وتيارات دينية أخرى ظهرت فجأة".

سمعت كذلك أن الشخصية التونسية طاولها تغيير، تغيير يراه الكثيرون جوهرياً. يقول الصديق التونسي إن الخوف من السلطة الذي لازم الإنسان في تونس منذ أيام الزعيم الحبيب بورقيبة، وربما من قبله، أي منذ أيام الاستعمار الفرنسي، هذا الخوف اختفي، أو على الطريق ليختفي. لمست في البداية أن في الأمر مبالغة، ولكن بعد ساعات، ثم على امتداد أيام قضيتها في تونس العاصمة، تيقنت من أن تغييراً، أكثر من بسيط أو عابر، وقع في سلوك المواطن وتصرفاته. قال لي مسؤول كبير إن ما حدث للمواطن في أوروبا الشرقية خلال ثوراتها الملونة وفي أعقابها "نراه الآن يحدث في تونس". لم تعد السلطة بالنسبة للمواطن وحشاً مخيفاً يقبع في كل مؤسسة حكومية ويختفي وراء نواصي الشوارع ويتسلل في الليل إلى المنازل ويعتدي على الحرمات. هذا الوحش انهار ذات يوم، انهار جسماً وفكراً وانهار أسطورة حين أدرك التونسيون أنهم هم الذين خلقوا هذا الوحش، وهم الذين قضوا عليه، وحين أدركوا أن السلطة علاقة أفقية متبادلة بين مواطن ومسؤول، وأن المسؤول يبقى دائماً رهن مشيئة المواطن وليس العكس. إنه نوع مختلف من رأي وفكر لم أسمعه من قبل في تونس، وبالتأكيد لم يكن سائداً في مصر قبل الثورة.

اقتربنا من ضاحية قرطاج. هنا في هذا المكان قضيت سنوات هادئة. استأذنت الرفيق الذي عين نفسه مرشداً لي في أن أختلي بنفسي وأفكاري وذكرياتي، خشية أن يشتتها بحديثه عن أزمات تونس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو إنجازاتها، وجدت الهدوء وقد صار أقل هدوءاً، ووجدت ألواناً جديدة تنافس إن لم تفسد جمال ورونق خليط اللونين الأبيض الساطع والأزرق السماوي الذي كان يكسي جل مساكن الضاحية. شعرت بحسرة. هكذا يختل توازن البيئة وهكذا يبدأ

الخلل في توازنات أخرى، كتوازنات القيم، والحضارة، ومعايير الذوق ،والجمال. تأكدت الحسرة وتضاعفت أثناء مرور السيارة بشارع كنت أتعمد سلوكه لأشتري خبز يومي وهو يخرج من الفرن ساخناً مثيراً للشهية، اختفي المخبز والمحال المجاورة وكان بينها محل البقالة ودكان الصحف والمجلات والسجائر وقام في مكانها سوبر ماركت من ثلاثة طوابق في حي لا تسمح القوانين بأن ترتفع مبانيه إلى أعلى من طابقين. تقلصت تجارة التجزئة، وبتقلصها، تقلصت الطبقة الوسطى قائدة التنمية والتقدم. لا غرابة، فالعهد كان عهد الليبرالية الجديدة والرأسمالية المتوحشة بأوامر من المؤسسات الدولية.

استأنفنا حديثنا لأعرف أن تونسيين، بينهم أساتذة جامعات وسياسيون وناشطون، اكتشفوا خلال الثورة أن في بلادهم تيارات ومذاهب دينية ظهرت فجأة ومن دون مرجعيات في تاريخ تونس القديم أو الحديث. سمعوا عن السلفية وعادوا يسمعون عن الإباضية، ويقال إن البحث جارٍ الآن عن معنى هذه الكلمة أو تلك وغيرهما وأصولها وعدد أفرادها ومواقعها الجغرافية والطبقية في المجتمع، جارٍ البحث لمعرفة حجم ومصادر الأموال السائلة التي فاضت في البلاد في الآونة الأخيرة، وبخاصة أثناء الحملة الانتخابية. جارٍ أيضاً التعرف إلى الثروات التي هبطت فجأة على قيادات عديدة دخلت حديثاً الساحة السياسية.

زال الخوف، أو انحسر، ولكن بقي هناك، كما بقي هنا، من يفضل أن يهمس في أذنك عند الحديث عن مصادر الأموال التي وصلت سراً، ولم تزل.

* نقلا عن "الخليج" الإماراتية

5. خواطر حول الثورة[190]

16 يناير 2012

نور الدين عاشور

احتفلنا بالذكرى الأولى للثورة طيلة أيام يكاد عددها يناهز الشهر، أمعنا في الاحتفال، بل وصل الأمر إلى تعدد في تواريخ الثورة، فأصبح في بعض الجهات تاريخ معين وفي بقية المناطق تاريخ آخر لنقل رسميا، لكن في الأثناء كدنا ننسى الرابط الحقيقي بين الثورة والواقع، بين الثورة والحاضر، وبين الثورة والمستقبل.

إنه الحبل السريّ الذي لا يتعين قطعه، ولكن في نفس الوقت ينبغي أن يوفق الارتباط به بين عدة مسائل قصد التكامل، أولها منطق الثورة ومنطق الدولة وسيرورة التاريخ لأن هذا الأخير لا يتوقف عند ثورة وقد ثبت ذلك تاريخيا.

فمن الخطر البقاء أسرى لمنطق الثورة وقد خبرنا ذلك طيلة العام الماضي في ظل سياق يغلب عليه منطق المطلبية والاعتصام والمطالبة بالحل السريع وهو ما جعل هيبة الدولة تتراجع داخليا وخارجيا، ومن الخطر أيضا محاولة الاستهانة بمنطق الدولة لأن الثورة جمعت بين التونسيين في فترة زمنية محددة وفي سياق تاريخي معين، أما الدولة فتجمعهم إلى الأبد إذا ما تمّ لها توفير أسباب الديمومة.

المهم أن تتحرر الثورة من التجاذبات في شتى أشكالها وتجلياتها سواء كانت سياسية، أو إيديولوجية، أو جهوية، أو طبقية لفتح آفاق جديدة لها وتحريرها من صبغتها الآنية وتحويلها إلى حافز (stimulant) دائم التواجد لكي ننجح في الإجابة عن سؤال لا يقل أهمية عن الثورة في حدّ ذاتها وهو: «ماذا سنفعل بالثورة»؟ ومع مرور الوقت: «ماذا فعلنا بها»؟ حتى لا نجد يوما أنفسنا أمام سؤال من فصيلة: «ماذا فعلت بنا الثورة»؟ حينها تنقلب المعطيات ويفتح المجال أمام الشك والتشكيك.

ولكي نحسن الاستفادة من الثورة تعالوا نتعلم -بكل تواضع رغم أن العالم يشهد

---

[190] http://www.alarabiya.net/views/2012/01/16/188665.html

لنا ولثورتنا- من ثورات الآخرين أو بعبارة أخرى من الثورات السابقة حتى ندرك الفوارق ونعي دروسها؟ وهنا نطرح سؤالا مركبا: ماذا فعلوا بثوراتهم وماذا فعلت بهم؟

لا بد من الإشارة إلى أن ثورتين فقط في التاريخ الحديث أثمرتا بمرور الوقت نجاحا، أولا على الصعيد المؤسساتي للدولة والنظام السياسي، وثانيا على الصعيد الحضاري، وهما الثورة الأمريكية (1775- 1783) والثورة الفرنسية 1789، فيما انقلبت بقية الثورات على شعوبها، سواء سرقت منها أو أنتجت أنظمة شمولية وديكتاتورية على الأصعدة الإيديولوجية أو السياسية والاجتماعية.

الثورة الأمريكية كانت تهدف إلى التحرر من الاستعمار الإنجليزي وبناء دولة مستقلة ترتكز على جملة من المبادئ مثل الحرية الفردية والديمقراطية، أما الثورة الفرنسية فقد مهد لها الفلاسفة وكانت ترمي إلى القضاء على الإقطاع والمساواة وإعطاء مفهوم جديد للمواطنة.

ورغم الخيبات طيلة حوالي عشر سنوات في الثورة الفرنسية وعودة الحكم الفردي إلا أنه تم تجاوز الوضع والتأسيس لنظام جمهوري مستقرّ أما بالنسبة للولايات المتحدة فباستثناء قوس الحرب الأهلية (1861 -1865) حيث أراد الجنوبيون الانفصال لرفضهم إلغاء العبودية فإن النظام السياسي النابع من الثورة لم يشهد هزات أو تراجعات.

فقد عرف الفرنسيون كيف يحددون أهدافهم وكذلك فعل الأمريكيون وجميعهم تيقن من أن القوة تكمن في الوحدة وهو ما جعل أمريكا تخوض حربا ضدّ الانفصال ودفع بالفرنسيين إلى محاولة التمسك بمستعمراتهم رغم تنافي ذلك مع روح ثورتهم.

ولو نظرنا إلى بقية الثورات الروسية والصينية والكوبية والفيتنامية وثورة 23 جولية في مصر والثورة الجزائرية والرومانية سنجد أن السؤال الأقرب إلى سياقاتها ونتائجها يتمثل في: «ماذا فعلت تلك الثورات بالشعوب»؟

النتائج في مجملها غير إيجابية لأن الثورات حادت عن أهدافها المعلنة بفعل عدّة عوامل، بل إن الدرس المستفاد، هو أنه لا يكفي قلب الأوضاع والتخلص من الأنظمة، بل نجاح الثورة يقاس بما تحققه من حريات ورقيّ اجتماعي وفكريّ.

كثيرة هي الثورات التي أعادت إنتاج الديكتاتورية وأثمرت عبادة الفرد والحكم الفرديّ والتحكم في مصائر الناس وكبت الحريات إلى غير ذلك من الآفات وبالتالي تقتضي الحكمة الاستفادة من الآخرين، ليس فقط من تجاربهم، بل من معاناتهم ونضالاتهم.

أما في تونس وما دمنا في أول الطريق فلا بدّ من الحذر حتى لا تتخذ الثورة مسارات أخرى مغايرة لمسار الشعب ولطموحاته إلى الكرامة ويبقى المجال مفتوحا للبحث في أوجه السبل لتحقيق الكرامة.

الثورة هي مثل الزراعة تبدأ بقلب التربة ثم الزرع وأخيرا الحصاد، لكن لا بد من أن تكون كل المراحل مقترنة بالمتابعة والمراقبة والعناية والملاحظة خصوصا أن مجمل العملية الانتاجية تتطلب مناخا مؤاتيا وإلا يكون الفشل في مرحلة ما، وبالتالي لا يمكن أن تكون سمة المناخ المناسب سوى الاعتدال.. هكذا تعلمنا من الطبيعة وهكذا يتعين أن نتعامل مع الثورة.

وإذ نجحنا في مرحلة انتقالية تمّ فيها تنظيم أول انتخابات تعددية وشفافة فإننا مطالبون بإحداث تقدم نوعيّ في الثورة بتحويلها من ثورة ذات بعد واحد، إلى ثورة متعددة الأبعاد، وهنا تأتي أهمية الاستفادة من الثورات الأخرى وتحديدا من دروسها.

لنبدأ من إيجاد صلة متواصلة بين منطق الثورة ودور الدولة عبر الممارسة الديمقراطية والحسّ المدني وإعادة الاعتبار للمواطنة حقوقا وواجبات.. نهتم بالمعذبين» في المناطق المحرومة والمهمشة.. نبني أسسا ديمقراطية دائمة لا تتلون بلون الأحزاب والأطياف السياسية على اعتبار أن الحكومات تمضي في حال سبيلها، ولا تبقى إلا الدولة، ولا يبقى إلا الوطن.

نقلا عن (الصباح) التونسية

6. حوار بين ثورتين[191]

23 يوليو 2011

ساطع نور الدين

اليوم مؤشر لافت لثورة 25 يناير المصرية. انها الذكرى التاسعة والخمسين لثورة الضباط الأحرار، أم الثورات العربية في القرن الماضي، التي لا يزال الجدل مفتوحاً حول ما إذا كان يمكن القول إن الجيل المصري الجديد، المدني والعسكري، قد استلهمها أم أنه انقضّ عليها وأزال آخر مخلفاتها عندما خلع الرئيس الضابط حسني مبارك، وبشر بقرن عربي جديد.

خلال الايام الـ 18 التاريخية في ثورة الشبان والشابات المصريين الأحرار في كانون الثاني الماضي، كان البحث مضنياً، عما يمكن ان يربط تلك الحركة الشعبية الباهرة بثورة 23 يوليو 1952، لكنه لم يؤد الى نتيجة مثيرة، عدا بعض الاغاني والهتافات والشعارات الوطنية الموروثة من تلك الحقبة، وبعض الصور التي رفعها ناصريون مصريون في ميدان التحرير في وسط القاهرة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، لكنها لم تكن ظاهرة بوضوح ولا كانت فاعلة في ذلك المد البشري الهائل الذي صنع التغيير في مصر.

لكن تلك الايام واللحظات الحاسمة من تاريخ مصر والامة، كانت محكومة بسؤال جوهري عما سيكون عليه سلوك الجيش الذي تربى ضباطه وجنوده في المدرسة الناصرية، وعبّئ بوطنية صافية تتقدم في بعض الاحيان على الشعور القومي الذي أطلقته الثورة نفسها. وكان تقدير البعض في القاهرة وخارجها ان الانقلاب العسكري حتمي وهو ينتظر التوقيت المناسب لإعلان البلاغ الرقم واحد، والشروع في قمع التظاهرات الشعبية الفريدة، واحياء الفكرة الناصرية التي تعتبر المؤسسة العسكرية مصدر الشرعية وحارسها الوحيد، ومركز صنع القرار المصري.

[191] http://www.alarabiya.net/views/2011/07/23/158960.html

حصل العكس تماماً، وانهارت تلك الفكرة البائسة، فاذا بالجيش المصري يكتشف قبل سواه أن الشعب هو مصدر السلطات جميعاً، ويقرر أداء التحية للشهداء والانحناء لإرادة الرأي العام، في واحدة من اهم علامات الثورة المصرية، التي نسبها يومها الناصريون الى أنفسهم والى تراثهم الذي لا يمكن ان يسجل اقتتالاً بين جيش الشعب الذي بناه عبد الناصر للدفاع عن الوطن والحدود، وبين اهله وذويه.. علما بان ما حال دون الانقلاب العسكري في ذلك الوقت عامل خارجي اضافي، تمثل في احجام حلفاء مصر عن نصح او تشجيع ضباط المجلس العسكري على اطاحة مبارك والاستيلاء على السلطة.

في تلك اللحظة ثبت الانقطاع التام بين الثورتين. واستقرت ثورة يوليو 52 في وجدان المصريين عند كونها تأسيساً للجمهورية، تعرض لتحديات خطيرة سواء في بناء الدولة ومؤسساتها وتقاليدها او في صد الحملات العسكرية والسياسية الخارجية، وهو ما انتهى الى نظام مضطرب ومتهالك أداره الراحل انور السادات ثم مبارك، وارتكبا قدراً لا يغتفر من الخطايا، التي تتيحها في الاصل تركيبة النظام نفسه، بدستوره وديناميته ورموزه العسكريين قبل المدنيين.

ليس على جدول اعمال مصر اليوم بالذات حدث مختلف يحيي الذكرى الـ 59 لثورة عسكرية ارست نظاما جمهوريا تريد الثورة المدنية الراهنة إصلاحه وتحديثه، واخراج العسكر منه.. في صراع يتابعه ثوار تونس وليبيا واليمن وسوريا باهتمام شديد.

*نقلا عن "السفير" اللبنانية

7. مصر بين ثورتي يونيو ويناير: سمات فارقة

«الشرق الأوسط» تنشر حلقات من كتاب «من بوعزيزي إلى داعش: إخفاقات الوعي والربيع العربي»

4 فبراير 2015

القاهرة: «الشرق الأوسط»

* لم تكن 30 يونيو أو 3 يوليو إلا إنقاذا للدولة التي عانت من صراعات الاستقطاب الحاد بين أنصار الرئيس المعزول ومعارضيه.

* في الثورتين معا كان الشعب يهتف سعيدا بدور الجيش الذي لم يصطدم به، كما فعلت الشرطة في الثورة الأولى، مؤكدا أن الشعب والجيش يد واحدة.

* صعود عنف اجتماعي واستقطاب حاد بين أنصار الرئيس السابق محمد مرسي ومعارضيه، بلغ حد الحرق وحصار المقرات وحرقها والتعدي بالقتل المتبادل.

تواصل «الشرق الأوسط» نشر حلقات من فصول كتاب «من بوعزيزي إلى داعش: إخفاقات الوعي والربيع العربي»، من تأليف الكاتب والباحث السياسي المصري هاني نسيره الذي يعمل حاليا مديرا لمعهد العربية للدراسات بقناة العربية بدولة الإمارات. ورصد المؤلف في كتابه الصادر عن «وكالة الأهرام للصحافة» - والذي حصلت «الشرق الأوسط» على حق نشر حلقات من فصوله - سنوات الثورات العربية الأربع وتابع الكاتب تشابهاتها واختلافاتها، وحاول تفسير أسباب تعثر ثورات ونجاح أخرى في إسقاط من ثارت بوجهه، حين اشتعلت من جسد بوعزيزي بتونس ومن أشباهه في مصر، إلى الانتقال من دعوى الربيع العربي ووعده وأمنياته إلى حقيقة «داعش» الداهمة.

وفيما يلي الحلقة الثالثة من الكتاب:

30 يونيو

بينما يصر البعض على وصف ما تم في 30 يونيو على أنه لم يكن ثورة بل كان انقلابا، أو يكتفون بالوصف الثاني على ما تم إعلانه وما كان بعد 3 يوليو، نرى أنها كانت ثورة كتلك التي أسقطت نظام مبارك في فبراير سنة 2011، ففي كلتيهما

تحرك الشعب أولا، وتضامن معه الجيش، فانسحب مبارك من المشهد أو ضغط عليه، بينما أصر الإخوان في مصر - كما هم في ليبيا - على البقاء فيه ولو بالدماء.. ربما يجوز ما يراه المعترضون المؤمنون بوصف الانقلاب دور الجيش الذي استجاب لأصوات الملايين التي خرجت في الشوارع، في عزل الرئيس الإخواني ومواجهة جماعته وفض اعتصام رابعة، ولكن من المهم أن نذكر ويذكروا أن مشهد 3 يوليو الذي ظهر فيه وزير الدفاع حينئذ، والرئيس المنتخب فيما بعد، كان بعد أيام طوال من الحراك والثورة، وكان آخر ما ظهر فيه بعد أن ظهرت ملايين هذا الشعب الثائر حينئذ، ولم تكن 30 يونيو أو 3 يوليو إلا إنقاذا للدولة التي استمرت صراعات الاستقطاب الحاد بين أنصار الرئيس المعزول ومعارضيه فيها 7 أشهر، لم تسلم فيها المقرات ولا المنازل ولا المساجد من اشتباكات، بل لم يسلم قصر الرئيس المعزول نفسه، لذا سنورد هنا خمس سمات فارقة بين الثورتين كتبناها بعد 30 يونيو مباشرة علها تفيد أو تصحح شيئا في قراءة المشهد، وفي قراءة حراك شعب أسقط حاكمين وقام بثورتين في عامين، مع نفينا لمسؤولية 30 يونيو عن كثير مما يحدث بعدها، من تخوين لثورة يناير من بعض أبواق التخوين بعد 30 يونيو، أو مما شق تحالف يونيو من قوانين أو إجراءات أو مواقف كان في مقدمتها فض اعتصام رابعة بالقوة في 14 أغسطس سنة 2013 بعد أن تحول منصة جهادوية تهدد الدولة والمجتمع، فحين نتكلم عن حراك 30 يونيو وثورته يبقى الحديث عند تاريخ 30 يونيو.. وفقط ولكل مقام مقال.

أولا: الجيش بين ثورتين. موقف واحد:

بينما استغرقت الثورة المصرية الأولى في 25 يناير سنة 2011 ثمانية عشر يوما، للنجاح واضطر الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك للتنحي والتخلي عن السلطة لصالح المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 11 فبراير سنة 2011، استغرقت الثورة المصرية الثانية في 30 يونيو يوما واحدا - كانت مخاضاته 7 شهور من التظاهر - منذ صدور الإعلان الدستوري - المعروف بالمحصن - في 21 نوفمبر، وقد استمرت بزخمها حتى 3 يوليو لتعلن خارطة طريق جديدة وفقها، وأعلنتها

الدولة ممثلة في وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة بعد حوار امتد ساعات مع رموز القوى المجتمعية والدينية والسياسية، كانت المدة أقصر من الثورة الأولى ولكن كانت السياقات والمخاضات قبلها أطول وأكثر ثورية وتمتد عاما من حكم الرئيس المخلوع.

ولكن كما كان نتاج الثورة المصرية الثانية في 30 يونيو أصعب من الثورة الأولى، يبدو المسار الانتقالي كذلك بعدها أصعب من المسار الانتقالي بعد ثورة 25 يناير، لكونه خلع تنظيما أصوليا تسلطيا، مارس تسلطيته طيلة عام من الحكم والهيمنة، اتهاما دينيا وأيديولوجيا وإقصاء لآخرين من المسيحيين والمدنيين، واستقواء مستمرا بالشعبوية الدينية وتهديدها بتفجير البلد حين يتم الاعتراض على أي قرار أو ممارسة تصدر عنه، وصارت لغة الفصيل والحقيقة المطلقة والمؤامرة المبرر الوحيد لإجراءات تمكينه في الحكم، انقلابا على الديمقراطية والصناديق التي أعطته شرعيته.

أراد البعض، ولا زال، توصيفه، انقلابا عسكريا، رغم أن دور الجيش لم يختلف في الثورتين، متجاهلا عشرات الملايين التي خرجت في الشارع في 30 يونيو بشكل أكثر ضخامة والتحاما من ثورة يناير الأم، هذا رغم موقف الجيش في التحامه مع الشعب، ففي كلتا الحالتين تضامنت القوات المسلحة مع مطالب الشعب وما تراه الشرعية الشعبية، ولم تسع للاصطدام ولم تحاول وأدها على طريقة الجيش السوري أو ميليشيات جماعات السلطة المختلفة، ورغم أن البيان الثاني، وكما فهمت الثورة وقواها رسالة الجيش في بيانه الأول بتاريخ 10 فبراير سنة 2011 حيث اجتمع في غياب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة حينئذ، وأعلن أنه في حالة انعقاد دائم لمتابعة الأوضاع في مصر، وهو نفس اليوم الذي خرج فيه مبارك ليلقي خطابه الثالث مؤكدا تمسكه بالحكم حتى انتهاء ولايته ويفوض نائبه في اختصاصات رئيس الجمهورية وفقا للدستور[1]، وأصدر الجيش البيان الثاني بتاريخ 11 فبراير سنة 2011 وهو نفس اليوم الذي تنحى فيه مبارك، وأعلن تخليه عن الرئاسة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وألقاه نائبه حينئذ الراحل اللواء

عمر سليمان نائب الرئيس! وهو نفس الموقف الذي وجدناه من القوات المسلحة المصرية أثناء انتفاضة الخبز عام 1977 حيث اضطرت الرئيس الراحل محمد أنور السادات للتراجع عن قراراته برفع الأسعار، قبل النزول [2]! كما وجدناه في عهد الرئيس المخلوع محمد مرسي في 28 يناير سنة 2013 حين فرض الطوارئ على مدن القناة، فلم يصطدم الجيش بالشعب أو الشعب بالجيش وتحولت حالة الطوارئ لحالة محبة للجيش وبغض للرئيس الذي لم يتراجع عن قراراته ورفض ممثلو مدن القناة ورموزها التواصل معه.

في الثورتين معا كان الشعب يهتف سعيدا بدور الجيش الذي لم يصطدم به، كما فعلت الشرطة في الثورة الأولى، مؤكدا أن الشعب والجيش يد واحدة، وبينما لم يتكلم فلول نظام مبارك الأسبق وغيرهم عن انقلاب عسكري أو خيانة أو ولاء متفهمين هذا الوضع المحرج لجيش من الشعب يتضامن مع الشعب، وجدنا في الثورة الثانية إصرارا وتزييفا للثورة يحمل اتهاما للجيش الذي لم يشارك في إدارة المرحلة الانتقالية بعدها، بوصفها كلها بأنها انقلاب عسكري! وسعي دؤوب لاستنفار الأنصار عليه في سيناء أو عبر التحرش بمؤسساته ودار الحرس الجمهوري في القاهرة، متجاوزين مخاضات ثورة يونيو التي امتدت لعام وخرجت فيها العديد من المليونيات التي تطالب مرسي بالرحيل وسقوط حكم المرشد!

- كان المدى الزمني الأول للثورة الأولى هو المخاض المطلوب، حتى تختمر الثورة شعبيا واجتماعيا، بعد أن كانت معارضة مبارك منذ عام 2004 منذ ظهور كفاية، التي خرجت من رحمها تمرد في الثورة الثانية، معارضة نخبوية، ومع انطلاق الشرارة التونسية والبوعزيزية والتقاطها في مصر في 25 يناير، كان قطع المسافة من التظاهرة الاحتجاجية إلى المليونيه الثورية على مستوى الحشد الشعبي، كما أنها المسافة الخطابية والثورية بين المطالبة بـ«إصلاح النظام» إلى رفع السقف الشعبي مع تباطؤ إلى (إسقاط النظام)[3]، وهو ما صعد بقوة مع العنف الذي حدث مع الانفلات الأمني وانسحاب الشرطة ونزول الجيش ومهاجمة السجون، وهو ما ظلت أجهزة الدولة الأمنية تعاني منه طوال الفترة الانتقالية وربما حتى

ثورة يونيو، وتكفي الإشارة إلى أن حوادث الإرهاب في سيناء حتى تاريخه تزيد على 12 ضعفا ما بعد الثورة طوال العهود السابقة قبل الثورة! وتكفي الإشارة إلى أن الحوادث الطائفية كانت الأعمق بعد الثورة عن قبلها! وأكثر تكرارا! نظرا للضعف أو الغياب الأمني في أحيان كثيرة! ولكن كانت ثمة فروق كثيرة يمكن رصدها بين الثورتين بعيدا عن محاولة نفي مؤيدي وفلول الرئيس السابق محمد مرسي للثورة الأكبر في تاريخ مصر والتظاهرات الأعظم ربما عالميا - حسب العديد من المراقبين - بأنها مجرد انقلاب عسكري، رغم أن آخر من ظهر فيه أو في تخطيطه الانتقالي المجلس العسكري نفسه، الذي أعطى الرئيس الإخواني السابق العديد من الفرص ضيعها جميعا!

ثانيا: غياب شعار إسقاط النظام وعودة الدولة:

لم يكن إسقاط النظام هو الشعار المرفوع أو المطلب الأساسي، منذ البداية في ثورة يناير؛ فلم تأت جمعة الرحيل إلا يوم 4 فبراير سنة 2011 بعد ثلاثة أيام من خطاب مبارك الذي تأثرت به القوى الثورية، ولكن ألغت تأثيره معركة الجمل قبل يومين، من هذه الجمعة يوم 2 فبراير، ولكن كان «إسقاط مرسي وجماعته» أو «المرشد» وليس إسقاط النظام هو الشعار المرفوع في 30 يونيو، وهو ما استمر شهورا قبل ثورة يونيو نفسها.

فقد ظهرت اللحظة الثورية التي تحققت في يونيو منذ أواخر نوفمبر، فيوم 25 نوفمبر حاصرت تظاهرات محدودة من أهالي سيناء اجتماعات لأربعة وزراء وهتفت بـ«سقوط الديكتاتور»، بعد إعلان مرسي المحصّن! وكانت مليونيه التحرير في 30 نوفمبر سنة 2012 بعنوان جمعة التراجع أو الرحيل.

نؤكد من هنا أن ثورة 30 يونيو لم تولد في فراغ ثوري، ولكن سبقتها 7 أشهر من المخاضات الثورية، منذ صدور الإعلان الدستوري المحصن في 21 نوفمبر سنة 2012 شهدت تظاهرات ضخمة تمت فيها محاصرة متبادلة للمؤسسات بما فيها قصر الاتحادية، وتمت اشتباكات بعد هجوم أنصار الرئيس السابق محمد مرسي على المعتصمين السلميين في محيط الاتحادية في 5 ديسمبر سنة 2012 راح ضحيتها

عدد من الصحافيين والمواطنين، وكان عدد القتلى حتى نهاية عدد مرسي من المدنيين 154 قتيلا فقط[4]، باستثناء القتلى العسكريين والأمنيين في سيناء وأثناء الاشتباكات المختلفة في مناخ من الانفلات الأمني السائد بعد الثورة وبعد عهد الرئيس السابق!

- لم تكن ثورة 30 يونيو ثورة شعب فقط ولكن كانت ثورة مؤسسات الدولة أيضا؛ علقت الجمعية العمومية الطارئة لمحكمة النقض أعمالها في 29 نوفمبر سنة 2012، وحشد القضاة لجمعياتهم العمومية العديد من المرات لرفض قرارات الرئيس المخلوع محمد مرسي، ورفض المجلس الأعلى للقضاة في مايو ويونيو محاولات تمرير قانون السلطة القضائية رغم التطمينات التي تم التراجع عنها من مؤسسة الرئاسة حينئذ، وتظاهر شباب النيابة العامة ضد النائب العام المعين من قبل الرئيس السابق محمد مرسي وأجبروه على الاستقالة التي عاد فيها في يناير سنة 2013، وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة متابعا لكل هذه المجريات حتى قرر التدخل الناعم للإصلاح وتجسير الحوار بين الرئاسة والمعارضة وإعطاء العديد من الفرص في هذا السياق ولكن لم ينجح.

شعبيا وعلى سبيل المثال لا الحصر قامت في 30 نوفمبر مليونيه كانت بعنوان «جمعة التراجع أو الرحيل»، وتم انتقاد مرسي وخطيبه في مسجد الشربتلي الذي يصلي به في منطقة التجمع الخامس، وتسلم الدستور من تأسيسيته في 1 ديسمبر بعد أن حوصرت المحكمة الدستورية العليا يوم 2 ديسمبر لتمنع من الحكم بخصوص تأسيسيته وحل مجلس الشورى، وقد أعلن نادي القضاة فيما بعد أن 90 في المائة من القضاء العالي أو الجالس يرفضون المشاركة في الإشراف على مشروع هذا الدستور فتم إبعادهم والاستعانة بمعاوني النيابة حديثي التعيين وأعضاء من هيئة قضايا الدولة المختلف حول صحة نسبتها للهيئات القضائية. وكما حوصرت المحكمة الدستورية العليا في 2 ديسمبر، تمت محاصرة دار القضاء العالي عشية صدور قرار عزل النائب العام من قبل أنصار الرئيس المخلوع كما

حوصرت ثانية في أبريل سنة 2013، ورفعت شعار تطهير القضاء وكأن القضاء عليه أن يكون تابعا للسلطة أو أن يكون مدنسا!

وفي يوم الثلاثاء 4 ديسمبر سنة 2012 كانت مسيرة الصحافيين لميدان التحرير، واحتجبت 11 صحيفة مصرية عن الصدور، وخرجت مليونيه «الإنذار الأخير» في التحرير وأمام قصر الاتحادية، ولكن الرئيس المعزول استمر في غيه، وفي 7 ديسمبر كانت مليونيه جمعة «الكارت الأحمر» ضد مرسي، والتي بدأ فيها كذلك حصار مدينة الإنتاج الإعلامي من قبل جماعة حازمون.

من هذه المخاضات ولدت ثورة يونيو، من المخاضات الثورية المستمرة بعد حمل دام سبعة شهور على الأقل منذ الإعلان الدستوري المحصن في 21 نوفمبر سنة 2013 حتى الذكرى الأولى لتنصيب محمد مرسي في 30 يونيو سنة 2013، فكانت الثورة التي خلخلته حتى عزلته، آتية من مخاض عام، يشبه عام الحزن، سادت ولفت الاشتباكات والاحتجاجات ومشاهد العنف والقتل على أسباب السياسة أو على أسباب العيش كل مصر، وعلى الحدود مع الإرهاب الصاعد في سيناء في عهد مرسي وغضبا بعد عزله.

لم يتراجع مرسي وظل حتى النهاية متشبثا بتسلطيته - دون تعديل - وجماعته، في 3 يونيو سنة 2013 اجتمع الرئيس بعد دعوته للحوار مستغلا أزمة سد النهضة مع المعارضة، التي رفض جسمها الرئيسي ممثلة في جبهة الإنقاذ حينئذ دعوته منذ أحداث الاتحادية والإعلان الدستوري المحصن في نوفمبر سنة 2012، واجتمع به من اجتمع من الأحزاب الإسلامية المتحالفة مع الإخوان وبعض الوجوه الوسيطة الأخرى، التي تعبر عن أفرادها، ولكن فوجئ المصريون والعالم بأن الاجتماع الذي يخص مسألة مصيرية للمصريين مذاعا على الهواء دون علم الحضور، ولم يتخذ الرئيس المخلوع أي إجراء ضد منظمي الاجتماع والداعين له، فإصراره على الولاء التام لعشيرته وأوليائه كان السمة المميزة لأدائه على كل المستويات، والمثيرة باستمرار لقوى الثورة ومؤسسات الدولة في الآن نفسه.

ثالثا: نضج وتطور الظاهرة المدنية:

بينما لم تكن لثورة 25 يناير سنة 2011 خارطة واضحة للمرحلة الانتقالية بعد رحيل مبارك، وهو ما اتضح تخبطها مبكرا في معركة «الدستور أولا أم الانتخابات أولا» في مارس من نفس العام، وصعود فاعلين جدد في المشهد السياسي كانوا فاعلين رئيسيين فيما بعد شأن الدعوة السلفية التي أعلنت حزبها رسميا في يونيو من نفس العام، وسمى أحد دعاتها الاستفتاء الدستوري في 19 مارس «غزوة الصناديق» كما أن إدارة المجلس العسكري - ولم تكن حكما برأينا - لهذه الفترة اتسمت بالتخبط والارتباك ومحاولة التوافق دون حسم بين القوى الإسلامية الشعبية الصاعدة وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين ومن انضاف لهم من السلفيين ومن الجماعة الإسلامية التي لم تشارك في الثورة أصلا، وعرفت الفترة الانتقالية أحد عشر حزبا إسلامويا عكس ما لم ينجح في جمع توكيلات للإشهار، ومع منهج تديين السياسة وتخوين وتشويه المخالفين فكريا أو عقائديا نجحت التنظيمات الإسلامية ذات القواعد الشعبية والفضائيات الدينية في تشويه قوى الثورة سريعا، والصعود لسدة الحكم في مصر وفي تونس وفي ليبيا حتى راجت لدى البعض مقولة «ربيع الإسلاميين». ولكن هذه المقولة التي تأبت على صبر ومرحلية النموذج التركي الذي تلتمسه حينا وترفضه أحيانا، كما كان في دعوة أردوغان لهم للعلمانية في أغسطس سنة 2011، بل سعت لحرق المراحل والتقوى بخطابات وممارسات إقصائية من أرضية دينية للمعارضين، لم تمنحهم القبول رغم نجاحهم في الانتخابات التشريعية، وإصرارهم على الاستحواذ تشريعا رغم عدم دستورية ترشح الأحزاب على الثلث الفردي، وهو ما استجاب له المجلس العسكري حينئذ ولكن رفضته المحكمة الدستورية في حكمها في 14 يونيو سنة 2012 وهو ما خدم مرسي في جولة الإعادة وأكسبه المزيد من تعاطف قوى مدنية وشعبية عادية! وكان التصويت الشعبي مدفوعا دائما في الانتخابات البرلمانية - مجلس الشعب - حيث يقاطع المصريون في الأغلب انتخابات مجلس الشورى نظرا لوظيفته الاستشارية غير المهمة برأيهم، كان تصويتا مدفوعا بالترهيب

الديني الخطابي والممارساتي في آن واحد! مع غيبة تنظيمات حزبية وخطط استراتيجية واعية إعلامية وسياسية تساعد على تحرير الناس من هذا التماهي بين الدين المقدس وبين السياسة النسبية والتطابق بين الحزب ومقولة أنه حزب الله أو المتحدث باسمه واسم طائفته المنصورة!

عقب يناير لم تستوعب القوى الثورية درس التنظيم، فالتنظيمات لا تواجهها إلا تنظيمات والفيسبوكيات تظل شظايا في العالم الافتراضي لا يتجاوز تواصلها وظيفة النشر والوعي أحيانا، كما لم تستطع بعض القوى المدنية أن تدافع أو تعرض كما يجب مقولة المدنية، التي تبناها الإخوان على خجل ورفضها السلفيون والجهاديون بوضوح، ونشطت الفضائيات الدينية في تكفيرها وتخوينها، مساوين بينها وبين العلمانية الشاملة التي تنكر المطلق، رغم اعتراف أمثال أردوغان والغنوشي وحتى العريان بما كان يسمى العلمانية المؤمنة، وكان عبد الوهاب المسيري يصف نفسه بالعلمانية الجزئية، فكل ما هو دنيوي علماني ومدني حتى ولو كانت الأحكام الفقهية فهي ليست نصا مقدسا في النهاية! طالما جاز عليها الصواب والخطأ فقد جازت عليها النسبية والاختلاف!

كما لم تنجح القوى المدنية والثورية - رغم إلحاحها على إسقاط النظام وبقاياه - أثناء مخاضات الثورة وبعدها، لم تطرح أي خطوط عامة لشكل النظام الجديد والبديل، الذي تود بناءه، وكانت سيولة وشتات الائتلافات الثورية عند شبابها، ونجح بعضهم في المراهنة على الصدام مع العسكري، وتحميله تبعة انتمائه، ولكن كان الأخطر برأينا تأخر فكرة التنظيم عند الكثيرين من ممثلي وقوى الثورة، فبينما تبخر بعضهم وفقد مصداقيته تفككت بعض أحزابهم، كما لم تقم كيانات جديدة معبرة عن الحالة الجديدة، وأعاق شباب الإخوان الذي كان جزءا من ائتلاف شباب الثورة فكرة إنشاء حزب معبر عنهم في مارس من نفس العام، ولم نر حزبا يعبر عن أحد ممثليها إلا متأخرا فظهر حزب الدستور في أبريل سنة 2012 وظهر بعده التيار الشعبي في 21 سبتمبر سنة 2012، وتأخر ظهور جبهة الإنقاذ لما بعد إعلان 21 نوفمبر سنة 2012 بيوم واحد، كما تأخر ظهور أحزاب أخرى كالمؤتمر

لمارس سنة 2013 وغيرها، ولكن يظل يحسب لمحمد مرسي أنه وحد المعارضة التي فشل الجميع في توحيدها وصار يخشى من شتاتها بعد ذهابه وعزله عقب ثورة 30 يونيو سنة 2013.

كان صعود الإسلاميين، وفي مقدمتهم الفصيل الإخواني طبيعيا ما بعد 25 يناير، حيث ملأوا فراغا تنظيميا متاحا لتنظيمات الإسلاميين التي لم ينكر بعضها أنه لم يشارك في ثورتها أصلا كالجماعة الإسلامية المصرية وكالدعوة السلفية في الإسكندرية، وإن عادوا عن هذا الاعتراف فيما بعد مؤكدين على مشاركة أفرادهم ولكن ليس بصفة تنظيمهم، وتحولت صورة الثورة فيما بعد لكونها ليست ثورة بوعزيزي وخالد سعيد ولكن ثورة من خرجوا من السجون بتهم التطرف والإرهاب، وعاد بعضهم عن مراجعات وقف العنف رغم تحولهم للعمل السياسي، كالجماعة الإسلامية مع قيادة آل الزمر لها وبعض صقورها مثل عاصم عبد الماجد وصفوت عبد الغني المتحالفين مع جماعة الإخوان المسلمين، هذا بالإضافة للخطاب الاتهامي والتكفيري الذي صعد إعلاميا واجتذب مشاعر الكراهية والتمييز لدى العوام، الذين لم يفضهم عنه سوى التمرد على أوضاعهم المعيشية والاجتماعية والأمنية بعد التجربة.

كل هذه المخاضات الثورية التي عرضنا لها في موضع آخر كانت كفيلة بالإصرار على إسقاط حكم الجماعة التي تخبطت داخليا وخارجيا رغم حصولها على ما يقارب 20 مليار دولار مساعدات خارجية، ولكن لم تمتلك رؤية للدولة والحكم كما كانت فاعلة ومبدعة في المعارضة! ولم يستطع ولا جماعته التفريق بين ما سماه القيادي والمفكر في الجماعة الإسلامية المصرية ناجح إبراهيم التمييز بين فقه الجماعة أو التنظيم من جهة وفقه الدولة من جهة أخرى.

فلم يكن الاعتقاد السائد هو أن ثمة سرقة للثورة من الرئيس الذي نجح بدعوى «إنقاذها» فقط ولكن كان هناك اعتقاد بأنه يتم اختطاف الدولة من قبل رئيس لا يفكر إلا عبر عشيرته ولصالحها، فقد اعتمد الرئيس السابق محمد مرسي منهج أخونة الدولة والتشريع عبر المباغتة والاستحواذ على الجميع، وهو ما هدد بنى

ومؤسسات الدولة جميعا، القضائية والأمنية والدستورية والسياسية، واستنفرها ضده كما استنفر سائر القوى الثورية المعارضة والشبابية بل بعض المتحالفين معه في السابق، فكانت ثورة 30 يونيو ثورة الثوار والدولة معا، تضامن معها القضاء منذ البداية بل كان جزءا منها، ثم تضامنت معها الشرطة وأخيرا تبناها الجيش والأزهر والكنيسة ووضع خارطة طريقها شباب الثورة أنفسهم، ويمكن تحديد سمات الاختلاف في ثلاث سمات هي:

1- تنظيم قوى الثورة وفعاليتها الاجتماعية وتوحد خطابها في مواجهة النظام المخلوع، والتصالح مع النظام وسائر مؤسسات الدولة في مواجهة التيارات المنظمة المؤيدة للرئيس المخلوع.

2- كان تضامن مؤسسات الدولة مع الثورة ضد السلطة الإخوانية، طبيعيا لعدد من الأمور:

أ- استشعارها الخطر على بنيتها ومؤسساتها وأمنها القومي خارجيا وداخليا مع ارتباكات سياسات الرئيس السابق محمد مرسي وتخبطاته المستمرة!

ب- انتفاء المشروعية القضائية لمؤسسات السلطة التي أقامها الرئيس المخلوع دستوريا وقضائيا ورفضها شعبيا مع تدشين أنصاره في وقت سابق لفكرة محاصرة المؤسسات! التي اصطلت بها مؤسساتهم فيما بعد وخاصة في الشهرين الأخيرين حين ضغط أفراد الشرطة على مؤسساتهم لعدم حماية مقرات الجماعة، والالتحام مع الثورة الشعبية المعارضة.

ج- صعود عنف اجتماعي واستقطاب حاد بين أنصار الرئيس السابق محمد مرسي ومعارضيه، بلغ حد الحرق وحصار المقرات وحرقها والتعدي بالقتل المتبادل، مما كان يستدعي الانتقال لمسار ثوري ودستوري جديد، عجز الرئيس المخلوع عن استيعابه، وكان لا بد من تجاوزه نحو خارطة انتقال جديدة، التزمت فيها مؤسسات الدولة بما طرحته حملة تمرد من تصور للرئاسة في المرحلة الانتقالية وتوليها من قبل رئيس المحكمة الدستورية العليا كأكبر هيئة قضائية في البلاد وتعديل الدستور وغير ذلك.

د- تعرض ملفات السلم الاجتماعي والأمن القومي للخلط سواء فيما يخص حياة المواطن العادي، أو حدود السيادة، أو مشكلة المياه والأنفاق.

في تداعيات الإعلان المحصن في 21 نوفمبر وتطورها بشكل متزايد، يمكن القول إنه في 7 شهور كانت العودة الناعمة القوات المسلحة للتماس مع الشأن السياسي منذ تولي مرسي الحكم في 30 يونيو سنة 2012 حيث دعت في بيان تلفزيوني يوم 8 ديسمبر أكدت فيه «أن منهج الحوار هو الأسلوب الأمثل للوصول إلى توافق يحقق مصلحة الوطن والمواطنين» وهو ما تكرر في 11 ديسمبر حيث دعت القوات المسلحة لحوار وطني بين القوى السياسية والثورية من جهة وبين الرئاسة من جهة أخرى، ولكن بينما قبلت القوى السياسية وجبهة الإنقاذ الحوار رفضته الرئاسة وصرح المتحدث باسمها حينئذ أنه ليس من حق الجيش الدعوة لحوار، ولكن الرئيس هو من يدعو! وتم توجيه إهانات مبطنة لمحاولة التوافق والتوفيق بين الرئاسة الإخوانية والقوى السياسية، التي رفضت أي حوار رسمي بعد أحداث الاتحادية، مع الرئاسة فقد شمل الاستياء العام القوى الثورية ومؤسسات الدولة معا، فرغم أن محمد مرسي نجح بوعود إنقاذ الثورة وتحقيق أهدافها في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، إلا أنه حاول وأدها وإقصاء قواها والتنكر لأهدافها، كما أنه حاول بكل ذريعة السيطرة وحده وجماعته على مؤسسات الدولة والصدام معها وتطويعها نحو تمكين سيطرته بكل شكل.

طالبت القوى السياسية ممثلة في جبهة الإنقاذ وحزب النور السلفي وحزب مصر القوية باستجابة الرئيس للدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، بينما كانت التظاهرات الضخمة لثورة يونيو مصرة على الارتفاع بالسقف حتى نهايته، يأسا من رئيس عهد منه منذ الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر سنة 2012 العناد والمراوغة وعدم الاستجابة لمطالب الجماهير، والانحياز فقط لفصيل دون الجميع، والفشل على مستوى جذب الشعب له عبر أي إجراءات أو إصلاحات

تحسن من مستوى معيشته، رغم حصوله على قروض من الخارج تقارب 20 مليار دولار! من عدد من الدول العربية!

من هنا كانت «الثلاثون من يونيو» ثورة من أجل الثورة والدولة معا، فقد تضامنت مع تظاهراته، غير المسبوقة مصريا وعالميا، كل مؤسسات الدولة، تضامنت معها الشرطة والقضاء والمؤسسة العسكرية، فقد أكدت القوات المسلحة مرارا في تصريحات وبيانات عديدة أنها تستمد شرعيتها من الشعب من «شرعية الشعب» وأنها تحمي تظاهراته السلمية وطالبت الرئيس المخلوع ثلاث مرات بالحوار والاستجابة للمطالب المشروعة للشعب دستوريا واجتماعيا وأمنيا، ولكن أضاع الرئيس المخلوع كل الفرص، كما تعرضت المؤسسة العسكرية لإهانات مستمرة من قبل جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها، اضطرت الرئيس السابق شخصيا للذهاب للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وتقديم اعتذاره عن عناصرها.

فيديوهات للدكتور محمد مرسي

https://youtu.be/MEYeGiAcROU

8/6/2012

https://youtu.be/9jf-bl3PKzE

4/7/2012

https://youtu.be/am5r0hYuTM0

https://youtu.be/bbPZcXPx9G8

29/5/2012

https://youtu.be/Kbxzi75z9s0

20/4/2013

https://youtu.be/Exemx5xZFmk

27/6/2013

https://youtu.be/uMNlLRkfZsI

4/7/2013

691

https://youtu.be/IWMEXbeYdRU

https://youtu.be/sj4XWoOzCUk

25/2/2013

https://youtu.be/tXOWVSGHHj4

https://www.dailymotion.com/video/x35z7gs

https://youtu.be/hhLfBD3Kwg4

27/5/2012

https://youtu.be/oaChVDtS4N0

المبحث الثاني

إعادة بناء الوطن

إعادة بناء الوطـــن

خارطة الطريق نحو التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية

دكتور علي السلمي

2015

لقراءة الكتاب وتحميله ينم الضغط على الرابط التالي:

اعادة بناء الوطن – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

خاتمـــــــــــــــة

في خضام تلك المحاولة لتوثيق "ثورتي مصر في يناير 2011 و30 يونيو 2013" نستطيع القول بأن " الثورتين قد استفدتا أغراضهما ولا نقول إنهما قد حققتا أهدافهما !

- ثورة 25 يناير 2011 قد تحولت من " ثورة " . . . إلى "مؤامرة" !
- وثورة 30 يونيو 2013 قد تحولت من "ثورة" . . . إلى " مجموعة من المشروعات القومية العملاقة" !

https://youtu.be/BQXEuNq-SyY

https://youtu.be/KUXMon1FMLQ

https://youtu.be/pDwtHSciO_w

انتهى الكتاب بفضل الله

وإلى اللقاء

في كتاب جديد من سلسلة "مصر و . . . . . "

بعون الله وفضله وتوفيقه